

جهاد شعبان البطش

الإستيطاء الصهيوني في قطاع غزة

حقوق الطبع والنشر محفوظة للناشر

مكتبة اليازجي

غزة - فلسطين - شارع الوحدةة مقابل مدرسة الزهراء

تلفون ٢٨٦٧٠٠٩ تليفاكس ٢٨٣٥٦٦٩ - ٠٠٩٧٠٨

الإهداء

إلى روح والدي ...
إلى والديتي ...
إلى زوجتي وأبنائي ...
إلى كل أرواح الشهداء الذين سقطوا دفاعاً عن فلسطين

جهاد

تقديم

هذه الدراسة واحدة من أفضل الدراسات التي قرأتها عن
المستوطنات في غزة وانصح كل من هو مهتم بسياسة الاستيطان
الإسرائيلي قراءة هذه الدراسة.

عبد الله الإفرنجي "أبو بشار"
مسؤول مكتب التعبئة والتنظيم
المحافظات الجنوبية

بسم الله الرحمن الرحيم مقدمة

عنوان البحث وأهميته :

تبحث هذه الدراسة في موضوع الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة في ، حيث يعتبر حدثاً هاماً وركناً أساسياً في السياسة الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني، وتكمن أهمية هذا الموضوع من خلال :
أولاً : بذلت الحركة الصهيونية جهوداً حثيثة لتطوير وزيادة حجم الاستيطان الصهيوني في قضاء غزة قبل عام ١٩٤٨ ، وقد أقيمت نقاط ومراكز استيطانية على أجزاء من أراضي القضاء التي استولت عليها المنظمات الصهيونية بمساعدة سلطات الانتداب، وقد كانت هذه المستوطنات بمثابة مواقع عسكرية وكيانات عدائية ضد المواطنين الفلسطينيين أثناء حرب ١٩٤٨ ، وبعد ذلك عملت إسرائيل على إكمال المشروع الصهيوني بتكثيف الاستيطان حول قطاع غزة، لتحقيق عدة أغراض أهمها إقامة حزام استيطاني حول الجزء الجنوبي المتبقي من فلسطين المحتلة بهدف حماية حدودها معه، ورغم أوضاع القطاع السيئة نتيجة الحرب إلا أن المقاومة الفلسطينية لهذا الاستيطان استمرت بعدة طرق وأساليب، وعلى أكثر من جهة إلى أن أكملت إسرائيل احتلالها فلسطين عام ١٩٦٧ .

ثانياً : شكل الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة أهمية نابعة من أهمية الاستيطان في الفكر الصهيوني، وقد هدفت إسرائيل من وراء هذا الاستيطان إلى وضع حقائق على الأرض تفرض نفسها في أي مفاوضات مع أي طرف في النزاع العربي الإسرائيلي، إضافة إلى الدوافع الاقتصادية، مستغلة أراضي القطاع الخصبة، وضح مياهها إلى داخل إسرائيل لسد نقص المياه في التجمعات الإسرائيلية في جنوب فلسطين، ورغم تشابه سياسة إسرائيل في الاستيلاء على الأراضي العربية إلا أن أراضي القطاع كانت لها ظروفها الخاصة التي استلزمت أوامر وتشريعات عسكرية غير تلك التي استخدمتها إسرائيل في بقية المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ ، وقد بدأت إسرائيل بالاستيطان بإقامة نقاط شبه عسكرية (ناحال) باعتبارها نواة للمستوطنات فيما بعد .

ثالثاً : أقامت إسرائيل التكتلات الاستيطانية المختلفة في القطاع لأهداف عامة، لكن لكل تكتل أهدافه الخاصة، وكذلك لكل مستوطنة هدف خاص أيضاً، وقد ساهمت ظروف المنطقة التاريخية والجغرافية والديمقراطية في تحديد هدف إقامة كل مستوطنة، فقد كانت حماية حدود إسرائيل مع القطاع من الجهة الشمالية له هدفاً في إقامة التكتل الاستيطاني الشمالي، وقد كانت الدوافع التاريخية والدينية المزعومة هدفاً لإقامة مستوطنة كفار داروم وسط أربعة مخيمات للاجئين الفلسطينيين، فيما كانت حماية الحدود مع مصر سبباً هاماً لإقامة التكتل الاستيطاني قرب رفح، ولم يكن تجمع أغلب مستوطنات القطاع في تكتلات يمنع انتشار بعض المستوطنات في مناطق متناثرة، وقد جاء تطور هذه التكتلات ضمن المشاريع الصهيونية الاستيطانية للأراضي العربية، في الوقت الذي جاء تطور بعضها ضمن مشاريع استيطانية خاصة بقطاع غزة .

رابعاً : مثل قطاع غزة جزءاً هاماً من حالة الجدل والنقاش التي سادت في إسرائيل على المستويين الشعبي والرسمي لتحديد السياسة الواجب اتباعها تجاه الأراضي العربية المحتلة، وعليه فقد جاء الاستيطان في القطاع ضمن البرامج الانتخابية للأحزاب الإسرائيلية متأرجحاً بين ضرورته لأغراض أمنية وأخرى أيديولوجية وسياسية وذلك بتأييد بعض الأحزاب ضم القطاع لإسرائيل، وقد تطور موقف الأحزاب الإسرائيلية من هذا الاستيطان، ووجد هذا التطور تعبيراً له من خلال برامجها الانتخابية وبرامج الحكومات المتعاقبة، وبدأ ذلك باتفاق عام على ضرورة الاستيطان في غزة في بداية السبعينات، ووصولاً إلى دعوة حزب العمل إلى تفكيك المستوطنات التي أقيمت لأغراض غير أمنية، ولكن بظروف وشروط معينة .

خامساً : تأثر قطاع غزة بالوجود الديمغرافي الغريب الذي جثم على جزء كبير من أرضه، فقد شكلت المستوطنات عائقاً وعبء أمام حدوث أي اتفاق سياسي بخصوص القطاع، وكذلك تأثر القطاع بالأحداث السياسية حوله، فقد مثلت معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وبالأخص على القطاع من خلال انتقال

جزء من المستوطنين الذين تم إخلاؤهم من سيناء إلى أرضه بل انتقلت إلى القطاع مستوطنات بأكملها ، وقد شكلت المستوطنات الإسرائيلية خطراً أمنياً جامعاً على القطاع، فقد مثلت مواقع عسكرية متقدمة أمام الحدود مع مصر وكذلك أمام مدنه وقراه ومخيماته، ومنها انطلق نشاط أجهزة الأمن الإسرائيلية المختلفة لمحاربة حركة المقاومة الفلسطينية للاحتلال، وكان حجم الأراضي الكبير الذي صدرته إسرائيل قد أثر على الزراعة ومخزون القطاع من المياه، فيما أثرت هذه المستوطنات سلباً على عناصر البيئة، إضافة إلى مساهمتها في التأثير على الوضع الاجتماعي للشعب الفلسطيني في القطاع.

٢. مبررات الدراسة

رغم أهمية الموضوع إلا أن المعلومات حوله تناثرت بين المصادر والمراجع بشكل غير كاف، وتناولته من الجانب السياسي والجغرافي أو القانوني، أما تاريخياً فقد كان جزءاً من دراسة علمية للباحث وليد المدلل وهي تتحدث عن تاريخ الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس والجولان وسيناء، ولم تختص بالقطاع وحده وكانت فترة الدراسة مقتصرة حتى عام ١٩٨٤، وبكفي القول أن أغلب المستوطنات التي أقيمت في القطاع كانت بعد هذه الفترة، وقد تناول وليد الجعفري جزء من موضوع الدراسة في دراسته (المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة ١٩٧٠-١٩٨٠) والذي مضى عليها أكثر من عشرين عاماً، ولم تكن دراسته متخصصة بالقطاع، أما من الناحية السياسية فقد كتب عون الله أبو صفية في دراسته (الاستيطان الإسرائيلي في قطاع غزة وأثره على عملية السلام) حيث تناول الموضوع من خلال تأثيرها على مفاوضات السلام، ولم يتم التطرق لنشأة أو تطور هذا الاستيطان، وقد تناول الموضوع من نفس الزاوية أيمن شاهين في رسالة الدكتوراه (الصراع على الأرض بين الفلسطينيين والإسرائيليين) حيث استشهد بمنطقة المواصي كنموذج للحديث عن هذا الصراع من أجل السيطرة على الأرض، ولكن لفترة معينة، وقد تناول ناصر الرئيس الموضوع من جانب قانوني نظري في دراسته (المستوطنات الإسرائيلية في ضوء القانون الدولي الإنساني) حيث تحدث عن قانونية المستوطنات ولم يتم التطرق إلى تاريخ هذه المستوطنات وتطورها .

إن تناثر المعلومات حول الموضوع في عدة كتابات ودراسات تناولت الاستيطان في القطاع بشكل جزئي وغالبيتها الساحقة حتى الثمانينات يفسح المجال لأهمية هذه الدراسة التي تُعنى بتاريخ الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة منذ ١٩٦٧ وحتى انتفاضة الأقصى، حيث برزت مستجدات هامة على صعيد الأطراف المعنية بهذا الاستيطان خاصة (الإسرائيلي و الفلسطيني)، و نتيجة لذلك شكلت انتفاضة الأقصى تحولاً في الفعاليات الاستيطانية الصهيونية في القطاع .

٣. أسلوب وعرض البحث

اعتمد الباحث على أسلوب التحليل التاريخي، حيث تم إيضاح الظروف التي نشأت فيها حركة الاستيطان في القطاع، و العوامل التي ساعدت على تطورها، وتوضيح المراحل التي مرت بها حركة المد والجزر في تاريخها، إضافة إلى تأثير هذه المستوطنات على القطاع في كل مرحلة، والتطور التاريخي لمواقف الأطراف المختلفة من هذا الاستيطان، وقد قسمت الدراسة إلى خمسة فصول:

الفصل الأول: يعطي لمحة عن جغرافية قطاع غزة وتاريخ الاستيطان الصهيوني في القطاع خلال عهد الانتداب البريطاني والإدارة المصرية، والمقاومة الفلسطينية لهذا الاستيطان خلال هذه الفترة .

الفصل الثاني: يتحدث عن أهداف وأغراض إسرائيل من بناء المستوطنات في القطاع، وسياستها للاستيلاء على أراضي القطاع وبديات حركة الاستيطان فيه .

الفصل الثالث: يوضح المعلومات حول نشأة التكتلات الاستيطانية في القطاع من حيث إنشائها والتطور التاريخي لتوسعها، وزيادة عدد المستوطنين، وعدد الوحدات السكنية، إضافة إلى التطور الديمغرافي في هذه المستوطنات.

الفصل الرابع: يبين مواقف الأطراف المختلفة من الاستيطان في القطاع وهذه الأطراف هي الحكومات الإسرائيلية، المتعاقبة، والموقف الفلسطيني من خلال عرض مراحل المقاومة الفلسطينية

لهذا الاستيطان، والموقف الأمريكي، إضافة إلى المواقف المساندة للشعب الفلسطيني من قضية الاستيطان .

الفصل الخامس : يبرز تطور تأثير الاستيطان على القطاع منذ بداياته ومراحل هذا التأثير من النواحي السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية .

الفصل السادس : يعطي صورة عن الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة في ظل انتفاضة الأقصى خاصة التخريب و الدمار و القتل الذي تعرض له السكان.

أما عن **المصاعب** التي واجهت الباحث، فكانت متعلقة بشكل أساسي في عدم امتلاك الجهات التي تعني بالاستيطان للوثائق المتعلقة بقطاع غزة كتلك التي تمتلكها عن أي منطقة أخرى كالقدس أو الضفة الغربية مثلاً، وقد يكون عدم وجود مؤسسات في قطاع غزة قبل التسعينات تعني بالاستيطان، إضافة إلى العوائق التي اعترضت المراكز والمؤسسات الموجودة في الضفة الغربية في الوصول إلى قطاع غزة خلال سنوات الاحتلال سبباً في ذلك، ولا زال المجلس الاستيطاني في القطاع يخفي الوثائق المتعلقة بالمستوطنات عن الباحثين العرب والأجانب، بل ويتم تفتيش العمال العرب عند خروجهم من المستوطنات، ولعدة مرات تم مصادرة وثائق على بوابات المستوطنات كانت في طريقها للباحث، كما أن الظروف الأمنية التي يعيشها شعبنا الفلسطيني، والممارسات الإسرائيلية وقفت عائقاً أمام الباحث في محاولاته الدخول إلى المستوطنات للقيام بدراسة ميدانية لنماذج معينة، حيث رفض المستوطنون إجراء أي مقابلة مع الباحث خاصة في منطقة المواصي التي استطاع الباحث دخولها بصعوبة شديدة، كما أن الدراسات الإسرائيلية لم تول أهمية لعرض الاستيطان في القطاع كما عرضته عن القدس أو الضفة الغربية، حيث لم أعتثر في الكتابات الإسرائيلية على معلومات أو وثائق كافية حول هذا الاستيطان، وكثيراً ما كان المختصين يندرعون بأن الوثائق حول الاستيطان في القطاع لم تصل بعد إلى المدة المسموح بها لنشرها .

وعلى الطرف الآخر فلم تعتن وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية بجمع الوثائق التي تخص هذا الموضوع، واكتفت بعمل دراسات كانت في الغالب تعتمد على المراجع العامة التي تتحدث عن الاستيطان، وقد تغلب الباحث على ذلك بدراسة السجلات التي امتلكتها السلطة الوطنية بعد انسحاب إسرائيل من مدن القطاع وخاصة تلك المتعلقة بالأراضي، كما أن إجراءات الفصل بين الضفة والقطاع والتي تفرضها سلطات الاحتلال حالت دون حرية تنقل الباحث بين هذه المناطق .

الفصل الأول (الاستيطان الصهيوني في غزة قبل العام ١٩٦٧)

أولاً: جغرافية قطاع غزة

قطاع غزة هو الاسم الإداري الذي أطلق على المنطقة التي رسمت في اتفاقية الهدنة بين مصر و إسرائيل في رودس بتاريخ ٢٤ فبراير ١٩٤٩ م ، ففي البداية أطلق عليها :
" الأراضي الفلسطينية الخاضعة لرقابة القوات المصرية" ^(١) ، إذ جاء في المادة الخامسة من اتفاقية الهدنة يجب عدم النظر إلى خط الهدنة كأنه حد سياسي أو إقليمي بأي معنى من المعاني ، و حددت المادة السادسة قطاع غزة بالحد الفاصل بين القوات العسكرية للطرفين ابتداء من الساحل عند وادي الحصى و يسير في اتجاه شرقي عبر دير سنيد ، ثم يخرق طريق غزة - المجدل إلى نقطة تبعد ثلاثة كيلو مترات شرق الطريق ، ثم يتجه الخط جنوباً بموازية طريق غزة - المجدل و يستمر على هذا النحو حتى خط الحدود المصرية ^(٢) .

و هكذا فقد أصبح ذلك الشريط الساحلي الممتد على الساحل الجنوبي الشرقي لحوض البحر المتوسط هو ما يعرف بقطاع غزة إذ يحده من الجنوب ج.م.ع. ، ومن الشمال خط الهدنة مع فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ ، أما من الغرب فيحده البحر المتوسط ، ومن الشرق خط الهدنة ^(٣) ، أما أهمية موقعه فلسطينياً و عربياً فهي تتصل بشكل رئيسي بالناحيتين العسكرية و التجارية حيث انه :

- أ- يشكل الشريط الساحلي و الممر البري الجزء الوحيد الذي تبقى للفلسطينيين بعد احتلال وطنهم ، إضافة إلى ما تشكله هذه المناطق من أهمية استراتيجية.
- ب- حرصت مصر منذ عهد الفراعنة للسيطرة عليه ، وكذلك الفرس و الرومان و غيرهم ممن غزوا فلسطين كالأصليبيين و المماليك و العثمانيين ، إذ اتخذوه مركزاً عسكرياً لجيوشهم .
- ب- يمثل محطة مهمة في الطريق البري بين قارتي أفريقيا و آسيا ، فالمرور به يمثل أقصر طريق بينهما و عليه كان محطة تجارية مهمة ، خاصة في مراحل التاريخ الإسلامي ، و كذلك مرور الجيوش عنه عند مرورها بين القارتين ^(٤) .
- ج- ينحصر بين دائرتي عرض ١٦ ٣١ و ٤٥ ٣١ شمالاً ، و بين خطي طول ٢٠ ٣٤ و ٢٥ ٣٤ شرقي خط جرينتش ^(١) ، و هذا يعني وقوعه في بداية جنوب النطاق الصحراوي المعتدل الدافئ المعروف بكونه منطقة مناخية انتقالية متعددة الصفات بين النطاق الصحراوي الحار جنوباً و بين النطاق المعتدل الدافئ شمالاً .

تبلغ مساحة قطاع غزة ٣٦٥ كم^٢ بقطاع طولي ٤٥ كم يميل للغرب قليلاً من الشمال إلى الجنوب ، و بعرض يتراوح ما بين ٦-١٢ كم طبقاً لاتفاقية الهدنة ^(٢) ، و أوسع عرض للقطاع هو قبالة خانينوس حيث يصل إلى ١٢ كم ، و قد استغلت إسرائيل هذه المنطقة بعد حرب حزيران ١٩٦٧ م لزراع أكبر تجمع للمستوطنات في القطاع ، بينما أضيق عرض للقطاع هو قبالة دير البلح حيث تقل الكثافة الاستيطانية هناك .

(١) أبو النمل ، حسين : قطاع غزة ١٩٤٨-١٩٦٧ ، (ب.ط) ، مركز الأبحاث - منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت- لبنان ١٩٧٩، ص٢٨.

(٢) انظر نص اتفاقية الهدنة في رودس بين مصر و إسرائيل :

مؤسسة الدراسات الفلسطينية : اتفاقيات الهدنة العربية الإسرائيلية ، نصوص الأمم المتحدة و ملحقاتها ، بيروت - لبنان ١٩٦٨ ، ص ١٣ - ١٦ ، أيضاً : العارف ، عارف : نكبة فلسطين والفردوس المفقود ١٩٤٧ - ١٩٥٥ ، (ب.ط) ، ج ٦ ، دار الهدى ، (ب.ت) ، ص ١٠٠٧ .

(٣) للمزيد من المعلومات انظر : خرائط قطاع غزة كما أقرتها اتفاقية الهدنة عام ١٩٤٩ م ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية : اتفاقيات الهدنة ، مرجع سابق ، ص ٢٢٩ - ٢٣٠ .

(٤) شقلبه ، أحمد رمضان : الجغرافيا الإقليمية لقطاع غزة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، القاهرة - مصر ١٩٦٤ ، ص ٢٩ .

(١) أبو طوبلة ، جهاد محمد : استخدام الأرض في قطاع غزة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث و الدراسات - جامعة الدول العربية ، القاهرة - مصر ١٩٨٨ ، ص ٢ .

(٢) وزارة التخطيط و التعاون الدولي الفلسطينية : الأطلس الفني - محافظات غزة ، ط ١ ، غزة - فلسطين ١٩٩٧ ، ص ١٤ .

أما تضاريس قطاع غزة الرئيسية فهي امتداد لتضاريس فلسطين و شبه جزيرة سيناء ، و هذا لا يعني أنها متشابهة مطلقاً ، فلها ما يميزها أيضاً ، حيث السلاسل و الحواف الطولية ، و الكثبان الرملية التي تمتد على هيئة حزام طولي مع امتداد ساحل البحر المتوسط من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب^(٣) ، أما في شرق القطاع فهناك الكثبان القديمة غير المتحركة و التي تتألف من تلال الكركار ، إذ تبلغ أعلاها عند تلة المنطار و التي تعتبر خزان المياه الجوفية للقطاع^(٤) ، و هذا ما يفسر قيام إسرائيل ببناء مناطق سكنية (قرى زراعية) شرق خط الهدنة مستغلة عنصري وفرة المياه وخصوبة الأرض ، و يمكن للناظر لتلك المنطقة أن يرى عشرات الآبار التي أقامها الإسرائيليون لضخ مياه القطاع لداخل إسرائيل^(٥) ، و بشكل عام فإن أراضي القطاع تنحدر من الشرق إلى الغرب باتجاه البحر المتوسط متخذة طبيعة السهل ، و به العديد من التلال كتل السلطان ، و تلة المنطار التي استخدمت كقنطرة مراقبة عسكرية على مر عقود من الزمن^(٦) ، و رغم أهميتها فلم تستطع إسرائيل الاستيطان فيها نظراً لكثافة السكان الفلسطينيين فيها و الذي يصل امتدادها العمراني حتى الأسلاك الشائكة المنتشرة على خط الحدود مع فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨م ، و تنتشر في قطاع غزة مجموعة من الأودية السيلية الجافة التي تتصف بضالة تصريفها المائي ، و أهمها وادي غزة الذي يصل طوله إلى ١٠٥ كم حيث منابعه في جبال الخليل ، و طوله في القطاع ٨.٥ كم^(٧) .

ترجع التركيبة الجيولوجية لأراضي القطاع إلى تكوينات المظاهر الطبيعية الأخرى بالمنطقة ، و هي تربة طينية تغطيها طبقة رملية حملتها العواصف على مر الزمن ، على أن الأراضي الواقعة في شمال القطاع تقترب فيها الطبقة الطينية من السطح لذا فهي من أصلح الأراضي لزراعة الموالح في القطاع^(٨) ، و هذا ما يفسر اعتماد مستوطنات شمال قطاع غزة على هذا النوع من الزراعة ، و قيام سلطات الجيش الإسرائيلي بمصادرة الأراضي التي تحمل هذه الصفة و ضمها إلى حدود تلك المستوطنات ، و تنقسم التربة في القطاع إلى أنواع هي:

- أ- تربة السهل الساحلي و تضم ٦٠٠٠٠ دونم من مساحة القطاع^(٩) .
- ب- التربة الطينية الغربية و توجد في الأجزاء المنخفضة والمنحدرات^(١٠) .
- ج- تربة اللوبس و تمتد من شرق رفح حتى منطقة خانينوس^(١١) .
- د- تربة المواصي و تشكل ٣٥% من مساحة القطاع^(١٢) ، و قد ركزت إسرائيل على مصادرة مثل هذا النوع من الأراضي في جنوب القطاع و خاصة تلك الأراضي التي شكلت جزءاً من مساحات لمجمع قطيف الاستيطاني.

تربة الكركار و تضم أجزاء التلال في القطاع^(١٣) .
ونظراً لأهمية المناخ و خاصة في اختيار أماكن الاستقرار البشري بل و في رسم صورة الفعاليات البشرية ، فقد شكل ألياً عاملاً مهماً في اختيار أماكن الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة بعد عام ١٩٦٧م ، حيث المناخ السياحي المتميز بالنسبة المثالية لسطوع الشمس^(١٤) ، و التي تجذب أولئك المهاجرين القادمين من المناطق الباردة ، إذ أن من صفات مناخ القطاع شدة الحرارة صيفاً مصحوبة بأشعة الشمس القوية ، أما الشتاء فيكون معتدل الحرارة ، و الفرق بين درجتي الحرارة

(٣) المبيض ، سليم عرفات : غزة و قطاعها ، ط ١ ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة - مصر ١٩٨٧ ، ص ١٧ .

(٤) M. A. Meyer , History of the city of Gaza , Newyork , 1960 . p. 73 .

(٥) قام الباحث بزيارة الحدود و رؤية هذه الآبار المنتشرة قرب حدود مدينتي غزة و بيت حانون و ذلك بتاريخ ١٧/٨/٢٠٠٠م .

(٦) العيفي ، جبر حسن : المياه في قطاع غزة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة العالم الأمريكية ١٩٩٦ ، ص ٢٥ .

(٧) شراب ، محمد محمد : معجم بلدان فلسطين ، ط ١ ، المأمون للتراث ، دمشق - سوريا ، ١٩٨٧ ، ص ٦٩٥ .

(٨) شقليه ، أحمد: الجغرافيا الإقليمية لقطاع غزة ، مرجع سابق ، ص ١٦٤ .

(٩) المرجع السابق ، ص ١٦٤ .

(١٠) المرجع السابق ، ص ١٦٦ .

(١١) دائرة الزراعة ، نشرة ١٧ ، ص ٤ .

(١٢) أبو طويلة ، جهاد محمد : دراسة في الجغرافيا الاقتصادية ، بحث دبلوم غير منشور ، معهد البحوث و الدراسات العربية ، القاهرة - مصر ١٩٨٤ ، ص ٢١ .

(١٣) العيفي ، جبر: المياه في قطاع غزة ، مرجع سابق ، ص ٤١ .

(١٤) المرجع السابق ، ص ٤١ .

العظمى والصغرى لا يزيد معدله عن سبع درجات(٩)، مع ملاحظة أن موقع القطاع البحري و نسبة الرطوبة العالية تزيد من إحساس الفرد بالحرارة .
 أما الرياح فإنها تهب على القطاع في فصل الصيف في اتجاه شمال غرب ، و متوسط سرعتها ٣.٩ ميلاً في الثانية ، و في الشتاء تصل سرعتها إلى ١٨ ميلاً في الثانية^(١) ، و هذا ما يفسر اعتماد المستوطنين على الزراعة في الدفيئات لتفادي التأثير السلبي للرياح على بعض المزروعات .
 أما الأمطار فكانت المصدر الرئيسي لري أراضي القطاع قبل إدخال نظام الري الحديث ، حيث إن ٩٠% من جملة الأراضي المزروعة كانت تعتمد على الأمطار^(٢) ، و تصل كمية الأمطار في شمال القطاع إلى ٧٠٧ ملمتراً و تتناقص كلما اتجهنا للجنوب حيث تصل في رفح إلى ١١٠ ملمتراً^(٣) ، و تساهم الأمطار في تعويض سحب إسرائيل المستمر لمياه قطاع غزة الجوفية و التي تنقلها لداخل فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨م و حاجة المستوطنات التي تصل إلى ٤٥ مليون متر مكعب سنوياً تقريباً^(٤) ، و تبلغ مساحة الخزان الجوفي لمياه القطاع حوالي ٣٥٠ كم ٢ تقريباً ، و يقع الجزء العذب منها في شمال القطاع و المنطقة الغربية من جنوب القطاع حيث تجمع مستوطنات قطيف بالضبط^(٥) ، لذا تعتبر إسرائيل توفر المياه عاملاً مغرياً و حافزاً لجلب المستوطنين و توطينهم في قطاع غزة ، و يتغذى الحوض المائي في القطاع من الأمطار و المياه السطحية و مياه الصرف الصحي و الحفر الاقتصادية و الري ، و تتراوح كمية المياه المسحوبة من الخزان الجوفي ما بين ٩٠ - ١٠٠ مليون متر مكعب سنوياً بما فيها حاجة المستوطنات^(٦) ، ناهيك عن الكميات غير المعروفة التي تسحبها إسرائيل و تضخها خارج حدود القطاع^(٧) .
 أما فيما يتعلق بتوزيع السكان في القطاع خاصة بعد نكبة عام ١٩٤٨ فيلاحظ أن هناك تجمعاً بشرياً كثيفاً في القطاع يضم أربع مدن كبرى هي غزة - خان يونس - رفح - و دير البلح ، و ما يزيد على إحدى عشرة قرية بالإضافة إلى ثمانية مخيمات ، و الجدول التالي يوضح عدد سكان قطاع غزة خلال الفترة من ١٩٥٠م وحتى ١٩٩٣ .

السنة	عدد السكان
١٩٥٠	٢٨٨١١٧
١٩٥١	٢٩٤٨٦٩
١٩٥٢	٢٩٩٢٥١
١٩٥٣	٣٠٦٢٧٢
١٩٥٤	٣١٣١٤٠
١٩٥٥	٣١٨٦٧١ ^(١)
١٩٥٦	٣٣٦٠٥٥
١٩٥٧	٣٤٥٨٣٤
١٩٥٨	٣٥٧٥٢٦
١٩٥٩	٣٦٧٠٢٠ ^(٢)
١٩٦٠	٣٦٠٥١٥

- (٩) صالحه ، راند أحمد : مدينة غزة ، ط ١ ، غزة - فلسطين ١٩٩٧ ، ص ٣٦ .
 (١) بدوي ، خميس ربحي : نحو وضع نموذج للتخطيط العمراني لقطاع غزة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة النيلين ، القاهرة - مصر ١٩٩٩ ، ص ٦٧ .
 (٢) شقليه ، أحمد : الجغرافيا الإقليمية لقطاع غزة ، مرجع سابق ، ص ٣٧ .
 (٣) أبو طويلة ، جهاد: دراسة في الجغرافيا الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص ٢٤ .
 (٤) صالحه ، راند : مدينة غزة، مرجع سابق ، ص ٥٨ .
 (٥) عقل ، سوزان : بحث عن المياه في قطاع غزة ، مركز التخطيط - مكتب الرئيس ، غزة - فلسطين ١٩٩٧ ، ص ٦ .
 (٦) Sara . r . Gaza strip , Asurvey Cambridge Harvard , Univ.Press , 1984 .
 (٧) لم أعر في أي من المراجع على كمية هذه المياه بشكل دقيق .
 (١) عدد السكان حتى عام ١٩٥٥ : إدارة الحاكم العام لقطاع غزة - دائرة الإحصاء و النشر ٣١/ كانون اول / ١٩٥٦ ، ص ١٧ .
 (٢) عدد السكان حتى العام ١٩٥٩ : إحصائية وكالة غوث و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين و الذي قدمته الوكالة في تقريرها إلى الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة عام ١٩٦٠ ، ص ٢٣ .

٣٧.٢٢٩	١٩٦١
٢٨٢١٨٦	١٩٦٢
٤٠.١٢٣٨	١٩٦٣
٤١١٢٣١	١٩٦٤
٤٢.٣٣٧	١٩٦٥
٤٤.٢٢٩ ^(١)	١٩٦٦
٣٨.٨٠٠	١٩٦٧
٣٥٦٨.٠٠	١٩٦٨
٣٦٣٩.٠٠	١٩٦٩
٣٧.٠٠٠	١٩٧٠
٣٧٨٨.٠٠	١٩٧١
٣٨٧.٠٠٠	١٩٧٢
٤٠.١٠٠٠	١٩٧٣

٤١٤١.٠٠	١٩٧٤
٤٢٥٥.٠٠ ^(١)	١٩٧٥
٤٢٩.٠٠٠	١٩٧٦
٤٤١٣.٠٠	١٩٧٧
٤٥٠٢.٠٠	١٩٧٨
٤٣١٥.٠٠	١٩٧٩
٤٤١٩.٠٠ ^(٢)	١٩٨٠
٤٦٨٩.٠٠	١٩٨١
٤٧٧٣.٠٠	١٩٨٢
٤٩٤٥.٠٠	١٩٨٣
٥٠٩٩.٠٠	١٩٨٤
٥٢٧.٠٠٠	١٩٨٥
٥٤٥.٠٠٠	١٩٨٦
٥٦٥.٠٠٠	١٩٨٧
٥٨٨٥.٠٠	١٩٨٨
٦١.٤٠٠	١٩٨٩
٦٤٢٧.٠٠	١٩٩٠
٦٧٦.٠٠٠	١٩٩١
٧١٦٢.٠٠	١٩٩٢
٧٤٨٤.٠٠ ^(٣)	١٩٩٣

(٣) عدد السكان حتى العام ١٩٦٦ : إدارة الحاكم العام لقطاع غزة - دائرة البحوث و النشر و الإحصائيات الرسمية ، تقرير ٣١ / كانون اول / ١٩٧٠ ، ص ١٨٤ .

(١) عدد السكان حتى العام ١٩٧٥ : عطية ، إحصان ، و آخرون : نشرة إحصائية عن مناطق عربية محتلة (حقائق و أرقام) ، مركز الدراسات الإحصائية - جمعية الدراسات العربية ، القدس - فلسطين ١٩٨٥ ، ص ١٧ .

(٢) عدد السكان حتى العام ١٩٨٠ مقتبس من مركز الدراسات الرفيعة - جامعة النجاح الوطنية : النشرة الإحصائية السنوية للمناطق المحتلة ١٩٨١ ، نابلس - فلسطين ، ص ٦ .

(٣) عدد السكان حتى العام ١٩٩٣ : Central Bureau of statistical , Statistical Abstract of Israel 1996 , vol. 47 , P.573 .

يستدل من الجدول السابق أن عامي ١٩٦٧ ، ١٩٦٨ شهدا انخفاضاً حاداً في عدد السكان و ذلك بسبب نتائج حرب حزيران ١٩٦٧ ، و خاصة الإجراءات الإسرائيلية بطرد و ملاحقة الآلاف من سكان القطاع و ملاحقتهم .

و قد شهد عام ١٩٧٩ انخفاضاً في عدد سكان القطاع و ذلك بسبب توقيع اتفاقيات السلام بين مصر و إسرائيل و التي بموجبها تم اعتبار جزء من مخيم كندا و بعض سكان الشريط الحدودي بين فلسطين و مصر خارج تعداد سكان قطاع غزة ، لكن عدداً كبيراً من هؤلاء السكان عاد لقطاع غزة و تم توطينهم في مشروع تل السلطان الذي أقامته السلطات العسكرية الإسرائيلية غرب رفح^(١) .

أما عام ١٩٩٣ فقد شهد زيادة كبيرة في عدد السكان نتيجة بداية عودة الآلاف من الخارج بفعل أجواء المفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية و إسرائيل ، و إن عدد السكان كما هو موضح في الجدول يعني إن كثافة السكان هي ٢٦٣٤ شخص لكل كم ٢ هذا إذا أضفنا الأراضي التي تدخل في نطاق المستوطنات الصهيونية ، حيث أن الكثافة الحقيقية للسكان لفترة الاحتلال زادت عن ٣١٠٠ شخص لكل كم ٢ ، و هذا من أعلى نسب الكثافة السكانية في العالم^(٢) ، كما أن نسبة الذكور إلى الإناث تصل إلى معدل ١٠٦ ذكر لكل ١٠٠ أنثى^(٣) ، و معدل الخصوبة في القطاع ٨.٣ طفلاً لكل امرأة ، و أن أكثر من ٦٠% من النساء اللواتي لا تزيد أعمارهن عن ١٥ عاماً متزوجات ، و ٨.٣% أرامل ، كذلك فإن ٥٩% من الذكور ممن تزيد أعمارهم عن ١٥ عاماً متزوجون فإن مجتمع قطاع غزة فتي جداً إذ أن أكثر من ٥٩% من سكانه تقل أعمارهم عن ٢٠ سنة^(٤) .

(١) دراسة ميدانية قام بها الباحث في الفترة من ٢٧ / حزيران / ٢٠٠١ و حتى ٣ / تموز / ٢٠٠١م في مشروع تل السلطان غرب رفح .
(٢) الحوراني ، عيد الله أحمد : قطاع غزة ١٩ عام من الاحتلال ، ط ١ ، دار الكرمل ، رام الله - فلسطين ١٩٩٤ ، ص ١٩٧ .
(٣) مركز الإحصاء الفلسطيني : ديمغرافية الشعب الفلسطيني ، مرجع سابق ، ص ٣٧ .
(٤) المرجع السابق ، ص ٤٩ .

ثانياً : أهمية الاستيطان في الفكر الصهيوني :

من أجل إكمال الصورة في الحديث عن الاستيطان ، و بما أن موضوع الدراسة حول الاستيطان ، فلا بد من العرض الموجز عن الاستيطان في الفكر الصهيوني ، و مع أنه ليس من اختصاص هذه الدراسة ، حيث تم الحديث عنه في دراسات سابقة آخرها: الاستيطان الصهيوني في القدس ١٩٦٧ – ١٩٩٣^(١) ، و تاريخ الاستيطان اليهودي في منطقة نابلس ١٩٦٧ – ١٩٩٨^(٢) ، فأنتني أهدف من ذلك إيضاح أهمية الاستيطان لدى بعض المفكرين و القادة الصهاينة ، و الذين كان لهم دور ريادي في نشأة الاستيطان الصهيوني و تطوره في غزة قبل عام ١٩٦٧ ، و منهم من شارك في ذلك بعد عام ١٩٦٧ ، لتكون الصورة واضحة و مساعدة في تحليل تطور حركة الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة عبر الفترة التاريخية التي تتعرض لها هذه الدراسة .

تتمثل أسطورة الاستيطان الصهيوني في زعم المفكرين و القادة الصهاينة أن فلسطين هي إسرائيل أو صهيون^(٣) ، و أن تاريخها قد توقف تماماً برحيل اليهود عنها ، بل أن تاريخ اليهود أنفسهم قد توقف هو الآخر برحيلهم عنها ، و لن يستأنف هذا التاريخ إلا بعودتهم إليها فهو تاريخ مقدس^(٤) ، و قد جسدت الحركة الصهيونية العقيدة التوراتية في طرحها للاستيطان ، حيث حولت ممارستها العملية لاستعمارها الاستيطاني في فلسطين إلى مفهوم توراتي " عودة الشعب إلى أرض الميعاد " ، و بذلك يتم استقبال المهاجرين المستوطنين اليهود إلى فلسطين كمهاجرين إلى أرض إسرائيل^(٥) .

يمثل هؤلاء المهاجرون تكوين استيطاني كولونيالي **Settler Colonial Formation** بمعنى قيام جماعات اليهود الأجنبية باستيطان أرض فلسطين وممارستهم السلطة فوق تلك الأرض على من كان ولا يزال فيها من السكان الفلسطينيين^(٦) ، لأن الأيدلوجية الصهيونية في فلسفتها الخاصة قامت على أساس نفي الآخر و اقتلعه لا التعايش معه أو القبول بوجوده ، و عليه فإن غايتها في البدء أو النهاية هي الإجلاء و الإحلال و إزاحة الفلسطيني لتوطين هؤلاء المهاجرين مكانهم^(٧) .

لقد واكب الاستيطان الصهيوني في فلسطين منذ البداية ظواهر التعالي القومي تجاه المواطنين المحليين حيث ساد بينهم الرأي القائل بأن العربي يحترم الآخرين إذا فهم لغة واحدة هي القوة^(٨) .

(١) أطروحة ماجستير غير منشورة ، أعدها محمد رشيد عناب ، و نوقشت بجامعة النجاح الوطنية – نابلس في كانون ثاني ٢٠٠١ م .

(٢) أطروحة ماجستير غير منشورة ، أعدها محمد عودة محمد الغلمي ، و نوقشت بجامعة النجاح الوطنية – نابلس في آذار ٢٠٠١ م .

(٣) * صهيون (تسيون) يشير إلى جبل صهيون الذي يقع جنوب غرب القدس و الذي يحج إليه اليهود ، و يقال أن الملك داود قد دفن فيه ، و يعتقد بعضهم أن الخالق يسكن في هذا الجبل المقدس ، غير أن بعض العلماء يرون أن جبل صهيون الحقيقي هو الجبل المعروف باسم (أوفيل) ، و حسب المصادر العبرية فإنهم يربطون اسم المصطلح بالمكان و الزمان ، أي أنه يشير إلى المدينة المقدسة أم إسرائيل التي سيولد الشعب اليهودي من رحمها .

* أما الحركة الصهيونية فهي حركة سياسية في العصر الحديث تطالب بإعادة توطين اليهود في فلسطين باعتبارها أرض الميعاد وكوسيلة لحل المسألة اليهودية ، و كلمة صهيون اشتقها الصحفي ناتان برنباوم **Natan Birnbaum** سنة ١٨٩١م بهدف تأسيس حزب صهيوني كبير لتعليم الشعب و تربيته . انظر :

▪ البحيري ، مروان : الحركة الصهيونية منذ نشأتها حتى نشوب الحرب العالمية الأولى ، ضمن كتاب القضية الفلسطينية و الصراع العربي الصهيوني ، جزآن ، ط١ ، اتحاد الجامعات العربية ، (ب.م.)، (ب.ت) ، ج١ ص ١٥٢ .

▪ المسيري ، عبد الوهاب : موسوعة المفاهيم و المصطلحات الصهيونية ، ط١ ، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة – مصر ١٩٧٠ ، ص ٢٤٤ .

و عن مفهوم الصهيونية انظر :

سلمون ، يوسي : الصهيونية، (ب.ط) ، جامعة تل أبيب ، تل أبيب – إسرائيل ١٩٧٨ ، ص ٧٨.٤٣ ، (بالعبرية) .

(٤) المسيري ، عبد الوهاب : موسوعة اليهود و اليهودية و الصهيونية ، ج٨ ، ط١ ، دار الشروق ، بيروت - لبنان ١٩٩٩ ، ج٧ ص ٥٩ .

* مفهوم العودة إلى أرض الأباة مرتبط بما ذكرته التوراة من وعود الله لإبراهيم عليه السلام بملكية الأرض الواقعة من نهر مصر إلى نهر الفرات له و لنسله إلى الأبد ، ثم يجدد الإله وعده هذا لإسحاق و يعقوب ولموسى و يوشع بن نون عليهم جميعاً السلام ، انظر الكتاب المقدس - العهد القديم : سفر التكوين ، الإصحاح (١٥ - ٢٦ - ٢٨)

سفر الخروج ، الإصحاح الثالث

= سفر يوشع ، الإصحاح الأول

و عليه فقد تنزع الإسرائيليون بالبعد التاريخي و الديني للأماكن التي يستوطنونها في الضفة الغربية و قطاع غزة ، عن ذلك انظر : غلمي ، محمد عودة / محمد : تاريخ الاستيطان اليهودي في منطقة نابلس ١٩٦٧ – ١٩٩٨ ، مرجع سابق ، ص ٧٤-٧٩ .

(١) عباسي ، نظام عزت : فلسطين و البرنامج الصهيوني ، ط١ ، قدسية للنشر ، اردب – الأردن ١٩٩٢ ، ص ٣٢ .

(٢) هلال ، علي الدين : في مفهوم الكيانات الاستيطانية ، مجلة المستقبل العربي ، عدد ١ ، أيار ١٩٩٨ ، ص ٩٢ .

(٣) أبو حسن ، نافذ : الاستيطان و استيعاب الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، مجلة صامد الاقتصادي ، عدد ٩٠ ، كانون اول ١٩٩٢ ، ص ١١٣ .

(٤) فلتر ، ماير و آخرون : دراسات في الصهيونية ، (ب.ط) ، منشورات صلاح الدين ، ب . م . ، ص ٤٠ .

الاستيطان و الصهيونية

ارتبطت الصهيونية بالاستيطان باعتباره جزءاً منها و أساساً مهماً في مشروعها ، إذ قامت على ثلاثة أسس متكاملة^(٥) :

١. أن اليهود رغم انتمائهم للعديد من الدول و المجتمعات يمثلون قومية واحدة تتميز بصفات عرقية سامية .

٢. إن علاقة اليهود مع الشعوب الأخرى تقوم على العدا و الصراع تلخصها ظاهرة معاداة السامية .

٣. إن المشكلة اليهودية لا حل لها إلا بإقامة دولة يهودية ، و إن هذه الدولة تتمثل في أرض الميعاد و الاستيطان فيها ، و أساس ذلك " إذا كان هناك من شعب مختار فثمة أيضاً أرض مختارة " .

فالأصل في استمرار الصهيونية هو الاستيطان ، وقد اعتبر المؤرخ الصهيوني سوكولوف "أن مستقبل الصهيونية لا يكون إلا من خلال استمرار الاستيطان في فلسطين"^(٦) ، و يرى أوسيشكن^(٧) : "أن تأسيس دولة يهودية لا يتم من خلال احتلال فلسطين فحسب ، بل إن ذلك مرتبط بالاستيطان الأرض، و المهمة الأولى للحركة الصهيونية تقوية الوعي الذاتي بين اليهود لتأسيس دولة يهودية و الاستيطان عليها"^(٨) .

هذا و قد تطور مفهوم العلاقة بين الصهيونية و الاستيطان بعد الحرب العالمية الأولى مع ظهور الأفكار الصهيونية العنيفة و المؤيدة لاعتبار الاستيطان هدفاً أول للصهيونية ، يجب تنفيذه بالصدام و العنف و القوة ، و قد تجسد هذا المفهوم بمقولات زئيف جابوتنسكي^(٩) الذي يقول :

"أيها الشباب تعلموا إطلاق الرصاص كل واحد منا يدرك أن إطلاق الرصاص هو أهم الشروط لتحقيق البعث القومي إن الصهيونية هي استيطان و لذا فهي تحيا و تموت مع قضية القوة المسلحة"^(١٠) ، و قد كان يترجم أقواله في دفاعه عن الاستيطان ، إذ أبرز عنفه هذا في قيادته لأول صدام دموي بين العرب و اليهود في القدس أثناء الاحتفال بعيد النبي موسى و الذي صادف عيد الفصح عند اليهود عام ١٩٢٠م^(١١) .

حمل أفكار جابوتنسكي المتطرفة و خاصة (حول الاستيطان بالقوة) جيل من الشبان كان لهم دور في قيادة المؤسسة العسكرية و السياسية في إسرائيل فيما بعد ، و ترجموا هذه الأفكار في تطور حركة الاستيطان الصهيوني في الضفة و قطاع غزة ، فهذا مناحيم بيغن* يعتبر الاستيطان الصهيوني في الضفة و غزة نابعاً من حيوية ثابتة للصهيونية و رؤية أخلاقية لها ، و أن ليس هناك فرق بين السياسات الاستيطانية التي مورست قبل قيام الدولة أو بعدها^(١٢) .

(٥) حماد ، مجدي : النظام السياسي الاستيطاني (دراسة مقارنة إسرائيل و جنوب أفريقيا) ، ط١ ، دار الوحدة ، بيروت - لبنان ١٩٨١ ، ص ١٤٧ .

(6) Sokolow , Nahum : History of Zionism 1600-1918 , selected and arranged by Israel , Solomon's . 2 , vol. S London, Longmans , Green 1919 . P273 .

(٧) مناحيم أوسيشكن : أحد كبار زعماء الصهيونيين الروس و كان يدعو لتقوية الوعي الذاتي لدى اليهود كهدف أول للحركة الصهيونية و بعث اللغة العبرية و أن يعمل اليهود على امتلاك معظم أراضي فلسطين بطريقة الشراء و من ثم إقامة مستوطنات تعاونية ، انظر : جريس ، صبري : تاريخ الصهيونية (١٨٦٢ - ١٩٤٨) ، جزءان ، ط١ ، مركز الأبحاث ، بيروت ١٩٨١ ، ص ٢٠١ - ٢٠٤ .

(٨) البديري ، هند أمين : أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية و حقائق التاريخ ، ط١ ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة - مصر ١٩٩٨ ، ص ٩٧ .

(٩) فلاديمير زئيف جابوتنسكي : من زعماء الصهيونية الاشتراكيين الذين طوروا أفكارهم لتكون قاعدة لعقيدة اليمين الصهيوني المتطرف المعادي بشدة للعرب ، و قد ترأس المنظمة اليهودية ناقلاً لها أفكاره و من ثم تطورت الأفكار لتجد تعبيراً لها في المنظمة العسكرية (الأرغون " اتسل ") التي تطورت لحزب حيروت فيما بعد ، انظر : جريس ، صبري : تاريخ الصهيونية مرجع سابق ، ج ١ ص ١٩٣ - ١٩٤ .

(٣) فلنر ، ماير و آخرون : دراسات في الصهيونية ، مرجع سابق ، ص ١٤٩ .

(٤) عن الأحداث الدموية التي حدثت عام ١٩٢٠ بين العرب و اليهود و دور جابوتنسكي فيها ، و أقواله في محاكمته التي تجسد مفهومه العنيف ، انظر : نويهيض ، عجاج : برتوكولات حكماء صهيون (نصوصها ، رموزها ، أصولها التلمودية) ، ط١ ، دار الاستقلال ، بيروت - لبنان ١٩٩٠ ، ص ٦٠ .

* مناحيم بيغن : ولد عام ١٩١٣ في بولندا و قاد منظمة الارجون لمحاربة الفلسطينيين و البريطانيين ، ترأس الحكومة الإسرائيلية في الفترة (١٩٧٧-١٩٨٣) ، للمزيد من المعلومات أنظر : منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث : رجال السياسة الاسرائيليون ، تحرير أنيس صايغ - إعداد غازي دانيال ، (ب.ط.) ، بيروت - لبنان ١٩٧٠ ، ص ٣٤ .

(٥) أرونسون ، جيفري : المستوطنات و المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية ، معهد دراسات فلسطينية (سلسلة دراسات حول قضايا الوضع النهائي) ، واشنطن - الولايات المتحدة ، ص ٥ .

و يرى إسحاق شامير أحد رؤساء وزراء إسرائيل السابقين "أن ارتباط الصهيونية بالاستيطان تعني أن الأخير هو جزء من متطلبات المصلحة القومية لليهود"^(١)، وقد عبر هذا الجيل جهراً عن أن الاستيطان الصهيوني مفهوم مركب لا يصلح انفصاله عن بعضه، فأرئيل شارون رئيس الوزراء الحالي لدولة إسرائيل يعتبر "أن الاستيطان هدف الصهيونية الأساسي، وأنه لا ينفصل عن حياة الصهيوني"^(٢)، وحمل نفس الأفكار العديد من الحركات والمؤسسات الصهيونية التي أشرفت على تطور حركة الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة.

الاستيطان وسيلة للهجرة

تعتبر المنظمة الصهيونية العالمية نتاج الحركة السياسية التي تبلورت في نهاية القرن التاسع عشر وكمشروع سياسي لاستيطان عملي، انطلقت الصهيونية من نقطة الصفر في سعيها لتجسيد أهدافها، وقد وضعت الاستيطان كوسيلة لخدمة فلول المهاجرين وإعدادهم، وبالتالي أولت متطلبات الاستيطان أهمية خاصة، يقول جابوتنسكي: "أنه يجب تسخير العمل السياسي والتركيز عليه لخدمة الاستيطان، وإن المستوطنين الصهيونيين بأسرهم هم وسيلة لتحقيق هدف الهجرة الأكبر"^(٣).

فالهجرة والاستيطان مفهومان متلازمان يخدم كل منهما الآخر، والمستوطنات بالنسبة للمهاجرين اليهود تمثل "غيتو جديد" يوفر لهم الحماية والرعاية والإعداد النفسي وتجسيد ولائهم لإسرائيل ومن ثم استخدامهم كأداة حرب توسعية في الأراضي العربية، "فالهجرة والاستيطان عند بن غوريون يؤلفان لوحى العهد بالنسبة للصهيونية في العالم، وهما محفوران بأحرف من دم و نار على راية الحركة الصهيونية"^(٤).

أما هرتزل^(١) فقد ربط بين الهجرة والاستيطان وبين تحقيق اليهود لهدفهم بالقضاء على نظرة الشعوب الأخرى السلبية لهم فقال: "إن هجرة اليهود واستيطانهم في الدولة اليهودية سيقضي على ظاهرة العداوة للسامية"^(٢)، ولقد ظل المفهومان مرتبطين منذ بداية الدعوات اليهودية بالعودة إلى فلسطين واستمرت حتى وقتنا الحاضر.

ظل مفهوم ارتباط الهجرة بالاستيطان على لسان قادة إسرائيل بعد إعلان الدولة، فأبإيبان يعتبر "أن تنشيط الهجرة اليهودية من شأنه أن يعزز مكاسب إسرائيل في الحرب وأن احتلال الأراضي وحده ليس كافياً إنما يجب استيطان هذه الأراضي"^(٣)، وعليه فقد ظل استمرار الهجرة والاستيطان الدائم يعطي الصهاينة الشعور بأنهم يأخذون حقوقهم، وأن غير ذلك يعني تنازلاً عن حقهم في الحياة، وهذا ما يؤكد بن غوريون "الذي يعتبر توقف الهجرة تقويضاً لحق اليهود في الاستيطان في أرض إسرائيل وربما قضى على ذلك الحق نهائياً"^(٤).

(١) كان شامير يؤكد مراراً أثناء ترأسه حكومة الليكود خلفاً لبيغن عام ١٩٨٣، وكذلك أثناء توليه وزارة الخارجية في حكومة الوحدة الوطنية أن الاستيطان ضرورة أمنية لإسرائيل وقد كتب مقالاً تاريخياً عن أهمية الاستيطان عند القادة الصهاينة الأوائل وعلى رأسهم جابوتنسكي وذلك للرد على تصريحات حمانم حزب العمل في هذا الشأن، انظر: صحيفة هآرتس ١١/١٢/١٩٨٥، ص ١٧.

(٢) صحيفة القدس ١٩٧٨/٢/٩.

(٣) جريس، صبري: تاريخ الصهيونية، مرجع سابق، ج ٢ ص ١٦٩.

(٤) حسين، عدنان: التوسع في الاستراتيجية الإسرائيلية، ط ١، دار النقاش، بيروت - لبنان ١٩٨٩، ص ٢٧.

(١) تيودور هرتسل: مواليد هنغاريا عام ١٨٦٠م هو أبرز الزعماء الصهيونيين وأوسعهم نشاطاً، حصل على الدكتوراه في الحقوق من الكلية الإنجليزية عام ١٨٨٢م، عمل في المحاكم ثم صحفياً، بدأ نشاطه الصهيوني سنة ١٨٩٥ وله الفضل في عقد المؤتمر الصهيوني الأول في سويسرا عام ١٨٩٧، وكذلك جهوده الجبارة لدى الملوك والرؤساء في أوروبا والدولة العثمانية لحشد تأييدهم لليهود وأشهر كتاباته كتاب دولة اليهود الذي عرض فيه آراءه المختلفة عن مشكلة اليهود، توفي سنة ١٩٠٤. انظر

■ جريس، صبري: تاريخ الصهيونية، مرجع سابق، ج ١ ص ١٤٣ - ١٤٧.

■ المسبري، عبد الوهاب: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مرجع سابق ج ٧ ص ٢٢٧ - ٢٣٥.

(٢) حسين، عدنان: التوسع في الاستراتيجية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ٣٨.

(٣) صحيفة دافار ١١/٩/١٩٦٧.

(٤) أبو عرفة، عبد الرحمن: الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية (دراسة عن الاستيطان اليهودي في فلسطين خلال القرن الأخير)، ط ١، دار الجليل، عمان - الأردن ١٩٨٦، ص ٤٠، ونقلها من رسالة بن غوريون لزوجته بتاريخ ١٩٣٧/٧/٢٧ ضمن رسائل بن غوريون.

الاستيطان ضرورة أمنية

إن طبيعة الصراع العربي الصهيوني المتمثل بصراع بين مدافع عن حقه و بين مهاجر جاء مغتصباً للأرض باستيطانها يجعل حاجة المهاجرين للأمن هدفاً أسمى ، و بالتالي فالاستيطان بحد ذاته كان وسيلة للحفاظ على أمن التجمعات السكانية أينما كانت ، و كلما تزايد عدد سكان هذه التجمعات كانت الحاجة أكثر إلى التقدم و التوسع في بناء النقاط الاستيطانية الجديدة .
و عليه فقد أفتى آباء الصهيونية الأوائل أن الاستيطان و تناميته يرسمان حدود الدولة اليهودية ، و كل نقطة استيطانية جديدة تشكل منطلقاً للمزيد من التوسع ، بل من شأن المستوطنات الناشئة أن تدعم ادعاء إسرائيل بالحاجة المستمرة للمزيد من الأرض^(٥) .
وقد أكد ذلك موسى هس^(١) ، و من بعده هر تزل بتأكيدهم على "أن إيمان اليهودي لا يكتمل إلا إذا عاش في أرض إسرائيل و أن يعمل على المشاركة في الاستيطان الزراعي في فلسطين و دعوا الى إقامة مستوطنات آمنة"^(٢) .

أدرك القادة الصهاينة أهمية جعل الاستيطان وسيلة لحفظ أمنهم ليقينهم أن مصادرة أرض غيرهم سيجعل من الصعب العيش بسلام بدون منطوق القوة، يقول بن غوريون :
"علينا أن نتخذ من العمليات العسكرية أساساً للاستيطان و واقعاً يجبر الجميع على الرضوخ له و الانحناء أمامه"^(٣) ، بينما اعتبر موسى ديان في عام ١٩٥٦ "أن جيله هو جيل من المستوطنين لن يستطيع أن يزرع شجرة أو أن يبني بيتاً بدون الخوذة الفولاذية و المدفع"^(٤) .
يعتبر قادة المؤسسة العسكرية في إسرائيل أن الاستيطان جُند أصلاً لتأدية دور أمني محض ، فالنوى الاستيطانية و الكيبوتسات ضغطت من أجل التوجه إلى المناطق الحدودية لتجسيد (الصهيونية) ، و ما كان إقامة مستوطنات : (ياد مردخاي - زيكيم - مفلسيم - راعيم - ينريم - ينراسحق) حول غزة إلا لغرض واحد هو حماية حدود إسرائيل المؤقتة أمام مئات الآلاف من العرب القاطنين في أقل من ٣٦٠ كم^(٥) .
لهذا يعتبر يغال ألون الذي ساهم في رسم معالم الاستيطان الصهيوني في الضفة و القطاع أن مسألة الاستيطان في المناطق * ذات مكانة إستراتيجية دفاعية و هي إحدى الوسائل الهامة في صراع إسرائيل السياسي حول مسألة الحدود"^(٦) ، و يؤكد إسحاق رابين بعد ذلك بسنوات "أن المستوطنات تقدم أساساً ثابتاً و قوياً لمطلب إسرائيل في السلام مع الحدود الآمنة التي يمكن الدفاع عنها ، و أن هدف الاستيطان توسيع الحدود"^(٧) ، و يعتبر رابين أول من دعا إلى عدم العشوائية في اختيار أماكن الاستيطان بل رآه من منظور وظيفة المستوطنة .
على هذا الأساس بدأ يظهر التخطيط و التنظيم في الاستيطان الصهيوني و يجد تعبيراً له من خلال المستوطنات الصهيونية التي أقيمت على أرض لواء غزة قبل العام ١٩٤٨ .

(٥) الدقاق ، إبراهيم : السياسة الاستيطانية و انعكاسها على قضية الإسكان الفلسطيني في الأرض المحتلة ، مجلة المستقبل العربي ، عدد ١٠٧ ، كانون ثاني ١٩٨٨ ، ص ٧ .
(١) موسى هس : مواليد بون بألمانيا سنة ١٨١٢ يعتبر رائد الصهيونية في العالم ، دعا إلى إقامة دولة يهودية في الشرق و الاستيطان في أرض الأجداد و دعا الغرب للمساعدة في ذلك المشروع ، أشهر كتبه روما القدس الذي حدد فيه حدود الدولة المنشودة (من السويس إلى القدس و من النهر إلى البحر) و اعتبر أن الوقت قد حان للاستيطان اليهودي في الشرق و اعتبر العرب و الشعوب الأفريقية بمثابة قطعان متوحشة ، انظر : - جريس ، صبري: تاريخ الصهيونية ، مرجع سابق ، ج ١ ص ٧٦ - ٧٩ .
- المنسيري ، عبد الوهاب : موسوعة اليهود و اليهودية و الصهيونية ، مرجع سابق ، ج ٦ ص ١٧٠ - ٢٧٢ .
(٢) البديري ، هند: أراضي فلسطين، مرجع سابق ، ص ٩ .
(٣) سمارة ، عادل : الاستيطان اليهودي في فلسطين بين الإزاحة و الانزياح الذاتي ، مجلة قضايا الحوار ، عدد ١٣ ، كانون ثاني-شباط ٢٠٠٠ ، المركز القومي للدراسات و التوثيق ، ص ١٣ .
(٤) المرجع السابق ، ص ١٤ .
(٥) ياريف ، أهارون (لواء احتياط في الجيش الإسرائيلي) : دور الاستيطان و أهدافه ضمن ندوة (دراسات لأمن إسرائيل في الثمانينات) ، إعداد : الحانان أوران ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت - لبنان ١٩٨٠ ، ص ٢١٥ .
* المناطق : مصطلح تطلقه الدوائر الرسمية في إسرائيل على الضفة الغربية و قطاع غزة كما يطلق عليها أحياناً يهودا و السامرة و غزة .
(٦) حسين ، عدنان : التوسع في الاستراتيجية ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .
(٧) المرجع السابق ، ص ٦٧ .

ثالثاً : الاستيطان الصهيوني في لواء غزة قبل العام ١٩٤٨ توزيع السكان و الأرض

قسمت فلسطين في عهد الانتداب إلى ألوية و كل لواء إلى أجزاء تعرف بالقضاء الذي يضم بدوره عدداً من القرى ، و قد كان لواء غزة واحداً من خمسة ألوية في فلسطين مع نهاية عام ١٩١٧ ، و في عام ١٩٢٢ تبع إلى اللواء الجنوبي ، و في عام ١٩٤٥ تم تقسيم فلسطين إلى ستة ألوية كان لواء غزة أكبرها مساحة و يضم الأفضية التالية :

أ- قضاء غزة

ب- قضاء بئر السبع

ضم قضاء غزة ثلاث مدن هي غزة و المجدل و خانينوس ، إضافة إلى أربع و خمسين قرية^(١) ، و بلغت مساحته عام ١٩٤٨ ما يقرب من ١١١١٥٠١ دونما امتلك العرب السواد الأعظم من هذه المساحة ، أما قضاء بئر السبع فمكون من مدينة واحدة و قضاؤها^(٢) ، و بلغت مساحته عام ١٩٤٨ ما يقرب من ١٢٥٧٧٠٠٠ دونما ، و هذا يعني أن مساحة لواء غزة تزيد عن مساحة نصف فلسطين ، أما عن توزيع ملكية الأرض في اللواء بين العرب و اليهود عام ١٩٤٨ م فيوضحه الجدول التالي^(٣) :

المنطقة	المساحة الكلية بالدونم	ما يملكه العرب بالدونم	النسبة المئوية	ما يملكه اليهود بالدونم	النسبة المئوية
لواء غزة	١٣٦٨٨٥٠١	١٣٥٧٤٠١٠	٩٥.٠٧%	١١٤٤٩١	٨.٩٣%
قضاء غزة	١١١١٥٠١	١٠٦٢٢٤١	٩٥.٥٧%	٤٩٢٦٠	٤.٤٣%
قضاء بئر السبع	١٢٥٧٧٠٠٠	١٢٥١١٣٦٩	٩٩.٥%	٦٥٢٣١	٠.٥%

و نتيجة النكبة عام ١٩٤٨ فقد لواء غزة الأغلبية الساحقة من مساحته بعد استيلاء المنظمات الصهيونية عليه ، و أصبحت حيازة اليهود من اللواء كما هو مبين في الجدول التالي^(٤) :

المنطقة	المساحة الكلية	حيازة اليهود قبل نكبة ١٩٤٨ م	مجموع حيازة اليهود بعد نكبة ١٩٤٨ م	نسبة الزيادة	نسبة الحيازة الكلية
لواء غزة	١٣٦٨٨٥٠١	١١٤٤٩١	١٣٢٨٨٥٠١	٩٦.٦٥%	٩٧.٠٧%
قضاء غزة	١١١١٥٠١	٤٩٢٦٠	٨١١٥٠١	٩٣.٩%	٧٣%
قضاء بئر السبع	١٢٥٧٧٠٠٠	٦٥٢٣١	١٢٤٧٧٠٠٠	٩٩.٤%	٩٩.٢%

(١) قرى قضاء غزة هي : عيسان ، خزاغة ، بني سهيلة ، بربرة ، برقة ، البطاني الغربي ، البطاني الشرقي ، بيت عفا ، بيت داراس ، بيت حانون ، بيت جرجا ، بيت لاهيا ، بيت طيما ، بعلين ، برير ، دير البلح ، دير سنيد ، دمرة ، الفالوجة ، حمامة ، حنا ، هربيا ، حليقات ، هوج ، عبس ، عراق المنشية ، عراق سويدان ، اسدود ، جباليا ، الجلدية ، الجبة ، جوس ، الجورة ، جسير ، كرتيا ، الكوفة ، كوكبا ، الخصاص ، المسمية الكبيرة ، المسمية الصغيرة ، المحرقة ، نجد ، النزلة ، نعليا ، القسطينة ، رفح ، السواوير الغربي ، السواوير الشرقي ، السواوير الشمالي ، صميل ، سمس ، تسبل التمس ، باص ، رمس ، و عراب صرير ، انظر : الدباغ ، مصطفى مراد : بلادنا فلسطين ، ج ٨ ، ط ٢ ، دار الشفق ، كفر قرع - فلسطين ١٩٨٨ ، ج ١ ق ١ ص ١١ ، أيضاً : سكيك ، ابراهيم خليل : غزة عبر التاريخ ، ط ١ ، (ب.م) ، (ب.ت) ، ج ٤ ص ١٥٤ .

(٢) لم أعثر في مصادر الدراسة على أسماء قرى يديوية ، لكن المواطنين العرب في قضاء بئر السبع كانوا يتجمعون في تجمعات تتغير أماكن سكنها بين الحين و الآخر وفقاً لظروف الحياة البدوية و طبيعتها .

(٣) الجدول من عمل الباحث والمصدر : العارف ، عارف : نكبة فلسطين والفردوس المفقود ، مرجع سابق ، ج ٥ ص ٩٢٦ .

(٤) الجدول من عمل الباحث والمصدر : البديري ، هند أمين : أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ ، مرجع سابق ، ص ٢٧٤ .

أما عن عدد السكان في اللواء فإنه لم يكن ثابتاً خلال فترة الانتداب إذ كانت تحكمه الظروف السياسية والإدارية التي كانت تشكلها سلطة الانتداب ، أما على الجانب الصهيوني فإن الزيادة و النقصان في عددهم كان يتوقف على عاملين مهمين :

- أ- حجم المقاومة العربية الفلسطينية للاستيطان ، فقد طرأ نقص في عدد اليهود في اللواء بعد أحداث البراق ١٩٢٩م وما تبعه من أحداث^(١) في مختلف أنحاء فلسطين ، فعلى سبيل المثال تم مهاجمة مستوطنتي بيرتوفيا و رحاما و تدميرهما^(٢) ، مما أدى إلى نقص في عدد السكان اليهود في اللواء .
- ب- حجم الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، فقد زاد عدد اليهود في اللواء بعد عام ١٩٣٣ نتيجة الزيادة الحادة في الهجرة اليهودية لفلسطين .

و الجدول التالي يوضح عدد سكان اللواء و نسبة العرب و اليهود فيه وفقاً لتعدادي ١٩٢٢م ، ١٩٣١م و تقديرات ١٩٤٤م^(٣) :

السنة	عدد سكان اللواء	عدد المواطنين العرب بالآلاف و نسبتهم	عدد اليهود بالآلاف و نسبتهم
١٩٢٢م	١٤٧.٣٤٩	١٤٦.٩٠٠	٠.٤٤٩
١٩٣١م	١٤٥.٧١٦	١٤٥.٣٠٠	٠.٤١٦
١٩٤٤م	١٩٠.٩٠٠	١٨٧.٩٠٠	٣.٠٠٠

و لم تتفق مصادر الدراسة على عدد السكان في قطاع غزة عقب نكبة ١٩٤٨ و توزيعهم، حيث من المعروف أن سكان اللواء تشتتوا إلى الأردن و جزء منهم إلى قطاع غزة ، و بقي جزء منهم في أرضه خاصة في قضاء بئر السبع ، و قد قدرت الإدارة المصرية الجزء الذي تجمع في قطاع غزة من سكان اللواء بـ ٣٠٦.٢٧٢ آلاف نسمة^(٤) ، و هذا يعني بدون أدنى شك أن المستوطنين اليهود أصبحوا غالبية عظمى فوق الجزء الذي تم اغتصابه من مساحة اللواء .

❖ المقاومة الفلسطينية للاستيطان اليهودي في لواء غزة

لقد كانت للأرض أهمية كبيرة في حياة الفلسطينيين فترة الانتداب ، حيث شكلت مصدر العيش لغالبية سكان بعض الألوية و منهم لواء غزة ، و بالتالي حرص الفلسطينيون على مقاومة الانتداب الذي عمل على تهويد الأرض ، و كذلك مقاومة الاستيطان الصهيوني على أرض اللواء ، هذه المقاومة كانت جزءاً من مقاومة العرب لهذا الاستيطان في كل فلسطين ، فمنذ بداية الانتداب البريطاني على فلسطين كان مجمل النشاط الوطني قد انصب على رفض السياسة الانتدابية الإنجليزية ، و كان لواء غزة يمثل جزءاً من هذا النشاط ، ففي مطلع ١٩٢٩م توحدت الجمعيات الإسلامية و المسيحية تحت اسم الجمعية الإسلامية المسيحية الفلسطينية^(٥) ، و تشكل فرع لهذه الجمعية في غزة

(٢) نشبت حوادث البراق بتنظيم اليهود لمظاهرة أمام حائط البراق يوم ١٧/أب/١٩٢٩م ، و استفزوا المسلمين بشعاراتهم ، و قد رد المسلمون في اليوم التالي بمظاهرة مماثلة في نفس المكان ، و في اليوم الذي تلاه حدثت الاشتباكات بين العرب و اليهود أصيب خلالها عدد كبير من الطرفين ، و على أثرها عمدت سلطات الانتداب إلى اعتقال عشرات الشبان العرب و القليل من اليهود ، ثم حصلت اشتباكات أخرى و كان رد سلطات الانتداب عليها بنفس الأسلوب في التفرقة بين الطرفين ، انظر عن حوادث البراق :
خلة ، كامل محمود : فلسطين و الانتداب البريطاني ١٩٢٢ - ١٩٣٩ ، ط٢ ، المنشأة العامة للنشر و الإعلان ، طرابلس - ليبيا ١٩٨٢ ، ص ٤٥١ - ٤٥٣ ، أيضا : العيلة ، رياض : تطور القضية الفلسطينية (التاريخي و الاجتماعي و السياسي) ، ط١ ، جامعة الأزهر ، غزة - فلسطين ١٩٩٦ ، ص ٨٩ - ٩٣ .

(٣) أفنيري . أريه . ل : دعوى نزع الملكية (الاستيطان اليهودي - و العرب ١٨٧٨ - ١٩٤٨) ، ترجمة بشير البرغوثي ، ط١ ، دار الجليل ، عمان - الأردن ١٩٨٦ ، ص ١٩٦ .

(1) Government of Palestine , Statistical Abstract of Palestine , 1941 , Table No.5.p.10.

(2) إدارة الحاكم الإداري العام لقطاع غزة ، إحصاء ١٩٥٤ ، مصدر سابق ، ص ١٠ .

(٣) عباسي ، نظام : فلسطين و البرنامج العربي (الحركة الوطنية الفلسطينية حتى عام ١٩٨٧) ، ط١ ، دار الريان للطباعة ، نابلس - فلسطين ١٩٩٩ ، ص ٢٩٩ .

قامت بتنظيم مظاهرة كبرى استقبلت تشرشل Chechel الذي مر بغزة، و كان شعارهم (يسقط بلفور و لا نريد اليهود)^(٤) .

قام أهالي لواء غزة أثناء هبة البراق بمهاجمة المطار الحربي البريطاني شرق مدينة غزة ، و مهاجمة أهداف بريطانية أخرى^(١) ، و نجح أهالي لواء غزة بمهاجمة العديد من المستوطنات (بירתوفيا - راحاما - بيارتعبيا الحديثة الإنشاء) و طرد اليهود نهائياً من كل قضاء غزة^(٢) .

شارك لواء غزة في الإضراب الكبير سنة ١٩٣٦ ، و برزت فعاليات الإضراب بنسف خطوط المواصلات و مهاجمة الدوريات البريطانية، و خروج المظاهرات الصاخبة وسط مدن اللواء و المنددة بممارسات سلطات الانتداب البريطاني و سياستها تجاه الهجرة اليهودية و الاستيطان الصهيوني ، و قد ردت السلطات بمزيد من أعمال الاعتقال و فرض الغرامات و الإبعاد و حظر التجول^(٣) ، و استمر صمود أهالي غزة طول فترة الإضراب التي امتدت إلى ١٧٦ يوم، والذي لم يعرف إضراب مثله من قبل.

شكل قضاء غزة مركزاً للمقاومة في جنوب فلسطين ، و ارتبط ارتباطاً وثيقاً بما يحدث في بقية الوطن ، فعندما رد العرب في كل أنحاء فلسطين بتصعيد المقاومة رداً على تقرير لجنة بيل Bell الملكية المحجف بحق الفلسطينيين والذي قدم للحكومة البريطانية في تموز ١٩٣٧ بهدف تقسيم فلسطين لثلاثة أجزاء ، شارك لواء غزة في هذا الرد و قامت المجموعات المسلحة بعمليات عسكرية^(٤) ، فيما قام الأهالي بتنفيذ قرار قائد الثورة عبد الرحيم الحاج محمد بخلع قضبان السكة الحديدية التي توصل الإمدادات للبريطانيين من مصر ، إذ كان يمر الخط بقري غزة فقام الناس بنزع القضبان و إحراق الألواح الخشبية على طول مروره بقضاء غزة^(٥) ، و لم يوقف الأهالي فعالياتهم في مقاومة قوات الانتداب إلا في تشرين الثاني ١٩٣٨ ، عقب تراجع الحكومة البريطانية و تعديل سياستها بعدولها عن مشروع التقسيم و إعلانها عن عقد مؤتمر بريطاني عربي يهودي في لندن .

شارك لواء غزة في مقاومة النشاط الصهيوني سياسياً عبر عضويته في الهيئة العربية العليا و تنفيذ تعليماتها ، و عندما زارت اللجنة الدولية غزة لم يستقبلها أحد و قدمت هذه اللجنة تقرير تقسيم فلسطين الذي أقرته الأمم المتحدة في ٢٩/تشرين الثاني/١٩٤٧م^(١) ، و قضى لواء غزة نحو مائتي يوم في إضراب مستمر ، و تكونت فيه لجنة قومية ساعدت الفرق العسكرية العربية المرابطة حول مدينة غزة و جنوب اللواء^(٢) ، فيما كانت أعمال التصدي لتهديب المهاجرين للمستوطنات الصهيونية مستمرة فقد كان الأهالي يتجمعون و يتصدون لإنزال المهاجرين "غير الشرعيين" ^(٣) خاصة على سواحل قرية هربيا الغربية من مستوطنة ياد مردخاي ، و ساحل قرية حمامة و التي تجثم على أرضها مستوطنة نيتسانيم^(٤) .

(٤) الكيالي، عبد الوهاب : تاريخ فلسطين الحديث ، ط ٢ ، المؤسسة العربية للدراسات ، بيروت - لبنان ١٩٨٥ ، ص ٩٢ .

(١) عن عمليات المجاهدين المسلحة ضد الأهداف البريطانية رداً على ممارسات سلطات الانتداب اعتقال العشرات عقب أحداث البراق ، انظر بيانات المجاهدين في : الحوت ، بيان نويهض : وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨ - ١٩٣٩ من أوراق اكرم زعيتر ، ط ٢ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت - لبنان ١٩٨٤ ، ص ٥١٥ - ٥١٩ .

(٢) سكيك ، غزة عبر التاريخ ، مرجع سابق ، ج ٤ ص ١١٤ .

(٣) منظمة التحرير الفلسطينية (دائرة الثقافة) : موسوعة المدن الفلسطينية ، دار الأهالي ، دمشق - سوريا ، ١٩٩٠ ، ص ٥٤٣ .

(٤) الحوت ، بيان : وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨ - ١٩٣٩ ، مصدر سابق ، ص ٥٦١ - ٥٦٣ ، ٥٧٥ .

(٥) قام أهالي قري قضاء غزة الساحلية بحرق خط السكة من قرية " دمرة " و حتى اسدود و قام الباحث بمقابلة العديد من المشاركين في هذا العمل و من عدة قري :

أبو اسماعيل ، عبد الغفار محمد ججوح ، سكان الجورة و موليدها ١٩١٨م ، مقابلة بتاريخ ٢٠٠١/٥/١٩م .

أبو عمر ، علي محمد صالح درويش ، سكان حمامة و موليدها ١٩١٨م ، مقابلة بتاريخ ٢٠٠١/٧/١م .

أبو سمير ، كامل محمد عبد الحي زقوت ، سكان اسدود و موليدها ١٩٢٦م ، مقابلة بتاريخ ٢٠٠١/٦/٢٩م .

أبو حسن ، محمود حسن محمد عليان ، سكان هربيا و موليدها ١٩٢٥م ، مقابلة بتاريخ ٢٠٠١/٥/٢٤م .

أبو رأفت ، محمود محمد حسن كيزيم ، سكان هربيا و موليدها ١٩٣٢م ، مقابلة بتاريخ ٢٠٠١/٥/٢٤م .

(١) العيلة ، رياض : تطور القضية الفلسطينية ، مرجع سابق ، ص ١٢٥ .

(٢) سكيك ، ابراهيم : غزة عبر التاريخ ، مرجع سابق ، ج ٤ ص ١٣٩ .

(٣) مصطلح أطلق على المجموعات التي تقوم المؤسسات الصهيونية بتهديبهم إلى فلسطين زيادة على العدد الذي تقرره سلطات الانتداب ، و يتم عادة بدون علم السلطات .

(٤) مقابلة مع مواطنين شاركوا في هذه الحملات :

- أبو حسن ، محمد حسن عليان ، مصدر سابق .

لقد قاوم سكان لواء غزة بيع الأراضي لليهود أو أطراف أخرى ، حيث كثر الوعظ في المساجد و عقد الندوات و اشترك الحاج أمين الحسيني بنفسه في حملات الوعظ هذه ، كما اغتال رجال الثورة عدداً من سماسرة الأراضي^(٥) ، و تم إنقاذ العديد من عمليات بيع الأراضي قبل إتمامها بفضل مشروع صندوق الأمة^(٦) .

أ - المستوطنات اليهودية على أرض لواء غزة

كانت محاولات السيطرة الصهيونية على الأرض الفلسطينية في لواء غزة قد بدأت مع بداية المشروع الصهيوني في الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية بوسائل شتى كالخدعة و السمسة ، و الإغراء في الأسعار مستغلين الظروف السيئة التي عاشها الفلاح الفلسطيني و حتى الظروف الشخصية لأصحاب الأراضي ، و تعتبر مستوطنة بيارتوفيا أقدم محاولات الاستيطان في لواء غزة ، و ما أن جاء عام ١٩٤٨م حتى كان هناك ثماني عشرة مستوطنة تجثم على أرض قضاء غزة و اثنتا عشرة أخرى على أرض قضاء بئر السبع .

أولاً : المستوطنات المقامة على أراضي قضاء غزة :

(١) بيرتوفيا :

و معناها بئر خير الله ، و تبلغ مساحتها ٤٧٠٠ دونم ، و تقع جنوب شرق اسدود ، و سكانها قبل عام ١٩٤٨ ٧٦٨ نسمة^(١) ، و هي أقصى نقطة استيطان صهيوني في جنوب فلسطين حتى عام ١٩٣٦ ، حيث أسسها البارون روتشيلد كموشاف في العام ١٨٨٧م ، و قد تم تدميرها عقب أحداث البراق عام ١٩٢٩ ، و أعيد إقامتها في ١٩٣٠^(٢) ، و قد سكنها في البداية مهاجرون من بيساريا ثم جاءت جماعات جديدة من أوديسا ، ثم هجرت أثناء الحرب العالمية الثانية ، و قد كانت هذه المستوطنة تعاني من عدة مشاكل أهمها بعدها عن مراكز الاستيطان اليهودي ، و قلة رأس المال مع سكانها ، إضافة إلى حجم المقاومة العربية و هجماتها المتكررة على المستوطنة ، و قد أولاهها الصندوق القومي اليهودي فيما بعد أهمية خاصة^(٣) .

(٢) كفار واربرغ :

و هي نسبة إلى " فيلكس واربرغ " أحد زعماء اليهود في أمريكا ، و تبلغ مساحتها ٢٠٠٠ دونم فوق أراضي قرى السوافير و القسطينة و كان يسكنها حتى عام ١٩٤٨ ما يقارب ٣١٠ نسمة^(٤) ، و تم تأسيسها عام ١٩٣٩ على أيدي مهاجرين جاءوا من أوروبا و أغلبهم من ألمانيا ، و قد أسسوها كموشاف زراعي أضيف إليها فيما بعد جزءاً من أراضي مستوطنة بيرتوفيا^(٥) .

(٣) بتسارون :

بمعنى القرية المحصنة ، و تجثم فوق ١١٣٠ دونما من أراضي قرية السوافير ، و سكنها حتى العام ١٩٤٨ حوالي ٢٨١ نسمة^(٦) ، و قد أسسها مهاجرون من مناطق مختلفة من الاتحاد

-أبو إسماعيل ، عبد الغفار محمد ججوح ، مصدر سابق .

(٥) سكيك ، ابراهيم: غزة عبر التاريخ ، مرجع سابق ، ج ٦ ص ١٤٤ .

(٦) تم تشكيل هذا الصندوق لإنقاذ الأراضي المهدة للبيع ، و ترأسه حلمي باشا ، و كان رأس مال الصندوق ١٠٠٠٠٠ جنيه فلسطيني مقسمة إلى عشرة آلاف سهم ، انظر : المرجع السابق ، ص ١٤٥ .

(١) العارف ، عارف : نكبة فلسطين و الفردوس المفقود ١٩٤٧ - ١٩٥٥ ، مرجع سابق ، ج ٢ ص ٣٩٥ .

(٢) افنيري ، ارييه: دعوى نزع الملكية ، مرجع سابق ، ص ١٩٦ .

(٣) سكيك ، ابراهيم : غزة عبر التاريخ ، مرجع سابق ، ج ٤ ص ١٦٢ .

(٤) العارف ، عارف : نكبة فلسطين ، مرجع سابق ، ج ٢ ص ٣٩٥ .

(٥) الخالدي ، وليد : كي لا ننسى (قرى فلسطين التي دمرتها إسرائيل ١٩٤٨ و أسماء شهدائها) ، ترجمة حسني زينة ، (ب.ط) ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت - لبنان ، (ب.ت) .

(٦) العارف ، عارف : نكبة فلسطين ، مرجع سابق ، ج ٢ ص ٣٩٦ .

السوفيتي سابقاً عام ١٩٣١ ، أثناء أحداث و قلاقل في شبه جزيرة القرم^(١) ، ولما كانوا مزارعين مهرة فقد نجحوا في زراعة ارض المستوطنة جيداً .
(٤) نقباً:

بمعنى نحو الجنوب ، و تبلغ مساحتها ٢٦٨٢ دونما ، و تقع على بعد عشرة كيلومترات شرق مدينة المجدل فوق أراضي قرى بيت عفا و عراق سويدان ، و عدد سكانها عام ١٩٤٨م حوالي ٤١٠ نسمة ، و قد تأسست سنة ١٩٣٩^(٢) ، عندما جاءها مهاجرون من بولنده ، و قد تعرضت لهجمات عربية منذ تأسيسها ، و كانت هدفاً للجيش المصري عام ١٩٤٨م حيث تم تدميرها تدميراً تاماً ، لكن المستوطنين عادوا إليها عقب هدنة رودس^(٣) ، و إن موقعها و سنة تأسيسها تؤكد أن هدف إقامتها كان أمنياً و للدفاع عن المستوطنات التي خلفها ، فهي موازية لمستوطنة بيرتوفيا التي تعتبر أقصى بعد استيطاني حتى عام ١٩٣٦ كما سبق و ذكرنا.
(٥) دوروت :

و ترمز إلى الحروف الأولى من أسماء العائلة اليهودية (روف هوز - زوجته رفقه - و ابنته ترصته) ، و تبلغ مساحتها ٥٥٠٠ دونما و تقع على أرض قرية هوج على بعد ١٧ كم شرق غزة^(٤) ، و قد اشترى هذه الأرض موشيه سميلانسكي عام ١٩٣٤ ، و في عام ١٩٣٩ باعها إلى الصندوق القومي اليهودي^(٥) ، و بعدها بعامين جاءها مهاجرون من ألمانيا حيث استغلوا أرضها في الزراعة و أنشأوا مصنعاً لصهر المعادن^(٦) ، و تعتبر من أوائل الأراضي التي اشترت بل و تم إعمارها في جنوب فلسطين .
(٦) جفار عام :

و تقع على أجزاء من قرى سمسم و دير سنيد و هربيا و تبلغ مساحتها ٤٣٥٠ دونماً ، و قد بلغ عدد سكانها حتى عام ١٩٤٨ - ٢٥٥ نسمة^(٧) ، و تقول المصادر اليهودية أن حافظ العلمي باع قطعة ارض مساحتها ١٧٠٠ دونم تابعة لقرية هربيا ، و حاول عوني عبد الهادي مقاومة نقل مساحة من ارض سمسم لهذه المستوطنة في حين قام اليهود بتحذير العرب

المجاورين للمستوطنة من عواقب مساندة عبد الهادي^(١) ، و قد أسس هذه المستوطنة سنة ١٩٤٢ مهاجرون من تشيكوسلوفاكيا و النمسا و هولندا و ألمانيا بعد أن تدريبوا على الأعمال الزراعية في كفار سابا ، و قد حاصرها الجيش المصري عام ١٩٤٨م دون أن يحتلها ، و عمل أهل المستوطنة في استخراج الألبان و شيّدوا مصنع لصهر المعادن^(٢) ، و يروى أهل القرية أن اليهود مارسوا ضغوطاً على حافظ العلمي لبيع قطعة الأرض الكبيرة التي أقيمت عليها المستوطنة و إغرائه بالأسعار العالية مستغلين مرض ابنه و مشاكله التجارية^(٣) .
(٧) غات :

سميت على اسم غات الفلسطينية القديمة ، و هي واقعة على أراضي قرية عراق المنشية بمساحة ٥٥٠٠ دونم ، و عدد سكانها ٢٨٦ نسمة^(٤) ، و قد أسسها مهاجرون من شرق أوروبا عام

(١) المرجع السابق .

(٢) المرجع السابق .

(٣) سكيك ، ابراهيم: غزة عبر التاريخ ، مرجع سابق ، ج ٤ ص ١٦٣ .

(٤) العارف ، عارف : نكبة فلسطين ، مرجع سابق ، ج ٢ ص ٣٩٥ .

(٥) افنيري ، اربييه : دعوى نزع الملكية ، مرجع سابق ، ص ١٩٨ .

(٦) سكيك ، ابراهيم : غزة عبر التاريخ ، مرجع سابق ، ج ٤ ص ١٦٤ .

(٧) العارف ، عارف: نكبة فلسطين ، مرجع سابق ، ج ٢ ص ٣٩٥ ، و قد أجرى الباحث مقابلة مع عدد من العمال الفلسطينيين اللذين عملوا عند حافظ العلمي في هذه القطعة من الأرض .

(١) افنيري ، اربييه : دعوى نزع الملكية ، مرجع سابق ، ص ١٩٨ .

(٢) سكيك ، ابراهيم : غزة عبر التاريخ ، مرجع سابق ، ج ٤ ص ١٦٤ .

(٣) مقابلة مع أبو رأفت ، محمود كريزم ، مصدر سابق .

(٤) الخالدي ، وليد : كي لا ننسى ، مرجع سابق ، ص ٥٦٠ .

١٩٤٢ ، في محاولة للاستيطان نحو الجنوب^(٥) ، و جزء كبير من الأرض المقامة عليها المستوطنة تعود للثري عبد الرحمن الغزي الذي قام بشراء قطع صغيرة من أهالي عراق المنشية ، و قام ببيعها كقطعة واحدة و كبيرة للصندوق القومي اليهودي ، و قد تعاون مع اليهود لاجل مقاومة نقل الأرض قانوناً^(٦) .

(٨) بيروت اسحق :

و هي من أراضي حي التركمان من شرق غزة ، و مساحتها ٥٨٥٠ دونما و قد بلغ عدد سكانها حتى عام ١٩٤٨ ما يقارب ١٨٨ نسمة ، و تأسست سنة ١٩٤٣ ، و هي أقرب مستعمرة إلى المطار، و قد اشتراها اليهود من آل الحسيني^(٧) ، حيث سكنها طلائعيون متدينون من ألمانيا ، و قد تم تدميرها أثناء حرب ١٩٤٨ و تركها السكان حيث أسسوا مستوطنة تحمل نفس الاسم شمال تل أبيب^(٨) .

(٩) نير عام :

بمعنى حقل الشعب و تقع على بعد عشرة كيلومترات شمال شرق غزة بمساحة ٢٨٠٠ دونم تابعة لقريّة بيت حانون ، و عدد سكانها ١٩٥ نسمة^(٩) ، و أول جزء منها اشتراه اليهود

كان بيارة حمضيات مساحتها ٣٠٦ دونمات من يعقوب الغصين مؤسس عصبة الشباب العربي و عضو الهيئة الإسلامية العليا^(١٠) ، و قد تأسست سنة ١٩٤٢ بمهاجرين من وسط أوروبا ، حيث حفرت بها أبار مياه و مدت أنابيب لري مستوطنات النقب و في حرب ١٩٤٨م اتخذت قاعدة و مستشفى و مركز تموين لمستوطنات الجنوب التي انقطعت عن سائر إسرائيل ، و يعتمد السكان فيها على الزراعة و بعض الصناعات حيث أنشئ فيها مصنع للسكاكين^(١١) .

(١٠) جفولوت :

تقع إلى الغرب من بئر السبع على بعد ٣٢ كم منها لكنها من قضاء غزة ، و قد تأسست عام ١٩٤٣ بقصد استطلاع أحوال النقب ، و قد كانت أرضها مقفرة ، لكن أمكن استغلالها بمد المياه إليها في الأنابيب من اليركون ١٩٤٦ ، و لما نجحت هذه التجربة أنشئت إحدى عشرة مستوطنة أخرى هناك ، و في ١٩٤٨ قاومت بشدة محاولة الجيش المصري احتلالها ، و يعمل سكانها بالزراعة و أنشئ فيها مصنع لرشاشات المياه^(١٢) .

(١١) نيتسانيم :

تأسست عام ١٩٤٣ على أرض قرية حمامة ، و تبعد ثماني كيلومترات شمال المجدل^(٤) ، بمساحة قدرها ١٩٨٦ دونماً ، و سكنها حتى عام النكبة ١٩٥ نسمة ، و قد أسسها مهاجرون قدموا من رومانيا سنة ١٩٤٣ ، و سقطت في أيدي الجيش المصري في حزيران ١٩٤٨ ، و استعادها اليهود في تشرين أول ١٩٤٨ ، و تم تشييدها على بعد ثلاثة كيلومترات من موقعها الأصلي المدمر ، و تم إنشاء مدرسة زراعية بها^(٥) .

(١٢) ياد مردخاي :

تأسست سنة ١٩٤٤ على قطعة أرض مساحتها ١٧٣٩ دونماً هي جزء من قطعة الأرض التي باعها حافظ العلمي^(٦) ، و الجزء الآخر منها اشتراه اليهود من شخصيات أخرى من عائلة

-
- (٥) سكيك ، ابراهيم : غزة عبر التاريخ ، مرجع سابق ، ج ٤ ص ١٦٤ .
(٦) افنيري ، ارييه: دعوى نزع الملكية ، مرجع سابق ، ص ١٩٩ .
(٧) العارف ، عارف : نكبة فلسطين ، مرجع سابق ، ج ٢ ص ٣٩٦ .
(٨) سكيك ، ابراهيم: غزة عبر التاريخ ، مرجع سابق ، ج ٤ ص ١٦٤ .
(٩) العارف ، عارف: نكبة فلسطين ، مرجع سابق ، ج ٢ ص ٣٩٥ .
(١) افنيري ، ارييه: دعوى نزع الملكية ، مرجع سابق ، ص ١٩٩ .
(٢) سكيك ، ابراهيم: غزة عبر التاريخ ، مرجع سابق ، ج ٤ ص ١٦٤ .
(٣) المرجع سابق ، ج ٤ ص ١٦٥ .
(٤) الخالدي، وليد : كي لا ننسى ، مرجع سابق ، ص ٥٤٠ .
(٥) سكيك ، ابراهيم: غزة عبر التاريخ ، مرجع سابق ، ج ٤ ص ١٦٥ .
(٦) العارف ، عارف: نكبة فلسطين ، مرجع سابق ، ج ٢ ص ٣٩٥ .

العلمي الذين باعوا ٦٠٠٠ دونم في المنطقة لليهود ، و هي قطع أرض من قرى هربيا و ديرسنيد و بربره^(٧) ، و قد أسسها يهود هاجروا من بولنده إبان المذابح النازية و ينتمون إلى جناح يساري من حركة شبيبة عرفت باسم هاتسيعير ، و قد سميت المستوطنة بهذا الاسم نسبة إلى مردخاي انيلوفتر قائد المقاومة ضد النازية في غيتو وارسو الذي كان عمره اثنين و عشرين عاما و له تمثال في هذه المستوطنة ، و قد انضم للسكان مهاجرون جدد غير شرعيين عام ١٩٤٦م ممن جاءوا على سفن صغيرة ، و تضم المستوطنة مصنع تعليب ، و مكتبة كبيرة بها ١٤ ألف مجلد^(٨)

(١٣) بئيري :

تأسست ليلة عيد الغفران سنة ١٩٤٦ شرقي دير البلح^(٩) على قطعة أرض مساحتها ٥٢٠٠ دونما، باعها فهمي الحسيني إلى شخص يهودي زعيم بعثة إنجليزية تعمل على توطين الذين يدخلون الدين اليهودي في فلسطين ، و رهنها في البداية عند هذا الشخص ثم باعها للصندوق اليهودي^(١٠) ، و قد قام بتأسيس هذه المستوطنة و الإشراف عليها حركة الشباب العامل ، ثم انضم إليها مستوطنون آخرون من العراق بوجه خاص ، و توجد في المستوطنة دار للطباعة و النشر^(١١).

(١٤) كفارداروم :

تقع داخل حدود قطاع غزة ، حيث أقيمت على قطعة أرض مساحتها ٢٦٢ دونما من أراضي دير البلح ، انتقلت ملكيتها للصندوق القومي اليهودي من المواطن الإنجليزي زيسكن ميلر الذي اشتراها من السكان المحليين بحجة إقامة مشروع عام يستفيد منه سكان المنطقة، غير أنني أرى أن المعلومات التي تناقلتها المصادر و الدراسات اليهودية من أن قائمقام غزة وديع فرنسيس هو الذي باعها للصندوق القومي معلومات غير صحيحة^(١٢).

كانت المستوطنة من أوائل الأهداف العسكرية للقائد المصري أحمد عبد العزيز لأنها تقع على الطريق العام ، و قد قاوم سكانها بشدة حيث تمكنوا من قتل و إصابة مجموعة من سلاح الهندسة المصري الذين حاولوا تقطيع أسلاك المستوطنة تمهيدا لاقتحامها ، و قد قتل في المعركة أكثر من سبعين يهودياً ، و قد حاول الإسرائيليون إمداد المستوطنة بالمؤن بطرق شتى أهمها إلقاؤها عبر المظلات و البراشوتات ، و أخيراً تم تدميرها في ١٠/٧/١٩٤٨^(١٣) ، و أعيد بناؤها في عام ١٩٧٠ أثناء فترة الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة .

(١٥) نيريم :

وتعني الحقول المحروثة ، و تقع شرق بني سهيلا^(١٤) ، و قد تأسست سنة ١٩٤٦ من قبل مجموعة من يهود فلسطين ، ثم سكنها مهاجرون من المجر و رومانيا ، و هي أول مستوطنة تعرضت لضرب الجيش المصري باعتبار أنها تقع في جنوب قضاء غزة ، و كان العرب يسمونها الدنجور ، و قد تم نقل مكانها إلى الشمال الشرقي من موقعها الأصلي ، و حل محلها كيبوتس نيريتسحاق ، و تعتمد على الزراعة و الصناعة^(١٥).

(٧) افنيري ، اربيه: دعوى نزع الملكية ، مرجع سابق، ص ١٩٨ .
(٨) سكيك ، ابراهيم: غزة عبر التاريخ ، مرجع سابق، ج ٤ ص ١٦٥ .
(٩) الدباغ ، مصطفى: بلادنا فلسطين ، مرجع سابق، ج ١ ق ١ ص ٣١٣ .
(١٠) افنيري ، اربيه: دعوى نزع الملكية ، مرجع سابق ، ص ١٩٩ .
(١١) سكيك ، ابراهيم: غزة عبر التاريخ ، مرجع سابق ، ج ٤ ص ١٦٤ .
(١٢) للمزيد من المعلومات عن انتقال الملكية لهذه القطعة انظر : وزارة العدل ، دائرة تسجيل الأراضي ، شعبة الطابو - دير البلح قسيمة ٦٥ .
(١٣) سكيك ، ابراهيم: غزة عبر التاريخ ، مرجع سابق ، ج ٦ ص ١٧٤ .
(١٤) الدباغ ، مصطفى: بلادنا فلسطين ، مرجع سابق ، ج ١ ق ١ ص ٣١٣ .
(١٥) سكيك ، ابراهيم: غزة عبر التاريخ ، مرجع سابق، ج ٤ ص ١٦٦ .

(١٦) برورحائل :

تأسست في نيسان ١٩٤٨ على أراضي من قرية برير تبلغ ١٠٠٠ دونم^(٣)، قام بشرائها من البدو في المنطقة موشيه سميلانسكي عام ١٩٣٤ و نقلها إلى الصندوق القومي^(٤).

(١٧) جيفيم :

تبعد مسافة ثلاثة عشر كيلومتر شرق غزة، وقد تأسست في آب ١٩٤٧ بغرض الدفاع عن النقب من جهة الغرب، وقد سكنها مهاجرون من وسط أوروبا، و تمر بها محطات تقوية أنابيب المياه المنقولة إلى مستوطنات النقب^(٥).

(١٨) ساعد :

تقع إلى الجنوب الشرقي من غزة على أول طريق بئر السبع، وقد أسسها مهاجرون قدموا من ألمانيا والنمسا سنة ١٩٤٧، وقد دمرها السكان العرب أثناء حرب ١٩٤٨، و قد بقي سكان المستوطنة متحصنين في خنادق عميقة، ثم جددوا بناءها، و قد نقلوا إليها ماء اليركون، و قد سكنها متدينون يعملون في الزراعة، و فيها مصنع لصهر المعادن و هي مركز ثقافي للمنطقة^(٦).

ثانياً: المستوطنات المقامة على أراضي قضاء بئر السبع :

اشترى اليهود العديد من قطع الأراضي المختلفة المساحات و في مناطق مختلفة من قضاء النقب، و قد واجهت خطط اليهود في التوغل جنوباً بعض المشاكل و أهمها عدم وجود بنية تحتية كافية، و عليه فقد أقاموا ثلاث نقاط استيطانية عام ١٩٤٣ هدفها جمع المعلومات و تجريب استخدام عمليات الزراعة و تطوير المنطقة بهدف إسكان اليهود الشباب المسرحين من الخدمة في الجيش البريطاني لتدريب كوادر عسكرية للآلاف من الشبان اليهود بعيداً عن عيون السلطات^(٧)، و في ليلة عيد الغفران عام ١٩٤٦ أقام اليهود إحدى عشرة مستوطنة في القضاء^(٨)، و لتحقيق حمايتها فقد كانت الفرق الصهيونية المسلحة تهاجم المناطق المجاورة لإجبار سكانها العرب على الرحيل^(٩)، و قد نجحوا في إقامة المستوطنات التالية^(١٠) :

١. بيت ايشل : و تقع في ظاهر بئر السبع و كان بها عام ١٩٤٨ أربعون يهودياً .
٢. غيفولوت : و تقع غرب بئر السبع على الطريق بينها و بين رفح، و قد تأسست سنة ١٩٤٣ حيث سكنها عشرون يهودياً، و قد بلغ تعدادهم عام النكبة ١٣٣ مستوطناً .
٣. ريفيفيم : و تقع بالقرب من الخلصية إلى الشمال الغربي من منطقة عسلوج، و قد تأسست عام ١٩٤٣ و بها ٨٤ نسمة .
٤. روحاما : و تعود أصلاً إلى قطعة أرض منحها الدولة العثمانية عام ١٩١١ لليهود روس ثم أمرهم العثمانيون بإخلائها، و تقع في منطقة الجماكة للجنوب من تل الحسيني و تم تدميرها مرتين إلى أن سكنها اليهود سنة ١٩٤٦، و قد لعبت دوراً مهماً في تأخير تقدم الجيش المصري شمال النقب .
٥. تل تسوفيم : و تم تأسيسها سنة ١٩٤٦ و سكنها عشرون يهودياً .
٦. نفائيم : و تقع شرق بيت ايشل و تأسست سنة ١٩٤٦ .
٧. عوريم : و تقع بين بئر السبع و خانيونس و تأسست سنة ١٩٤٦ .

(٣) الخالدي، وليد : كي لا ننسى، مرجع سابق، ص ٥١٤ .

(٤) افنيري، ارييه: دعوى نزع الملكية، مرجع سابق، ص ١٩٨ .

(٥) سكيك، ابراهيم: غزة عبر التاريخ، مرجع سابق، ج ٤ ص ١٦٧ .

(٦) المرجع السابق، ج ٤ ص ١٦٦ .

(١) البديري، هند: أراضي فلسطين، مرجع سابق، ص ١٣٧ .

(٢) افنيري، ارييه: دعوى نزع الملكية، مرجع سابق، ص ١٩٨ - ٢٠١ .

(٣) البديري، هند: أراضي فلسطين، مرجع سابق، ص ١٣٧ .

(٤) للمزيد من المعلومات عن المستوطنات الصهيونية في قضاء بئر السبع انظر :

▪ افنيري، ارييه: دعوى نزع الملكية، مرجع سابق، ص ١٩٨ - ٢٠١ .

▪ الدباغ، مصطفى: بلادنا فلسطين، مرجع سابق، ج ١ ق ١ ص ٣١٥ - ٣١٧ .

٨. جيوليم : و تقع على طريق غزة بئر السبع و تأسست سنة ١٩٤٦ .
٩. مشمار هنيجف : و تقع جنوب شرق تل جرار على الطريق التي تربط الفالوجا مع طريق غزة – بئر السبع و تأسست سنة ١٩٤٦ .
١٠. هاسيريم : و تقع في ظاهر بئر السبع الغربي حيث اشتراها اليهود كقطعة أرض مساحتها ١٦٠٠ دونما من منطقة قلطا، و صار صراع مع المواطنين البدو الذين استردوا ٣٢٠ دونماً منها، و تأسست هذه المستوطنة سنة ١٩٤٦ .
١١. شارشرت : و تقع على طريق غزة بئر السبع و تأسست سنة ١٩٤٦ .

هذا وقد استمر بناء المستوطنات و بوتيرة عالية منذ الأيام الأولى لتهويد أراضي اللواء ببني رودس ، لكن هذه المستوطنات شهدت فعاليات مقاومة عربية لها خاصة تلك التي تقع على حدود قطاع غزة و لنر هذه الفعاليات في عهد الإدارة المصرية لقطاع غزة .

رابعاً : قطاع غزة و الاستيطان ١٩٤٨ – ١٩٦٧

بمجرد انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين دخلت الجيوش العربية لفلسطين ، و حيث دخل الجيشان المصري و السعودي منطقة جنوب فلسطين ، و تمركز الجيش المصري في القطاع^(١) ، و انتهت الحرب بعد عدة اشهر بتوقيع إسرائيل اتفاقيات هدنة منفردة مع الدول العربية المجاورة^(٢) ، هذه الاتفاقيات التي ظلت آثارها راسخة و مؤثرة في تاريخ المنطقة حتى يومنا هذا ، و التي تمثلت في محاولة إلغاء الهوية الذاتية للشعب الفلسطيني و تشريد أبنائه حيث لم يعد يربطهم بالوطن سوى الحنين إليه ، إضافة إلى الانهيار التام و المفاجئ لكل الرموز و القيادات و الأطر السياسية بل العسكرية للفلسطينيين^(٣) ، و قد كان من أهم النتائج الاجتماعية للنكبة تدمير البنية الاجتماعية للشعب الفلسطيني حيث بقي قسم من السكان داخل الأرض المحتلة تراوح عددهم بين ١٥٠ – ١٦٠ ألف نسمة ، و اضطر العدد الأكبر و هو أكثر من مليون نسمة النزوح إلى خارج الوطن ، حيث استقبل قطاع غزة ما يزيد على ١٩٠ ألف لاجئ^(٤) ، موزعين على ثماني مخيمات إضافة إلى قرى القطاع الأصلية ، و صار التوزيع السكاني الجديد للقطاع كما يوضحه الجدول التالي^(٥) :

المجموع الكلي	لاجئون	سكان أصليون	المدينة أو القرية أو المخيم
١٠١٢٠٤	٥٣٩٠٨	٤٧٢٩٦	مدينة غزة
٧٩١٢٠	٣٣٩٠٠	٤٥٢٢٠	قرية جباليا
١٦٣٦	-	١٦٣٦	قرية النزلة
٢٢٣٣	-	٢٢٣٣	قرية بيت لاهيا
٦١٥٩١	٤٦٨٨١	١٤٧١٠	مدينة خان يونس
٥٨٢١	٢٥٠٢	٣٣١٩	قرية دير البلح
٤١٨١	-	٤١٨١	قرية بني سهيلا
٢٣٧٥	-	٢٣٧٥	قرية عبسان الكبيرة
٦٥٤	-	٦٥٤	قرية عبسان الصغيرة
١٢٧١	-	١٢٧١	قرية خزاعة
٣٨٢٥	٩٤٧	٢٨٧٨	قرية رفح
١٧١٣٠	١٧١٣٠	-	مخيم الشاطئ – غزة
١٢٣٩٥	١٢٣٩٥	-	مخيم البريج
١٢٨٥٧	١٢٨٥٧	-	مخيم النصيرات
٧٨٩٣	٧٨٩٣	-	مخيم المغازي
١٢٠٩٩	١٢٠٩٩	-	مخيم خان يونس
٢٥٢٢٠	٢٥٢٢٠	-	مخيم رفح
٢٥٩٧٢	١٣٩٧٢	١٢٠٠٠	بدو المنطقة و غيرهم
٣٠٦٢٦٩	٢٠٩١٩٤	٩٧٠٧٥	المجموع

(١) حول المعارك التي دارت بين الجيوش العربية و القوات الصهيونية في جنوب فلسطين انظر :

▪ كيلاني ، هيثم : حرب فلسطين العربية – الإسرائيلية (الموسوعة الفلسطينية) ، ٦ مج ، هيئة الموسوعة الفلسطينية ، بيروت – لبنان ١٩٩٠ مج ٥ ص ٤٨٠ .

▪ الأزعر ، خالد محمد : المقاومة في قطاع غزة ١٩٦٧ – ١٩٨٥ ، ط ١ ، دار المستقبل ، بيروت – لبنان ١٩٨٧ ، ص ٤٠ – ٤١ .

(٢) عن نصوص هذه الاتفاقيات انظر : مؤسسة الدراسات الفلسطينية : اتفاقيات الهدنة العربية الإسرائيلية ، مرجع سابق ، ص ١٣ – ١٧ ، ٢٦ – ٣٢ .

(٣) عدوان ، كمال : فتح البلاد و المسيرة ، شؤون فلسطينية ، عدد ١٧ ، كانون ثاني ١٩٧٣ ، ص ٤٦ .

(٤) و هذا هو عدد اللاجئين المسجل في وكالة الغوث حتى ١٩٤٨/١٢/٣١ انظر :

United Nation , Final Report of the UN survey Missio , p . 23 .

(٥) إدارة الحاكم العام لقطاع غزة : دائرة الإحصاء و النشر ، إحصائيات قطاع غزة عام ١٩٥٤ ، القاهرة – مصر ١٩٥٥ ، ص ١ .

و هكذا تخلخت البنية الاجتماعية في القطاع مما نتج عنها :

١. اقتطاع مساحات من لواء غزة الأصلي بعد اتفاقيات الهدنة مما قلل من مساحته و زاد من كثافة سكانه^(١).

٢. أدى عدد النازحين إليه إلى زيادة عدد سكانه بمقدار الضعفين تقريبا من العدد الأصلي لسكانه .
و كان من نتائج ذلك أن أثر هذا العدد الكبير من اللاجئين على الكيان الاقتصادي للقطاع ، حيث فقدت هذه المنطقة معظم مواردها الاقتصادية والطبيعية لانفصالها عن الوطن الأم المحتل ، وكذلك ساهم في فقدان غالبية السكان الأصليين لموارد دخلهم و مصادر أعمالهم ، مما أدى إلى تضخم البطالة ، و ضيق السوق المحلي في القطاع^(٢) ، و يعود السبب في ذلك إلى اعتماد أغلب السكان (لاجئين) في متطلباتهم الحياتية على وكالة الغوث و تشغيل اللاجئين (الأنروا) .

كان من النتائج السياسية لحرب ١٩٤٨ و التي أثرت مباشرة على قطاع غزة حكومة عموم فلسطين التي قامت بعقد مؤتمرها الأول في غزة في الثاني و العشرين من أيلول ١٩٤٨ ، حيث اتخذت جملة من القرارات السياسية والعسكرية والقانونية والمالية والإدارية أبرزها إعلان استقلال فلسطين^(٣).

بنى اليهود خلال عامي ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ما يزيد عن ثماني و عشرين مستوطنة فوق الأرض التي اغتصبت من لواء غزة^(٤) ، حيث كانت تعاني من مشكلة التوازن الديمغرافي في جنوب فلسطين ، و خاصة حول قطاع غزة لعدم استقرار الأوضاع الأمنية حوله لعدة سنوات ، و عليه فقد رصدت الحكومة الإسرائيلية إمكانيات ضخمة لبناء مستوطنات جديدة و تعزيز الأمن لها ، و قامت بعد عام ١٩٥١ ببناء أكثر من خمس و تسعين مستوطنة على أرض لواء غزة سابقاً^(٥) ، و استغلت فترة احتلالها لقطاع غزة أثناء العدوان الثلاثي و قامت بتوسيع كبير للمستوطنات القريبة من القطاع ، و قامت ببناء أربع مستوطنات ملاصقة لحدود قطاع غزة و هي^(٦) (احوزام ، جالن ، بيروتايم ، كيسوفيم^(٧)).

تطور الاستيطان الصهيوني في لواء غزة سابقاً حتى عام ١٩٦٧ ، إذ أصبح العديد من هذه المستوطنات بمثابة مدن مختلفة الحجم و الوظائف ، و أصبحت تمثل أمراً حيوياً و إستراتيجياً بالنسبة لإسرائيل مثال ذلك مستوطنات أشدود التي أصبحت تمثل ميناء مركزياً و رئيسياً لوسط فلسطين ، وكذلك مستوطنة ديمونا التي بها المفاعل النووي الإسرائيلي ، و مستوطنة السبع التي أصبحت تعتبر من المدن الإسرائيلية الهامة إذ اتخذت عاصمة الجنوب عند إسرائيل .

(١) و قد وصلت الكثافة السكانية حوالي ٨٠٠ نسمة / كم^٢ ، و في عام ١٩٥٤ وصلت إلى ٨٣٩ نسمة / كم^٢ ، و رغم ضخامة هذه الكثافة فقد ازدادت بعد ذلك بشكل سريع خصوصاً بعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة و القطاع و مصادرة الأراضي .

(٢) للمزيد من المعلومات حول النتائج الاقتصادية لحرب ١٩٤٨ ، و ما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة عقب الحرب انظر :
خلوصي ، محمد علي : التنمية الاقتصادية في قطاع غزة " فلسطين ١٩٤٨ - ١٩٦٢ ، ب . ط . ، المطبعة التجارية المتحدة ، القاهرة ١٩٦٧ ، ص ٤٠ - ٤٤ .

(٣) أثناء المؤتمر الوطني المنعقد في غزة و الذي أعلن استقلال فلسطين كان انعقاد لمؤتمر آخر في عمان استنكاراً لخطوة قيام حكومة فلسطين و قراراتها ، كما أعلن المؤتمر ولاءه للملك عبد الله و ناشده ببسط سيطرته على فلسطين ، مما أدى لقتل مشروع حكومة عموم فلسطين في مهده ، للمزيد من التفاصيل عن التطورات السياسية التي أعقبت نكبة ١٩٤٨ و خاصة حكومة عموم فلسطين ، انظر :

شبيب ، سميح : حكومة عموم فلسطين " مقدمات و نتائج " ، ب . ط . ، منشورات البيادر ، القدس ، (ب.ت) ، ص ٣١ - ٤٨ .
الهواري ، محمد نمر : سر النكبة ، (ب.ط.) ، (ب.م) ، ١٩٥٥ ، ص ٢٦٩ - ٢٧٨ .

(٤) و هذه المستوطنات هي : بيت رعيم ، ديمونا ، سري يوكر ، شوبا ، تقوما ، كفاربروحام ، مصبة رامون ، عومر ، عين نتانيم ، صقلاغ ، عين هاشلوشا ، باتيسن ، هيسوريم ، بيرغانيم ، كريات غانيم ، كريات ناحوم ، شخونات اور ، غان هيفر ، معالي هاباشان ، سعليم ، تل حنان ، ماغن ، تفراح ، مفتاحيم ، بيت حاجوي ، شوبال ، مسلول ، مشعابيم ، و للمزيد من المعلومات حول هذه المستوطنات انظر :

الدباغ ، مصطفى: بلادنا فلسطين ، مرجع سابق ، ج ١ ق ٢ ص ٣١٢ - ٣٢٥ .
بيين ، ألكس: تاريخ الاستيطان بدولة إسرائيل ، ط ١ ، مركز شعب عامل ، القدس - إسرائيل ١٩٨٢ ، ص ١٤٣-١٤٩ ، (بالعبرية) .

(٥) عن أسماء هذه المستوطنات و معلومات عنها انظر :

الدباغ ، مصطفى: بلادنا فلسطين ، مرجع السابق ، ج ١ ق ١ ص ٣١٦ - ٣٢٤ .

(٦) سكيك ، ابراهيم : غزة عبر التاريخ ، مرجع سابق ، ج ٧ ص ٣٩ .

(٧) تعتبر هذه المستوطنة هي المخرج الرئيسي الذي يربط مستوطنات قطاع غزة بداخل فلسطين، حيث أنها تقع داخل الخط الأخضر مقابل مجمع مستوطنات قطيف و هناك طريق رئيسي يبلغ اقل من خمسة كيلومترات بينهما ، دراسة ميدانية قام بها الباحث - حزيران ٢٠٠٠م

قاوم الفلسطينيون الاستيطان الصهيوني لأراضيهم حتى بعد نزوحهم عن هذه الأرض ، إذ كانت هذه المقاومة جزءاً من الحالة الأمنية و العسكرية المتوترة حول حدود قطاع غزة و قد تمثلت المقاومة في مهاجمة المستوطنات ، و ظل اللاجئون الفلسطينيون يتسللون إلى قراهم و منازلهم داخل الوطن حتى بعد انتهاء الحرب بأشهر ، ويقاومون المستوطنين القابعين فوق قراهم و ممتلكاتهم ، وكان الأهالي يتوجهون بهدف أخذ بقية حاجياتهم و مستلزماتهم أو أخذ حصاد مزروعاتهم ، و أحياناً يكون الدافع فقط هو المقاومة الوطنية للمحتل^(١) ، و تمثل الشكل الآخر لمقاومة الاستيطان حول قطاع غزة بعد النكبة في مهاجمة مجموعات فلسطينية فدائية لهذه المستوطنات^(٢) ، و في ١٩٥٣م نشطت عمليات المقاومة الفلسطينية للاستيطان اليهودي حول قطاع غزة ، فقد وقعت عشرات العمليات الفدائية التي كان لها تأثير على المستوطنات مما حدا بالإسرائيليين لتوجيه ضربة كبيرة للفلسطينيين و الإدارة المصرية ، و ذلك لأن عمليات الفدائيين كادت تؤدي إلى انهيار كامل لمستوطنات الحدود مع القطاع^(٣) ، و في ١٩٥٥ بدا هناك تطور مهم في شكل و طريقة النشاط الفدائي ضد إسرائيل ، فقد قامت الإدارة المصرية بالإشراف على عمليات تسلل الفدائيين و غاراتهم ، لذلك عينت المقدم مصطفى حافظ للإشراف على هذه العمليات^(٤) .

شكلت عمليات المقاومة الفلسطينية لإسرائيل المنطقة من قطاع غزة خاصة تلك التي تستهدف المستوطنات قلقاً شديداً لإسرائيل ، فقد جاءت في فترة حرجة بالنسبة لدولة عمرها عدة سنوات و لا تزال تعاني من مشاكل اقتصادية ، و ساهمت هذه العمليات في تصعيد الأجواء العسكرية بين مصر و إسرائيل بشكل أصبحت فيه المنطقة على حافة الهاوية ، كما شكلت خطراً مباشراً على إمكانية نجاح المشروع الاستيطاني الصهيوني في جنوب فلسطين ، حيث إن العديد من هذه المستوطنات قد هجرها سكانها^(٥) ، فكان نشاط المقاومة الفلسطينية لهذه المستوطنات أحد أسباب العدوان الثلاثي على المنطقة.

من كل ما سبق نلاحظ ارتباط تطور مقاومة الاستيطان الصهيوني حول قطاع غزة بالأوضاع السياسية و العسكرية السائدة في المنطقة ، فحالة الهدوء التي سادت بين مصر و إسرائيل عقب العدوان الثلاثي ، إضافة لإجراءات مصر في قطاع غزة و خاصة تشكيل المجلس التشريعي و ما أعقبه من تضيق على نشاط الحركة الوطنية في قطاع غزة ، كل ذلك قد ساهم في التخفيف من حدة نشاط المقاومة لهذا الاستيطان ، هذه الفترة التي امتدت إلى بداية الستينات ، حيث بدأ الفلسطينيون يدركون ضرورة إبراز كيانهم الفلسطيني للمحافظة على الهوية ، و تجديد الكفاح و المقاومة بهدف العودة للوطن و الأرض^(٦) ، و مع بداية عام ١٩٦٥ كانت المقاومة الفلسطينية لإسرائيل تمر بمرحلة جديدة تتمثل بمهاجمة الأهداف الإسرائيلية المختلفة ، و أهم هذه الأهداف هي المستعمرات و المستوطنات الإسرائيلية في المناطق المختلفة خاصة على حدود فلسطين^(٧) ، و استمر ذلك حتى عام ١٩٦٧ ، حيث قامت إسرائيل باحتلال كامل الأرض الفلسطينية و مناطق عربية مجاورة أخرى.

- (١) مقابلات أجراها الباحث مع بعض المواطنين المشاركين في عمليات التسلل لمقاومة الاستيطان : أبو احمد ، جميل احمد جميل الشرافي ، سكان هربيا و مولدها سنة ١٩٢٨ ، مقابلة أجريت بتاريخ ٢٥/٥/٢٠٠١ ، غزة - فلسطين . أبو الوليد ، خالد دياب محمد الغول ، سكان هربيا و مولدها سنة ١٩٣٢ ، مقابلة أجريت بتاريخ ٢٦/٥/٢٠٠١ ، غزة - فلسطين .
- (٢) كان بعض الشباب ينظمون أنفسهم في مجموعات و يهاجمون المستوطنات القريبة من القرى المجاورة للقطاع ، و قد كانت لديهم إمكانيات عسكرية متواضعة و قد قام الباحث بمقابلة أحد رؤساء هذه المجموعات و التي كانت تتبع قوات الجهاد المقدس : أبو غازي ، كامل عبد الرحمن صالح أبو نحل ، سكان بربرة و مولدها سنة ١٩٢٠ ، مقابلة أجريت بتاريخ ١٢/٧/٢٠٠١ غزة - فلسطين . و قد عمل سابقاً مع عبد القادر الحسيني ، و اعتقل بعد ذلك هو و مجموعته من قبل السلطات المصرية بتهمة التسلل لمهاجمة المستوطنات الصهيونية عام ١٩٥٥ .
- (٣) و قد ردت إسرائيل بضربة قوية للفلسطينيين و المصريين بتاريخ ٢٨/٢/١٩٥٥ ، تمثلت بدخول كتيبتين من جيشها لمسافة ميلين داخل القطاع من قبالة مدينة غزة و قامت بعمليات قتل و تخريب ، للمزيد من المعلومات عن هذه الغارة و نتائجها انظر : العثامنة ، زكريا محمد : الحركة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة تحت الإدارة المصرية (١٩٤٨ - ١٩٦٧) ، رسالة ماجستير غير منشورة من جامعة النجاح الوطنية ، ١٩٩٩ ، نابلس - فلسطين ، ص ١٦٠ - ١٦٣ .
- (٤) قامت إسرائيل باغتياله فيما بعد لمساهمته الفعالة في ترتيب العمل الفدائي المنطلق من قطاع غزة ضد المستوطنات الإسرائيلية و عن هذه العمليات انظر :
- المرعشلي ، احمد و آخرين : الموسوعة الفلسطينية ، ٤ مج ، ط ١ ، هيئة الموسوعة الفلسطينية ، دمشق - سوريا ١٩٨٤ ، مج ٣ ص ٣٩٢ - ٣٩٥ .
- (١) العثامنة ، زكريا : الحركة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة ، مرجع سابق ، ص ١٦٦ .
- (٢) رولو ، اريك : فلسطيني بلا هوية (لقاء مع صلاح خلف - أبو اياد) ، ترجمة نضير مروة ، المطبعة الرسمية التونسية ، تونس ، ١٩٩١ ، ص ٥٣ .
- (٣) للمزيد من المعلومات حول العمليات الفدائية التي قامت بها حركة التحرير الوطني الفلسطيني - فتح في انطلاقها في ٣٠ - ٣١ / ١٢ / ١٩٦٤ و منها عمليات ضد المستوطنات على الحدود الأردنية و مشاريع بنيتها التحتية انظر : المرجع السابق ، ص ٨٢ - ٨٥ .

خامساً : الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة ١٩٦٧ وإجراءات السيطرة عليه :

قامت إسرائيل صباح يوم ١٩٦٧/٦/٥م بمهاجمة الدول العربية المجاورة لها ، حيث دمر طيرانها الحربي الجزء الأكبر من الطيران المصري ، وهو على الأرض ، كما تم تدمير أسلحة الجو السورية والأردنية و ذلك بعد مبادرتهم بضرب أهداف داخل إسرائيل في الساعات الأولى من ذلك اليوم ، وكذلك تدمير فعالية قوة الطيران العراقي ضد إسرائيل والتمثلة بقاعدة الجو العراقية المتواجدة على الحدود الأردنية العراقية ، وبعد يومين كانت القوات الإسرائيلية متواجدة فعليا على أغلب مناطق الضفة الغربية (بما فيها القدس) وقطاع غزة ، وجزء كبير من هضبة الجولان السورية وشبه جزيرة سيناء وبعد عدة أيام استكملت احتلال هذه المناطق جميعاً^(١).

وبما أن موضوعنا عن قطاع غزة فيمكن القول إن احتلال إسرائيل للقطاع عام ١٩٦٧ بدأ بعد الضربات الأولى التي وجهتها إسرائيل للجيش المصري ، وكجزء من الهجوم الشامل على القوات المصرية حيث أخذت باحتلال القطاع عبر المحاور التالية :

- مهاجمته من الشرق باتجاه خانيونس و رفح .
- مهاجمته من الشرق باتجاه المنطار شرق غزة .
- مهاجمة المواقع المحيطة بشمال قطاع غزة .

وقد كانت حماية القطاع تتكون إضافة إلى المتطوعين من الفرقة الفلسطينية المنتشرة في كافة مناطق القطاع والمكونة من ثلاثة ألوية في كل من خانيونس ودير البلح وغزة ، تدعمهم الوحدات المصرية المدربة المرابطة في رفح^(٢).

وتقدم اللواء الأول من الفرقة المهاجمة في الجبهة الجنوبية وانقسم اللواء إلى كتائب هاجمت إحداها شمال القطاع ، وواحدة لمشارف مدينة غزة ، واثنان لمهاجمة خانيونس ، وواحدة لمهاجمة رفح ، وبقية الكتائب هاجمت المواقع المصرية على الحدود الفلسطينية^(٣).

سيطر الإسرائيليون على خانيونس و رفح مساء اليوم الثاني من المعارك ، واستولوا على غزة ظهر اليوم الثاني ، بينما دخلوا شمال القطاع منذ صباح ذلك اليوم^(٤) ، وقد أصدر مجلس الأمن عدة قرارات لوقف إطلاق النار^(٥) ، بينما لم يتوقف القتال إلا مساء السبت العاشر من حزيران رغم قيام إسرائيل بتحركات عسكرية في مناطق معينة بغرض تكريس السيطرة عليها^(٦) ، و بعد عدة أشهر قدم المندوب البريطاني في مجلس الأمن اللورد كرادون صيغة قرار رقم ٢٤٢ أقره مجلس الأمن بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢٢^(٧) ، والذي دعا إسرائيل للانسحاب من الأراضي التي احتلتها في الحرب الأخيرة ، وتم التلاعب بالصياغة اللغوية ليزيد من غموض القرار ، والذي ترك بصماته على القضية الفلسطينية حتى الوقت الحاضر .

(١) للمزيد من المعلومات حول المعارك الحربية التي دارت عام ١٩٦٧ بين إسرائيل و الجيوش العربية انظر :

- الكيلاني ، هيثم : حروب فلسطين العربية الإسرائيلية ، الموسوعة الفلسطينية ، مرجع سابق ، ص ٥٥٢ - ٥٦٣ .
- فلسطين تاريخها وقضيتها ، ط ١ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت - لبنان ١٩٨٣ ، ص ١٦٨ - ١٧٢ .
- مذكرات إسحاق رابين ، ترجمة دار الجليل ، حزيران ، ط ١ ، عمان - الأردن ١٩٩٣ ، ج ١ ص ١٧٥ .
- مذكرات ارنيل شارون ، ترجمة انطوان عبيد ، ط ١ ، مكتبة بيسان ، بيروت - لبنان ، (ب.ت) ، ص ١١٦ .

(٢) العلمي ، احمد : حرب ٦٧ ، ط ١ ، مؤسسة الأسوار للثقافة ، عكا - فلسطين ١٩٩٠ ، ص ١٣٩ .

(٣) الكيلاني ، هيثم : حروب فلسطين العربية الإسرائيلية ، مرجع سابق ، ص ٥٧٨ .

(٤) سكيك ، ابراهيم : غزة عبر التاريخ ، مرجع سابق ، ج ٨ ص ١٢٨ .

(٥) اصدر مجلس الأمن عدة قرارات لوقف إطلاق النار بين الأطراف و هذه القرارات هي :

- قرار رقم ٢٣٣ الصادر في ١٩٦٧/٦/٦م الذي يدعو لوقف إطلاق النار.
- قرار رقم ٢٣٤ الصادر في ١٩٦٧/٦/٧م الذي يدعو لوقف إطلاق النار.
- قرار رقم ٢٣٥ الصادر في ١٩٦٧/٦/٩م الذي يدعو لوقف إطلاق النار.
- قرار رقم ٢٣٦ الصادر في ١٩٦٧/٦/١١م الذي يدعو إسرائيل للتوقف عن خرق وقف إطلاق النار.
- قرار رقم ٢٣٧ الصادر في ١٩٦٧/٦/١٤م و جاء لدعوة الأطراف حماية السكان المحليين الواقعين تحت الاحتلال الإسرائيلي ، وكذلك لتبادل الأسرى بين الأطراف المتنازعة ، انظر : عبد المجيد ، احمد عصمت : قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين و الصراع العربي الإسرائيلي ، ط ٤ ، مرجع سابق ، بيروت - لبنان ١٩٩٥ ، ص ١٩٥ - ١٩٦ .

(٦) مذكرات رابين ، مصدر سابق ، ج ١ ص ١٨٧ .

(٧) نص قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ انظر : عبد المجيد ، احمد : قرارات الأمم المتحدة ، مصدر سابق ، ج ٢ ص ١٩٧ .

كان قطاع غزة جزءاً من المساحة التي سيطرت عليها إسرائيل والتي بها حسنت من وضعها الجغرافي رغم صغر مساحة القطاع ، وبه كسبت بعداً أمنياً جديداً ، وباحتلاله أصبح هناك تواصل واتصال بين الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة والمناطق المحتلة عام ١٩٤٨ .

عقب احتلالها لقطاع غزة قامت إسرائيل باتخاذ إجراءات أمنية للتأثير على البناء الاجتماعي لسكان الضفة والقطاع ، كفرض الرقابة على المناهج التعليمية و الصحف و الاستيلاء على التراث الفلسطيني و تغيير نشاطات الجمعيات الخيرية والاجتماعية^(٥) ، في وقت أصبحت تمتلك سوقاً جديداً تروج فيه منتجاتها ، إضافة إلى ما ستجنيه من العمالة العربية الرخيصة^(٦) .

كما اتخذت جملة من الإجراءات بهدف نهب الموارد الطبيعية و على رأسها الأرض و المياه ، و فرض الضرائب و وضع عراقيل أمام الصناعة المحلية و ربط التجارة بالسلع الإسرائيلية^(٧) و ذلك لتحقيق هدفين :-

- خلق ظروف اقتصادية تساهم في إضعاف مقاومة الاحتلال .
 - ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي وجعل انسلاخه واستقلاله أمراً مستحيلاً .
- إن أهم ما حققته إسرائيل من الحرب كان استيلائها على عنصر الأرض ، فهناك مساحات شاسعة مسجلة كأراض غير مملوكة للمواطنين ، ومن ثم عنصر المياه وبالتالي كان الأمر ملائماً لاستغلال القطاع خدمة للمصالح الإسرائيلية ، كيف لا وإسرائيل تترك أن الأرض و المياه هما أهم عناصر الاستيطان ، فبمجرد دخولها للقطاع حرصت على توفير عنصر الأرض ، و ذلك بتطبيقها للجزء الملائم لمصالحها من قوانين الأرض التركية و ما أجري عليها من تعديلات بريطانية ، إضافة لتغيير جزء آخر منها عبر أوامر عسكرية يصدرها القائد العسكري الإسرائيلي ، و عليه فقد صنفت دائرة الزراعة في عهد الاحتلال أراضي القطاع كالتالي^(٨) :-

التصنيف	المساحة/ألف دونم
مباني وطرق	٤١.٠٠٠
حمضيات	٦٦.٧٠٠
فواكه	٦٠.٠٠٠
خضار وفلحة	٥٧.٠٠٠
أراض بور ذات ملكية خاصة	٠٨.٠٠٠
أراضي حكومية	٤٠.٠٠٠
أراض غير واضحة الملكية	١٠.٠٠٠
المجموع	٣٥٩.٧٠٠

و قد صنفت وزارة الدفاع الإسرائيلية في تقريرها المعروف على الكنيست عند بداية الاحتلال أراضي القطاع بطريقة و مقياس آخر كالتالي^(٩) :

- ٤٠.٠٠٠ ألف دونم مسجلة أراضي دولة .
- ٩٣.٠٠٠ ألف دونم مسجلة تحت ملكية غير واضحة .
- ٢٥٣.٠٠٠ ألف دونم أراض خاصة .
- ٠٠٠.٨٠٠ ألف دونم مسجلة على أسماء لأصحابها قبل عام ١٩٨٤^(١٠) .

(٥) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : فلسطين تاريخها وقضيتها ، مرجع سابق ، ص ١٨٧ .

(٦) العلمي ، أحمد : حرب ٦٧ ، مرجع سابق ، ص ٢٣٨ .

(١) النقيب ، فضل : الاقتصاد الفلسطيني في الضفة و القطاع ، ط ١ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت - لبنان ١٩٩٧ ، ص ٢٦ - ٢٩ .

(٢) الإدارة المدنية (دائرة الزراعة) ، التقرير السنوي ، ١٩٧٢ .

(٣) عطية ، احسان نزار : مصادرة الأراضي في المناطق العربية المحتلة ١٩٦٧ - ١٩٨٠ ، ط ١ ، جمعية الدراسات العربية ، القدس - فلسطين ١٩٨٠ ، ص ٣٩ .

(٤) من ضمن هذه المساحة ٢٣١ دونما تعود لملكية الصندوق القومي اليهودي منذ سنة ١٩٤٥ ، و مقام عليها مستوطنة كفارداروم ، انظر : وزارة العدل الفلسطينية ، دائرة تسجيل الأراضي ، شعبة الطابو - دير البلح ، ملف قسيمة ٦٥ .

■ ٠٠٨.٠٠٠ ألف دونم أملاك غائبين .

و يتضح مما سبق أن السلطات الإسرائيلية اعتبرت أن ١٤١.٨٠٠ دونم هي فئة غير تابعة لأي ملكية خاصة ، و بالتالي فهي الفئة المستهدفة لإجراءات الاستيلاء و إقامة المستوطنات عليها في القطاع ، فما الوسائل التي سيطرت من خلالها على تلك الأراضي ؟ و ما هي المستوطنات التي أقامتها على كل منطقة فيها ؟
الإجابة في الفصل الثاني

الفصل الثاني (نشأة حركة الاستيطان في قطاع غزة وتطورها)

تتمثل أهمية الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة انطلاقاً من مركزية الاستيطان في الفكر الصهيوني، والذي يشكل التعبير العملي لهذا الفكر، وقد ساهمت الظروف السياسية، والاقتصادية والديمغرافية التي مرت بها إسرائيل عقب حرب عام ١٩٦٧ في صياغة أهداف هذا الاستيطان وطبيعة الغرض منه، فمنذ الأيام الأولى للاحتلال الإسرائيلي للقطاع لم تعتبره إسرائيل منطقة محتلة حسب عرف القانون الدولي^(١)، بل اعتبرته منطقة خالية من السيادة تمتلك إسرائيل وحدها وأسباب تاريخية ودينية واستراتيجية الحق المطلق في فرض سيادتها عليه^(٢). فمنذ كانون أول ١٩٦٧ أسقط اسم الضفة الغربية وقطاع غزة رسمياً من قاموس مؤسسات السلطة في إسرائيل وأطلق عليها الاسم التوراتي (يهودا والسامرة وغزة) وعرفت بها بأنها " المناطق المدارة"^(٣)، وتختلف أهداف الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة من مؤسسة صهيونية لأخرى، ومن مكان إلى آخر، ومن وقت إلى آخر، وذلك باختلاف دوافع الاستيطان بين المستوطنين أنفسهم.

أولاً: أهداف الاستيطان الصهيوني في القطاع وأغراضه أ. أهداف دينية وتاريخية

دأبت المؤسسة الصهيونية منذ بداية استعمارها الاستيطاني في فلسطين في نهاية القرن التاسع عشر، وحتى وقتنا الحاضر على إضفاء الصبغة الدينية والتاريخية على الأماكن التي يتم الاستيطان فيها، ويدعي قادة المستوطنين في قطاع غزة أنه تم الإشارة إلى غزة في قصص وأسفار التوراة عن سامسون واسحق، وأن هناك تفسيراً يؤكد أن الجزء المتبقي من المعبد اليهودي في الفترة ما بين القرن السادس والسابع قبل الميلاد يقع على شاطئ البحر غرب مدينة غزة^(٤)، " حيث تجول الملك داوود وحكام إسرائيل في غزة"^(٥).

تمتلى نشرات التعريف لمستوطنات قطاع غزة بمحاولات إقناع القارئ أن الاستيطان في القطاع يجب أن يكون مستنداً قبل كل شيء لهدف ديني، فعلى سبيل المثال جاء في نشرة للترويج لمستوطنة نتساريم، أنه " يجب أن نحكم قبضتنا على غزة، خصوصاً بعد أن أصبح الطابع اليهودي يطغى عليها، ولهذا فإن الاستيطان في أرض إسرائيل هو أمر إلهي لكل يهودي، وذلك من أجل ضمان أن الأرض المقدسة (غزة جزء منها) لن تذهب لأيدي الفذرين"^(٦).

أما عن الأهمية في استيطان كفار داروم، فيدعي المستوطنون هناك بأن استيطانهم فيها هو " إنذار ديني وإطاعة للرب بزرع الأرض التي وعدها للأباء والأجداد وليس للمستوطنين العرب"^(٧).

(١) عن تعريف الأراضي المحتلة: أنظر : اللجنة الدولية للصليب الأحمر : اتفاقيات جنيف المؤرخة في ١٢/٨/١٩٤٩ ، ط١، جنيف - سويسرا ١٩٩٨ ، ص ٢٠٣-٢١٥ ، والتي وقعت عليها إسرائيل .

(٢) الدقاق ، إبراهيم : السياسة الاستيطانية، مرجع سابق ، ص ١٠ .

(٣) Meron Benevency : West Bank Data Base, project 1980,p5 .

(٤) Palestinian Center for Human Rights : A comprehensive survey of Israeli : Settlement in the Gaza- strip, series study (10), Gaza – Palestine 1996.p16,

وذلك في مقابلة مع رئيس المجلس الأعلى للمستوطنات قطاع غزة في تشرين ثاني ١٩٩٥ .
(٥) مركز القدس للأبحاث: من داخل المستوطنات ، (ب.ط) ، منشورات الوكالة الفلسطينية، القدس - فلسطين ١٩٨٧ ، ص ٣١ .

(٦) Asrephinted in allon Ghoth, "Israeli settlements post, present and future" Middle east international, 10 June 1994, p19 .

(٧) عن مكانة كفار داروم عند اليهود انظر: موقع المجلس الإقليمي للمستوطنة على شبكة المعلومات العالمية: [www.kibbutz.org.il/dati/dati/mahlakot/arcion/kfar %20 Darom.htm,p2](http://www.kibbutz.org.il/dati/dati/mahlakot/arcion/kfar%20Darom.htm,p2)

عقب احتلال إسرائيل للقطاع عام ١٩٥٦ قال مناحيم بيغن " يا لفرحة القلب الكبرى بسماعنا بلاغ جيش الدفاع يعلن عن تحرير غزة من الأعداء وأن الجزء المنقطع من أرض اليهود المقدسة قد عاد إلى جسمه التاريخي " (٥) .

إن التذرع بالهدف الديني والتاريخي قد ساهم بشكل كبير بجذب الكثير من اليهود للاستيطان في القطاع، وخاصة من المهاجرين الجدد، كما تم ربط الأهمية الدينية والتاريخية المزعومة للاستيطان في قطاع غزة بالأهمية القومية، فقد شن القادة الإسرائيليون عقب حرب ١٩٦٧ حملة إعلامية للتحضير لبدائيات الاستيطان في القطاع ، استهدفت هذه الحملة الإعلامية اليهود في إسرائيل والخارج، وركزت على الأهمية التاريخية لهذا الاستيطان، إذ اعتبر " ليفي أشكول" رئيس الوزراء آنذاك أن " الضفة التي كانت تحت الاحتلال الأردني، ومنطقة غزة التي كان يحتلها المصريون لم تكونا خاضعتين لهما طوعاً عن حق ، بل بالاحتلال والقوة ومنطق العدوان على اليهود" (٦)، واعتبر ديان أن إحتلال الضفة و القطاع هي عودة إلى أماكن مقدسة (١)، بينما اعتبر " زراخ فارها فيتيج " وزير الشؤون الدينية عام ١٩٦٧ أن العودة إلى غزة هي جزء من العودة إلى الوطن وإلى الأبد لأنها "أرض الأجداد" ، واستشهد بكلمات من التلمود ليبرهن على مزاعم إسرائيل وادعائها بملكية قطاع غزة (٧) .

كما كانت ذريعة الهدف التاريخي والديني لتبرير الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة تتردد أيضاً على السنة قادة الأحزاب العلمانية في إسرائيل، حيث اعتبروا أن هذه الذريعة ستكون جزءاً من مقاومة العوائق النفسية التي تحد من قبول اليهود للاستيطان في غزة وعدم قناعتهم بذلك (٨)، وبالتالي كان هذا الهدف هو أول الأهداف التي تم التركيز عليها لتشجيع الاستيطان في القطاع، حيث طغى على الإدعاء الأمني في ذلك خصوصاً أثناء فترة الاحتلال لسيناء، في الوقت الذي لم تكن ذريعة الهدف الديني والتاريخي مقنعة أو مجدية للاستيطان في القطاع بحجم نظيره في الضفة الغربية.

ب. أهداف استراتيجية

سعت إسرائيل من وراء الاستيطان الصهيوني في القطاع إلى تحقيق جملة من الأهداف الاستراتيجية والتي لا تتحقق خلال فترة قصيرة، ولا تظهر نتائجها على المدى القريب، إذ إنها تتمحور حول استنزاف موارد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والطبيعية، ومن ثم خدمة إسرائيل في نزاعها الاستراتيجي مع مصر، ومن هنا فقد أقامت حكومة إسرائيل عقب حرب عام ١٩٦٧ حاجزاً حول قطاع غزة مكوناً من إحدى عشرة مستوطنة دفاعية، وعرفه الإسرائيليون "بيئات رفيح" أي مشارف رفح (٩)، وبعد اتفاقيات كامب ديفيد تم نقل جزء كبير من هذه المستوطنات لجنوب قطاع غزة القريب من سيناء ليؤدي نفس الوظيفة الأمنية.

لقد كان لإسرائيل من وراء إقامة المستوطنات في قطاع غزة، هدف أمني يتمثل في إضفاء الشرعية على وجود قواتها العسكرية في القطاع، فهي موجودة لحماية مدنيين إسرائيليين، وهذا ما عبر عنه ديان بقوله " إن المستوطنات في المناطق المحتلة أساسية ليس لأنها تستطيع ضمان الأمن أفضل من الجيش، ولكن لأننا لا نستطيع بدونها المحافظة على الجيش في تلك المناطق، وبدونها سيكون جيش الدفاع

(٥) خطاب مناحيم بيغن أمام الكنيست الإسرائيلي بتاريخ ١١/٧/١٩٥٧ عقب العدوان الثلاثي واحتلال قطاع غزة، أنظر: شاحاك، إسرائيل : الصهيونية الحقيقية بكاملها ، (ب.ط)، القدس - فلسطين ١٩٧٥ ، ص ٣ .

(٦) حسين، غازي : الصهيونية الحقيقية بكاملها ، (ب.ط)، اتحاد الكتاب العرب، دمشق - سوريا ١٩٩٠، ص ٤٥ .

(٧) والتر، فكتوريا وشيشا، يواخيم : لقد اغتصبونا أرضنا (سياسات الاستيطان الصهيوني في فلسطين في مائة عام)، ترجمة م.نصار ومراجعة ك.عبد الفتاح، ط١، إيسسكو، (ب.م)، ١٩٩٣، ص ٢١٠ .

(٨) حسين ، غازي: الصهيونية زرع واقتلاع، مرجع سابق، ص ٧٣ .

(٩) عن تصريحات القادة الإسرائيليين، الذين ساهموا بشكل رئيسي في نشأة الاستيطان في القطاع وتطوره انظر: تصريحات يغال ألون وأرنيل شارون واسحق رابين، فلسطين الثورة، تقرير حول الاستيطان في قطاع غزة، عدد ٨٥١، تموز ١٩٩١، ص ٢٤ .

(١٠) والتر، فكتوريا : لقد اغتصبونا أرضنا، مرجع سابق ، ص ٢٦٣ .

الإسرائيلي جيشاً أجنبياً يحكم سكاناً أجنبياً" (١)، ففي البداية لم تقرر إسرائيل سلفاً ماذا ستفعل بقطاع غزة وبالتالي جاء ضمه والاستيطان على أرضه لتحقيق هدف أمني، ويؤكد ذلك أيضاً ما ذهب إليه عدد من المسؤولين الإسرائيليين، ففي جلسة للكنيست الإسرائيلي بتاريخ ١٩٧٠/١/٢٠ خلص الجميع إلى أن "الاستيطان اليهودي في غزة يجب أن يكون جزءاً من مخطط لضم القطاع لإسرائيل" (٢).

سعت إسرائيل لتحقيق هدف استراتيجي من وراء الاستيطان في القطاع وذلك حتى تؤدي المستوطنات وظيفه الدفاع في الساعات الأولى من أي هجوم عربي، ففي حرب ١٩٦٧م كان هناك حاجة أمنية لإخلاء مستوطنات داخل الخط الأخضر والتي أقيمت حول قطاع غزة لتجنّبها ضربات المقاومين العرب، وكانت هذه المستوطنات عبئاً على الأمن بدل أن تخدم النشاط الأمني، وبالتالي " فإن إسرائيل هي بحاجة إلى مستوطنات أكثر تقدماً في وجه العدو، وذلك لصد الهجمات الأولى و مشاغلها حتى وصول قوات الجيش للتصدي للعدو" (٣)، إضافة إلى أن استراتيجية إسرائيل العسكرية تقضي بالعمل على نقل المعركة لأرض العدو، وسيكون الوضع أفضل إذا كانت هذه الأرض تحتوي على مستوطنات يهودية، إضافة إلى تفوق الجيوش العربية على الإسرائيليين عدداً.

إن خطوط وقف إطلاق النار التي آلت إليها اتفاقيات الهدنة العربية الإسرائيلية عقب حرب ١٩٦٧، لم تتفق والأطماع الصهيونية بالتوسع، وبالتالي هدفت إسرائيل إلى الاقتراب من حدود مصر، وعدم خرق اتفاقيات الهدنة، من هنا جاء الاستيطان المدني في القطاع للاتفاف على هذا الواقع، وخلق حقائق جديدة على الأرض، ولمحاولة رسم حدود جيوسياسية لما يسمى "إسرائيل الكبرى"، بما في ذلك إلغاء خطوط وقف إطلاق النار التي انتهت إليها حرب ١٩٤٨، ومحاولة إعادة موضع سكانها ضمن الخارطة الجديدة (٤).

سعت إسرائيل لإقامة مستوطنات على شكل أحزمة طويلة أو عرضية تخدم الأهداف الأمنية الإسرائيلية، واعتبرت هذه المستوطنات خطوط دفاعية أولى.

تقع مستوطنات قطاع غزة (الكتلتان الشمالية والجنوبية) ضمن هذا المفهوم، فهي مواقع عسكرية محصنة في مواجهة الشعب الفلسطيني، وتشكل قاعدة انطلاق للقوات العسكرية الصهيونية في مواجهة المقاومة الفلسطينية للاحتلال بشكل عام، وقاعدة انطلاق للوحدات الخاصة الإسرائيلية (المستعربون) في نشاطها الأمني (١). ويؤكد ديان على الهدف الأمني هذا ويعتبره بمقام الهدف الأعلى (٢)، لأنه قلل من تأثير المشاكل الأخرى للاستيطان، وقلل من سرعة تطور المستوطنات المقامة السابقة (٣).

ويعتبر "روبين روزنبلات" رئيس المجلس الإقليمي للمستوطنات في قطاع غزة أن هدف الاستيطان في غزة هو إقامة منطقة أمنية عازلة بين غزة ومصر، من شأنها إبقاء القطاع هادئاً، " فحينما لم يكن يهود في غزة كانت تجلب لنا المصائب، كما إننا نهدف أيضاً لمنع إقامة أي كيان غريب في القطاع" (٤).

(١) أونسون، جيفري : المستوطنات والمفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، دراسة لمعهد دراسات فلسطين حول قضايا الوضع النهائي، المركز القومي للدراسات الاستراتيجية، غزة - فلسطين ١٩٩٧، ص ٣٢.

(٢) أنظر تصريح أوري أفنيري في مجلة هعولام هزیه بتاريخ ١٩٧١/٧/٢١، أيضاً: العارف، عارف : الدور الفلسطينية التي هدمها الإسرائيليون ١٩٦٧ - ١٩٧٢، غزة نافذة على الجحيم، منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث، ط٣، مج٣، الدار العربية للموسوعات، بيروت- لبنان، (ب.ت)، مج٣، ص ٧٥١.

(٣) بيبين، ألكس: تاريخ الاستيطان بدولة إسرائيل، مرجع سابق، ص ٣، (بالعبرية).

(٤) عبد الجواد، صالح : الاستيطان اليهودي أبعاده وعواقبه، (ب.ط)، مركز القدس للدراسات الإنمائية، عمان- الأردن ١٩٩٢، ص ١١.

(١) المستعربين هو مصطلح أطلق على الوحدات الخاصة في الجيش الإسرائيلي والمتخصصة بالتخفي بالزري المدني والعربي والدخول بين رجال المقاومة الفلسطينية (مظاهرات- مجموعات مسلحة- مطلوبين)، وقد برز نشاطها بشكل كبير مع بداية الانتفاضة الفلسطينية في ديسمبر ١٩٨٧ وعن نشاط هذه الوحدات المنطلق من المستوطنات أنظر : مركز غزة للحقوق والقانون : المستوطنات الإسرائيلية في محافظات غزة، تقرير آب ١٩٩٥، غزة-فلسطين، ص ٤.

(٢) أنظر مقالة موسى ديان حول الاستيطان اليهودي في قطاع غزة

Jerusalem post 13-7-1967,p11.

(٣) بيبين، ألكس: تاريخ الاستيطان بدولة إسرائيل، مرجع سابق، ص ٢١٠، (بالعبرية).

شدد القادة العسكريون الإسرائيليون على أهمية الدور الأمني لمستوطنات قطاع غزة، فاسحق رابين يعتبر أن منطقة غوش قطيف يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من إسرائيل، وأن مستقبل نفي دكالميم الاستيطاني سيؤدي الأغراض (الأمنية) لإسرائيل لذا يجب أن تكون كل مستوطنات غوش قطيف هدفاً للتطوير للحفاظ على استمرار دورها الأمني وتطويره^(٤)، فيما يوضح شارون أن الاستيطان اليهودي في منطقة نتساريم سيفصل قطاع غزة إلى منطقتين، وسيربط منطقة النقب مع البحر، ويضيف: "الاستيطان في منطقة نتساريم يعتبر اليوم الأمر الوحيد الذي يضمن استمرار سيطرتنا على القطاع ويشكل عائقاً رئيسي أمام أي مخطط فلسطيني للاستقلال"^(٥)، ويلاحظ بالفعل أن المنطقة التي تربط خط الهدنة مع مستوطنة نتساريم وامتداده حتى البحر هي شبه خالية من السكان، أي أنها قابلة لأي نشاط أمني إسرائيلي^(٦).

اختلفت الأهداف الأمنية الإسرائيلية من وراء الاستيطان في قطاع غزة من وقت لآخر، لأنها تخضع لطبيعة الوضع الأمني القومي لإسرائيل، وبالتالي ستؤدي المستوطنات هذه الوظيفة بما يتلاءم والمتطلبات الأمنية المتغيرة والمختلفة من حين لآخر، حيث تلزم أحياناً لتكون قواعد لنشاطات أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، وأحياناً أخرى لانطلاق الوحدات الخاصة، في حين تلزم لتكون قواعد عسكرية للدبابات ومطارات عسكرية، إضافة لكونها مقراً لقيادة الجيش الإسرائيلي في منطقة القطاع.

ج. الأهداف السياسية

تسعى الدولة الصهيونية من وراء بنائها المستوطنات في القطاع، تحقيق أهداف سياسية تتضمن تعذر التوصل إلى حل سياسي للنزاع مع العرب والفلسطينيين، وفق الحد الأدنى للخطاب السياسي العربي، ومن ناحية أخرى فإن وجود المستوطنات سيخدمها حال التوصل إلى تسوية، فأى تنازل عن مستوطنات القطاع سيكون هدفة المقايضة للحصول على امتيازات أخرى في مناطق أخرى وفي أوقات مختلفة. فمنذ حرب ١٩٥٦ واحتلال إسرائيل لقطاع غزة بدأت تجول في خواطر قادة إسرائيل أهداف سياسية من وراء هذا الاحتلال تتمثل بالبقاء والاستيطان في القطاع، يقول بن غوريون في خطاب له أمام الكنيست بتاريخ ١٩/١٢/١٩٥٦ " إنه لم تمنح صلاحيات لأحد، ولم يفوض أحد بالإعلان عن موقف حكومة إسرائيل في كل ما يتعلق بقطاع غزة سوى أن إسرائيل لن توافق بأي شكل من الأشكال على عودة المحتل المصري إلى هذا القطاع"^(٧). أما وزير داخلية إسرائيل آنذاك بار يهودا فقد اعتبر أن على إسرائيل التوضيح للعالم بأن قطاع غزة ليس إلا جزء لا يتجزأ من دولة إسرائيل، وأنه لا مكان للتنازلات بكل ما يتعلق به"^(٨).

إن اعتبار الاستيطان في قطاع غزة وسيلة لهدف سياسي أمر لم تخفه الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، فمنذ حكومة جولدا مئير وحتى حكومة رابين الثانية أجهروا ذلك علانية. لهذا يعتبر رابين "أن إسرائيل مصممة على الإبقاء على الوضع الراهن حتى يتفاوض العرب مع إسرائيل لتوقيع اتفاقية تحقق المصالح السياسية والاقتصادية تكون المستوطنات في الضفة والقطاع وسيلة في ذلك"^(٩)، كما أنها هدفت إلى تعزيز الفصل الإقليمي بين أراضي الدولة الفلسطينية (التي من الممكن أن تقوم في ظل ظروف معينة) ومحيطها العربي عبر إصرار إسرائيل على الاحتفاظ بسلسلة مستوطنات غوش قطيف في قطاع غزة، وإصرارها على مستوطنات شريط الأغوار^(١٠).

(٤) كنعانة، شريف والمدني، رشاد: الاستيطان ومصادرة الأراضي في قطاع غزة ١٩٦٧-١٩٨٤، (ب.ط)، مركز الوثائق والأبحاث- جامعة بيرزيت، بيرزيت- فلسطين ١٩٨٥، ص ١٠.

(٥) صحيفة هآرتس ١٩٨٥/٣/٢١، ص ١.

(٦) آلون، حروت: ماضى الاستيطان الإسرائيلي، مجلة الشرق الأوسط الدولية، ١٩٩٤/٦/١٠، ص ١٩.

(٧) زيارة ميدانية للباحث في المنطقة التي تربط بين مستوطنة نتساريم ومعبر المنطار على خط الهدنة، وكذلك بين نتساريم وشاطئ البحر بتاريخ ١٧-١٩/٧/٢٠٠١.

(٨) شاحاك، إسرائيل: الصهيونية بحقيقتها الكاملة، مرجع سابق، ص ١٦.

(٩) المرجع السابق، ص ١٧.

(١٠) حسين، عدنان: التوسع في الإستراتيجية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ١١٧.

(١١) المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان: الاستيطان في عهد باراك، نابلس-فلسطين ٢٠٠٠، ص ٢.

إن اختيار أماكن الاستيطان في قطاع غزة تتم وفق مقاييس وأغراض مختلفة كان أهمها الهدف الأمني والسياسي، فموقع مستوطنتي نتساريم وكفار داروم يهدفان إلى فصل التجمعات السكنية المركزية عن بعضها، مما سيجعل إقامة أي كيان سياسي فلسطيني أمراً صعباً فيما بعد، وبالتالي فإن الاستيطان في القطاع سيمنع أي تسوية سياسية يمكن أن تعطل مشروع إسرائيل الكبرى، والعمل على فرض واقع يمنع أية حكومة مستقبلية إسرائيلية الانسحاب من الأراضي المحتلة^(١)، أو على الأقل الحفاظ على ضمان المشاركة الأمنية الإسرائيلية لإدارة منطقة القطاع .

د. الأهداف الاقتصادية

ضمنت إسرائيل باحتلالها الضفة والقطاع مورداً اقتصادياً مهماً ساهم إلى حد كبير في إخراجها من الأزمة الاقتصادية التي عاشتها قبيل هذا الاحتلال وأخذ هذا المورد الاقتصادي الشكل التالي :

- زراعياً : استولت إسرائيل على مساحة كبيرة من الأرض والمياه وهما العنصران المهمان لنجاح الزراعة، وعليه فقد أنتجت مستوطنات القطاع منتجات زراعية ساهمت في زيادة الإنتاج الغذائي الإسرائيلي بشكل عام^(٢)، كما أن هذه المشاريع الزراعية قريبة من الأيدي العاملة العربية ليتم استغلالها، وإبعادها عن التفرغ لتطوير الحياة على أرضها ومع شعبها بإغرائها بالأجور المرتفعة والتي تحتاجها لتغطية نفقات المعيشة المرتفعة^(٣)، خصوصاً في ظل الحالة الاقتصادية السيئة التي عاشها الفلسطينيون في القطاع بعد العام ١٩٦٧، كما أقامت مصانع لتصنيع بعض المنتجات الزراعية مما جعل من الصناعة في المستوطنات أمراً مربحاً ومشجعاً، وعليه فقد هدفت إسرائيل من فكرة الاستيطان في القطاع استثمار موارد الأرض، وإقامة المنشآت الصناعية التي تستفيد من الطاقات الموجودة، وتستغل الموارد المتوفرة إضافة إلى إقامة مصانع لا ترغب إسرائيل بإقامتها داخل الخط الأخضر كتلك التي تؤثر على البيئة.

إن إقامة مستوطنات تزدهر فيها الزراعة والصناعة سيخلق سوقاً جديداً مربحاً لإسرائيل إذا أخذنا بعين الاعتبار أن المستوطنات ستصنع ما يحتاجه سكان القطاع، وقد بنيت بعض المستوطنات بغرض اقتصادي بحث كمستوطنة إبرز التي يعمل بها آلاف العمال العرب بأجور متدنية إضافة إلى أنها تركز على الصناعات اللازمة لسكان القطاع، وعدم تمكين الفلسطينيين من إنشاء هذه الصناعات^(٤)، وتكاد منطقة إبرز تخلو من أي وحدات سكنية مدنية ويوجد بها عشرات المصانع^(٥)، وبالتالي فإن الاستيطان في القطاع وتطويره سيخلق لإسرائيل حركة تجارة مربحة خصوصاً إذا ما قورن الفرق في التقدم التكنولوجي بين قطاع غزة وإسرائيل.

كما كان الهدف من إقامة بعض المستوطنات في غزة يتمثل في التسويق السياحي، كمستوطنة طيف ب التي أقامت إسرائيل فيها فنادق سياحية، حيث الشواطئ المغرية للسياحة. قامت بعض الشركات السياحية الأمريكية وبتشجيع من الحكومة الإسرائيلية منذ بداية إقامة هذه المستوطنة باستثمارات كثيرة فيها، وخاصة مجموعة شركات دايز إن (Days Inn) التي أنشأت فندق البالم بيتش^(٦).

(١) عبد الجواد، صالح : الاستيطان اليهودي أبعاده وعواقبه، مرجع سابق، ص ١١ .

(٢) بركات، نظام محمود : الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان ١٩٨٨، ص ٢٤٣ .

(٣) عبد الهادي، مهدي : المستوطنات الإسرائيلية في القدس والضفة الغربية المحتلة ١٩٦٧ - ١٩٧٧، (ب.ط)، جمعية الملتقى الفكري العربي، القدس - فلسطين ١٩٧٨، ص ٥٨ .

(٤) تعتمد المستوطنات في الزراعة والصناعة على عمال قطاع غزة وبأسوأ استغلال، ويجني المستوطنون أرباحاً طائلة من وراء هؤلاء العمال، أنظر تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية عقب مؤتمر العمل الدولي، دورة ٨٠، ١٩٨٣، ط١، مكتب العمل الدولي، جنيف - سويسرا ١٩٨٤ .

(٥) زيارة قام بها الباحث ورصد جميع المصانع في هذه المستوطنة .

(٦) Palestinian Center for Human Rights : A comprehensive, op.cit, p34.

٥. أهداف ديمغرافية

أحدثت حرب ١٩٤٨ خلخلة في التوزيع السكاني الفلسطيني، وتدفقت أعداد كبيرة إلى قطاع غزة، مما جعله منطقة كثافة سكانية عالية، زادت من الفجوة في نسبة العرب إلى اليهود حول منطقة القطاع بشكل خاص وفي جنوب إسرائيل بشكل عام، وبالتالي هدفت إسرائيل من وراء الاستيطان في القطاع إلى محاولة تعديل التوازن السكاني، إضافة إلى محاولتها دمج المستوطنين القادمين من المجتمعات الأجنبية في المحيط الجديد الذي ينتقلون إليه^(٤)، إذ أن الهدف هو خلق مجتمعات يهودية متكاملة في القطاع ومنعزلة عن السكان العرب، فالمدراس والحوانيت واللغة يجب أن تكون يهودية وتمثل امتداداً لإسرائيل، وتهدف إلى خلق أمر واقع سكاني يصنع حدود إسرائيل المستقبلية، خاصة وأنهم لن يتخلوا عن مستوطناتهم طواعية ولديهم إحساس بأن وجودهم في هذه المناطق هو الذي يصنع حدود إسرائيل^(٥).

- إن دوافع الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة مستمدة من الأهداف التي تعرضنا إليها، ورغم أن الدوافع الخاصة للمستوطنين تختلف من فرد إلى آخر، إلا أنه يمكن تلخيصها فيما يلي:
١. دوافع دينية أيديولوجية : و تنزعم حركة غوش أيمونيم النضير لهذا الدافع المبني على إقناع اليهود بالأهمية الدينية للاستيطان في القطاع.
 ٢. دوافع اقتصادية : حيث الحوافز التي تقدمها المؤسسات التي تشرف على الاستيطان في القطاع، وعلى رأسها اللجان الحكومية والمنظمات الصهيونية، وهذه الحوافز تتعلق بأسعار البيوت والخدمات ومشاريع العمل الصغيرة .
 ٣. دوافع اجتماعية وغير ذلك : وتتمثل في رغبة الفرد في أن يكون قريباً من أصدقائه أو مكان عمله في مؤسسات تطوعية في المستوطنات مما يؤدي لإقامته.
 ٤. دوافع إلزامية : والحديث هنا يدور حول الأطفال ودون البالغين الذين يتبعون والديهم في المستوطنات، إضافة إلى الدوافع التي تتعلق بضباط أمن المستوطنات أو الموظفين المعيّنين من الحكومة للإشراف على مرافق المستوطنات، كذلك دوافع تتعلق بجمال البيئة الساحلية لقطاع غزة.

ثانياً : سياسة إسرائيل للاستيلاء على أراضي القطاع ومصادرتها

تعتبر الأرض أهم عناصر الاستيطان وشروطه، فتوفيرها يسبق الإنسان، وكانت السيطرة على الأرض الهدف الأول في الفكر الصهيوني لتحقيق شعارهم "العودة إلى أرض الميعاد". إن السيطرة على الأرض الفلسطينية لتحقيق منق البرنامج الصهيوني اتخذ منهجاً غير محدود المعالم، تختلط في سبيل تحقيقه عدد من الوسائل المتناقضة، سواء مادية أو معنوية، بالقوة أو طواعية، بالوسائل المشروعة وغير المشروعة، ولم يفرق موسى هس في الوسائل التي يجب بها

(٤) المسيري، عبد الوهاب : موسوعة اليهود واليهودية الصهيونية، ٨، ج، ط، دار الشروق، بيروت - لبنان ١٩٩٩، ج ٧ ص ٦٢ .

(٥) بركات، نظام محمود : الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص ٢٤٦ .
* - وتتحدث النشرات التعريفية لكل مستوطنة من مستوطنات القطاع عن سبب مجيء كل اليهود للاستيطان فيها بأن السبب الأيديولوجي والديني والدفاع عن الوطن (العودة لأرض الأجداد) وغزة جزء منها، يجب أن تكتمل برحيل المستوطنين العرب عنها، أنظر :

- النشرات التعريفية للمستوطنات في قطاع غزة حيث تصدر سنوياً نشرة عن كل مستوطنة، أنظر :

Meron Benevensity ,Report 1987,op.cit.p6-9.

- الاستطلاع الذي أشرفت عليه مركز البحوث الدراسات الفلسطينية نابلس- فلسطين في كانون أول ١٩٩٥ والذي أجرته مؤسسة موديعين أزرachi بالتعاون مع مركز بيبسا بجامعة بار إيلان ، وكذلك نتائج الاستطلاع الذي أجرته نفس الجهة في حزيران ١٩٩٧ حيث إن عينة المستوطنين في الاستطلاع غير متخصصة بقطاع غزة فقط.

السيطرة على الأرض، سواء بالأموال أو الدبلوماسية أو غيرها، "فالمهم هو أخذ الأرض لتحقيق الاستيطان"^(١).

انطلاقاً من ذلك هدفت السياسة الإسرائيلية في الضفة والقطاع إلى إحكام السيطرة على هذا العنصر الهام، لتوطين اليهود عليه من ناحية، وتطوير الفلسطينيين وحصر نموهم وخنق سبل تنميتهم لهذه الأرض مهما صغر حجم هذه التنمية، من ناحية أخرى فقد قامت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بتوظيف مختلف الوسائل لوضع اليد مباشرة على أكبر رقعة ممكنة من أراضي قطاع غزة، أما بقية الأراضي التي لم يتم التمكن من السيطرة عليها مباشرة، فقد أخضعت لقيود منهجية وفقاً لسياسة تخطيط منظمة.

لقد أدى برنامج الاستيلاء على الأراضي في قطاع غزة إلى سيطرة إسرائيلية كاملة لاستغلال المصادر الطبيعية إضافة إلى السيطرة على الأرض، فالمستوطنون الذين لم يتجاوز عددهم نصف واحد في المائة تقريباً من الكثافة السكانية في القطاع سنة ١٩٩٤م يمتلكون مساحات من الأراضي بلغت ضعف ما يملكه الفرد العربي ثلاثاً وسبعين مرة (خارج المخيمات)، وأكثر من ٦٩٩ مرة داخل المخيمات^(٢).

ولا بد من الإشارة إلى أن القصد من مصطلح مصادرة الأراضي في هذه الدراسة يعني السيطرة الإسرائيلية على الأرض (استيلاء - سيطرة - استغلالاً - وضع اليد - إغلاقها - تسييجها)، فليس من اختصاص هذه الدراسة دراسة قانونية كل مصطلح إلا بقدر إيضاح التطور التاريخي لسياسة إسرائيل للاستيلاء على الأراضي في قطاع غزة، فمنذ بداية الاحتلال قامت إسرائيل بحصر أنواع ملكية هذه الأرض وتعريفها حسب منطقتها، وفي كانون ثاني ١٩٧٢ أعلنت عن استكمال أعمال تحديد الأرض الحكومية في القطاع وأن النية متجه لتسييجها، وتبلغ مساحتها ١٢٠ ألف دونم من أصل ٣٦٠ ألف دونم هي مساحة القطاع، وأنه سيتم البدء بشق الطرق إليها سواء مرت هذه الطرق بتلك الأراضي أم مرت بأراض أخرى^(٣).

أ. الذرائع والحجج الإسرائيلية لمصادرة الأراضي في القطاع

بعد سيطرة إسرائيل عسكرياً على قطاع غزة بأكمله، تم إزالة أي حدود تفصل بينه وبين سيناء التي صودر من أراضيها ما يزيد عن مليون دونم، وإخلاء عشرات العائلات البدوية من على أرضها^(٤)، إن تكرار نموذج الإخلاء هذا في قطاع غزة لم يكن سهلاً، وذلك لضيق مساحة القطاع والكثافة السكانية العالية فيه، وندرة الأراضي غير المزروعة أو غير المستغلة، وبالتالي كان على إسرائيل إيجاد ذرائع وحجج تستطيع من خلالها التحايل على العوائق والصعاب التي تواجه مصادرة أراضي القطاع، كالصعوبات القانونية وحجم المقاومة الفلسطينية والموقف الدولي، وقد اختلف الإسرائيليون أنفسهم في كيفية تنفيذ أوامر المصادرات.

إن واقع ضيق الأرض والكثافة السكانية في القطاع لا ينطبق بنفس الحدة على الضفة الغربية، مما أدى إلى بعض التمايز في استخدام الحجج نفسها والذرائع ذاتها لمصادرة الأرض هناك . قامت إسرائيل عقب احتلالها القطاع عام ١٩٦٧ بالاستيلاء على سجلات ملكية الأراضي ، وبدأت بوضع الخطط للاستيلاء على الأرض في القطاع بعد دراستها، كما منعت تسجيل المبادلات العقارية قبل الحصول على إذن خطي من الحاكم العسكري^(٥)، ومن ثم بدأت باتخاذ الذرائع والحجج للسيطرة على هذه الأرض ومن أهم الذرائع :

(١) Hess, Moses :Getzel Kressel, Encyclopaedia Judaica
Jerusalem, Keter Publishing House, 1972, vol,8,p431.

(٢) Sara, Roy : The Gaza strip, the political economy of de-development ,the Institutes for
Palestinian studies , Beirut – Lebanon, 1995.p178.

(٣) يانوف، حوف غزة، معاريف، ١٩٧٢/١٢/١٠، ص ١٣ .

(٤) السيد، رشاد : المركز القانوني للمستوطنات الإسرائيلية (دراسة في ضوء القانون الدولي)، مجلة صامد الاقتصادية، عدد ٤٨، نيسان ١٩٨٤، ص ١٦ .

(٥) المرجع السابق، ص ١٧ .

١ . أملاك اليهود

ادعت سلطات الاحتلال أن هناك أملاكاً لليهود في قطاع غزة تعود (للأشخاص أو مؤسسات أو منظمات) سيطر عليها العرب بعد ١٥/٥/١٩٤٨، وبالتالي قامت على الفور بإقامة نقاط عسكرية في عدة مواقع كان أبرزها السيطرة على قطعة من الأرض ومساحتها ٢٣١ دونماً مقابل مدينة دير البلح من الجهة الشرقية^(٤).

٢ . مصادرة الأرض بحجة الضرورات العسكرية :

لم تعتبر إسرائيل أن وجودها في قطاع غزة هو سيطرة قوة احتلال على أرض آخرين، وأشاعت بأنها تحتل لفرض النظام والأمن لها، وبالتالي يجب على السكان المحليين المشاركة باحتياجات الجيش وتقديم خدمات (كالأرض- مياه- كهرباء- اتصالات)^(١)، وعليه فإن هذه الذريعة استخدمتها إسرائيل كوسيلة هامة لتحقيق أهداف سياسية، وهكذا كانت بداية الإستييطان قد جاءت من خلال الاستيلاء على الأرض بحجة أنها ضرورية للأغراض العسكرية، ومثال ذلك قيامها في ١٧/١١/١٩٧١ بتسييج ما مساحة ١٠٠٠ دونم في منطقة أبي مدين جنوب مدينة غزة بدون أي إخطار لأصحابها وادعت أن ذلك قد تم لأغراض عسكرية^(٢)، وفيما بعد تم إسكان مدنيين على جزء من هذه الأرض حيث أصبح هذا الموقع يسمى مستوطنة نتساريم.

لم ينجح السكان في هذه المنطقة بمقاومة السلطات الإسرائيلية، حيث إن وجود نقطة عسكرية دائمة في المستوطنة حال دون نجاح السكان في إلغاء هذا القرار في المحاكم الإسرائيلية، والتي سنت قوانين تشجع مثل هذا النوع من المصادرات.

استطاع الفلسطينيون في شمال الضفة الغربية عام ١٩٧٥ إيقاف أمر المصادرة لإقامة مستوطنة ألون موريه عندما تم مصادرة الأرض لأغراض عسكرية، وبعد فترة تم إسكان مدنيين ليستوطنوا في المكان^(٣)، ولو لفترة مؤقتة، بينما شرعت القوانين الإسرائيلية أمر الإقامة تحت ذرائع أخرى، هذا إضافة إلى شق الطرق والتي هي ضرورية لاستخدامات الجيش في نشاطاته العسكرية.

٣ . ضرورات الأمن والنظام العام:

يعتبر هاجس الأمن هو الذريعة الأكثر رواجاً، وتستخدمها إسرائيل عندما تكون بحاجة لاغتصاب ملك الآخرين، فالضرورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وحتى الثقافية يتم وضعها لاعتبارات أمنية، من هنا كانت ضرورات الأمن أكثر الذرائع استخداماً للاستيلاء على الأرض سواءً في الضفة الغربية أو قطاع غزة، وأن الأرض التي تغلق لأسباب أمنية غالباً ما كانت تصادر في وقت لاحق ومن ثم تسلم للمستوطنين، ولا يعرض صاحب الأرض عن أرضه، خصوصاً إذا كان الجيش لا يزال يقيم نقطة عسكرية داخل الأرض المصادرة^(٤).

(٤) العارف، عارف : الدور الفلسطينية التي هدمها الإسرائيليون، مصدر سابق، مج ١، ص ١١٢، أنظر أيضاً : مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨، ط ١، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت - لبنان ١٩٧١، ص ١١٢ .

(١) اعتبرت محكمة العدل العليا في إسرائيل أن الأرض جزء من احتياجات الجيش، ويشمل أيضاً إقامة المستوطنات المدنية التي تشكل جزءاً من الدفاع الشامل في أوقات الحرب، والخطر في هذا الأمر أن إسرائيل تتنصل في ذلك من المادة ٤٦ من اتفاقيات جنيف بخصوص نقل جزء من السكان إلى منطقة محتلة، حيث أن جزءاً من مستوطنات القطاع بدأ بنقطة عسكرية وتحول إلى مستوطنة مدنية أنظر:

- حلبي، أسامة: مصادرة الأرض في الضفة الغربية المحتلة (دراسة قانونية تحليلية)، (ب.ط)، جمعية الدراسات العربية، القدس-فلسطين ١٩٨٦، ص ٨٢.

(٢) صحيفة دافار ١٩/١١/١٩٧١ .

(٣) للمزيد من المعلومات حول قضية ألون موريه أنظر : غلمي، محمد عودة/ محمد : تاريخ الاستيطان اليهودي في منطقة نابلس ١٩٦٧-١٩٩٨، مرجع سابق، ص ١٣٧ .

- أبو شقرة، جان : عنف المستوطنين الإسرائيليين في الأراضي المحتلة، ترجمة : سمير أبو شقرة، (ب.ط)، جمعية الدراسات العربية القدس- فلسطين، ١٩٨٥، ص ٧.

(٤) مركز القدس للإعلام والاتصال (Jmcc) : استجد أ، اقترض أو اسرق (الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة)، تقرير قدم إلى السيد جيمس بيكر في أيلول ١٩٩١، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٨، خريف ١٩٩١، ص ٣٢٦ .

استخدمت السلطات العسكرية الإسرائيلية ذريعة جديدة في هذا الشأن تحت شعار عقاب رجال المقاومة، بمصادرة الأراضي وتسييجها عندما كانت تقوم عمليات مقاومة ضد الجيش والمستوطنين كما حصل عند قتل حاخام مستوطنة كفار داروم في تموز ١٩٨٩، حيث قامت إسرائيل بتوسيع المستوطنة في الجانب الغربي لشارع صلاح الدين وهو الشارع الرئيسي الوحيد الذي يربط جنوب القطاع بشماله ويمر من وسط المستوطنة^(٢)، وكذلك إقامة الجيش معسكراً دائماً ونقطة مراقبة على طريق الشيخ عجلين على ساحل البحر بعد مقتل جندي وإصابة ثلاثة آخرين من قبل رجال المقاومة في كانون أول ١٩٨٩^(٣).

عندما ارتفعت وتيرة أعمال المقاومة في بداية تشرين أول ١٩٨٩ قامت إسرائيل بمصادرة ٢٣٠ دونم لشق طريق (عابر غزة) الذي يربط مستوطنات غوش قطيف مع داخل فلسطين ١٩٤٨ من الجهة الشرقية للقطاع والذي يوفر إمكانية السفر للمستوطنين لداخل الخط الأخضر بدون المرور بجانب مخيمات اللاجئين^(٤).

كانت الذريعة الأمنية مجدية عندما اتخذتها السلطات العسكرية وسيلة لمصادرة الأراضي بغرض شق طرق، بحجة ضرورتها لسلامة المواطنين، بينما هي في الحقيقة لأمن المستوطنين فقط.

٤. حجة المنفعة العامة

قامت إسرائيل بمصادرة الأراضي اللازمة لإقامة البنية التحتية لمستوطنات قطاع غزة والمتمثلة بالطرق ومشاريع التصريف وشبكات الكهرباء والمياه، وذلك من أراضٍ فلسطينية حتى لو كانت ذات ملكية خاصة و أثبت صاحبها ذلك.

فقد أشرفت وزارة المواصلات والنقل الإسرائيلية على تنفيذ هذه الشبكة من المرافق العامة في القطاع (ذي المساحة القليلة)^(١)، وقامت بشق طرق تصل إلى هذه المرافق أيضاً .

صحيح أن سلطات الاحتلال كانت تعرض أحياناً تعويضاً رمزياً لصاحب الأرض المصادرة والتي كان يرفضها لأن أرض الفلسطينيين غير قابلة للبيع للمستوطنين، لذا كان المواطن وما زال يأمل في استعادتها^(٢)، لأنها أراضٍ مغتصبة ومن المعروف أن شق الطرق يبتلع مساحات شاسعة من الأرض، ولم يكن ذلك يمثل أدنى اعتبار أخلاقي أو سياسي بالنسبة للسلطات الإسرائيلية في القطاع، فالهدف منه تقليل رقعة المساحة التابعة للمواطنين الفلسطينيين، إذ استطاعت سياستها الاستيطانية فصل القطاع إلى كائنتين أحدهما في الشمال والآخر في الجنوب يفصلهما طريق يصل بين تجمع مستوطنات قطيف والخط الأخضر، وفي حالات الطوارئ يتم فصل مدينة غزة عن دير البلح وخانيونس ورفع في الجنوب كما كان يحصل مثلاً بشكل شبه يومي عند الصباح عام ١٩٩٢^(٣).

قامت سلطات الاحتلال عام ١٩٨٢ بشق طريق بعرض أربعين متراً على امتداد ساحل غزة يمتد من دير البلح شمالاً إلى نقطة الحدود الفلسطينية المصرية جنوباً على شاطئ رفح، وذلك لخدمة التواصل مع المستوطنات الساحلية، وأسفر ذلك عن هدم عشرات المنازل في مخيم دير البلح على شاطئ البحر، وتدمير ثلاثين منزلاً في مخيم رفح^(٤).

(٢) بحث ميداني قام به الباحث، حزيران ٢٠٠١، ومعاينة الجانب الغربي من المستوطنة الذي هو جزء من أرض "حكر الجامع" التابع لدير البلح، ويوجد جسر يقطع الشارع العام ليربط بين جزئي المستوطنة.

(٣) وتبلغ مساحة هذه القطعة دونمان وتعود ملكيتها للمواطن عيد حنيف، وكانت من ضمن المناطق التي انسحب منها الجيش الإسرائيلي في ١٣/أيار/١٩٩٤، مقابلة مع المواطن عيد كمال حنيف ٢٠٠١/٦/١٥ م.

(٤) صحيفة حداشوت ١٠/١٢/١٩٨٩، ص ٢.

(١) جارودي، روجيه، ملف إسرائيل (دراسة الصهيونية السياسية) ترجمة: مصطفى كامل فودة، ط٣، وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر، القدس - فلسطين ١٩٨٦، ص ١٢٨.

(٢) مركز القدس لإعلام والاتصال (Jmcc): استجد أو اقترض أو اسرق، مرجع سابق، ص ٣٢٦.

(٣) نصار: إبراهيم: المستعمرات الإسرائيلية في قطاع غزة، (ب.ط)، مستقبل المقاومة العربية، شبكة المعلومات العالمية، ص ٦.

(٤) المرجع السابق، ص ١٣.

قامت إسرائيل عام ١٩٦٧ بهدم عدد من المنازل في بيت لاهيا و مخيم الشاطئ تمهيداً لشق طريق لنقطة السودانية التي تخدم مدخل المستوطنات الشمالية^(٥).

بدأت السلطات في تموز ١٩٨٧ شق طريقين جديدين لإيجاد اتصال بين تجمع غوش قطيف الاستيطاني والمستوطنات الإسرائيلية داخل الخط الأخضر المقابلة لجنوب قطاع غزة، وكذلك مشروع بطول ٥ كم يصل مستوطنتي كفار داروم وكيسوفيم، وقد قامت السلطات تنفيذاً لهذا الغرض باقتلاع عشرة آلاف شجرة مثمرة، كما صادرت ٢٣٠ دونماً من سبعين عائلة فلسطينية وقد ذكر الناطق باسم مجلس مستوطنات غوش قطيف "أن الطريق مصمم ليكون عرضه عشرين متراً وذلك لتجنب راشقي الحجارة الذين يتصدون للسيارات التي تمر يومياً من كفار داروم إلى كيسوفيم"^(١).

٥. سياسة المضايقة والتحايل والتزوير

انتهجت قوات الاحتلال الإسرائيلية بالإضافة إلى الأساليب السابقة للسيطرة على الأراضي الفلسطينية وصادرتها أساليب جديدة أبرزها ما يعرف بصفقات البيع غير المشروع، حيث لجأت إلى الاحتيال وتزوير تواريخ المواطنين العرب، وتزييف الوثائق من قبل دائرة العقارات الإسرائيلية لتمليك الأرض للصندوق القومي (الكارن كايمت)^(٢)، ومن خلال بيوعات وهمية ووثائق مزورة^(٣)، وقد تم استخدام هذا الأسلوب في حالات محدودة جداً في قطاع غزة مقارنة مع كثافة استخدامه في الضفة الغربية، كما لجأت إسرائيل إلى سياسة تسييج الأراضي فجأة ومنع أصحابها من دخولها بدون أي إجراءات قانونية أو أي طابع رسمي لهذا الإجراء، حيث يضطر أصحابها لقبول التعويضات.

قامت إسرائيل في تشرين ثاني ١٩٧١ بتسييج ما مساحتها ألفي دونم بين خانينوس ورفح، ومنعت أصحابها من دخولها، مما اضطرهم إلى توقيع عقد إيجار طويل المدى^(٤)، وفيما بعد أقيمت مستوطنة موراج على جزء من هذه الأرض، كما عرضت السلطات العسكرية في تموز ١٩٨٤ تعويضات مالية مقابل تنازل المواطنين الفلسطينيين عن ٣٦١ دونماً لتوسيع مستوطنة نيسانيت الواقعة شمال بيت حانون، وأخيراً استولت عليها من غير تعويضات بأمر عسكري آخر يعتبر أن القائد العسكري يملك سندات تثبت أنها أراضي حكومية^(١).

نتيجة لذلك فقد تقدم المواطن عواد الأسطل وعدد من سكان خانينوس في عام ١٩٨٨ بشكوى إلى الشرطة الإسرائيلية يتهمون فيها ممثلي المجلس الإقليمي لمستوطنات قطيف بعرقلة مباشرتهم لاستغلال أراضيهم الزراعية، وذلك للضغط عليهم لبيعها من أجل خدمة مشاريع مستوطنة نفي دكاليم،

(٥) هي نقطة عسكرية تشرف على شمال مدينة غزة وهي مدخل للشارع الرئيسي الساحلي لمستوطنات دوغيت و نيسانيت وإيرز وفيما بعد أنشئ بجانبها مستوطنة دوغيت (بحث ميداني قام به الباحث - أيار ٢٠٠١)، غزة .

(١) تحقيق حول مصادرة الأراضي في حوف غزة، حداثوت ١٠/٢٢/١٩٨٩، ص ١٦ .

(٢) الكيرن كايمت Keren Kayemeth وقد أنشئ هذا الصندوق عام ١٩٠١، وبدا نشاطه عام ١٩٠٨ لتمويل شراء الأراضي الفلسطينية أو استئجارها، وكذلك توظيف المهاجرين في الأرض والعمل على استغلالها من قبل عمال يهود، وقد وفر خدمات أخرى كقروض للطلاب اليهود في مختلف المجالات، ويفرز عن هذا الصندوق مؤسسات فرعية أخرى للمزيد من المعلومات عن الصندوق القومي اليهودي أنظر:

- شيلوني، تصبي: الصندوق القومي اليهودي والاستيطان الصهيوني، ط ١، دار يد اسحق، القدس-إسرائيل ١٩٩٠، ص ١٩-٣٢، (بالعبرية).

- جريس، صبري: تاريخ الصهيونية، مرجع سابق، ج ١، ص ١٦٢-١٦٣ .

(٣) عن عمليات التحايل والتزوير في السيطرة على الأراضي عامي ١٩٨٢-١٩٨٣ أنظر: بعد تزايد الصفقات العقارية المشبوهة، مجلة العودة، العدد ١٧، تموز ١٩٨٣، القدس-فلسطين، ص ٣٤-٣٥ .

(٤) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧١، ط ١، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت-لبنان ١٩٧٥، ص ١٠٢، نقلاً عن مراسل صحيفة دافار في غزة.

(١) وتعود ملكية هذه الأرض للمواطنين (إبراهيم أبو سمرة-محمد محمد قاسم-عائلة حمودة-عائلة اليدوي-عائلة سلمان-صقر محمد حمدونة)، أنظر: كناعنة، شريف والمدني، رشاد: الاستيطان ومصادرة الأراضي في قطاع غزة ٦٧-١٩٨٤، مرجع سابق، ص ١٨ .

وقد قام المستوطنون تحت حماية الجيش بمد خطوط مياه لهذه المشاريع^(٢)، وفيما بعد قاموا بالحصول على أمر عسكري يقضي بمصادرة هذه القطعة وتأجيرها من الدولة للمجلس الإقليمي للمستوطنات بهدف المنفعة العامة*.

لسنا هنا بصدد رصد كافة الحالات التي قام بها المستوطنون والسلطات العسكرية بالاستيلاء على أراضٍ بطريقة التسييج وطرد أصحابها أو تزوير عقود الشراء، وإنما قدمنا هنا نماذج فقط لهذا الأسلوب الصهيوني في الاستيلاء على الأرض الفلسطينية في قطاع غزة واستيطانها، بعد عام ١٩٦٧، والذي كان يتطور بما يتناسب مع الأوضاع السياسية والحزبية والفلسطينية التي تمر بها المنطقة.

قامت إسرائيل بالسيطرة على أراضي قطاع غزة وإقامة المستوطنات عليها بهذه الأساليب، هذه الأخيرة كانت بحاجة إلى مظلة قانونية تحمي هذه الإجراءات من الانتقادات في الشارع الإسرائيلي خاصة تلك الاتجاهات غير المقتنعة بالاستيطان في قطاع غزة، وفي مواجهة المقاومة الفلسطينية لهذا الاستيطان خاصة في السنوات الأولى من الاحتلال وعلية فقد لجأت إلى تبني مجموعة قوانين بريطانية ومصرية، وعدلتها بقوانين أخرى أخذت شكل الأوامر العسكرية بغض النظر عن مدى صحتها أو شرعيتها القانونية، أو حتى انتهاكها للقوانين الدولية، من هنا سألنا عن التطور التاريخي لهذه الأوامر وكيف تم تسخيرها لنهب الأرض الفلسطينية وكذلك الهدف الذي نتج عن كل أمر عسكري، والأرض التي تم الاستيلاء عليها بعده.

ب. الأوامر العسكرية الخاصة بمصادرة الأراضي في قطاع غزة

بدأت السلطات العسكرية الإسرائيلية المحتلة فور احتلالها قطاع غزة التصرف بموضوع الأراضي وفق مجموعة من القوانين القديمة وهي :

١. قانون الطوارئ لسنة ١٩٤٥ : وهذا القانون يسمح للحكام العسكريين إغلاق مناطق وعدم الدخول إليها إلا بتصاريح خاصة^(١)، والحجة هي الدوافع الأمنية .
٢. قانون المناطق المغلقة لسنة ١٩٤٩ : وهو يتيح لرئيس أركان الجيش إغلاق مناطق^(٢)، والحجة إجراءات لتدريب الجيش، وقد تم استخدامه لمصادرة أراضي ذات ملكية خاصة على مشارف رفح عقب حرب ١٩٦٧ مباشرة .
٣. قانون أملاك الغائبين لسنة ١٩٥٠^(٣) : حيث توضع كل الممتلكات وكل الأراضي التي تحتلها إسرائيل تحت إشراف ناظر تعيينه الدولة .
٤. قانون التصرف لسنة ١٩٥٣^(٤) : ويقضي بتملك الدولة لأي أرض لأغراض أمنية إذا لم يتصرف بها صاحب الأرض تصرفاً فعلياً.

لم تكتفِ سلطات الاحتلال باستغلال هذه القوانين للسيطرة على الأرض الفلسطينية، خاصة وأن بعض هذه القوانين تحتوي على تعاريف غير مستقرة في العرف القانوني، كقانون أملاك الغائب والذي عرفته السلطات بأنه "الشخص الذي كان خارج فلسطين أو خارج منطقة أملاكه الخاصة، أو في منطقة فلسطينية واقعة تحت احتلال قوات معادية لإسرائيل بعد يوم ١٤/٥/١٩٤٧، وحتى إعلان حالة الطوارئ

(٢) سليمان، محمد: المستوطنون والانتفاضة، ط١، مؤسسة بيسان للصحافة والنشر، نيقوسيا - قبرص ١٩٩٠، ص ١٣٢.

* تعود ملكية هذه القطعة البالغة مساحتها إثنين وخمسين دونماً لعواد الأسطل وآخرين من نفس العائلة، وتقع في بلوك ٦٩ قسيمة ٢٦، وقد قام المستوطنون بمد أنبوب مياه بقطر عشرة إنشات يمر بهذه الأرض، وذلك لتزويد مجمع المستوطنات بمياه الشرب (ميكوروت)، ولم يقبل أصحابها أخذ أي تعويضات أو بيع الأرض، مقابلة مع عواد الأسطل بتاريخ ٢٠٠١/٧/٣، خانيونس - فلسطين .

(١) الحوراني، عبد الله : قطاع غزة ١٩ عام من الاحتلال، مرجع سابق، ص ١٣٧ .

(٢) ستيتية، عدنان وأبو علي، أسامة: الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة الواقع والمستقبل، مجلة صامد الاقتصادي، عدد ٩٠، كانون أول ١٩٩٢، ص ٤١ .

(٣) شرارة، بلال : الثورة - الحرب- الاستيطان (عمليات القضم الإسرائيلية للأراضي)، (ب.ط)، دراسة خاصة، ص ٤

(٤) الحوراني، عبد الله : قطاع غزة ١٩ عام من الاحتلال، مرجع سابق، ص ١٣٧ .

في ١٩/٥/١٩٤٨^(٥)، وبالتالي هناك إمكانية لدى السلطات للاستيلاء على ثمانية آلاف دونم هي أملاك غائبين في القطاع، ومنها ما هو واقع في أماكن استراتيجية ومهمة لإقامة مواقع ونقاط عسكرية أو استيطانية.

كما شرعت إسرائيل في تشريع قوانين جديدة تسمح لها بإدارة الأراضي التي سجلت في قطاع غزة على أنها حكومية قبل العام ١٩٦٧، والبالغة أكثر من ١١٩ ألف دونم تقريباً، ثم تمكنت من وضع يدها على ما تشاء من الفئة المصنفة ملكية خاصة، فجزء من هذه الأراضي تقع داخل قسائم فئة الأراضي الحكومية، وقد هدفت السلطات لأن يكون لها حق في إغلاق مناطق التدريب لتكون منزوعة الملكية وكذلك مصادرتها لأغراض عامة فيما بعد، إضافة إلى تملك اليهود أراضيهم التي يدعون ملكيتها قبل العام ١٩٤٨م^(١)، وعليه فإن سلطات الاحتلال بحاجة إلى منظومة جديدة من القوانين والتشريعات، تلبي الأهداف والمطامع الصهيونية وتشكل في مجموعها ستاراً ومظلة تستطيع تحقيق الأهداف سابقة الذكر. وقد أصدرت هذه القوانين على شكل أوامر يصدرها القائد العسكري لمنطقة قطاع غزة بحكم سيطرته على الأمن والنظام في القطاع^(٢)، وهذه الأوامر العسكرية هي :

١. أمر بشأن أموال اليهود (قطاع غزة وشمال سيناء) لسنة ٥٧٢٧ع-١٩٦٧م والصادر في (١٩٦٧/٩/٣م)^(٣)، ويحول قائد قوات الجيش في قطاع غزة وسيناء تعيين مدير للسيطرة على أية أموال أو ممتلكات تخص اليهود، والتصرف بها فيما يراه مناسباً، وعقب هذا الأمر العسكري سيطرت قوات الاحتلال على قطعة أرض بمساحة ٢٣١ دونماً، وأقامت نقطة عسكرية عليها، وبعد أشهر آلت لمستوطنة كفار داروم مقابل مناطق الاكتظاظ السكاني الفلسطينية (دير البلح والمخيمات الوسطى).
٢. أمر بشأن الأموال الحكومية (قطاع غزة) لسنة ٥٧٣٢ع-١٩٧٢م^(٤)، والصادر بتاريخ (١٩٧٢/٦/١م)، حيث أعطي ضابط الأموال الحكومية صلاحية نزع كل يد موضوعة على هذا المال سواء كان (صلباً - سائلاً - غازاً)، وبالتالي أصبح يوسع السلطات العسكرية السيطرة على ما يزيد على ١١٩ ألف دونم تقريباً^(٥)، وهذه الفئة من الأراضي هي الفئة المستهدفة في المصادرة، وأقيم عليها أغلب مساحات المستوطنات في القطاع، وعقب هذا الأمر العسكري تم السيطرة فعلياً على ما يزيد عن ٦٣,٠٠٠ دونم من قطاع غزة^(٦)، والجزء الأكبر من هذه المساحة أصبح فيما بعد لصالح مستوطنات غوش قطيف، ومستوطنة نتساريم.
٣. الأمر بشأن إدارة مجالس المناطق (منطقة قطاع غزة) لسنة ٥٧٣٩ع-١٩٧٩م والصادر في (١٩٧٩/٣/٢١م)^(٧)، حيث تم بموجبه تحديد الأراضي الواقعة تحت نفوذ كل مجلس بلدي أو قروي، واستطاعت السلطات الإسرائيلية بذلك وضع جزء كبير من الأراضي تحت إمرة القائد العسكري للمنطقة مباشرة، كتلك الأراضي الواقعة في منطقة أبي مدين (جنوب مدينة غزة)، والتي أصبحت لا تقع في نفوذ أي منطقة إقليمية، وبالتالي قامت السلطات بتوسيع النقطة العسكرية المسماة نتساريم.

(٥) الدقاق، إبراهيم : السياسة الاستيطانية وانعكاسها على قضية الإسكان الفلسطيني، مرجع سابق ص ١١ .

(١) Sara, Roy.M : “ The Gaza Strip” ,op.cit ,p130.

(٢) يجب ملاحظة أن الأوامر التي أصدرها الحكام العسكريون في الضفة الغربية عقب حرب ١٩٦٧، هي غير الأوامر التي أصدرها الحكام العسكريون في قطاع غزة، وبالتالي لا يصح تفسير سياسة إسرائيل في مصادرة الأراضي في القطاع بالأوامر العسكرية الصادرة بخصوص مصادرة الأراضي في الضفة الغربية والعكس صحيح.

(٣) قيادة قوات جيش الدفاع الإسرائيلي، الإدارة المدنية، دائرة الشؤون العدلية، الأوامر العسكرية لسنة ١٩٦٧، الأمر رقم ٧٨.

(٤) المصدر السابق، الأوامر العسكرية لسنة ١٩٧٢، الأمر رقم ٤٢٣ .

(٥) تختلف مصادر الدراسة على مساحة الأراضي الحكومية بالضبط وهذا رقم ترجيحي ويعود الاختلاف في ذلك إلى أن هناك فئة كبيرة من الأرض وزعتها الحكومة المصرية على موظفي الإدارة المصرية (سكان قطاع غزة) قبل العام ١٩٦٧ مقابل دفع أفساط شهرية بسيطة، وحيث أن جزءاً كبيراً من هذه الأرض لم تسدد أفساطها كاملة فقد اعتبرتها السلطات الإسرائيلية أراض غير واضحة الملكية

(٦) أورنسون، جيفري : سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية (إسرائيل والفلسطينيون من حرب ١٩٦٧ إلى الانتفاضة)، ترجمة حسني زينة، ط ١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت-لبنان ١٩٩٠، ص ١٣٢ .

(٧) قيادة قوات الدفاع الإسرائيلي، الإدارة المدنية، دائرة الشؤون العدلية، الأوامر العسكرية لسنة ١٩٧٩، الأمر رقم ٦٠٤ .

٤. الأمر بشأن تنظيم أماكن الاستجمام في البحر (قطاع غزة شمال سيناء) لسنة ١٩٧٤م^(١)، والذي بموجبه تم تحديد المساحة المتاخمة لشاطئ البحر وتمتد إلى ١٠٠٠ متر داخل الأرض وتعتبر مساحة تخص الاستجمام ولا يجوز لأحد التصرف بها أو استملاكها، وبالتالي يكون ٣٦٠٠ دونم تحت سيطرة القائد العسكري، وتضم أماكن سكنية مثل جزء من مخيم الشاطئ، والجهة الغربية من حي الرمال بغزة، والمخيم الغربي لدير البلح، إضافة إلى المناطق الزراعية بين خانونس ورفح، وهذه المنطقة الأخيرة هي المستهدفة من وراء هذا القرار والتي انتهى الأمر بها أن أصبحت شواطئ سياحية لمستوطنات نفي دكالم وقطيف ب وبتسر حزاني ورفيح يام، إضافة إلى مستوطنة دوغيت شمال مدينة غزة والتي صودرت الأراضي المتاخمة لشاطئ البحر لصالحها عام ١٩٨٤ بناءً على هذا الأمر الذي صدر قبل ذلك بسنوات.

٤. أمر بشأن تعديل قانون الأراضي (استملاكها للغايات العامة) لسنة ٥٧٣٠ع-١٩٧٠م^(٢)، والصادر في ١٩٧٠/٦/١٧م، حيث يخول القائد العسكري صلاحية وضع اليد على أية قطعة أرض (لم يحدد الأمر نوع ملكيتها) وذلك للمنفعة العامة، وبمقتضى هذا الأمر تم تشكيل محكمة أراضي ولجنة استئناف لها، لأن هدف هذا الأمر هو إتاحة الفرصة لسلطة الاحتلال للسيطرة على أراض ذات ملكية خاصة بأنواعها المختلفة، وكان الهدف من ذلك هو شق الطرق لتسهيل تحرك قوات الجيش، حيث من المستحيل شق طرق بدون المرور بأراض ذات ملكيات خاصة. كان من نتائج هذا الأمر مصادرة الأراضي الواقعة بين غوش قطيف ومنطقة النقب في فلسطين، وكذلك الطريق بين مستوطنتي كفار داروم وكيسوفيم.

٥. وكذلك لمصادرة الأراضي الخاصة بتمديد شبكة كهرباء تغذي مجمع مستوطنات غوش قطيف^(١)، إضافة إلى مصادرة أراضي لشق طرق التفاقية لمستوطنات رفح (موراج ورفح يام) وذلك عقب اتفاقيات أوسلو، وقبيل إعادة انتشار الجيش في المنطقة في أيار ١٩٩٤ عرضت السلطات على المواطنين تعويضات (وقد صودرت من دون دفع هذه التعويضات)^(٢).
٦. الأمر بشأن الأموال المتروكة (الممتلكات الخصوصية)^(٣)، وقد أصدرت السلطات العسكرية في قطاع غزة أوامر عسكرية بشأن أموال الغائبين، ذلك لأن أهالي الغائبين كانوا يمتلكون وثائق ملكية واضحة، ولمصادرة هذه الفئة من الأراضي احتاج القائد العسكري لتعديلات وتطوير في طبيعة الأوامر الخاصة بهذا النوع من القوانين (الخاصة بأملالك الغائبين) وذلك لمجابهة عدة مشكلات أهمها:
- التعريف القانوني للغائب في بداية الاحتلال عام ١٩٦٧، وفيما بعد وصلت المدة التي بموجبها يعتبر صاحب الأرض غائباً إذا ثبت وجوده خارج المنطقة مدة ثلاثة سنوات.
 - موقع قطعة الأرض حيث أن بعض أملاك الغائبين تقع وسط تجمعات سكنية مكتظة بالسكان المحليين.
 - طبيعة قطعة الأرض عندما يكون صاحبها قد أنشأ عليها منشآت ويسكن فيها ذووه.

(١) الأوامر العسكرية لسنة ١٩٦٧، مصدر سابق، الأمر رقم ٦٦ .

(٢) المصدر السابق، الأوامر العسكرية لسنة ١٩٧٢، الأمر رقم ٣٣٥ .

(٣) وهذه الأراضي هي :

- القطعة رقم ٢١٩ القسيمة ٦٧ ومساحتها ١٤٦٣ م^٢.

- القطعة رقم ٢١٩ القسيمة ٧٩ ومساحتها ٣٢٨٠ م^٢.

- القطعة رقم ٢١٩ القسيمة ٧٠ ومساحتها ٢٠٠٥ م^٢.

وكذلك النقاط التي تمر من منطقة عرضها ١٦ متر على طول الأرض من رقم ٦٦٠٧ وحتى ٦٦٣١ لخط الكهرباء العام لغوش قطيف . أنظر :

أوامر رئيس الإدارة المدنية المؤرخ في ١٩٩٣/٩/٧ والمستندة إلى الأمر العسكري رقم ٣٣٥ سابق الذكر .

(٢) أمر قائد قوات الجيش في قطاع غزة في ١٩٧٣/١١/٣ والمستند إلى الأمر العسكري رقم ٣٣٥ سابق الذكر.

(٣) قيادة قوات جيش الدفاع الإسرائيلي، الإدارة المدنية، دائرة الشؤون العدلية، الأوامر العسكرية ذات الأرقام : ٦٧/٤٢، ٦٧/١٠٥، ٦٨/٦٨، ٦٩/٣٠٩، ٧٠/٣٢٨، ٧٢/٤٢١، ٧٢/٤٥٢، ٧٤/٤٩٦، ٧٤/٧٩٢، ٨٣/٧٩٢.

وبالتالي كانت السلطات بحاجة إلى تطوير في طبيعة الأوامر العسكرية الخاصة بهذا الشأن بما يتناسب وظروف قطعة الأرض المنوي مصادرتها والمصنفة أموال غائبين، وهكذا استطاعت إسرائيل التعامل مع فئات الأرض المختلفة "أنواع ملكيتها" لأراضي قطاع غزة، رغم ضيق مساحته مقارنة بالضفة الغربية.

ج. الأراضي المصادرة من محافظات غزة حتى عام ١٩٩٦ .

سيطرت إسرائيل على أكثر من ١١٩ ألف دونم أي ما يعادل ثلث مساحة قطاع غزة بين أعوام ١٩٦٧-١٩٩٤، فحتى عام ١٩٩٣ عندما تم التوقيع على اتفاقيات أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية كانت إسرائيل قد صادرت فعلياً حوالي ٦٠ ألف دونم، والجدول التالي يوضح مساحة الأراضي التي تم مصادرتها بين أعوام ١٩٧٠-١٩٩٢، وتم ضمها للمستوطنات الصهيونية في قطاع غزة^(١):

السنة	المساحة المصادرة	المنطقة
١٩٧٠	٣٠٠٠ دونم	شرق مدينة غزة
١٩٧١	٣٤٠٠ دونم	شمال مدينة غزة والمنطقة بين خانيونس ورفح
١٩٧٣	٤٠٠ دونم ٧٠٠٠ دونم ١٠,٠٠٠ دونم	في منطقة النصيرات في منطقة أم الكلاب بين رفح وخانيونس في منطقة رمال السميري بين خانيونس ودير البلح
١٩٧٨	١٢٠٠ دونم ٢٠٠٠ دونم	من أراضي خانيونس من أراضي رفح
١٩٧٩	٢٥٠٠ دونم	من أراضي بيت لاهيا
١٩٨٢	٤٠٠ دونم ١٧٠ دونم	من أراضي خانيونس (الشيخ حمودة) شرق مخيم البريج
١٩٨٣	١٢,٠٠٠ دونم	من بيت لاهيا وجنوب مدينة غزة وشرق رفح وبيت خانيونس ورفح
١٩٨٤	٢٦١ دونم ٤٠٠٠ دونم ٤٥٠ دونم ٢٦٠٠ دونم ٤٥٠ دونم	من بيت لاهيا جنوب غزة أراضي دير البلح من أراضي خانيونس شرق خانيونس وبمحاذاة خط الهدنة
١٩٨٥	٢٠٠ دونم	من منطقة وادي غزة
١٩٩٠	١٧٠ دونم	شرق دير البلح
١٩٩٤	١٩٠٠ دونم	من منطقة خانيونس
١٩٩٥	٣٩٠٠ دونم	من أراضي بيت لاهيا وخانيونس
المجموع	٥٩,٦٠١ دونم	

(١) الجدول من إعداد الباحث والمصادر هي :

- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠م، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت - لبنان ١٩٧١، ص ٧٨.
- صحيفتا القدس والفجر ١٩٧٩/١٠/٩ .
- جمعية الدراسات العربية، مركز أبحاث الأراضي، جمع ميداني، القدس - فلسطين، ص ١٧ .
- مدللة، وليد حسن : الاستعمار الاستيطاني الصهيوني للضفة الغربية وقطاع غزة (١٩٦٧-١٩٨٤)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات التاريخية بجامعة الدول العربية، القاهرة-مصر ١٩٩٢، ص ١٠٥ .
- صحيفة هآرتس ١٩٨٥/١/٢٣ .
- أبو صبيح، عمران : واقع الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة، مجلة صامد الاقتصادي، عدد ٩٠، كانون أول ١٩٩٢ ص ٣٦ .

أما مساحات الأراضي التي بقيت بأيدي المستوطنين بفعل اتفاقية القاهرة في أيار ١٩٩٤، وغير متضمنة الشوارع الالتفافية ولا المناطق الصفراء هي:^(١)

المستوطنات المقامة شمال قطاع غزة	٧٥٥٠ دونما
المستوطنات المقامة على أرض مدينة غزة	٢٣٢٥ دونما
المستوطنات المقامة على أرض المنطقة الوسطى	٧٠٠ دونما
المستوطنات المقامة على أرض منطقة خانينوس	٤٢٨٠٠ دونما
المستوطنات المقامة على أرض منطقة رفح	٦٦٢٥ دونما

وبعد اتفاقيات أوسلو قامت إسرائيل بمصادرة ما مجموعه ١٢٣٢ دونما من قطاع غزة^(٢)، بغرض ضمها للمستوطنات، أو إقامة نقاط عسكرية لحماية هذه المستوطنات، إضافة إلى المساحات الشاسعة التي سيطرت عليها خلال انتفاضة الأقصى.

ثالثاً : بدايات الاستيطان الصهيوني في القطاع

فور انتهاء حرب ١٩٦٧ مثل الاستيطان في الأراضي العربية التي احتلت حالة من الجدل في إسرائيل على المستويين الرسمي والشعبي، ولم تتفق الحكومة ولا الرأي العام بشأن المستوطنات، ولكن من حيث المبدأ لم يكن خلاف على ما سمي بحق اليهود في الاستيطان في كل أرض إسرائيل، وتمثل الخلاف فقط حول مسألة: "هل الاستيطان اليهودي في الضفة وغزة ملائماً سياسياً وأمنياً وديمغرافياً لإسرائيل في تلك الفترة أم لا؟"^(١)

لقد اعتبر قطاع غزة بأكمله "جزءاً من الأملاك الدائمة لإسرائيل وأنه حق ثابت للشعب اليهودي وغير قابل للتفاوض"^(٢)، وبالتالي كان القطاع جزءاً من الدائرة التي تعددت فيها الآراء حول طبيعة التعامل معه والاستيطان فيه، فبعضهم طالب بالضم الفوري له انسجماً مع الرؤية الصهيونية المتعلقة بالجانب الأيديولوجي "تاريخياً ودينياً" لتحقيق ما يسمى بأرض إسرائيل الكبرى، ونادى الآخرون بفكرة ضم أكبر مساحة ممكنة تضم أقل عدد ممكن من السكان العرب انطلاقاً من رؤيته لما يسمى بـ "نقاء الدولة العبرية، ونتيجة لتخوفه من انعكاسات التوزيع الديمغرافي على مستقبل إسرائيل"^(٣).

و عليه فإننا نستطيع أن نحدد اتجاهين سادا في إسرائيل بشأن الاستيطان هما :

❖ **الاتجاه الأول :** وقد أراد استكمال السيطرة على الأرض دون الالتفات لأثر التواجد البشري العربي ، واقتراح بداية الاستيطان على الفور وفي الأراضي المحتلة ومن ضمنها قطاع غزة، وقد مثله كتل الليكود والحزب الوطني الديني (المفدال) .

❖ **الاتجاه الآخر :** اعتبر أن وحدة الشعب في إسرائيل هي الأمر الأساسي الأول، وتأجيل ما يسمى بوحدة الأرض لحين توفر الظروف لتحقيق ذلك، غير أنه طالب بالاستيطان في مناطق معينة في القطاع لتحقيق أغراض معينة وعلى رأسها الأمن، ومثل هذا الاتجاه قادة حزب العمل، ومع ذلك لم تكن آراء الاتجاه الثاني متفقة تماماً، حول مسألة أين يكون الاستيطان في القطاع؟

(١) منظمة التحرير الفلسطينية (السلطة الفلسطينية) اتفاقية قطاع غزة ومنطقة أريحا، (ترجمة رسمية ومعتمدة)، دار الطيف للمطبوعات، ب.ط، القاهرة - مصر ١٩٧٥، ص ٧٤-٧٦ .

(٢) جمعية الدراسات العربية، مركز أبحاث الأراضي، بحث ميداني، مرجع سابق، ص ١٦ .

(٣) بينين ، ألكس: تاريخ الاستيطان بدولة إسرائيل، مرجع سابق، ص ٢٠١، (بالعبرية) .

(٤) أبو شقرة، جان :عنف المستوطنين الإسرائيليين، مرجع سابق ، ص ٢ .

(٥) قهوجي، حبيب : استراتيجيات الاستيطان اليهودي في فلسطين، ط ١، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق-سوريا ١٩٧٨، ص ٢٥٠ أنظر أيضاً : السيد رشاد : المركز القانوني للمستوطنات، مرجع سابق، ص ٣٣ .

لقد اختلف رأي وزير الدفاع موسى ديان مثلاً حول مكان المستوطنات المنوي إقامتها عن فكرة يسرائيل جليلي^(١)، فكلما كان الاستيطان في مناطق غير مكتظة بالسكان العرب كان الأمر أقل إثارة للجدل والخلاف، حيث المناطق الواسعة والتي لا خلاف بين المستويين الرسمي والشعبي على استملاكها اعتبرت مناطق حيوية للأمن القومي^(٢)

أ. المشاريع الاستيطانية في قطاع غزة :

جاء تنظيم الاستيطان و تخطيطه في قطاع غزة كجزء من ذلك المخطط الذي شمل الأراضي العربية المحتلة برمتها، وهدفاً من أهداف المشاريع الاستيطانية العامة. وبعد السنوات الأولى من الاحتلال بدأت تظهر أفكار ومشاريع استيطانية خاصة بقطاع غزة ، وقد خلطت الكثير من المصادر التاريخية بين المشاريع التي اقترحها بعض الأشخاص والمتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة، وسأذكر المشاريع الاستيطانية في الأراضي العربية عامة و التي تضمنت القطاع، وكذلك المشاريع الخاصة باستيطان قطاع غزة.

١. مشروع يغنال ألون^(٣)

تقدم وزير العدل الإسرائيلي بتاريخ ١٦/٧/١٩٦٧ لحكومته بمشروع للتسوية السياسية مع الدول العربية، دعا فيه إلى إقامة سلسلة من المراكز والمشاريع الاستيطانية برعاية الجيش الإسرائيلي على امتداد غور الأردن وحول القدس وجبل الخليل، وكذلك الإقدام فوراً على بناء عدد من الأحياء السكنية اليهودية شرقي القدس، وإعادة بناء الحي اليهودي في البلدة القديمة^(٤)، أما بخصوص غزة تضمن المشروع ضم منطقة جنوب القطاع لإسرائيل بدون اللاجئين، كذلك إقامة مستوطنات على مشارف رفح، وأما حل مشكلة اللاجئين فيرى توطينهم في الضفة الغربية أو في منطقة العريش^(٥)، وذلك لتجنب كثافة سكانية بهذا الحجم في مواجهة المستوطنات المشار إليها.

وقد هدف ألون بإقامة شريط من المستوطنات على مشارف رفح، قطع اتصال قطاع غزة جغرافياً عن مصر .

هذا وقد تعامل ألون مع قضية الاستيطان في القطاع في ضوء الأهمية الاستراتيجية لمتطلبات الأمن الإسرائيلية، كحافز للنضال السياسي من أجل حدود أمنة^(٦)، وعليه فقد تم اختيار أماكن الاستيطان في القطاع حسب مشروع ألون في مناطق خالية من السكان، وتؤدي الوظيفة الأمنية.

(١) قهوجي، حبيب : استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين، مرجع سابق، ص ٢٥٠ .

(٢) بين ، ألكس: تاريخ الاستيطان بدولة إسرائيل، مرجع سابق، ص ٢٠٢، (بالعبرية).

(٣) يغنال ألون : أحد القادة العسكريين والسياسيين البارزين في إسرائيل، شارك في حرب ١٩٤٨ وهو الذي ألح على بن غوريون احتلال مشارف غزة باعتبارها منطقة مرور للجيش من الجنوب، وقد تقلد مناصب رفيعة في إسرائيل كنائب رئيس الوزراء في إسرائيل ووزير العمل والتربية والخارجية وعندما طرح مشروعه كان وزير العدل في حكومة ليفي أشكول، وكان يؤمن بتأمين حدود إسرائيل بالاستيطان أنظر : بركات، نظام : مراكز القوى في إسرائيل ١٩٦٣ - ١٩٨٣ ودورها في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية، ط، دار الجليل، عمان -الأردن ١٩٨٣، ص ٦ .

(٤) عن بنود مشروع يغنال ألون أنظر :

- كوهين ،بروحام : ألون ، (ب.ط)، الكيبوتس الموحد، القدس-إسرائيل ١٩٩٠، ص ١٧٧-١٨٩،(بالعبرية).

-Allon, y, Israel : The case for defensible borders, foreign affairs ,vol.55,No10,oct.1976. pp.40-49 .

وعن النقاط الاستيطانية التي حددها المشروع في قطاع غزة ومشارف رفح أنظر :

-Benvenisti,M,and Khayat, Shlomo : The west bank and Gaza Atlas, p63.

(١) تسور، زئيف :الكيبوتس الموحد في مستوطنات الدولة، ط ٤، ج ١، دار يد بنتكن، القدس-إسرائيل ١٩٨٦، ج ٤ ص ١١٦

(٢) عايد، خالد : الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية خلال عهد الليكود ١٩٧٧-١٩٨٤، ط١، الخدمات النشرية المستقلة، نيقوسيا - قبرص ١٩٨٦، ص ١٥ .

روجت المنظمة الصهيونية للمشروع، حيث قال يحنئيل آدموني مدير قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية " إن الوكالة تعمل بالاستيطان فقط في أخذ المناطق الخالية والمشاع الملاصقة للحدود، والتي كانت تحت نيران الأعداء طوال السنوات" (٣)، وهذا يدل على أن المشروع برغم انطلاقه من رجل في المؤسسة الحكومية، إلا أنه يعبر عن مخططات المنظمة الصهيونية العالمية لاستيطان المناطق العربية ومنها قطاع غزة، التي نجحت فيما بعد بإلزام الحكومة التي رفضت المشروع بإتباع سياستها في ذلك. لقد كان هناك مفهوم سياسي وراء إنشاء المستوطنات، وتم تحضيرها استناداً إلى النقاط التي وضعها ألون، وعلى أساس الاحتياجات الأمنية الحيوية لإسرائيل و أصبحت الموجه الأساسي لنمط الحلول السياسية التي تقترحها أو تقبلها إسرائيل (٤)، وعليه فإن تجمع المستوطنات الرئيسي في القطاع يقع في جنوب القطاع ويبدأ على مشارف رفح من على نقطة الحدود مع مصر بالضبط (على شاطئ البحر) بمستوطنة رفح يام وحتى دير البلح.

٢ . خطة موسى ديان (١)

نظر ديان للاستيطان كعنصر هام في حماية حدود الدولة، وبالتالي فإن خطته تمثل تكاملاً لمشروع ألون مع اختلافهما في النظر لعامل السكان في القطاع حيث نادى بحل وظيفي واسع النطاق بدلاً من حل ألون الإقليمي لترتيب أوضاع قطاع غزة (٥).
تقضي خطة ديان بإقامة خط استيطاني يهودي جنوب قطاع غزة عند مشارف رفح (حدود القطاع الجنوبية) يشكل عازلاً بين القطاع والأراضي المصرية وتركيز الاستيطان في هذا الجزء من القطاع وعدم الاستيطان في الأماكن المكتظة بالسكان العرب، وبالمقابل العمل على تصفية المخيمات عبر إسكان اللاجئين في الأراضي الخالية والتي لا تلزم الاستيطان (٦).
انطلق ديان في هذا من أن إسرائيل ستبقى بصورة دائمة في أجزاء معينة من المناطق العربية التي احتلت عام ١٩٦٧ ومنها جزء كبير من قطاع غزة.
ويتضح ذلك من اللوات الخمسة التي كان يرددها دائماً، والتي توافقت مع برنامج حكومة الليكود الأولى وهي: (٤)

(٣) تسور، زئيف: الكيبوتس الموحد في مستوطنات الدولة، مرجع سابق، ص ١١٦، (بالعبرية).

(٤) المسيري، عبد الوهاب: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مرجع سابق، ج ٧، ص ٦٢.

(١) موسى ديان: من مواليد فلسطين، وكان عضواً فعالاً في المنظمات الصهيونية المسلحة قبل العام ١٩٤٨ (الهجاناة والبلماخ)، تولى مناصب رفيعة في إسرائيل كرئاسة الأركان ووزارة الزراعة ووزارة الدفاع أثناء حرب ١٩٦٧، وتقلد منصب وزارة الخارجية في أول حكومة لليكود عام ١٩٧٧، وتتنقل بين العديد من الأحزاب والتجمعات الأيدلوجيات الإسرائيلية، أنظر: بركات، نظام: مراكز القوى في إسرائيل ١٩٦٣-١٩٨٣ ودورها في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ٦٢.

(٢) أورنسون، جيفري: مستقبل المستعمرات الإسرائيلية في الضفة والقطاع، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت-لبنان ١٩٩٦، ص ٧.

(٣) عن بنود خطة ديان: أنظر: قهوجي، حبيب: استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين، مرجع سابق، ص ٢٥١، أيضاً: انتصار، إبراهيم: المستعمرات الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ١٤.

وقد تم اختيار أماكن توطين اللاجئين في قطاع غزة وفقاً لمفهوم ديان في خطته ومثال ذلك مشاريع أحياء (الأمل والشيخ رضوان وتل السلطان) فهي أماكن خالية ولا تلزم للمستوطنات بحكم قربها المباشر من مناطق الاكتظاظ السكاني (مخيمات: خانيونس والشاطئ ورفح)، بحث ميداني للباحث.

(٤) أورنسون، جيفري: مستقبل المستعمرات الإسرائيلية في الضفة والقطاع مرجع سابق، ص ٧.

- غزة لن تكون مصرية.
- الجولان لن تكون سورية.
- القدس لن تكون عربية.
- لن نهجر المستوطنات التي نقيمها.
- لن تقوم دولة فلسطينية.

و بمقتضى مفهوم ديان للاستيطان " فإن على إسرائيل أن تبني المستوطنات في جميع المناطق بما فيها قطاع غزة لكن على أراضي دولة" (١) ، وذلك يحقق صعوبة فصل القطاع عن إسرائيل في المستقبل، وخاصة إذا تم دمجها اقتصادياً معها (٢) ، مع العلم أن سياسة إسرائيل العسكرية تستند إلى الواقع السياسي وضعه وفق الظروف المكانية والزمانية، ومتطلبات هذه الظروف، فحكومة الليكود الأولى التي وافقت على إخلاء مستوطنات في سيناء، بيد أن الكثير من القادة العسكريين والسياسيين الإسرائيليين غيروا آراءهم بخصوص الاستيطان.

٣. وثيقة جاليلي الاستيطانية (٣)

تقدم بها إسرائيل جاليلي رئيس اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان وهي التي عرفت بمشروع الأوتاد أو الأصابع، والتي هدفت إلى زيادة الوجود الصهيوني في الأراضي العربية المحتلة وإقامة ١٨٦ مستوطنة عشرون منها في قطاع غزة ومشارف رفح (٤) ، وتهدف الخطة إلى زرع المستوطنات في قطاع غزة بطريقة تقسمه إلى ثلاثة كتل غير مرتبطة ببعضها تفصل بينها مستوطنات يهودية بهدف ضم هذه المناطق الاستيطانية في مرحلة لاحقة إلى المناطق المجاورة في إسرائيل عندما يكون الأمر مناسباً، وهي (٥) :

- كتلة الاستيطان الشمالية و يتم ضمها إلى منطقة أشكلون (عسقلان).
 - كتلة الاستيطان من الوسطى و يتم ضمها إلى منطقة (بئر السبع).
 - كتلة الاستيطان الجنوبية و يتم ضمها إلى أقليم (أشكول) المقابل لمشارف رفح.
- أعطت وثيقة جاليلي بداية جديدة للاستيطان في قطاع غزة ومشارف رفح يتمثل بحجم كبير في مصادرة الأراضي، وزيادة حادة في عدد المستوطنات.
- إن الناظر لتجمع المستوطنات في شمال قطاع غزة يرى أنها تقع على حدوده مع الخط الأخضر، ويقع جزء منها (إيرز) داخل الخط الأخضر، وذلك لتسهيل ضم هذا التجمع لمنطقة عسقلان، وأن هذا التجمع مرتبط جغرافياً بمنطقة عسقلان، حيث النشاطات السكانية (صحية - تعليم - ثقافة) وبناءً على هذه الخطة تم إقامة أربع نقاط ناخال (١) حتى العام ١٩٧٦ وهي (كفا داروم- نتساريم -موراج-قطيف).

(١) ديان موسى: انا و كامب ديفد، ترجمة غازي السعدي، ط١، دار الجليل، عمان-الأردن ١٩٨٧، ص٨.

(٢) قهوجي ، حبيب: استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين، مرجع سابق ص ٣٥٠.

(٣) إسرائيل جاليلي : أحد وزراء حزب العمل وهو وزير بلا حقيبة في حكومة رابين الأولى وهو الذي أشرف على صياغة برنامج حزب العمل لانتخابات ١٩٧٣، وصاحب الوثيقة المشهورة لتطوير الاستيطان والتي تبناها حزب الليكود فيما بعد في أول حكومة شكلها ١٩٧٧ أنظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لسنة ١٩٧٣ ، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٧٦، ص٢٨٢.

(٤) حول بنود هذه الوثيقة كاملة أنظر مقالة إسرائيل جاليلي بعنوان (المستوطنات العسكرية والمدنية) في صحيفة دافار ١٦/٨/١٩٧٣، أيضاً : الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣ ، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت-لبنان ١٩٧٦، ص٢٨٣-٢٨٤.

(٥) قهوجي حبيب، استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين ، مرجع سابق ، ص ٢٥١ .

(١) ناخال : اسم مختصر للشبيبة الطلائعية المحاربة وهو سلاح تشكل عام ١٩٤٨ في ذروة الحرب، لإعداد أبناء سن السابعة عشر للمشاركة في المعارك، وفي البداية أقيم هذا السلاح في إطار الدفاع ومن ثم أصبح سلاحاً مستقلاً يجمع بين الخدمة العسكرية والعمل الزراعي ويستخدم كإطار لأنوية زراعية استيطانية لإقامة مستعمرات في مناطق الحدود، وأول كيبوتس ناخال كان (ناحال عوز) سنة ١٩٥١ على حدود خط الهدنة مع قطاع غزة بالقرب من مدينة غزة، أنظر: تلمي، إفرام و مناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ترجمة أحمد بركات العجومي ، ط١، دار الجليل، عمان - الأردن ١٩٨٨، ص٣٠٩.

٤. المشاريع الحكومية

- مشروع شارون* ١٩٨٠^(٢):

تم التخطيط له عندما كان شارون وزيراً للزراعة، حيث أصدرت مخططات لتكليف الاستيطان في منطقة شمال غزة، وتكليف الاستيطان الديني في مستوطنة نتساريم، وتقضي الخطة بإقامة أربع مستوطنات أخرى في تلال قطيف ومركز قروي ويحيط بها طريق طوله عشرين كيلو متراً ليربط بين كيسوفيم وغوش قطيف ومن هناك إلى نير اسحق عبر بثحات شالوم .

- مشروع ممر السلام ١٩٨١^(١)

طرحته الحكومة الإسرائيلية في تشرين ثاني ١٩٨١، حيث سبقت الانسحاب من سيناء بخمسة أشهر، وفيه أعلنت الحكومة عن مخططات جديدة تقضي بإقامة حزام استيطاني في قطاع غزة يحمل اسم ممر السلام (بيئات شالوم) بين غزة وخانيونس منها خمس عشرة مستوطنة تعويضاً عن المستوطنات التي سيتم إخلاؤها من سيناء تنفيذاً لمعاهدة السلام مع مصر، وهذه الخطة كانت بغرض تخفيف ضغط الرأي العام المتعاطف مع المستوطنين الرافضين لإخلاء مستوطنات سيناء، ولإرضاء الأحزاب المتطرفة المشتركة في الائتلاف الحكومي وعلى رأسه الحزب الوطني الديني وله ستة عشر مقعداً في الكنيست.

- مشروع دروبلس* ١٩٨٤ لتطوير الاستيطان في قطاع غزة^(٢)

كان الهدف من هذا المشروع الخروج بقرارات من الحكومة تستهدف تطوير الاستيطان في القطاع قبل الانتخابات تحسباً لأي قيود قد تطرأ على موضوع الاستيطان في الحكومة المقبلة والتي قد يشارك فيها حزب العمل، ويركز المشروع على العامل الديمغرافي وليس بناء مستوطنات جديدة، لأنه في ذلك الوقت كان عدد المستوطنات وحجمها كبيراً جداً مقارنة مع عدد سكانها، وكانت إحدى عشرة مستوطنة ونقطة استيطانية ولا تضم أكثر من ١١٠٠ مستوطن تقريباً.

هدفت خطة دروبلس إلى زيادة هذا العدد إلى خمسة آلاف مستوطن حتى نهاية عام ١٩٨٨، وذلك باستثمار ١,٥ مليار شيكل في مجال تطوير المستعمرات الواقعة في القطاع.

ب. تنفيذ المشاريع الاستيطانية في قطاع غزة

بدأ النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل حذر ومتردد كما سبق وأن ذكرنا بسبب توقيع السياسيين لمفاوضات سريعة ومباشرة مع العرب خصوصاً بعد هول هزيمة العرب عام ١٩٦٧، وبالتالي اعتقدت الحكومة الإسرائيلية أنها ستفرض الحل السياسي عن طريق فرض الحقائق منذ الأيام

* أرئيل شارون ولد سنة ١٩٢٨، وانضم إلى صفوف الهاجاناة وشارك في حرب ١٩٤٨، وتقلد مناصب كثيرة في الجيش أزرها قائد المنطقة الجنوبية سنة ١٩٦٩، شارك في حرب ١٩٥٦ وحرب ١٩٦٧ وكان له دور مهم في القضاء على المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة عام ١٩٧١، وتقلد مناصب وزارية هامة (الزراعة - الدفاع - الإسكان والاقتصاد والصناعة) وأخيراً فاز برئاسة الوزراء في مارس ٢٠٠١ أثناء انتفاضة الأقصى أنظر : الأشقر، رياض : قيادة الجيش الإسرائيلي ١٩٦٠-١٩٨٧، ط٢، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت - لبنان ١٩٨٨، ص ١١١-١١٣ .

^(٢) عن بنود خطة شارون للاستيطان في قطاع غزة أنظر : النشرة السنوية لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، تعداد ١٢، السنة ١٩٨٠، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نيقوسيا- قبرص ص ١٤، وهذه الخطة تختلف عن خطة شارون المسماة بمشروع المحور المضاعف والتي لم تتضمن بنوداً خاصة بقطاع غزة، هارتس ١٩٧٧/٩/٢٣، ص ١ .

^(١) والتر، فكتوريا : لقد اغتصبونا أرضنا، مرجع سابق، ص ٣٠٧-٣٠٨ .
* متنيهاو دروبلس : وهو رئيس قسم الاستيطان في المنظمة الصهيونية العالمية وهو صاحب المشروع الاستيطاني الخاص بالضفة الغربية والذي نشرت خطته وبنوده لأول مرة سنة ١٩٧٨، وعن هذه الخطة أنظر : غلمي، محمد عودة/محمد : تاريخ الاستيطان اليهودي في منطقة نابلس ١٩٦٧-١٩٩٨، مرجع سابق، ص ٩٩-١٠١ .

^(٢) يتضمن المشروع دعماً لبعض مستوطنات جنوب الخليل إضافة إلى أنه لتطوير مستوطنات قطاع غزة، وللمزيد من التفاصيل عن النقاط التي تخص مناطق غير قطاع غزة أنظر بنود المشروع في مجلة الأرض، العدد ٢٠، السنة الحادية عشر ١٩٨٤/٧/٧، ص ٣٦ .

الأولى لانتهاج الحرب^(١)، وقد قامت الحكومة باختيار أماكن الحقائق الجديدة بناءً على استراتيجيتها السابقة المتمثلة في إعطاء الأولوية للأمن، وتأمين العمق الاستراتيجي المتمثل بحماية الحدود وتأمينها لتكون قابلة للتوسع والتغيير^(٢)، وهذا ما عبر عنه رعان فايتس رئيس قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية من " أن بداية وضع النقاط الاستيطانية وحدود المستقبل للدولة يجب أن يعين من خلال أنظمة من المستوطنات السكانية، تبدأ كنقاط استيطانية وتأخذ بالتوسع لأكثر مساحة ممكنة من الأرض"^(٣).

وهكذا كانت بدايات الاستيطان في قطاع غزة، فقد تم البدء بالعمل على خلق أحزمة من النقاط العسكرية وجميعها على الحدود لتحقيق غرض حمايتها (رفح وخانيونس)، وذلك بجنود يعدون البنية التحتية لمواقع مستوطنات أثناء أدائهم الخدمة العسكرية في هذه النقاط^(٤)، وفي نفس الوقت كانت ملامح التنظيم والتخطيط لهذا الاستيطان تجد تعبيراً لها من خلال خضوعه إلى مركز يشرف على عمليات الاستيطان المختلفة، وذلك لضبطه وفقاً للتوجهات الأمنية والسياسية، في الوقت الذي كانت المنظمات والمؤسسات الاستيطانية المتخصصة والتابعة للمنظمة تشارك في هذا التنفيذ بالإضافة إلى مؤسسات الدولة ووزاراتها.

لقد تم البدء بإنشاء أول مستوطنة يهودية في جنوب إسرائيل بعد حرب ١٩٦٧ في مكان يبعد عن مدينة رفح الكثيفة السكان بأقل من خمسة كيلو مترات^(٥)، ومن ثم تم توجيه الجهود للتركيز على هذه المنطقة بزيادة نقاط الناحال القابلة لأن تتطور لمستوطنات فيما بعد .

لقد تم إقامة أربعة نقاط ناحال داخل قطاع غزة وهي^(٦)

نقطة ناحال كفار داروم العسكرية سنة ١٩٦٧ .

نقطة ناحال نتساريم العسكرية سنة ١٩٧٢ .

نقطة ناحال موراج العسكرية سنة ١٩٧٢ .

نقطة ناحال قطيف العسكرية سنة ١٩٧٣ .

تقرر اعتبار نقطة كفار داروم العسكرية بمثابة أول مستوطنة مدنية، وتم نقل سكان مدنيين إليها في تشرين أول ١٩٧٠^(٧)، وفي عام ١٩٧٤ بدأ موضوع الاستيطان في القطاع يأخذ منحى آخر حيث أخذ شكل صراع بين فريقين من سلطات الاحتلال، أحدهما يريد ممارسة الاستيطان على كل أجزاء قطاع غزة بغض النظر عن العوامل السياسية والطبيعية، والآخر يرى تأجيل إنجاز ذلك الحق دون التكرار له وذلك مراعاة للعوامل السياسية والديمغرافية في القطاع.

تقرر في عام ١٩٧٦ صرف النظر عن تحويل نقاط الناحال (نتساريم وكفار داروم) لمستوطنات واعتقد أن السبب كان الفشل في إسكان مدنيين في هاتين المستوطنتين، بسبب قربها من التجمعات السكنية الكثيفة للفلسطينيين، وشدة المقاومة الفلسطينية في تلك المنطقة وقلة الموارد، فمستوطنة كفار داروم ذات الـ ٢٤١ دونما لم تكن تملك أي موارد، و ليس هناك فرصة لتوسيعها، فالمخيمات تحيطها من كل جانب، لذلك تم توجيه الجهد للاستيطان في نقطة ناحال موراج وكذلك في قطيف حيث (المساحة الواسعة – الموارد مختلفة – الأمن أكثر) ، وتم تسييج مساحات من منطقة رمال السميري بين خانيونس ورفح، بحيث تكون هناك قابلية للتوسع وتصبح الطريق إلى مستوطنات رفح على شكل لسان^(٨)، وبذلك يتم تطويق القطاع العربي بحزام استيطاني من الشمال والجنوب والشرق وفي قسم من الساحل الغربي .

(١) تسور، زئيف: الكيبوتس الموحد في مستوطنات الدولة، مرجع سابق، ص ١١٦، (بالعبرية).

(٢) الدقاق، إبراهيم: السياسة الاستيطانية، مرجع سابق، ص ٨.

(٣) أبو عرفة، عبد الرحمن: الاستيطان التطبيق العلمي للصهيونية، مرجع سابق، ص ١٧.

(٤) Roy, Sara : The Gaza Strip .op.cit.p.157 .

(٥) العارف، عارف: الدور الفلسطينية المهتمة بعد العام ١٩٦٧، مصدر سابق، ص ٧٥٧.

(٦) قهوجي، حبيب: استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين، مرجع سابق، ص ٢٥١.

(٧) قاسمية، خيرية، وآخرين: المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧، (ب.ط)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة – مصر ١٩٧٨، ص ١١٩.

(٨) قهوجي، حبيب: استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين، مرجع سابق، ص ٢٥٢.

وقد تم الشروع في تطبيق هذا تمشياً مع المشاريع الاستيطانية خصوصاً (ديان - غاليلي)، كما شرع في الإعداد لإقامة تجمع استيطاني ديني في المنطقة تآلف من ثلاث مستوطنات ومركز بلدي، وقامت شركة ميكوروت^(٣) الإسرائيلية للمياه بمشروع إيصال المياه لمنطقة السميري من جنوب خانينونس، وقامت بمشروع توفير المياه لمنطقة أم الكلاب ما بين خانينونس ورفح لخدمة التجمع الاستيطاني المذكور^(٤). من هنا بدأت الجهود لتكثيف الاستيطان في شمال القطاع عام ١٩٨٤، وذلك تنفيذاً لمشروع دروبلس الذي حصل على وعد من وزارة المالية في حكومة الليكود وقبل الانتخابات بأيام لتخصيص الموارد المالية بشكل سريع للإعلان عن إقامة سلسلة مستعمرات جديدة في الضفة والقطاع قبل حلول الانتخابات، وعليه فقد تم إنشاء نقاط استيطانية عديدة، وأعلن عنها مستوطنات مدنية على الفور في "نيسانيت" على الحدود الشمالية للقطاع، وأخرى في "بني عتسمونة" على الحدود الجنوبية للقطاع^(١).

رابعاً : الصعاب التي واجهت نشأة وتطور حركة الاستيطان الصهيوني في القطاع

لم تكن الدوافع التاريخية التي زعمها القادة الإسرائيليون كافية وحدها لتنفيذ الاستيطان الصهيوني في المناطق العربية التي احتلت عام ١٩٦٧، لأنهم وجدوا أنها ليست أرضاً بلا شعبٍ تنتظر شعب يبحث عن أرضه.

وعليه، فقد واجهت إسرائيل جملة من المصاعب في كل منطقة من المناطق العربية، وقد تشابهت هذه المصاعب أحياناً، واختلفت أحياناً أخرى، فقد واجهت إسرائيل مشكلة ديمغرافية في غزة لم تجدها في سيناء، وواجهت العديد من المشاكل في القدس لم تجدها في استيطان أي مكان آخر وهكذا. إن الصعوبات التي واجهتها إسرائيل في الاستيطان في قطاع غزة كانت من نوع خاص، فالقطاع يمثل مساحة صغيرة ويضم عدد سكان أكثر من أي مدينة إسرائيلية، ومدينتا غزة وخانينونس هما أكثر من المدن الرئيسية في الضفة في معدلات كثافة السكان، وعليه فقد تمثلت الصعاب بما يلي :

١ . المشكلة الديمغرافية

لعب عنصر السكان أهمية بالغة في الاستيطان الصهيوني، فالاستيلاء على الأرض لا يكفي وحده، وقد مثل موضوع النقاء اليهودي والأكثرية اليهودية جزءاً هاماً في أفكار وبرامج حزب العمل الذي لم يؤمن بصحة الاستيطان بشكل عشوائي في القطاع وسط هذه الأكثرية العربية، فقد جاءت اقتراحات متعددة من مسؤولين إسرائيليين للتغلب على المشكلة.

لقد اقترح بعضهم ضم القطاع بسكانه الأصليين (الذي كانوا فيه قبل عام ١٩٤٨) إلى إسرائيل والعمل على إخلاء المخيمات الفلسطينية من سكانها، وإعادة توطينهم في الضفة الغربية ومناطق أخرى من سيناء، بينما رأى بعضهم الآخر إلحاق قطاع غزة بالأردن بعد التوصل إلى حل وسط إقليمي، ومع إعطاء الأردن ممرًا حرًا يربطه بقطاع غزة، وبذلك يمكن حل المشكلة الديمغرافية^(١).

تضمنت المشاريع الصهيونية للاستيطان الميل الواضح للرأي الأول، وعليه فقد كان على إسرائيل التخفيف من حدة الكثافة السكانية المتمثلة في مخيم جباليا الذي يضم اثنين وأربعين ألف نسمة، ولا يبعد عن مدينة غزة التي تضم أكثر من ١٨٢ ألف نسمة سوى بعض الكيلومترات، وكذلك مدينة خانينونس التي تضم أكثر من سبع وعشرين ألف نسمة^(٢)، فقامت بعمل مشاريع سكان لتفريغ هذه المناطق المكتظة

(٣) ميكوروت : هي شركة المياه الوطنية في إسرائيل، أسست عام ١٩٣٧ من قبل الوكالة اليهودية والصندوق القومي والهستدروت، وفي عام ١٩٥٦ صارت الحكومة شريكاً في الشركة، وقد نفذت العديد من المشاريع الوطنية كخط أنبوب نقل البترول من إيلات إلى شمال إسرائيل، ونقل مياه نهر اليركون إلى النقب وعمل البنية التحتية للمستوطنات في كل مكان، أنظر : تلمي، إفريم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، مرجع سابق، ص ٢٩٥ .

(٤) نصار، إبراهيم: المستعمرات الإسرائيلية في قطاع غزة، مرجع سابق، ص ١٤ .

(١) هارتس ١٩٨٤/٤/١١ .

(٢) قهوجي، حبيب : استراتيجية الاستيطان الصهيوني المحتلة، مرجع سابق، ص ٢٥٠ .

(٣) أن.م.ليش : أهداف ووسائل وأنماط الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، مرجع سابق، ص ١٣٤ .

(مشروع الشيخ رضوان لتفريغ مخيم الشاطئ، مشروع بيت لاهيا لتفريغ مخيم جباليا، مشروع الأمل لتفريغ خانينونس، مشروع تل السلطان والبرازيل لتفريغ مخيم رفح)^(١).

لجأت إسرائيل إلى سياسة فرض القيود على البناء الخاص، وكذلك هدم أكبر عدد من المنازل لغرض تخفيف الكثافة السكانية، إذ بلغ عدد البيوت التي هدمتها حتى عام ١٩٩٠م حوالي ٢٢٧١٠ غرفة يعيش فيها ١٠٢٦٥ أسرة، مجموع أفرادها ٦٢٨٩٦ شخصاً بذرائع مختلفة كان أغلبها على الإطلاق في إطار مشاريع إعادة توطين اللاجئين^(٢).

لقد دشنت إسرائيل أول مستوطنة "كفار داروم" في ١١/١٢/١٩٧٠ بجوار مخيمات القطاع الوسطى على أمل تخفيف حدة كثافة السكان في المخيمات، وحضر التدشين أرئيل شارون الذي ساهم بفعالية في تنفيذ مشاريع توطين اللاجئين^(٣).

إن الكثافة السكانية اليهودية المتدنية جداً في جنوب فلسطين وبالتحديد في منطقة النقب المقابلة لقطاع غزة قد زادت من المشكلة الديمغرافية التي واجهت حركة الاستيطان^(٤)، وعليه فإن أي مستوطنة في القطاع لن تكون قريبة عن مراكز الوجود السكاني في إسرائيل، وأن أقرب مدينة رئيسية لمستوطنات قطاع غزة هي بئر السبع (٥٠ كم شرق غزة) أو عسقلان (٢٧ كم شمال غزة)، وهذا يختلف عن مستوطنات الضفة الغربية القريبة من أماكن التركيز السكاني في إسرائيل.

٢. المشكلة الاقتصادية:

تعتبر مساحة القطاع المحددة ومواردها الطبيعية الشحيحة من أهم المشاكل التي واجهها الاستيطان الصهيوني في القطاع وقد كانت الأرض على رأس هذه الصعوبات، صحيح أن إسرائيل قامت بالسيطرة على ثلث مساحة القطاع لأغراض وذرائع مختلفة^(٥)، ولكن هذه المساحة لا تقارن بمساحات الأراضي الشاسعة التي تخدم مستوطني الضفة الغربية أو سيناء أو هضبة الجولان، خاصة أن هذه المستوطنات بحاجة إلى شبكة طرق في هذه المساحة الضيقة والتي حتماً ستتم في أماكن الاكتظاظ السكاني العربي.

والجزء الأخر من المشكلة الاقتصادية كان قضية المياه، فعدد سكان القطاع كبير مقارنة مع مساحته التي تتمتع بقدر محدود من مصادر المياه، والتي هي عنصر مهم من عناصر الاستيطان، وقد حاولت إسرائيل التغلب على هذه المشكلة بسحب مياه الآبار وفرض قيود على السكان العرب في استهلاك المياه، ومد خط أنابيب مياه نسليم^(٦)، وظلت إسرائيل تواجه قضية تسرب مياه البحر المالحة لحوض المياه الموجود في غوش قطيف، وعليه لم يقيم المستوطنون بزراعة الحمضيات بنفس الطرق التي اتبعها السكان العرب، وبالتالي سيكون القطاع على أبواب كارثة مائية ستتحمل المستوطنات جزءاً من هذه المشكلة.

أدركت إسرائيل أن الاستيطان في قطاع غزة بحاجة إلى قاعدة اقتصادية (زراعة أو صناعة أو تجارة)، فالزراعة ستكون صعبة لأن غالبية الأرض الصالحة للزراعة مستغلة جيداً (كمساحة فقط) في الزراعة، وحتى الأراضي التي تستولي عليها إسرائيل ليست كلها صالحة للزراعة، لأن تربتها رملية، وعليه فقد قامت إسرائيل بمصادرة أراضي خصبة ومزروعة بالخضراوات والنخيل وأراض للمراعي على طول الساحل بين دير البلح وخانينونس وذلك للتغلب على ندرة الأراضي الزراعية التي تحتاجها

(١) للمزيد من التفاصيل عن هذا المشاريع أنظر: كناعنة، شريف والمدني، رشاد: الاستيطان ومصادرة الأراضي في قطاع غزة، مرجع سابق، ص ١٢ - ١٤

(٢) Geo Journal, August 1990. Vol.21-No.4. An Essay, written by Dr. Ahmed Said Dahan, estitted: Housing Demolition and refugee resettlement schemes in Gaza strip. p.388.

(٣) عزمي، انتصار: الاستيطان الصهيوني، مرجع سابق، ص ١٦١.

(٤) بركات، نظام محمود: الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص ٣٢٨.

(٥) عن نسبة كل مستوطن إلى مساحات الأرض والمياه أنظر الدراسة ص (٣٩).

(٦) عن استغلال إسرائيل المياه لصالح في بدايات المستوطنات في قطاع غزة أنظر المقال حول الموضوع: صحيفة دافار ١٧٥/٢/٢٨، ص ١٧.

المستوطنات، ولذلك فإن ٨٤% من عدد سكان المستوطنات في القطاع يقطن في مجمع غوش قطيف^(١)، كما أن إقامة مناطق صناعية تخدم الاستيطان كان أحد العوائق المهمة، فهذه المناطق بحاجة إلى عدة عوامل (كهرباء - أراضي - أيدي عاملة ومناطق تسويق قريبة - مواد خام)، وإن هذه المعوقات لم تكن متوفرة بسهولة في قطاع غزة مقارنة مع الضفة الغربية.

حاولت إسرائيل التغلب على هذه العقبة بلجوءها إلى إقامة منطقة يبرز الصناعية للاستفادة من الأيدي العاملة الرخيصة، ولقربها من أسواق القطاع لتصريف إنتاجها، ووقوعها على الخط الأخضر مما سيوفر لها الكهرباء ووسائل النقل وغيرها من مقومات نجاح الصناعة، وكذلك دأبت إسرائيل على إقامة ميناء جديد في منطقة غزة لربط القطاع بإسرائيل، وربط المستوطنات ببعضها ويكون مصدراً للرواج الاقتصادي للمستوطنات^(٢).

٣. المشكلة الأمنية

أقامت إسرائيل المستوطنات لتحقيق عدد من الأهداف أهمها تحقيق الوظيفة الأمنية، وقد كان قطاع غزة يعج بالنشاط السياسي والحزبي قبل العام ١٩٦٧، حيث انتمت أعداد كبيرة من سكانه وانضمت في أحزاب المقاومة الفلسطينية وحركاتها، مما قاد إلى استمرار المقاومة بعد الاحتلال عام ١٩٦٧^(٣)، وتمثلت هذه المقاومة بالقيام بالعمليات العسكرية في كافة أماكن القطاع وبصور مختلفة^(٤)، وكان سماع أخبار هذه المقاومة يحد من قبول الإسرائيليين للاستيطان في القطاع، إلى أن نجحت إسرائيل بالقضاء على المقاومة بقيادة أرئيل شارون الذي عين قائداً للمنطقة الجنوبية، والعقيد نتسفي ليفانوف قائد الناحل الذي أشرف على بناء البنية الأولى للمستوطنات في القطاع كقنات لقواته^(٥). بدأت حركة الاستيطان تتطور بوتيرة متسارعة بعد عام ١٩٧١ ولمدة عامين، وكان عامل الهدوء الأمني أبرز العوامل التي ساعدت على إنجاح تلك البداية.

٤. صعوبات أيديولوجية واجتماعية

لم يكن من السهل على إسرائيل خلق تجمعات سكانية ليهود جاءوا من مجتمعات تختلف كلياً عن مجتمع عربي على مساحة أرض صغيرة، فمجيء هؤلاء المستوطنين سواءً من الخارج أو من داخل إسرائيل قد حمل معهم النقاء القومي المزعوم للمجتمع اليهودي الذي قدم منه هؤلاء المستوطنون، وزرعوه في الإقليم الجديد، وهكذا فإنه سيكون هناك صراعات بينهم وبين السكان الأصليين ستتحكم فيه مجموعة القيم والمعتقدات السائدة في المنطقة الجديدة^(٦).

أدركت إسرائيل أن التوسع في منطقة صغيرة المساحة سيخلق وضعاً اجتماعياً ذا سمات سلبية، وسيجد تعبيراً له في مقاومة الاستيطان، وهذا ما حصل فلم يجد الفلسطينيون أراضٍ للبناء أو السكن عليها أو الزراعة فيها^(٧)، وفي الوقت الذي يرون المساحات الشاسعة من أراضيهم المصادرة قد

(١) آن، م. ليش: أهداف ووسائل وأنماط الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، مرجع سابق، ص ٣٤.

(٢) المدلل، وليد حسن: الاستعمار الاستيطاني الصهيوني للضفة الغربية وقطاع غزة، مرجع سابق، ص ٢٩٦.

(٣) عن الحركات السياسية والحزبية في قطاع غزة قبل عام ١٩٦٧ أنظر:

العثامنة، زكريا: الحركة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة تحت الإدارة المصرية، مرجع سابق ص ١١٢ - ١٢١.

(٤) شكلت المقاومة الفلسطينية بعد عام ١٩٦٧ في قطاع غزة البؤرة الرئيسية للمقاومة في المناطق المحتلة، وقد رصد عارف العارف العمليات اليومية للمقاومة خلال الفترة من ١٩٦٧-١٩٧١ أنظر: العارف، عارف: الدور الفلسطينية التي دمرتها إسرائيل بعد عام ١٩٦٧، مصدر سابق، ص ٥٣٣-٧٢٠.

(٥) لقد كانت المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة تركز في عملياتها خلال الفترة من ١٩٦٧-١٩٧١ على الأماكن التي أقيمت فيها نقاط ناخال وذلك لإحباط أي تجمع مدني أو توسع في هذه النقاط، مقابلات الباحث مع:

- قاسم عبد السلام، أبو ناجي، سكان مخيم الشاطئ وأحد مسئولو حركة فتح عام ١٩٦٩ في قطاع غزة، مقابلة أجريت بتاريخ ٢٠١٠/٦/١٠ غزة - فلسطين.

(٦) حماد، مجدي: النظام السياسي الاستيطاني، مرجع سابق، ص ٢١٥.

(٧) قهوجي، حبيب: استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين، مرجع سابق، ص ٢٥١.

امتأأت بببوت المستوطنبن؁ وبمكن إجمال الصعوباء الإءءماعفة البب واءهءبها إسرائفل لاسءبءان القءاع^(١) :

١. ءعءء المرأءل البارببفة للاسءبءان؁ إذ مر القءاع بعءة سنواء لم بءم فببها إنشاء أف مستوطنة (١٩٧٣-١٩٧٧) .

٢. ءعءء الأصول الإءنبفة للمبأارببب المستوطنبن بمعنف إءءلاف النظم الببافبفة البب بءملونها معبم .

٣. إءءلاط البنبءبب السابقبب أف برباء من نفس المنبقة إلى قءاع غزة ولكن فف أوقاء مبءلفة؁ أو وروب ءءء من المستوطنبن من عءة مناطق فف وقت واءء مءل : (قءوم مستوطنف سبباء لقءاع غزة وفف نفس الوقت قءوم مستوطنبن من أوروبا) .

❖ لم بقتنع المسءوطنون بالبءاف الباربب للاسءبءان فف القءاع؁ مقارنفة مع الضفة الغربفة ببء الببب بالأماكن المقدسة (البربم الإبراهبمف - مسجد بلال بن رباع فف ببء لبم - بائط البراق فف الأقصف - مقام بوسف فف نابلس ... إءب)؁ وعلبف فلم بكن ءءء المسءوطنبن القاءمبب لأسباب بارببفة لقءاع غزة مبببباً مقارنفة بالضفة الغربفة .

اسءبءاءت إسرائفل البببب على بعض العبباء والصعباء البب واءهءبها فف الببءاء فف إقامة النقاط الاسبببانبفة؁ وكذلك فف بءوبب ربكة الاسببببب فف قءاع غزة؁ ونببء فف بباء المسءوطناء البب مرء بمراحل بارببفة على عءة صعب .

(١) بمام؁ مءءف : النظام السبببب الاسبببببب؁ مرجع سابق؁ ص ٢١٥ .

الفصل الثالث (التكتلات الاستيطانية في قطاع غزة)

شرعت إسرائيل في بناء المستوطنات في قطاع غزة تنفيذاً لجملة من المشاريع والمخططات الاستيطانية، التي نفذت كاملة في بعض المناطق، وفي مناطق أخرى لم يكن تنفيذها بالشكل السهل، فقد واجهت جملة من العوائق والمشاكل.

كما ساهمت الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية في ظهور مشاريع ومخططات جديدة بشكل دائم، لذلك فإن نمو حركة الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة لم يكن بوتيرة واحدة، فتطور الاستيطان مستمر وهذا الاستمرار وجد تعبيراً له بزيادة مساحة هذه المستوطنة أو تلك، وزيادة عدد الوحدات السكنية، وزيادة في عدد المستوطنين، وتطور نقاط استيطانية، وإنشاء نقاط استيطانية جديدة، وبأخذ هذا التطور شكلاً آخر يتمثل بتناقص عدد المستوطنين أحياناً، وإخلاء المزيد من الوحدات السكنية، أو توقف منشآت ومؤسسات معينة عن تقديم خدماتها للمستوطنين.

هذا وقد تباينت المصادر والمراجع المتعلقة بالاستيطان في دقة المعلومات حول بدايات الاستيطان في القطاع، وقبل تناول بدايات الاستيطان الصهيوني في القطاع وتطوره يجدر بنا التنويه إلى جملة من الملاحظات:

١. إن إقامة كل مستوطنة في قطاع غزة مر بعدة مراحل مثلاً:
 - إقامة موقع عسكري في البداية
 - إسكان عدد من المجندين ذكوراً وإناثاً من الناحال بهذا الموقع حتى يقيموا البنية التحتية استعداداً لاستقبال المزيد.
 - استقدام مستوطنين مدنيين وإسكانهم مع جنود الناحال والإعلان عن المكان نقطة عسكرية ثم استيطانية .
 - الاحتفال بتدشين المستوطنة وعمل هيكلها الإدارية .
 - الاعتراف الحكومي بهذه المستوطنة دائمة لما لذلك من أهمية اقتصادية للمستوطنة.
٢. قد تمتد الفترة الزمنية بين بداية ونهاية كل مرحلة عدة أشهر، وقد تأخذ عشر سنوات، وأحياناً تتوقف المستوطنة عند مرحلة معينة ولا تتطور لما بعدها من مراحل، وقد تبدأ المستوطنة بإحدى المراحل المتأخرة وليس بأول مرحلة خاصة عندما تكون هدفاً للمقاومة، حيث يتم تدشين نقطة استيطانية مكان عملية المقاومة، ومن هنا لا يستطيع الدارس تحديد تاريخ إقامة مستوطنة أو إنشائها أو تدشينها إلا بربط ذلك بتاريخ الحدث .
- ولما كانت حركة الاستيطان مستمرة، وفي توسع دائم، لذا من الصعب تحديد مساحة المستوطنات ، إضافة إلى أن توسعها بمساحة وعدد سكان في حالة تغير مستمر كما سبق وأن أشرنا .
٣. تغير بعض الأهداف التي من أجلها أقيمت المستوطنة بشكل مستمر، حيث تتغير الوظيفة التي تؤديها المستوطنة من وقت لآخر، بناءً على الظروف الأمنية والسياسية، أو مدى توسع المستوطنة، فمستوطنة نتساريم مثلاً التي خصصت كمحطة لإقامة كل مستوطنة تحول الهدف منها بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية مع نهاية عام ١٩٨٧ لتلعب دور القاعدة عسكرياً في كافة المستوطنات، ومقرراً لأجهزة الأمن لقربتها من مدينة غزة ومخيمات المنطقة الوسطى .
٤. عندما نتحدث عن الجهة التي تشرف على المستوطنة فإن ذلك لا يعني أن هذه الجهة وحدها هي التي تشرف على المستوطنة، ذلك أن جهات صهيونية عدة من داخل إسرائيل وخارجها تتسابق في دعم الاستيطان بوسائل مباشرة وليس عن طريق الحكومة فقط .
٥. اختلفت المصادر والمراجع التاريخية في تحديد عدد المستوطنين في قطاع غزة، فقد ذكرت حركة السلام الآن أرقاماً غير تلك التي يذكرها مركز الإحصاء الإسرائيلي، هذا مع أخذنا في الاعتبار تغير عدد المستوطنين من عام لعام ومن شهر لآخر، فكل جهة تذكر عدد المستوطنين انطلاقاً من أغراض (أيدلوجية - سياسية).

٦. اختلفت المصادر والمراجع في تحديد عدد المستوطنات في قطاع غزة، وبداية سآذكر المستوطنات التي وصلت لمرحلة ناضجة، والتي يقطن بها مستوطنين بشكل دائم، ولها عضوية في المجلس الإقليمي للمستوطنات، ومعترف بها من قبل الحكومة كمستوطنة دائمة، وبعد ذلك نذكر النقاط الاستيطانية التي انتهت عند مرحلة معينة أو تلك التي لا يسكنها أحد.

أولاً / المستوطنات المقامة على محافظة شمال غزة^(١)

أقامت إسرائيل على أرض محافظة شمال غزة أربعة مستوطنات هي (إيرز – إيلي سيناى- نيسانيت – دوغيت)، وقد قامت هذه المستوطنات ضمن الخطط والمشاريع الاستيطانية الإسرائيلية في قطاع غزة خاصة مشروع غاليلي ومشروع شارون وخطة دروبلس سابقة الذكر، وقد بدأت إسرائيل بتطوير مستوطنة إيرز تبعثها مستوطنات نيسانيت وإيلي سيناى وكانت آخرها دوغيت .
تجتم مستوطنات محافظة شمال غزة على ٧٥٥٠ دونم تقريباً من أراضي المحافظة البالغة ٦٠٠٠٠ دونم^(٢)، وقد أقيمت مستوطنات الشمال في فترة متأخرة عن تلك التي أقيمت في مناطق أخرى من القطاع، وعلى الرغم من هذه المساحة الشاسعة للمستوطنات فهي غير متواصلة جغرافياً ببقية التكتلات الاستيطانية، ولا يمكن التواصل بينهما إلا عن طريق الخروج كلياً من القطاع واستخدام الطرق داخل الخط الأخضر، هذا في حين أن التكتل الاستيطاني الشمالي متواصل جغرافياً مع داخل الخط الأخضر بدون المرور بتجمعات سكانية عربية، وهذا ما يعزز شعور المستوطنين في هذا التكتل بالعزلة عن المستوطنات الأخرى، كما أن حياة ونشاط المستوطنين فيه مرتبط بشكل كبير بمدينة نتيف هعسراه (Nativ Ha-Asara)، تلك المدينة التي أقامتها إسرائيل لإسكان غالبية المستوطنين الذين تم إجلاؤهم عن مستوطنات سيناء في نيسان ١٩٨٢، وخلافاً لغالبية مستوطنات القطاع فإن مستوطني هذا التكتل لا يعتمدون على الزراعة، بل على الصناعة (مستوطنة إيرز كلها صناعية)، وعلى صيد الأسماك والسياحة أو العمل داخل إسرائيل، كما أن دوافع السكان غير دينية مقارنة مع التكتلات الاستيطانية الأخرى^(٣)، وسكن فيها حتى العام

١٩٩٦ حوالي ٢٣٨ عائلة بعدد ٧٣٩ نسمة تقريباً^(١)، ويقع هذا التكتل في الجزء الذي يمثل أقصى الشمال الغربي لقطاع غزة^(٢) ومستوطنات هذا التكتل هي :

١. مستوطنة إيرز Erez^(٣)

سميت بهذا الاسم نسبة إلى القائد العسكري الإسرائيلي "شايفي إيرز" الذي تقلد رئاسة الإدارة المدنية للحكم العسكري الإسرائيلي لقطاع غزة وساهم بفعالية في إنشاء هذه المستوطنة .

(١) لقد اعتمدنا التقسيم الإداري الذي أقرته السلطة الوطنية الفلسطينية بعد قيامها، حيث بدأت بإعادة تنظيم المراكز العمرانية وهيكلها، وقسمت الضفة الغربية وقطاع غزة إلى محافظات الشمال (الضفة)، ومحافظات الجنوب (غزة)، وهذه الأخيرة قسمتها إلى خمسة محافظات أحدها محافظة شمال غزة التي تضم المناطق (بيت لاهيا-بيت حانون – جباليا)، وتبلغ المساحة الكلية لمحافظة شمال غزة ٦٠٠٠٠ دونم، والخريطة رقم (١) توضح مواقع المحافظات الخمسة أنظر : السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الأطلس الفني لمحافظة غزة، ط١، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، غزة – فلسطين ١٩٩٧، ص ١٧ .
(٢) المرجع السابق، ص ١٨ .

(٣) Palestinian Center for Human Rights : A comprehensive. Op.cit.p12 .

(١) Peace Now, settlement watch – report : No.8 “August 1995, Jerusalem – Palestine 12/9/1996.p.2.

(٢) أنظر موقع التكتل الاستيطاني الشمالي على أرض قطاع غزة الخريطة رقم (١) .
(٣) أنظر موقع مستوطنة إيرز على الخريطة رقم (٣) .

أنشئت مستوطنة إيرز كنقطة عسكرية ثم تحولت إلى مستوطنة عام ١٩٧٠^(٤)، وتمت معاملتها كمنطقة صناعية وتطويرية أ عام ١٩٧٢ م.

أقيمت إيرز على عدد من قسائم الأرض التابعة لقرى بيت حانون وبيت لاهيا وبالقرب من معبر بيت حانون الذي يربط قطاع غزة بمناطق فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، وتحلل المستوطنة ما مساحته ٦٣٠ دونماً من القطعة رقم (١٧٧٧) المسماة بمناطق (غفر التين - غياضة - العصافير)^(٥)، وقد بدأت مستوطنة إيرز بمصادرة ٤٠٠ دونم سنة ١٩٦٩، ووصلت المساحة المقابلة للمستوطنة عام ١٩٩٦ - ١٢٠٠ دونم تقريباً^(٦)، ويشمل ذلك التوسعات التي تبعت اتفاقيات السلام بين م.ت.ف وإسرائيل.

وحسب الخرائط الإسرائيلية فإنها تظهر كجزء من أراضي الخط الأخضر، وأن مساحتها العمرانية بلغت ٤٠٠ دونم هي الجزء الملاصق للخط الأخضر^(١).

يحد مستوطنة إيرز من الشمال خط الهدنة والشارع الواصل بين معبر بيت حانون وشاطئ البحر، ويحدها من الجنوب أراضي قرية بيت لاهيا، ومن الغرب مستوطنة إيلي سينا، ومن الشرق امتداد شارع صلاح الدين الممتد من جنوب قطاع غزة والمنتهي بمعبر بيت حانون مباشرة، وتبعد المستوطنة عن شاطئ البحر مسافة ستة كيلو مترات، وعن مدينة غزة مسافة ١٢ كيلو متراً، وعن قرية بيت حانون مسافة كيلو مترين.

أما عن موقع هذه المستوطنة فإنه يمثل صماماً للنشاطات العسكرية الإسرائيلية من جهة شمال القطاع، إذ قامت إسرائيل بعيد انطلاق الانتفاضة الأولى في كانون أول ١٩٨٧ بنقل مكاتب ما سمي بالإدارة المدنية إليها، تم ذلك في آب ١٩٨٩ إضافة إلى أنها تمثل مركزاً هاماً للتحكم في عبور الفلسطينيين لداخل الخط الأخضر، كما أن المنطقة تضم منشآت ومؤسسات صهيونية أخرى هي:^(٢)

- مكاتب الارتباط العسكري والمدني بين إسرائيل، السلطة الوطنية الفلسطينية.
- مكاتب إسرائيل لعمل البطاقات الممغنطة والتصاريح اللازمة لدخول الفلسطينيين إلى إسرائيل، وكذلك البطاقات الشخصية.
- مركز قيادة الحكم العسكري والمحكمة العسكرية.
- مكاتب فحص السيارات الفلسطينية وإصدار أوامر السماح بمرورها إلى إسرائيل.
- تمثل مستوطنة إيرز منطقة أمانة للتجار اليهود ولتسويق منتجاتهم وتصريفها في تلك المنطقة الحدودية الأمانة.
- تمثل المستوطنة مكاناً للاجتماعات السياسية بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية.
- تضم المستوطنة كافة المؤسسات المدنية الإسرائيلية غير الحكومية التي تتعامل مع سكان القطاع (بنوك- فروع منظمات اقتصادية- فروع المنظمات الاجتماعية والسياسية).

(٤) أبو صبيح، عمران: دليل المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، ط١، دار الجليل، عمان-الأردن ١٩٩٣، ص١٢٥.

(٥) السلطة الوطنية الفلسطينية، هيئة الرقابة العامة: ملكية أراضي المستوطنات في محافظات غزة، تقرير رقم (٨٠٢٥٠١١) بتاريخ ١٩٩٨/٥/٢٧، يعتبر هذا المصدر أبرز المصادر لتحديد قطع الأراضي التي تجثم عليها المستوطنات وذلك لقيام هيئة الرقابة العامة بمسح كل الأراضي المقام عليها مستوطنات بالتعاون مع كافة المؤسسات الحكومية المعنية وكان مصدرها دائرة تسجيل الأراضي في القطاع وسجلات التنظيم في البلديات والمجالس القروية في القطاع وتم رفع التقرير لرئيس السلطة الوطنية.

(٦) السلطة الوطنية الفلسطينية، الهيئة العامة للاستعلامات (دائرة الأبحاث والدراسات): الاستيطان الإسرائيلي في قطاع

غزة، دراسة غير منشورة، نيسان ١٩٩٧، غزة - فلسطين ١٩٩٧، ص ٣٢.

(١) المركز الجغرافي الفلسطيني: مسح المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، التقرير الأول (أرقام وتحليل)، (ب.ط)، رام الله - فلسطين ١٩٩٥، ص ٣٢.

(٢) بحث ميداني قام به الباحث لمعاينة المؤسسات والمنشآت داخل مستوطنة إيرز ٢٧/٨/٢٠٠٠.

هذا وتشرف السلطات الإسرائيلية السياسية والمدنية مباشرة على المستوطنة التي هو عضو في المجلس الإقليمي لمستوطنات غزة، وهي مركز صناعي حيث تعتبر منطقة صناعية وينشط المستثمرون فيها ذلك للاستفادة من التسهيلات المالية لاعتبارها منطقة تطويرية(أ)^(٣).

ويعمل في المستوطنة أكثر من ثلاثة آلاف عامل عربي يعملون في تسع وثلاثين مصنعاً في المستوطنة التي بدأت بمصنعين عربيين عام ١٩٧٦^(١)، ويملكهما عبد الرحمن درابيه وهاشم الدردونجي، في حين يملك المستوطنون عشرين مصنعاً، تملك السلطات العسكرية عدة مصانع بينها مصنع ذخيرة ومصنع للإمدادات السريعة للجيش الإسرائيلي، أما الصناعات التي يملكها المستوطنون فعملهما شاق وتعتمد على العمالة الرخيصة وفي نفس الوقت تجد تسويقاً سريعاً لها في قطاع غزة مثل :

(ورش الحديد والصلب- صناعة الباطون- لوازم الدفيئات الزراعية- تجهيزات الأسفلت وإعداد مادة القار- إضافة إلى الورشة المركزية التي تشرف على إصلاح باصات شركة إيجد في جنوب إسرائيل).

٢. مستوطنة نيسانيت Nissanit^(٢)

سميت بهذا الاسم نسبة إلى شبه جزيرة سيناء، وقد بدأت المستوطنة بنقطة عسكرية أقيمت على تلة عالية سنة ١٩٧٨^(٣)، وفي ١٥/٤/١٩٨٢ سكنها مجموعة من جنود الناحال الذين قاموا بإعداد عدة بيوت واستصلاح عشرات الدونمات للزراعة، وفي ٣/١٠/١٩٨٤ تقرر إقامة المستوطنة في مكان موقع الناحال والعمل على توفير ما يلزم لتدشينها قبيل انتخابات الكنيست المقامة في تموز من نفس العام^(٤)، وفي الخامس عشر من نيسان ١٩٨٤ أقيم احتفال بتدشين المستوطنة كما تم تسميتها (نيسانيت) ونظراً لأهميتها فقد شارك في تدشينها قائد الناحال في إسرائيل رعان شيرير وممثلون عن الحكومة والمجلس الإقليمي للمستوطنات في الضفة والقطاع (بيشاع)^(٥)، وتم إحضار مستوطنين من كيبوتس إيرز من داخل الخط الأخضر^(٦).

كما تم قبل انتخابات الكنيست بيوم واحد في ٢٢/٧/١٩٨٤، وبحضور نشطاء الليكود إضافة إلى متنيهاو دروبلس (صاحب فكرة استيطان هذه المنطقة) إحضار طلاب مدارس ثانوية من مدينة أشكلون (عسقلان) وإسكانهم في الوحدات السكنية المؤقتة لقاء أجور خيالية قدرت بـ ألفي شيكل للشخص للمبيت ليلة واحدة في هذه المستوطنة^(٧).

(٣) قهوجي، حبيب : استراتيجية الاستيطان ، مرجع سابق، ص ٢٥٠ .

(١) مقابلة مع راسم البياري رئيس اتحاد نقابات العمالية الفلسطينية في قطاع غزة، مصدر سابق .

(٢) أنظر موقع المستوطنة على الخارطة رقم (٣) .

(٣) Palestinian Center for Human Rights: A comprehensive . Op.cit..p11.

(٤) عايد، خالد : الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة، مرجع سابق ، ص ٢٥٥ .

(٥) بيشاع: هو رمز المجلس الإقليمي لمستوطنات يهودا والسامرة وعزة، وقد تم تشكيله في قطاع غزة في ٩/٥/١٩٤٩ عقب التوقيع على اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية، وكان الهدف منه مقاومة أي تنازل سياسي بخصوص الاستيطان، وكذلك العمل على إقامة لوبي استيطاني في الكنيست والعمل على تسريع وتيرة الاستيطان، أنظر : طيت، بات : مجلس بيشاع (ضمن دراسة داخل المستوطنات)، (ب.ط)، مركز القدس للأبحاث، مرجع سابق، ص ٤٢ .

(٦) دافار ١٣/٤/١٩٨٢، ص ٣ .

(٧) في صحيفة يوم الانتخابات ٢٣/٧/١٩٨٤ نشرت غالبية الصحف الإسرائيلية ما جرى في اليوم السابق من عمليات استيطان في عدة مناطق في الضفة الغربية وقطاع غزة، و صورت كل صحيفة الموضوع بغرض يخدم حزب إسرائيلي معين أنظر :

- هآرتس ٢٣/٧/١٩٨٤، ص ١ .

- دافار ٢٣/٧/١٩٨٤، ص ١ .

ومن الجدير ذكره أن المستوطنة قد أقيمت على تلة النصر من أراضي قرى بيت لاهيا وبيت حانون وعلى أجزاء من أراضي (غفر التين وغيضة وأرض العصافير) ومن القسائم ذات الأرقام من :

قسامية ٢٧ حتى ١٧٣ من القطعة ١٧٧٧^(٢).

كما قامت إسرائيل بمصادرة المزيد من الأراضي لتوسيع المستوطنة حيث صادرت أجزاء أخرى من قسائم تعود للمواطنين^(٣).

محمد محمد قاسم	١٥	دونماً
عائلة البدي	٣٦	دونماً
صقر محمد	٧	دونماً
إبراهيم أبو سمرة	٩٣	دونماً
عائلة سلمان	٨٥	دونماً
عائلة حمودة	١٢٥	دونماً

وبدأت المستوطنة بالنقطة العسكرية الواقعة على تلة النصر، ومن ثم استمرت عمليات التوسع حتى وصلت مساحتها عام ١٩٩٦ إلى ٣٩٢٥ دونماً تقريباً^(٤)، لذا فهي تعتبر أكبر مستوطنات قطاع غزة من حيث المساحة، ويحد مستوطنة نيسانيت من الشرق الخط الأخضر ومن الغرب مستوطنة إيرز ومن الجنوب تصل حدودها إلى أراضي بيت حانون، ومن الشمال يحدها الخط الأخضر . إن إقامة هذه المستوطنة جاء لتحقيق عدة أهداف أبرزها :

- سياسية، لاستيعاب المستوطنين الذين تم إجلاؤهم عن مستوطنة ياميت في سيناء في نيسان ١٩٨٢ طبقاً لاتفاقيات كامب ديفيد الإسرائيلية المصرية .
 - أمنية، حيث تشرف المستوطنة بعلو موقعها على قرى بيت لاهيا وبيت حانون ومخيم جباليا والمشارف الشمالية لمدينة غزة، كما أنها تسيطر على الطريق الرئيسي لقطاع غزة (صلاح الدين) الممتد إلى معبر بيت حانون.
 - عسكرية، حيث أنها موقع عسكري متقدم في شمال غزة، ويعلو عن سطح البحر ما لا يقل عن ٥٠ متراً وقد تم نقل الموقع العسكري إلى أعلى منطقة في المستوطنة، وفي عام ١٩٩٥ وصلت القوة الموجودة في المستوطنة إلى كتيبة مشاة تصل بين ٤٠٠-٥٠٠ جندي مسلحين بمختلف أنواع الأسلحة^(١).
- أما عن التركيبة السكانية لهذه المستوطنة فإن النواة الأولى لمستوطنيتها تنتمي لحركة غوش إيمونيم، ومع التطور الديمغرافي للمستوطنة صار أغلب المستوطنين من اليهود الشرقيين القدماء، وذوي الدخل المحدود وغالبيتهم موظفين حكوميين في المستوطنة والمدن المجاورة لها وبالتالي يمكن تصنيفها على أنها مستوطنة علمانية تشرف عليها حركة هبوعيل همزراحي^(٢)

(٢) السلطة الوطنية الفلسطينية، هيئة الرقابة العامة: ملكية أراضي المستوطنات، مرجع سابق، ص ٨-١٠ .

(٣) كناعنة، شريف والمدني، رشاد : الاستيطان ومصادرة الأراضي في قطاع غزة، مرجع سابق، ص ٤٢ .

(٤) السلطة الوطنية الفلسطينية، هيئة الرقابة العامة : ملكية أراضي المستوطنات، مرجع سابق ص ٢ .

(١) السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي (قطاع غزة)، دائرة النشاط الإسرائيلي، دراسة غير منشورة حول مستوطنة نيسانيت رقم ٩٥/٢١٣٠، ص ٤ .

(٢) هبوعيل همزراحي: وتعني العامل الشرقي وهي رابطة عمال متدينين صهيونيين أسست عام ١٩٢٢ بهدف الإشراف على الذين يريدون العيش من تعب أيديهم، وقد شكلت مع منظمات أخرى متدينة الحركة العمالية (توراة وعمل)، وبعد عام ١٩٦٧ زادت من نشاطها الاستيطاني، وأسست العديد من المستوطنات، وقد شكلت مع حركة همزراحي حزب المتدينين الوطنيين (همفدال)، ولا زالت تحافظ رابطة هبوعيل همزراحي على وجودها المستقل في مجالات العمل والاستيطان، وتمثيل أعضائها في حركة العمل في إسرائيل، أنظر :

تلمي، إفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، مرجع سابق، ص ١٤٩ .

والجدول التالي يوضح النمو السكاني و عدد الوحدات السكنية في مستوطنة نيسانيت لبعض السنوات^(٣):

١٩٩٦	١٩٩٤	١٩٩١	١٩٨٧	١٩٨٤	
٤١٥	٣٢٣	٦٠	٩٠	١٨	عدد المستوطنين
١٦٣	١٣٥	١٢٠	١٢٠	٦	عدد الوحدات السكنية المتنقلة والثابتة

وتقول نشرات المجلس الإقليمي أن عدد سكان هذه المستوطنة عام ١٩٩٦ قد تجاوز ٥٥٠ مستوطناً^(١)، وقد بلغت المساحة العمرانية للمستوطنة ٤٢ دونماً^(٢)، حيث أن أغلب أراضي المستوطنة زراعية، لكن مخططات المؤسسات الاستيطانية تؤكد أن نيسانيت ستتحول قريباً إلى مركز مدني إقليمي^(٣).

هذا ويوجد في المستوطنة كنيس للصلاة و عيادة صحية ومحل أمريكي لبيع الوجبات السريعة (ماكدونالدز)، فيما تعتمد المستوطنة في الخدمات العامة على مدينة نتيف هعسرة القريبة^(٤). ويعتبر سكان المستوطنة من أشد المعارضين لعملية السلام الفلسطينية أو استلام السلطة المسؤولية عن المستوطنات مستقبلاً^(٥).

٣. مستوطنة إيلي سيناى Ely Sinai^(٦)

وينسب الاسم إلى " شبه جزيرة سينا، وحنين العودة إليها" ، وسبب التسمية أن المستوطنة كانت ضمن مجموعة المستوطنات التي أقيمت لإسكان المستوطنين الذين تم إخلاؤهم عن سينا، وقد تقرر إقامتها في ١٩٨٢/٩/٩^(٧)، وفي ١٩٨٢/١٠/٧ وعلى الرغم من الأوضاع السياسية التي تعصف بإسرائيل والمتمثلة بتداعيات مجازر صبرا وشاتيلا فقد قام المستوطنون بوضع حجر الأساس لهذه المستوطنة^(٨)، وبعد أقل من شهرين وفي ١٩٨٢/١٢/٢٢ وفي محاولة لجذب المستوطنين إليها فقد اعترفت بها اللجنة الإدارية لشؤون الاستيطان وأقرتها الحكومة كمستوطنة دائمة، وقد بدأت المستوطنة بنقطة عسكرية تحمي الجزء الغربي الشمالي من قطاع غزة في مطلع السبعينات أثناء تصاعد عمليات المقاومة الفلسطينية للاحتلال.

استوطن فيها بداية مجموعة من الناحل إلى أن سيطرت إسرائيل على مساحة ٢٩١ دونماً من القسائم (٧٦ - ٧٧ - ٩٦ - ١١٦) من القطعة (١٧٧٦)^(١)، والمسماة بالهونة واعتبارها مساحة أرض حكومية تم إخلاء المواطنين العرب عنها وتسليمها إلى المنظمات الاستيطانية المختلفة، وقد تطور

(٣) الجدول من إعداد الباحث والمصادر:

- Peace Now, settlement watch- report No.9, Jenuwary 1996, Jerusalem - Palestine. 1996.p.2

- المجلس الإقليمي لمستوطنات غزة (بيشاع)، النشرة التعريفية لمستوطنات نيسانيت، ص ٦. غزة.

- كناعنة، شريف والمدني، رشاد : الاستيطان ومصادرة الأراضي في قطاع غزة، مرجع سابق، ص ٣٢ .

(١) المجلس الإقليمي لمستوطنات غزة (بيشاع)، النشرة التعريفية لمستوطنة نيسانيت، مرجع سابق، ص ٦ .

(٢) المركز الجغرافي الفلسطيني : مسح المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مصدر سابق، ص ٣٢ .

(٣) المركز المدني الإقليمي : يعني توفر المزيد من الخدمات والدعم الحكومي للمستوطنة واعتبارها مجلس محلي.

(٤) نتيف هعسرة : هي مستوطنة ملاصقة لمستوطنة إيرز، لكنها داخل الخط الأخضر وتملك بنية تحتية ضخمة (كهرباء - مياه - اتصالات)، وتقوم بإمداد مستوطنات شمال قطاع غزة بالخدمات العامة .

بحث ميداني للباحث ٢٠٠٠/٦/٣ .

(٥) وتحصل اجتماعات سياسية في المستوطنة بين الحين والآخر، وتدل الاجتماعات التي حصلت أثناء الانتخابات البرلمانية ١٩٩٦ أن السكان يعارضون عملية السلام أنظر : السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي (قطاع غزة)، دائرة النشاط الإسرائيلي، دراسة حول مستوطنة نيسانيت، مرجع سابق، ص ٣ .

(٦) أنظر موقع المستوطنة على الخارطة رقم (٣) .

(٧) عايد، خالد: الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكويد، مرجع سابق، ص ٢٤٩ .

(٨) هارتس، ١٩٨٢/١٠/٨ .

(٩) السلطة الوطنية الفلسطينية، هيئة الرقابة العامة : ملكية أراضي المستوطنات ، مرجع سابق، ص ٨ .

توسع المستوطنة منذ ١٩٩٠، حتى وصلت عام ١٩٩٣ إلى ٧٦٣ دونماً حيث أضيف إليها ٤٧٢ دونماً من نفس القطعة وتعود ملكيتها إلى^(٢):

٢٤٩ دونماً مسجلة باسم الحاكم العام لقطاع غزة

٠٢٠ للمواطن إسماعيل حسين أبو العوف

٠٠٣ دونمات للمواطنة كفا ضاهر أبو رمضان

وتبلغ المساحة العمرانية لمستوطنة إيلي سيناى ١٧٥ دونماً تقريباً^(٣)، مقام عليها كافة المنشآت المدنية والعسكرية في المستوطنة، وبالتالي فإن حدود المستوطنة وصلت إلى شاطئ بيت لاهيا والمقام عليه النقطة العسكرية الكبيرة المسماة (شاطئ شكما) ليكون جزءاً من المستوطنة، وتبعد المستوطنة ١٧ كم تقريباً شمال مدينة غزة، ويحدها من الشمال خط الهدنة مباشرة والشارع المؤدي إلى شاطئ البحر، فيما يحدها من الجنوب أراضي بيت لاهيا ومن الشرق مستوطنة نيسانيت، ومن الغرب شاطئ البحر .

وقد أقيمت إيلي سيناى لتحقيق عدد من الدوافع والأهداف أبرزها :

- أهداف سياسية، لتعويض المستوطنين الذين تم إخلأؤهم من مستوطنات سيناء.

- أهداف حزبية، ذلك أن أكتوبر ١٩٨٢ كانت تعصف بإسرائيل أحداث كثيرة وبالتالي جاءت لمساندة الحكومة لتحسين صورتها أمام الشعب في إسرائيل^(٤).

- أهداف أمنية تقتضي حماية الحدود البحرية بين الخط الأخضر وقطاع غزة، ولتكون أول مستوطنة مدنية تمثل حماية الحدود البرية الشمالية لإسرائيل مع القطاع، حيث قامت إسرائيل عام ١٩٨٨ ببناء محطة كهرباء لتزويد جنوب إسرائيل على شاطئ البحر فوق قرية هربيا (زكيم)، وتمثل إيلي سيناى حماية لهذه المحطة إضافة إلى أن الشواطئ المقابلة للمستوطنة تحتوي على آبار الغاز الطبيعي، والتي قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بالتنقيب عنه^(٥).

أما نشأتها فقد بدأت بنقطة ناهل تطورت إلى كيبوتس ثم مركز قروي، وقد أشرفت عليها منذ بداية هذا التطور "حركة رفض الانسحاب من سيناء" وهي جزء من (أمناء)* التابعة لحركة غوش أيمنيم^(٦).

جاء بناء هذه المستوطنة ضمن وثيقة جاليلي الاستيطانية التي عنت بتطوير وبناء المستوطنات وبناءها في شمال قطاع غزة لإيجاد تجمع ديمغرافي يهودي على حدود إسرائيل في هذه المنطقة، وهي أول مستوطنة مدنية في هذا التجمع .

(٢) المرجع السابق، ص ٨.

(٣) المركز الجغرافي الفلسطيني: مسح المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مرجع سابق، ص ٣٢.

(٤) في هذا الشهر كانت الحكومة الإسرائيلية برئاسة مناحيم بيغن في ظروف صعبة تتمثل في الإدانة الدولية التي تعرضت لها على حقيقة ضلوع إسرائيل في المشاركة في ارتكاب جرائم مجازر صبرا وشاتيلا، وقد اضطرت الحكومة في هذا الشهر إلى الموافقة على تشكيل لجنة تحقيق أسفرت فيما بعد عن ترك رئيس الحكومة لمنصبه وإقالة وزير الدفاع أريئيل شارون لمنصبه .

(٥) تحتوي المنطقة المقابلة لهذه المستوطنات على ثلاثة أضعاف الغاز الطبيعي الموجود في كل فلسطين، وتقع المنطقة ضمن اختصاصات السلطة الوطنية الفلسطينية في الشؤون المدنية وعليه فقد اكتشفت الشركات التي كلفتها ثلاثة آبار غاز طبيعي، وقد رفعت الشركات الإسرائيلية بتكاليف من المستوطنين قضية إلى المحكمة العليا في إسرائيل ضد الحكومة لسماحتها للسلطة بأخذ هذه الكميات من الغاز، وقد تم التوصل إلى حل بين السلطة وإسرائيل حول هذا الموضوع أنظر :

صحيفة القدس: ١٩٩٨/١٠/٣.

صحيفة النهار: ١٩٩٨/١٠/٣.

* أمناء: هو الجناح الاستيطاني لجماعة غوش أيمنيم، ويشرف على أكثر من خمسين مستوطنة معظمها مستوطنات "يشوف كهيلات" وهي مستوطنات مقامة يعيش فيها مستوطنون يعملون في المدن الإسرائيلية وبيوتون في المستوطنات، وأهم المستوطنات التي أقامتها أمناء هي (قدميم في شمال الضفة الغربية وألون موريه، وقطيف في غزة).

أنظر: المسيري، عبد الوهاب: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مرجع سابق، ج ٧ ص ١٥٨-١٥٩ .

(٦) أبو صبيح، عمران: دليل المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، مرجع سابق، ص ١٢٥ .

والجدول التالي يوضح النمو السكاني وعدد الوحدات السكنية في مستوطنة إيلي سيناى لبعض السنوات^(٣):

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩١	١٩٨٤	
٢٤٤	٢٣١	٣٠٠	٦٧	عدد المستوطنين
٦٠	٦٠	٥٧	٢٠	عدد الوحدات السكنية الثابتة والمتنقلة

ووفقاً لإحصائيات المجلس الإقليمي لمستوطنات غزة (بيشاع) فإن عدد سكان هذه المستوطنة عام ١٩٩٥ زاد عن ٣٠٠ مستوطن^(١).

يعمل سكان مستوطنة إيلي سيناى في السياحة حيث الشواطئ الملائمة والتي يمكن لسكان المدن والقرى الإسرائيلية المجاورة الوصول إليها دون المرور عن أي مكان يسكنه عرب، وقد عمل السكان في البداية في الزراعة حيث أقاموا الدفيئات، وتعتبر تربة هذه المستوطنة رملية صفراء صالحة تماماً للزراعة، كما تعتبر المياه في هذه المنطقة من أجود المياه في فلسطين وأعذبها^(٢)، كما يمكن مشاهدة استغلال المستوطنين لشواطئ قطاع غزة في صيد الأسماك.

ونظراً لتطرف سكان هذه المستوطنة، لذا لم يعمل بها عمال عرب فاستعانوا بعمال من تايلاند يقومون بالإشراف على مزارع النعام والطيور في المستوطنة^(٣).

أما عن النشاط اليومي لسكان هذه المستوطنة فإنهم لا يزالون يعتمدون على المؤسسات الصحية والتعليمية والاقتصادية التي تقدمه المدن الإسرائيلية المجاورة وخاصة أشكلون.

مع العلم أنه لا يوجد هناك أي طريق يربط هذه المستوطنة مع بقية مستوطنات قطاع غزة الجنوبية، وإنما يمكن الوصول إليها عن طريق الطرق الالتفافية حول قطاع غزة داخل الخط الأخضر، ولن تستطيع إسرائيل إيجاد أي خطط لبناء طريق يصل بين تجمع المستوطنات الشمالية وتلك الجنوبية، ذلك لأن المنطقة الممتدة من شاطئ البحر وحتى الخط الأخضر قبالة مدينة غزة تعتبر منطقة تواصل عمراني سكاني عربي دائم وكثيف يبدأ من مخيم الشاطئ في الغرب وينتهي بحي الشجاعة شرقاً.

هذا ويعيش سكان إيلي سيناى حالة من العزلة عن مستوطنات القطاع ولم تتطرق المشاريع الاستيطانية في القطاع لحل هذه المشكلة.

ومن الجدير ذكره أن هذه المستوطنة تحتوي على مطار عسكري يستخدم لنشاط طائرات الهليكوبتر العسكرية، ويوجد بشكل دائم في هذا المطار طائرتان عسكريتان وهما جزء من الكتيبتين التي تضم أكثر من خمس دبابات في هذه المستوطنة^(٤).

٤. مستوطنة دوغيت Dogit^(١)

وتعني مستوطنة الصيادين، وتعود بدايات قيام هذه المستوطنة إلى تلك النقطة العسكرية التي أقامها الجيش الإسرائيلي عام ١٩٧٠ على تلة "السودانية" شمال مخيم الشاطئ على شاطئ البحر، وذلك للإشراف على مراقبة (المخيم الشمالي)، وحماية المنطقة الجنوبية من هذه النقطة العسكرية التي استخدمها الجيش لأغراض التدريب، ففي ١٩٨٤/٨/٩ قررت اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان إقامة

^(٣) الجدول من إعداد الباحث والمصدر:

أبو صبيح، عمران: دليل المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، مرجع سابق، ص ١٢٥.

Peace Now, settlement watch- report : No.9, op.cit.p3 .

^(١) المجلس الإقليمي لمستوطنات غزة (بيشاع)، النشرة التعريفية لمستوطنة إيلي سيناى، كانون ثاني ١٩٩٧، ص ٢، (بالعبرية).

^(٢) بدوي، خميس: محاضرات في المستوطنات في قطاع غزة (موضوع خاص بالجغرافيا)، ودارسة غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة- فلسطين ١٩٩٧، ص ١١.

^(٣) السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي (قطاع غزة)، دائرة النشاط الإسرائيلي، دارسة غير منشورة حول مستوطنة إيلي سيناى رقم (٢١٣٥) / ٩٦، ص ٥.

^(٤) المرجع السابق ص ٧.

^(١) أنظر موقع المستوطنة على الخارطة رقم (٣).

مستوطنة جديدة في قطاع غزة تكون مخصصة لصيادي الأسماك حتى يستفيد المستوطنون من شواطئ القطاع، وفي ١٩٨٤/١٢/٤ قررت نفس اللجنة إقامة قرية الصيادين (دوغيت) بجوار مخيم الشاطئ^(١).

في ١٩٨٩/٣/٨ تم نقل الكرفانات المؤقتة من موقعها الأول الملاصق للمخيم باتجاه الشمال مسافة كيلو مترين وتم إقرارها كمستوطنة دائمة^(٢).

أقيمت مستوطنة دوغيت على أرض بيت لاهيا على قطعة الأرض المسماة (العمياء الشرقية)، والتي تضم القسائم من ١٧ وحتى ٢٩ من القطعة رقم ١٧٤٥ والمسجلة باسم الحاكم العام لقطاع غزة^(٣)، والمسلمة للمواطنين بعقود تأجيرية منذ الخمسينات.

تبلغ مساحة نواة المستوطنة ٣٢٤ دونماً (داخل حدود التنظيم للمستوطنة)، وفي كانون أول ١٩٨٨ استولت السلطات على مزيد من الأراضي المزروعة من الناحية الشرقية للمستوطنة وأصبحت مساحتها ٦٠٠ دونم تقريباً^(٤)، وبعد اتفاقيات أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية قامت إسرائيل بنقل بعض أماكن أبراج المراقبة في المستوطنة باتجاه أراضي المواطنين شرقاً وجنوباً. وفي عام ١٩٩٣ قامت السلطات العسكرية بمصادرة قطعة أرض بعرض عشرة أمتار وبطول كيلو متر لربط المستوطنة بالموقع العسكري الواقع على الشاطئ من الجهة الشمالية للمستوطنة^(٥).

وحسب تقارير باحثي مركز غزة للحقوق والقانون الذين رصدوا توسع المستوطنة سنة ١٩٩٦ فإن مساحة المستوطنة أصبحت تزيد عن ٩٥٠ دونماً^(٦).

وتبلغ المساحة العمرانية للمستوطنة ٢٥٨ دونماً تقريباً^(٧)، ويعود ذلك إلى سعة المنشآت الاقتصادية الواسعة وعلى رأسها أحواض السمك التي تزيد عن ١٠٠ دونم، وعددها ثمانية عشر حوضاً^(٨).

يحد مستوطنة دوغيت من الغرب شاطئ البحر والطريق المؤدي لمستوطنات الشمال، ومن الشرق يحدها الموقع العسكري الكبير الذي يفصل أراضي بيت لاهيا عن البحر، ويحدها من الشمال مزارع آل السوري وآل الغول التابعة لبيت لاهيا، ومن الجنوب مناطق سباق الخيل.

وتحقق قيام هذه المستوطنة أهدافاً سياسية وأمنية واقتصادية، وتتمثل في :

- سياسياً : حيث جاءت كجزء من ضرورات التصدي للرأي العام الدولي الداعم لإدانة الاستيطان ووقفه^(٩).

- أمنياً : حيث تستطيع السلطات الإسرائيلية مراقبة الجزء الشمالي من مدينة غزة ومن ضمنه مخيم الشاطئ إضافة إلى مخيم جباليا، فقد قامت بنصب منطاد فوق المستوطنة لمراقبة هذه الأماكن، إضافة إلى أنها عندما تقوم بإقامة حاجز عسكري أمام المستوطنة تستطيع شل حركة التنقل

(١) نصار، إبراهيم : المستعمرات الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ١٤ .

(٢) أبو صبيح، عمران : دليل المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، مرجع سابق، ص ١٢٧ .

(٣) السلطة الوطنية الفلسطينية، هيئة الرقابة العامة، ملكية أراضي المستوطنات، مصدر سابق، ص ٧

(٤) نصار، إبراهيم: المستعمرات الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ١٤ .

(٥) السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الإعلام : تقرير صحفي عن تجاوزات إسرائيل منذ توقيع اتفاق أوسلو، تشرين أول ١٩٩٤، غزة - فلسطين ص ٢ .

(٦) مركز غزة للحقوق والقانون، التقرير السنوي الثالث، كانون ثاني ١٩٩٧، غزة - فلسطين .

(٧) المركز الجغرافي الفلسطيني، مسح المستعمرات، مرجع سابق، ص ٣٢ .

(٨) السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي (قطاع غزة)، دائرة النشاط الإسرائيلي، دراسة حول مستوطنة دوغيت رقم

(٢١٣٦) / ٩٦، ص ٥ .

(٩) حيث جاءت مستوطنات بيكر (Beker's settlements)، وهي سلسلة من المستوطنات سميت بهذا الاسم لأنها أقيمت قبل فترة زمنية قصيرة جداً من زيارة لرئيس الخارجية الأمريكي جيمس بيكر للمنطقة في فترة حكومة شامير، وقد أقيمت هذه المستوطنات بغرض إظهار رفض الحكومة الإسرائيلية آنذاك لموقف الولايات المتحدة الأمريكية من قضية الاستيطان والذي يقضي بضرورة وقف الاستيطان في الأراضي المحتلة أنظر:

الفلسطينية من غزة إلى شمال القطاع عن طريق الساحل، كما تعتبر المستوطنة أكبر موقع عسكري إسرائيلي متقدم باتجاه مدينة غزة، وتأتي لتأمين ما خلفها من مستوطنات (نيسانيت- إيلي سينا- إيرز) في شمال القطاع.

- اقتصادياً: حيث تستطيع إسرائيل استغلال المنطقة الغنية بالمياه العذبة وتكريرها وبيعها للسكان العرب، وهذا ما حصل فعلاً فقد كان أول خط مياه يتم تمديده من (ميكوروت) إلى أحياء شمال مدينة غزة من آبار هذه المستوطنة، إضافة إلى أن المنطقة تصلح للزراعة الجيدة، وهذا ما سيوفر فرص عمل لعدد كبير من المستوطنين الموجودين في المستعمرات المجاورة .

من هنا بذلت الحكومة الإسرائيلية جهوداً مكثفة لجلب مستوطنين لاستيطان دوغيت وسكنت في الدفعة الأولى المؤلفة من اثني عشر مستوطناً عام ١٩٨٨ قوامها خمس عائلات شابة^(١)، وفي عام ١٩٩١ بلغ عدد السكان ثمانين مستوطناً^(٢)، حيث تم إدخال عشرات الكرفانات إلى المستوطنة ١٥/٣/١٩٩١ من ضمن الوحدات السكنية التي مولتها الولايات المتحدة لإسكان المهاجرين اليهود من جمهوريات الدول المستقلة (الاتحاد السوفيتي سابقاً)^(٣)، وفي عام ١٩٩٦ تناقص عدد سكان المستوطنة إلى خمسين نسمة بواقع خمس عشرة عائلة ينتمون جميعاً إلى أصول شرقية من ليبيا وتونس والمغرب، وفي عام ١٩٩٧ غادرت المستوطنة خمس عائلات رغم قرار الحكومة بمنح كرفان مساحته ٧٠ متر^٢ مقام على قطعة أرض مساحتها ٥٠٠ متر لكل عائلة في المستوطنة^(٤).

وهذا يعتمد غالبية سكان المستوطنة على مهنة تربية الأسماك والصيد، فقد تزايد عدد مزارع السمك بشكل دائم منذ نشأة المستوطنة، ويعمل الجزء الآخر من السكان في مهنة الصيد حيث يقوم غالبية هؤلاء بإبرام عقود مع صيادين فلسطينيين يسمح بموجبه لسفن الصيد الفلسطينية بغطاء من المستوطنين بالعمل على الصيد في المياه المقابلة لمستوطنة دوغيت وحتى داخل الخط الأخضر وذلك مقابل جزء مهم من الناتج أو مقابل مبلغ معين، كما يعمل جزء من المستوطنين في شركة التنقيب عن النفط التي تعمل على شواطئ المستوطنة^(٥).

قامت إسرائيل بعمل منشآت في المستوطنة تضم كنيس، ومشاريع لاستخراج المياه العذبة، إضافة إلى مشاريع أحواض السمك، كذلك تضم المستوطنة مقراً لسلاح البحرية الإسرائيلية حيث تقوم بين الحين والآخر بعمليات عسكرية قبالة سواحل المستوطنة تستخدم فيها الطائرات العمودية والقطع البحرية المختلفة^(٦)، وبالتالي تؤدي هذه المستوطنة وظيفة أمنية بإمداد سلاح البحرية الإسرائيلية بالذخيرة والإمدادات اللازمة في حالات الضرورة.

ثانياً/ المستوطنات المقامة على أراضي محافظة غزة^(٧)

أقامت إسرائيل على أرض محافظة غزة مستوطنة واحدة هي نتساريم، وقد أقيمت وتطورات هذه المستوطنة ضمن مخطط وثيقة غاليلي الاستيطانية والتي هدفت إلى زرع الأوتاد بين المناطق الفلسطينية فتم زرع هذه المستوطنة لضمها مستقبلاً إلى إقليم بئر السبع كما يرى المشروع .

(١) مركز غزة للحقوق والقانون، المستوطنات الإسرائيلية في غزة، دراسة غير منشورة، غزة - فلسطين ١٩٩٧، ص ٥ .

(٢) Peace Now, settlement watch report. No.9. op.cit.p3 .

(٣) احتجت الولايات المتحدة الأمريكية على إدخال الكرفانات لمستوطنة دوغيت بتمويل أمريكي لأن ذلك يتناقض مع رسالة رئيس حكومة إسرائيل لوزير الخارجية الأمريكي بشأن تقديم قروض إسكان المهاجرين، بحيث تستنتي المساعدة استغلالها في النشاطات الاستيطانية في الضفة والقطاع وشرق القدس، وقال الناطق بلسان وزارة الإسكان في إسرائيل أن شركة (أمان) التي أعدت تقرير إيصال الكرفانات أخطأت حين أدخلتها إلى قطاع غزة . أنظر : هارتس، ١٩٩١/٤/٩، ص ٣ .

(٤) السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي (قطاع غزة)، دائرة النشاط الإسرائيلي، دراسة حول مستوطنة دوغيت، مرجع سابق، ص ٦ .

(٥) المرجع السابق، ص ٥ .

(٦) المرجع السابق، ص ١٢ .

(٧) أنظر الخريطة رقم (١) والتي توضح موقع محافظة غزة من محافظات القطاع وكذلك المواقع الاستيطانية على أرضها .

تبلغ مساحة محافظة غزة ٧٢٤٧١ دونم، وقد توجه الإسرائيليون للاستيطان على أجزاء من هذه المساحة في وقت مبكر من بداية حركة الاستيطان في القطاع، وكانت نتساريم ثاني مستوطنة تقام على أراضي قطاع غزة .

نتساريم (Nezorim)

سميت بهذا الاسم نسبة إلى وقوعها من منطقة النصيرات وسط قطاع غزة، وتعني بالعبرية "الجزور"، ويعود إنشاء هذه المستوطنة إلى عام ١٩٦٧، حيث كان الموقع مقراً للشرطة العسكرية في الجيش المصري، وأقام بها الإسرائيليون نقطة مراقبة عسكرية، وفي آذار ١٩٧١ بدأ فيها نشاط مدني تابع للصندوق القومي اليهودي، تمثل بتسوية قطعة من الأرض حول النقطة العسكرية^(١)، وفي ١٩٧٢/٢/٢٩ قررت قيادة الجيش الإسرائيلي اعتبارها نقطة ناحال، وبدأ العمل بتوسيع الخدمات لسد حاجة عشرات المجندين والمجنذات الذين سكنوا فيها بشكل دائم^(٢).

في ١٩٧٢/١١/٦ تم إحضار كرفانات للمستوطنة واعتبارها نقطة استيطانية، كما قامت بعض المنظمات الصهيونية بزيارات تضامنية مع جنود الناحال الذين يعملون على تطوير هذه النقطة الاستيطانية، وظلت هذه النقطة بغير اعتراف حكومي حتى ١٩٨٠/٧/٢ حين تم توطين أول فوج من المستوطنين في الكرفانات المؤقتة، لكنهم سرعان ما هجروها بعد أقل من عامين أثناء حرب لبنان^(٤).

غير أنه قد أعيد توطين شباب وشابات في اليومين السابقين لانتخابات الكنيست ١٩٨٤ حيث أقيمت إحدى عشرة مستوطنة في الضفة والقطاع على عجل وفي يوم واحد، وقد تحدثت غالبية الصحف الإسرائيلية عن موضوع جلب طلاب وطالبات للاستيطان مقابل دفع مبالغ خيالية لهم، وقد تحولت إلى مستوطنة دائمة في نفس ذلك اليوم ١٩٨٤/٧/٢٢^(١)، وبعد ذلك بشهر تقريباً أقيم احتفال بنقل المستوطنة إلى حركة الكيبوتس الديني الذي حولها كمحطة مؤقتة لنوى المهاجرين الذين ينتقلون إلى مجمع مستوطنات غوش قطيف^(٢).

أقيمت المستوطنة على أراضي منطقة تل العجول ومنطقة أبو مدين التابعين لمدينة غزة، وتجمت المستوطنة على القطع والقسائم التالية^(٣):

المسماة العوسج والمشرقي	٦٧٤	القسمة الثامنة من القطعة
المسماة بأب الخنازير	٦٧٥	القسائم ١،٢،٣ من القطعة
المسماة بموقع البئر الشمالي	٢٣٠٥	القسمة الثانية من القطعة
المسماة بقضيب الطير	٢٣٠٦	القسمة الأولى من القطعة
المسماة بتل العجول(نواة المستوطنة)	٢٣٠٧	القسمة الأولى من القطعة
المسماة بالبوايك والملاحة	٢٣٠٨	القسائم ١،٥ من القطعة
المسماة بالمصفق	٢٣١٠	القسمة الخامسة من القطعة

بدأت النواة الأولى للمستوطنة كما سبق وأن ذكرنا بنقطة الناحال التي أقيمت على قطعة تل العجول، ثم كان أول توسع لها بالاستيلاء على قطعة أرض مساحتها ٣٨ دونم يملكها أبناء عائلة أبي مدين، وقطعة أخرى مساحتها ٦٥ دونماً يملكها أبناء محمد النباهين، وقامت السلطات بالضغط على

(١) صحيفة عل همشار ١٩٧١/٤/٢٠ .

(٢) صحيفة هآرتس ١٩٧٢/٣/٦ .

(٤) بيين ، ألكس: تاريخ الاستيطان بدولة إسرائيل، مرجع سابق، ص ٢٩٣، (بالعبرية).

(١) تسدقوني، داني : مصادرة الأرض في غزة، صحيفة دافار ١٩٨٤/٧/٢٣، ص ١ .

(٢) نشرت صحيفة دافار الإسرائيلية ١٩٨٤/٨/٢٣ المراحل التي تطورت بها المستوطنة وذكرت بأن تسليم المستوطنة للكيبوتس الديني جاء نتيجة اتفاق بين أقطاب حكومة الوحدة الوطنية التي ستباشر عملها قريباً .

(٣) السلطة الوطنية الفلسطينية، هيئة الرقابة العامة : ملكية أراضي المستوطنات، مصدر سابق، ص ١١ .

العائلتين لحملهم على بيع أراضيهم لتوسيع المستوطنة، وفي النهاية تم مصادرتها باعتبارها ضرورية لمعسكرات الجيش لحماية أمن المنطقة^(٤).

كما توسعت مساحة المستوطنة مرة ثانية في الأعوام ١٩٧٣م-١٩٧٤م بترحيل بدو المنطقة وكذلك آل أبو مدين بحجة أن أراضي المنطقة هي أراضي المستوطنات في محافظات غزة، زادت مساحة المستوطنة بـ ٣٠٠ دونم التي صادرتها إسرائيل وقامت بتجريف أشجار الكروم فيها والتي تعود ملكيتها لآل أبي مدين، وذلك بهدف السيطرة على مصدر (الرمل) في المنطقة حيث قامت ببيعه للفلسطينيين على مدار سنتين^(١)، وفي ١٥/٥/١٩٩٤ توسعت المستوطنة مساحة عشرة دونمات لإقامة موقع عسكري غرب المستوطنة^(٢)، وفي ١١/١١/١٩٩٤ أغلقت إسرائيل الطريق الذي يمر بين شطري المستوطنة، وذلك بعد عملية فدائية للمقاومة الفلسطينية، واعتبرت هذا الطريق هو جزء من المستوطنة وأقدر مساحتها بحوالي ١٥٠ دونماً^(٣)، وهذا وقد وضعت إسرائيل في بداية عام ١٩٩٦ عدة كرفانات لإسكان المستوطنين ولكن دون جدوى حيث هجرت بعد عدة أشهر وذلك بسبب كونها منطقة مكشوفة ومن ثم ستكون هدفاً سهلاً للمقاومة الفلسطينية.

وفي ديسمبر من نفس العام قامت إسرائيل بتوسيع المستوطنة من جهة الغرب بخمسة عشر دونماً لإقامة موقعين عسكريين لحماية المستوطنة^(٤)، وبالتالي بلغت مساحة المستوطنة حتى نهاية عام ١٩٩٦ ما يقرب من ٤٤٧٥ دونماً، ومساحتها العمرانية تبلغ ٨٥٨ دونماً^(٥).

أما عن حدودها فيحدها من الغرب أرض أبي مدين وامتداد شارع هارون الرشيد على ساحل البحر، ومن الشرق أراضي السقا والموقع العسكري الإسرائيلي الكبير على (مفرق الشهداء) تقاطع شارع صلاح الدين مع شارع المغرقة المنطار، ويحدها من الشمال أراضي حي الشيخ عجلين ومن الجنوب قرية المغرقة الفلسطينية.

كان الهدف من إقامة هذه المستوطنة زرع وتد ديمغرافي بقلب التجمع السكاني الفلسطيني والذي يضم مدينة غزة والمخيمات الوسطى الأربعة (دير البلح- النصيرات- البريج- المغازي)، والذي لا وجود يهودي فيه سوى مستوطنة كفار داروم التي لا مجال لتوسيعها، كذلك فإن إسرائيل كانت بحاجة إلى موقع عسكري متقدم جنوب مدينة غزة، فاعتبرت نتساريم هي الملائمة لذلك، وأن وجود الجيش في هذه المنطقة بحاجة إلى حجة أو ذريعة في حال التوصل إلى حل سياسي، وهي أنها مستوطنة بحاجة إلى وجود الجيش ليحميها، وإلا سيبقى الجيش بعيداً عن مدينة غزة من الجنوب مسافة بعيدة جداً لا تقل عن عشرة كيلو مترات هي بعد أقرب مستوطنة عن المدينة.

وبالرغم من ذلك فإن الكثير من الساسة الإسرائيليين لا يرون أي قيمة أمنية أو منفعة سياسية أو اقتصادية لهذه المستوطنة، فقد نفى شمعون بيرس وجود مثل هذه المنفعة لإسرائيل، وادعى أن المبرر فقط منع المنازعات المحلية والداخلية للفلسطينيين، وهذا المبرر لم يعترف بيرس بكفايته لوجود قوات الجيش لأن ذلك يكلف الحكومة خمسة ملايين دولار سنوياً^(١).

(٤) نيوف، عزرا: مصادرة أراضي غزة، معاريف ١٠/٧/١٩٧٣، ص ٤.

(١) دراسة ميدانية للباحث، حزيران ٢٠٠١ حيث تم تجريف المنطقة كلياً وتم بيع الرمل فيها، وتبدو اليوم كحفرة كبيرة تزيد مساحتها عن ٣٠٠ دونم وليس بها أي منشأة عسكرية كما ادعت إسرائيل، وتبقى شاهد تاريخي لا زال موجوداً يدل على عدم صحة وصدق قرار السلطات العسكرية بمصادرتها لأغراض أمنية والحقيقة أنها اقتصادية لنهب ثروات الأرض.

(٢) مركز أبحاث الأراضي، جمعية الدراسات العربية، مصادرة الأراضي بعد اتفاقية أوسلو، دراسة غير منشورة، القدس - فلسطين ١٩٩٩، ص ٧.

(٣) في ١١/١١/١٩٩٤ قام المواطن الفلسطيني هشام محمد حمد ١٩ عاماً من سكان غزة والعضو بمنظمة الجهاد الإسلامي بتفجير نفسه على مفرق الطريق المؤدي للمستوطنة مما أدى إلى مقتل ثلاثة ضباط إسرائيليين وإصابة آخرين وعليه أغلقت السلطات الطريق أنظر:

- صحيفة القدس ١١/١٢/١٩٩٤، ص ١، وصحيفة النهار ١٢/١١/١٩٩٤، ص ١.

(٤) السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الإعلام، تقرير صحفي، غزة - فلسطين كانون ثاني ١٩٩٧، ص ٢.

(٥) المركز الجغرافي الفلسطيني، مسح المستعمرات الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ٣٢.

(١) أنظر مقالة شمعون بيرس وزير التطور الإقليمي الإسرائيلي في حكومة رابين، يديعوت أحرنوت ٢٤/٦/١٩٩٤.

إن استمرار وجود مستوطنة نتساريم منوط بخطط الجيش الإسرائيلي في التعامل مع الموقف الأمني، ويدعون أن وجود الجيش في هذه المنطقة هو أمر حيوي لأمنهم، وذلك يجعل هذه المستوطنة مركزاً عسكرياً يخفي بداخله قوات من الجيش^(١).

أما عن التعداد السكاني لهذه المستوطنة فقد بلغ عام ١٩٨٤ حوالي ١٧٠ مستوطناً^(٢)، وفي عام ١٩٩١ وعقب حصول إسرائيل على الضمانات البنكية التي تعهدت بعدم استخدامها في المستوطنات قامت بوضع مخطط كشفت عنه الصحافة الإسرائيلية لبناء ١٠٠ وحدة سكنية في مستوطنة نتساريم^(٣).

وفي عام ١٩٩٤ ومع اقتراب المواقع العسكرية الفلسطينية من المستوطنة تناقص عدد سكانها إلى ١٦٤ مستوطناً، وبعد إغلاق الطريق إلى المستوطنة أمام العرب كلياً زاد عددها إلى ٢٠٧ مستوطناً^(٤)، ويمكن القول إن دوافع المستوطنين في نتساريم هي دوافع دينية إلا أنه ومع زيادة عددهم بانضمام المهاجرين اليهود روسيا إليهم في بداية التسعينات قد ألغى اعتبارها كيبوتس ديني، وأصبح أعضاؤها يعملون في حقول مختلفة في الوظائف الحكومية والتدريس والصناعة^(٥).

وقد حافظ مجلس المستوطنة على وجود وتطور أكبر وأقدم كنيس يهودي في مستوطنات القطاع^(٦)، وفي عام ١٩٩٦ حصل المجلس الإقليمي (بيشاع) على مساعدة لكل مستوطن في نتساريم بلغت من ٧٠-١٠٠ ألف شيكل كتشجيع للبقاء فيها بعد سلسلة عمليات المقاومة التي تعرضت لها المستوطنة عامي ١٩٩٤-١٩٩٥، وكذلك عقب عزل المستوطنة أثناء أحداث النفق^(٧).

وتضم المستوطنة العديد من المنشآت المختلفة حيث قامت إسرائيل بإنشاء تحصينات عسكرية كبيرة في المستوطنة حيث يوجد بها على الدوام كتيبة مدرعات يزيد عدد أفرادها عن ٣٥٠ جندياً ويشكلون عدة سرايا، منها سرية ميكانيكية تضم أكثر من عشرين آلية عسكرية (دبابات- ناقلات جنود- عربات مصفحة)، وسرية إطلاق صواريخ مضادة للأفراد والدروع والطائرات، إضافة إلى أنها تضم مطاراً عسكرياً للطائرات العمودية محاطاً بدينيات زراعية^(٨).

وتضم المستوطنة العديد من المنشآت والمؤسسات الثقافية والاجتماعية، كالكنيس الديني والمدرسة الدينية، والملاعب الرياضية ورياض الأطفال، كما تضم المؤسسة الإقليمية للدراسات اليهودية، ومركزاً للتاريخ اليهودي، ومدرسة دينية يفصل فيها الذكور عن الإناث وهي الأكثر تديناً في مدارس المستوطنات، كما تضم منشآت اقتصادية كمصانع الألبان ومزارع تربية الحيوانات والطيور، وكذلك محطات تقوية شبكات الاتصال الخلوي التابعة للشركات الإسرائيلية^(٩).

ثالثاً/ المستوطنات المقامة على أراضي محافظة دير البلح (المنطقة الوسطى)^(١)

أقامت إسرائيل على أرض محافظة دير البلح مستوطنة واحدة هي مستوطنة كفار داروم، وقد أقيمت قبل عام ١٩٤٨^(٢)، وأعيد بناؤها بعد عام ١٩٦٧، وجاءت إعادة بناؤها ضمن الدوافع

^(١) Palestinian Center for Human Rights: A comprehensive, op.cit, p22 .

^(٢) كناعنة، شريف والمدني، رشاد : الاستيطان ومصادرة الأراضي في قطاع غزة، مرجع سابق، ص ٢٢ .
^(٣) هارتس ١٩٩١/٧/١ .

^(٤) Peace Now, settlement watch report No.9, op.cit.p3

ولا يختلف كثيراً العدد الذي نشره المجلس الإقليمي للمستوطنات (بيشاع)، النشرة التعريفية لمستوطنة نتساريم، يناير ١٩٩٦، ص ٣ (بالعبرية) .

^(٥) Palestinian Center for Human Rights: A comprehensive, op.cit, p19.

^(٦) السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي (قطاع غزة)، دائرة النشاط الإسرائيلي، دراسة غير منشورة حول مستوطنة نتساريم رقم (٢١٣٧)/٩٦، ص ٤ .

^(٧) المرجع السابق، ص ٦، ٩ .

^(٨) المرجع السابق ص ٣ .

^(٩) Palestinian Center for Human Rights: A comprehensive op.cit,p32 .

^(١) أنظر الخريطة رقم (١) والتي توضح موقع محافظة دير البلح بين محافظات القطاع

^(٢) أنظر الدراسة ص (٢٨) .

الأيدلوجية بإعادة الأراضي التي يدعي اليهود امتلاكها لإعمارها من جديد، وتطورت هذه المستوطنة ضمن مخطط وثيقة غاليلي الاستيطانية، حيث تم زرع كفار داروم ضمن منطقة كثافة سكانية عالية (أربعة مخيمات لاجئين لا تبعد عن بعضها سوى مئات الأمتار).

تبلغ مساحة محافظة دير البلح ٥٥٥١٩ دونماً، مكونة من مناطق: (دير البلح والنصيرات- المغازي- البريج- قرية الزوايدة)، وعلى الرغم من هذه الكثافة فقد كانت كفار داروم أول مستوطنة تقام في قطاع غزة بعد عام ١٩٦٧.

سميت كفار داروم Kfar Darom^(٣) بهذا الاسم نسبة إلى اسم المنطقة التي تتمتع بموروث تاريخي مليء بالأحداث السياسية والعسكرية بين الجيوش المقاومة من جهة جنوبي فلسطين والتي كانت تعتبر منطقة (داروم) محطة مهمة للانطلاق، وقد مر فيها المسلمون، وبنى الصليبيون فيها قلعة، ودخلها نابليون أثناء حملته على عكا عام ١٧٩٩، كما دخلها إبراهيم باشا أثناء اجتياحه بلاد الشام عام ١٨٣١.

ومنذ الأيام الأولى لاحتلال قطاع غزة عام ١٩٦٧، استولت إسرائيل على عدة قطع أراضي شرق دير البلح، وتبعثها بإصدار الأمر العسكري الخاص بالاستيلاء على أملاك اليهود قبل الاحتلال الإسرائيلي لإضفاء نوع من الشرعية وفق قوانين وتشريعات الاحتلال على وجود مدني إسرائيلي في هذه المنطقة فيما بعد.

أقيم معسكر للجيش الإسرائيلي في تلك المنطقة وتطور الأمر فيما بعد بالإعلان عن تأسيس المستوطنة في ١٩٧٠/١٢/٣^(٤)، وفي اليوم التالي أعلن ألون نائب رئيس وزراء إسرائيل

أن إسرائيل أنشأت بعد الحرب ثمان وعشرين مستوطنة وتعمل الآن على إنشاء مستوطنة مدنية في غزة هي كفار داروم^(١)، وبالتالي أعلن اعتراف الحكومة بها، وعلى الفور سكنها مجموعة من الناحل حتى سنة ١٩٧٥ عندما تم جلب مجموعة من المدنيين للسكن في المستوطنة، وقاموا بنشاط زراعي وأشرفت عليهم حركة هبوعيل همزراحي^(٢).

ومع حركة التطور التي شهدتها حركة الاستيطان الصهيوني في القطاع عقب وصول حزب الليكود إلى السلطة في إسرائيل عام ١٩٧٧ أصبحت المستوطنة تمثل محطة لليهود الذين ينوون الانتقال للسكن في مستوطنات القطاع (التي لا زالت غير جاهزة) الأخرى، وقد كانوا يقيمون في كفار داروم مدة عام أو عامين في انتظار استكمال بناء بيوتهم في المستوطنات الجديدة خاصة في مجمع غوش قطيف^(٣).

أما التطور المهم الذي شهدته المستوطنة عام ١٩٩٠ فهو انتقال مجموعة من اليهود الأرثوذكس بقيادة الحاخام (شمعون بيران) للسكن فيها، ومنذ ذلك الحين قتل ثلاثة من هذه المجموعة على أيدي رجال المقاومة الفلسطينية كان الحاخام بيران واحداً منهم^(٤).

تبلغ المساحة المسيطر عليها لصالح المستوطنة ما يزيد عن ٤٠٠ دونم، بدأت نواتها بالسيطرة على القسيمة ٦٥ من القطعة رقم ١٢٧ من أراضي دير البلح والمسماة بأرض المعترض، والمسجلة في تسجيل أراضي غزة باسم الكيرن كيمت، ثم تطورت لتأخذ أجزاء وقسائم من نفس القطعة وصلت إلى ٢٩٨ دونماً^(٥)، وهذا الضم تضمن أراضي ذات ملكية خاصة تعود للمواطنين:

- أبناء سليم محمد سلمان

(٣) أنظر الخارطة رقم (٥) والتي توضح موقع مستوطنة كفار داروم.
(٤) بينين، ألكس: تاريخ الاستيطان بدولة إسرائيل، مرجع سابق، ص ٢٩٢، (بالعبرية).

(١) العارف، عارف: الدور الفلسطينية المهدامة، مصدر سابق، ص ٧٤٥ وقد نقلها عن الإذاعة الإسرائيلية.
(٢) كناعنة، شريف، والمدني، رشاد: الاستيطان ومصادرة الأراضي في قطاع غزة، مرجع سابق، ص ٢٣.

(٣) Palestinian Center for Human Rights: A comprehensive, op.cit, p24.

(٤) Ibid, p25.

(٥) السلطة الوطنية الفلسطينية، هيئة الرقابة العامة، ملكية أراضي المستوطنات، مصدر سابق، ص ١٣.

- محمد أحمد رمضان الفليت
- معزوزة حسن أحمد أبو سليم
- أبناء سعيد محمد أبو سليم
- محاسن عبد القادر أبو سليم
- دحدول حمدان ناعور

أما حالات التمدد والاستيلاء التي قام بها المستوطنون فكانت كالتالي :

- ١٩٧٢ تمديد باتجاه الشرق ونقل سيارتها مسافة خمسين متراً^(١)، وذلك عقب مهاجمة المستوطنة من هذه الناحية عدة مرات .
 - ١٩٧٥ توسعت المستوطنة باتجاه الجنوب، تجاه أرض تملكها عائلة بخيت^(٢).
 - ١٩٧٦ توسعت المستوطنة من الجنوب تجاه أراضي عائلة أبو مصبح^(٣).
 - ١٩٨٩ تم توسيع المستوطنة باتجاه الشمال مساحة خمسة عشر دونماً عقب مقتل أحد المستوطنين من قبل مجموعات المقاومة الفلسطينية^(٤).
 - ١٩٩٢ عقب مقتل حاخام المستوطنة كان التوسع مهم حيث تم السيطرة على مساحة ثلاثين دونماً غرباً من أراضي عائلة أبي مصبح، ووضع عدة كرفانات في المكان والإعلان عن مستوطنة كفار داروم ب^(٥)، وبالتالي أصبح الشارع الرئيسي الوحيد الذي يربط جنوب وشمال القطاع يمر من وسط شطري المستوطنة.
 - ١٩٩٤ تم إنشاء جسر علوي يصل بين شطري المستوطنة وأقيم فوقه موقع مراقبة عسكرية^(٦).
- إن التطور التاريخي لاستيلاء إسرائيل على الأراضي المحاذية لمستوطنة كفار داروم يوضح أنها استغلت حوادث المقاومة للتوسع بحجة الأمن، عبر العقاب الجماعي، وهذا برغم ضيق وقلة مساحة الأراضي في المنطقة، فالمخيمات لا تبعد عن المستوطنة سوى مئات الأمتار، وأن التوسع العمراني العربي قد وصل قريباً من حدود المستوطنة، وتبلغ المساحة العمرانية لمستوطنة كفار داروم خمسين دونماً تقريباً^(٧).
- يحد المستوطنة من الغرب أراضي حي حكر الجامع السكني من مدينة دير البلح، ومن الشرق الأراضي الزراعية العائدة لعدة مواطنين من عائلات بخيت وأبو مصبح، ومن الجنوب وادي السقا، ويحدها من الشمال المدارس الابتدائية التابعة لوكالة الغوث.
- والجدول التالي يوضح النمو السكاني وعدد الوحدات السكنية في مستوطنة كفار داروم لبعض السنوات^(٨):

١٩٩٧*	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩١	١٩٨٤
-------	------	------	------	------	------

(١) السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي : التمدد الاستيطاني في قطاع غزة، دراسة غير منشورة، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، غزة - فلسطين ١٩٩٧، ص ٤ .

(٢) السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الإعلام، تقرير صحفي، كانون ثاني ١٩٩٦، ص ٣ .

(٣) المرجع السابق، ص ٤ .

(٤) السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي : التمدد الاستيطاني في قطاع غزة، مرجع سابق، ص ٥

(٥) المركز الجغرافي الفلسطيني، مسح المستعمرات، مرجع سابق، ص ٣٢ .

(٦) ويبلغ طول هذا الجسر حوالي أربعين متراً، ويعرض أربعة أمتار، ويعلو عشرة أمتار، ويمنع مرور أي عربي من تحته لوحده بل يتوجب وجود أكثر من شخص في أي سيارة حتى يسمح لها بالمرور من تحت هذا الجسر وذلك تجنباً للعمليات الاستشهادية والتي وقعت مرتين قريباً من هذا الجسر، زيارة ميدانية للباحث في المنطقة تموز/ ٢٠٠١ .

(٧) المركز الجغرافي الفلسطيني، مسح المستعمرات، مرجع سابق، ص ٣٢ .

(٨) الجدول من إعداد الباحث والمصادر:

-Peace Now, settlement Israel's in Gaza strip, report January 1997,p6.

- المجلس الإقليمي لمستوطنات غزة (بيشاع)، النشرة التعريفية لمستوطنة كفار داروم، غزة-فلسطين، نيسان ٢٠٠١، ص ٢ (بالعبرية).
- إيفرات، إيشع : الاستيطان الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ١٦٧ .
- أبو صبيح، عمران: دليل المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، مرجع سابق، ص ١٣٠ .

٩٣	١٩٠	٢٠٧	١٦٤	٢٠	٣٠	عدد المستوطنين
٦٠	٥٤	٥٠	٢١	١٣	١٠	عدد الوحدات السكنية الثابتة والمتنقلة

يعمل المستوطنون في كفار داروم بمهنة الزراعة حيث يقومون بزراعة الخضراوات بعد حفر عدة آبار مياه في المستوطنة، وقد أنشئت عدة خزانات مياه لاستعمالها وقت الطوارئ، كما يوجد في المستوطنة عدة دفيئات زراعية^(١).

ويوجد فيها مصنع لتغليف الخضار وكذلك مؤسسة "الأرض والتوراة" التي تقوم بإجراء الأبحاث على خصائص القانون اليهودي المتعلق بالزراعة، حيث تعتبر دوافع المستوطنين في كفار داروم دينية^(٢)، وقد بدأت هذه المستوطنة كمستوطنة مجتمعية (يشوف كهيلاتي)^(٤)، ثم تحولت عام ١٩٧٨ إلى كيبوتس يشرف عليه هبوعيل همزراحي .

ونظراً لدوافع المستوطنين الدينية المتطرفة فقد بنت إسرائيل منذ بداية إنشاء المستوطنة المؤسسات الدينية كالكنائس والمعاهد الدينية، وفي بداية التسعينات وعقب قدوم المجموعة من المتدينين إلى الاستيطان في المستوطنة، عكف المجلس الإقليمي على بناء (مركز المجتمع) الذي خطط له أن يستضيف معبداً يهودياً، ومكتبه يهودية ومركزاً لتعليم التوراة والتلمود ومركزاً لإعادة تأهيل الجنود المسرحين الذين يخدمون في حراسة المستوطنات ، وبعد أحداث النفق ١٩٩٦ قدمت حكومة نتنياهو الدعم المالي اللازم لإكمال هذه المشاريع^(١)، وبالتالي تعتبر كفار داروم مركز صدام دائم بين المواطنين العرب والمستوطنين، ومصدراً للقلق والاستقراوات حيث إن المستوطنين يتنقلون بحماية قوات الجيش، إلى المناطق الأخرى خاصة أن أغلبية احتياجاتهم اليومية يستثمرونها من مستوطنات غوش قطيف. هذا و يوجد في المستوطنة ست نقاط مراقبة عسكرية، وكذلك كتيبة مشاة مجهزة بعدة دبابات وعربات مجنزرة وآليات مختلفة، وقد خرجت من المستوطنة عدة مرات للتصدي للمواطنين العرب على مفرق الشهداء الواقع بين كفار داروم و نتساريم^(٢).

رابعاً/ المستوطنات المقامة على أرض محافظة خانينوس^(١)

أقامت إسرائيل على أرض محافظة خانينوس سبع مستوطنات هي من الشمال إلى الجنوب :
 نيتسر حزاني
 قطيف
 غان تال

* ويلاحظ النقص الحاد في عدد السكان مع بداية عام ١٩٩٧ بتأثير أحداث النفق التي قادت حركة المستوطنين.
^(٢) السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي (قطاع غزة)، دائرة النشاط الإسرائيلي، دراسة غير منشورة حول مستوطنة كفار داروم رقم (١٢٤١)/٩٨، ص ٢ .

^(٣) Palestinian Center for Human Rights : A comprehensive , op.cit, p31 .

^(٤) يشوف كهيلاتي (مستعمرة مجتمعية)، وهي تجمع استيطاني غير زراعي تقيمه المنظمة الصهيونية العالمية وتعهدها بها إلى نواة (غر عين) فتنشئ أنظمتها الخاصة، ويجب على أي مستوطن أو عضو جديد أن يحظى بموافقة الأعضاء القدماء، وغالباً ما يعمل مستوطنو هذا التجمع خارج المستوطنة، وينتمي هذا النوع عادة إلى الذراع الاستيطاني لحركة غوش أيمونيم (أمناء) أنظر:

تلمي، إفرام ومناحيم: معجم المصطلحات الصهيونية، مرجع سابق، ص ١٤ .

^(١) Palestinian Center for Human Rights: A comprehensive , op.cit, p31.

^(٢) السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي (قطاع غزة)، دائرة النشاط الإسرائيلي، دراسة حول مستوطنة كفار داروم، مرجع سابق، ص ٦ .

^(٣) أنظر موقع محافظة خانينوس بين محافظات قطاع غزة على الخريطة رقم (١) .

نفي دكالم
غديد
غان أور
بدولح

كما أقامت بعض النقاط الاستيطانية المتناثرة في مناطق مختلفة، غير أنه لم تكتمل مراحل إنشائها لظروف وأسباب مختلفة وهذه النقاط:
(ميراف- يغول- كفار يام- ياكال- تل قطيف)

وتشكل هذه المستوطنات وامتدادها شريطاً استيطانياً متواصل جغرافياً لا يفصل بين مستوطناته أي منطقة سكن عربية، ويسمى هذا الشريط (غوش قطيف)، ويمتد من جنوب دير البلح حتى شمال مدينة رفح بطول خمسة عشر كيلو متر تقريباً، أي أكثر من ثلث طول ساحل قطاع غزة، وقد تم البدء بمستوطنة قطيف ثم تبعه إنشاء بقية المستوطنات وغالبيتها بعد عام ١٩٧٩، أي بعد بدء عملية السلام بين مصر وإسرائيل، ولقد تم إنشاء هذا التكتل الاستيطاني لتحقيق أغراض (سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية)، ويحيط به سياج أمني يقطعه مواقع للجيش تعلوها أبراج حراسة على محيط الشريط، فيما يمكن للمستوطنين الخروج إليه من الجهة الشرقية وذلك عبر طريقين رئيسيين^(١):

١. طريق معبر صوفا-غوش قطيف بطول ٨,٥ كم، وهو مكون من جزأين رئيسيين الأول صوفا طريق رفح وخانيونس الشرقي، والثاني طريق رفح وخانيونس الشرقي مع موراج إلى غوش قطيف .
 ٢. طريق كيسوفيم-غوش قطيف بطول ٣,٥ كم، وهو جزآن: الأول كيسوفيم وطريق صلاح الدين رقم ٤، ومن ثم إلى كفار داروم وإلى الشمال غوش قطيف عند مستوطنة نيتسر حزاني .
- ويحيط بمجمع المستوطنات من الغرب طريق بطول عشرين كيلو متراً يصل بين مستوطنة نيتسر حزاني في الشمال ومستوطنة عتسمونة شمال رفح^(١)، ومنعت السلطات المواطنين العرب المرور في هذا الطريق، وإنما شق طريق يبعد سبعين متراً وموازياً له لاستعمال العرب، وهو في الأصل تم شقه في فترة الإدارة المصرية .
- و غرب هذين الشارعين شريط بنفس طول المستوطنات وبعرض كيلو متر تقريباً يسمى (منطقة المواصي):

ويمثل هذا الشريط عائقاً وفاصلاً بين المستوطنات وشاطئ البحر، وبالتالي مثل مرحلة مهمة في الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين على عنصر الأرض، حيث يشكل صدامات دائمة بين الطرفين، ولم تستطع السلطات العسكرية الوصول إلى الشاطئ إلا بطريق واحد منعت العرب من سلوكه، وهو يصل بين مستوطنة قطيف والفندق الإسرائيلي المقام على الشاطئ وعلى طول خمسمائة متر تقريباً، يخترق أراضي مملوكة لآل الأغا وآل الأسطل، إضافة إلى عدة طرق ترابية مشتركة شقها الفلسطينيون ويستعملها المستوطنون بحماية الجيش^(٢).

ومنذ نشأة حركة الاستيطان وتطورها في غوش قطيف فإن الفلسطينيين كانوا يصلون إلى منطقة المواصي عبر سبعة معابر هي^(٣):

(طريق دير البلح المواصي الشاطئ، معبر شمال دير البلح المواصي، طريق القرارة المواصي، مدخل أبو عويلى على السطر الغربي من خانيونس إلى المواصي، مدخل التفاح المار بالمنطقة الصناعية

(٢) الخارطة رقم (٢) توضح الطريقين .

(١) يبلغ عرض هذا الطريق أربعين متراً تقريباً ويبلغ طوله أكثر من عشرين كم ، وتم شقه عام ١٩٨٢ وأسفر عن مصادرة الكثير من الأراضي وهدم أكثر من ثلاثين منزلاً عربياً وجزء من مخيم دير البلح، أنظر : نصار، إبراهيم : المستعمرات الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ٣ .

(١) وهذه الطرق الفرعية هي :

- طريق محفوظة الشاطئ مقابل قطيف .

- طريق نعيم الأغا مقابل غان تال .

- طريق حاجز التفاح مقابل نفي دكالم، دراسة ميدانية للباحث، حزيران ٢٠٠١ .

(٣) دراسة ميدانية للباحث قابل المزارعين في المنطقة .

لمستوطنة نفي دكالميم، مدخل تل السلطان المواصي، مدخل رفح المواصي المار بمستوطنة عتسمونة)

وبعد حوادث التفجير التي حصلت في ايار ١٩٩٦ تم إحكام الإغلاق لمناطق المواصي، وأن عبور العرب لهذه المنطقة يجب أن يكون فقط من ثلاثة معايير استيطانية هي:

(دير البلح- التفاح- رفح) وبإجراءات قاسية^(١).

لذلك شكلت منطقة المواصي الموازية لشريط المستوطنات محطة خلاف في المفاوضات الأمنية الإسرائيلية الفلسطينية، وعلى الرغم من أن اتفاق القاهرة بين الطرفين قد نص صراحة على حرية السلطة الوطنية الفلسطينية في تشغيل منطقة المواصي لأغراض عديدة، إلا أنه لم يتم ذلك وبقيت المنطقة مصنفة (C) تديرها إسرائيل في جميع النواحي المدنية والأمنية بشكل كامل^(٢). تبلغ مساحة محافظة خان يونس ١١١,٦٦٠ دونماً، تم اعتبار ٦٦٥٥ دونماً تحت السيطرة الإسرائيلية^(٣)، وعلى هذه المساحة أقيمت المواقع الاستيطانية التالية:

١. مستوطنة نيتسر حزاني Netzar Hazzany^(٤)

سميت بهذا الاسم نسبة إلى وزير الزراعة الإسرائيلي السابق ميخائيل حزاني الذي كان له دور في إنشاء هذه المستوطنة، وسكن فيها أثناء إشغاله منصب وزير في الحكومة الإسرائيلية، وتعتبر نيتسر حزاني الاستيطان الأول في مجموع مستوطنات غوش قطيف، وكانت بداياتها ذلك الموقع العسكري الواقع غرب قرية القرارة الفلسطينية، والمقام على جزء من القطعة التاسعة والثمانين والمقابلة لمواصي القرارة، و الذي أقامته إسرائيل عام ١٩٦٨، وتطور ذلك الموقع وتوسع على أيدي مجموعات الناحال الذين استوطنوا الموقع في أيار ١٩٧٣^(٥)، وقاموا باستصلاح عشرات الدونمات وحفر آبار مياه في إطار تجهيز المكان للاستيطان والسكن الدائم . في ١٩٧٥/١٢/١٤ أعلنت حركة هبوعيل همزراحي عن ذلك الموقع كنقطة استيطانية وأنها موشاف تابع للحركة، وقامت بإدخال المواد اللازمة للزراعة خاصة الآليات إلى تلك المنطقة، وقام أعضاؤها بتسييج قطعة من الأرض^(٦).

من هنا استوطنت عدة عائلات في نيتسر حزاني في نهاية عام ١٩٧٦، وقد اعترفت الحكومة بهذه المستوطنة واعتبرها مستوطنة دائمة في ١٩٧٧/٢/١٠^(٧).

تقع مستوطنة نيتسر حزاني على القسيمة الثالثة من القطعة رقم ٨٩، وأجزاء من القطعتين ٨٧،٩٠ من المنطقة المعروفة بتل الرمل رقم ١، والتي بدأت نواتها الاستيطانية الأولى بمساحة ١٥٠ دونماً عام ١٩٧٩^(٨)، واستمرت المستوطنة بالتوسع حيث تم إضافة ٣٠٠ دونماً من الأراضي الحكومية في

(١) مركز غزة للحقوق والقانون: تقرير حول المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة، غزة-فلسطين ١٩٩٦/٨/١٠، ص ٤ .

(٢) منظمة التحرير الفلسطينية (السلطة الفلسطينية) : اتفاقيات قطاع غزة ومنطقة أريحا، مصدر سابق، ص ٧٥ .

(٣) المرجع السابق ص ١٢ .

(٤) أنظر موقع مستوطنة نيتسر حزاني على الخارطة رقم (٦) .

(٥) -Foundation for Middle East Peace, settlement Database settlements in the Gaza strip, P4.

- أبو صبيح، عمران : دليل المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، مرجع سابق، ص ١٣٢ .

(٦) بيبين ، ألكس: تاريخ الاستيطان بدولة إسرائيل ،مرجع سابق، ص ٢٩٤ ، (بالعبرية) .

(٧) يعتبر المستوطنون هذا التاريخ بمثابة يوماً وطنياً حيث كان اعتراف الحكومة بأول استيطان في غوش قطيف ،

و " الذي جاء على خلفية العودة إلى غزة المقدسة أرض الآباء والأجداد " أنظر :

المجلس الإقليمي للمستوطنات في غزة (بيشاع)، النشرة التعريفية لموشاف نيتسر حزاني شباط ١٩٩٦، ص ٤ ،(بالعبرية).

(٨) كروان، إبراهيم: المستوطنات الإسرائيلية منذ ١٩٦٧ ، مرجع سابق، ص ١١٩ .

١٩٧٩/١٢^(٣)، وفي عام ١٩٨٤ أصبحت مساحة الأرض التي تسيطر عليها المستوطنة وما حولها من مواقع للجيش مقدرة ب ألفي دونم تقريباً^(٤)، وتم مصادرة ٢٠٠ دونم من هذه المساحة لصالح المستوطنة عام ١٩٩٠، وكذلك مصادرة ١٥٠ دونماً أخرى منها، وذلك بعد تغيير مواقع الجيش الإسرائيلي وتعزيز المناطق الصفراء حول المستوطنة عقب انسحاب إسرائيل من المدن الفلسطينية في نيسان ١٩٩٤^(٥)، وكان الغرض هو التوسع شمالاً باتجاه دير البلح وذلك لأسباب عديدة أبرزها :

- توسيع مساحة الحدود الشمالية لمجمع المستوطنات (غوش قطيف)
- الاقتراب أكثر من مستوطنة كفار داروم المنعزلة والتي تبعد عن مجمع المستوطنات مسافة لا تقل عن ٦ كم .
- إقامة موقع عسكري متقدم بالنسبة لمدينة دير البلح ومخيم النصيرات، وذلك لتحقيق ولتسهيل مهمة السيطرة على هذه المدن في حالة الحرب .
- عمل حزام من الأرض يحمي المركز العمراني للمستوطنة والذي كان قبل هذا التوسع قريباً من حدود المستوطنة .

وبعد ذلك قام الجيش بالتوسع بعدة اتجاهات وذلك بنقل مواقعه وبالتالي توسيع مساحة المستوطنة، حيث إن أغلبية التوسعات بدأت بهذا الأسلوب، وكان آخرها في ١٦/١/١٩٩٦، عندما قام الجيش بتقديم موقعه الشرقي بمساحة ٣٥ دونماً من جهة أراضي عائلة العبادلة^(١)، وفي ١٥/٨/١٩٩٦ تم مصادرة ١٢٠ دونماً من جهة الغرب^(٢)، بغرض الاقتراب من مواصي القرارة، وتجاوز الشارع الساحلي للمستوطنات، وفي كانون ثاني ١٩٩٧ كانت المساحة المستخدم لصالح المستوطنة قد بلغت ٢٠٥٠ دونماً تقريباً^(٣)، منها ٨١٦ دونماً مساحة عمرانية^(٤).

يحد مستوطنة نيتسر حزاني من الغرب المواصي المقابلة لقرية القرارة الفلسطينية التي تحد المستوطنة من الجهة الشرقية مباشرة، ويحدها من الشمال الموقع العسكري الكبير للجيش الإسرائيلي المشرف على حماية الحدود الشمالية لغوش قطيف والذي تليه أراضي عائلات أبو خماش وأبو ناهية والممتدة إلى حدود محافظة دير البلح، ويحد المستوطنة من الجنوب مستوطنة قطيف .

أما عن سكانها فإنهم ينحدرون من أصول أشكنازية^(٥)، وذلك من تسع عشرة دولة في أربع قارات^(٦)، ومنذ عام ١٩٧٥ وحتى فترة الدراسة تعتبر المستوطنة موشافاً دينياً تابع لحركة هبوعيل همزراحي أي أنها مستوطنة متدينة، كما يلاحظ أن كثافة عائلاتها عالية جداً رغم أنها من أصول أشكنازية حيث تم

(٣) قامت لجنة مقر الأمم المتحدة بزيارة الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٨٠ وذلك بتكليف من مجلس الأمن عقب قرار الأخير ٤٤٦ لسنة ١٩٧٩، وقامت بمعاينة المستوطنات القائمة حتى ذلك الحين، والتوسعات التي قامت بها هذه المستوطنات أنظر: لجنة الأمن المنشأة بموجب القرار رقم ٤٤٦ (١٩٧٩)، وثيقة رقم ١٤٢٦٨، ١١/٢٥/١٩٨٠، ص ٣ .

(٤) كناعنة، شريف، والمدني، رشاد: الاستيطان ومصادرة الأراضي في قطاع غزة، مرجع سابق، ص ٣٣ .

(٥) السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الإعلام : المستوطنات الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ١٢ .

(١) السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي (قطاع غزة)، دائرة النشاط الإسرائيلي، دراسة غير منشورة حول مستوطنة نيتسر حزاني، رقم (٣١٤٧/٩٨) ، ص ٥ .

(٢) المرجع السابق، ص ٧ .

(٣) السلطة الوطنية الفلسطينية، هيئة الرقابة العامة: ملكية أراضي المستوطنات، مصدر سابق، ص ١٩ .

(٤) وهذا الرقم مضافاً إليه مساحة الدفيئات الزراعية التي تكثر في هذه المستوطنة والتي تأخذ حيز المئات من الدونمات منها، خاصة الجهة الغربية والشمالية من المستوطنة أنظر :

المركز الجغرافي الفلسطيني : مسح المستعمرات، مرجع سابق، ص ٣٢ .

(٥) الأشكنازية: هو مصطلح يطلق في المجتمع الإسرائيلي على اليهود المنحدرين من أصول غربية، وتقف هذه الطائفة على رأس سلم الطبقات الاجتماعية في إسرائيل، ويميل المتدينون منهم إلى تأييد حزب أغودات إسرائيل الذي أصيب بنكسة بعد صعود وزيادة شعبية حزب شاس الذي يؤيده اليهود من أصول شرقية.

(٦) طيب، بات : نيتسر حزاني- مستوطنة عمالية (دراسات إسرائيلية)، مركز القدس للأبحاث، منشورات الوكالة الفلسطينية، القدس- فلسطين ١٩٨٧. ص ٣٢ .

إسكان العائلات فيها عام ١٩٧٧ دفعة واحدة فكانت خمسين عائلة تضم ١٧٤ طفلاً أي بمعدل أربعة أطفال للعائلة الواحدة^(٧).

ثم تم التخطيط بعد ذلك لإسكان مائة عائلة في مستوطنة نيتسر حزاني، ولذا تزايد عدد الوحدات السكنية حيث وصل عددها عام ١٩٩٦ إلى ١٠٠ وحدة سكنية^(٨).

والجدول التالي يوضح النمو السكاني وعدد الوحدات السكنية في مستوطنة نيتسر حزاني لبعض السنوات^(١):

١٩٩٧	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩١	١٩٨٧	١٩٨٤	
٣٠٠	٤٠٤	٤٠٢	٣٠٠	٢٣٥	٢٥٠	عدد المستوطنين
١٠٠	٨٦	٧٨	٧٠	٧٠	٥٢	عدد الوحدات السكنية الثابتة والمتحركة

يعمل غالبية المستوطنين في نيتسر حزاني بالزراعة، وعدد قليل في الوظائف الحكومية، فمساحة المستوطنة واسعة جداً مقارنة مع المستوطنات الأخرى، وبها عدة آبار مياه، وما يزيد عن ٥٠٠ دفيئة زراعية^(١)، بمعنى أن كل عائلة تمتلك ما لا يقل عن عشرة دونمات (دفيئات زراعية)، كذلك فإن الحكومة الإسرائيلية أقامت عدة مصانع لتصنيع المنتجات الزراعية للمستوطنة، فأقامت مصانع تغليف الخضار، واستثمرت الشركات الإسرائيلية المتخصصة في ذلك مشاريع عدة في هذه المستوطنة كشركة (كارميل)، إضافة إلى مصانع أخرى يعمل بها العرب كمصانع الخياطة والكراسي ولوازم الدفيئات .

أما المنشآت الأمنية في المستوطنة، فمنذ إنشاء هذه المستوطنة تقوم إسرائيل بتطوير حمايتها الأمنية، لأنها تمثل خط الدفاع الأول عن غوش قطيف من الشمال، لذا فقد أقامت البوابات المتخصصة بدخول الجيش فقط، وأخرى لدخول المستوطنين، وثالثة لدخول العمال العرب والتي يشرف الجيش على جميعها^(٢)، وبعد انسحاب القوات الإسرائيلية من عدة مناطق فلسطينية في نيسان ١٩٩٤، قامت إسرائيل بإنشاء سجن داخل هذه المستوطنة تستخدمه الأجهزة الأمنية الإسرائيلية للاعتقالات والتحقيق مع المواطنين الفلسطينيين^(٣).

٢. مستوطنة قطيف Kateef^(١)

سميت في البداية كاديش، وبعد ذلك تحول إلى قطيف نسبة إلى تل القطيفة القريب من موقع المستوطنة والذي تم ضم غالبية مساحته لهذه المستوطنة لاحقاً، ولما لهذا الموقع من أهمية، فقد مثل تاريخياً موقعاً عسكرياً لأغلب القوات العسكرية التي رابطت في جنوب القطاع، وكذلك الحال للجيش الإسرائيلي .

(٧) المرجع السابق، ص ٣٣ .

(٨) إيفرات، إيليش: الاستيطان الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ١٢ .

(١) الجدول من إعداد الباحث والمصادر :

-Peace Now, settlement Israel's in Gaza Strip, report January, 1997.p17 .

المجلس الإقليمي لمستوطنات غزة (بيشاع)، النشرة التعريفية لموشاف نيتسر حزاني، مرجع سابق، ص ٦ .

Foundation for Middle East Peace: Settlement, op.cit.P7 .

(٢) السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي (قطاع غزة)، دائرة النشاط الإسرائيلي، دراسة حول مستوطنة نيتسر حزاني، مرجع سابق، ص ٩ .

(٣) زيارة للباحث لمحيط المستوطنة حزيران ٢٠٠١ .

(٤) السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الإعلام: المستوطنات الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ١٢ .

(١) أنظر موقع مستوطنة قطيف على الخارطة رقم (٦) .

وفي ١٩٧٣/٥/٢٩ قدمت مجموعات من الناحال للموقع واستقرت به، وبعد عدة أشهر شاركهم في ذلك بعض أفراد من اليهود المتزمتين القادمين من الولايات المتحدة الأمريكية^(١)، لقد كان لنجاح مجندي الناحال في تحويل نقطة كفار داروم المحاطة بكثافة سكانية عربية عالية إلى مستوطنة مدنية عام ١٩٧٢، وكذلك نجاحهم في إنشاء بنية تحتية كبيرة تكفي لاستيطان المئات في نتساريم خلال العام نفسه أثر كبير في سكن عدة نقاط عسكرية في العام الذي تلاه، وكان على رأسها معسكر الجيش في تلة قطيف، ثم تم إسكان مستوطنين مهاجرين جدد من الولايات المتحدة في هذه النقطة الاستيطانية كما سبق وأن أشرنا^(٢)، ومع بداية عام ١٩٧٦ أعلن مدير دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية أنه " سيتم خلال العامين ١٩٧٦ - ١٩٧٧ إقامة ست مستوطنات جديدة في سيناء وقطاع غزة وستكون كاديش (قطيف) واحدة منها وأنها ستكون بمثابة تجمع سكاني للمتدينين اليهود قرب خانيونس، وستتشكل من عدد من النوى الاستيطانية القابلة للتطور لتكون مستوطنات أخرى " ^(٣)، وفي السنة التي تلتها تم اعتبار كاديش مستوطنة دائمة وتسميتها (قطيف)^(٤)، وتم تقديم الدعم الحكومي لها بحسب تطورها الإداري والتنظيمي.

وتعتبر مستوطنة قطيف إحدى المستوطنات التي تشكل منها المجلس الإقليمي لمستوطنات قطاع غزة في أيار ١٩٧٩، واستمر اسمها يشير إلى أكبر تجمع استيطاني في القطاع باسم (غوش قطيف)، وأن العديد من المستوطنات التي أنشأت حولها كانت تبدأ باسم قطيف أ أو ب أو ج ثم تأخذ اسماً مستقلاً بعد فترة ما.

بعد عام ١٩٩٠ حرص المجلس الإقليمي للمستوطنات (بيشاع) بالتعاون مع الوكالة اليهودية لجذب أفواج المتطوعين الأجانب المؤيدين للنشاط الصهيوني في فلسطين للعمل في هذه المستوطنة بالذات مقابل الغذاء والاستحمام والتنزه على شاطئ البحر^(٥).

بدأت مستوطنة قطيف بسيطرة الجيش الإسرائيلي عام ١٩٦٨ على القسيمة الثانية من القطعة ٨٦ من رمال السميري والتي هي جزء من منطقة تل الرمل رقم ١-^(٦)، وبمجرد الإعلان عن قطيف مستوطنة دائمة قام المستوطنون بتسييج ٤٠٠ دونم ومصادرتها لصالح المستوطنة^(٧)، وخلال ثلاث سنوات تم إضافة ٩٠٠ دونم تقريباً للمستوطنة تحت شعار (قطيف أ، قطيف ب)^(٨)، وفي ١٩٨١/٤/١٢ قام المستوطنون بطرد المواطنين العرب الذين أصروا على زراعة أراضيهم التي صودرت لصالح المستوطنين، حيث وضع المستوطنون سياجاً على أكثر من ١٠٠ دونم منها^(٩). استطاع المستوطنون عام ١٩٨٤ وبدعم من حكومة الوحدة الوطنية زراعة ما يزيد عن ألف دونم من الأراضي المغتصبة لصالح المستوطنة^(١٠)، ثم توقف توسع المستوطنة لعدة سنوات بعد ذلك انسجاماً مع برنامج الحكومة الائتلافية الذي ركز على الاستيطان في عدة مناطق ولأغراض معينة حتى تشرين ثاني ١٩٩٢ وعقب فوز حزب العمال في انتخابات الكنيست آنذاك أعلن رئيس الإدارة المدنية أن عمليات تخصيص الأراضي للمستوطنين اليهود سوف تستأنف^(١١)، وعقب تغيير الجيش الإسرائيلي لمواقفه عام ١٩٩٤ بعد اتفاقية أوسلو قامت إسرائيل بمصادرة قطعة من الأرض بحجة

(١) بيبين ، ألكس: تاريخ الاستيطان بدولة إسرائيل، مرجع سابق، ص ٢٩٦، (بالعبرية).

(٢) طيت، بات: دراسات إسرائيلية ضمن دراسة من داخل المستوطنات ، مرجع سابق، ص ١٣ .

(٣) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٦، ١، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت- لبنان ١٩٧٧، ص ٨٠ .

(٤) - عايد خالد: الاستعمار الاستيطاني، مرجع سابق، ص ٢٥٣ .

(٥) - أبو صبيح، عمران : دليل المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، مرجع سابق، ص ١٣١ .

(٦) مركز غزة للحقوق والقانون، التقرير السنوي الثاني، كانون ثاني ١٩٩٦، غزة- فلسطين ص ١٧ .

(٧) هذه القسيمة هي نواة المستوطنة وهي مركزها العمراني .

(٨) فهوجي، حبيب: استراتيجية الاستيطان، مرجع سابق، ص ١١٦ .

(٩) لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٤٤٦ (١٩٧٩)، الوثيقة ١٤٢٦٨، مصدر سابق، ص ٤ .

(١٠) صحيفة الفجر ١٩٨١/٤/١٣ .

(١١) كناعنة، شريف، والمدني ، رشاد : الاستيطان ومصادرة الأراضي في قطاع غزة، مرجع سابق، ص ٢٦ .

(١٢) نصار، إبراهيم: المستعمرات الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ١٦ .

شق شارع يؤدي للمستوطنة، وتعود ملكيتها للمواطن محمد عودة الأسطل^(٨)، رغم أن هذا الشارع لا يمثل أي مصلحة أو فائدة للمواطنين في المنطقة، بل هو طريق داخل السياج أي لغرض حراسة المستوطنة.

أثناء المصادمات التي حصلت احتجاجاً على أحداث النفق عام ١٩٩٦ مع قوات الاحتلال واستغل المستوطنون الظروف وقامت جرافاتهم بحماية قوات الجيش التي قامت بتوسيع المستوطنة في أرض مساحتها ٦٠-٧٠ دونماً حيث أبلغوا أصحابها الشرعيين من الفلسطينيين أنها أراضي دولة وهي من الجهة الشمالية الغربية للمستوطنة أي باتجاه المواصي، وبذلك أصبح هناك تواصل جغرافي مع مستوطنة نيتسر حزاني، وصارت مساحة المستوطنة وما يسيطر عليه المستوطنون ٢٠٥٠ دونماً وهي كالتالي^(١):

- القسيمان الأولى والثالثة من القطعة رقم ٨٩ وهي تل الرمل رقم ١-.

- القسيمان الرابعة والخامسة من نفس القطعة مملوكة لأبناء مصطفى الأسطل.

- القسيمة السادسة من نفس القطعة وتعود ملكيتها لفهيمه العبادلة وأبناء سعيد محمد عبد الكريم .

- جزء من القسيمة الخامسة من القطعة ٢٣٥٦ والمسماة بخربة إفضيلة.

ومع نهاية عام ١٩٩٦ كانت المساحة العمرانية في المستوطنة ٤٠٠ دونم تقريباً^(٢)، أما عن حدودها فيحدها من الغرب المواصي والشارع الغربي للمستوطنات، ومن الشرق أراضي عائلة الأسطل وحي الأمل السكني، ومن الشمال مستوطنة نيتسر حزاني، ومن الجنوب مستوطنة جاني تال، ويعيش المستوطنون داخل هذه المستوطنة على نظام الكيبوتس الديني الذي يتبع حركة هبو عيل همزراحي، وتعود أصولهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وهم من المتدينين^(٣)، والجدول التالي يوضح النمو السكاني وعدد الوحدات السكنية في مستوطنة قطيف لبعض السنوات^(٤):

١٩٩٥	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٦	١٩٨٤	
٢٥٠	١٩٣	١٦٦	١٠٠	٣٨	٤١	٦٧	عدد المستوطنين
٥١	٦٨	٦٤	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	عدد الوحدات السكنية الثابتة والمتنقلة

هذا ويتلقى مستوطنو قطيف دعماً حكومياً، يصل إلى ٦٠٪ من قيمة أي مشروع استثماري^(١)، ولم يكن هناك خلاف بين الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في التعامل مع هذه المستوطنة من حيث الدعم المالي لها، والحرص على أسباب تطويرها، وكذلك حرصت الحكومة على بذل جهود كبيرة في جميع المجالات للحفاظ على بقاء المستوطنين فيها، فكل مستوطن في قطيف يمتلك التصرف بصورة إجمالية بحوالي عشرة دونمات، لذلك تم استغلال الجزء الواسع من الأرض والمقابل لحي الأمل السكني في بناء مزارع

(٨) صحيفة هآرتس ١٦/١٠/١٩٩٤ .

(١) السلطة الوطنية الفلسطينية، هيئة الرقابة العامة، ملكية أراضي المستوطنات، مصدر سابق، ص ١٣ .

(٢) المركز الجغرافي الفلسطيني، مسح المستعمرات، مرجع سابق، ص ٣٢ .

(٣) بيبين، ألكس: تاريخ الاستيطان بدولة إسرائيل، مرجع سابق، ص ٢٩٦، (بالعبرية) .

(٤) الجدول من إعداد الباحث والمصادر :

- Peace Now, settlement Israel's in Gaza strip, op.cit.P7 .

- المجلس الإقليمي لمستوطنات غزة، النشرة التعريفية لمستوطنة قطيف، كانون ثاني ١٩٩٦، ص ٣ .

- كناعنة، شريف، والمدني، رشاد: الاستيطان ومصادرة الأراضي في قطاع غزة، مرجع سابق، ص ٢٣ .

* اختلفت المصادر الإسرائيلية اختلافاً كبيراً في إحصائياتها عن عدد السكان وعدد الوحدات السكنية فيها ويتضح مبالغة المجلس الإقليمي في الزيادة في عدد السكان المستوطنين بينما يحاولون نشر بيانات تقلل من عدد الوحدات السكنية وذلك من أجل الحصول على تراخيص لبناء وحدات جديدة في المستوطنة، وهذا الجدول هو إحصائية المجلس الإقليمي (بيشاع) .

(١) مركز غزة للحقوق والقانون، المستوطنات الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ١٠ .

الدواجن والبقر وتربية الخيول فيما تم استغلال حزام حول المستوطنة من الجهة الشرقية^(١)، كما أقامت الشركات الحكومية مشاريع تشجيعية لخلق فرص عمل للمستوطنين كشركة ميكوروت التي أقامت مشروع تكرير مياه ومن ثم بيعها للمناطق الفلسطينية المجاورة، وكذلك مشروع الصرف الصحي لمجمع المستوطنات.

دأبت الوكالة اليهودية منذ إنشاء المستوطنة على عمل مخططات لانفتاحها على الدول الغربية واستقطاب الشركات الأجنبية للاستثمار في قطيف، خاصة في مجال السياحة لاستغلال شواطئ القطاع الملائمة لذلك.

ويعتبر فندق "غوش قطيف" والمنتجع السياحي "شاطئ البالم" عضوين في سلسلة فندق "ديز إن Days Inn"^(٢)، وقد تم بناؤه وتعميم نظامه ليلائم اليهود المتدينين المحافظين^(٣)، ويؤكد العمال العرب أن هذا الفندق قد أغلق لأسباب أمنية خلال الانتفاضة الفلسطينية عام ١٩٨٨، وأعيد فتحه في صيف العام ١٩٩٤، حيث ينشر المجلس الإقليمي (بيشاع) في نشراته التعريفية لمستوطنات في القطاع إغراءات لجذب الزوار لهذا الفندق، كما بنت إسرائيل في قطيف جامعة ومدرسة دينية لتشجيع بقاء المستوطنين بها.

أما عن نظامها الأمني فإنه يختلف عن بقية مستوطنات القطاع، إذ ليس لها سلك مكهرب على محيطها مثلاً، بينما تكثر النقاط العسكرية خاصة مقابل منطقة (أبو عويلى) التي تشرف بعلوها على مساحة واسعة من حدود المستوطنة مع المناطق العربية، وكذلك للحفاظ على حدود المنطقة مع مستوطنة جاني تال . كما يلاحظ وجود البوابة الشرقية للمستوطنة وهي الخاصة بالمركبات الأمنية غير العسكرية كسيارات وحدات المستعمرين وضباط الشاباك^(٤).

وتعتبر مستوطنة قطيف مقرأً رئيسياً لنشاطات الشاباك في قطاع غزة، حيث تتم بها اللقاءات بين العملاء والمخابرات الإسرائيلية في مقرهم بالمستوطنة^(٥). كما يتم إيصال الدعم العسكري لهذه المستوطنة لمهاجمة المدن الفلسطينية في أي وقت عن طريق معبر كيسوفيم، حيث يشاهد بين الفينة والأخرى دخول القاطرات التي تحمل المركبات والآليات العسكرية والمتجهة لغوش قطيف .

٣. مستوطنة جان تال Gan Tall^(٦)

تعني جنة التل وإشارة إلى تلة القطيفة الكبيرة، والتي يحتل موقع المستوطنة جزءاً منها . تعود فكرة إنشاء هذه المستوطنة إلى قرار الوكالة اليهودية سنة ١٩٧٦ القاضي بإنشاء عدة نوى استيطانية لليهود المتدينين في منطقة خانينوس والتي بدأت بقطيف.

وفي العام الذي تلاه، قام عدد من نشطاء حركة هبوعيل همزراحي بإقامة نقطة استيطانية في منطقة الأحراش المجاورة لمستوطنة قطيف، ووضعوا عدداً من الكرفانات^(٧)، غير أنهم لم يفلحوا بالبقاء فيها، حيث تركوها بعد عدة أشهر لمجموعة من الناحال الذين يستخدمون إكانات الجيش، فقاموا بتجريف عشرات الدونمات وتسويتها وتسييجها ومد خط أنبوب مياه من المستوطنة المجاورة، ثم دشنوا بتاريخ

(١) زيارة ميدانية للباحث لمعاينة الجهة الشرقية من المستوطنة (أرض الأسفل وحي الأمل)، ٢٠٠١/٧/٥ .

(٢) هي شركة أمريكية وتمتلكها مجموعة (HFS.In) وتمتلك العديد من المشاريع السياحية الضخمة في العالم، وصاحب هذه المجموعة هو مواطن إسرائيلي أنظر:

Palestinian Center for Human Rights: A comprehensive, op.cit, P41.

(٣) Ibid, P96 .

(٤) السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي (قطاع غزة)، دائرة النشاط الإسرائيلي، دراسة غير منشورة حول مستوطنة قطيف رقم (٤٣٢٣) / ٩٧، ص ٦ .

(٥) المرجع السابق، ص ٧ .

(٦) أنظر موقع مستوطنة غان تال على الخارطة رقم (٦) .

(٧) ببين ، ألكس: تاريخ الاستيطان بدولة إسرائيل ، مرجع سابق، ص ٢٩٥، (بالعبرية) .

١٦/١١/١٩٧٨ هذه المستوطنة بمشاركة وزير الداخلية يوسف بورغ (رئيس حزب الوطنيين المتدينين همفدال وهو ثاني حزب في الحكومة بعد الليكود آنذاك)^(٥).

كانت مستوطنة غان تال واحدة من المستوطنات التي تشكل منها المجلس الإقليمي لمستوطنات غزة في ١٩٧٩/٥/٩، الذي نجح بنفوذه في الحكومة والكنيست من الحصول على اعتراف الحكومة بالمستوطنة وبالتالي أقرتها اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان بتاريخ ١٢/٨/١٩٧٩، وتحولت إلى موشاف يتبع حركة هبوعيل همزراحي^(٦).

أقيمت مستوطنة جان تال على جزء من القسيمة الثالثة من القطعة الكبيرة رقم ٧٩ والمسماة بسوافي الرمل الثانية شمال غرب خانيونس، وبدأت نواتها بتسييج ٧٠٠ دونم وتسويتها لصالح المستوطنة^(٧)، وفي عام ١٩٨١ تم مصادرة ما يزيد عن ١٥٠ دونماً من الجهة الجنوبية للمستوطنة^(٨).

في عام ١٩٨٤ وبدعم من حكومة الليكود استطاع المستوطنون التوسع باتجاه الغرب والوصول إلى المواصي وأصبحت مساحة الأرض المزروعة فيها وغير العمرانية قد وصلت إلى ٨٥٠ دونماً تقريباً^(٩).

تطورت مصادرة الأراضي لهذه المستوطنة خاصة بعد قيام الإدارة المدنية الإسرائيلية عام ١٩٨٦ بزيادة عمليات مسح الأراضي في المنطقة الشرقية لكل المواصي وتخصيص المزيد من الأرض لكافة المستوطنات، فتم إعطاء المزيد لهذه المستوطنة حتى وصلت مساحتها وما بجانبها من نقاط عسكرية لحمايتها ما يقرب من ٢٥٢٠ دونماً^(١٠)، منها ٧٥٠ دونماً مساحة عمرانية^(١١).

يحد مستوطنة غان تال من الشمال مستوطنة قطيف ومن الجنوب مستوطنة نفي دكاليم وجزء من مخيم خانيونس، بينما يحدها من الغرب قطع المواصي (٩٤ - ٩٥ - ٩٦)، ومن الشرق أراضي أبو هولي والجزء الجنوبي الغربي من حي الأمل السكني.

ومن الملاحظ أن شريط المستوطنات كلما امتد من دير البلح واقترب من خانيونس يقترب أكثر من الأحياء السكنية لمدينة خانيونس، فمستوطنة جان تال قريبة من الأحياء العربية مسافة مئات الأمتار . يعود أصل سكان هذه المستوطنة إلى أصول شرقية، وهم من مناصري الأحزاب المتطرفة في إسرائيل، حيث سكن فيها رئيس المجلس الإقليمي لمستوطنات غزة (تسفي مندل)، وبها الضباط المتورطون في حوادث الاعتداء على المواطنين العرب وعلى رأسهم المستوطن (الين ليعزل) الذي قتل الطفل محمد المدهون^(١٢)، وقد تم جلب المستوطنين في جان تال من الموشافات والكيبوتسات الواقعة داخل الخط الأخضر حول قطاع غزة، ومعدل أعمار المستوطنين في المستوطنة ٣٥ عاماً^(١٣)، ويقترب عدد سكان المستوطنة إلى ما كان مخططاً له وهو استيعاب ١٠٠ عائلة، والجدول التالي يوضح النمو السكاني وعدد الوحدات السكنية في مستوطنة غان تال لبعض السنوات^(١٤):

(٥) صحيفة هآرتس ١٧/١١/١٩٧٨ .

(٦) أبو صبيح، عمران: دليل المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، مرجع سابق، ص ١٢٦ .

(٧) وتبلغ مساحة هذه القسيمة ٢٤٧٣ دونماً، تم مصادرتها جميعاً لصالح المستوطنة وهي مسجلة باسم الحاكم العام لقطاع غزة منذ عهد الإدارة المصرية، وتستفيد منها عائلات العبادلة والأسطل أنظر :

السلطة الوطنية الفلسطينية، هيئة الرقابة العامة، ملكية أراضي المستوطنات ، مصدر سابق، ص ١٦ .

(٨) صحيفة الفجر، ١٧/٦/١٩٨١ .

(٩) كناعنة، شريف، والمدني، رشاد : الاستيطان ومصادرة الأراضي في قطاع غزة، مرجع سابق، ص ٣٧ .

(١٠) السلطة الوطنية الفلسطينية، هيئة الرقابة العامة، ملكية أراضي المستوطنات، مصدر سابق، ص ١٦ .

(١١) المركز الجغرافي الفلسطيني، مسح المستعمرات، مرجع سابق، ص ٣٢ .

(١٢) السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي (قطاع غزة)، دائرة النشاط الإسرائيلي، دراسة غير منشورة حول مستوطنة جان تال رقم (٢٧٤٣/٩٧)، ص ٣ .

(١٣) طيت، بات: دراسة إسرائيلية ضمن (من داخل المستوطنات)، مرجع سابق، ص ٣١ .

(١٤) الجدول من إعداد الباحث والمصادر:

- Peace Now : Settlement Israel's in Gaza strip, op.cit.P9 .

- Foundation Center for Human Rights L: A comprehensive, op.cit, P39 .

- كناعنة، شريف، والمدني، رشاد : الاستيطان ومصادرة الأراضي في قطاع غزة، مرجع سابق، ص ١٦ .

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩١	١٩٨٤	١٩٧٩	
٣٩٤	٤١١	٣٠٠	١٧٠	١٨٠	عدد المستوطنين
٩٢	٩٦	٨٠	٥٧	٥٠	عدد الوحدات السكنية الثابتة والمتنقلة

هذا وتعتبر مستوطنة غان تال من المستوطنات التي بذلت لها المؤسسات التي ترعى الاستيطان جهوداً كبيرة لرفع مستواها الاقتصادي، حيث أقامت فيها مركزاً استجمامياً لزوار المستوطنة^(٣)، ويعمل غالبية المستوطنين بمساعدة العمال العرب والأجانب الذين يتم استقدام أعداد كبيرة منهم في الأوقات التي تسيء فيها الظروف الأمنية في قطاع غزة .

يشرف على مستوطنة غان تال عدد من أبراج المراقبة، وكذلك موقع عسكري كبير تم ربطه بوسط المركز العمران للمستوطنة عن طريق نفق طويل قام الجيش ببنائه عقب أحداث النفق وتتابعاتها في قطاع غزة عام ١٩٩٦، وباعتبار أن المستوطنة تقع وسط الشريط الاستيطاني (غوش قطيف) فقد أقام الجيش داخل المستوطنة مطاراً عسكرياً بطول ألف متر وبالتالي تستطيع الطائرات المقابلة النزول فيه إضافة إلى الطائرات العمودية التي يوجد عدد ٢ منها بشكل دائم في المستوطنة^(٤).

٤. مستوطنة نفي دكاليم Nave Dakalim^(١)

وتعني واحة النخيل، ويعود إنشاؤها إلى توفر مساحات شاسعة من الأرض غرب مدينة خانينوس نتيجة التوسعات الجنوبية الكبيرة لمستوطنة جان تال، وبالتالي كان هناك متسع من الأرض لإقامة مستوطنة جديد في المنطقة .

في عام ١٩٨٢ تم وضع عدة كرفانات بالقرب من الموقع العسكري جنوب مستوطنة جان تال وسكنها مدنيون، ثم تبعها إسكان مهاجرين روس ومن شرق أوروبا، وسرعان ما أعلن عنها مستوطنة جديدة في أيار ١٩٨٣^(٢)، وأقرتها اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان في حكومة الليكود لفرض الانتخابات في آذار ١٩٨٤^(٣).

أقيمت مستوطنة نفي دكاليم على مساحة ٦٠٠ دونم الواقعة بين مخيم خانينوس والمواصي المقابلة للمخيم، وفي عام ١٩٨٥ تم مصادرة قطعة الأرض الفاصلة بين المستوطنة ومستوطنة جديد والبالغة ١٢٠ دونماً^(٤)، واستمرت إسرائيل بتوسيع المستوطنة وكان أشهر عمليات المصادرة للأرض:

١. بتاريخ ١٣/٩/١٩٩٤ صادرت إسرائيل ثلاثة دونمات من عائلتي النجار واللحام في منطقة تل جنان في المواصي المقابلة، وذلك لاستخدامها في الطريق الساحلي وامتداده^(٥).

٢. في عام ١٩٩٥ وعلى عدة فترات تم تجريف ٣٢٥ دونماً ومن نفس المنطقة تعود ملكيتها لأبناء عبد الرحمن الفرا^(٦).

٣. في عام ١٩٩٥ وافقت السلطات العسكرية على إقامة كازينو للمستوطن "عاموس دارن" مما تطلب الاستيلاء على ثلاثين دونماً إضافية للمستوطنة تعود ملكيتها للمواطن "صبري النجار"^(٧).

(٣) طيت، بات: دراسات إسرائيلية ضمن (من داخل المستوطنات)، مرجع سابق، ص ٣٢ ،

(٤) السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي (قطاع غزة)، دائرة النشاط الإسرائيلي، دراسة حول مستوطنة غان تال، مرجع سابق، ص ١٦ .

(١) أنظر موقع مستوطنة نفي دكاليم على الخارطة رقم (٦) .

(٢) أبو صبيح، عمران : دليل المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، مرجع سابق، ص ١٢٨ .

(٣) صحيفة هآرتس ١٩٨٤/٣/٩ .

(٤) السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الإعلام : المستوطنات الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ١٣ .

(٥) Palestinian Center for Human Rights: A comprehensive, op.cit, P36 .

(٦) Ibid, P.38 .

(٧) زيارة للباحث للمنطقة ومعاينة موقع الكازينو ٢٠٠١/٧/١٨ .

٤. عام ١٩٩٦ تعرضت المناطق العربية المجاورة لعدة توسعات واستيلاء على الأرض العربية من قبل المستوطنين، حيث تم مصادرة قطعة الأرض المارة بالشارع الذي تم شقه لوصول مستوطنة نفي دكالميم بالموقع العسكري "مخني نوريا"، ثم قام المستوطن "نير بيلك" بتجريف خمس دونمات من أراضي المواطن "صبري النجار" وأقام عليها دفيئات زراعية بمساعدة الجيش، وفي نفس العام وبعد تولي نتنياهو رئاسة الحكومة في إسرائيل قررت اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان إقامة حي سكني جديد في نفي دكالميم، ويتكون الحي من ١٨٠ وحدة سكنية غير ثابتة وتم رصد كل الإمكانيات، وإسكان مهاجرين من فرنسا على عجل^(١).

وهكذا أصبحت مساحة المستوطنة (حدود تنظيمها والأراضي المسيطر عليها) قد بلغ ٢٣٢١ دونماً تقريباً، هي كل مساحة القسيمة العاشرة وجزء من السابعة عشرة من القطعة الثامنة عشر، والمسماة سوافي الرمل رقم ٢-٤^(٢)، وقد بلغت المساحة العمرانية للمستوطنة ٣٠٠ دونم^(٣).

هذا ويحد مستوطنة نفي دكالميم من الشرق وعل بعد عشرات الأمتار مخيم خانيونس، ومن الغرب الشارع العام لشريط المستوطنات الذي يليه مواصي خانيونس والتي يملك قطع أراضيها عائلات اللحام والنجار، ويحد المستوطنة من الشمال المطار العسكري في مستوطنة جان تال، ومن الجنوب حدود مستوطنة غديد.

جاء إنشاء مستوطنة نفي دكالميم لتحقيق عدة أهداف كان على رأسها الدوافع السياسية المتمثلة بقرب موعد الانتخابات في تموز ١٩٨٤، تلك الأشهر التي شهدت تقرب الأحزاب الإسرائيلية المختلفة في إسرائيل إلى المستوطنين الذين قاموا بأسوأ الممارسات ضد العرب خاصة في الأعوام ١٩٨٣-١٩٨٤، والتي وجدت تعبيراً لها بالاستيلاء على الأرض قبيل انتظار قرارات المصادرة العسكرية، وكذلك الاعتداءات على المواطنين ورؤساء البلديات وحرم الجامعات.

لقد جاءت مستوطنة نفي دكالميم لتحقيق أغراض أمنية تتمثل بالاستيلاء على المسافة الفاصلة بين مستوطنات غوش قطيف الشمالية والجنوبية، وبذلك أصبح هناك تواصل جغرافي واسع بينها، وقد كان المخطط لهذه المستوطنة استيعاب ٤٠٠ مستوطن فقط وبناء ١٢٠ وحدة سكنية^(٤)، وذلك لإسكان مستوطنين من مختلف أنحاء إسرائيل بحيث يكون أكثرهم من اللذين تم إخلاؤهم من ياميت قبل أقل من عامين^(٥)، وبالفعل فمع عام ١٩٩٦ كانت المستوطنة قد توسعت لدرجة أنها انقسمت إلى

أربعة أحياء سكنية ومنطقة صناعية هي^(١):

- حي الأشكنازيين
- حي السفارديم
- حي اليمينيين
- حي التونسيين
- المنطقة الصناعية

(١) السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي (قطاع غزة)، دائرة النشاط الإسرائيلي، دراسة غير منشورة عن مستوطنة نفي دكالميم رقم (١٦٥٣) / ٩٩، ص ٣.

(٢) السلطة الوطنية الفلسطينية، هيئة الرقابة العامة، ملكية أراضي المستوطنات، مصر سابق، ص ١٣.

(٣) المركز الجغرافي الفلسطيني، مسح المستعمرات، مرجع سابق، ص ٣٢.

(٤) أبو صبيح، عمران: دليل المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، مرجع سابق، ص ١٢٨.

(٥) إيفرات، اليشع: الاستيطان الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ١٦٧.

(١) يلاحظ انفصال هذه الأحياء بعضها عن بعض داخل المستوطنة، ويمكن للناظر من خارج المستوطنة أن يرى هذه الأحياء، ومدى الفارق في مستوى التقدم بينها، حيث تبدأ بحي الأشكنازيين ذي الفلل الفارهة، وينتهي بحي اليمينيين القريب من المنطقة الصناعية شرق المستوطنة مقابل مخيم اللاجئين (خانيونس)، وهذا الحي أكثر ما يميزه أنه يزال أغلبه كرفانات متنقلة تكون أصلاً تبرعات من منظمات يهودية في الخارج، زيارة قام بها الباحث لمشرف المستوطنة بتاريخ ٢٠٠١/٦/١٦.

وتعتبر مستوطنة نفي دكايم مجتمعية (يشوف كهيلاتي) الأكثر كثافة بالسكان بين مستوطنات القطاع والجدول التالي يوضح النمو السكاني وعدد الوحدات السكنية الثابتة والمتنقلة في مستوطنة نفي دكايم لبعض السنوات^(١):

١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩١	١٩٨٥	١٩٨٤	
١٦٤٠	١٦٤٠	١٦٠٠	١٠٠٠	٢٥٠	٢٥٠	عدد المستوطنين
٥٠٠	٤٦٠	٤١٢	٤٠٠	١٠٧	٧٠	عدد الوحدات السكنية الثابتة والمتنقلة

ويبالغ المجلس الإقليمي للمستوطنات في غزة (بيشاع) في نشر أعداد سكان المستوطنة الذي يقول أنها زادت عن ٢٣٠٠ مستوطن عام ١٩٩٦^(٢)، وهذا يعني أن المستوطنة تشكل أكثر من ثلث عدد المستوطنين في قطاع غزة.

منذ سنة ١٩٨٤ ورغم موقع المستوطنة القريب من مخيمات اللاجئين في خان يونس، فقد عملت إسرائيل على اعتبار هذه المستوطنة التي تتوسط غوش قطيف بمثابة المركز الحضري لكافة مستوطنات القطاع، حيث أنها تضم كافة الهياكل الإدارية للمستوطنات، فيوجد فيها المجلس الإقليمي لمستوطنات القطاع، وكذلك قيادة الشرطة الإسرائيلية في القطاع، وتضم مركز الحياة الثقافية والتعليمية للمستوطنين الذين قاموا ببناء جامعتين، إضافة إلى مدرسة المتدينين التي كانت في مستوطنة يमित بسيناء سابقاً^(٣)، وبها المركز الصحي المركزي للمستوطنات^(٤).

أقامت إسرائيل بمنصف الثمانينات في مستوطنة نفي دكايم برج الاتصالات الرئيسي للمستوطنات، والذي يخدم أغراض الجيش والمستوطنين^(٥)، وبجانبه تم إقامة معهد الدراسات الدينية وذلك لخدمة وتشجيع بقاء الجنود الذين يخدمون في المستوطنات والإقامة فيها والالتحاق مجاناً^(٦).

ونتيجة لأن مستوطنة نفي دكايم تمثل المركز الحضري لمستوطنات القطاع، فإن غالبية المستوطنين فيها يعملون في الأعمال الإدارية داخل المؤسسات الحكومية العامة الخاصة، كما يعمل عدد منهم في مشروع برك السمك الكبير في المستوطنة، كما أن هناك شريحة الأشكنازيين الذين يمتلكون المنشآت الصناعية في المنطقة الصناعية للمستوطنة التي تم بناؤها في شرق المستوطنة لعدة أسباب :

- منع أي توسع عمراني فلسطيني في تلك المنطقة المكتظة جداً بالسكان والذين هم في حاجة لمد عمراني دائم باتجاه الغرب، وقد كانت السلطات على مر التاريخ تمنعهم من البناء بحجة أن المنطقة هي للصناعة، ولو سمح للمستوطنين ببناء حي سكني بدل المنطقة الصناعية لواجهت إسرائيل مشاكل أمنية وديمغرافية.
- قربها من الأيدي العاملة، وللمستوطنة بوابة قرب المخيم لدخول العمال من هذا الاتجاه، وبالتالي لن يمشوا على الأحياء السكنية للمستوطنين .

^(١) الجدول من إعداد الباحث والمصادر :

- Peace Now, settlement watch report No.9, op.cit.p11.

- Palestinian Center for Human Rights : A comprehensive , op.cit, p52.

صحيفة هآرتس ١٩٩١/٧/١ .

^(٢) المجلس الإقليمي لمستوطنات غزة (بيشاع)، النشرة التعريفية لمستوطنة نفي دكايم، نيسان ١٩٩٦ .

^(٣) عايد، خالد : الاستعمار الاستيطاني، مرجع سابق، ص ٢٥٥ .

^(٤) هذا المركز الذي يشبه مستشفى أقيم عام ١٩٩٠ بتمويل من المليونير الأمريكي د.مسوفيكش المعروف بكونه أكبر الممولين لبرامج الاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية وقطاع غزة أنظر :

Palestinian Center for Human Rights: A comprehensive, op.cit, P37 .

^(٥) كناعنة، شريف و المدني، ورشاد : الاستيطان ومصادرة الأراضي في قطاع غزة، مرجع سابق ص ٢٧ .

^(٦) Palestinian Center for Human Rights: A comprehensive, op.cit, P76 .

- إن أي تأثير بيئي للمنطقة الصناعية سيكون مردوده على المخيم وليس على البيوت السكنية للمستوطنة البعيدة عن المنطقة الصناعية مقارنة مع بعدها عن المخيم .
- إن موقع المنطقة الصناعية في نفي دكالم يتوسط شريط المستوطنات، فهي تخدم كل المستوطنات، إذ أنها منطقة لا تعلو عن سطح البحر إلا أمتاراً عديدة، ولذلك تتوافر فيها المياه بكثرة إضافة إلى أنها سهلة الاستخراج .

وتضم هذه المنطقة الصناعية الكثير من الصناعات التي تخدم المستوطنات كمصنع البيوت المتنقلة (الكرفانات)، ومصانع الزجاج، ومصانع تجفيف الخضار، ويعمل في المستوطنة أكثر من ٢٠٠ عامل تايلاندي وعمال من جنوب لبنان^(١)، وفي عام ١٩٩٠ دأبت الحكومة على إنشاء ثلاثة مصانع كبيرة في المستوطنة وذلك لخلق ٥٠٠ فرصة عمل لمستوطني القطاع^(٢).

كما يتمتع المستوطنون في مستوطنة نفي دكالم بمستوى معيشة عالٍ، فالمستوطنة تستطيع التوسع بدون تلقي دعم حكومي، حيث يمتلك مجلس المستوطنة مجموعة من الشركات والمنشآت الصناعية بالمستوطنة، وقد رفع المجلس قضية ضد الحكومة لدى المحكمة العليا الإسرائيلية عام ١٩٩٥ مطالباً بحق المستوطنة في دعم حكومي متساوٍ مع بقية المستوطنات^(٣).

هذا وقد أدت هذه المستوطنة الدور الأمني والعسكري المنوط بها، فالمستوطنة تضم نقطة المراقبة البحرية للجيش، والتي تقوم بإطلاق منطاد الاستكشاف في جنوب القطاع^(٤)، وقد أقيم هذا الموقع على الشاطئ المقابل للمستوطنة وذلك للتمسك به وعدم إخلائه في أي اتفاق سياسي، كما تضم المستوطنة كتبية مشاة تضم خمس دبابات وعدداً من ناقلات الجند^(٥)، وذلك لمهمة مهاجمة مدينة خانينوس، فموقع حاجز التفاح مثلاً يعتبر أقرب موقع عسكري إسرائيلي للتجمعات السكانية العربية في القطاع على الإطلاق .

٥. مستوطنة غديد Gadid^(٦)

وتعني باللغة العبرية (قطف التمر)، أقامها الجيش الإسرائيلي في نهاية عام ١٩٧٧ من عدة نقاط عسكرية في الأحرش الموازية للمواصي ليشكل تواصلًا جغرافياً بين مستوطنات غوش قطيف. وفي إحدى النقاط العسكرية المقامة سكنت مجموعة من الناحل في منطقة سوافي الرمل رقم ٢، وفي ١٩٦٨/١/٢٩ أعلن مجلس المستوطنات عن الشروع بإقامة نقطة استيطانية في هذه المنطقة^(٧)، ولم يبق الجيش بأي إجراء لمنعهم من ذلك، بل قام بتعزيز مواقعه لحمايتهم. وفي الرابع من تشرين ثاني ١٩٨٠ جرى الاحتفال رسمياً بإقامة المستوطنة حيث كانت اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان قد أقرتها في اليوم السابق^(٨)، وقد تبنى الإشراف عليها حركة هبوعيل همزراحي.

أقيمت المستوطنة على جزء من القسيمة الرابعة عشرة من القطعة الثامنة والثمانين في الشمال الغربي من خانينوس في المنطقة المسماة بسوافي الرمل ٢، وعند إعلان الحكومة إقامة هذه المستوطنة كانت مساحتها قد وصلت إلى ٥٠٠ دونماً تقريباً، وبعد أقل من أربعة أعوام كانت

(١) مقابلة الباحث لعمال عرب في المستوطنة ٢٠٠١/٧/١٨ .

(٢) مركز القدس لإعلام والاتصالات (Jmcc) : استجد أو اقترض أو اسرق (الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مرجع سابق، ص ٦٧ .

(٣) Palestinian Center for Human Rights: A comprehensive, op.cit, P81.

(٤) بدوي، خميس: محاضرات في المستوطنات في قطاع غزة، مرجع سابق، ص ١٦ .

(٥) السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي، دائرة النشاط الإسرائيلي، دراسة حول مستوطنة نفي دكالم، مرجع سابق، ص ٦ .

(٦) أنظر موقع مستوطنة غديد على الخارطة رقم (٦) .

(٧) أبو صبيح، عمران: دليل المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، مرجع سابق، ص ١٢٦ .

(٨) صحيفة هآرتس ١٩٨٠/٦/٥ .

مساحتها قد وصلت إلى ١٢٠٠ دونما منها ٩٠٠ دونما أراضي زراعية تم مصادرتها من المواطنين العرب في المنطقة^(٢).

وقد اتسعت مساحة الأرض التي سيطر عليها المستوطنون خاصة في الأعوام ١٩٨٦، ١٩٩١ من اتجاه الشمال حتى اتصلت وتلاصقت حدودها مع مستوطنة نفي دكاليم بمسافة ١٢٠٠ متر تقريباً، وفي عام ١٩٩٥ تم توسيع المستوطنة من الجهة المقابلة "لقيزان النجار" بحوالي ١٠٠ دونم، وبالتالي وصلت مساحة المستوطنة مع بداية ١٩٩٦ إلى ١٤٧٠ دونماً^(٣)، وبعد عدة أشهر تم توسيع المستوطنة لتلاصق حدودها من الجنوب مستوطنة جان أور^(٤).

تبلغ المساحة العمرانية لمستوطنة غديد ٧٣٣ دونماً، حيث يلاحظ أن المستوطنين قد أقاموا الدفيئات الزراعية على غالبية المستوطنة لدرجة أنها أصبحت ملاصقة للوحدات السكنية في المستوطنة.

يحد مستوطنة غديد من الشمال مستوطنة نفي دكاليم، ومن الجهة الجنوبية الغربية مخيم خانيونس، ومن الجنوب مستوطنة جان أور، ومن الغرب أراضي المواصي والشارع العام للمستوطنات، ومن الشرق مدينة خانيونس.

وقد أقيمت مستوطنة غديد في مكان وزمان معين لعدة أهداف ودوافع أهمها :

- غرض سياسي يتمثل بالهجمة الاستيطانية التي شهدتها الأعوام الأولى من وصول حزب الليكود إلى السلطة في إسرائيل، والنشاط المتزايد للمؤسسات الاستيطانية الحكومية وغير الحكومية، في وقت كانت تدور مفاوضات بين مصر وإسرائيل حول الحكم الذاتي للفلسطينيين

في الضفة الغربية وقطاع غزة، وجاء هذا الاستيطان في غديد في إطار وضع وخلق حقائق على الأرض تمثل عراقيل أمام أي انسحاب من كل قطاع غزة .

- هدف أمني متمثل بخلق تواصل جغرافي بين شريط المستوطنات في (غوش قطيف)، و إيجاد حاجز بين مدينة خانيونس والمواصي المقابلة لها على شاطئ البحر، بهدف عزل المدينة أمنياً وسهولة محاصرتها عسكرياً، وهذا ما حصل بالفعل فقد أصبح المواطن الذي يريد أن يقطع مسافة مئات الأمتار للوصول إلى أرضه في المواصي صار بعد قيام مستوطنة غديد عليه المسير ثلاثة كيلو مترات واجتياز عدة حواجز للوصول إلى المواصي .

- تزامن إنشاء هذه المستوطنة مع إقامة إسرائيل مشاريع التوطين للاجئين في أغلب مناطق قطاع غزة، وأن المنطقة التي أقيمت فيها غديد تمثل هدفاً للتمدد العمراني للفلسطينيين، فكان إنشاء هذه المستوطنة عائقاً أمام هذا التمدد، إضافة إلى التركيز على نقل اللاجئين من منطقة المخيم المقابلة للمستوطنة إلى حي الأمل السكني الذي بنته إسرائيل .

- جاء إنشاء هذه المستوطنة ليساهم في قطع الاتصال بين المدن والتجمعات الفلسطينية، وبالتالي فهي استجابة لمشاريع زرع الأوتاد بين مناطق السكن العربية التي جاءت في المشاريع الاستيطانية الصهيونية .

وتعتبر مستوطنة غديد مستوطنة علمانية، ويعود أصل غالبية المستوطنين فيها إلى أوروبا بالذات من فرنسا، حيث لا يزالون يتحدثون الفرنسية فيما بينهم في حياتهم اليومية وليس العبرية، ويلاحظ أن دوافع استيطانهم هنا اقتصادية، تتعلق بالدعم الحكومي للمشاريع الزراعية في هذه المستوطنة، وينشط المستوطنون في إنشاء مشاريع وأنشطة اقتصادية بغرض الحصول على تعويضات مالية في حال إخلاء

(٢) الحوراني، عبد الله : قطاع غزة ١٩ عام من الاحتلال، مرجع سابق، ص ١٠٦ .

(٣) Palestinian Center for Human Rights: A comprehensive, op.cit, P63 .

(٤) السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي (قطاع غزة)، دائرة النشاط الإسرائيلي، دراسة غير منشورة حول مستوطنة غديد رقم (٥٢٣٧) / ٩٨، ص ٢ .

هذه المستوطنات مستقبلاً^(١)، والجدول التالي يوضح النمو السكاني وعدد الوحدات السكنية في مستوطنة غديد لبعض السنوات^(٢):

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩١	١٩٨٤	
٣٣٢	٣٢١	١٩٠	١٩٠	عدد المستوطنين
١٠٩	٩٦	٦٢	٥٥	عدد الوحدات السكنية الثابتة والمتنقلة

تعتبر مستوطنة غديد أقل المستوطنات من حيث التحصينات العسكرية ووسائل الحماية، إذ تحميها نقاط عسكرية تشرف على بعض المستوطنات المجاورة، ويعود السبب في ذلك إلى بعد المستوطنة نوعاً ما عن مخيم خان يونس، إضافة إلى أنها تحاط بالمستوطنات في أكثر من نصف محيطها^(٣)، ولم أعتثر في مصادر الدراسة ما يؤكد وجود مؤسسات صناعية أو إدارية في المستوطنة.

٦. مستوطنة غان أور Gan Or^(٤)

وتعني بالعبرية مستوطنة النور، وقد بدأت بعدة كرفانات في منطقة شمال غرب خان يونس إذ سكنها مجموعة من الناحال في كانون ثاني ١٩٧٩، حيث قاموا بإعداد البنية التحتية لاستقبال مستوطنين مدنيين جدد^(٥)، وقاموا بعمل الهياكل الإدارية للمستوطنة على عجل حتى نجحوا بالانضمام للمجلس الإقليمي لمستوطنات قطاع غزة عند تشكيله في ١٩٧٩/٥/٩، ولم يكن آنذاك فيها مدنيون بل كان موقعاً عسكرياً^(٦)، وفي ١٩٧٩/٨/١٢ جاءت مجموعة من المستوطنين من التجمعات الإسرائيلية القريبة من قطاع غزة داخل الخط الأخضر، واستوطنت في غان أور وذلك بإشراف حركة هبوعيل همزراحي حيث أقاموا حفلاً أعلنوا فيه عن نيتهم التوسع في "أرض الأجداد"^(٧)، ولم توافق اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان عليها إلا في ١٩٨١/٦/٢٨ وتحويلها إلى موشاف يحصل على كافة مستحقات المستوطنة الدائمة^(٨)، وذلك في إطار القرارات التي أصدرتها الحكومة الإسرائيلية للاستعداد لإخلاء مستوطنات سيناء نهائياً بعد ثمانية أشهر، فكان العام عام الهجمة على الأرض في القطاع، وبوضع الأساس لبناء العديد من المراكز المدنية على الحدود الشمالية لقطاع غزة (داخل الخط الأخضر). أقيمت مستوطنة غديد على القسيمة الرابعة عشرة من القطعة الثامنة والثمانين في سواقي الرمل رقم-٢^(٩)، وكان النواة الأولى لها عام ١٩٧٩ على مساحة ٣٧٥ دونماً تم تسويتها وتسييجها لموقع الناحال العسكري، وفي تشرين أول من نفس العام تم إضافة ٢٠٠ دونماً لصالح المستوطنة^(١٠)، وفي عام ١٩٨٠ كانت مساحتها قد وصلت إلى أكثر من ألفي دونماً تقريباً، ذلك لأن الأرض المزروعة في المستوطنة قد وصلت إلى أكثر من ٨٠٠ دونماً^(١١)، وبعد إقامة مستوطنة بدولج المجاورة أصبح لدى

(١) السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي (قطاع غزة)، دائرة النشاط الإسرائيلي، دراسة حول مستوطنة غديد، مرجع سابق، ص ٥.

(٢) الجدول من إعداد الباحث والمصادر :

- Peace Now, settlement Israel's in Gaza Strip, op.cit.P.

- المجلس الإقليمي لمستوطنات غزة (بيشاع)، النشرة التعريفية لموشاف غديد ١/١٩٩٦، ص ٦.

- السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي (قطاع غزة)، دائرة النشاط الإسرائيلي، دراسة حول مستوطنة غديد،

مرجع سابق، ص ٤.

(١) المرجع السابق، ص ٧.

(٢) أنظر موقع مستوطنة غان أور على الخارطة رقم (٦).

(٣) مجلة العودة : المستوطنات الإسرائيلية، عدد ٥٢، السنة ١٩٧٩، القدس - فلسطين.

(٤) عايد، خالد: الاستعمار الاستيطاني، مرجع سابق، ص ٢٥٢.

(٥) أنظر مقالة صحيفة هآرتس حول الاستيطان في غوش قطيف ١٤/٨/١٩٧٩، ص ٣.

(٦) صحيفة هآرتس ٢٩/٦/١٩٨١.

(٧) السلطة الوطنية الفلسطينية، هيئة الرقابة العامة، ملكية أراضي المستوطنات، مصدر سابق، ص ١٣.

(٨) عايد، خالد : الاستعمار الاستيطاني، مرجع سابق، ص ٢٥٢.

(٩) الحوراني، عبد الله: قطاع غزة ١٩ عام من الاحتلال، مرجع سابق، ص ١٦١.

مستوطنة غان أور إمكانية التوسع من جهة واحدة فقط وهي الشرق، فطلت المضايقات ضد المواطنين في تلك الجهة ولم يفلحوا بمصادرة أراضي رغم استيلائهم أحياناً على بعض قطع الأرض وذلك حتى عام ١٩٩٣، حينما تم نقل معسكر الجيش في الناحية الشرقية إلى الشرق مساحة ٢٥ دونماً، وذلك تحت ذريعة الأغراض الأمنية^(٣)، وقد توسعت المستوطنة أكثر من مرة عام ١٩٩٦ بحجج مختلفة، فطبيعة المستوطنة يلزمها عدم التوسع لا شمالاً ولا جنوباً، فكان الاتجاه نحو المواصي في الغرب حيث الأراضي التي يملكها العرب من عائلات الزعاربة في خانينوس، فقامت بمصادرة ستين دونماً لشق طريق يربط المستوطنة من بوابتها الشرقية بالمطعم الشهير الذي يملكه المستوطن (عاموس)^(٤)، وذلك في شرق مجمع غوش قطيف ومقابل مستوطنة غان أور والذي بلغ طوله ١٥٠٠ متراً، مما كان له تأثير سلبي على المواطنين.

نتيجة لبناء الموقع العسكري على ساحل البحر ولتنقل العمال المستمر وجد الجيش ذريعة لشق طريق لأغراض عسكرية في كانون ثاني ١٩٩٧ ولمصلحة تنقل العمال أيضاً، وبموجبه تم مصادرة ما يزيد عن خمسين دونماً غرب شارع المستوطنات الرئيسي الغربي وأبقته شارحاً تريبياً^(٥). بلغت المساحة العمرانية لمستوطنة غان أور ١٧٥ دونماً تقريباً^(٦)، ويحد المستوطنة من الجنوب مستوطنة بدولح، ومن الشمال مستوطنة غديد، ومن الغرب الشارع العام للمستوطنات ومواصي خانينوس، ومن الشرق حي الزعاربة الغربي، ويربط المستوطنة وشاطئ البحر طريق يصل بين المستوطنة بالموقع العسكري الإسرائيلي على الشاطئ.

هذا وقد أقيمت مستوطنة غان أور لتحقيق عدة أهداف ودوافع، فكان الدافع السياسي على رأس هذه الدوافع حيث جاءت في إطار البدائل الموضوعية للمستوطنين لإخلاء مستوطنات سيناء، وكذلك لغرض أممي حيث تشير الخطط الاستيطانية إلى ضرورة عمل هذا التواصل إلى أن يصل شريط المستوطنات إلى مشارف رفح أقصى جنوب القطاع، وبذلك يكون هذا الشريط قد سيطر على

القطاع من الغرب من دير البلح وحتى رفح عند الحدود الفلسطينية مع مصر، كما جاءت هذه المستوطنة بهدف مصادرة المزيد من الأراضي (تصنفها إسرائيل أراضي دولة) قبيل قيام الفلسطينيين بعمل إجراءات من شأنها إعاقة مصادرتها فيما بعد كزراعتهما أو السكن فيها أو البناء، وذلك رغم التشريعات الإسرائيلية التي تعتبر أوامر عسكرية في غالبيتها، وبطريقة أو بأخرى تستطيع الاستيلاء على أراضي هذه المنطقة بالذات.

أما عن التركيبة السكانية لمستوطنة غان أور فإنهم ينتمون إلى طبقة السفاريم الذين قدموا من شمال العراق والمغرب وتونس، وقد تم التخطيط لإسكان ١٢٠ عائلة منهم في هذه المستوطنة، وقد تم إعددهم عند قدمهم في موشوفات داخل الخط الأخضر، ومن ثم نقلهم لهذه المستوطنة^(٧)، والجدول التالي يوضح النمو السكاني وعدد الوحدات السكنية في مستوطنة غان أور لبعض السنوات^(٨):

١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٨٤	
٣٠٠	٢٥٧	٢٥٢	٢٠٠	٨٦	١٥٣	١٨٠	عدد المستوطنين

(٣) السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الإعلام: المستوطنات الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ٥.

(٤) السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي (قطاع غزة)، دائرة النشاط الإسرائيلي، دراسة غير منشورة حول مستوطنة غان أور رقم (١٤٥٣) / ٩٧، ص ٦.

(٥) المرجع السابق، ص ٩.

(٦) المركز الجغرافي الفلسطيني، مسح المستعمرات، مرجع سابق، ص ٣٢.

(٧) إيفرات، اليشع: الاستيطان الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ١٦٧.

(٨) الجدول من إعداد الباحث والمصادر:

- Peace Now, settlement Israel's in Gaza Strip, op.cit.P6 .

- Foundation for Middle East peace : Settlement, op.cit.P16 .

كناعنة، شريف والمدني، رشاد: الاستيطان ومصادرة الأراضي في قطاع غزة، مرجع سابق، ص ٣٣ .

٨٢	٦٠	٦٠	٥٦	٥٢	٥٢	٥٠	عدد الوحدات السكنية الثابتة والمتنقلة
----	----	----	----	----	----	----	---------------------------------------

ويعمل غالبية السكان في حقل الزراعة إذ تمتلك كل عائلة في المستوطنة حق التصرف بما نسبته عشرة دونمات من الأراضي الزراعية للمستوطنة، إضافة إلى مزارع الطيور وتربية النحل الذي وضعت خلاياه في الأراضي المصادرة حديثاً، والتي تحتوي على شجر (الكينا) التي أبقاها الإسرائيليون عند مصادرة الأراضي، مع العلم أن الفلسطينيين قد شجروا هذه المناطق في بداية عهد الإدارة المصرية.

يعتمد المستوطنون في غان أور في نشاطهم اليومي ولوازمهم على مستوطنة نفي دكالميم الغير بعيدة، والتي يتم التنقل إليها دون المرور بأي مكان عربي عبر التوصل الجغرافي بينهما، والذي يصلها بالحدود التنظيمية لمستوطنة غديد.

كما تعتبر المستوطنة بمثابة موقع عسكري هام، فمنها ينطلق الجيش لأقرب الطرق لمهاجمة مدينة خانينوس واحتلالها من جهة الجنوب التي لا تعتبر ذات كثافة سكانية عربية كبيرة، وقد أقامت إسرائيل ثلاث نقاط عسكرية للمراقبة في جهة شرق المستوطنة إضافة إلى ثلاثة أبراج شاهقة داخل المستوطنة، ولا تطل المستوطنة على أحياء عربية إلا من جهة الشرق، وبالتالي فتركيز مهاجمتهم في مصادرة الأراضي وإقامة النقاط العسكرية يتم من جهة الشرق.

وإضافة إلى ذلك فإنه يوجد في مستوطنة غان أور سرية من كتيبة مشاة تضم ست دبابات ويوجد ملجأ كبير يصل أطراف المساحة العمرانية للمستوطنة من جميع جوانبها وهذا النفق على شكل (U)، ويوصل المستوطنة بطرف المباني العمرانية التابعة لمستوطنة بدولج المجاورة^(١).

٧. مستوطنة بدولج Bedoleh^(٢)

وتعني بالعبرية الكريستال، وقد خلطت بعض المصادر التاريخية بينها وبين مستوطنة غديد، وكان بدولج اسماً لمستوطنة غديد بقرار من لجنة التسميات الحكومية، ثم أعيد تسمية المستوطنة باسم غديد وذلك بعد قرار إنشاء مستوطنة في أقصى جنوب مجمع غوش قطيف باسم بدولج^(٣).

جاء إنشاؤها بعد السيطرة على أغلب منطقة سوافي الرمل ومصادرتها. فمُنذ العام ١٩٨٤ لوحظ أن مساحة التمدد الاستيطاني لمستوطنة غان أور يعود لوصل الشريط الاستيطاني في غوش قطيف بمستوطنات رفح، وعليه تم تسوية مئات الدونمات ووضع عدة كرفانات، وأقام مستوطنو غوش قطيف نقطة استيطانية ما لبثت بعد عامين أن أصبحت مستوطنة باعتراف كبار شخصيات الحكومة وعلى رأسهم نائب رئيس الحكومة دافيد ليفي الذي دشّن المستوطنة بنفسه في ١٩٨٦/١٠/٨^(٤).

أقيمت مستوطنة بدولج بعد مصادرة قطعة الأرض الكبيرة رقم ٨٨ المسماة بسوافي الرمل -٢- التي استحوذت مستوطنة غان أور وغديد على جزء كبير منها، وقد أقيمت بدولج على ٢٧٠ دونماً من هذه الأراضي المصادرة، ثم توسعت في كانون ثاني ١٩٩١ وذلك أثناء حرب الخليج بمصادرة ٦٠٠ دونماً من القسيمة الثانية من القطعة (٢٣٧١)، وتعود ملكيتها لعائلة (ز عرب)، ثم تمددت باتجاه

(١) السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي (قطاع غزة)، دائرة النشاط الإسرائيلي، دراسة حول مستوطنة غان أور، مرجع سابق، ص ٧.

(٢) أنظر موقع مستوطنة بدولج على الخارطة رقم (٦).

(٣) اعتبرت بعض المصادرة مستوطنة غديد هي نفسها بدولج، وهذا خطأ حيث أن بدولج مستوطنة مستقلة بذاتها وعن هذا الخط أنظر:

- أبو صبيح، عمران: دليل المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، مرجع سابق، ١٢٦.

- عايد، خالد: الاستعمار الاستيطاني في الأراضي العربية، مرجع سابق، ص ٢٠٥.

(٤) في هذا اليوم قام دافيد ليفي بتدشين مستوطنة أخرى في غزة هي عتسمونة، وذلك بغرض التقرب للمنظمات الصهيونية والمستوطنين، وكذلك إشارة للصراع داخل الحكومة مع وزراء حزب العمل أنظر: صحيفة هآرتس ١٩٨٦/١٠/٩.

الجنوب لمصادرة قطع عديدة من الأراضي من القسيمة الأولى للقطعة (٢٣٧٣) والمسماة برمال الدراغمة والملاحة الشمالية، لتصبح مساحة المستوطنة ١٤٥٦ دونماً تقريباً^(١).

شرع المستوطنون ببناء حي سكني جديد في الجهة الجنوبية للمستوطنة عام ١٩٩٦، وذلك لاستيعاب مهاجرين جدد من فرنسا^(٢)، ولتكون المستوطنة قابلة للتمدد من اتجاه هذا الحي، ووصلت المساحة العمرانية للمستوطنة ما يقرب من ١٥٠ دونم^(٣).

يحد مستوطنة بدولج من الغرب الشارع العام للمستوطنات وبلوك ٢٣٦٠ من مواصي رفح، ومن الشرق الحدود التنظيمية لمحافظة خانينوس مع أراضي رفح، ومن الشمال يحدها مستوطنة غان أور، ومن الجنوب الأحرش التي يخرقها شارع يصل بدولج بمستوطنة عتسمونة.

تعود أصول سكان هذه المستوطنة إلى دولة أوروبية، سكنوا المستوطنات في داخل الخط الأخضر القريب من قطاع غزة "جيل وريث"^(٤)، ثم جاءت إليها خمس عشرة عائلة من المهاجرين الجدد من فرنسا^(٥)، والجدول التالي يوضح النمو السكاني لمستوطنة بدولج لبعض السنوات^(٦):

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٦	
٢٠١	١٨٠	١٥٠	١٠٨	٧٥	عدد المستوطنين

تشرف حركة هبوعيل همزراحي على مستوطنة بدولج، وتؤدي هذه المستوطنة وظيفة أمنية تتمثل بالدفاع عن الحدود الجنوبية لتجمع غوش قطيف الاستيطاني لذا تكثر أبراج المراقبة على تلك الحدود، كذلك يوجد موقعين كبيرين للجيش يحويان دبابات وأليات عسكرية كبيرة تخرج من المستوطنين بين الحين والآخر باتجاه الجنوب في إشارة إلى أن هذه الأرض مهددة بالمصادرة^(٧)، وبعد العام ١٩٩٤ بقيت هذه المنطقة بين خانينوس ورفح تحت السيطرة الإسرائيلية **خامساً/ المستوطنات المقامة على أراضي محافظة رفح^(٨)**

أقامت إسرائيل على أرض محافظة رفح أربع مستوطنات رئيسية هي (بني عتسمونة- موراج- رفيح يام- بات ساديه)، وقد جاءت هذه المستوطنات استجابة للمشاريع الصهيونية المختلفة، حيث تضمن مشروع ألون الاستيطاني في جنوب القطاع (رفح) العمل على ضم هذه المنطقة فيما بعد، وقد نظرت خطة ديان لمنطقة رفح بأهمية بالغة كونها تقع على الحدود، وتضمنت الخطة بإقامة خط من المستوطنات في منطقة رفح، ودعت وثيقة غاليلي للاستيطان هذه المنطقة، وضمها لإقليم أشكول الإسرائيلي المقابل لمنطقة محافظة رفح.

تبلغ مساحة محافظة رفح ٥٨٤٨٨ دونماً، وقد نصت اتفاقية القاهرة بين منظمة التحرير وإسرائيل على إبقاء ٦٦٥٥ دونماً من أراضي المحافظة كمناطق سيطرة إسرائيلية، ومن ضمنها مساحة المستوطنات التي يتوجب تجميد توسعها وإبقائها على مساحة ١٨٠٥ دونمات والباقي مناطق

(١) السلطة الوطنية الفلسطينية، هيئة الرقابة العامة، ملكية أراضي المستوطنات، مصدر سابق، ص ١٢.

(٢) Palestinian Center for Human Rights: A comprehensive, op.cit, P71

(٣) المركز الجغرافي الفلسطيني، مسح المستعمرات، مرجع سابق، ص ٣٢.

(٤) إيفرات، البشع: الاستيطان الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ١٦٧.

(٥) السلطة الوطنية الفلسطينية، الهيئة العامة للاستعلامات، دراسة حول الاستيطان، مرجع سابق، ص ٤.

(٦) - Peace Now, settlement watch report No.9. op.cit.p3.

ولا يوجد فارق بين إحصائيات حركة السلام وإحصائيات المجلس الإقليمي للمستوطنات أنظر النشرة التعريفية لمستوطنة بدولج، ص ٥.

(٧) زيارة للباحث للتعرف على محيط المستوطنة ٢٠٠١/٧/٦.

(٨) أنظر الخريطة رقم (١) والتي توضح الموقع الإداري لمحافظة رفح وحدودها بين محافظات القطاع.

صفراء^(١)، لكن إسرائيل استغلت لصالح الاستيطان ما مجموعه ٣٨٥٦ دونماً إضافة إلى المناطق الصفراء البالغة ما يزيد عن ٢٧٩٩ دونم، لخدمة المستوطنات^(٢).

١. مستوطنة عتسمونة Atsmonah^(٤)

وهو اسم توراتي، ويعود تاريخ هذه المستوطنة إلى عدة مراحل كان أولها نشأتها عام ١٩٧٩ إذ أنشئت بين رفح والعريش، واعتبرت من مستوطنات رفح (داخل سيناء)، وقد تم إخلاؤها في نيسان ١٩٨٤ طبقاً لاتفاقيات السلام مع مصر.

عقب احتلال رفح عام ١٩٦٧ أقام الجيش الإسرائيلي نقطة عسكرية في منطقة رمال الزعارية، وفيما بعد سكن في هذا الموقع مجموعة من الناحال، وفي ١٩٨٢/٧/٦ أعلنت وزارة الدفاع الإسرائيلية أن الجيش قد أخلى نقطة الناحال جنوب رفح وسلمها إلى جماعة غوش إيمونيم، الذين أقاموا نقطة استيطانية، مع بقاء قوة من الجيش لحمايتهم^(٥)، ولم تكن إسرائيل تتوقع أي رد فعل محلي أو عربي أو دولي على هذه الخطوة، فالأنظار كلها متجهة في ذلك الشهر إلى لبنان حيث ذروة الحرب هناك . في صيف ١٩٨٣ أعلنت غوش إيمونيم عن قيام المستوطنة لكن دون اعتراف حكومي بها^(٦)، وفي ١٩٨٤/٤/١٠ وقبيل الانتخابات العامة بعدة أشهر قررت اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان إقامة مستوطنة عتسمونة في جنوب رفح^(٧)، وتنفيذاً لهذا القرار طرحت وزارة الإسكان لبناء تسع وحدات سكنية في المستوطنة، وبدأ التنفيذ يوم ١٩٨٥/٣/٥ بتجريف وإصلاح قطعة الأرض الملاصقة للبيوت المتنقلة التي وضعها المستوطنون سابقاً، وفي ١٩٨٦/١٠/٨ وأثناء حكومة الوحدة الوطنية في إسرائيل تم تدشين المستوطنة رسمياً وانتقال المستوطنين من الكرفانات إلى البيوت الدائمة وذلك بحضور نائب رئيس الحكومة دافيد ليفي^(٨).

وتقع مستوطنة عتسمونة على قطع من أراضي جنوب رفح وهي: (٤)

القسيمة ٢ من القطعة رقم ٢٣٧١ والمسماة رمال الزعارية والدراعمة الشمالي .

القسائم ١، ٢ من القطعة ٢٣٧٢ والمسماة رمال الدراغمة والملاحة .

جزء من القسيمة الأولى من القطعة ٢٣٧٣ والمسماة رمال الدراغمة والملاحة.

بلغت مساحة المستوطنة عام ١٩٨٧ خمسمائة دونم من الأراضي التي يعمل بها العديد من أفراد عائلة زعرب وهي الفئة المصادرة رسمياً^(٩)، وفي عام ١٩٩٣ قام المستوطنون بتوسيع المستوطنة شرقاً وجنوباً بحوالي ٦٠ دونماً^(١٠)، وفي عام ١٩٩٦ توسعت المستوطنة بتجريف ما يزيد عن مائة دونم من الأراضي الحوضية في المنطقة الصفراء، وتبعها في نهاية العام تجريف ٢٠٠ دونم أخرى من نفس الاتجاه^(١١)، وكما يقول المجلس الإقليمي لمستوطنات غزة فقد وسع

(١) منظمة التحرير الفلسطينية (السلطة الفلسطينية)، اتفاقية قطاع غزة ومنطقة أريحا، مصدر سابق، ص ٧٤ .

(٢) السلطة الوطنية الفلسطينية، هيئة الرقابة العامة، ملكية أراضي المستوطنات، مصدر سابق، ص ٢ .

(٣) أنظر موقع مستوطنة عتسمونة على الخارطة رقم (٧) .

(٤) صحيفة القدس ١٩٨٤/٧/٧ .

(٥) أبو صبيح، عمران: دليل المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، مرجع سابق، ص ٢٢٩ .

(٦) في هذا اليوم أقرت اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان إقامة عدة مستوطنات أخرى في الضفة الغربية والجولان

أنظر: صحيفة هآرتس ١٩٨٤/٤/١١، ص ١ .

(٧) صحيفة هآرتس ١٩٨٦/١٠/٩ .

(٨) السلطة الوطنية الفلسطينية، هيئة الرقابة العامة، ملكية أراضي المستوطنات، مصدر سابق، ص ١٤ .

(٩) السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي (قطاع غزة)، دائرة النشاط الإسرائيلي، دراسة غير منشورة حول مستوطنة

عتسمونة رقم (٣٠٧٢) / ٩٧، ص ٣ .

(١٠) السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الإعلام، المستوطنات الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ٦ .

(١١) السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي (قطاع غزة)، دائرة النشاط الإسرائيلي، دراسة حول مستوطنة بني عتسمونة،

مرجع سابق، ص ٦ .

المستوطنون مساحة الموشاف (عتسمونة) إلى ١٥٠٠ دونم^(١)، وتبلغ المساحة العمرانية للمستوطنة ١٤١ دونماً تقريباً^(٢).

ينحدر مستوطنو عتسمونة من أصول شرقية ممن سبق إخلاؤهم من سينا، وأقاموا في مستوطنة موراج مؤقتاً، وينتمي غالبيتهم لحركة غوش أيمونيم وللحزب السياسي (تسومت)*، وبالتالي يمكن تصنيف المستوطنين على أنهم من المتدينين المتطرفين حيث تعتبر عتسمونة هي الأكثر تديناً من مستوطنات جنوب القطاع^(٣).

وقد تزايد عدد سكان المستوطنة بشكل لافت بعد اتفاق أوسلو والجدول التالي يوضح النمو السكاني وعدد الوحدات السكنية في مستوطنة عتسمونة لبعض السنوات^(٤)

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩١	١٩٨٧	١٩٨٥	
٤٧٦	٤٥٥	٢٠٠	٢٠٠	٣٥	عدد المستوطنين
١٣٠	١٠٠	١٠٠	٦٠	١٤	عدد الوحدات السكنية الثابتة والمتنقلة

ويملك المستوطنون في عتسمونة عقارات ومنشآت في مدن (مفتاحيم- وأفوكيم) في النقب^(٥)، ويلاحظ أن نشاطهم في المستوطنة اعتمد منذ إنشائها على الزراعة، وخاصة زراعة الأشتال، فحدود المستوطنة مليئة بالدفينات الزراعية، وكذلك مزارع الطيور البعيدة عن المركز العمراني للمستوطنة من جهة الشرق القريبة من التجمعات السكنية العربية، كما يخرج يومياً عدد كبير من سكان المستوطنة للعمل في المدن الإسرائيلية داخل الخط الأخضر عبر معبر (صوفا)^(٦).

وتضم المستوطنة عدة منشآت مدنية كمدرسة تعليم التوراة، والكنيس اليهودي، وبعض المصانع الخفيفة، إضافة لمركز لتربية الكلاب^(٧)، ولم أعثر في مصادر الدراسة ما يفيد بوجود منشآت عسكرية في عتسمونة كتلك الموجودة في بقية المستوطنات في القطاع، إذ يوجد ثلاثة أبراج مراقبة فقط .

٢. مستوطنة موراج Morag^(٨)

^(١) Palestinian Center for Human Rights : A comprehensive, op.cit.P81 .

حيث مقابلة باحثة المركز المواطنة الفرنسية Sery Boy سيرى بوي مع رئيس المجلس الإقليمي لمستوطنات غزة في أغسطس ١٩٩٨ .

^(٢) المركز الجغرافي الفلسطيني، مسح المستعمرات، مرجع سابق، ص ٣٢ .

* وهي حركة إسرائيلية متطرفة، وقد انفصل أعضاؤها من عدة أحزاب وحركات يمينية متطرفة (ليكود- هتحياء- همفدال) ، وقد ترأسها رفائيل إيتان رئيس أركان الجيش السابق، الذي كان له دور أساسي في حرب لبنان ١٩٨٢، وكذلك قمع المقاومة الفلسطينية في الضفة والقطاع في بداية الثمانينات، وقد حصلت حركته في انتخابات الكنيست ١٩٩٢ على سبعة مقاعد .

^(٣) Palestinian Center for Human Rights: A comprehensive, op.cit, P81 .

^(٤) الجدول من إعداد الباحث والمصادر :

كناعنة، شريف، والمدني، رشاد: الاستيطان ومصادرة الأراضي في قطاع غزة، مرجع سابق، ص ٣٠ .

Peace Now, settlement watch report No.9 .op.cit, P5 .

المجلس الإقليمي لمستوطنات غزة (بيشاع)، النشرة التعريفية لمستوطنة عتسمونة، كانون ثاني ١٩٩٧، ص ٦ .

^(٥) السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي (قطاع غزة)، دائرة النشاط الإسرائيلي، دراسة حول مستوطنة عتسمونة، مرجع سابق ، ص ٧ .

* يقع معبر صوفا غرب مدينة رفح، ويشرف على المعبر قوات من الشرطة الفلسطينية (جهاز الأمن الوقائي)، وعلى الجانب الآخر القوات الإسرائيلية، وهناك ممر خاص للمدنيين الإسرائيليين والذين عادة هم من المستوطنين .

^(٦) زيارة قام بها الباحث لمعبر صوفا ٢٠٠١/٦/١٧ .

^(٧) السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي (قطاع غزة)، دائرة النشاط الإسرائيلي، دراسة حول مستوطنة بني عتسمونة، مرجع سابق ، ص ٩ .

أقيمت مستوطنة موراج في شرق الطريق الواصل بين مدينتي خانينوس ورفح، وكان بداياتها بالنقطة العسكرية ثم مصادرة ما حولها من قسائم الأرض الرابعة والخامسة والسادسة من القطعة رقم ٣٣ والمسجلة باسم الحاكم العام لقطاع غزة منذ عهد الإدارة المصرية للقطاع والتي كان ينتفع منها أفراد من عائلة النجار^(٤)، وتحولت النقطة إلى كيبوتس سكنه مدنيون في ١٧/٥/١٩٧٢^(٥)، وفي تشرين الثاني من نفس العام تحولت النقطة الاستيطانية إلى موشاف زراعي^(٦)، وفي عام ١٩٧٨ أعلنت اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان في أول حكومة لليكود اعترافها بهذه المستوطنة^(٧).

بدأت مستوطنة موراج على مساحة القسائم السابقة الذكر والتي تبلغ ٤٥٦ دونماً بإعلانها أراضي دولة، وبقي الأمر حتى عام ١٩٨٤ حيث صادرت إسرائيل المزيد من الأراضي حتى وصلت إلى ما يقارب التسعمائة دونم جميعها شرق شارع صلاح الدين^(٨).

وعقب انسحاب الجيش الإسرائيلي من المناطق السكانية الفلسطينية عام ١٩٩٤ توسعت إسرائيل في السيطرة على أراضي الملكيات الخاصة في مناطق (قيزان النجارة)، وقامت بشق طريق يربط المستوطنة مع المنطقة الجنوبية من مجمع غوش قطيف الاستيطاني بالقرب من مستوطنة غديد، ذلك بدلاً من الطريق الذي كان يربط المستوطنة مع الخط الأخضر عبر معبر صوفا والذي تم اعتباره منطقة ذات سيطرة أمنية فلسطينية^(٩).

وبموجب ذلك منعت قوات الشرطة الفلسطينية عربات الجيش والمستوطنين من سلوك الطريق المؤدي إلى هذا المعبر .

بلغت مساحة مستوطنة موراج حتى عام ١٩٩٦ حوالي ١٦٠٠ دونم هي القسائم ٣٢، ٣٣ والقطعة ٨١ المسماة بقاع الخراب، والقطعة ٨٤ المسماة بقيزان النجار الغربي رقم ٢^(١٠)، وجمع الأراضي السابقة مملوكة وينتفع بها أسر عائلة النجار في المنطقة وتبلغ المساحة العمرانية للمستوطنة خمسين دونماً^(١١)، وهذه المساحة صغيرة مقارنة مع المساحة الشاسعة للمستوطنة وبالتالي فالمنشآت غير العسكرية قليلة فيها وذلك للأسباب التالية :

- انعزال المستوطنة (كمستوطنتي نتساريم وكفار داروم)، والوصول إليها من أي طريق يستدعي المرور بمناطق سكنية عربية .

- لا يشعر المستوطنون بأن هذه المستوطنة آمنة مقارنة مع مستوطنات غوش قطيف القريبة منها، فهي هدف دائم لرجال المقاومة الفلسطينية.

- إن نوع المستوطنة زراعية وبالتالي لا توجد بها مؤسسات مدنية فهي لم ترق لمركز مدني .

يحد مستوطنة موراج من الشرق معبر صوفا وخط الهدنة، ومن الغرب شارع صلاح الدين المؤدي إلى مداخل مدينة رفح، ومن الشمال الأراضي الزراعية التابعة لمواصي مدينة رفح، ومن الجنوب منطقة تل مصباح التابعة لأراضي محافظة خانينوس.

ينحدر أصل المستوطنين في موراج من أصول مغربية وعراقية، وقد بلغ سكان المستوطنة حتى عام ١٩٨٤ مائة وخمسين مستوطناً في خمس وأربعين وحدة متنقلة^(١٢)، وقد هجرها المستوطنون فيما بعد

(٣) أنظر موقع مستوطنة موراج على الخارطة رقم (٧) .

(٤) كروان، إبراهيم: المستوطنات الإسرائيلية منذ العام ١٩٦٧، مرجع سابق، ص ١٢٠ .

(٥) إيفرات، اليشع: الاستيطان الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ١٦٧ .

(٦) أبو عرفة، عبد الرحمن: الصهيونية (التطبيق العملي) ، مرجع سابق، ص ٢٠٣ .

(٧) أبو صبيح، عمران: دليل المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، مرجع سابق، ص ١٣٢ .

(٨) كناعنة، شريف و والمدني، رشاد: الاستيطان ومصادرة الأراضي في قطاع غزة، مرجع سابق، ص ٣١ .

(٩) زيارة ميدانية للباحث لمعاينة الطريق الجديد الذي يربط موراج مع غوش قطيف .

(١٠) السلطة الوطنية الفلسطينية، هيئة الرقابة العامة، ملكية أراضي المستوطنات، مصدر سابق، ص ١٤ .

(١١) المركز الجغرافي الفلسطيني، مسح المستعمرات، مرجع سابق، ص ٣٢ .

(١٢) كناعنة، شريف والمدني، رشاد: الاستيطان ومصادرة الأراضي في قطاع غزة، مرجع سابق، ص ٣٢، أنظر أيضاً:

إيفرات، اليشع: الاستيطان الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ١٦٧ .

على مراحل، وبحلول عام ١٩٩٤ لم يكن ما يؤكد أن بها أي مستوطن^(١)، وذلك للعوامل التي ذكرناها، وكتشجيع لاستمرار بقاء المستوطنين فيها نشر المجلس الإقليمي لمستوطنات غزة أن سكان المستوطنة يبلغ عددهم مائة وخمسون مستوطناً^(٢)، ويتبعون حركة هبوعيل همزراحي.

نظراً لموقع المستوطنة في منطقة عالية نسبياً فقد أقامت إسرائيل برج اتصالات يخدم الاتصالات الإسرائيلية المدنية والعسكرية لغوش قطيف الواقعة على أرض منخفضة، إضافة إلى أنه يخدم شركات الاتصالات الخلوية الإسرائيلية في قطاع غزة، والمناطق المجاورة له داخل الخط الأخضر^(٣).

كما تنتشر الدفيئات على الجانب الشرقي للمستوطنة، وتخلو المستوطنة من أي منشآت صناعية باستثناء مصنع للكرتون اللازم لتعبئة الخضراوات^(٤).

تعتبر المستوطنة بمثابة معسكر كبير للجيش الإسرائيلي، حيث تضم كتيبة مدرعات وسرية دبابات وناقلات جند ومصفحات عسكرية إضافة إلى سرية مدفعية هي الأكثر في مستوطنات القطاع، كما وتنتشر عدة راجمات صواريخ موجهة باتجاه خان يونس ورفع^(٥).

ويعود سبب تكديس هذه القوة هناك إلى :

- موقع المستوطنة الأمني والذي أشرنا إليه سابقاً، فهي منطقة تشرف على مجمع مستوطنات غوش قطيف وخاصة من جهة الجنوب فهي تشكل حماية لهذا المجمع.

- قربها من الخط الأخضر في منطقة جنوب القطاع يجعل إيصال الإمدادات للمستوطنة أمراً سهلاً في حالات الطوارئ، ويحمي القرى الكثيرة القريبة من حدود القطاع داخل الخط الأخضر، وهي منطقة إقليم أشكول الذي تحدثت غالبية المشاريع الاستيطانية الصهيونية عن ضرورة عمل تعديل ديمغرافي فيه، مقارنة مع تكديس السكان العرب في جنوب القطاع في المنطقة المقابلة والمجاورة له.

- انعزال المستوطنة وإحاطة المناطق العربية لها من جميع النواحي يجعلها هدفاً للمقاومة، وبالتالي تقوم إسرائيل بتعزيز قوتها بشكل دائم .

ومن هنا فإن مستوطنة موراج أكثر المواقع الاستيطانية احتكاكاً بال فلسطينيين، لذا كان لها دور أمني مهم بين المستوطنات القائمة في القطاع^(٦).

٣. مستوطنة بات ساديه Bat Sadih^(٧)

تقرر إقامة هذه المستوطنة في كانون ثاني ١٩٨٤^(٨)، وذلك لعدة عوامل أهمها العامل السياسي، حيث شهدت الأشهر الأولى من هذا العام إقامة العديد من المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة بغرض تحقيق إنجازات تخدم الحكومة في الانتخابات التي ستجرى بعد عدة أشهر، ولم يوضع حجر الأساس لها إلا في ١٩٨٩/٣/٨^(٩)، بعد عدة أشهر من تشكيل حكومة الوحدة الوطنية التي أعقبت انتخابات ١٩٨٨، وعليه فقد وافقت اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان بعد شهرين واعتبارها

(١) لم يستطع أحد إثبات أن هناك مستوطنين يسكنون هذه المستوطنة، إنما يأتي إليها المستوطنون في النهار من المستوطنات المجاورة، ومن القرى والمدن الإسرائيلية المجاورة داخل الخط الأخضر ليمارسوا أعمالهم وتشغيل منشآتهم في المستوطنة، قام الباحث بمعاينة المستوطنة ولم يثبت وجود أي مستوطن ليلاً بها .

(٢) المجلس الإقليمي لمستوطنات غزة (بيشاع)، النشرة التعريفية لمستوطنة موراج، كانون ثاني ١٩٩٧، ص ٣ .

(٣) زيارة الباحث للمكان ٢٠٠١/٦/١٧ .

(٤) السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي (قطاع غزة)، دائرة النشاط الإسرائيلي، دراسة غير منشورة حول مستوطنة موراج رقم ٩٨/١٣٩٠، ص ٥ .

(٥) المرجع السابق، ص ١١ .

(٦) قامت صدامات كثيرة في مناسبات عديدة مع الفلسطينيين، والذين كانوا يقيمون خيام اعتصام، وقد تدخل الجيش لإجلاء هذه الخيام في العديد من المرات .

(٧) أنظر موقع مستوطنة بيت ساديه على الخارطة رقم (٧) .

(٨) أبو صبيح، عمران: دليل المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، مرجع سابق، ص ١٣٠ .

(٩) صحيفة هآرتس ١٩٨٩/٣/٩ .

مستوطنة دائمة^(٥)، لكن المستوطنة لم تسكن بالعائلات إلا في عام ١٩٩٣، حيث جاءت إليها عدة عائلات مدنية^(٦)، وذلك أمام موجة الإغراءات واتساع مساحة المستوطنة وتوفر البنية التحتية لها وعلى رأسها الشارع الذي يربطها مع مجمع غوش قطيف.

كانت النواة الأولى للمستوطنة هي ذلك الموقع العسكري الكبير الذي أقيم عقب الانسحاب من سيناء في منطقة رمال الزعارية والأغوات، وعلى مساحة ثمانين دونماً، وفي عام ١٩٩٥ توسعت المستوطنة من جميع الاتجاهات بمساحة ثلاثين دونماً، إضافة إلى ٦٠٠ دونم كانت تسيطر عليها المستوطنة^(٧)، وقد وصلت مساحة الأرض المصادرة لهذه المستوطنة في نهاية عام ١٩٩٦ حوالي ١٠٠٠ دونماً هي^(٨):

جزء من القسيمة الأولى من القطعة ٢٣٦٩ المسماة برمال الجبور.
جزء من القسيتين ١،٢ من القطعة ٢٣٧٠ من رمال أبو شلوف وزعرب الغربي.
جزء من القسيمة الأولى من القطعة ٢٣٧٣ المسماة برمال الدراغمة والملاحه.

بلغت مساحة المستوطنة بمواقعها العسكرية حوالي ١٥١٨ دونماً^(٩)، والمساحة العمرانية ٤١ دونماً فقط^(١٠).

يحد المستوطنة من الشمال أقصى المنطقة الجنوبية للمواصي، ومن الجنوب الأحرار المؤدية لأحياء مدينة رفح، ومن الشرق الطريق الواصل بين مستوطنة موراج ومجمع غوش قطيف، ومن الغرب وصلت حدود المستوطنة إلى شاطئ البحر.

يقطن مستوطنة بات ساديه مستوطنون متدينون وأهم ما يميزهم ارتفاع كثافة أفراد العائلة، حيث أن عددهم ٨٥ شخصاً ولا يزيدون عن خمسة عشرة عائلة^(١١)، والجدول التالي يوضح النمو السكاني وعدد الوحدات السكنية في مستوطنة بات ساديه لبعض السنوات^(١٢):

١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	
٨٥	٥٠	٢٥	١٥	عدد المستوطنين
٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	عدد الوحدات السكنية الثابتة والمتنقلة

يعمل غالبية مستوطني بات ساديه في قطاعات السياحة والخدمات في المستوطنات المجاورة، وخاصة في مستوطنة نفي دكاليم، ويعمل عدد منهم في خدمات قوات الجيش، ويعمل عدد قليل في الزراعة، حيث يعتمدون على العمال العرب سكان محافظة رفح، وتخلو المستوطنة من أي مصانع، بل تضم منشآت عامة كالكنيس اليهودي وقاعة اجتماعات تخدم المستوطنات المجاورة، إضافة إلى ملاعب رياضية شاسعة نظراً لسعة الأراضي المصادرة^(١٣).

(٥) أبو صبيح، عمران: دليل المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، مرجع سابق، ص ١٣٠ .

(٦) Palestinian Center for Human Rights: A comprehensive, op.cit, P18 .

(٧) Ibid. P26 .

(٨) السلطة الوطنية الفلسطينية، هيئة الرقابة العامة، ملكية أراضي المستوطنات، مصدر سابق، ص ١٣ .

(٩) Palestinian Center for Human Rights: A comprehensive, op.cit, P78 .

(١٠) المركز الجغرافي الفلسطيني، مسح المستعمرات، مرجع سابق، ص ٣٢ .

(١١) Palestinian Center for Human Rights: A comprehensive, op.cit, P98 .

(١٢) – Peace Now, Settlement Israel's in Gaza Strip, Report January, 1997. P8 .

- المجلس الإقليمي لمستوطنات غزة (بيشاع)، النشرة التعريفية لمستوطنة بات ساديه، كانون ثاني ١٩٩٧، ص ٢ .

- السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الإعلام، تقرير صحفي، كانون أول ١٩٩٥ .

(١٣) السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي (قطاع غزة)، دائرة النشاط الإسرائيلي، دراسة غير منشورة حول مستوطنة بات ساديه رقم (١٧٠٦)/٩٧، ص ٥ .

هذا ويحاول المستوطنون إقامة منطقة صناعية في المستوطنة، وذلك بغرض جذب مستوطنين جدد، وقد رفضت الحكومة هذا المخطط^(١)، كما تعتبر مستوطنة بات ساديه بمثابة موقع عسكري كبير، يحيط بها مواقع ونقاط فرعية لكنها خارج السلك الشائك المحيط بالمستوطنة إضافة إلى أبراج المراقبة الثلاثة التابعة لها^(٢).

تضم المستوطنة بداخلها سرية من سلاح المشاة إضافة إلى عدة آليات من ضمنها ثلاث دبابات وبعض ناقلات الجند والمصفحات، وبها عدد كبير من الرشاشات الثقيلة والمتوسطة^(٣).

٤. مستوطنة رفيح يام Rafiah Iame^(٤)

سميت بهذا الاسم نسبة إلى تل رفح القريبة من المستوطنة ولقربها من شاطئ البحر، وتعود فكرة إنشائها إلى آثار الانسحاب الإسرائيلي من سيناء على المستوطنين، وما حصلوا عليه من إغراءات خاصة المالية منها، وهذا ما شجعهم على البقاء في منطقة قطاع غزة، وبالفعل فقد قام نشطاء المستوطنين، وبمساندة من أقطاب في الحكومة باحتلال هذه المنطقة، ووضع عدة كرفانات، وجلب شبان وشابات للسكن فيها، وإعلان الاستيطان في هذه المنطقة على عجل، وذلك ضمن إحدى عشرة مستوطنة أقيمت خلال ٤٨ ساعة التي سبقت انتخابات الكنيست في تموز ١٩٨٤، فكان استيطان هذا المكان جزءاً من الهجمة على الأراضي الفلسطينية يوم ١٩٨٤/٧/٢٢، لأن حديث الصحافة في اليوم التالي ستكون له أهمية وبالفعل فقد كان ذلك حدثاً تناولته وسائل الإعلام بإسهاب^(٥)، وفي ١٩٨٤/٨/٢٢ أقام المستوطنون احتفالاً بإنشاء المستوطنة، وتم جلب ثلاث عائلات للسكن فيها كمرحلة أولى^(٦)، وفي نهاية العام نفسه اعترفت بها اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان^(٧)، والتي كانت تضم أعضاء من أحزاب الليكود والعمل في حكومة الوحدة الوطنية، وقررت اعتبارها مستوطنة دائمة، وصادقت الحكومة على مخصصاتها، وعملت على تخصيص ألف دونم من (أراضي مسجلة باسم الدولة) لهذه المستوطنة.

مع بداية عام ١٩٨٥ استقرت بالمستوطنة عدة عائلات أخرى، وكما يقول المجلس الإقليمي للمستوطنات " أن رفيح يام لم يتم انشاؤها لغرض الانتخابات أو لغرض شخصي، بل أن لأغراض تتعلق بالحق التاريخي لليهود في هذا المكان"^(٨).

أثار إقامة هذه المستوطنة انتقادات عنيفة حتى في الشارع الإسرائيلي، فموقعها يدل على خطورة الحدث، لكن إشراف حزب العمل عليها كمستعمرة مجتمعية تابعة للمركز الزراعي هدأ من وطأة الاحتجاج، إضافة إلى قادة المستوطنين أنفسهم الذين حذروا أعضاء الكنيست جميعاً من " خطر إحضار خمسة آلاف لاجئ إلى منطقة مشارف رفح من داخل مصر كما نصت اتفاقية السلام، وأن توطينهم في تل السلطان سيجعل المنطقة أشبه بجهم، لأن منظمة التحرير قد أعدتهم للقيام بنشاط ضد إسرائيل والمستوطنين خاصة"^(٩)، وبالتالي اتخذت الحركات الصهيونية الاستيطانية ذلك حجة وذريعة لزيادة عدد المستوطنين في هذا المكان قبل إعادة توطين هذا العدد، وبدأت الحجج تأخذ مساندة من ضباط الجيش، الذي ساهموا حتى إعلامياً (أن حدوداً يكون فيها سلك شائك بمسافة عشرون متراً وسط مخيم اللاجئيين كما الحال في رفح لن يحمي هذه الحدود ومن

(١) Palestinian Center for Human Rights: A comprehensive, op.cit, P64 .

(٢) زيارة ميدانية للباحث ٢٠٠١/٦/١٧ .

(٣) السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي (قطاع غزة)، دائرة النشاط الإسرائيلي، دراسة حول مستوطنة بات ساديه،

مرجع سابق، ص ٦ .

(٤) أنظر موقع مستوطنة رفيح يام على الخارطة رقم (٧) .

(٥) - صحيفة معاريف ١٩٨٤/٧/٢٣، ص ١ .

- صحيفة دافار ١٩٨٤/٧/٢٣، ص ١ .

(٦) صحيفة دافار ١٩٨٤/٧/٢٣، مصدر سابق .

(٧) أبو صبيح، عمران: دليل المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، مرجع سابق، ص ١٩٧ .

(٨) المجلس الإقليمي لمستوطنات غزة (بيشاع)، النشرة التعريفية لموشاف رفيح يام، كانون ثاني ١٩٩٧، ص ٢ .

(٩) بن عامي، أورئيل: اللعب بالنار في غزة، دافار ١٩٨٦/٦/١٧، ص ٧ .

أنه ستزول) وطرح قادة الجيش أن الحل الوحيد لحماية الحدود في رفح هو التعديل الديمغرافي في المنطقة، وزرعها بالمستوطنات^(٣)، وأيد العسكريون السابقون من حزب العمل هذه النظرية انطلاقاً من أنهم أصحاب نظرية زرع المستوطنات بغرض حماية الحدود.

أقيمت النواة الأولى للمستوطنة على المنطقة التي استصلحتها الجرافات الإسرائيلية من القسيمة الثانية للقطعة ٢٣٦١ والمسماة برمال الزعارية، ثم توسعت من جميع النواحي حتى وصلت عام ١٩٩٦ حوالي ٧١٠ دونماً، ومن ضمنها الطريق الساحلي الذي يصل المستوطنة مع مجمع غوش قطيف الاستيطاني ماراً بمستوطنة بات ساديه، وقد تضمنت هذه المساحات^(٤):

القسيمة الثالثة من القطعة ٢٣٥٨ والمسماة بمواصي زعرب القبلي والأغوات.

القسم ٢١، ٢٣، ٢٥ من القطعة ٢٣٦٩ من برمال الزعارية القبلية.

جزء من القسيمة الثانية للقطعة ٢٣٦١ من برمال الزعارنة والأغوات.

جزء من القسيمة ٢٣٦٩ والمسماة برمال الجبور.

بلغت المساحة العمرانية للمستوطنة حتى عام ١٩٩٦ حوالي ١٥٠ دونماً^(١)، ويعود اتساع هذه المساحة مقارنة بعدد السكان إلى وجود مصانع كثيرة في رفح يام وكذلك تناثر الوحدات السكنية في أكثر من جهة ومكان .

تقع مستوطنة رفح يام في أقصى الزاوية الجنوبية للساحل الغربي لقطاع غزة، حيث يحدها من الغرب شاطئ البحر، ومن الشرق الكتبان الرملية لتلة رفح وحي تل السلطان، ومن الجنوب السلك الشائك الذي يمثل حدود فلسطين مع مصر، ومن الشمال طريق رفح البحر المؤدي إلى مستوطنة بات ساديه والمتجه إلى الشمال .

تعتبر مستوطنة رفح يام هي الوحيدة التي تشرف عليها مؤسسات حزب العمل، وبالتالي فهي ليست من المستوطنات الدينية، ويعمل سكانها في عدة مهن كالصيد والسياحة والصناعة والزراعة، ونظراً لغنى المنطقة بالمياه العذبة والصالحة للزراعة فإن المستوطنة تحتوى على سبعة آبار مياه، ويملك كل مستوطن فيها ما لا يقل عن ثلاث دفيئات، كما أن المستوطنة تعتمد على العمالة العربية في تشغيل مصانع الخياطة المنتشرة في المستوطنة^(٢).

والجدول التالي يوضح النمو السكاني وعدد الوحدات السكنية في مستوطنة رفح يام لبعض السنوات^(٣):

١٩٩٦	١٩٩٤	١٩٩١	١٩٨٥	١٩٨٢	
١٠٨	١٢٩	١٣٠	٦٠	٢٥	عدد المستوطنين
٤٠	٣٤	٣٠	٢٥	٩	عدد الوحدات السكنية الثابتة والمتنقلة

إن طبيعة مستوطنة رفح يام ومدخلها يدلان على وظيفتها الأمنية ولذلك فإنها منطقة تشبه المنطقة العسكرية الدائمة، حيث التدريبات بشكل شبه يومي، ودخول وخروج العربات العسكرية لا تكاد تختفي كل يوم.

(٣) المرجع السابق، ص ٨ .

(٤) السلطة الوطنية الفلسطينية، هيئة الرقابة العامة، ملكية أراضي المستوطنات، مصدر سابق، ص ١٢ .

(١) المركز الجغرافي الفلسطيني، مسح المستعمرات، مرجع سابق، ص ٣٢ .

(٢) السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي (قطاع غزة)، دائرة النشاط الإسرائيلي، دراسة غير منشورة حول مستوطنة رفح يام رقم (٧٠٣٥) / ٩٧، ص ٦ .

(٣) الجدول من إعداد الباحث والمصادر:

- Peace Now, settlement Israel's in Gaza Strip, report January, 1997. P9 .
- المجلس الإقليمي لمستوطنات غزة (بيشاع)، النشرة التعريفية لمستوطنة رفح يام، مصدر سابق، ص ٦.
- صحيفة دافار ١٩٨٤/٧/٢٣، مصدر سابق .

يوجد بداخل مستوطنة رفح يام كتيبة دبابات تضم أكثر من ٣٠٠ جندي مدعومين بأكثر من عشر دبابات و عدة عربات عسكرية و عدة أماكن للذخيرة و المعدات الأخرى إضافة إلى سواترها الرملية فهي من أعلى المستوطنات^(١).

وفي الأيام التي تسودها أوضاع أمنية صعبة تبقى المستوطنة كموقع عسكري، و مكان لدخول العمال لمنشآت المستوطنة الصناعية، فيما تخلو المستوطنة ليلاً من المستوطنين.

إن إقامة المستوطنة كان لعدة أهداف:

- سياسة تتعلق بزرع أوتاد صهيونية وسط تجمعات السكان بغرض فرض حقائق على الأرض لتقويت الفرص عن أي تنازل عنها .
- حزبية ويعبر عن ذلك موعد إنشاء المستوطنة الذي يوضح كم أن الاستيطان مهم في لغة الانتخابات في إسرائيل .
- أمنية، حيث تؤدي وظيفة حماية الحدود، و مكان انطلاقه ضد مدينة رفح، حيث أنها قريبة مسافة عشرات الأمتار من مشروع تل السلطان السكني قرب رفح .

سادساً/ النقاط الاستيطانية في قطاع غزة

إن المراحل التي تمر بها إنشاء المستوطنات الإسرائيلية لا بد أن يرافقها ظروف سياسية واقتصادية وديمغرافية وأمنية، وإن عدم تلاقي هذه الظروف يؤدي إلى التوقف عن إنشاء المستوطنات أو التوقف عن اكتمال مراحلها في مرحلة معينة، وقد تظل المرحلة الاستيطانية حتى وقت طويل، وأحياناً تزول مطلقاً ولا يبقى لها أثر، وبالتالي تعتبر مستوطنة قائمة، سأوضح كافة النقاط الاستيطانية التي لم تنشأ لظروف معينة، أو أنشأت وتوقفت بمرحلة معينة، أو تلك التي في طور الإنشاء أو التطور مع العلم أن المجلس الإقليمي لمستوطنات غزة يعتبر بعضها بمثابة مستوطنة يهودية قائمة وإن لم تعترف لجان الحكومة لشؤون الاستيطان ببعضها وهذه النقاط هي :

١. المنطار

تم إنشاء هذه النقطة الاستيطانية كمعسكر كبير للجيش سكنه مجموعة من الناحال شرق مدينة غزة، و بجوار حي الشجاعة الذي يعد أكثر أحياء غزة كثافة في السكان، وأعلن عنها نقطة استيطانية بتاريخ ١٩٨٢/٤/٤^(١)، وعلى الرغم من أنه حتى ١٩٩٤ لم يسكن أي مستوطن في هذه النقطة . أقامت إسرائيل فيما بعد على مساحة الأراضي التي استولت عليها، معبر المنطار (كارني) التجاري و بجواره المعبر القديم لعبور المسافرين (ناحال عوز) والذي أصبح بعد معبراً لنقل الوقود للقطاع، وعلى جزء آخر تم إنشاء منطقة صناعية، لكن أهمية هذه النقطة بقيت قائمة كمر مهم لعبور المستوطنين لمستوطنة نتساريم، و مكاناً لعقد الاجتماعات الرسمية بين السلطة الوطنية وإسرائيل.

٢. دورون شوشان

تقرر إقامتها في كانون ثاني ١٩٩٢^(٢)، قرب دير البلح في نفس المكان الذي قتلت فيه المستوطنة دورون شوشان، وتم وضع ثلاثة كرفانات متنقلة يسكنها بعض المستوطنين غير أنه بمجرد انسحاب الجيش الإسرائيلي من المناطق المجاورة لها عام ١٩٩٤، تركها المستوطنون لكن الكرفانات بقيت

(١) السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي (قطاع غزة)، دائرة النشاط الإسرائيلي، دراسة حول مستوطنة رفح يام، مرجع سابق، ص ١٣ .

(٢) أبو عرفة، عبد الرحمن: الاستيطان (التطبيق العملي للصهيونية)، مرجع سابق، ص ٢١٥، أنظر أيضاً:

أبو حرب، قاسم: المستعمرات الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ٥٤ .

(٣) أبو صبيح، عمران: دليل المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، مرجع سابق، ص ١٢٨ .

قائمة حتى اليوم وبحراسة موقع الجيش الملاصق لها، والذي أقيم عقب إقامة النقطة الاستيطانية لحماية المستوطنين^(١).

٣. ميراف

أقيمت كنقطة ناحال في معسكر الجيش شرق مدينة خانينوس عام ١٩٧٨، وأعلن عنها كنقطة استيطانية في حزيران ١٩٧٩^(٢)، وقد تم التخطيط لها أن تضم مائة دونم وإسكان خمسين عائلة في خمسين وحدة سكنية^(٣)، واعتبرت موشافاً تابعاً للاتحاد الزراعي اليهودي في غزة، ولم يوضع بها أي وحدات سكنية ثابتة، غير أنه حتى عام ١٩٩٦ لم يسكنها أي مستوطن.

٤. يغول

كانت من ضمن الأراضي التي تم مصادرتها لتوسيع مستوطنة قطيف، وتم تدشين حجر الأساس لها مباشرة في ١٣/١٠/١٩٨٠ نفس اليوم الذي تم فيه إسكان عائلتين فيها في بيوت متنقلة، وبحضور وزير الزراعة أرئيل شارون آنذاك في ١٣/١٠/١٩٨٠، لكن الموقع الجغرافي للمنطقة وكذلك قربها من مستوطنة غان تال، إضافة لوقوع هذه النقطة على الحدود الشرقية لتجمع غوش قطيف جعلها الهدف الأول أمام المقاومة، كل ذلك لم يشجع المستوطنين على الاستيطان بها، وبعد عام ١٩٨٣ قام الجيش باستعمال الكرفانات للوازمه ولوازم القوات التي تشرف على حراسة مستوطني قطيف وغان تال، ومع قدوم السلطة الوطنية تغير مكان النقطة العسكرية وتم إزالة الكرفانات كلياً.

٥. كفار يام

تعتبر هذه النقطة الاستيطانية عضواً في المجلس الإقليمي لمستوطنات غزة، وتعود بدايات الاستيلاء الصهيوني على الأرض في منطقة تل الجان على شاطئ خانينوس إلى العام ١٩٧٠، عندما لم تعترف الإدارة العسكرية الإسرائيلية بعقد إيجار سابق يعود إلى ما قبل احتلال إسرائيل لقطاع غزة والذي بموجبه تم تأجير مجموعة من الكباين (١٥ كيبنة) على شاطئ خانينوس بين الإدارة المصرية ومجموعة من المواطنين حيث تنقسم الكباين إلى مجموعتين.

- المجموعة الشمالية وينتفع بها ثمانية مواطنين

- المجموعة الجنوبية وينتفع بها المواطن صبحي القدرة (الملاح)

اعتبرت السلطات أن العقد مع المواطن صبحي القدرة باطل قانوناً، وطلبت منه إخلاءها، لأنها قامت بتأجير المجموعة الجنوبية لأحد المستوطنين ويدعى (عاموس)، وبحماية الجيش تم إخلاء الكباين والسماح للمستوطنين بالاستيلاء عليها وترميمها من جديد^(١)، وفي ٢٣/٤/١٩٩٧ أفشل الفلسطينيون محاولة المستوطنين إقامة السواتر الترابية حول الكباينات التي تحت سيطرتهم، وإغلاق الطريق على كباين المجموعة الشمالية، حيث تصدى المواطنين كتبية مشاة كاملة تضم ست دبابات وعدد من الآليات الأخرى وأكثر من ٣٠٠ جندي^(٢)، وكان المستوطنون قد افتتحوا هذه الكباين حوانيت لبيع الخمر والمخدرات ومكان للإشراف على أمن المستوطنين على الطريق الساحلي، وكذلك لنشاطات جهاز المخابرات الإسرائيلية، ورغم أن المجلس الإقليمي للمستوطنات يدعي وجود عدد من ٢-٥ عائلات في هذه المستوطنة^(٣)، إلا أن الكرفان الوحيد الموجود فيها لم يسكنه أحد حتى عام ١٩٩٧، وأن المستوطنة

(١) زيارة للباحث لمعابنة النقطة الاستيطانية .

(٢) عايد، خالد: الاستعمار الاستيطاني، مرجع سابق، ص ٢٥٣ .

(٣) أبو صبيح، عمران : دليل المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، مرجع سابق، ص ١٣٢ .

(١) بلدية خانينوس، ملف الكباين الجنوبية .

(٢) معابنة الباحث للمنطقة، حيث شارك في الاطلاع على أحداث ٢٣/٤/١٩٩٧، وكذلك معابنة مدى إرهاب المستوطنين لاستعمال العرب لسواحل تلك المنطقة وتخويفهم للأطفال والنساء .

(٣) المجلس الإقليمي لمستوطنات غزة (بيشاع)، النشرة التعريفية لمستوطنة كفار يام، كانون ثاني ٢٠٠٠، ص ٣ .

أقيمت للأغراض الأمنية فقط، ولإرهاب العرب لترك منطقة الشاطئ للمستوطنين، وقد أقيم في المستوطنة مزرعة لتربية الكلاب لترويع المواطنين العرب الآتين لاستعمال الشواطئ^(٤).

٦. ياكال

تقع على الطريق الساحلي الذي يربط شريط مستوطنات غوش قطيف، بجوار الموقع العسكري الذي يتوسط حدود نيتسر حزاني وقطيف في جنوب دير البلح وشمال خانينونس، وتتكون هذه النقطة الاستيطانية من منطقة صناعية بها ستة مصانع لتعبئة الخضار وتغليفها وثلاجات، وبعض المخازن والمستودعات، ويعمل بها أصحاب المصانع من المستوطنين إضافة إلى عمال أجانب من تايلاند يسكنون في كرفانات بجوار المصانع بحماية قوات الجيش.

بدأ إقامة هذه النقطة عام ١٩٩١ عندما سمحت السلطات باستعمال مرافق الجيش لبناء نقطة استيطانية (مياه- كهرباء- أراضي)، وبعد ذلك قام المستوطنون بوضع سياج حول عشرة دونمات^(٥)، وهذه المستوطنة عضو في المجلس الإقليمي لمستوطنات غزة، ولم أعث في مصادر الدراسة على ما يثبت وجود سكان يهود فيها كما أنه ليس هناك فرصة لأن تتمدد أو تتوسع إلا باتجاه الغرب حيث بداية شريط المواصي، وهذه المنطقة أملاك خاصة للمواطنين العرب.

٧. تل قطيف

أقيمت مستوطنة تل قطيف على تلة رملية شرق مجمع غوش قطيف، وبجوار مستوطنة قطيف في كانون ثاني ١٩٩٢، وعلى مساحة ١٧ دونماً، أقام عليها المستوطنون بعض الكرفانات ثم ما لبثوا أن رفعوها باستثناء واحدة فقط، وفي كانون أول من نفس العام اعتبرت المستوطنة عضواً في المجلس الإقليمي (بيشاع)^(١)، غير أن الحكومة لم توافق على اعتبارها مستوطنة دائمة، ويقطن فيها مستوطن واحد وزوجته^(٢)، ويعملون في زراعة ثلاث دفيئات في المستوطنة التي عليها سياج، ويحرسها برجان للمراقبة أحدهما وسط موقع عسكري، وهذه المستوطنة توضح جلياً كم تتحمل إسرائيل خسائر وتكاليف لحماية عدد قليل جداً من المستوطنين وسط التجمعات السكنية العربية المزدهمة بالسكان الفلسطينيين، فقوات الجيش موجودة بشكل دائم في هذه المستوطنة وقدر عدد الجنود الموجودين بها بسرية من الجنود لحماية شخصين، لكنها ذريعة لتواجد هذه القوة الكبيرة في هذا المكان.

٨. سلاف

تقع نقطة سلاف الاستيطانية إلى الشمال من طريق تل السلطان (شارع البحر) غرب رفح، ويحدها من الجنوب حي تل السلطان العربي ومستوطنة رفح، ومن الشرق الجهة الغربية من حي تل السلطان، ومن الغرب ساحل البحر، وقد كانت موقعاً عسكرياً في عام ١٩٨٢، حيث جاء إليها مجموعة من المستوطنين في إطار مواجهة مشاريع التوطين للعرب التي أقامتها الإدارة المدنية الإسرائيلية على الرغم من معارضة الأحزاب المتطرفة في إسرائيل التي رأت أن هذه الأرض يجب إقامة مستوطنات عليها وليس أحياء سكنية للعرب.

إن فشل استمرار وتطور هذه النقطة الاستيطانية يعود لأسباب تتعلق بموقعها الواقع بين طريقين رئيسيين مزدحمين بالمارة العرب الذين ينتقلون من الساحل إلى مدينة رفح، وبملاصقة حي تل السلطان، لذا هجرها المستوطنون، وفي عام ١٩٩٤ عادوا إليها ووضعوا ما يزيد عن ٣٥ كرفانا، وتم وضع سياج حول ٥٠٠ دونماً تقريباً^(٣)، ولم تنتشر حركة السلام الآن ولا المجلس الإقليمي للمستوطنات عن أن أحداً سكن هذه المستوطنة، لكن يلاحظ أن هناك ثلاث عائلات تسكن المستوطنة ويعمل أفرادها

(٤) معاينة الباحث للشواطئ والكباين الموجودة عليها.

(٥) مركز غزة للحقوق والقانون : المستوطنات الإسرائيلية في محافظات غزة، مرجع سابق، ص ١٣ .

(١) Palestinian Center for Human Rights: A comprehensive, op.cit, P64 .

(٢) المجلس الإقليمي لمستوطنات غزة (بيشاع)، النشرة التعريفية لمستوطنة تل قطيف، شباط ١٩٩٧، ص ٣ .

(٣) هذه المنطقة التي غرب شارع البحر هي منطقة تشرف عليها إسرائيل أمنياً حسب اتفاقية القاهرة بين منظمة التحرير وإسرائيل، ولذلك نجحت إسرائيل بالتوسع والتمدد في هذه المستوطنة.

موظفين في مؤسسات مستوطنة عتسمونة ونفي دكالميم، أحدها من أصل مغربي، والأسرتين الأخيرين من أصل تونسي^(١)، ويوجد في المستوطنة مزرعة كلاب وثلاثة مصانع خياطة، ومزارع للجيش ومخازن للخضار يملكها جميعاً مستوطنون من مستوطنات رفح، ونظراً لعدم وجود سكان مستوطنين فيها لذا تعتبر موقعاً عسكرياً مدججاً بالسلاح والعتاد حيث يشاهد بشكل دائم خروج ودخول الدبابات من المستوطنة^(٢).

(١) السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي (قطاع غزة)، دائرة النشاط الإسرائيلي، دراسة حول مستوطنة سلاف رقم

(٨٠٢٧) / ٩٩ ، ص ٢ ،

(٢) المرجع السابق، ص ٧ .

الفصل الرابع (الموقف من الاستيطان في قطاع غزة)

أولاً : دور الحكومات الإسرائيلية في تطور حركة الاستيطان في قطاع غزة

تمثلت الحياة الحزبية في إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ بسيطرة حزبين رئيسيين على الحكومة، هما حزب العمال وحزب الليكود بما يمثلان من تكتلات داخلية، إذ شكل حزب العمل حكومات عديدة برئاسته حتى عام ١٩٧٧، فيما شكل حزب الليكود مع بعض الأحزاب الصغيرة الأخرى حكومتين مارستا السلطة في إسرائيل حتى عام ١٩٨٤، فيما تقاسم الحزبان الكبيران بالإضافة إلى أحزاب أخرى الحكومتين التاليتين حتى سنة ١٩٩٢، حيث أعقبتهما الحكومة التي ترأسها حزب العمال بمساعدة الأحزاب اليسارية و الليبرالية.

و من الجدير بالذكر أن الاستيطان مثل جزءاً هاماً في حياة هذه الحكومات جميعاً و لكن بدرجة متفاوتة، و قد اهتمت كل حكومة بالاستيطان في قطاع غزة بطريقة تختلف عن سابقتها إذ لم يكن اهتمام الحكومات بالاستيطان في قطاع غزة مثل اهتمامها بالاستيطان في القدس أو بقية مناطق الضفة الغربية أو الجولان أو سيناء، فكل منطقة كان لها الأهمية الخاصة عند كل حكومة، لكن القدس شكلت الاهتمام الأول على الإطلاق في البرامج و المشاريع الاستيطانية لهذه الحكومات جميعاً.

و بالتالي فإن الحديث عن دور الحكومات الإسرائيلية في تطور حركة الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة في هذه الدراسة، لا يمثل وجهة نظر أو دور هذه الحكومات تجاه الاستيطان في المناطق العربية الأخرى، إذ يمكن التعرف على دور هذه الحكومات في تطور حركة الاستيطان في قطاع غزة من خلال البرامج الانتخابية التي تطرحها الأحزاب الإسرائيلية، ثم البرامج التي يتم الاتفاق عليها عقب تشكيل الحكومات، من خلال تصريحات المسؤولين و الوزراء في هذه الحكومات، إضافة إلى المشاريع و البرامج التي تطلقها المنظمات الصهيونية و على رأسها قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية .

إن ذلك لم يكن ليعطي تعبيراً حقيقياً عن دور هذه الحكومات في بناء المستوطنات إلا إذا تفحصنا جيداً ما يحدث على الأرض في عهد كل حكومة، و بالتالي فإنني سأوضح ما أنجزته كل حكومة من قرارات و مصادقة على الخطوات التي تخص الاستيطان في القطاع، و نشاط الحكم العسكري في محيط المستوطنات من مصادرة أرض و إقامة نقاط عسكرية أو ناحال، فالحكم العسكري ينفذ ما يمليه عليه المستوى السياسي و الذي تمثله الحكومة في إسرائيل، لذا لم يكن دور كل حكومة في تطور حركة الاستيطان في قطاع غزة يسير بشكل عشوائي، بل يتم وفق عوامل تساهم في توجيه النشاط الاستيطاني الحكومي و من أبرز هذه العوامل :

- **المصالح الحزبية :** و أوضح صورة على ذلك كانت الحملة الاستيطانية التي أطلقها المسؤولون في حزب الليكود في الأسبوع الذي سبق انتخابات ١٩٨٤.
- **أيولوجية الحزب الحاكم:** حيث اختلفت الأحزاب في الوسائل التي من شأنها تهويد الأرض الفلسطينية و تحديد مكان الاستيطان و زمانه.
- **طبيعة المنطقة المستهدفة :** فقد نظرت بعض الحكومات إلى قطاع غزة باعتباره مشكلة ديمغرافية.
- **نتائج الانتخابات في إسرائيل :** حيث إن الاتفاقات الائتلافية الموقعة عقب كل انتخابات كانت تحدد عدد أو شكل أو مكان الاستيطان كما حصل في انتخابات ١٩٨٨ و التي حددت عدد المستوطنات التي ستقام خلال عمر الحكومة .
- **المقاومة الفلسطينية للاستيطان :** حيث ساهمت في اختيار الحكومات لأماكن الاستيطان في قطاع غزة، وإن لم تكن الحكومات بإكمال مراحل بعض النقاط الاستيطانية التي من الممكن تعرضها لنشاط المقاومة كنقطة دورون شوشان الاستيطانية مثلاً .
- **الأوضاع السياسية :** حيث استغلتها حكومة العمال ١٩٩٢ - ١٩٩٦ لتشجيع المستوطنين بالاستيطان في الضفة و القطاع مستغلة اتفاقات السلام مع السلطة.

و من الجدير ذكره أن بعض الباحثين قد يتصورون أن رأي الشارع الإسرائيلي مثلاً أو الأوضاع الاقتصادية في إسرائيل، أو الضغوط الدولية (كقرارات مجلس الأمن و ضغوط الدول الصديقة) قد ساهمت في تطور حركة الاستيطان، غير أن ذلك لم يثبت صحته إذ أشارت استطلاعات الرأي في إسرائيل أن حجم التطور من حركة الاستيطان نما بعكس رأي الشارع الإسرائيلي و لننظر إلى بعض هذه الاستطلاعات^(١) :

عام ١٩٧٥ أشارت الاستطلاعات إلى أن ٦١,٤% من الشعب في إسرائيل أيدوا بناء مستوطنات جديدة بينما ٢٢,٣% عارضوا ذلك .

عام ١٩٨١ أشارت الاستطلاعات إلى أن ٥٨,٣% من الشعب في إسرائيل أيدوا بناء مستوطنات جديدة، بينما ٢٩,٢% عارضوا ذلك .

عام ١٩٨٢ أشارت الاستطلاعات إلى أن ٩,٥% أيدوا بناء مستوطنات جديدة، بينما ٣٧,٢% عارضوا ذلك .

عام ١٩٨٥ أشارت الاستطلاعات إلى أن ٣٥,٩% أيدوا بناء مستوطنات جديدة بينما ٥١,٧% عارضوا ذلك .

كما أن الظروف الاقتصادية التي تعرضت لها إسرائيل في بعض السنوات لم تكن لتؤثر على دور الحكومة الإسرائيلية في دعم تطور الاستيطان، ففي عام ١٩٨٤ لم يكن قد مضى زمن طويل على اجتياح إسرائيل لجنوب لبنان إذ لازالت جيوشها موجودة في جزء منه، إلا أن ذلك لم يمنع من مشاركة الحكومة في الحملة الاستيطانية في الضفة و القطاع فأنشأت أكثر من عشر مستوطنات في أسبوع (١٦-٢٣/٧/١٩٨٤)، و كذلك لم تؤثر قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، و لا مجلس الأمن، و لا منظمات حقوق الإنسان، و لا حتى الدول الأوروبية والولايات المتحدة، في الضغط على الحكومة الإسرائيلية، بل العكس فعندما تكررت جولات بيكر عام ١٩٩٠ في المنطقة^(٢)، واحتج على بناء المستوطنات كان يجابه ببناء مستوطنة جديدة أثناء كل زيارة يقوم بها للمنطقة .

١. الحكومات التي ترأسها حزب العمل ١٩٦٧ - ١٩٧٧

أعطت الحكومات الإسرائيلية التي ترأسها حزب العمل ١٩٦٧ - ١٩٧٧ الاستيطان أهمية بالغة في سياستها، و اتضح هذا الاهتمام من خلال البرامج الحزبية في الانتخابات و المؤتمرات و القرارات و الخطط و المشاريع الحكومية المختلفة إضافة إلى التصريحات الرسمية لزعماء و وزراء هذه الحكومات، و قد وجد هذا النشاط تعبيراً له على الأرض من خلال بناء المستوطنات بأشكالها و أنواعها المختلفة التي أقيمت في عهد هذه الحكومات على الأرض العربية المحتلة، و التي بدأت أثناء حرب حزيران ١٩٦٧ في شرق القدس الشريف بجوار حائط البراق، و بعد الحرب بشهر كان إقامة مستوطنة ميرون هجولان (١٦/٧/١٩٦٧)، و مع بداية عام ١٩٦٨ كانت بدايات مستوطنة إيرز تبدو ملامحها من خلال إقامة النقطة العسكرية كنواة للمستوطنة.

شهدت إسرائيل بعد الحرب مباشرة نقاشاً رسمياً و شعبياً حول كيفية التصرف بالمناطق الشاسعة التي تمت السيطرة عليها، و قد اختلفت النظرة بين منطقة وأخرى، و كان هدف الأمن فوق كل الاعتبارات، و قد أحجمت إسرائيل عن إقامة مستوطنات مدنية في قطاع غزة أثناء حكومة ليفي أشكول^(٣)، و حتى نهاية

(١) - استطلاع ١٩٧٥ نشرته صحيفة هآرتس ١٩٨٥/٨/٢٢ .

- استطلاعات ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٥، ١٩٨٥/٢/٣ .

(٢) ارونسون، جيفري : مستقبل المستعمرات الإسرائيلية ، مرجع سابق، ص ٨٥-٨٨

(٣) ليفي أشكول : ولد في أوكرانيا و هاجر إلى فلسطين سنة ١٩١٤ عندما كان عمره ١٨ عاماً، و عمل في الكتائب اليهودية في الجيش البريطاني ليقاوم ضد تركيا، و في بداية ١٩٢٠ عاد للعمل في مستعمرة دجانيا، كان من مؤسسي منظمة الهاجاناة، و عمل على تشجيع الهجرة، و سافر لبلدان عديدة لدعم هذه الهجرة، عين وزيراً للمالية سنة ١٩٥٢ و لمدة ١١ عاماً، حيث تمكن من إخراج حكومات بن غوريون من كثير من الأزمات الاقتصادية ، عين عام ١٩٦٣ رئيساً للحكومة و وزيراً للدفاع، و عشية حرب حزيران ١٩٦٧ قام بتعيين موسى ديان وزيراً للدفاع، توفي في ١٩٦٩/٢/٢٦ ، أنظر: تلمي، افرام و مناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، مرجع سابق، ص ٥٩ .

هذه الحكومة عام ١٩٦٩ إذ لم تكن نقطة إيرز العسكرية قد ارتقت بعد إلى مستوطنة مدنية، وكما دعا زعماء حزب العمل آنذاك إلى إخضاع القطاع للسيطرة العسكرية بصفة مستديمة، و الاستيطان فيه لا اعتبارات أمنية فقط، وبالتالي كان تدعيم الاستيطان في شمال القطاع و في حدوده الجنوبية وسيلة لتحقيق الأمن لإسرائيل، من هنا أعلن وزير الدفاع موشى ديان أن أهم أهداف إسرائيل إقامة مستعمرات في الأرض المحتلة، خاصة في تلك الأجزاء التي لا تزعم التخلي عنها و ذلك لغرض أممي^(١)، وقد بلور نظرية خاصة باستيطان قطاع غزة، شكلت فيما بعد أساساً تم الاعتماد عليه في صياغة المشروع الاستيطاني الشامل لكل المناطق العربية الذي سمي (مشروع ديان) ، إذ اقترح في الأيام الأولى بعد الحرب " دمج القطاع اقتصادياً بإسرائيل، بحيث لا يكون هناك مجال لفصله عنها في المستقبل، مع خلق خط استيطاني فاصل في الجنوب (مشارف رفح)، و عدم الاستيطان داخل القطاع، و العمل على استغلال الأراضي الخالية لاستيعاب اللاجئين" ^(٢).

لقد كان ديان يعبر عن موقف حكومة أشكول بشكل عام من الاستيطان في قطاع غزة، و الذي أكده فيما بعد مقولات القادة العسكريين أبان حكومة أشكول، حيث يعترف اسحق رابين بقوله " أنه منذ أيام حكومة النضال الوطني (حكومة أشكول) قررت إسرائيل تحديد مناطق الاستيطان على خطوط المواجهة في هضبة الجولان و غور الأردن و القدس و وادي عربة و مشارف رفح هدفت فقط إلى تحصين خطوط المواجهة" ^(٣).

هذا وقد وقف العامل الديمغرافي في قطاع غزة عقبة هامة أمام الاستيطان فيه أكثر من أي منطقة أخرى من المناطق العربية التي استهدفها الاستيطان، و هذا ما دعا القادة الإسرائيليين في حكومة أشكول إلى عدم إقرار أي مستوطنة داخل القطاع، أو الإقدام على ضمه لإسرائيل، يقول دوف بن ماير و هو أحد القياديين في نقابة العمال الإسرائيليين (الهستدروت) "أن من مصلحتنا الخاصة أن لا يتم الضم، و نحن لا نريد القطاع لأنه ستكون لنا دولة مزدوجة الجنسية، و إذا تم الضم فستكون هذه الدولة خلال ٥٠ - ٨٠ عاماً ذات أكثرية عربية، و نحن أتينا هنا لكي نقيم دولة يهودية لليهود" ^(٤)، و لذلك كان الاستيطان يشكل جزءاً من النشاط السياسي على الصعيد الشعبي في إسرائيل، من هنا ظهرت في ظل حكومة أشكول حركة أطلقت على نفسها حركة من أجل أرض إسرائيل الكاملة و هي عدد من السياسيين و العسكريين و الكتاب و أساتذة الجامعات و من كل الأحزاب و خاصة تكتلات حزب العمل، دعت جميعاً إلى ضم الضفة و القطاع و الاستيطان في كل هذه الأرض ^(٥)، و قد أثر ذلك على موقف الشعب في إسرائيل، ففي استفتاء شعبي أجري في الأيام الأخيرة من حكومة أشكول اتضح أن ٧٤ ٪ من الإسرائيليين يؤيدون استيطان الأراضي المحتلة و ١٠ ٪ يعارضون ذلك، و ٢٠ ٪ من المؤيدين طالبوا باستيطان سريع للضفة الغربية، بينما طالب ٢٠ ٪ منهم بالاستيطان السريع لقطاع غزة ^(٦).

و في ١٩٦٩/٢/٢٦ توفي ليفي أشكول و من ثم استطاعت غولدامير تشكيل الحكومة المؤقتة بسرعة فائقة، تلك الحكومة التي مارست سلطاتها حتى موعد الانتخابات التالية في ١٩٦٩/١٠/٢٨، ففي خلال هذه الفترة الانتقالية كان الاستيطان في الضفة و القطاع يشكل نقطة أساسية في نشاط الأحزاب التنظيري، الأمر الذي أدى إلى ظهور اتجاهين في حزب العمل يميزان سياسة الاستيطان، فقد نادى الاتجاه الأول " بالاستيطان الزراعي المكثف في الأحزمة الاستراتيجية غير المأهولة و القليلة السكان في الأغوار و الجولان و مشارف رفح " ، بينما نادى الاتجاه الآخر " بعدم التقيد بهذه المناطق بل العمل ضمن اتجاهات

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية عام ١٩٦٩، ط١، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان ١٩٧٠، ص ٤٠١.

(٢) مجلة الأرض، عدد ٢٢، بتاريخ ١٩٧٧/٨/٧، ص ٣٤.

(٣) قهوجي، حبيب: استراتيجية الاستيطان، مرجع سابق، ص ٢١٥.

(٤) والتر، فكتوريا و شيشا، يواخيم: لقد اغتصبوا أرضنا، مرجع سابق، ص ٢١٧.

(٥) قهوجي، حبيب: استراتيجية الاستيطان، مرجع سابق، ص ٢٢٧.

(٦) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، مصدر سابق، ص ٤١٠.

الصهيونية العالمية القديمة للعودة (الرائدة) إلى الأرض، و العيش فيها كمتطلب للمنجزات السياسية، و إقامة خطوط دفاعية متقدمة للمستوطنات القائمة" (٢) وقد اتضح ذلك جلياً في مؤتمر حزب العمل التحضيرى لانتخابات ١٩٦٩ من ٣-١٩٦٩/٨/٥ و الذي تم الإتفاق فيه على ضرورة الإسراع في إقامة استيطان أمني، و استيطان دائم في المناطق سواء أكان قروياً أو مدنياً باعتبار أمن الدولة، و طالب أبا ايبان بوضع عبارة (الاستيطان بشتى الأشكال) لئلا يقيد نفسه صراحة بتعبير الاستيطان الأمني كما يرى ديان (٣) ، و على الجانب الآخر لم يكن موضوع الاستيطان أقل أهمية ، فقد نادى المعارضة بالاستيطان في كل المناطق و أينما تكن أقدام الجيش الإسرائيلي، و عدم الاقتصار على الحدود، موضحة أن هدفه ليس الأمن فقط، و قد عبر عن ذلك مناحيم بيغن باقتراحه " إقامة ضواحي سكنية لليهود في جميع الأراضي الإسرائيلية المحررة" ، و كانت غزة ضمن المناطق التي ذكرها بالاسم (٤) .

كان الإتفاق على موضوع الاستيطان إذاً سبباً مهماً في بقاء اتحاد جاحال المكونة من حيروت برئاسة بيغن، و الأحرار برئاسة يوسف سابير، حيث حصلوا معاً على ثلاثة و عشرين مقعداً في انتخابات الكنيست، و دخل هذا التكتل الحكومة بهدف منع أي تنازل عن أراض احتلت، و كذلك لتسريع وتيرة الاستيطان.

في نفس الوقت أعرب بيغن عن اعتزام حركة بيتار التابعة لحركة حيروت بإقامة مستوطنة كل عام في كل منطقة، و أن جاحال ستوفر لها الصلاحيات القانونية لأجل ذلك (١) و قد أقيمت خمس مستوطنات في قطاع غزة أثناء تولي غولدامنير رئاسة الحكومة و هي: (كفار داروم - إيرز - نيتساريم - موراج - قطيف).

و من الجدير ذكره أن إسرائيل قد اعتبرت أن الحدود تمثل المحيط الأمني لها في وجه الجيوش النظامية العربية و التي تمثل الخطر الأول على إسرائيل، و بالتالي يجب حماية الحدود في وجه هذه الجيوش، لذلك جاء مشروع ألون الذي اعتمد على الاستيطان في حماية الحدود، فكان الاستيطان في مشارف رفح يمثل من وجهة نظره " الإطار الاستراتيجي لمتطلبات الأمن في وجه جيش العدو الأقوى (مصر) و كحافز للنضال السياسي من أجل حدود آمنة" (٢) ، و يقول موسى كرميل الوزير في حكومة غولدامنير " إن الاستيطان في المناطق المحتلة شغل دوراً هاماً في مواقفنا الأمنية خلال السنوات التي تلت حرب ١٩٦٧، و كان ذلك يشبه المحاولة الجزئية لتحديد حدود المستقبل لدولة إسرائيل استناداً إلى متطلبات أمنها في المستقبل و لمجابهة الأوضاع العدائية المحيطة بها و احتمالات التسوية السياسية" (٣) .

و الذي نراه أن حجة حماية الحدود لم تكن ملائمة لإطلاقها على كل المستوطنات التي أقيمت في ظل هذه الحكومة، و لنفند دور كل مستوطنة منها في حماية الحدود :

- أ. **مستوطنة إيرز** : إن موقعها على الحدود الشمالية للقطاع مباشرة ، و امتدادها إلى القرينتين الفلسطينيتين (بيت لاهيا - بيت حانون) يجعل من أدائها مهمة الحفاظ على جزء مهم من الحدود الإسرائيلية مع القطاع أمراً واجباً، و لكن السؤال هل هذه المستوطنة التي لا يسكنها أي إسرائيلي ليلاً تستطيع أن تؤدي هذه الوظيفة؟ ذلك أنها منذ نشأتها و حتى الوقت الحاضر لا زالت مستوطنة صناعية، و أن هدف إقامتها قد تغير مع مراحل تطورها.
- ب. **مستوطنة نيتساريم** : لا تقع هذه المستوطنة على أي حدود، فلا هي قريبة من الخط الأخضر، و لا هي قريبة من البحر، و إن فائدتها الأمنية هي الإشراف على المدينة الرئيسية لقطاع غزة، بل إن الوصول إليها أصعب من غيرها من المستوطنات .

(١) هاريس ، وليام :الاستيطان الإسرائيلي للأراضي المحتلة ١٩٦٧ - ١٩٨٤ (نظرة عامة و منظور تاريخي) ضمن ندوة

أقامتها جامعة الدول العربية في واشنطن ، مرجع سابق، ص ٧٢ .

(٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩ ، مصدر سابق ، ص ٢٩١ .

(٣) المصدر السابق، ص ٤٠٢ .

(٤) المصدر السابق، ص ٣٠١ .

(٥) صحيفة دافار ١٧/٢/١٩٧٤ .

(٦) صحيفة يديعوت أحرنوت ١٩٧٥/٩/٢٤ .

- ج. **مستوطنة كفار داروم** : جاء إقامة هذه المستوطنة بعد حرب ١٩٦٧ على خلفية أيديولوجية و تاريخية، و هي محاطة بأكثر التكتلات السكانية كثافة في القطاع، و في الهجوم المصري عام ١٩٤٨ كانت أول هدف لهذا الهجوم، وخسرت إسرائيل فيها الكثير، و كانت تطلب حماية المستوطنات المقامة على الحدود الشرقية للقطاع، و جدير بالذكر أن أقرب حدود لها مع إسرائيل يتطلب، اختراق محيط مخيم المغازي أو مدينة و مخيم دير البلح للوصول إلى البحر، وبالتالي لا يمكن الافتراض أن حماية الحدود ذريعة منطقية وراء إقامة مستوطنة كفار داروم .
- د. **مستوطنة موراج** : إن موقعها القريب من الحدود الشرقية للقطاع مع الخط الأخضر جعلها تشكل محطة لنقل الإمدادات، و لتنقل المستوطنين بين التجمع الاستيطاني الكبير (قطيف) من و إلى داخل إسرائيل، و لكن إذا افترضنا أنها أقيمت لحماية الحدود كما يتدرج مشروع ألون، فالسؤال هل يعقل أن تكون مستوطنة لا تزيد حدودها مع الخط الأخضر مسافة ثلاثة كيلو مترات تستطيع حماية أربعين كيلومتراً هي الحدود الشرقية مع الخط الأخضر ؟
- هـ. **مستوطنة قطيف** : تبعد هذه المستوطنة عن الحدود المصرية الفلسطينية مسافة لا تقل عن خمسة عشر كيلومتراً، و هي أقرب ما تكون إلى الحدود الغربية (البحر)، و إذا كانت أقيمت لفرض حماية الحدود مع مصر، فلماذا أقيم فيما بعد أربع مستوطنات على الحدود مع مصر، أحدها ملاصق للسلك الشائك الحدودي .

و من الجدير ذكره أن حكومة غولدامير قد أقامت المستوطنات في قطاع غزة لعدة أغراض، تتعلق بادعاءات تاريخية من جانب و استجابة لضغوط المعارضة في الحكومة من جانب آخر، إضافة إلى توفر الأجواء للاستيلاء على الأراضي مما يهيئ أماكن لمهاجمة المدن الفلسطينية في أوقات الطوارئ، و قد كان لهذه الحكومة دور في تفعيل الاستيطان على مشارف رفح خارج حدود القطاع ليكون سوراً يفصل سيناء عن القطاع، و قد هدفت إجراءات السيطرة العسكرية الإسرائيلية في القطاع في عهد هذه الحكومة إلى ضمه فعلياً، و قد عبر عن ذلك الوزير شلومو هيليل بقوله "إن القطاع لن يستطيع إعالة سكانه الأصليين و لا اللاجئين فيه، و سيستمر بالاعتماد على إسرائيل التي ستستمر في تأمين الحماية العسكرية له براً و بحراً و سيظل سكانه يبحثون عن العمل في إسرائيل، و إن قطاع غزة لن يقع تحت حكم أجنبي من جديد، بل سيكون ضمن حدود إسرائيل" (١)، و قد شكل القطاع في تلك الفترة عاملاً غير مطمئن لإسرائيل نظراً لشدة المقاومة الفلسطينية المدعومة بوقود الكثافة السكانية العالية للقطاع، لذلك فإن وزراء في الحكومة رأوا أنه يجب إبقاء القطاع تحت المراقبة، و ذلك ببناء مستوطنات يهودية تأخذ شكل المستوطنات الدفاعية (٢)، فالمستوطنات التي أقامتها هذه الحكومة قسمت التكتلات السكانية في القطاع إلى أربعة أقسام يحوي كل قسم مخيم أو اثنين مع إحدى المدن، و لهذا أقيمت جميعاً على الطريق العام و الوحيد الذي يربط جنوب القطاع بشماله، بحيث تحد من حركة الفلسطينيين بشكل كبير.

هدفت حكومة غولدامير من تكثيف الاستيطان في قطاع غزة ليكون ظهيراً هاماً لمستوطنات سيناء، فالمستوطنون الذين يأتون لأسباب أيديولوجية كانوا قليلين فالحياة بعيداً عن العمران شاقة و صعبة، و في أواخر عام ١٩٧٢ قررت إسرائيل إقامة مركز إقليمي حضري في مشارف رفح (١). تضمنت البرامج الانتخابية للأحزاب الإسرائيلية في انتخابات الكنيست الثامنة الكثير من البنود حول الاستيطان، بل تسابقت هذه الأحزاب إلى التطرف في تناول هذا الموضوع، و قد سبق وضع هذه البرامج الكثير من النقاشات داخل الأحزاب حول جدوى الاستيطان و أهميته و الأماكن التي يجب تكثيفه فيها. أما ديان فقد اقترح إقامة نقاط الاستيطان الخاصة بقطاع غزة، حيث دعا إلى إقامة ميناء عميق جنوب القطاع دون أن يكون ذلك مشروطاً بتطوير مينائي حيفا و اسدود، و إقامة مستوطنات إضافية كما

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣، مصر سابق، ص ٨٧ .

(٢) والتر، فكتوريا و شيشا، يواخيم : لقد اغتصبوا أرضنا، مرجع سابق، ص ٢٦١ .

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣، مصدر سابق، ص ٩١ .

يريد قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية ، و تأمين الميزانية المطلوبة لتطوير المستوطنات القائمة في القطاع^(١).

أما الأفكار المنافسة فكانت أطروحات اسحق رابين المرشح لرئاسة الحكومة، الذي بدأ ينادي بوضع الاستيطان ضمن اعتبارات مضبوطة، و على رأسها الأمنية و لا خلاف على أن يتضمن القطاع جزء من هذه الاعتبارات^(٢)، مثل تجميع الأراضي لاحتياجات المستوطنات القائمة و المخطط لها، و زيادة شرائها و مبادلتها، و إعطاء الأولوية للاعتبارات الأمنية في عملية الاستيطان^(٣).

أما برنامج الليكود في هذه الانتخابات فقد نادى بصراحة بتكثيف الاستيطان في كافة الأرض و تنفيذ ذلك بأقصى سرعة، دون الاقتصار على الاعتبارات الأمنية فقط^(٤).

تشكلت الحكومة التي ترأسها اسحق رابين و ضمت شخصيات تؤيد التوسع الاستيطاني في قطاع غزة بظرفه الديمغرافي المميز عن بقية المناطق المحتلة، أمثال إسرائيل جاليلي الذي أسند إليه رئاسة اللجنة الوزارية للاستيطان، و كذلك أبراهم عوفر الذي أسندت إليه حقيبة المهمة بالنسبة لحركة الاستيطان و هي حقيبة الإسكان ، حيث تشرف بشكل رئيسي على بناء الوحدات السكنية ، إضافة إلى شمعون بيريس الذي دعا إلى احتفاظ إسرائيل بمجمع إيرز في الشمال و كافة الثلث الجنوبي من القطاع، بما في ذلك منطقة قطيف و التجمعات الفلسطينية المحيطة بخانيونس و رفح، على أن يعاد القطاع الأوسط فحسب للسيطرة العربية فيما بعد^(٥) ، وبالتالي فإن أفكار بيريس هذه تعني في جوهرها دمج أكثر من نصف أراضي و سكان القطاع مع إسرائيل بصفة دائمة .

لم ترق أفكار رئيس الحكومة لسياسة جديدة تجاه الاستيطان بشكل عام، فقد سار في عهده كما هو مبرمج له منذ عهد حكومة أشكول، لكن الأعمال الاستيطانية اختلفت من حيث توقيتها و دافعها و عددها، و مراعاتها للاعتبارات السياسية و العسكرية التي استجذت على الساحة، و ثبت عدم صحة الأهداف التي أقيمت من أجلها مستوطنات مشارف رفح، أو حتى تلك التي أقيمت في غزة كحماية للحدود ، فقد كانت بعيدة عن مشاة الجيش المصري ما لا يقل عن ٢٠٠ كيلو متر، و لم تؤد مستوطنات الجولان أيضاً من تلك الأغراض التي أنيطت بها، بل احتاجت لقوات كبيرة من الجيش لحمايتها، و بعد الهزيمة دأبت حكومة رابين على تنفيذ المشاريع التي من شأنها تطوير المستوطنات الجنوبية للقطاع حتى الوصول إلى مستوطنات مشارف رفح في شمال سيناء^(٦).

لم ير رابين أي فائدة أمنية من إقامة مستوطنات جديدة داخل حدود قطاع غزة، بل إن الأفضل في تطوير تلك التي ستحمي حدود القطاع مع مصر على مشارف رفح، و لذلك نظراً للاستيطان في القطاع عن زاوية أمنية، تتبع من الغرض في مواجهة سيناء مصر، لذلك كان يبحث عن تأمين القطاع عسكرياً و استراتيجياً ، الأمر الذي جعله يزيد من بناء المستوطنات حول القطاع بحاجز مكون من إحدى عشرة مستوطنة دفاعية ، تشكل متراساً عرف بـ (بيئات رافيح) ، هدفه الأول اعتباره موقعاً عسكرياً متقدماً يوضح مطالب إسرائيل و أطماعها في القطاع حال التوصل إلى اتفاق مع مصر، مفاده أن القطاع موقع تفاوض و ليس مسلم به من قبل إسرائيل^(٧) ، هذا وقد اعتمد الاستيطان في ظل هذه الحكومة على مستوطنين نشأوا في إسرائيل، و جذبهم نشاط الحركات و المؤسسات الاستيطانية التي تأخذ طابعاً شعبياً أمثال شومير هتسعير و حركة غوش ايمونيم^(٨).

(١) تيم، فوزي : تطوير الحياة البرلمانية في إسرائيل (انتخابات مجالس الكنيست ١٩٤٩-١٩٩٦)، ط١ ، دار زهران ، عمان – الأردن ١٩٩٧، ص٢٠٢ .

(٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣ ، مصدر سابق، ص ٩١ .

(٣) آن ، ليش : أهداف و وسائل و أنماط المستوطنات في الأراضي المحتلة ، مرجع سابق، ص ١٣٥ .

(٤) المرجع السابق، ص ٢٢١ .

(٥) آن ، ليش : أهداف و وسائل و أنماط المستوطنات في الأراضي المحتلة، مرجع سابق، ص ١٣٥ .

(٦) والتر ، فكتوريا و شيشا، يواخيم : لقد اغتصبوا أرضنا، مرجع سابق، ص ٢٦٧ .

(٧) المرجع السابق ، ص ٢٦٣ .

(٨) بيين ، ألكس: تاريخ الاستيطان بدولة إسرائيل ، مرجع سابق، ص ٢٠١ ، (بالعبرية).

وفي نهاية عام ١٩٧٦ قرر رابين صرف النظر عن تطوير مستوطنات نتساريم و كفار داروم و موراج، و التي ليس لها أي فائدة أمنية في أفكاره، وصار الاهتمام بتقوية الاستيطان في منطقة رمال السميري بين دير البلح و خانيونس، و تحويل ناحل قطيف إلى مستوطنة مدنية، بل و العمل على إقامة الشريط الاستيطاني جنوب هذه المستوطنة، و الامتداد شمالاً قدر الإمكان، حتى الوصول إلى دير البلح التي كانت أول هدف لهذا الشريط بإقامة مستوطنة نيتسر حزاني، لهذا باشرت شركة ميكوروت بمشروع لترشيح المياه و استخراجها من هذه المنطقة ، و كذلك مشروع مماثل في منطقة أم الكلاب علنا لحدود قرب رفح، و قد كلفت كل من هذه المشاريع ما يزيد على ١٤,٥ مليون ليرة^(١) ، لذا شهد عام ١٩٧٦ الخلافات الحادة بين الحكم العسكري في قطاع غزة الذي يعمل وفق أوامر رئيس الحكومة و بين دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية التي تريد تخصيص كل المنطقة المقابلة للمواصي للاستيطان اليهودي، بينما يرى الحكم العسكري أن الجزء الأعظم من هذه المنطقة وضع في مخططات إسكان اللاجئين و توطينهم^(٢)، و عقب مجيء حكومة الليكود بعد عدة أشهر تم تخصيص المنطقة للاستيطان اليهودي كما ارتأت الوكالة اليهودية ، و تم نقل مواقع مشاريع توطين اللاجئين إلى مناطق ملاصقة للمدن .

لم تخل حكومة رابين من شخصيات تعطي تعليماتها بتكثيف الاستيطان داخل القطاع، فأثناء انعقاد مؤتمر حزب العمل في ١٩٧٧/٢/٢٢ طالب شمعون بيريس باستمرار الاندفاع في استيطان المناطق المحتلة^(٣) و في جلسة مغلقة تسربت محاضرها للصحافة حضرها بالإضافة إلى بيريس أعضاء اللجنة الوزارية للاستيطان و شخصيات من المؤسسات و الحركات الاستيطانية و على رأسها غوش أيمونيم، و الذي يعتبر بيريس من أشد المساندين لها، و تقرر في هذا الاجتماع العمل على توسيع المشروع الاستيطاني في جنوب البلاد^(٤)، إذ كان الغرض من هذا الاجتماع تحقيق إنجازات لغرض الانتخابات التي ستجري بعد عدة أشهر.

أقام حزب العمل خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٧٧ خمساً وتسعين مستوطنة في الأراضي المحتلة خمساً منها في قطاع غزة، و أقيمت أربع من هذه المستوطنات في عهد حكومة غولدامثير ١٩٦٩-١٩٧٣ .

هذا و تعتبر سياسة الاستيطان أحد المحاور التي دار حولها الصراع الحزبي في إسرائيل طوال فترة حكم المعراخ، الذي يمكن إجمال مواقف شخصياته كما يلي:

- استندت استراتيجية الحزب في الاستيطان إلى أفكار يغنال لون.
- دعا بيريس لإبقاء الجزء الأوسط فقط من القطاع للعرب
- عارض كل من ديان و غور التنازل عن القطاع ، بل الاستيطان في شماله و جنوبه و ضم هذه المناطق الاستيطانية لإسرائيل مستقبلاً.
- كان رابين أول من دعا إلى ضبط الاستيطان داخل القطاع ، لكنه عمل على تطويره حول حدوده.

أقامت إسرائيل خلال العام الأول للاحتلال أربع عشرة مستوطنة ، و اتخذ الاستيطان في القطاع فيما بعد طابع (مستعمرات الناحل) شبه العسكرية و المدنية، ثم اتجه نحو إقامة القرى (كيبوسسات- موشافات) ، كما أنه خضع في حكومة غولدامثير إلى مركز يشرف على عملياته المختلفة، و ذلك لضبطه وفقاً للتوجهات السياسية و الأمنية التي تبناها المعراخ بشأن قطاع غزة، فهناك منظمات و مؤسسات استيطانية متخصصة تابعة للمنظمة الصهيونية و الوكالة اليهودية مهمتها تحويل عمليات الاستيطان و إدارتها، عدا الإشراف المباشر من خلال مؤسسات الدولة و وزاراتها المختلفة خاصة الدفاع و الزراعة و الإسكان^(١) .

(١) صحيفة معاريف ١٥/٧/١٩٧٦، و يعادل الدولار الأمريكي أربعون ألفاً من الليرة الإسرائيلية تقريباً .

(٢) مجلة الأرض، العدد ٢٢ ، بتاريخ ١٩٧٧/٨/٧، ص ٣٥.

(٣) شاهين ، حنة : القوى الفاعلة في الانتخابات الإسرائيلية ، مجلة شؤون فلسطينية، عدد ١١٦ ، تموز ١٩٨١، ص ٢٣.

(٤) مجلة الأرض، العدد ١٧، بتاريخ ١٩٧٧/٥/٢١ ، ص ٣٥ .

(١) السيد، رشاد : المركز القانوني للمستوطنات ، مرجع سابق، ص ٣٤ .

سار الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة في عهد حكومات حزب العمل وفقاً للاعتبارات الأمنية و السياسية و الديمغرافية ، و لم يسر وفقاً لمشروع ألون بحيث لم تقم أي مستوطنة على حدود القطاع بل في داخله و يمكن إجمال موقف المعراخ خلال تلك الفترة بـ :

- ❖ التأكيد على أن السيطرة على الأرض تعني السيطرة السياسية، و بالتالي الحيلولة دون التنازل عن كل قطاع غزة، إنما الجزء الأوسط منه .
- ❖ ضرورة خضوع الاستيطان في القطاع لمتطلبات منظومة الأمن الإسرائيلية (كما نادى رابين).
- ❖ التأكيد على حرية الاستيطان في القطاع في مناطق معينة ، خاصة في شماله حيث الارتباط مباشرة بالخط الأخضر .
- ❖ الفصل بين حركة الاستيطان و إمكان التوصل إلى تسوية مع العرب، باعتبار أن الاستيطان في مناطق معينة في القطاع سيشكل جزءاً من اعتبارات عملية السلام .
- ❖ اختلفت حكومات حزب العمل في نظرتها للاعتبار الديمغرافي للقطاع، و ذلك عند اختيار أماكن الاستيطان ، و ذلك للحفاظ على ما يسمى ببقاء الدولة اليهودية، فلم تراخ حكومة غولدامنير هذا الاعتبار، بينما أخذت به حكومة رابين إذ رأت عدم إنشاء أي مستوطنة قريبة من الأماكن المأهولة بالسكان العرب.

٢. الحكومات التي ترأسها حزب الليكود ١٩٧٧-١٩٨٤

تركت حرب تشرين أول ١٩٧٣، بصماتها على الحياة السياسية في إسرائيل، و بدأ الحديث عن عملية السلام عقب الحرب يؤثر على أطروحات الاستيطان ، و عليه فقد جاءت النقاشات التي دارت قبيل انتخابات الكنيست التاسعة ١٩٧٧ بهذا الاتجاه، و على الرغم من ذلك بقي الاستيطان أحد الأسس التي لا يستطيع برنامج أي حزب في إسرائيل تجاهله، بل العكس كان التنافس حاداً في صعود مؤشر التطرف . أعطى برنامج حزب العمل الاهتمام لاعتبارات دعم الأمن التي تؤدي لاستمرار دعم الاستيطان في القدس و الجولان و غور الأردن و قضاء رفح، و ذلك لضمان حدود سلمية قابلة للدفاع، أما داخل المناطق السكنية فلم يمانع البرنامج من الاستيطان فيها، لكنه أكد أن حكومة العمل ستقوم بمنع كل محاولة للاستيطان دون قرار مسبق من الحكومة ، و ستستخدم صلاحياتها من أجل ذلك بكل الوسائل القانونية^(١) . وبناءً على ذلك فقد حدث تغيير شكلي في برنامج الحزب هذه المرة، و هو استعداد الحكومة لمنع عمليات استيطان، لكن لم يتم التطرق لتعريف هذه العمليات، و قد حدد البرنامج لأول مرة هدف الاستيطان و هو الاقتصار على حماية الحدود.

على الجانب الآخر كان اليمين الإسرائيلي يتسابق في طرح عشوائية الاستيطان، و ربطه بالأحقية التاريخية و الأيدلوجية ، و اعتبر برنامج الليكود الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ أرض محررة، و أنها جزء لا يتجزأ من أرض إسرائيل، و من ثم دعا إلى تكثيف الاستيطان فيها، بل و تنفيذ ذلك بأقصى سرعة^(٢)، و بالتالي كان للاستيطان أهمية في البرنامج الانتخابي لليكود، و قد خص بالذكر الضفة الغربية و قطاع غزة و الجولان.

لم تكن الأجواء السياسية القائمة زعماء الليكود عن إبراز التطرف في طرحهم لقضية الاستيطان، حيث ذكر منحيم بيغن ليلة الانتخابات و أثناء الحفل المقام بمناسبة فوز اليمين في النتائج الأولية " أنه سيكون هناك الكثير من ألون موريه، وأنه بعد اعتزاله سيذهب للعمل في مستوطنة يमित ليقم فيها"^(٣) . من هنا برزت الآراء المتطرفة تجاه الاستيطان حتى في حزب العمل حيث لم يرق لأصحابها الصياغة الجديدة لرؤية الحزب من الاستيطان في الضفة و القطاع، و كان على رأسهم موسى ديان الذي رفض خطة ألون و الخيار الأردني، و اعتبر أنه "لا يوجد هناك جغرافي يمكن أن يصنع أو يفني بالمتطلبات

(١) عن برنامج حزب العمل في هذه الانتخابات، أنظر مجلة الأرض، العددان ١٤-١٥، بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢١، ص ٤ .

(٢) عن برنامج حزب الليكود في هذه الانتخابات، أنظر: المصدر السابق، ص ٧.

(٣) وتين، إدوارد : مواقف القوى الاجتماعية- الاقتصادية الإسرائيلية تجاه مسألة الاستيطان ، ضمن ندوة أقامتها جامعة الدول العربية في واشنطن، مرجع سابق، ص ٢٤٣ .

الأمنية الإسرائيلية، وأعطى صراحة الحق لكل يهودي بشراء أرض في أي منطقة من الأرض المحتلة عام ١٩٦٧^(٤).

لهذا كله كانت قضية الاستيطان في الضفة والقطاع أساس انفصال آرئيل شارون عن حزب الليكود ، و ترشيح نفسه للانتخابات بقائمة مستقلة لاعتقاده أن أطروحات حزب الليكود لا تختلف عن حزب العمل، و اعتبر في برنامجه الانتخابي " أن الاستيطان ليس مشروعاً اقتصادياً و لا نمط حياة ، بل أنه يحمل هدفاً وطنياً و لا يوجد هدف وطني بدونه"^(١).

فور تقلده حقيبة الزراعة في الحكومة التي تشكلت سريعاً بعد الانتخابات ، عرض شارون مشروعاً استيطانياً لتوطين مليوني يهودي في الأراضي المحتلة، و رفع الموازنة المخصصة للاستيطان بنسبة ٩٧ % ، و صادق على المستوطنات التي وافقت حكومة رابين على إقامتها في كل المناطق المحتلة و من ضمنها قطاع غزة، و اعترف بالنقاط الاستيطانية التي أقامتها غوش إيمونيم كمستوطنات دائمة^(٢).

ومن الجدير ذكره أن إن الهجمة الإسرائيلية و تكثيف الاستيطان قد أقرتها تصريحات رئيس الحكومة الذي أعلن فور تشكيله الحكومة عن بدء الاستيطان في المناطق المحتلة كافة دون قيد أو شرط، و التركيز على الضفة و القطاع، و مع مضي الستة شهور الأولى من عمر الحكومة أقامت إسرائيل ست عشرة مستوطنة^(٣) ، و هذا ليس بالغريب فطالما اعتبر زعماء الليكود الأراضي المحتلة مناطق محررة، و كان الترابط العميق و المهم لديهم أيديولوجياً بين التبريرات الأمنية العملية، و ضغوط القومية الدينية لممارسة الحقوق اليهودية التاريخية ، و كل ذلك أدى لصياغة سياسة الحكومة لتتفق و أيديولوجية أرض إسرائيل الكبرى، و لعب الوطنيون المندوبون الذين يتمتع حزبهم (المفدال) بالأغلبية الثانية في الحكومة دوراً هاماً في توجيه سياسة الحكومة الاستيطانية.

لم تكن خطورة أفكار الليكود في تلك الفترة بإقامة معزولات مكانية فلسطينية في جيتوهات، بل تعادها إلى ما هو أبعد بمحاولة التأثير الديمغرافي بإسكان يهودي مكثف^(٤) ، و يبدو أن التطرف الملحوظ في توجهات الشعب تجاه الاستيطان وجد تعبيراً له في نشاط الحكومة المنتخبة من هذا الشعب خلال أول شهرين من تشكيل الحكومة، فقد اعتبرها حنان بورات أحد قادة غوش إيمونيم "تمثل فصلاً جديداً لفرص ذهبية لحركته، و التي مهمتها هي هبش الأرض و الاستيطان عليها"^(٥).

إن هذه القاعدة العريضة من التطرف و الهجمة في الاستيطان على الضفة و القطاع جعل بيغن لا يخشى أي انتقاد قد يوجه لسياسته الاستيطانية من الداخل أو الخارج، فلقد أبدى أكثر من ثلثي الإسرائيليين تعاطفهم مع إقامة المستوطنات في الضفة و القطاع، و ذلك في استطلاع للرأي قام به معهد بوري سنة ١٩٧٨^(٦).

كانت الذريعة الأمنية هي الرد المناسب على انتقاد الخارج، فلم تحظ قرارات الأمم المتحدة بالاحترام ، و أصبحت الانتقادات الأمريكية و الأوروبية تعتبر تدخلاً في الشؤون الداخلية لإسرائيل، و لم يجد بيغن أي إخراج أثناء زيارته لواشنطن بعد شهرين من رئاسته للحكومة من رفض طلب كارتر بوقف الاستيطان لعدة أشهر، بل كان الرفض بشدة^(٧).

(٤) شندلر، كولن : إسرائيل، الليكود و الحلم الصهيوني، ترجمة محمد نجار، ط١ ، الأهلية للنشر، عمان-الأردن ١٩٩٧، ص ٦٦.

(١) مجلة الأرض، العدد ٢٣ ، بتاريخ ١٩٧٧/٨/٢١ ، ص ٦٦ .

(٢) قهوجي، حبيب : استراتيجية الاستيطان، مرجع سابق، ص ٢١٧ .

(٣) تصريح لرئيس الوزراء مناحيم بيغن لدار الإذاعة الإسرائيلية من أورشليم القدس ، برنامج الظهيرة، الساعة الثانية عشر و النصف، ١٩٧٨/٢/٥ .

(٤) والتر، فكتوريا و شيشا، يواخيم : لقد اغتصبوا أرضنا، مرجع سابق، ص ٢١٨ .

(٥) أورنسون، جيفري : سياسة الأمر الواقع، مرجع سابق، ص ٨٤ .

(٦) والتر، فكتوريا و شيشا، يواخيم : لقد اغتصبونا أرضنا ، مرجع سابق، ص ٢٦٨ .

(٧) أورستون، جيفري : سياسة الأمر الواقع، مرجع سابق، ص ٨٤ .

أما على الأرض فمنذ الأشهر الأولى للحكومة بدأت إسرائيل بتطبيق نظام الحوافز لدعم الاستيطان خاصة في قطاع غزة، بعد أن تبين أن الدوافع الدينية و الأيدلوجية لا تكفي، و قد تمثلت الحوافز بشراء منازل بقروض ميسرة طويلة الأمد، و دعم و تخفيض في أسعار الخدمات العامة^(٣).

وجدت هذه التشجيعات تعبيراً لها على الأرض تمثل في حكم السلطة الأخرى لإسرائيل في الضفة والقطاع، وهي حركة غوش أيمنيم، الذين كانوا يقومون بتظاهرات، يشارك فيها سياسيون أمثال حنان بورات و غينولا كوهين و التي دعت في إحدى التظاهرات إلى الاستيطان في قلب نابلس و غزة^(٤). و على الجانب الآخر لم تستطع الحكومة المصرية تحقيق أي إنجاز للشعب الفلسطيني في محادثات السلام بخصوص الاستيطان، حيث وجدت صعوبة في الوصول إلى اتفاق يؤدي إلى إخلاء إسرائيل لمستوطناتها في سيناء، و كم حاولت إبقائها في مشارف رفح بعدة صيغ.

بالتالي نستطيع القول أن قطاع غزة قد تأثر سلبياً بالاستيطان أكثر من أي منطقة أخرى بفعل اتفاقات السلام بين مصر و إسرائيل، فبعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد أكد بيغن أنها تتفق مع لب و جوهر التصورات الصهيونية، يقول " لكل واحد تفسيره ، أما نحن عندما نقول لن تقوم دولة فلسطين فقولنا هو الفصل، و لن يتوقف الاستيطان اليهودي في أي قسم من أقسام البلاد"^(٥)، كما اعتبر رئيس قسم الاستيطان و الوكالة اليهودية متتياهو دروبلس "أن إطار السلام بين مصر و إسرائيل هو في الحقيقة فرصة مناسبة للمستوطنين لمواصلة أعمال الاستيطان في المناطق المحتلة، لأن هذه الاتفاقية لا تتضمن إلا صيغة مبهمة بخصوص الشعب الفلسطيني و مستقبله، و هي تترك مجالاً للتلاعب بالكلام كما تترك يدنا حرة لخلق وقائع و حقائق جديدة على الأرض"^(٦)، كما و يفخر وزير الزراعة أرئيل شارون "بأن حكومة الليكود نجحت في مضاعفة عدد المستوطنات إلى ثلاثة أضعاف"^(٧).

أما على الأرض فقد تزايدت فعاليات و نشاطات الاستيطان بوتيرة سريعة، أما أهم نشاطات حكومة بيغن ١٩٧٧-١٩٨١ في قطاع غزة فهي :

❖ عام ١٩٧٨ : إقرار اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان لمستوطنة موراج و اعتبارها مستوطنة دائمة، و قيام الوزير يوسف بورغ رئيس حزب المفدال بتدشين مستوطنة جان تال، و إقامة نقطة عسكرية في نيسانيت كنواة لهذه المستوطنة فيما بعد، و السماح بإقامة نقطة ناحال قرب خانيونس لتصبح فيما بعد مستوطنة غاديد.

❖ عام ١٩٧٩ : كان الحدث الأهم هو تشكيل المجلس الإقليمي للمستوطنات (بيشاع) ، و شهد هذا العام تحويل نقاط الناحال (غاديد و غان أور) لنقاط استيطانية ، و فيه أيضاً زادت حملات مصادرة الأراضي في قطاع غزة، حيث صودرت مساحة ٣٠٠ دونم، و تم ضمها لمستوطنة نيتسر حزاني، و مصادرة ٣٧٥ دونماً لمستوطنة غان أور.

❖ عام ١٩٨٠ : أقرت اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان مستوطنتي (غديد و نيتساريم) كمستوطنات دائمة، و تواصلت عملية مصادرة الأراضي، و وصلت مساحة مستوطنة غان أور في ذلك العام إلى ألفي دونم تقريباً .

❖ عام ١٩٨١ : أقرت اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان مستوطنة غان أور مستوطنة دائمة، و مصادرة أكثر من مائة دونم و على مرحلتين لتوسيع مستوطنة قطيف، و قيام المستوطنين بحملات عديدة و جماعية و بحماية الجيش لطرده المزارعين العرب من محيط مستوطنة قطيف تمهيداً لمصادرة المزيد من الأرض .

هذا وقد قام الهدف الاستراتيجي للهجمة الاستيطانية لتحالف الليكود على أساس سياسي حزبي يتعلق بميزان القوى في المؤسسة الصهيونية، فقد شعر بيغن " أن كسب جولة انتخابية لا ينهي للأبد دور معارضييه الأقوياء، و قد أدرك أنه من الصعب منافسة حزب العمل في المستوطنات داخل الخط

(٣) Palestinian Center for Human Rights A comprehensive op.cit.p31

(٤) عايد، خالد : الاستعمار الاستيطاني، مرجع سابق ، ص ٧٩ .

(٥) والتر، فكتوريا و شيشا، يواخيم : لقد اغتصبونا أرضنا ، مرجع سابق، ص ٣٢٠ .

(٦) المرجع السابق، ص ٢١٩ .

(٧) صحيفة الفجر ١٩٨١/٣/٢٦ .

الأخضر" (٣)، والتي أخذت اسماً جديداً خاصة تلك التي يشرف عليها حركة الكيبوتس الموحد بشكل خاص، وحركة الموشاف بشكل عام، والتي تشكل القاعدة الجماهيرية لحزب العمل، و لذلك ارتأت حركة حيروت تشكيل قاعدة جماهيرية لها، تلتزم بمواقفها السياسية فلجأت إلى تخصيص المبالغ الخيالية لميزانية الاستيطان في الضفة و القطاع، و التي كانت نتائجها في الفعاليات الاستيطانية السابقة.

لم تستطع حكومة بيغن إكمال مدتها القانونية بسبب موجة الاستقالات المتتالية لوزرائه، حيث استقال وزراء الخارجية و الدفاع و المالية، و لم يعول حزب الليكود على الاستيطان كقضية رئيسية في تنظيره هذه المرة، فقد حدثت تطورات سياسية اعتبرت أقرب إلى عقل المواطن الإسرائيلي من الاستيطان، كمعاهدة السلام مع مصر، و إكمال مشوارها، إضافة إلى قيام إسرائيل بقصف المفاعل النووي في العراق، و قرار ضم القدس، لكن ذلك لمن يمنع أن يكون الاستيطان أحد أوجه التنافس بين الأحزاب، فلقد احتد النقاش بين أرئيل شارون و رعانان فايتس رئيس لجنة الاستيطان في الوكالة اليهودية، حول إقامة المستوطنات في المناطق المحتلة و صلاحية اللجنة الوزارية فيما يتعلق بقرارات الاعتراف بالمستوطنات (١).

و مع ذلك فقد أكد زعماء الليكود في الدعاية الانتخابية مجدداً أنهم لا ينوون التخلي عن أي جزء من الضفة أو غزة، و أنهم سيواصلون الاستيطان في أرجاء هذه المناطق، و قد افتخر قادتهم ببناء خمس و ستين مستوطنة خلال الأربع سنوات الماضية، منها و احدى و عشرون في الثلاثة أشهر الأخيرة (٢). أما برنامج حزب العمل فلم يخف تخوفه من الموضوع الديمغرافي و لذلك فهو يعارض الضم، لكن يؤمن بموضوع الحدود، "ودعا إلى ضم ما يزيد عن ٣٠-٣٥% من مساحة الضفة و القطاع، و إعادة المناطق المكتظة إلى ما يسميه دولة أردنية، و قد أكد برنامج الانتخابي على أهمية الاستيطان في جنوب قطاع غزة، و أن حكومة برناسته لن تقوم بالاستيطان في المناطق المأهولة بالسكان العرب في الضفة و القطاع" (٣).

اتهم المعراخ الليكود بالتقصير في إقامة المستوطنات على خطوط الحدود الشرقية و جنوب القطاع، و افتخر متحدثو المعراخ " أنهم أقاموا ثمانية و ستين مستوطنة دائمة على خط الحدود في الجولان و حتى إيلات خلال العشر سنوات التي ترأس فيها الحكومة" (١).

فاز اليمين الإسرائيلي في الانتخابات بزعماء الليكود، و استطاع تشكيل الحكومة، ففي ١٩٨١/١١/١ قررت اللجنة الوزارية للاستيطان إقامة ثلاث مستوطنات جديدة في منطقة قطيف في قطاع غزة (٢)، و بعد شهر و بتعليمات حكومية بدأت أعمال التمهيد لإقامة مستوطنة جديدة قرب بيت لاهيا (٣).

و مع بداية عام ١٩٨٢ كانت الحكومة بحاجة إلى تصعيد حملة الاستيطان، و ذلك لإرضاء المستوطنين الذين من المتوقع حدوث مواجهة معهم بعد عدة أشهر، مع اقتراب موعد إخلاء مستوطنات سيناء، و عليه فمنذ بداية العام بدأت ظاهرة الإعلان عن إقامة النقاط الاستيطانية في القطاع بدون موافقة

(٣) عبد الجواد، صالح و وليد، مصطفى: فلسطين (التدمير الجماعي للقرى الفلسطينية و الاستعمار الاستيطاني الصهيوني خلال مائة عام)، ط ١، مركز القدس للدراسات الإنمائية، القدس- فلسطين ١٩٨٧، ص ١٨.

(١) يعتبر أرئيل شارون القناة الأهم التي تدافع عن مصالح المستوطنين في الحكومة و تحقق لهم الإنجازات، و كان رئيس اللجنة الوزارية للاستيطان يتبع رئيس الحكومة، و رغم عدم وجود خلاف جوهري بين أقطاب الحكومة حول الاستيطان إلا أن شارون كان يسعى إلى الحصول على اعتراف من اللجنة الوزارية بكل النقاط الاستيطانية من أجل تصفيتها وظيفياً، لأخذ المستحقات المالية التي يتقدم و يتطور بها الاستيطان، و قد نشر مقال حول الخلاف بين الطرفين أنظر: صحيفة دافار ١٩٨١/٦/١٨، ص ٣.

(٢) عن البرنامج الانتخابي لحزب الليكود لانتخابات الكنيست العاشرة ١٩٨١ أنظر: مجلة الأرض، العدد ١٩، بتاريخ ١٩٨١/٦/٢١، ص ٥.

(٣) عن البرنامج الانتخابي لحزب العمل لانتخابات الكنيست العاشرة ١٩٨١ أنظر: المصدر السابق، ص ٧.

(١) صحيفة دافار ١٩٨١/٦/١٨، مصدر سابق، ص ٣.

(٢) صحيفة هآرتس ١٩٨١/١١/٢.

(٣) صحيفة الفجر ١٩٨١/١٢/٧.

حكومية ، ففي ٥/شباط/١٩٨٢ أعلن الناطق بلسان إدارة المستوطنات التابعة للمنظمة اليهودية العالمية عن إنشاء مستوطنتين زراعتين جنوب قطاع غزة، و سينتهي العمل بهما بعد خمسة أشهر^(٤) .

لم يتوقع أحد قيام حكومة يمينية في إسرائيل بإخلاء مستوطنين من بيوتهم، فقد حرصت من قبلهم حكومة العمل على تطوير مستوطنات (بيئات رافيح)، لتكون حاجزاً منيعاً ودائماً يفصل بين قطاع غزة و مصر، و مع المناظر المروعة و المسرحية التي قام بها المستوطنون، كتنقيد أنفسهم بأعمدة الإنارة ، و حرق بعضهم لأنفسهم، و إلقاء النسوة لأطفالهن و هم يولولون بوجه الجنود، و قيام بعضهم بدفن مفاتيح البيوت في الرمال^(٥) .

من أجل ذلك تضاعف تعاطف الشعب الإسرائيلي مع المستوطنين، الذين صوروا الأمر على أنه تكرار لما فعله النازيون باليهود في أوروبا سابقاً ، و قد وقف اليهود في العالم متعاطفين أيضاً مع المستوطنين ، فكانت الأجواء ملائمة لأن تعلن دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية عن مخططات جديدة لإسكان اليهود في قطاع غزة، و بموجبها سوف تقام عشرون مستوطنة لتشكّل حزاماً استيطانياً يسمى (ممر السلام) بين غزة و خان يونس، و تأتي خمس عشرة مستوطنة منها كتعويض عن تلك التي أُخليت في سيناء^(١) .

عصفت تطورات سياسية بإسرائيل عقب غزوها للبنان في حزيران ١٩٨٢، و تبعات تورط إسرائيل بمجازر صبرا و شاتيلا، حيث غيرت من الشخصيات الرئيسية في الحكومة، فقد تركها مناحيم بيغن و أرئيل شارون، و جاء اسحق شامير لرئاسة الوزارة الذي سرعان ما أوضح موقفه من الاستيطان في الضفة و القطاع حيث أسماه "العمل المقدس الذي لا يمكن تأجيله"^(٢) ، فيما رأى نائبه دافيد ليفي " أن إسرائيل لم تتعهد لأحد بوقف الاستيطان في الضفة و القطاع أو حتى تجميده، و أن إسرائيل ذاهبة لإعطاء سكان القطاع و بعض سكان الضفة حكماً ذاتياً يتيح استمرار عملية بناء المستوطنات اليهودية، و أن إسرائيل لا يمكن أن تتمسك بالضفة و القطاع عبر مرتكزات عسكرية فقط، بل يجب تدعيمها بمرتكزات ديمغرافية"^(٣) .

إن أحد أوجه اختلاف هذه الحكومة عن سابقتها، هو ترعّمها عملية تشجيع الاستيطان و ليس الاكتفاء بأنها المؤسسة الرسمية المصادقة عليه، فخلال عام ١٩٨٣ كانت الوزارات الإسرائيلية المختلفة تضع إعلانات في الصحف الإسرائيلية و الأمريكية تدعو من خلالها إلى الاستيطان في الخليل و غزة، و توضح التشجيعات و الإغراءات ، و في أحد المرات اشتركت خمس وزارات في إعلان واحد ذكروا فيه:

" جودة مياه و تحقيقاً ذاتياً و طبيعة خلابة و استيطاناً جديداً و تحديات لا نهاية لها، تعال و انضم إلى واحدة من المستوطنات الجديدة في جبل الخليل أو شاطئ غزة"^(٤) .

شهد شهر نيسان ١٩٨٣ حملة حكومية إعلامية لتشجيع الاستيطان، فقد كان وزراء الليكود ينتهزون الفرص الإعلامية لإطلاق التصريحات التي تشجع على الاستيطان، و في هذا العام تم طرح مشروع امتلاك أي مواطن إسرائيلي لقطعة أرض في المناطق العربية المحتلة، و أطلق عليه (ابن بيتك بنفسك) ،

(٤) صحيفة الشعب ١٩٨١/٢/٥ .

(٥) تركّز التمرد على الإخلاء في مستوطنة يميمت، و قد نقلت الصحف الإسرائيلية و العالمية مناظر صورتها بشكل مروّع و بعناوين مختلفة تأخذ الجانب العاطفي أنظر:

صحيفة هآرتس ١٩٨٢/٥/٢٤ ص ١ .

صحيفة دافار ١٩٨٢/٥/٢٤ ص ١ .

(١) والتر، فكتوريا و شيشا ، يواخيم : لقد اغتصبونا أرضنا، مرجع سابق، ص ٣١٨ .

(٢) وتين، إدوارد : مواقف القوى الاجتماعية و الاقتصادية الإسرائيلية تجاه مسألة الاستيطان ، مرجع سابق، ص ٢٤٤ .

(٣) صحيفة يديعوت أحرنوت ١٩٨٣/٤/٢١، نقلعن التلفزيون الإسرائيلي في برنامجه الإخباري مؤكداً الذي تم بثه الليلة الماضية.

(٤) أنظر الإعلان في صحيفة يديعوت أحرنوت ١٩٨٣/٤/٢٦ و موقع عليه:

-وزارة العمل و الرفاه الاجتماعي- مركز التوجيه للمدن التطويرية والاستيطان

-الهستدروت الصهيونية الشعبية الاستيطانية

-وزارة البناء و الإسكان

-وزارة الشؤون العلمية و التطوير

-مجلس مستوطنات الضفة و القطاع (بيشاع)

و تم طرحه بمؤتمر صحفي لمساعد وزير العمل و الرفاه الاجتماعي روبين بن تسيون و يسرائيل هرنيل سكرتير مجلس المستوطنات في الضفة و القطاع، حيث تم الإعلان عن أن الحكومة قد قررت بناء أربع آلاف وحدة سكنية منها ٤٧٠ وحدة في قطاع غزة، و ستكون جاهزة خلال العام القادم، و قد بلغ عدد المستوطنين من ٢٥-٣٠ ألف مستوطن، و سيصبحون في الصيف القادم ستين ألف مستوطن تقريباً^(١).
أثرت سياسة حكومة الليكود في زيادة تطرف المستوطنين و نمو الكره للعرب، و قد حذر أبراهام أشيتوف رئيس جهاز الأمن العام في بداية سنة ١٩٨٤ الحكومة، "بأن مستوطنات غوش أيمونيم أصبحت عبارة عن مستنبتات نفسية للإرهاب و التطرف"، و كان رد الحكومة على لسان شامير بأن "مدح زعماء غوش أيمونيم و وصفهم بمؤسسي إسرائيل المؤمنين"^(٢).

كانت الأشهر الأخيرة من عمر هذه الحكومة فرصة لزعماء الحكومة لعمل كل ما يستطيعون فعله لتطوير الاستيطان في الضفة و القطاع وذلك لعدة أغراض، يقف على رأسها الفوز برضا المستوطنين للفوز بالانتخابات القادمة للكنيست، فبدون أي نشاط إعلامي، أو إعلان مسبق بدأت منذ صباح يوم الخامس عشر من يوليو (الأسبوع الذي يسبق الانتخابات) افتتاح حملة مكثفة لإقامة مستوطنات جديدة، يتزعمها ميدانياً وزراء الحكومة بأنفسهم، و بدأت الحملة بمستوطنة آدم في شمال القدس، و خلال هذا الأسبوع تم إقامة ست و عشرين مستوطنة، كما خططت اللجنة الوزارية للاستيطان برئاسة العالم المتطرف الوزير يوفال نئمان، فقد افتتح سبعا منها أربعاً في الضفة و ثلاثاً في قطاع غزة، و كانت ذروة الحملة في اليوم السابق للانتخابات مباشرة حيث تم افتتاح مستوطنات غزة الثلاث (رافيح يام- نتساريم ب- نيسانيت)^(٣)، أما أهم الفعاليات و النشاطات الاستيطانية التي قامت بها هذه الحكومة فهي :

- عام ١٩٨٢ إقامة نقطة نحال في نيسانيت مكان الموقع العسكري هناك، و قرار المؤسسات الاستيطانية إقامة مستوطنة إيلي سينا، و وضع حجر الأساس لها، و بعد شهر و بسرعة تم إقرار اللجنة الوزارية للاستيطان لها كمستوطنة دائمة، و تم إسكان النواة الأولى لمستوطنة نفي دكالميم، و الإعلان عن إقامة نقطة استيطانية في تل المنطار شرق مدينة غزة.

- عام ١٩٨٣ تم طرح مشروع (ابن بيتك بنفسك)، و أعلن عن نفي دكالميم مستوطنة جديدة، و تم دعوة المستوطنين للسكن فيها، و تم وضع حجر الأساس لبناء ٤٧٠ وحدة سكنية في مستوطنات القطاع، و إقامة مستوطنة (عتسمونة) في رفح على أيدي نشطاء غوش أيمونيم .

- العام ١٩٨٤ اعترفت اللجنة الوزارية للاستيطان بمستوطنتي نفي دكالميم و عتسمونة، فيما تم تدشين الكيبوتس الديني في نتساريم ب ليعتبر محطة مؤقتة لنوى المهاجرين الذين ينوون الانتقال لغوش قطيف، و بناءً عليه تم توسيع المستوطنة من عدة اتجاهات بأكثر من مائتي دونم، و تم إقامة مستوطنة نيسانيت و الاحتفال بتدشينها، و كذلك القرار بإقامة مستوطنة بات سادية في رفح، و كذلك وضع عدة كرفانات و إسكان شبان في منطقة رافيح يام.

انطلقت سياسة الليكود ١٩٧٧-١٩٨٤ من السماح لسكان القطاع بالحكم الذاتي على أن تفرض إسرائيل سيطرتها على الأرض و مصادر المياه، و هذا ما تم طرحه في مفاوضات السلام مع مصر، و بالتالي اعتبر الاستيطان وسيلة للسيطرة السياسية على الأرض و مواردها لمنع قيام دولة فلسطينية مستقلة أو التنازل عنها لأي جهة كانت، و لقد ارتكزت جهود الليكود الاستيطانية خلال هذه الفترة على الطابع الأيدلوجي المستند إلى البعد الديني التاريخي، حيث يمكننا القول إن غوش أيمونيم قادت التوجهات الاستيطانية في القطاع على الرغم من وجود المستوطنين في الحكومة حيث كان أرئيل شارون الذي تقلد مناصب حساسة بالنسبة للاستيطان كالزراعة و الدفاع قد شجع الاستيطان في الأماكن الخالية من السكان و ذلك بغرض جعل التجمعات العربية عبارة عن جزر غير مترابطة مع بعضها، و يلاحظ هنا الاختلاف بين سياسة الحكومة و غوش أيمونيم الحاد في هذه الفترة بين أماكن استيطان في الضفة عنها في القطاع، فقد تم التركيز في الضفة على استيطان الأماكن المأهولة كوسط الخليل و نابلس .

(١) صحيفة يديعوت أحرنوت ١٧/٤/١٩٨٣.

(٢) شنذر ، كولن : إسرائيل، الليكود و الحكم الصهيوني، مرجع سابق، ص ٢٣٨ .

(٣) صحيفة القدس ١٦/٧/١٩٨٤ .

أما بالنسبة للعنصر البشري الاستيطاني فقد تصاعد عدد المستوطنين خلال فترة الليكود من ٧١٠ مستوطن في تعداد ١٩٧٧/٥/٢٠ إلى ٩٠٠ نسمة في تعداد ١٩٨٣/٦/٤ ثم إلى ١٦٠٠ مستوطن أواخر عام ١٩٨٤^(١).

لذا فإن دور الليكود في تطور حركة الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة، قد وجد تعبيراً له من خلال الزيادة في نقاط الناحال و النقاط الاستيطانية و المستوطنات الجديدة و قرارات اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان، و زيادة مصادرات الأراضي و زيادة عدد المستوطنين، و كل ذلك تم من خلال المشاريع الاستيطانية التي شهدتها فترة الليكود و التي كان قطاع غزة جزءاً من هدفها و هي :

- خطة أرئيل شارون أثناء توليه وزارة الزراعة ثم أكمل دعمها بتولييه وزارة الدفاع
- خطة وزارة الدفاع في الحكومة الأولى في عهد عيزر و ايزمن .
- الخطة الاستيطانية التي اقترحها رئيس قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية رعان فايتس.
- الخطة التي اقترحها رئيس قسم الاستيطان الثاني في الوكالة اليهودية متتياهو دروبلس.
- خطط حركة غوش إيمونيم التي لم تأخذ كلها الشكل الرسمي.
- السياسة الاستيطانية التي اتبعتها وزير الدفاع موشى أرينز في الفترة الأخيرة من عمر حكومة الليكود الثانية و التي تم فيها إقامة غالبية النقاط الاستيطانية الجديدة .

٣. حكومات ائتلاف حزبي العمل و الليكود ١٩٨٤-١٩٩٢

عقب قرار الكنيست الإسرائيلي بحل نفسه، تم الاتفاق بين زعمي الكتلتين الرئيسيتين العمل و الليكود على إجراء انتخابات مبكرة للكنيست الحادية عشرة في ٢٣/تموز/١٩٨٤، و من ثم بدأ السباق المحموم بين الأحزاب و الكتل المختلفة للتقرب من الجمهور في إسرائيل، و كان المستوطنون من أهم فئات هذا الجمهور، و كالعادة كان الاستيطان مجالاً هاماً لهذا السباق خاصة أن إسرائيل كانت تعيش ظروف سياسية و أمنية و اقتصادية سيئة في ظل حكومة تكفل الليكود، و بالتالي فقد تقرر في الحكومة العمل على تسريع وتيرة الاستيطان في الضفة و القطاع، و قد اتخذ القرار في ضوء مشاورات أجراها رئيس الوزراء اسحق شامير و وزير المالية يغئيل كوهين و رئيس دائرة الاستيطان في المنظمة الصهيونية العالمية متتياهو دروبلس، و تقرر أيضاً تخصيص مبلغ إضافي فوراً من احتياطي الميزانية، بقدر مليار و ربع المليار شيكل^(١)، و أعلن وزير المالية أن المبلغ الذي تم رسده مؤخراً سيوظف خلال بضعة أشهر لتطوير الاستيطان في جبل الخليل و غزة، و سيتم العمل على زيادة عدد المستوطنين في القطاع بخمسة أضعاف خلال السنوات الثلاث القادمة، ليصل عددهم إلى عشرة آلاف، و زيادته في مرحلة لاحقة إلى ثلاثين ألف مستوطن^(٢).

فتحت هذه القرارات شهية المنظمات و الحركات الصهيونية المتطرفة، و خاصة غوش إيمونيم، فاستغللت هذه الحركات للأشهر التي تسبق الانتخابات في دعم الاستيطان هو من عادتهم الدائمة، فقد قامت حركة غوش إيمونيم بالتخطيط لإقامة حي سكني داخل مدينة غزة في الشهر الذي يسبق الانتخابات، و فعلاً قامت مجموعة من أعضاء المدرسة الدينية في مستوطنة كفار داروم بجولات عديدة في أحياء مدينة غزة لتحديد المكان المنوي الاستيطان فيه^(٣).

كان إطلاق الحكومة ليد هذه المنظمات بل المشاركة معهم في حملات الاستيطان المسعورة في قطاع غزة أمراً لافتاً للنظر، فقد استخدم فيه عنصر المال و الإنسان و الحماية من الجيش، لتنفيذ مآرب الحكومة لتجعل من وتيرة الاستيطان في الشهر الأخير قبل الانتخابات تفوق كل عمر الحكومة، و كان مهندس هذه الحملة عضو حركة هتسيا و رئيس اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان يوفال نئمان، و في ظل هذه

(١) مدللة ، وليد : الاستعمار الاستيطاني الصهيوني للضفة الغربية و قطاع غزة، مرجع سابق، ص ٣٠٦ .

(٢) صحيفة هآرتس ١٩٨٤/٤/٢، و يعادل الشيكال الجديد ربع الدولار الأمريكي تقريباً .

(٣) صحيفة دافار ١٩٨٤/٤/٨ .

(٤) صحيفة دافار ١٩٨٤/٦/١٢، و ذلك نقلاً عن مجلة المستوطنات(نكودا) .

الأجواء قام إلياهو بن أليسار من زعماء الليكود بصياغة البرنامج الانتخابي لليكود، الذي زاد من تطرف الحرب السياسية الاستيطانية، و الذي جاء صراحة بصيغة تشجيع الاستيطان في

كل مكان ، و لم يذكر ممانعة أو قيوداً على استيطان المناطق المأهولة بالسكان^(١) . أما على الجانب الآخر فلأول مرة تضمن البرنامج الانتخابي لحزب العمل الدعوة لوقف الاستيطان في المناطق المأهولة بالسكان العرب، إلا أنه من جهة أخرى رفض إزالة المستوطنات القائمة^(٢) ، و يلاحظ هنا تطور ما في برنامج الحزب تجاه الاستيطان.

لم يستطع أي من الحزبين الكبيرين الليكود و العمل تشكيل الحكومة بدون الآخر، و أثناء مفاوضات تشكيل الحكومة تم التوصل إلى كل اتفاق على كل القضايا ما عدا الاستيطان، حين شكلت هذه القضية خلافاً حساساً، فقد عارض الليكود أي تجميد لأي شكل و في أي مكان للاستيطان في الضفة و القطاع^(٣) . مثل تشكيل الحكومة بين الليكود و المعراخ حلاً وسطاً في سياسة الاستيطان التي يراها كل حزب ، و كان الاتفاق في ١٠/٩/١٩٨٤ يدور حول ضمان الحكومة سلامة المستوطنات التي أقيمت في الضفة و القطاع واستمرارها، وأنه سيتم تنفيذ إقامة ست مستوطنات في العام الأول للحكومة، واحدة منها في قطاع غزة، و أنه سيتم إقامة مستوطنات أخرى في السنوات الثلاث التي تليها بموافقة غالبية أعضاء الحكومة^(٤) .

عندما تسلمت الحكومة الائتلافية السلطة في أيلول ١٩٨٤ برئاسة شمعون بيريس (لمدة عامين)، و لم تكن الظروف الاقتصادية في إسرائيل تسمح بإنشاء مستوطنات جديدة في الضفة و القطاع، لذلك لم يسجل عام ١٩٨٥ إقامة أي مستوطنة جديدة إلا بحلول شهر كانون أول من نفس العام، عندما أقيمت مستوطنة مغدليم بالقرب من نابلس^(٥) ، و هذا لا يعني أن هناك فجوة بين المستوطنين و المؤسسة الرسمية في إسرائيل، أو أنهم فقدوا ممثلهم في الحكومة بل على العكس، فقد كان المسؤولون في الدولة يبذلون تعاطفهم معهم في كل وقت، و لم يجد رئيس الدولة حاييم هيرتسوغ حرجاً في تحريض المستوطنين على استمرار مستوطناتهم وتوسيعها عندما زار مستوطنة قطيف في القطاع في ٢/١٠/١٩٨٤ ، أي بعد أسابيع من تسلّم الحكومة الائتلافية لمقاليد السلطة^(٦) .

بحلول بداية عام ١٩٨٥ تم إنشاء ما يزيد عن المائة مستوطنة على الأراضي الفلسطينية باستثناء القدس، و خصصت مساحات من الأرض تستطيع استيعاب مليون مستوطن في هذه الأراضي^(٧) . شهدت تلك الفترة أحوالاً اقتصادية و سياسية سيئة في إسرائيل، إضافة إلى التصعيد في نشاط المقاومة ، مما قلل من الحماسة الشعبية لإقامة المزيد من المستوطنات، حيث أظهر استطلاع للرأي أجرته مؤسسة بوري، أظهر أن ٥٢ % من اليهود الإسرائيليين يعارضون بناء مستوطنات جديدة، و أن ٣٦ % فحسب يؤيدونها^(٨) ، و هذه النسبة تكاد لا تقارن مع استطلاعات الرأي التي أجريت عقب الاحتلال عام ١٩٦٧ أو حتى عام ١٩٨١، و لكن هذا لا يعني أن هناك ركوداً في مؤيدي الاستيطان على الصعيد الرسمي، بل أن التخطيط لإقامة المزيد من المستوطنات لا يزال مستمراً، و لكن التنفيذ يستوجب تغيير الظروف خاصة تركيبة الحكومة الإسرائيلية، و كان قطاع غزة جزءاً مهماً من هدف هؤلاء المخططين، ففي بداية العام ١٩٨٥ ذكر متتياهو دروبلس " أن الوكالة اليهودية التي يرأس إدارة الاستيطان فيها عندما اجتمع بممثلي مستوطنات قطاع غزة ذكر أنه سيتم إنشاء أربع إلى خمس مستوطنات جديدة في المنطقة خلال السنوات

(١) عن برنامج حزب الليكود الانتخابي أنظر : صبور، جبر : تطورات المعركة الانتخابية في إسرائيل (الحلقة الأولى)، مجلة الأرض، العدد ١٦، بتاريخ ١٩٨٤/٥/٧، ص ٦٠ .

(٢) عن برنامج حزب العمل الانتخابي أنظر: المصدر السابق، ص ٦١ .

(٣) مجلة الأرض، العدد ٢٤، بتاريخ ١٩٨٤/٩/٧، ص ١٣ .

(٤) عن اتفاق الائتلاف الحكومي الذي وقع بين كل الأحزاب المشاركة فيه أنظر:

Jerusalem post, 11-9-1984.p.1

(٥) اورنسون، جيفري : سياسة "الأمر الواقع"، مرجع سابق، ص ٣٢٠ .

(٦) Jerusalem post, 3-10-1984.p2

(٧) مجلة البيادر السياسي ، العدد ٢٦٨ ، بتاريخ ١٩٨٧/٩/١٢ ، ص ١٧-١٩ .

(٨) اورنسون، جيفري : سياسة "الأمر الواقع"، مرجع سابق، ص ٣٢١ .

الثلاث القادمة ، و أنه بحلول عام ١٩٨٨ سيكون هناك ٥٠٠ أسرة ، و سيتم ذلك بميزانية مقدارها ٢٥ مليون دولار، سترصدها الوكالة اليهودية لهذا الغرض، و أضاف أن وزارة السياحة وافقت على مشروع لبناء قرية سياحية دينية في منطقة قطيف بتكلفة ٣,٥ مليون دولار^(٣).

اتسمت فترة بداية الثمانينات بزيادة التطرف في صفوف المستوطنين، حيث تزايدت الأعمال العدائية ضد المواطنين الفلسطينيين، و عليه فقد حوكم عدد من مرتكبي هذه الأعمال، و عقب صفقة تبادل الأسرى بين إسرائيل و الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة في أيار ١٩٨٥ ، اختار جزء من المفرج عنهم البقاء في الضفة و القطاع حيث تعرضوا لحملة مركزة من العنف و المضايقات من جانب المستوطنين، و هذا يوضح حجم ممارساتهم صلاحية سلطات الحكم العسكري في شوارع غزة، و على مرأى من الجيش، لأن الحكومة تسمح لهم بالتصرف دون الرجوع إلى القانون، و ما يعزز تنامي هذا الاتجاه هو التساهل الذي عاملت به الحكومة أفراد الجماعات الإرهابية السرية اليهودية.

تعاطف المستوى الرسمي في إسرائيل مع الجماعات الإرهابية اليهودية و كان الوزراء في مقدمة المتعاطفين ، و اولهم القائم بأعمال رئيس الحكومة اسحق شامير الذي تساءل عن "حق إطلاق سراح إرهابيين (صفقة تبادل الأسرى الفلسطينيين) و لا يطلق سراح يهود أخطأوا، رغم أنه لا تشابه بين الإرهابيين و بين أولاد ضالين لكنهم صالحون، قاموا بالكثير تجاه الوطن، يجب أن نعمل ما بوسعنا

لاستصدار عفو تام عنهم"، و قد كان تعاطف الرأي العام في إسرائيل مع المستوطنين كثيراً فقد وافق ٧٣% من الشعب الإسرائيلي على أخذ الرأفة بالمتهمين اليهود، بينما طالب ٨١% من نفس العينة بإزالة عقوبة الإعدام للإرهابيين العرب^(١).

حاولت هذه الحكومة دائماً إرضاء المستوطنين، حتى على حساب الشعارات التي يطلقها هؤلاء الوزراء في استقبالاتهم في أوروبا و أمريكا، ففي ١٩٨٥/٦/٢٣ ذكر مدير الدفاع اسحق رابين في اجتماع رؤساء المجالس اليهودية في الضفة و القطاع أنه " لم يعارض مطلقاً تطبيق عقوبة الطرد بالنسبة لسكان الأراضي المحتلة الذين يشاركون في القيام بنشاطات عدوانية بمختلف أنواعها و أشكالها، و ستعاد الاعتقالات الإدارية من غير محاكمة لهم"^(٢).

إن هذا التعاطف مع المستوطنين كاد يخفي وراءه تحدياً و قوة جعلتهم يصرحون بأنهم سيقومون مستوطنات جديدة في قطاع غزة، و أنهم خلال شهرين سيقومون (عتسمونة) إن لم تعمل الحكومة و الوكالة اليهودية على بنائها، و ذلك خلال ردهم على نسيم زفيلي و هو عضو دائرة الاستيطان في المنظمة الصهيونية الذي طالب الحكومة عدم بناء مستوطنات جديدة في غور الأردن و مجمع قطيف في قطاع غزة ، لأن ذلك سيؤثر على المستوطنات القائمة التي عليها ديون خارجية تقدر بثمانين مليون دولار، في الوقت الذي يوجد في مستوطنات قطيف بغزة أكثر من ٤٠٠ شقة فارغة^(٣)، كيف لا يقوم المستوطنون بذلك في الوقت الذي يزورهم شامير، و يقول لهم "إن اليوم الذي يبني فيه مستوطنة جديدة يثبت كذب بشارة الذين أرادوا أن يروجوا هنا وهناك أن الاستيطان قد وصل إلى نهايته في قطيف بقطاع غزة"^(٤).

انقسمت الحكومة في سياستها تجاه الاستيطان ، خاصة ما يخص قطاع غزة، فقد كانت تصريحات الاستيطان في تلك الفترة تثير حساسية بعضهم تجاه الآخر، فقد اتهم الوزير يوسف شابييرا رئيس الحكومة شمعون بيريس بالتحريض ضد الاستيطان ، و ذلك استناداً إلى التساؤل الذي طرحه بيريس " عن حق إسرائيل في استغلال خمسين ألف دونم من أصل ٣٥٠ ألف دونماً هي مساحة قطاع غزة، و هو الأكثر كثافة سكانية"، و قد رد بيريس على الاتهام بالقول إنه "لم يقترح التنازل عن أي مستوطنة في قطاع غزة"^(٥).

(٣) صحيفة هآرتس ١٩٨٥/٣/١.

(١) شولر، كولن : إسرائيل- الليكود و الحلم الصهيوني، مرجع سابق، ص ٢٤٨ .

(٢) صحيفة الفجر ١٩٨٥/٦/٢٨ .

(٣) Jerusalem post, 8-7-1985,p.2.

(٤) صحيفة هآرتس ١٩٨٥/١٢/١١ .

(٥) صحيفة دافار ١٩٨٦/٣/٣١ .

بلغ عدد سكان مستوطنات قطاع غزة خلال عام ١٩٨٥ - ١٩٠٠ مستوطن، أي بزيادة ٣٠٠ مستوطن عن تعداد العام الذي سبقه، ثم إلى ٢١٠٠ مستوطن في ١٩٨٦/١٢/٣١^(١)، وهذا معدل زيادة قليل مقارنة مع معدلات الزيادة في المستوطنات في الضفة و القطاع في تلك الفترة.

أما أهم الفعاليات و النشاطات الاستيطانية لهذه الحكومة فكان اعتراف اللجنة الوزارية بمستوطنتي غديد و رافيح يام، وفي عهدا تمت الموافقة على تدشين مستوطنات عتسمونة و بدولح، و شهدت مستوطنات نفي دكالم و قطيف و غديد توسيعات بمصادرة المزيد من الأراضي.

كانت الانتفاضة الفلسطينية التي انطلقت في ١٩٨٧/١٢/٩ هي الحدث الأهم الذي طفا على سطح كل القضايا في النشاطات الحزبية في إسرائيل عام ١٩٨٨، و قد تركت فعاليات المقاومة الفلسطينية للاحتلال آثاراً من التطرف في المجتمع الإسرائيلي، على رأسها فئة المستوطنين في كافة الأراضي العربية المحتلة، و لم يخل بيان من بيانات القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة إلا وفيه إشارة أو حض على مقاومة الاستيطان، و بالتالي كان ذلك مؤشر رفع من مكانة الأحزاب اليمينية المتطرفة في المجتمع الإسرائيلي، و قد أجرى زعماء هذه الأحزاب مداولات قبيل الانتخابات مع حزب الليكود، و ذلك لتجسيد الاستيطان باعتباره رأس الحربة بالنسبة للنضال السياسي الذي يخوضه قادة المستوطنات في الضفة و القطاع.

أعدت غوش أيمونيم وثيقة يتم بمقتضاها بناء ثلاث وخمسين مستوطنة، منها إحدى عشرة يتم إنهاؤها في أول شهر من تشكيل الحكومة القادمة، و " في مقدمة هذه المستوطنات مشروع منطقة قطيف في قطاع غزة الذي يعيش فيه ما لا يزيد عن ثلاثة آلاف يهودي فقط، و ليكن شعار المشروع (غزة أولاً)، و تفضيل قطيف عن غيرها في هذه المرحلة، ذلك للإهمال الذي تعرضت له كما تدعي الحركة"^(٢)، و قد انشغل قادة المستوطنين هذه الفترة بالقيام بنشاطات و فعاليات استيطانية، تمثلت بتوسيعات في بعض مستوطنات قطاع غزة، و بدون موافقة حكومية، و قيام نشطاء حركة كاخ باحتلال لمنطقة يعتقد أنها كنيس يهودي قديم و ذلك بهدف تحويله إلى مدرسة دينية^(٣).

لم يكن برنامج الليكود أحسن حالاً، فقد حافظ على الصيغة الخاصة بقطاع غزة، حيث دعا إلى عدم التخلي عنه في أي مفاوضات مستقبلية لا اعتبارات أمنية و تاريخية، و قلل من أهمية المشكلة الديمغرافية العربية، و أنه بالإمكان التعايش معها، لذلك يجب تعزيز الاستيطان و تقويته في قطاع غزة^(٤).

أما بخصوص حزب العمل فقد دعا في برنامجه الانتخابي لإيجاد حل منفصل لقطاع غزة، يقوم على أساس تجريده من السلاح و تسليمه لسلطة عربية، على أن لا يكون هذا الحل من جانب واحد، بل عن طريق المفاوضات، و دعا البرنامج للاحتفاظ بالمناطق الحيوية و الاستراتيجية عسكرياً و استيطانياً لضمان الحدود التي يمكن الدفاع عنها، و هذه المناطق هي غور الأردن و شمال غرب البحر الميت و مستوطنات غوش عتسيون و ضواحي القدس^(١)، و الجديد في البرنامج أنه لم يذكر المستوطنات على حدود القطاع مع مصر ضمن هذه المستوطنات، و هذا تطور هام في برنامج حزب العمل تجاه الاستيطان في قطاع غزة .

تم تشكيل حكومة وحدة وطنية ضمت بشكل رئيسي حزبي العمل و الليكود برئاسة الأخير، و قد تضمن برنامج الحكومة المتفق عليه على إقامة ثلاث مستوطنات جديدة في قطاع غزة :

- ❖ مستوطنة بات ساديه جنوب رفح و ستخصص لها الحكومة ٦٠٠ دونم .
- ❖ مستوطنة قطيف ج في جنوب خانينوس و ستخصص لها الحكومة ٣٠٠ دونم .
- ❖ مستوطنة دوغيت شمال مدينة غزة و ستخصص لها الحكومة ٦٠٠ دونم .

أكد ميخائيل ديكل مستشار رئيس الحكومة لشؤون الاستيطان ذلك، بل و أكد على "النية بإقامة مستوطنة دوغيت قريباً"^(٢)، و قد استغل المستوطنون تصاعد فعاليات الانتفاضة الفلسطينية كذريعة

(١) سرجاي، يندب : المشروع الاستيطاني في الضفة و القطاع للسنوات الأربع القادمة، صحيفة هآرتس ١٨/١١/١٩٨٨، ص ٦ .

(٢) مجلة الأرض، العدد ١١، بتاريخ ١٩٨٨/١١/١، ص ٢٤ .

(٣) المصدر السابق، ص ٢٥ .

(٤) تيم، فوزي : تطورات الحياة البرلمانية في إسرائيل، مرجع سابق، ص ٣٥٠ .

(١) المرجع السابق، ص ٣٤٦ .

(٢) عزمي، انتصار : الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة، مجلة صامد الاقتصادي، العدد ٨٤، السنة ١٩٩١/٦/١٣، ص ١٦٤ .

لتصاعد عمليات الاعتداء على الإنسان و الأرض، فقد أعلن الحاخام موشى ليفنغر بعد عدة أسابيع من تشكيل الحكومة، و في ختام إضراب عن الطعام قام به هو و مجموعة من قادة المستوطنين " أنهم أصدروا توجيهاتهم إلى جمهور المستوطنين بإلقاء القبض على راشقي الحجارة و استخدام القوة في ذلك، و العمل على البقاء في الأرض و حمايتها" (٣)، و من ضمن إجراءات المستوطنين للرد على الانتفاضة الفلسطينية أصدر تسفي هاندل رئيس مجلس مستوطني غوش قطيف قراراً بعدم تشغيل العرب، و لذلك " يوجد لدينا اليوم ٥٠٠ مكان عمل شاغر، و طلب من لجنة أعضاء الكنيسة كانت تزور مجمع غوش قطيف أن يساعدوا على جلب عمال من أفوكيم و اسدروت عن طريق رصد مبالغ مالية لرفع أجور العمال اليهود "، و قد مدحت تصريحاته عضوة الكنيسة عن حزب العمل شوشانا أربيلي الموزلينو و وعدت بأنها و أصدقائها في الحزب "ستعمل على تطوير قطيف، و ألا تتكرر مأساة الإجلاء عن مستوطنات سيناء" (٤).

مارس المسؤولون في حكومة شامير نشاطات سرية في تطوير الاستيطان و دعمه و يشتى الطرق، حتى تلك الوسائل المخالفة للقانون الإسرائيلي، ففي عام ١٩٩٠ تزعم يعقوب كاتس المستشار الخاص لوزير الإسكان (أريئيل شارون) عملية سرية بالتعاون مع أفراد من غوش أيمونيم بإرسال مجموعة كبيرة من البيوت إلى مستوطنات غزة و هي كالتالي :

عشرة كرفانات إلى مستوطنة دوغيت، و عشرين إلى نفي دكاليم، و خمسة إلى موراج، و خمسة كرفانات إلى مستوطنة إيلي سينا، و قد تم تمويل هذه العملية من ميزانية وزارة الإسكان السنوية، و بدون علم رئيس الوزراء أو القائم بأعماله (١).

لم تكن وتيرة الاستيطان قد انخفضت كما كان يبدو للعيان، فقد نشط قادة المستوطنين في استقطاب المهاجرين الجدد، فأعدوا خططاً لهذا الغرض، تنظم بموجبها جولات و حملات إعلامية، و قد أعلن عن هذه الخطة مسؤول الاستيعاب في مستوطنة قطيف بالقطاع، حيث قام برفقة زعماء آخرين من المستوطنين بزيارة الاتحاد السوفيتي و مقابلة زعماء اليهود هناك للغرض نفسه (٢).

سمح الجيش لضباطه بالحديث بالسياسة في ظل هذه الحكومة طالما أن الحديث يدور حول دعم المستوطنين، و قد نشرت وزارة الخارجية الأمريكية بعض نشاطات ضباط الجيش الإسرائيلي و على رأسهم الناطق بلسان الجيش داني نافية الذي قال "إن الجيش قرر في تشرين ثاني ١٩٩٠ أنه إذا أراد اليهود الحصول على أراض في الضفة و القطاع فستعمل على إعطائهم" (٣)، و مع نشاط هذه الحكومة كان عدد المستوطنين في قطاع غزة قد ارتفع في نهاية عام ١٩٩١ إلى ٤٢٥٠ (٤).

أما عن أهم الفعاليات و النشاطات التي قامت بها هذه الحكومة لدعم تطور حركة الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة فتمثلت ب :

منحت الحكومة لكتلة المستعمرات الممتدة على طول ساحل قطاع غزة ١٤٥٤ رخصة بناء وحدات سكنية، و سمحت ببناء ١٠٠٠ وحدة أخرى كان المستوطنون قد حصلوا على ترخيص لها من الحكومة السابقة، و قد تم رصد مبلغ ٨٢,٥ مليون دولار من ميزانية عام ١٩٩٠ لدعم الاستيطان في الضفة و القطاع، إضافة لـ ٤٠ مليون دولار لتسعة أشهر بعد عام ١٩٩١، و قد طلب من وزارتي الزراعة و الإسكان و مصلحة المياه تغطية التمويل الحكومي فيما قررت هذه الوزارات طرح العديد من الإغراءات لمستوطنات غزة، كالمعاملة بالأفضلية في الرهونات و القروض و ضمانات السكن و حسومات على

(٣) جاءت تصريحات ليفنغر هذه في مؤتمر صحفي عقده يوم ١٩٨٩/١/٢٦ في مستوطنات غزة، أنظر : صحيفة هآرتس ١٩٨٩/١/٢٧، ص ٢.

(٤) صحيفة هآرتس ١٩٩١/٥/١٤.

(١) كشف عن هذه العملية مراسلو صحيفة دافار في الضفة و القطاع، و نشرت تفاصيل هذه الخطة بعد شهرين من تنفيذها، أنظر : تسور، ياكير و نويمان : تحقيق حول خطة سرية، صحيفة دافار ١٩٩٠/١١/٦، ص ١٢.

(٢) صحيفة هآرتس ١٩٩٠/١٠/١٦.

(٣) مركز القدس لإعلام و الاتصال (jmcc): استجد أو اقترض أو اسرق، مصدر سابق، ص ٦.

(٤) صحيفة هآرتس ١٩٩١/١/٢٨.

الأرض المخمئة، و إعانات لمقاولي البناء، و تخفيضات ضرائبية على المشاريع الاستثمارية و الصناعية^(١).

قام أرئيل شارون بتدشين الطريق العام الذي يربط غوش قطيف و كيسوفيم، و ذلك لتمكين المستوطنين من الوصول إلى المدن الإسرائيلية بدون المرور بمناطق السكن الفلسطينية^(٢) و قد قام المستوطنون بإقامة نقطتين استيطانيتين في ياكال و تل قطيف من دون قرارات حكومية^(٣)، إضافة إلى نقل عشرات الكرفانات لبعض المستوطنات و النقاط الاستيطانية التي لم تقر بعد من الحكومة، و قد قام المستوطنون و بمساعدة الجيش بتوسعات كثيرة في مستوطنات بدولح و توسيع إيلي سيناوي.

و في عهد هذه الحكومة تم وضع حجر الأساس لمستوطنة بات ساديه، و إقرارها من اللجنة الوزارية للاستيطان فيما بعد ، و قد قامت الحكومة بإسكان مجموعة من اليهود المهاجرين الجدد في مستوطنة كفار داروم، و قد سجلت هذه المستوطنة أعلى اعتداءات على المواطنين العرب خلال عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ حيث موقع مجمع المدارس الفلسطينية لدير البلح المقابل للمستوطنة .

٤. دور حكومة حزب العمل ١٩٩٢ - ١٩٩٦

لم يستطع حزب الليكود تطبيق كافة أفكاره و مخططاته الاستيطانية خلال فترة حكومتي الوحدة الوطنية السابقتين، و كذلك لم يستطع أثناءها حزب العمل فرض أفكاره المتعلقة بالاستيطان، و خاصة تلك التي تدعو للتفريق بين ما يسمى بالمستوطنات السياسية و تلك الأمنية، هذا في الوقت الذي كانت إسرائيل محاطة بهالة من الأوضاع السيئة ذاتياً و موضوعياً، فقد استمرت الانتفاضة رغم استنفاد إسرائيل كافة الأساليب لقمعها، فمقاومة هذه الانتفاضة للاحتلال و الاستيطان استمرت حتى بعد أزمة الخليج، و فشلت المراهنات على إحباطها كما أحبط الشارع العربي بشكل عام، هذا إضافة إلى تأثير حرب الخليج و صواريخ العراق التي نزلت على المدن الإسرائيلية و التي كان من الممكن أن تحمل رؤوساً غير تقليدية، حيث أضعفت إلى حد ما من أهمية تكثيف الجهود لقضية الحدود، و كذلك قللت من فائدة الاستيطان عليها، فأفكار آلون لم تعد ملائمة بعد أربعة و عشرين عاماً من الاحتلال .

كانت الرغبة الدولية في حمل إسرائيل على وقف الاستيطان في الأراضي العربية قد تجلت في شروط الولايات المتحدة لمنح إسرائيل ضمانات القروض الكبيرة، و التي وعدت بها لقاء سكوتها عن الرد على العراق، إضافة إلى التحاقها بعملية السلام (في مدريد)، التي استمرت لأكثر من عام دون تقدم على أي مسار أوفي أي موضوع، ذلك لأن المفاوضات الإسرائيلية لم يكونوا مخولين بالتنازل عن أي موضوع، فقد أوضح شامير فيما بعد أنه كان سيطلق المفاوضات لعشر سنوات لحين إسكان مليون مستوطن في الضفة و القطاع .

كل هذه العوامل جعلت من الشارع الإسرائيلي يبحث عن قنوات أخرى للوصول إلى إطار حكومي، يستطيع التعامل مع كل هذه المستجدات، لذلك صاغت الأحزاب الإسرائيلية برامجها الانتخابية بناءً على ذلك، و قد تشبث حزب الليكود في شعاراته الانتخابية الخاصة بالاستيطان، " لتجسيد الصهيونية بالهجرة و الاستيطان، و كما وصف البرنامج ارتباط الشعب في الشتات بدولة اليهود، و أن الاستيطان هو جزء لا يتجزأ من أمن الدولة، و لدولة إسرائيل الحق في المطالبة بالسيادة على يهودا و السامرة و قطاع غزة و ستطالب بهذا الحق و ستعمل على تجسيده"^(١).

أما حزب العمل فقد صادق مؤتمره على برنامج قدمه شمعون بيريس يدعو إلى تسوية إقليمية و تجميد الاستيطان في الضفة و القطاع^(٢)، ثم تبعه بالبرنامج الانتخابي الذي نفى إمكانية إخلاء مستوطنات، إنما التفريق بين المستوطنات الأمنية و السياسية، فالأولى ستستمر، و ستحافظ الحكومة على سلامة

(١) حول تشجيع الحكومة الإسرائيلية للاستيطان (الحوافز المادية) أنظر : تقرير وزارة الخارجية الأمريكية، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٧، صيف ١٩٩١، ص ٦٣.

(٢) مركز القدس للإعلام و الاتصال (Jmcc) : استجد أو اقترض أو اسرق مرجع سابق ص ٣٤٥ .

(٣) عن إقامة هاتين النقطتين الاستيطانيتين ، أنظر : الدراسة ص (١٤٨-١٤٩) .

(١) عن البرنامج الانتخابي لحزب الليكود أنظر : مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ١١ ، صيف ١٩٩٢، ص ١٧٢.

(٢) تيم، فوزي : تطور الحياة البرلمانية في إسرائيل، مرجع سابق ص ٢٧٣ .

المستوطنين في كل مكان، و ستدعمها و تعززها على طول خطوط المواجهة*^(٣)، لذا لم يشمل البرنامج قراراً بتجميد البناء، لكنه يدعو للإحجام عن تحركات أو إجراءات من شأنها أن تعطل الأداة المنتظمة للمفاوضات السلمية مع الأطراف العربية، خاصة مع الفلسطينيين، و قد أعطى حزب العمل للأحزاب اليسارية الأخرى التي ستشارك في الائتلاف الحكومي إمكانية الاعتراض على إقامة مستوطنات جديدة، التي يجب طرحها على الحكومة بكاملها^(٤).

من هنا نستطيع القول أن البرنامج الانتخابي لحزب العمل أو برنامج الحكومة اختلف بشكل جوهري عن برامج الحكومات السابقة جميعاً، وقد اتخذت الحكومة الإسرائيلية قراراً بشأن تجميد البناء

في المستوطنات في المناطق العربية المحتلة عام ١٩٦٧ باستثناء القدس و مناطق معينة في الضفة الغربية^(١)، غير أن المطلاع على حيثيات قرار الحكومة سيدرك أن الأمر يتعلق بمفهوم التمييز بين المستوطنات الأمنية و السياسية، و التي طالما أشار إليها رابين، و من الواضح أن هذا الأمر لا يمثل حلاً منصفاً لمشكلة الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة.

غير أن قرار تجميد البناء لم يأت في إطار عملية السلام، بل جاء استجابة لتفاهم بين رابين و الرئيس الأمريكي جورج بوش لقاء حصول حكومة إسرائيل على الضمانات البنكية، و بموافقة أمريكية على استكمال بناء آلاف الوحدات السكنية في المستوطنات .

لهذا صنفت حكومة رابين الوحدات السكنية في المستوطنات إلى عدة أنواع، و أن سياسة الحكومة ستتباين مع كل نوع منها و هي^(٢):

- ❖ تجميد ٢١٣٦ وحدة سكنية لم تكن هناك عقود موقعة بشأنها .
- ❖ تجميد ٣٥٤٥ وحدة سكنية هناك عقود موقعة بشأنها لكن لم تبدأ أعمال البناء فيها بعد .
- ❖ التجميد المؤقت لنحو ٢٣٠٠ وحدة تعتبر في مرحلة صب الأساسات و ذلك لحين اتخاذ قرار بشأنها .

❖ مواصلة استكمال بناء ١٠٤٦٧ وحدة هي في المرحلة الأخيرة من بنائها .
و قبل أن نرى هل التزمت حكومة رابين بكل هذه القرارات، أم أن ذلك كان لتحقيق أغراض سياسية تتعلق بالحصول على الضمانات الأمريكية و دفع عملية السلام للأمام، أم هل حقيقة تغيرت نظرة زعماء إسرائيل تجاه الاستيطان في الضفة و القطاع، يجدر بنا أن نوضح الآتي :

يعتبر اللواء شلومو غازيت رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الأسبق " أن قرارات رابين بشأن تجميد البناء في الضفة و القطاع تنص فعلاً على تقسيم الأرض، فالمستوطنات التي تم إيقاف البناء فيها توجد كلها على أرض لا تعترف إسرائيل (وفقاً لبرنامج حزب العمل) ضمها إليها، و هي بالذات الأراضي التي تنوي إسرائيل تقديمها في مقابل السلام، و حتى قطاع غزة لم يشمل قرار التجميد لكل المستوطنات

* خطوط المواجهة : مصطلح مبهم و غير واضح في السياسة الإسرائيلية، فمن الممكن أن تكون كل حدود إسرائيل مع جيرانها هي خطوط مواجهة، و حتى مصر هي خطوط مواجهة، و من الممكن أن تكون الحدود مع المدن الفلسطينية نفسها خطوط مواجهة، كما أنه يمكن اقتصار هذه الخطوط على أي جزء من الحدود، إن تحديد ذلك منوط بالسياسة الأمنية العسكرية لإسرائيل في مرحلة ما .

^(٣) عن البرنامج الانتخابي لحزب العمل، أنظر : مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ١١، مصر سابق، ص ١٢٤ .

^(٤) عن البنود الخاصة بالاستيطان الواردة في اتفاقيات الائتلاف الحكومي الموقعة بين حزب العمل و الأحزاب الأخرى

أنظر : مجلة الأرض، العدد ٩، أيلول ١٩٩٢، ص ٩٦ .

^(١) كان أول قرار بعد تشكيل الحكومة بخصوص الاستيطان هو القرار ٣٦٠ و المؤرخ بجلسة الحكومة في ١١/٢٢/١٩٩٢
أنظر : تيم، فوزي : تطور الحياة البرلمانية في إسرائيل، مرجع سابق، ص ٣١٧، أيضاً : شلبي، خميس : حركة الاستيطان الصهيوني في الضفة و القطاع في ظل عملة التسوية السلمية، مجلة السياسة الفلسطينية، العدد ١٧، شتاء ١٩٩٨، نابلس - فلسطين ص ٣٤٥ .

^(٢) عن قرارات تجميد أعمال البناء كاملة أنظر : مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٢، خريف ١٩٩٢، ص ٣٦ .

القائمة عليه" (١)، ذلك أن الصحافة الإسرائيلية قد رأت أن التمييز الذي وضعه رايبين بين المستوطنات الأمنية و السياسية يهدف إلى رسم الحدود المؤقتة للحكم الذاتي الفلسطيني الذي يقترحه (٢).
جاء اتفاق الولايات المتحدة مع حكومة إسرائيل بشأن المساعدات، و بالصيغة التي تخص تجميد الاستيطان في مناطق معينة استكفاء لا يكون صيغة وقف استيطان في اتفاقية أوسلو و ما تلاها من اتفاقيات بين منظمة التحرير الفلسطينية و إسرائيل (٣)، و ذلك لحين البت في قضية الاستيطان في المفاوضات النهائية، و لم أعثر في مصادر الدراسة عن قيام الحكومة بتطبيق القرارات المتعلقة بوقف البناء في المستوطنات في قطاع غزة خلال فترة رئاسة حزب العمل للحكومة، و قد ادعت الحكومة أنها اشترت غالبية الشقق الفارغة في مستوطنات القطاع في عام ١٩٩٥، و ذلك لعدم سكنها من مستوطنين و هذه الشقق هي (٤):

٣٩٦ شقة في قطيف، ٢٥ شقة في إيلي سينا، ٨٣ شقة في نيسانيت، ١٦٠ شقة في كفار داروم، لكن الحقيقة أنه لم تكن هناك أزمة سكنية في مستوطنات القطاع، و أن أعداد المستوطنين ليس بحاجة لهذه الأرقام من الشقق الفارغة، غير أنه في حين لزوم عدد منها لم تتوان جماعات المستوطنين على اقتحام تسع وعشرين شقة و السكن فيها، و لم تستطع الحكومة إخلاءهم منها و قد وجدت حكومة رايبين منفذاً لمواصلة أعمال البناء حتى في تلك التي تضمنها قرار الحكومة بالوقف، إذ شكلت في تشرين ثاني ١٩٩٢ لجنة استثنائية برئاسة مستشار وزير الأمن الإسرائيلي (نواح كاناتري)، و حولت صلاحية المصادقة على عمليات البناء في المستوطنات التي لم يسمح بالبناء فيها، و على ضوء ذلك صادقت هذه اللجنة على بناء المئات من الوحدات السكنية في العديد من مستوطنات قطاع غزة (٥).

هذا وقد أشارت حقائق الاستيطان على الأرض بقطاع غزة في عهد حكومة حزب العمل إلى أرقام تتناقض كلياً مع النهج و السياسة الاستيطانية التي تدعيها إعلامياً، و أثناء المفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية، و أهم الفعاليات التي قامت بها حكومة حزب العمل ١٩٩٢ - ١٩٩٦ :

♦ عام ١٩٩٢ بعد تشكيل الحكومة بعدة أسابيع بدأت أعمال إعادة تخصيص أراض للمستوطنات في محافظتي خان يونس و رفح، و قد أقام المستوطنون نقطة استيطانية مكان قتل المستوطنة دورون شوشان، و شهدت عدة مستوطنات عمليات توسع و مصادرة أراض و هي كفار داروم - دوغيت - إيلي سينا - موراج .

♦ عام ١٩٩٣ شهدت العديد من المستوطنات عمليات توسع و مصادرة المزيد من الأراضي خاصة في مستوطنة نتساريم التي توسعت غرباً و شمالاً بمساحة ٥٠٠ دونم تقريباً، كما توسعت أيضاً مستوطنات غان أور و غديد.

♦ عام ١٩٩٤ و بعد توقيع اتفاقية القاهرة في شهر أيار قامت إسرائيل بحملة توسعات تضمنت تسعة شوارع و توسيع حدود مستوطنات و إنشاء مواقع عسكرية جديدة، و شملت هذه الفعاليات المزيد من السيطرة و مصادرة الأراضي بما يزيد عن ١٢٣٢ دونما من أراضي القطاع (١)، و هذا إضافة إلى وضع مجموعة من الكرفانات في مستوطنة كفار داروم، و إنشاء جسر علوي يخرق شارع صلاح

(١) العبد، هاني: سياسة رايبين الاستيطانية (عودة إلى مشروع ألون)، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٢، مصدر سابق، ص ٢٧٩ .

(٢) المصدر السابق، ص ٢٨٠، و هو نقلاً عن مقالة لزئيف شيف الملحق العسكري لصحيفة هآرتس، حول قرار الحكومة بتجميد البناء في الضفة و القطاع.

(٣) أنظر المادة الخامسة من اتفاقية إعلان المبادئ و المسماة (الفترة الانتقالية و مفاوضات الوضع الدائم) حيث لم ينص الاتفاق على وقف الاستيطان بشكل مطلق و في كل مكان أنظر: الحمالي، جاسم: غزة - أريحا أولاً من أوسلو إلى واشنطن، ط ٤، دار كتاب الشرق، القاهرة - مصر ١٩٩٣، ص ٣٧ .

(٤) نشرت صحيفة يديعوت أحرنوت بتاريخ ١٩٩٦/٨/٩، ص ٣، و استناداً إلى مصدر في وزارة الإسكان، لكافة أعداد الشقق التي اشترتها الحكومة في مستوطنات الضفة و القطاع .

(٥) Palestinian Center for Human Rights: A comprehensive, op.cit.p.91

(١) عن هذه التوسعات و التجاوزات الإسرائيلية في موضوع المستوطنات في قطاع غزة أنظر التقرير الخاص بوزارة الإعلام الفلسطينية: أوراق حول الاستيطان الإسرائيلي في الضفة و القطاع، تقرير مقدم إلى الدورة (٥٦) للجنة الدائمة للإعلام العربي و وزراء الإعلام العرب المنعقد في القاهرة، تموز ١٩٩٥ .

الدين ليربط بين شطري المستوطنة، وإقامة موقع عسكري فوق الجسر لمراقبة حركة مرور الفلسطينيين أسفله، حيث يمنع مرور أي سائق عربي يكون وحيداً في سيارته من المرور من هذا الطريق و ذلك في خطوة لمنع العمليات الانتحارية في المسافة بين مستوطنة كفار داروم و بداية مجمع المستوطنات قرب مستوطنة نيتسر حزاني.

◆ عام ١٩٩٥ استمرت عمليات التجريف و مصادرة الأراضي في مستوطنة نفي دكاليم، و أعلن عن الحوافز الجديدة لزيادة عدد المستوطنين في مستوطنات قطاع غزة و تشجيع الاستثمار فيها، و وجد ذلك تعبيراً له من خلال إقامة الكازينو الكبير على شاطئ البحر في غوش قطيف و الذي اشتركت الحكومة في تمويله.

◆ عام ١٩٩٦ و قبل الانتخابات تم توسيع مستوطنة نتساريم و وضع كرفانات جديدة فيها، و كذلك توسعت مستوطنة قطيف بما يزيد عن ١٢٠ دونماً، و كذلك توسعت مستوطنة عمتسمونة، و في مايو ١٩٩٦ زادت الكثافة السكانية لمستوطنة قطاع غزة ٢٠ % حيث زاد عدد المستوطنين في الضفة و القطاع بنسبة ٣٩ % ، وبلغ عدد المستوطنين في القطاع ٥٤٥٧ مستوطناً ، و أن ٤٠ % من الوحدات السكنية في مستوطنات القطاع فارغة من السكان^(١).

من هنا يمكننا القول أن دور حكومة حزب العمال ١٩٩٢ - ١٩٩٦ برئاسة اسحق رابين قد مثل تغييراً و اختلافاً في أسلوب تطور الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة أكثر من ذلك التطور في جوهر هذا الاستيطان، إذ شكل إعادة صياغته في أسلوب تحقيق الهدف الأيديولوجي و الاستراتيجي لإسرائيل بالاستيطان على كل أرض فلسطين مع مراعاة عدة عوامل، حيث لم تصغ حكومة العمال جداً للاستيطان، أو سياسة الاستيطان إنما سارت بأسلوب أكثر ذكاءً أو دبلوماسية عما كانت عليه في الحكومة الائتلافية السابقة، و التي كانت سماتها تخلي رابين عن النقاط المثيرة للخلاف في قضية الاستيطان، و خاصة تلك المثيرة من الناحية الديمغرافية، و بدلاً من ذلك ركز على المستوطنات الملاصقة للحدود مع مصر ، و هذا يوضح و يؤكد أن حكومة العمال لم يكن لها دور في تقليص الاستيطان، فالجمهور الإسرائيلي لم يخولها بذلك، و بعد اتفاقيات أوسلو ١٩٩٣ تم توجيه حملة البناء من خلال نشاط دبلوماسي لحين بدء المفاوضات النهائية، و في الوقت الذي لوحظ هدوء الوزراء في هذا الشأن، و خاصة عدم إطلاقهم التصريحات بخصوص الاستيطان كتلك التي كان يطلقها زعماء الليكود ، و كأن سفينة تطور الاستيطان في القطاع قد توقفت، و إذ بالواقع يشير إلى غير هذا فعلية مصادرة الأراضي مستمرة، و كذلك عدد الوحدات السكنية تزداد يوماً بعد يوم في المستوطنات وبالتالي يزداد عدد سكانها أيضاً بشكل دائم، و قد تنبأ شلومو غازيت بأنه إذا استمرت عمليات الاستيطان بهذا الترتيب و النمو (كما في عهد حكومة رابين) فإن عدد المستوطنين سيتضاعف في الضفة و القطاع خلال الفترة الانتقالية^(١).

^(١)Center Bureau of statistical, startistecal of Abstract of Israel.no47.p.607.

^(١) صحيفة يديعوت أحرنوت ١٩٩٥/١/٢٢ .

ثانياً : المقاومة الفلسطينية للاستيطان في قطاع غزة

قام الوجود الصهيوني على الأرض الفلسطينية على أسس عدوانية، و بعد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية مارس الاحتلال ممثلاً بزعاماته مبادئ الصهيونية باغتصاب الأرض و طرد أصحابها بحجج و ذرائع مختلفة، و توطين اليهود القادمين من أرجاء المعمورة، و رغم الظروف الصعبة التي عاشها قطاع غزة عقب الهزيمة عام ١٩٦٧، فلم يرض بهذا الاضطهاد ، بل جاءت مقاومة الاستيطان الصهيوني جزءاً هاماً من فعاليات الحركة الوطنية الفلسطينية، و قد تأثرت حركة مقاومة الاستيطان بعدة عوامل كانت تحدد حجم و شكل و أسلوب و طبيعة هذه المقاومة و أهم هذه العوامل:

١. أوضاع الحركة الوطنية : حيث اتسمت مقاومة الاستيطان بالقوة في الوقت الذي كانت أوضاع الفصائل الفلسطينية المسلحة على ما يرام، و مثال ذلك فترة نهاية السبعينيات و بداية الثمانينيات التي تصاعدت فيها فعاليات المقاومة المسلحة للاستيطان، أما الفترة التي سبقتها فكانت فترة ضمور و ركود في مقاومة الاستيطان وذلك نتيجة الظروف التي مرت بها فصائل الثورة الفلسطينية المسلحة عقب الخروج من الأردن عام ١٩٧٠.

٢. طبيعة المرحلة السياسية : حيث ساهمت الأجواء السياسية في تحديد مدى قوة المقاومة، فقد أثرت هذه الأجواء سلباً على نشاط مقاومة الاستيطان في الفترة التي تلت أحداث الأردن ، و ببدء مفاوضات السلام المصرية الإسرائيلية تصاعدت هذه المقاومة كجزء من التصدي لهذه المفاوضات، وبالتالي تزايدت عمليات مقاومة الاستيطان بشكل ملحوظ في تلك الفترة، و كذلك فإن الأجواء السياسية التي سادت بعد خروج لبنان و طرح المشاريع السياسية المختلفة (مشروع ريغان - مشروع قمة فاس - نقاط الأمير فهد) أثرت على تغيير شكل المقاومة الفلسطينية للاستيطان، و من ثم كانت اتفاقيات السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية و إسرائيل تشارك بفعالية في تحديد معالم المقاومة الفلسطينية للاستيطان حجماً و نوعاً، و ذلك نتيجة للالتزامات التي قطعها السلطة الوطنية على نفسها بخصوص الإجراءات في أماكن الاستيطان في القطاع، إضافة إلى ما أفرزته طبيعة المرحلة من تحديد للعلاقات بين السلطة الفلسطينية و فصائل المقاومة الإسلامية المسلحة، و هي التي نشطت في مقاومة الاستيطان في القطاع بشكل جديد (العمليات الانتحارية)، و ذلك رداً على المشاريع و الاتفاقيات التي توقعها السلطة الوطنية مع إسرائيل .

٣. الوعي و النشاط الشعبي لسكان القطاع، إذ اعتمدت الثورة الفلسطينية حتى عام ١٩٨٢ على العمل المسلح فقط في مقاومة الاستيطان، أما بعد ذلك فقد نشط العمل النقابي و الجماهيري في القطاع بفعل تشكيل الفصائل الفلسطينية و دعمها للتنظيمات الجماهيرية، والتي أخذت شكل حركات اجتماعية و جمعيات عثمانية و تكتلات طلابية ساهمت جميعاً في توعية الجماهير الفلسطينية بأساليب و طرق مختلفة ساهمت في إدراك متزايد من قبل الشارع الفلسطيني بأهمية قضية الاستيطان و خطره على الشعب و الأرض، مما ساهم في تجدد المقاومة الفلسطينية لهذا الخطر، بل أن مقاومة الاستيطان أصبحت تأخذ أشكالاً متعددة .

٤. الاستيطان (الزمان و المكان) : أثر وقوع المستوطنة بجوار الأماكن السكنية على حجم و أسلوب المقاومة الفلسطينية لها، ففوق مستوطنة كفار داروم و نتساريم و نفي دكالييم بجوار أحياء سكنية عربية عرضها لحجم مقاومة أكثر من تلك البعيدة نسبياً عن هذه الأحياء كمستوطنات موراج و نيسانيت، إضافة إلى أن أسلوب المقاومة التي تعرضت لها هذه المستوطنات قد اختلفت من واحدة إلى أخرى ، ففي الوقت الذي تعرضت فيه المستوطنات البعيدة عن السكان للحوادث المسلحة فقط، كانت المستوطنات القريبة من السكان العرب تتعرض لنوع خاص من المقاومة الشعبية، كرشق الحجارة اليومي و القنابل الحارقة^(١)، و

(١) يمر شارع صلاح الدين من وسط شطري مستوطنة كفار داروم، و هو ممر لآلاف المواطنين الفلسطينيين يومياً ، خاصة طلاب مدارس اللاجئين، و تشهد حدود المستوطنة بشكل يومي حوادث رشق بالحجارة من قبل الطلاب، و قد غيرت سلطات الاحتلال من جهات أبواب المدارس العربية القريبة من حدود المستوطنة، و إغلاق عدة شوارع، لكن ذلك لم يحد

هذا ما يقلق المستوطنين بشكل كبير ، بينما حدد مكان المستوطنة الإجراءات الأمنية التي تتخذ لحمايتها كمصادرة المزيد من الأراضي لبناء مناطق عازلة أو عمل حواجز على الطرق. إن زمن إقامة المستوطنة أو مصادرة الأراضي تمهيداً للبدء في إقامتها، يبقى ذكرى تتجدد فيها المقاومة ، فقد مثل يوم الأرض ١٩٧٦/٣/٣٠ و ذكراه يوماً تتصاعد فيه المقاومة الفلسطينية للاستيطان في قطاع غزة

٥. دور الحكومة القائمة في إسرائيل : يتضح دور الحكومة القائمة في إسرائيل في التأثير على حركة المقاومة من خلال سياستها الأمنية والعسكرية، فهي مسؤولة عن أمن المستوطنات، و زرع المواقع العسكرية حول محيطها، إضافة إلى الصلاحيات التي تعطيها للمستوطنين في التصدي لحركة المقاومة، و كذلك فإن التشريعات و الأوامر العسكرية التي يصدرها القادة العسكريون بناءً على تعليمات من الحكومة تساهم في تحديد مكان و زمان تصعيد المقاومة الفلسطينية للاستيطان، فالخطوات العدائية التي يقوم بها الجيش بمصادرة أراض معينة يساهم في تشكيل وسائل المقاومة في هذه المنطقة. ساهمت العوامل السابقة في التأثير على حركة المقاومة الفلسطينية للاستيطان في القطاع، والتي أخذت عدة أشكال و وسائل يمكن إجمالها بالتالي :

- ♦ العمليات العسكرية المسلحة ضد قوات الجيش الذي يحمي المستوطنات .
- ♦ العمليات العسكرية المسلحة ضد سيارات و مركبات المستوطنين .
- ♦ المؤتمرات الدولية و المشاركة في المؤسسات الدولية المختلفة .
- ♦ المؤتمرات و ورشات العمل المحلية و مذكرات الاحتجاج .
- ♦ النضال القانوني في المحاكم الإسرائيلية .
- ♦ النشاطات الجماهيرية التي قامت بها لجان العمل الاجتماعي من اعتصامات في الأراضي المهدة بالمصادرة، و كذلك تشجير الأراضي و تسييجها .

لذلك كله اختلاف حجم و شكل المقاومة الفلسطينية لحركة الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة من وقت لآخر في الفترة ١٩٦٧-١٩٩٦ ، إذ اختلفت العوامل التي ساهمت في تشكيل هذه المقاومة و فعاليتها في مراحل تلك الفترة التي اتسمت كل مرحلة منها بمعالم معينة للمقاومة من حيث حجم هذه المقاومة مكانها و شكلها و دور إسرائيل في التصدي لها، لذلك لا يمكننا تجاهل نتيجة كل مرحلة، على أنه يمكن تقسيم مراحل المقاومة الفلسطينية للاستيطان في قطاع غزة إلى أربع مراحل هي :

١. المرحلة الأولى ١٩٦٧ - ١٩٨٢

بدأت المقاومة الفلسطينية للاستيطان بعد حرب حزيران عام ١٩٦٧ استكمالاً لحركة المقاومة الفلسطينية قبيل ذلك العام، و تمثلت بمهاجمة المستوطنات القريبة من حدود القطاع، و في العام ١٩٧٠ و رغم احتلال قطاع غزة لم تتوقف هذه المقاومة، و عليه طلب ممثلو هذه المستوطنات إلى رئيس الوزراء إقامة حزام أمني بين المناطق الزراعية للمستوطنات و بين قطاع غزة، و عليه كان قرار الحكومة إقامة السياج الشائك على حدود القطاع لحماية هذه المستوطنات^(١)، هذا السياج الذي ترك آثاراً واسعة على سكان القطاع و ساهم إلى حد ما في الحد من نشاط المقاومة.

بدأ قدوم المستوطنين المدنيين لقطاع غزة عام ١٩٧٢، حيث استوطنوا في مستوطنتي كفار داروم و نتساريم، و كان يمكن رؤية المنازل و البيوت المدنية و مرافقها، في تلك الفترة كانت المقاومة الفلسطينية تمر بذروة عنفوانها، حيث نشطت الفصائل الفلسطينية في التنافس على حجم المقاومة في القطاع، و بتعليمات الفدائيين و تحريضهم امتنع العمال العرب في قطاع غزة من العمل في المزارع و المؤسسات

من المقاومة الشعبية ، كذلك فإن وقوع المنطقة الصناعية لمستوطنة نفي دكاليم مقابل مخيم خانيونس عرضها بشكل يومي لرشق الحجارة و الزجاجات الحارقة، و قد حاولت إسرائيل عمل تحصينات كبيرة لضبط هذه العمليات عند حاجز التفاح .
(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧١، مصدر سابق، ص ١٠٠ .

اليهودية، بل وصل الأمر إلى عدم دخولهم إلى داخل الخط الأخضر رغم الأجور الباهضة التي يتقاضونها، ذلك لأن العمال كانوا معرضين لخطر مهاجمة الفدائيين لهم^(٢).

في هذه الأثناء هاجم الفدائيون باصاً يحمل عمالاً عرب متوجهين للعمل في المستوطنات الإسرائيلية فأصيب عدد منهم بجراح^(١)، و في نفس الوقت كان الفدائيون يهاجمون السيارات الإسرائيلية المدنية التي بدأت تجوب من جديد شوارع قطاع غزة متوجهة إلى الأماكن التي ينوون الاستيطان بها، حيث تم إلقاء قنابل على عدة سيارات منها^(٣).

استطاع الجنرال أرئيل شارون سنة ١٩٧٢ ضرب المقاومة المسلحة الفلسطينية في قطاع غزة، و ذلك عبر إجراءاته التعسفية المتضمنة اعتقال الآلاف، و اختراق المخيمات بشق شوارع واسعة تتيح للجيش ملاحقة الفدائيين، مما أدى إلى هدم المئات من المنازل، و على الرغم من ذلك لم تتوقف عمليات المقاومة بشكل عام، فقد استطاع الفدائيون نسف خط السكة الحديد القريب من مستوطنة كفار داروم^(٤)، و الذي كان الجيش يستخدمه لنقل العتاد العسكري^(٥).

أدت سياسة القمع الإسرائيلية إضافة إلى الظروف الاقتصادية السيئة التي عاشها سكان القطاع، إلى هدوء في حركة المقاومة الفلسطينية، و بالتالي مرت مقاومة الاستيطان بمرحلة جمود حتى ١٩٧٦، حين تأثر القطاع بما كان يجري من مصادرات للأراضي الفلسطينية عام ١٩٤٨، و شهدت الأيام التي تلت يوم الأرض ١٩٧٦/٣/٣٠ حركة مظاهرات شاسعة عمت كل مدن و قرى و مخيمات القطاع، قام خلالها المواطنون بمختلف صور المقاومة، و كانت مستوطنة كفار داروم و النقطة الاستيطانية في غوش قطيف هدفاً لهذه الفعاليات^(٦)، و عقب هذه الأحداث شارك قطاع غزة في لجنة التوجيه الوطني التي تشكلت إثر اجتماع جماهيري عام عقد في بيت حانينا في تشرين ثاني ١٩٧٨، و ضم فئات مختلفة من المجتمع الفلسطيني، و قد التزم ممثلو قطاع غزة فيها ببرنامج هذه اللجنة للتصدي لسياسة الاستيطان الإسرائيلية في الأراضي المحتلة و منها قطاع غزة^(٧).

مرت منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٧٧ بأوضاع جديدة في لبنان، و استطاعت فصائلها النهوض بمجموعاتها العسكرية في قطاع غزة الذين كانت المستوطنات تشكل بالنسبة لهم أولى الأهداف في نضالهم، و بالتالي بدأ العمل العسكري ضد المستوطنات مرة أخرى بعد ركود لعدة سنوات، و بدأت الفعاليات باشتباك بين الفدائيين وقافلة سيارات عسكرية قرب مستوطنة قطيف، و اعترفت إسرائيل بقتل جندي في هذا الاشتباك^(٨)، و في العام الذي تلاه استمرت المقاومة المسلحة للاستيطان حيث قام الفدائيون بتفجير إحدى سيارات المستوطنين و تدميرها^(٩).

وصلت المفاوضات المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩ إلى أوجها، و كانت منظمة التحرير حريصة على إثبات وجودها، و تمسك الشعب بوحدانية تمثيلها له، خاصة أمام موجة الخارجين عن صفها من قيادة روابط القرى في الضفة الغربية و أيضاً الحكومة المصرية في قطاع غزة، مما حدا بالمنظمة إلى

(٢) صحيفة القدس ١٩٧١/٣/٤، ص ١.

(١) صحيفة القدس ١٩٧١/٢/١٩، ص ١.

(٢) صحيفة القدس ١٩٧١/٢/٢١، ص ٢.

(٣) هذا الخط هو خط السكة الحديد الذي بني في عهد الانتداب البريطاني و قد استخدم في عهد الإدارة المصرية لأغراض مدنية و عسكرية، و في بداية الاحتلال الإسرائيلي استخدم لأغراض عسكرية و تجارية تمثلت في نقل إمدادات الجيش لقطاع غزة، كذلك نقل الأسمت و الحجارة لغرض التجارة، و قد تعرض الخط لعمليات مقاومة فلسطينية، و تم إيقاف هذا الهجمات نهائياً في العام ١٩٧٩ م.

(٤) عن هذا الهجوم الذي حصل في ١٩٧٣/١/٢٨ أنظر عمليات المقاومة الفلسطينية للاستيطان في القطاع خلال الأشهر السابقة، مجلة الشؤون الفلسطينية، العدد ٢٢، حزيران ١٩٧٣، ص ٢٤٢.

(٥) أنظر صحيفتي القدس و الفجر ١٩٧٦/٣/٣١.

(٦) استمر نشاط لجنة التوجيه الوطني أكثر من عامين، و عن تشكيل هذه اللجنة أنظر: المصدر السابق.

(٧) مجلة الشؤون الفلسطينية، عدد ٢٤٦، تشرين أول ١٩٧٧، ص ٢٤٦، نقلاً عن البلاغ العسكري الصادر عن الثورة الفلسطينية رقم ٧٧/١٠٣ بتاريخ ١٩٧٧/٩/٢٠ عن العملية التي حصلت يوم ٧٧/٩/١٩.

(٨) مجلة شؤون فلسطينية العدد ٨٦، يناير ١٩٧٩، ص ٢٢٧، نقلاً عن البلاغ العسكري الصادر عن الثورة الفلسطينية رقم ٧٨/١٣٥ بتاريخ ١٩٧٨/١٠/١ عن العملية التي حصلت يوم ١٩٧٨/٩/٣٠.

تصعيد مقاومتها ، فكان الاستيطان الجزء الهام في هذه المقاومة ، فقد شهدت تلك الفترة عدة عمليات عسكرية ضد المستوطنين أهمها :

- ◆ ١٩٧٩/١/١١ هجوم على باصات المستوطنين بالقنابل الحارقة في جنوب قطاع غزة و إحراق الباص بالكامل و إصابة عدد من المستوطنين^(٣).
- ◆ ١٩٧٩/٢/٢٧ مهاجمة باص للمستوطنين بالقنابل الحارقة و تدمير الباص^(٤).
- ◆ ١٩٧٩/٤/٨ مهاجمة باص و سيارة كانا متوجهين للمستوطنات في جنوب القطاع و إصابة العديد منهم^(٥).
- ◆ ١٩٨١/١/١١ إلقاء قنبلة على سيارة إسرائيلية للمستوطنين في غزة أدت إلى جرح ثلاثة مستوطنين^(٦).
- ◆ ١٩٨١/١/٢٠ إطلاق النار على سيارة مستوطنين من كفار داروم على الطريق بين دير البلح و خانينوس^(٧).
- ◆ ١٩٨١/٦/٦ إلقاء عبوة ناسفة على سيارة مستوطن لم يكن بداخلها في أحد شوارع قطاع غزة^(٨).

تصاعدت حملة الاستيطان عقب توقيع اتفاقيات كامب ديفد بنهب الأرض الفلسطينية في قطاع غزة، و لم تتوقف المقاومة الفلسطينية لحركة الاستيطان ، بل جاءت جزءاً من مقاومة اتفاقية كامب ديفيد، حيث أقيمت اللجنة التحضيرية للجبهة الوطنية سرأ ، و نظمت نشاطها بالعديد من المؤتمرات الكبيرة، خاصة في نابلس و بيت لحم و غزة، و قد قام الحكم العسكري باستدعاء أعضائها في غزة، و تذرع الحاكم العسكري أن اللجنة مارست نشاطات ضد اتفاقية كامب ديفيد، و ضد توزيع أراضي الدولة على المواطنين اليهود في قطاع غزة^(١).

عقب تصاعد حملة الاستيطان اجتمع رئيس بلدية غزة رشاد الشوا و مجموعة من قيادات القطاع يوم ١٩٧٩/٩/١٨ مع جيمس لينارد نائب رئيس الوفد الأمريكي في مفاوضات الحكم الذاتي، و كان الهدف هو الاحتجاج على تجاهل منظمة التحرير الفلسطينية ، و استمرار مصادرة الأراضي و إقامة المستوطنات في أجواء تدعى إسرائيل أنها تجري فيها مفاوضات مع مصر حول مستقبل قطاع غزة^(٢)، عقب ذلك سافر رشاد الشوا و حيدر عبد الشافي و زهير الريس من أعيان مدينة غزة إلى روما لحضور ندوة فلسطينية، ركز فيها الخطاب على فضح سياسة الاستيطان و مصادرة الأراضي في الضفة و القطاع^(٣). و من خلال هذا العرض نستطيع القول أن المقاومة الفلسطينية للاستيطان الصهيوني في القطاع خلال تلك المرحلة قد تميزت بعدة سمات :

١. أبرزت هذه المرحلة التطور التاريخي لحركة المقاومة الفلسطينية للاستيطان الصهيوني في القطاع، فقد بدأت في السنة الأخيرة من فترة عنفوان المقاومة المسلحة في القطاع، و ذلك بعمليات عسكرية ضد المستوطنات المحاذية لحدود القطاع تلتها مقاومة بدايات الاستيطان فيه.
٢. تبرز هذه المرحلة تأثير البناء التنظيمي لفصائل المقاومة الفلسطينية على مقاومة الاستيطان، و يجد ذلك تعبيراً له بذلك الركود الذي طرأ عليها عقب نجاح إسرائيل في ضرب الحركات الفلسطينية المسلحة في القطاع عام ١٩٧٣.

(٣) المرجع السابق : نقلاً عن الثورة الفلسطينية، بلاغ عسكري رقم ٧٩/١ و العملية بتاريخ ١٩٧٩/١/١١ .

(٤) منظمة التحرير الفلسطينية، بلاغ عسكري رقم ٧٩/٢٢ و العملية بتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٧ .

(٥) منظمة التحرير الفلسطينية، بلاغ عسكري رقم ٧٩/٤٥ و العملية بتاريخ ١٩٧٩/٤/٨ .

(٦) صحيفة هآرتس ١٩٨١/١/١١ .

(٧) صحيفة الفجر ١٩٨١/١/٢٠ ، ص ١ .

(٨) صحيفة الفجر ١٩٨١/٦/٧ .

(١) مجلة الشؤون الفلسطينية عدد ٩٦، تشرين أول ١٩٧٩ ، ص ١٦٧.

(٢) المصدر السابق، ص ١٦٥.

(٣) المصدر السابق، ص ١٦٦ .

٣. جاءت هذه المرحلة لتثبت مدى ارتباط الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ مع تلك المحتلة عام ١٩٤٨، و تشابه سياسة الاستيطان و مصادرة الأراضي الفلسطينية، و تجسيد الوجود العاطفي و الوطني بينهما في تضامن قطاع غزة مع إخوانهم في الداخل، بانتفاضة يوم الأرض و ما تلاها، كذلك زيادة الترابط بين قيادتي الضفة و القطاع و العمل في إطار واحد .
٤. أثرت الأوضاع السياسية لتلك المرحلة و خاصة مفاوضات السلام بين مصر و إسرائيل، على وضع حركة المقاومة الفلسطينية للاستيطان في القطاع، حيث نشطت هذه الحركة بأشكال مسلحة و جماهيرية و على صعيد القيادة في القطاع.
٥. تميزت هذه المرحلة باستخدام الفلسطينيين في قطاع غزة لأكثر من شكل وأكثر وسيلة في مقاومة الاستيطان، و كان على رأسها النشاط المسلح، و الاجتماعات الشعبية و الاشتراك في الندوات و المؤتمرات في الخارج لأول مرة.

٢. المرحلة الثانية ١٩٨٢-١٩٨٨ .

مرت الحركة الوطنية الفلسطينية في هذه المرحلة بأعوام عاصفة، ففي عام ١٩٨٢ كان الاجتياح الإسرائيلي للبنان و خروج المقاومة، و شهد العام الذي تلاه الاقتتال الفلسطيني الداخلي و خروج المقاومة من لبنان مرة أخرى ، و شهد العام ١٩٨٤ الخلاف التنظيمي بين فصائل المقاومة الذي توج بعقد حركة فتح للمجلس الوطني الفلسطيني لدورته السابعة عشر في عمان، وسط خلافات في الأرض المحتلة، تطورت في بعض الأحيان إلى اشتباكات داخلية^(١)، و في عام ١٩٨٥ بدأت حرب المخيمات في لبنان. لم تكن حركة المقاومة المسلحة في قطاع غزة غائبة عن هذه الأحوال، فقد تأثرت بها كثيراً، و لم أعتثر في مصادر دراستي على نشاطات مسلحة ضد الاستيطان الصهيوني طوال هذه الفترة باستثناء حادث طعن أحد مستوطني قطيف و يدعى أهارون حزوت ٤٨ عاماً في سوق خانينوس^(٢)، إضافة إلى نشوب حريق في مزارع مستوطنة نتساريم جنوب مدينة غزة مما أدى إلى إشعال النار في ١٥٠ دونماً من الحنطة^(٣)، و تبين فيما بعد أن الفاعلين لا ينتمون للتنظيمات الفلسطينية، هذا رغم اتسام هذه الفترة بالهجوم الاستيطاني، فقد تم إقامة ثلاث مستوطنات في يوم واحد هو ١٩٨٤/٧/٢٢ لأغراض حزبية في إسرائيل .

اتسمت هذه المرحلة بولادة نشاط جديد لمقاومة حركة الاستيطان الصهيوني في القطاع، و هو النشاط الذي قامت به الأزرع الجماهيرية و النقابية للفصائل الفلسطينية، فعقب الغزو الإسرائيلي للبنان تم تشكيل لجان الشبيبة للعمل الاجتماعي في قطاع غزة، التابعة لحركة فتح، و جبهة العمل التابعة للجبهة الشعبية، و لجان الوحدة الطلابية التابعة للجبهة الديمقراطية، و بدأت الفعاليات النقابية ذات الطابع السياسي للفصائل الإسلامية في القطاع يجد تعبيراً له في جامعة غزة، و قد كان العمل الاجتماعي هو سمة النضال ضد الاستيطان و قد انضم إلى صفوف هذه الحركات و تلك التجمعات الجماهيرية فئات تضم في صفوفها فئات مختلفة من المجتمع الفلسطيني، و خلال أربعة أعوام سبقت الانتفاضة الفلسطينية كانت فعاليات مقاومة الاستيطان لهذه الحركات تتمثل بـ^(١):

(١) في ذلك العام كانت الوساطة الجزائرية اليمينية بين التحالف الديمقراطي الفلسطيني الذي يضم (الجبهتين الشعبية و الديمقراطية و جبهة التحرير العربية و الحزب الشيوعي) و بين حركة فتح، و في شهر نوفمبر دارت الخلافات و المؤتمرات المضادة، و صارت بعض الاشتباكات في جامعة بيرزيت و جامعة غزة أنظر :

صحيفة الفجر (الأعداد) من ١٦-١١/٢١/١٩٨٤ .

صحيفة الميثاق (الأعداد) من ١٦-١١/٢١/١٩٨٤ .

(٢) عند الاعتداء على أي مستوطن كانت قوات الاحتلال تفرض منع التجول على المنطقة بأكملها بحجة البحث عن الفاعلين، و في هذا الحادث تم فرض منع التجول على خانينوس لمدة ٤٨ ساعة و ذلك ظهر يوم ١٩٨٥/٤/٢٥ أنظر:

صحيفة القدس ١٩٨٥/٤/٢٦، ص ١ .

(٣) صحيفة هآرتس ١٩٨٦/٥/١١ .

(٤) مقابلة رئيس اللجان اللوائية للجان الشبيبة للعمل الاجتماعي في قطاع غزة توفيق أبو خوصة، أجريت بتاريخ ٢٠٠١/٩/٣ .

- ◆ اعتصامات أمام مقرات الصليب الأحمر في غزة و خانيونس ضد سياسة مصادرة الأراضي.
 - ◆ اعتصامات في الأراضي المهدة بالمصادرة .
 - ◆ جمع مساعدات للمزارعين و الفلاحين المهدة أراضيهم بالمصادرة، وأولئك الذين صودرت أراضيهم.
 - ◆ تشجير الأراضي المهدة و كذلك تسييجها .
- لقد كانت قيادة المنظمة في الخارج تعطي تعليمات بتركيز جزء من المقاومة على الاستيطان، و كان خليل الوزير (أبو جهاد) هو الذي يعطي التعليمات بمقاومة الاستيطان في قطاع غزة^(٢)، إضافة إلى أنه كان للحركة دور في إصدار النشرات و عقد المؤتمرات حول الاستيطان في القطاع^(٣).
- كان النضال القانوني جزءاً من مقاومة الاستيطان في قطاع غزة، فقد عرفت هذه المرحلة فترة نهوض في العمل النقابي، و زادت دافعية العمل الوطني بين النقابات المختلفة، و بالتالي كان هناك الكثير من المحامين المتطوعين للدفاع عن الأراضي أمام اللجان و المحاكم و الهيئات القضائية في إسرائيل^(٤)، و كانت القضية التي أخذت الدور الإعلامي هي قضية (الكباين) على شاطئ بحر خانيونس التي تعود للمواطن صبحي القدوة، و التي تحدثت الصحافة الإسرائيلية عنها بإسهاب، و عن الطريقة البشعة في مصادرتها و كيف تصدى المواطنون شعبياً و قانونياً في هذه القضية^(٥).
- و يمكن إجمال أهم سمات هذه المرحلة :

- ◆ أن الظروف السياسية كانت الأهم في التأثير على حجم مقاومة الاستيطان.
- ◆ شهدت هذه المرحلة ولادة نشاط من نوع خاص بالمقاومة الفلسطينية للاستيطان لم تكن في الفترة السابقة، و هو المقاومة النقابية و الجماهيرية.
- ◆ ازداد دخول المؤسسات الرسمية في القطاع ضمن إطار مقاومة الاستيطان حيث دخلت الجامعة الإسلامية و نقابات المحامين و المهندسين هذا الإطار، و كانت بدايات نشاط اتحاد نقابات العمال بتوعية المواطن لخطر العمل في المستوطنات^(٦).
- ◆ اتسمت هذه المرحلة بزيادة وعي بين الجماهير الفلسطينية في قطاع غزة لما يدور حولهم من ممارسات إسرائيل في سبيل السيطرة على الأرض لبناء مستوطنات.
- ◆ شهدت هذه المرحلة بداية النضال القانوني أمام الهيئات القضائية الإسرائيلية برغم معرفة الجميع عدم جدوى ذلك، لكن هذا الشكل من النضال يمكن أن يحقق نتائج أولية بالإمكان أن تحقق نتائج علمية عندما تكون جزءاً من حركة المقاومة الفلسطينية للاستيطان بشكل عام .

٣. المرحلة الثالثة ١٩٨٨-١٩٩٣

شهد عام ١٩٨٨ بداية مرحلة تطور هام في تاريخ القضية الفلسطينية من خلال تصاعد و تنامي حركة المقاومة الفلسطينية للمشروع الصهيوني حجماً و نوعاً ، و بالمقابل تصاعد و تنوع القمع الإسرائيلي لهذه الحركة التي هبت فيها مختلف فئات الشعب الفلسطيني في كل مكان من الأرض المحتلة، و كان المشروع

(٢) المصدر السابق .

(٣) أقامت حركة الشبيبة الطلابية في الجامعة الإسلامية مؤتمراً بتاريخ ١٢/٢٧/١٩٨٥ في قاعة الشهيد إسماعيل الخطيب ، شاركت فيه مختلف الفعاليات السياسية داخل الجامعة و خارجها، مقابلة مع نادر القيشاوي رئيس حركة الشبيبة الطلابية في الجامعة الإسلامية أجريت بتاريخ ٢٠٠١/٩/٣ .

(٤) كان المحامي محمد محمود البوبو مسؤولاً عن المتطوعين التنظيميين للدفاع عن قضايا مصادرة الأراضي أمام المحاكم الإسرائيلية، و كانت القضايا ترفع بمساعدة المحامين الإسرائيليين : فاليتسيا لانغر و تمارا بيلنغ، مقابلة مع المحامي محمد محمود البوبو أجريت بتاريخ ٢٠٠١/٩/٧ .

(٥) صحيفة هآرتس ١٩٨٥/٨/٥ .

(٦) بدأ اتحاد النقابات العمالية في هذه المرحلة نشاطه من جديد برئاسة راسم محمود البياري الذي أعطى دوراً مميزاً في نشاط العمال ضد حركة الاستيطان، عبر الاعتصامات و مساعدة الفلاحين، و كذلك إصدار النشرات التي تثبت الوعي عند العمال، مقابلة مع راسم البياري، مصدر سابق .

الاستيطاني الصهيوني من أهم أهداف هذه الانتفاضة، و بالتالي دخلت حركة المقاومة الفلسطينية لهذا المشروع مرحلة جديدة ، تميزت باختلاف أدوات و وسائل المقاومة، و كذلك توجيه أداؤها. قامت منظمة التحرير الفلسطينية (القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة) بتوجيه الجماهير لاعتبار

الاستيطان هدفاً هاماً يجب محاربتة، و كان ذلك في البيان الثاني و الثالث حيث دعت البيانات إلى إغلاق الطرق المؤدية للمستوطنات، و منع المستوطنين من المرور فيها^(١)، و تبع ذلك زيادة في التركيز على مقاومة الاستيطان حيث دعا النداءان الرابع و السابع إلى التصدي لقطعان المستوطنين، بل و إعلان الحرب عليهم و دعا العمال العرب للتوقف عن العمل في المستوطنات في الضفة و القطاع^(٢). احتلت مقاومة الاستيطان جزءاً هاماً من اجتماعات و نقاشات القيادة الوطنية الموحدة في قطاع غزة، و ذلك لاتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها تصعيد المقاومة ضد المستوطنين، و التي بناءً عليها يتم تحديد كيفية صياغة بند مقاومة الاستيطان في نداءات القيادة الموحدة^(٣)، و كان التطور في أسلوب توجيه الشعب لمقاومة الاستيطان قد ورد في البيان الثالث عشر الذي دعا المجموعات الضاربة إلى تصعيد المقاومة ضد سيارات المستوطنين، رداً على القرارات التي اتخذت في الحكومة الإسرائيلية، و التي أعطت للمستوطنين الحق في إطلاق النار على قاذفي الزجاجات الحارقة^(٤)، و قبيل هذا البيان كان السيد خليل الوزير قد أعطى دروساً حول كيفية محاربة المستوطنين عبر إذاعة فلسطين التي تبث من بغداد . لم تخل بيانات القيادة الموحدة فيما بعد من الدعوة لمحاربة المستوطنين^(٥)، و قد أصدرت القيادة الوطنية نداءً خاصاً بمقاومة الاستيطان^(٦)، كان التطور فيه هو وضع خطر الاستيطان على سلم الأولويات في نشاط المقاومة، و قد كان حجم الاستجابة الشعبية لنداءات القيادة في هذا الموضوع بحسب الزمان و المكان، فالمناطق المأهولة بالسكان كان نشاط الانتفاضة يهاجمون فيها المستوطنات بشكل يومي، و قد تعرضت النقطة العسكرية التي تحرس المدخل الغربي لمستوطنة كفار داروم لأكثر من ١١٢ هجوماً بالزجاجات الحارقة خلال العام الأول للانتفاضة^(٧)، تعرضت أحرار المستوطنات التي لم يكن قد تم تحصينها بعد لاقتلاع الأشجار و إشعال النار، و خاصة مستوطنة كفار يام (من النادر وجود مستوطنين فيها) و قد ادعى قادة المستوطنين أن الانتخابات الإسرائيلية هي السبب في زيادة فعاليات الانتفاضة ضد الاستيطان في قطاع غزة^(٨).

و نتيجة لذلك فقد خضع قطاع غزة عام ١٩٩١ لأكثر من ١١٢ يوماً لمنع التجول الشامل، أي ما يقرب من ثلث العام، ولذلك سجل ضمور حاد في أعمال المقاومة في هذا العام، و ذلك بسبب إجراءات الاحتلال بمنع التجول، و تداعيات أزمات حرب الخليج السياسية، لكن الأعوام السابقة ولدت أجواء عربية و عالمية متعاطفة مع الحقوق العربية الفلسطينية، مستنكرة للممارسات الاستيطانية الصهيونية، مما شكل عامل ضغط على إسرائيل للتخفيف من حدة النشاط الاستيطاني خاصة بعد انتهاء حرب الخليج، و شروط الولايات المتحدة لمنحها الضمانات البنكية بعدم استخدامها في النشاط الاستيطاني في الضفة و القطاع.

(١) مركز أطلس للتوثيق و الإعلام، ملف نداءات القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة.

- نداء رقم (٢) الصادر بتاريخ ١٩٨٨/١/١٠

- نداء رقم (٣) الصادر بتاريخ ١٩٨٨/١/١٨ .

(٢) مركز أطلس للتوثيق و الإعلام، مصدر سابق، أنظر :

- نداء رقم (٤) الصادر بتاريخ ١٩٨٨/١/٢١ .

- نداء رقم (٧) الصادر بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٣ .

(٣) مقابلة إيهاب محمد الأشقر، أول رئيس للقيادة الوطنية الموحدة في قطاع غزة، أجريت بتاريخ ١٩/٧/٢٠٠٠ .

(٤) مركز أطلس للتوثيق و الإعلام، نداء القيادة الوطنية الموحدة رقم (١٣) الصادر بتاريخ ١٩٨٨/٤/١٢ .

(٥) مركز أطلس للتوثيق و الإعلام : أنظر نداءات القيادة الوطنية الموحدة الأرقام :

(١٤، ١٦، ١٩، ٣٩، ٤١) .

(٦) و هو النداء رقم (٧٣) و الصادر بتاريخ ١٩٩١/٤/٢٢، المصدر السابق .

(٧) مركز أطلس للتوثيق و الإعلام ، نشرة الساحل، النشرات من ١٩٨٨/١/١٢ حتى ١٩٨٨/٢/٧ .

(٨) صحيفة هآرتس ١٩٨٨/١١/٣ .

لم تخل الانتفاضة من النضال السياسي ضد الاستيطان حيث نظمت المؤسسات الوطنية في توزيع الرسائل و الكتب على العالم و حتى على المؤسسات التشريعية و التنفيذية في إسرائيل^(٢). هذا وقد أثرت أعمال المقاومة على تطور العامل الديمغرافي لحركة الاستيطان في قطاع غزة خاصة في صفوف المهاجرين الجدد، حيث تقل نسبتهم عن المستوطنات في الضفة الغربية بشكل كبير و الجدول التالي يوضح حركة قدوم أسر المهاجرين الجدد لمستوطنات قطاع غزة^(٣):

اسم المستوطنة	عدد الأسر	الجهة القادمين منها	تاريخ القوم للمستوطنة
كفار داروم	١٢ أسرة	روسيا	١٩٨٩/١٠/١٦
دوغيت	٣ أسر	شرق أوروبا	١٩٩٠/٥/١٨
تجمع غوش قطيف	١٥ أسرة	الجمهوريات السوفيتية السابقة	

ظهرت نتائج عمليات المقاومة للاستيطان في شوارع غزة، فعقب مقتل المستوطن الجندي (أمون رابح) وسط مخيم البريخ حرقاً بسيارته من قبل فتيان و شبان المخيم، اختفت و خفت ظاهرة عبور سيارات المستوطنين و تنقلاتهم في شوارع القطاع بنسبة عالية و لأكثر من شهرين لم يعد أحد يرى قوافل المستوطنين المارين من شارع صلاح الدين^(٤).

ارتكب أحد الإرهابيين اليهود في ١٩٩٠/٥/٢٠ عملاً إجرامياً بإطلاقه النار على عمال قطاع غزة في ريشون ليتسون (عيون قارة) فقتل سبعة منهم، و عليه أغلق العمال العرب الطريق من معبر إيرز و لمدة ثلاثة أيام أمام المستوطنين القادمين من التجمع الاستيطاني في شمال القطاع ، و لم يستطع الجيش وقف هذه الاحتجاجات التي فصلت مستوطنات الشمال عن بقية المستوطنات^(٥).

شهد عام ١٩٩٢ تطوراً في مقاومة الاستيطان حيث نشطت فيه المجموعات الفلسطينية المسلحة في جنوب القطاع ، و يعتبر هذا تغييراً في شكل و أسلوب المقاومة حيث عادت عمليات إطلاق النار على المستوطنات مما خلق رعباً في صفوف المستوطنين، بعد نشر الصحف لصور مجموعات صقور فتح و النسر الأحمر و تصريحات قادتهم التي يطلقون فيها التهديدات للمستوطنين في قطاع غزة^(٦).

شهد العام ١٩٩٣ تراجعاً ملحوظاً في نشاط المقاومة الفلسطينية للاستيطان في قطاع غزة، حيث تم ضرب غالبية جيوب المجموعات المسلحة ، و كذلك تسليم المطلوبين أنفسهم مقابل الإغناء عنهم أمام بروز مرحلة جديدة في القتال، حيث بدأ نشاط منظمة التحرير الفلسطينية العلني تحت مظلة (مكتب الوفد الفلسطيني) و (اللجان السياسية) التي بدأت تصدر نشرات و عقد مؤتمرات تطعن من خلالها في سياسة الاستيطان الذي كان على رأس برامجها، و ذلك بناءً على تعليمات من قيادة منظمة التحرير في الخارج^(٧).

و نستطيع إجمال سمات المقاومة الفلسطينية للاستيطان في هذه المرحلة:

(٢) أنظر ملحق رقم (٥) رسالة من رؤساء المؤسسات في قطاع غزة إلى وزارة الدفاع و الكنيست، و هي توضح احتجاجهم على ممارسات الجيش و المستوطنين ضد المواطنين الفلسطينيين .

(٣) شحود، سامي سليمان : أبعاد الاستيطان الصهيوني في الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ و تطوراتها في ضوء الهجرة الجديدة، مجلة الأرض عدداً ٢٠١، شباط ١٩٩٢، ص ١٠٩ .

(٤) مركز أطلس للتوثيق و الإعلام ، نشرة الساحل ١٧/٩/١٩٩٠م حتى ٢١/١١/١٩٩٠م .

(٥) المصدر السابق ٢١-٢٣/٥/١٩٩٠م .

(٦) تخصصت صحيفة البيارق الأسبوعية في عمل لقاءات أسبوعية مع المطلوبين من أفراد هذه المجموعات، و من على هذه الصفحات كانوا يهددون المستوطنين أنظر:

مجلة البيارق ، الأعداد من ٤-١٢ لعام ١٩٩٢، الناصرة - فلسطين .

(٧) مثلت المقاومة الفلسطينية للاستيطان جزءاً من عمل اللجان السياسية مستغلة أحد الأوجه القانونية لهذه اللجان أمام السلطات العسكرية التي اعتبرتها أنها تساهم في توجيه الجماهير نحو عملية السلام، و لكن غالبية أعضائها تم اعتقالهم إدارياً فيما بعد، مقابلة مع فارس فايز حسونة، رئيس اللجان السياسية في قطاع غزة أجريت بتاريخ ٢٠٠١/٩/٣ .

♦ تم توجيه نشاط المقاومة الفلسطينية للاستيطان بشكل مركزي في الضفة و القطاع من خلال نداءات القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، حيث نفذت لجانها الشعبية الضاربة التعليمات الخاصة بذلك، و قد اختلف هذا التنفيذ من منطقة لأخرى كما و نوعاً .

♦ اختفاء غالبية صور المقاومة ذات الطابع السلمي كالإعتصامات و تشجير الأراضي.

♦ شهدت هذه المرحلة أشكالاً مختلفة من النضال ضد الاستيطان، تضمنت شبه عودة لسمات المرحلة الأولى، كالجراجات الحارقة و إغلاق الطرق في وجه المستوطنين و تزايد عمليات رشق الحجارة .

♦ تصاعدت المقاومة الفلسطينية بإطلاق النار على المستوطنات في نهاية هذه المرحلة و شهدت تنافساً بين المجموعات الفلسطينية المسلحة في ذلك النضال .

♦ شهدت نهاية هذه المرحلة ولادة الجناح العسكري لحركة المقاومة الفلسطينية (حماس) ، و هو كتائب عز الدين القسام الذي وضع جل اهتمامه في وضع المستوطنات الإسرائيلية هدفاً للكتائب .

بدأت المفاوضات السلمية بين إسرائيل و الوفود العربية في نوفمبر ١٩٩١ بمديرد، و شارك الفلسطينيون ضمن وفد مشترك مع الأردن، و لم تخل جولة من الجولات التفاوضية من طرح قضية وقف الاستيطان، و كان أعضاء الوفد الفلسطيني يعتبرون الاستيطان جزءاً من الممارسات القمعية التي تمارسها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، و بالتالي كانت المفاوضات محطة مهمة من محطات مقاومة الاستيطان في الضفة و القطاع^(١).

٤. المرحلة الرابعة ١٩٩٣-١٩٩٦

شكلت بداية هذه المرحلة تطوراً هاماً في أوضاع الشعب الفلسطيني، و ذلك بتطبيق الاتفاقات المرحلية التي وقعتها منظمة التحرير مع إسرائيل، و انسحاب الأخيرة من بعض المناطق الفلسطينية، هذا وقد غير التحول في المجالات المدنية الأخرى من أشكال مقاومة الاستيطان، فقد أصبحت هناك مناطق آمنة لا توجد بها قوات إسرائيلية و من ثم سمح للتنظيمات المؤيدة و المعارضة لاتفاقيات السلام بترتيب أوضاعها التنظيمية، و التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة قدراتها على ممارسة المقاومة، و هذا ما وجد تعبيراً له من خلال عشرات المكاتب و المؤسسات التي تعني بمجالات مختلفة و التي تسابقت التنظيمات في فتحها.

إن الظروف الأمنية و السياسية الجديدة سمحت بتزايد حاد في نشاط المؤسسات الأهلية غير الحكومية ، و كانت مقاومة الاستيطان جزءاً من هذا النشاط ، كمرکز حقوق الإنسان و هذه المراكز هي :

♦ مركز غزة للحقوق و القانون^(٢) : تأسس عام ١٩٨٥ كمرکز دراسات، ثم تطور مع مجيء السلطة الفلسطينية و إعادة تشكيله إلى دوائر بحث ميداني و للتوعية و التثقيف، و قد قام باحثوه بتوثيق كافة المعلومات حول الاستيطان و تجاوزات إسرائيل في ذلك، إضافة إلى مساعدة إنسانية يقدمها المركز لأصحاب الأراضي المهتدة بالمصادرة، و كذلك إصدار نشراته الشهرية و تقاريره السنوية، حول كافة فعاليات الاستيطان في قطاع غزة، فكان ذلك جزءاً من مقاومة الاستيطان و يقيم المركز مكتبة خاصة تضم المعلومات و المطبوعات و الوثائق حول الاستيطان.

♦ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان^(٣) : تأسس عام ١٩٩٥ من قبل مجموعة من المحامين و ناشطي حقوق الإنسان، و قد تميز هذا المركز بعلاقاته مع المؤسسات الدولية بصفة استشارية و خاصة الأمم المتحدة، فالمركز يعتبر رافداً أساسياً للأمم المتحدة في حصولها على المعلومات الخاصة بالاستيطان الصهيوني في القطاع، و قد شارك المركز في عشرات الندوات الدولية حول حقوق الإنسان، و كما يقول رئيس المركز راجي الصوراني إن نشاط المركز ينصب على فضح سياسة إسرائيل الاستيطانية في القطاع، و أن ذلك لاقى تعاطفاً دولياً، نتيجة إقناع باحثي المركز للشخصيات الرسمية و مؤسسات

(١) مكتب الوفد الفلسطيني للمفاوض، ملف محضر الجولة السابعة في واشنطن ص ٦، ملف محضر الجولة الثامنة في واشنطن، ص ٣ .

(٢) قام الباحث بزيارته المركز و الاطلاع على نشاطاته و قد تضمن آخر تقرير سنوي للمركز تسجيل كافة تجاوزات إسرائيل و المستوطنين، و المتعلقة بمصادرة الأراضي و الاعتداء على المواطنين.

(٣) قام الباحث بزيارة المركز و مقابلة مدير المركز السيد راجي الصوراني إضافة إلى مرافقة باحثي المركز لمعاينة عدة مستوطنات، أجريت المقابلة بتاريخ ١٧/٦/٢٠٠١ .

الضغط في أوروبا بما تفعله إسرائيل، و كانت النتيجة ممارسة هذه الشخصيات للضغط على حكوماتهم باتجاه إدانة سياسة الاستيطان، و يضم المركز وحدة خاصة للنشاط الميداني لمراقبة النشاط الاستيطاني في كل مستوطنة عبر باحثي المركز، و هذا ما مكن المركز من إصدار نشرة يومية لتجاوزات المستوطنين و تصديرها إلى عدة جهات حكومية و دولية بشكل يومي، إضافة إلى إصدار المركز أكثر من عشر دراسات حول الاستيطان تتضمن توثيقاً دقيقاً.

◆ اللجنة الوطنية الإسلامية لمقاومة الاستيطان و الدفاع عن الأراضي^(٢): وقد تم تشكيلها مع قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، و تضم العديد من الوزارات و الجهات الفاعلة في مقاومة الاستيطان و هي وزارات المالية و الإسكان و الأشغال العامة و الزراعة و الحكم المحلي و التخطيط و أجهزة الأمن و الارتباط و سلطة المياه إضافة إلى ممثلين عن القوى السياسية الفاعلة، و تقوم اللجنة بدور هام في تنسيق العمل المشترك بين هذه المؤسسات لمقاومة الاستيطان، إضافة إلى الإشراف المباشر على الفعاليات الرسمية و الشعبية لمقاومة الاستيطان، كتنظيم الاعتصامات و الزيارات المتكررة للأراضي المهدة بالمصادرة.

أما على صعيد السلطة الوطنية الفلسطينية فعلى الرغم من القيود التي فرضها اتفاق أوسلو و تبعاته، فقد شكلت غالبية المؤسسات التشريعية و التنفيذية دوائر و هيئات تعني بأمور الاستيطان و مقاومته، و قد نشر المجلس الوطني الفلسطيني عدة نشرات و مطبوعات تفصح سياسات الاستيطان الصهيوني، و لم تخل مقررات المجلس في فترة ١٩٧١-١٩٩٦ من إدانة الاستيطان و الدعوة لمقاومته^(١)، و قد تشكلت لجنة لشؤون الاستيطان في المجلس التشريعي و التي بدورها اتخذ المجلس قراراً يقضي بمنح الأولوية للقوى المهدة بالتوسع الاستيطاني و منحها المزيد من المشاريع التي تحتاجها، و ساهمت اللجنة بتنظيم العديد من الاعتصامات و التظاهرات السلمية في مواجهة حملات الاستيطان^(٢)، هذا وقد تعاونت لجنة المجلس التشريعي مع وزارتي الزراعة و الأشغال حيث قامت الوزارتان مع بداية عام ١٩٩٦ بشق طرق زراعية جديدة و دعم المزارعين لاستصلاح الأراضي المهدة بالمصادرة كما قامت بإنشاء حدائق مثمرة بالزيتون و النخيل^(٣).

ومن الجدير ذكره أن وزارات السلطة قد ساهمت بشكل جدي و قوي في مقاومة الاستيطان بالمخططات التي وضعت في مجالات مختلفة و أهمها :

١. خطة التنمية العمرانية بمحافظة غزة^(٤)، و التي أعدتها وزارة الإسكان حيث تضمنت مشاريع عدة منها اختيار موقع مدينة الشيخ زايد في شمال بيت لاهيا، و التي تعد من المناطق المهدة بالمصادرة على الدوام، و تنفيذ المرحلة النهائية من مشروع القرية النموذجية و الملاصقة لمستوطنة نيسانيت في الشمال، و اختيار موقع مشروع حي الندى بالقرب من مستوطنات الشمال، إضافة إلى رصف و تعبيد كثير من الطرق التي تصل المشاريع المذكورة مع الطرق الإقليمية و الرئيسية و التي تحيط بالمستوطنات، و كذلك اختيار مكان مدينة الزهراء بالقرب من مستوطنة نتساريم و التي شكلت

(٢) قام الباحث بزيارة مقر اللجنة في مدينة غزة و الاطلاع على نشاط المركز و المشاركة في فعالياته النضالية ضد الاستيطان.

(١) أنظر قرارات المجلس الوطني الفلسطيني من دورته التاسعة المنعقدة بتاريخ ٧-١٣/٧/١٩٧١ و حتى الدورة الحادية و العشرين المنعقدة بتاريخ ٢٢-٢٥/٤/١٩٩٦، و التي تضمنت جميعاً دعوات لإدانة الاستيطان و مقاومته أنظر : الزبيدي ، ماجد : المجلس الوطني الفلسطيني (تطورات عضوية المجلس الوطني الفلسطيني ١٩٦٤-١٩٩٦)، دراسة توثيقية ، دائرة الدراسات و التوثيق، شباط ٢٠٠١.

(٢) السلطة الوطنية الفلسطينية : الاستيطان - إجراءات مستمرة ، تقرير مقدم لاجتماع اللجنة الدائمة للإعلام العربي في وزراء الإعلام العرب في دورته (٦٤) ، حزيران ١٩٩٩ ، ص ٤.

(٣) تقرير خاص عن تعاون وزارتي الأشغال و الزراعة الفلسطينيين في مقاومة الاستيطان، أنظر صحيفة الأيام ١٩٩٨/١٠/١٨ .

(٤) السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الإسكان الفلسطيني، إدارة التخطيط و السياسات الحضرية، ملف خطة التنمية العمرانية بمحافظة غزة.

مانعاً أمام تمدد المستوطنة^(٥)، و كذلك تبني مشروعات قيمة في مناطق الجنوب لمقاومة التمدد الاستيطاني.

٢. مشاريع المخطط الإقليمي للطرق^(١)، و الذي يتعلق بالتنسيق بين وزارات (التخطيط و التعاون الدولي - الحكم المحلي - المواصلات) طوال الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٦ بشق طرق في أقرب الأماكن المصنفة (A) للمستوطنات ، و قد نجحت بعض الطرق في إيقاف المد الاستيطاني خاصة في منطقة مستوطنات غوش قطيف.

٣. تطور أداء وزارات السلطة الوطنية عندما ساهمت جميعاً غزة^(٢)، و التي تتضمن بناء مشاريع تم البدء بتنفيذ أغلبها، و جميعها تقع بجوار المستوطنات، و تتعلق الخطة ببناء المشاريع الإسكانية، و إنشاء محطات المعالجة المركزية و حقن الخزان الجوفي، و استصلاح الأراضي غير المستصلحة في المواصي في جنوب القطاع، و إقامة أربع برك لتجميع المياه للري فيها، و عمل مركز لتدريب الصيادين، و عمل بنية تحتية لمنطقة المواصي بشكل عام، و التي تعد الهدف الأول للتمدد الاستيطاني في قطاع غزة على الإطلاق، و كذلك دعم مشروع زيادة الإنتاج الغذائي KR2 المحاذي للمستوطنات في القطاع.

٤. دأبت الأجهزة الأمنية في السلطة الوطنية الفلسطينية على أخذ دورها في مراقبة الاستيطان الصهيوني و مقاومته في قطاع غزة، بما يتلاءم و ظروف هذه الأجهزة من حيث الالتزامات الفلسطينية في الموضوع السياسي، فعلى صعيد قوات الأمن الوطني فقد استغلت مواقعها العسكرية على بعد قليل من بوابات المستوطنات لمنع دخول سيارات الباطون الإسرائيلية، أو دخول الكرفانات الجاهزة لبعض المستوطنات طوال عام ١٩٩٦، و كذلك التصدي للجيش الإسرائيلي في محاولاته تغيير المعالم و الإجراءات المتفق عليها سابقاً.

شكل جهازي الأمن الوقائي و المخابرات العامة دوائر خاصة بمتابعة المستوطنات، و توفير المعلومات اللازمة للجهات السياسية و العسكرية المعنية للاستفادة منها في المفاوضات و لمساعدة الوزارات الفلسطينية المختلفة في التخطيط و تنفيذ مشاريعها المدنية في مقاومة الاستيطان، إضافة إلى قيامها بالجهد الكبير بالحد من التأثير الأمني السلبي للمستوطنات على سكان القطاع. أما على الصعيد الشعبي فقد شارك الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة بشكل متزايد بفعاليات مقاومة الاستيطان و تمثلت في :

♦ الاعتصامات التي تركزت في منطقة المواصي و شارك فيها الوزارات و طلاب المدارس بالإضافة إلى الأهالي .

♦ المظاهرات التي تنظمها غالباً منظمة الشبيبة الفتاوية^(١)، و التي كانت تتوجه مباشرة تجاه مفرق الشهداء قرب مستوطنة نتساريم، و التي غالباً ما كانت تؤدي إلى مواجهات تغلق بفعالها الطريق المؤدي للمستوطنة، و لا يستطيع المستوطنون التحرك، و في بعض الأحيان يتم ذلك لعدة أيام و من الأيام المشهورة بذلك :

مظاهرات ١٩٩٥/٣/٣٠ عند مفرق الشهداء و مظاهرات أحداث النكبة ١٩٩٦، و مظاهرات أحداث النفق ١٩٩٦ .

(٥) قام الباحث بزيارة لمشروع الزهراء السكني و معاينته بتاريخ ١٧/٧/٢٠٠١م، و من الملاحظ أنه مع بداية المشروع عام ١٩٩٥ توقفت إسرائيل عن وضع كرفانات أو بناء مساكن من اتجاه هذه المدينة.

(١) السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التخطيط و التعاون الدولي، مقاومة التمدد الاستيطاني بقطاع غزة، مرجع سابق، و قد زار الباحث إحدى الطرق التي أنشئت بناءً على هذه الخطة بتاريخ ١٩/٩/٢٠٠١، و هو محاذي لمستوطنات غوش قطيف الشمالية.

(٢) المصدر السابق، ص ٧ .

(١) أنظر صحيفة الأيام الأعداد :

١٩٨٥/٣/٣١، ١٩٩٦/٥/١٥، ١٩٩٦/١٠/١٢-٧ .

- ◆ فتح الطرق المغلقة^(٢)، و قد عمل الفلسطينيون بشكل شعبي على فتح الطرق المغلقة خاصة طريق (محافظة)، و الطرق المؤدية للمواصي و التي تمارس فيها إسرائيل شتى الابتزازات والمضايقات تجاه الفلسطينيين و منعهم من المرور، مما نجم عن ذلك اشتباكات عديدة. و قد اتسمت هذه المرحلة بالزيادة الحادة في عدد المستوطنين في قطاع غزة و الضفة الغربية نظراً للاتفاقيات السياسية التي أشعرت المستوطنين بالهدوء و السكينة.
- لذلك كله اختلفت ظروف المقاومة في هذه المرحلة في قطاع غزة عن الضفة الغربية، إذ ساهمت العمليات الاستشهادية إلى حد ما في الحد من الزيادة السكانية في المستوطنات، و قد شكلت هذه الحوادث أزمات سياسية و أمنية بين السلطة الفلسطينية و إسرائيل، و كذلك رد المستوطنون بالعديد من عمليات الانتقام ضد الفلسطينيين، أما عمليات المقاومة الفلسطينية المسلحة ضد المستوطنين في قطاع غزة فهي :
 ١. قتل مستوطن من مستوطنة كفار داروم و جرح حاخام المستوطنة في كمين نصب لهما في الضفة الغربية في تشرين ثاني ١٩٩٣، و عليه قام مستوطنو غوش قطيف بأعمال شغب و عريضة على السكان لعدة أيام في جنوب القطاع^(٣).
 ٢. ١٩٩٢/١١/١ قام هشام حمد ٢١ عاماً من سكان الشيخ رضوان وأحد أفراد منظمة الجهاد الإسلامي، بتفجير نفسه أمام قافلة سيارات للمستوطنين، و كانت تحرسها سيارات عسكرية قرب مستوطنة نتساريم، مما أدى إلى مقتل ثلاثة إسرائيليين ، و قد كان المواطن الفلسطيني متوجهاً لتفجير نفسه داخل المستوطنة على دراجة هوائية^(٤).
 ٣. ١٩٩٥/٤/٩ فجر استشهادي من حركة الجهاد الإسلامي نفسه في مفترق طرق مستوطنة كفار داروم، و قتل سبعة إسرائيليين و سائحة أمريكية، و بعد هذه الحادثة منع الفلسطينيون من المرور بسياراتهم على هذا الطريق إلا بمرافقة اثنين أو أكثر في السيارة^(١).
 ٤. ١٩٩٥ ٦/٢٥ فجر أحد أعضاء حركة حماس نفسه أثناء قيادته لعربة يجرها حمار على مفرق الطرق المؤدي لمستوطنات غوش قطيف بالقرب من مستوطنة نفي دكاليم مما أدى إلى إصابة ثلاثة مستوطنين بجراح^(١).
 ٥. ١٩٩٥/١١/٢ قام اثنان من نشطاء حركة الجهاد الإسلامي بعمليتين إستشهاديتين ضد سيارات خارجة من مستوطنة كفار داروم و نيتر حزاني، إذ كان الفارق بين العمليتين أقل من عشر دقائق، و قد أدت هاتان العمليتان إلى إصابة ما يزيد عن ثلاثة عشر مستوطناً بجراح مختلفة^(٢).
- و يمكن إجمال سمات المقاومة الفلسطينية للاستيطان بقطاع غزة في هذه المرحلة في:
- ◆ مساهمة الاتفاقيات السياسية بشكل كبير في تشكيل التربة الخصبة لفعاليات مقاومة الاستيطان (كتحضير التنظيمات أجهزتها المسلحة) في المناطق الأمنية المصنفة (A) و التي لا تدخلها القوات الإسرائيلية.
- ◆ مشاركة المؤسسات الفلسطينية غير الحكومية بفعاليات هامة في مقاومة الاستيطان، و ذلك على الصعيدين المحلي و الدولي.
- ◆ قامت المؤسسات الرسمية الفلسطينية لأول مرة بمقاومة الاستيطان من خلال الوزارات و أجهزة الأمن الفلسطينية .
- ◆ اتسمت هذه المرحلة بالمظاهرات و مهاجمة مفترقات الطرق و التي غالباً ما كانت تؤدي إلى صدامات بين الفلسطينيين و المستوطنين .

(٢) شارك الباحث في أحد هذه الاعتصامات السلمية التي أدت إلى فتح طريق محافظة بعد رؤية الجيش الإسرائيلي للأعداد الغفيرة و المشاركة الرسمية من قبل الفلسطينيين بتاريخ ٢٠٠٠/٢/٧ م.

(٣) Palestinian Center for Human Rights :A comprehensive, op.cit.p21.

(٤) صحيفة القدس ١٩٩٢/١١/٢ .

(١) صحيفة القدس ١٩٩٥/٦/٢٦ .

(٢) صحيفة القدس ١٩٩٥/٦/٢٦ .

(٣) أدت هاتان العمليتان إلى جدل واسع في وسائل الإعلام حول مدى صحة تنظيم حركة الجهاد الإسلامي لهاتين العمليتين ، أنظر : صحيفة القدس ١٩٩٥/١١/٣ .

- ◆ شهدت هذه المرحلة أكثر الهجمات المسلحة على المستوطنين، و التي أسفرت عن عدد من القتلى و الجرحى فاقت نتائج عمليات المقاومة المسلحة للاستيطان عبر سنوات الاحتلال على الإطلاق.
- ◆ شكلت المفاوضات المباشرة بين إسرائيل و السلطة الوطنية الفلسطينية مكاناً للنضال من اجل الحد من ممارسات المستوطنين بالاعتداء على الأراضي و السكان الفلسطينيين، إذ تعتبر هذه المرحلة هي الأهم و الأكثر تطوراً في تاريخ مقاومة الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة .

ثالثاً : الموقف الدولي من الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة

على الرغم أن إسرائيل قد قامت ببناء المستوطنات في كل الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧، إلا أن المواقف الدولية نظرت إلى الاستيطان في هذه المناطق بدرجات متفاوتة من الأهمية، فقد أولت الاستيطان في القدس أهمية خاصة تلتها الضفة الغربية و من ثم قطاع غزة، و قد تحدثت العديد من الدراسات عن المواقف الدولية من الاستيطان مثل :

الترابط بين الاستيطان و السيادة في مشاريع التسوية السياسية للقضية الفلسطينية للدكتور نظام محمود بركات، مستقبل المستعمرات الإسرائيلية لحيفري أونسون، و العرب يستعدون للرد الإسرائيلي (بالإنجليزية) لـ أليسون كابلان^(١).

وإذا كنا نتحدث عن الاستيطان فلا بد لنا من التعرض لموقف القانون الدولي، و الأمم المتحدة ومؤسساتها، و مواقف الولايات المتحدة و الكتلتين الغربية و الشرقية من الاستيطان.

أ. الاستيطان و القانون الدولي

وقعت الحكومة الإسرائيلية على اتفاقية جنيف الرابعة في كانون ثاني ١٩٤٩، و صادقت عليها في كانون أول ١٩٥٣، و قبيل ١٩٦٧ لم تعتبر إسرائيل نفسها تسيطر أو تدير مناطق محتلة.

بعد ١٩٦٧ رفضت اعتبار الأراضي العربية التي سيطرت عليها في الحرب أراض محتلة بل أطلقت عليها المناطق المدارة، و حجتها في ذلك أنها لم تقم باحتلال أراض من دولة أخرى متعاقدة في الاتفاقية بل أنها استلمتها من الحكم الأردني و الإدارة المصرية على التوالي، و ليس من دولة فلسطينية أو من السكان الأصليين و لذلك فهي غير ملزمة بالاتفاقية.

إن المادة الثانية من اتفاقية جنيف الرابعة توضح أنها تنطبق على جميع أوضاع الاحتلال الحربي بغض النظر عن طبيعة الحكومات السابقة التي حكمت الإقليم أو حتى الظروف التي تمت فيها احتلاله^(٢)، حيث تدعى إسرائيل أنها احتلت الضفة الغربية و قطاع غزة في حرب دفاعية و ليست هجومية و بالتالي فإن الاتفاقية لا تنطبق على الأراضي المحتلة، لكن اتفاقية جنيف و كما ورد فيها أنها تنطبق أيضاً على جميع حالات الاحتلال الجزئي أو الكلي لأي إقليم حتى لو لم يواجه هذا الاحتلال مقاومة مسلحة^(٣).

إن هناك إجماعاً دولياً شبه كامل على انطباق اتفاقية جنيف الرابعة قانونياً و فعلياً على الضفة و القطاع، حيث يجمع العالم أنه لا يمكن للقانون الانساني و الذي تعتبر اتفاقية جنيف جوهره أن يتغير بحيث يصبح تطبيقه متوقفاً على اعتراف المحتل (إسرائيل) بعدالة أهداف الحرب لخصمه (الفلسطينيين).

إن التاريخ التفاوضي للاتفاقية يجعل من الواضح تماماً أنه ما دام تطبيق الاتفاقية الرابعة إلزامياً فليس هناك مجالاً للتساؤل عن الملكية الشرعية للمناطق و إنما يجب أن تطبق الاتفاقية في المناطق المحتلة بصرف النظر عن الادعاءات المتعلقة بالوضع الحقوقي لتلك المناطق^(٤).

(١) هي دراسة نشرت باللغة الإنجليزية عام ١٩٩١ و تتحدث عن الصراع بين إسرائيل و الدول العربية على كسب الموقف الأمريكي و الأمم المتحدة، و مدى قوة التأثير العربي في الأمم المتحدة، أنظر :

Kablan, Alison :Arabs are prepared to wait for Israel, Jerusalem post, 5-2-1991, p1.

(٢) اللجنة الدولية للصليب الأحمر، اتفاقيات جنيف المؤرخة في ١٢/٨/١٩٤٩ و قد ورد انطباق الاتفاقية في مقدمة كافة

أقسام الاتفاقية، أنظر ص ٢٧.

(٣) المصدر السابق، المادة ٢.

(٤) هذا التعريف للأستاذ جون هليسون الخبير في القانون الدولي و الذي جاء ضمن:

يقول السيد ليونارد ك. ميكر، المحامي بمركز القانون و السياسة الاجتماعية و المستشار القانوني لوزارة الخارجية الأمريكية أن اللوائح المرفقة باتفاقية جنيف الرابعة بشأن قوانين و أعراف الحرب البرية تنطبق على الأراضي الفلسطينية المحتلة^(٣).

بالتالي نستطيع القول إن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على الضفة الغربية و قطاع غزة، و تعتبر إسرائيل قوة محتلة بغض النظر عن طبيعة الأنظمة القانونية لهذه المناطق، و من واجب إسرائيل التعامل معها وفق بنود الاتفاقية التي وقعت عليها، و التي تنفي و تحض ممارستها تجاه الأراضي و على رأسها الاستيطان .

لقد منعت اتفاقية جنيف الدولة المحتلة أن تمس بالمكانة الدائمة بالمناطق المحتلة أو تغيير ملامحها التاريخية و الثقافية أو مؤسساتها^(٤)، فإن إسرائيل خرقت هذا المادة نصاً و روحاً، فقد طمست المكانة التاريخية للكثير من الأماكن في الضفة و القطاع خاصة الدينية منها، و مثال ذلك التواجد اليهودي الدائم من الحرم الإبراهيمي في الخليل، و هدمها لجزء من حارة المغاربة المقابل لحائط البراق عام ١٩٦٧، و الاستيطان في مقام يوسف و الادعاء بأنه قبر يوسف عليه السلام.

إن إقامة إسرائيل لعشرات المستوطنات يشير إلى قيامها بمحاولة فرض الحقائق على الأرض لتغيير المكانة الدائمة للضفة و القطاع فالسيطرة على الأرض و إقامة المستوطنات خاصة في المناطق الحدودية هي مقدمة لضم هذه المناطق لإسرائيل في المستقبل، و يتضح ذلك من خلال تحديدهم لنقاط الاستيطان في المشاريع الاستيطانية كما حصل في قطاع غزة، حيث يتم التخطيط لضم مستوطنات الشمال إلى مدينة نتيف هعسراة، و أنه بالفعل ظهرت مستوطنة إيرز على الخارطة الإسرائيلية كجزء من أراضيها، و كذلك طرح إسرائيل لنسبة المستوطنات التي ستبقى في التسوية السلمية ضمن نطاق سيطرتها الكلية، إن ذلك جميعاً يوضح كم حاولت إسرائيل المس بالمكانة الدائمة للضفة و القطاع من خلال عدة وسائل كان الاستيطان على رأسها.

كما شكلت حركة الاستيطان الصهيوني في الضفة و القطاع بمراحلها المختلفة خرقاً واضحاً لاتفاقية جنيف، التي نصت على "عدم جواز نقل أو ترحيل الدولة المحتلة لأي جزء من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها"^(١)، و حتى مرحلة مصادرة الأرض فقد كانت نصوص اتفاقية جنيف واضحة في منع استخدام الدولة المحتلة لأراضي الإقليم المحتل إلا لأغراض عسكرية ضرورية بشروط، و منعت قطعاً مصادرة الملكية الخاصة للسكان لأي ضرورة كانت فقد نصت المادة ٥٣ "يحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات أو بالدولة أو السلطات العامة أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية إلا كانت العمليات الحربية تقتضي حتماً هذا التدمير"^(٢)، بل أن الاتفاقية طالبت المحتل أن يعمل على رفاهية السكان و نصت على "جواز إخضاع سكان الأراضي المحتلة للقوانين التي تراها دولة الاحتلال لازمة لتمكينها من الوفاء بالتزامها بهذه الاتفاقية"^(٣)، كس القوانين و الأوامر العسكرية التي تمنع المستوطنين من السيطرة على الأرض أو الممتلكات، لكن إسرائيل سنت التشريعات و الأوامر العسكرية التي تتيح لها وللمستوطنين مخالفة هذه الاتفاقية، و قد استندت إسرائيل في تبريرها لمصادرة الأراضي لأغراض الاستيطان على المادة (٥٢) من مواد لاهاي^(٤)، و في العام ١٩٨٠ و كما ترجمت المادة في معرض نقاشها للاستيطان في ألون موريه رأيت محكمة العدل الإسرائيلية بأن الأمن هو المبرر الوحيد، و هذا الأمر لا ينطبق على حالة مستوطنة ألون موريه، و بالتالي اعتبر

أبحاث أعدها : خالد عايد ، ط ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية (سلسلة دراسات رقم ٦٩)، نيقوسيا - قبرص ١٩٨٤ ، ص ٨٥ .

(٣) الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، مصر سابق ص ٩ .
(٤) اللجنة الدولية للصليب الأحمر: اتفاقية جنيف المؤرخة في ١٢/٨/١٩٤٩ المادة ٤٧ من قسم الأراضي المحتلة.

(١) المصدر السابق، المادة (٤٩)، ص ٢٠٤ .

(٢) المصدر السابق، المادة (٥٣)، ص ٢٠٦ .

(٣) المصدر السابق، المادة (٦٤)، ص ٢١٠ .

(٤) Palestinian Center for Human Rights :A comprehensive, op.cit,p42.

الاستيطان فيها غير قانوني^(٥)، و قد كانت السخرية عندما أكد المستوطنون للمحكمة بأن هدفهم الأساسي من إقامة المستوطنات ليس تعزيزاً لأمن دولة إسرائيل و لكن التأكيد على حقهم في الضفة و القطاع^(٦). لقد كانت غالبية المستوطنات تبدأ ببناء موقع عسكري (أي مصادرة الأراضي لأغراض عسكرية) و من ثم تتحول لمستوطنة مدنية سرعان ما يتم نقل سكان مدنيين إليها، و في دفاعها عن سياستها الاستيطانية أكدت إسرائيل أن هناك فرقاً بين (نقل السكان) الذي يتناقض مع المادة (٤٩) من اتفاقية جنيف و بين ممارستها الاستيطانية التي تعبر عن مبادرات فردية يقوم بها المواطنون الإسرائيليون على أسس فردية، إضافة إلى التأكيد على أن الاستيطان هو أمر حيوي و ضروري لأمن إسرائيل لاستمرار قدراتها على الحفاظ على النظام العام و الأمن في الأراضي المحتلة، و إن ذلك يتضح من اعتمادها على رأي د.يهودا بلوم الذي يقول :

"إن الغاية و الهدف من الخطر الوارد على نقل دولة الاحتلال لمواطنيها و توظيفهم في الأراضي الخاضعة لسلطتها و إدارتها قد وضع في الأساس لحماية سكان هذه الأراضي المدنيين في مواجهة المحتل الذي قد يلجأ في سبيل تنفيذ أعماله الاستيطانية إلى طردهم و تشريدهم من أراضيهم لإحلال مواطنين في أماكنهم، و بناءً عليه تصبح أعمال الاستيطان مشروعة و خارجة عن نطاق الحظر المفروض عليها بموجب نص المادة(٤٩)"^(٧)، و هذا التحليل و التفسير الفقهي قبلته الحكومة الإسرائيلية و تبنته كسند و أساس قانوني يضيفي الشرعية على ممارساتها الاستيطانية في الضفة و القطاع، إضافة إلى ادعائها باعتبارها خاصة أخرى لإسرائيل شرعية وجودها في الضفة و القطاع، رغم أن المستوطنات قد أقيمت في حالات شتى بنزع الملكية الخاصة أو مصادرتها، و لا يبدو من الممكن استنتاج أو نزع الملكية الخاصة في هذه الأراضي-حتى لو صحبه- تعويض يتمشى مع القوانين النافذة فيها قبل إطلاق إسرائيل لها و كذلك فإن المادة (٤٦) من اتفاقية جنيف تحظر ذلك حظراً صريحاً^(٨).

٢. و أما الأراضي العامة و المصنفة ملكية غير خاصة فقد أعطى القانون الدولي إسرائيل حق إدارة هذه الأراضي لكن بدون امتلاكها على أساس دائم أو استغلالها في استعمالات جديدة من اختيارها، و ألا توجر أو تستغل أو يباع محصولها في وقت بعد انتهاء الحرب^(٩)، إضافة إلى ذلك أن غالبية الأراضي سيطرت عليها إسرائيل لغرض المستوطنات كانت تنتفع بها الأسر الفلسطينية، فمساحة الضفة و القطاع ليست بالشاسعة، و رغم ذلك صادرت إسرائيل الأراضي التي ثبت انتفاع المواطنين الفلسطينيين منها في قطاع غزة ذي المساحة الصغيرة مقارنة مع كثافة سكانه، و كانت الحجة هي الأغراض الأمنية و لكي تضمن إسرائيل استمرار سيطرتها على تلك الأراضي عملت على تحويل ملكية هذه الفئة من أراضي القطاع إلى ملكية خاصة لمواطنيها، و بالتالي ثبت أن مسألة استخدام تلك الأراضي ليس مسألة مؤقتة إنما دائمة.

ب. الأمم المتحدة

بدأ تدخل الأمم المتحدة في قضية الصراع على عنصر الأرض بين اليهود و العرب في قرارها رقم ١٨١ الصادر بتاريخ ٢٩/١١/١٩٤٧، و القاضي بتقسيم الأرض الفلسطينية الخاضعة للانتداب البريطاني إلى دولتين عربية و يهودية، و قد قبلت الأمم المتحدة عضوية إسرائيل باعتبارها دولة محبة للسلام و أنها تقبل قرار التقسيم و تقبل بإعادة اللاجئين لديارهم^(١٠)، و حتى عام ١٩٦٧ لم تكن إسرائيل قد نفذت شيئاً من ذلك من أن سجلها خلال تلك الفترة كان عامراً بالاعتداءات و مصادرة الأراضي و الممتلكات. إن المشروع الاستيطاني الذي تميزت به نصوص و سلوك الحركة الصهيونية كان جزءاً هاماً من قرارات المجتمع الدولي المتسمة بالإدانة و الاستنكار، و قد كانت الأمم المتحدة بمؤسساتها و هيئاتها

(٥) للمزيد من المعلومات عن إنشاء مستوطنة آلون موريه و الإجراءات القانونية التي مر بها هذا الحدث أنظر: الغلمي، محمد عودة: تاريخ الاستيطان اليهودي في منطقة نابلس ١٨٦٧-١٩٩٨، مرجع سابق، ص ١٣٧-١٤٠.

(٦) Palestinian Center for Human Rights : A comprehensive, op.cit, p44.0.

(٧) الرئيس، ناصر: المستوطنات الإسرائيلية في ضوء القانون الدولي و الإنساني، ط ٣، مؤسسة الحق، رام الله-فلسطين ١٩٦٩، ص ٥٧.

(٨) الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، مصدر سابق، ص ٩.

(٩) المصدر السابق، ص ١١.

(١٠) تم قبول إسرائيل في عضوية الأمم المتحدة بقرار ٢٣٧ بتاريخ ١١/٥/١٩٤٩م.

المختلفة منبراً و مكاناً لهذه الإدانة الجماعية، هذا بغض النظر عن اعتبار الأمم المتحدة سبباً في قيام دولة إسرائيل و المقصود هنا هو أنها يجب أن تتحمل المسؤولية تجاه ممارسات إسرائيل في الأراضي المحتلة و على رأسها قضية الاستيطان .

كانت إسرائيل أكثر دول العالم تعرضاً للإدانة و الاستهداف في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة و قد كان قرارها رقم ٢٤٤٣ (د-٢٣) الصادر بتاريخ ١٩/١٢/١٩٦٨ القاضي بإنشاء لجنة خاصة للتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة و التي قررت فيما بعد : " إن الأدلة بما فيها الشهادات التي أدلى بها أمام اللجنة الخاصة بشأن الضم و الاستيطان تؤيد الادعاءات القائلة أن حكومة إسرائيل تنتهج سياسة الضم و الاستيطان للأراضي المحتلة بكيفية يقصد بها استبعاد كل إمكانية لرد هذه الأراضي إلى أصحابها الشرعيين"^(٢)، ولأن الأمم المتحدة وقفت موقف المتفرج فقد ضاعفت إسرائيل من الاستيطان و تؤكد للعالم ذلك بعد نشر لجنة الأمم المتحدة تقريرها الخامس الذي اختص بالضم و الاستيطان بتاريخ ١٠/٢٥/١٩٧٣ حيث أفاد التقرير بأن تحريات اللجنة قد أثبتت أن الحكومة الإسرائيلية تنتهج سياسة إنشاء المستوطنات بل و إسكان المهاجرين الجدد فيها^(٣)، و قد سبق هذا التقرير قرار الجمعية العامة رقم (٢٨٥١) (د-٢٦) الصادر بتاريخ ١٩٧١ و الذي طلب بقوة من إسرائيل إلغاء كل الإجراءات و السياسات التي تتعلق بإنشاء المستوطنات و نقل المدنيين الإسرائيليين لها^(٤)، و قد حاولت الجمعية العامة التأثير على قرارات الاستيطان بأن اعتبرت في قراراتها بطلان صحة التغيرات التي قامت بها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة خاصة تلك التي تؤثر في الوضع الطبيعي أو التركيب السكاني للأراضي العربية المحتلة، و قد جاء ذلك في قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤٩ (د-٤٧) بتاريخ ١٨/١٢/١٩٧٢^(٥).

كانت سياسة الاستيطان المتواصلة في الأراضي المحتلة تتقدم بوتيرة أسرع من تطور قرارات الأمم المتحدة فقد لوحظ أنه في العام ١٩٧٣ بدأت لغة قرارات الجمعية العامة بشأن الاستيطان تتسم بتذكير إسرائيل باتفاقية جنيف و نصوصها، علماً بأنه قد أصدرت الجمعية العامة عشرة قرارات تعتبر فيها نصاً و روحاً انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأرض المحتلة^(٦)، و هذا ما جاء لفظه في قرار الجمعية العامة رقم ٣٠٩٢ ب/٣٠ (د-٢٨) الصادر بتاريخ ٧/١٢/١٩٧٣ و الذي تسترشد فيه الجمعية العامة بأهداف و مبادئ ميثاق الأمم المتحدة و بمبادئ و أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لتعرب عن قلقها لخرق إسرائيل لاتفاقية جنيف الخاصة بحماية المدنيين في زمن الحرب، و ذلك إقامتها المستوطنات و نقل سكان أجنبي لها^(٧).

و شكل قرار الجمعية العامة رقم ٣٥/١٢٢ لسنة ١٩٨٠ تراجعاً في شدة إدانة الاستيطان، و كذلك القرار الذي صدر عن الجمعية رقم ٤٦/٤٦ بتاريخ ٢٣/١٢/١٩٩١ الذي رفض الخطط الإسرائيلية الأمنية التي تسعى إلى تغيير الصيغة السكانية للمنطقة^(٨).

أما مجلس الأمن فقد اصدر العديد من القرارات التي عبرت عن إدانته للأعمال الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، و قد شهدت هذه القرارات تطوراً تاريخياً لكنها لم ترق في أي منها إلى

(٢) عبد المجيد، أحمد عصمت : قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين و الصراع العربي الإسرائيلي، مصدر سابق، مج ١ ص ٩٩ .

(٣) الأمم المتحدة: المستوطنات الإسرائيلية في غزة و الضفة الغربية (بما في ذلك القدس)، طبيعتها و الهدف منها، الأمم المتحدة، نيويورك-الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٨٢، ص ١٩ .

(٤) عبد المجيد، أحمد عصمت: قرارات الأمم المتحدة، مصدر سابق، مج ١ ص ١٢٥ .

(٥) المصدر السابق، مج ١ ص ١٤٧ .

(٦) قرارات الجمعية العامة التي تعتبر انطباق اتفاقية جنيف على الضفة الغربية و قطاع غزة هي :

القرار ٢٢٥٢ بتاريخ ٥/٤/١٩٦٧، ٢٤٤٣ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٦٨، ٢٧٢٧/١٢/١٩٦٨، ٣٠٠٥ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٧٢، ٣٠٩٢ بتاريخ ٧/١٢/١٩٧٣، B ٣٢٤٠ بتاريخ ٢٩/١١/١٩٧٤، ٣٢/٥ بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٧٧، و القرار ٣٥/١٢٢A بتاريخ ١١/١٢/١٩٨٠، B ٣٨٧٩ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٨٣، B ٤١/٦٣ بتاريخ ٢٣/١٢/١٩٨٦ .

(٧) عبد المجيد، أحمد عصمت : قرارات الأمم المتحدة ، مصدر سابق، مج ١ ص ١٤٥ .

(٨) المصدر السابق، مج ٢ ص ١٨٤، مج ٤ ص ٣٠٥ .

مراعاة المجلس لميثاق الأمم المتحدة الذي يستوجب في أحد مراحل اتخاذ عقوبات مختلفة الأشكال تتناسب و حجم المخالفات، و برغم أن إسرائيل هي أكثر الدول تعرضاً للإدانة و الاستنكار و خاصة في موضوع الاستيطان إلا أنها لم تتعرض لأي قرار عقوبة من مجلس الأمن، و بطبيعة الحال فإن المعادلات السياسية و على رأسها التحالف الأمريكي الإسرائيلي، و عضوية الولايات المتحدة الدائمة في مجلس الأمن قد شكلت مظلة تحتمي بها سياسات إسرائيل الاستيطانية، و هذا ما منع اتخاذ مثل هذه العقوبات أما القرارات التي اتخذها مجلس الأمن لإدانة الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة فهي:

١. قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٢ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢١^(١) و الذي يعتبر الإجراءات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة باطلة و غير صالحة و خاصة في القدس.
٢. قرار مجلس الأمن رقم ٤٤٦ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٢^(٢)، و كان أول قرار لمجلس الأمن موجه بالتحديد ضد بناء المستوطنات، و قد أعلن المجلس في قراره أن سياسة إسرائيل و ممارساتها بإقامة المستعمرات ليس لها أي مستند قانوني، و تشكل عقبة خطيرة في وجه التوصل إلى سلام شامل و عادل و دائم، و قد طالب في فقرته الثالثة أن تتراجع إسرائيل عن تدابيرها السابقة بهذا الشأن و الامتناع عن نقل مجموعات من سكانها المدنيين إلى الأراضي المحتلة.
- كان واضحاً أن إسرائيل لم تول قرارات الجمعية العامة أو مجلس الأمن اهتماماً بل أصبحت هذه القرارات بالنسبة لزعماء إسرائيل تدخلاً في شؤونها الداخلية، و كان عام ١٩٧٩ قد شهد تصعيداً في بناء المستوطنات في كل الأماكن العربية المحتلة حتى في سيناء التي ستشهد بعد عام بداية انسحاب إسرائيل منها، و عليه فقد أصدر مجلس الأمن قراراً آخر في نفس العام.
٣. قرار مجلس الأمن رقم ٤٥٢ بتاريخ ١٩٧٩/٧/٢٠^(٣)، و الذي اعتبر سياسة إسرائيل في إقامة المستوطنات خرقاً لاتفاقية جنيف، و أعرب عن قلقه من تأثير هذه السياسة على السكان العرب، و لقد جاء القرار لمناشدة إسرائيل بالتوقف عن إجراءاتها في شمال الضفة الغربية و وقف مصادرة الأراضي لمستوطنة ألون موريه.
٤. قرار مجلس الأمن رقم ٤٦٥ بتاريخ ١٩٨٠/٣/١^(٤)، حيث جاء للتحديد بحكومة الليكود القائمة في إسرائيل، و التي هي أكثر الحكومات في تاريخ إسرائيل انتقاداً من قبل مجلس الأمن، و التي ضربت بعرض الحائط كل قرارات و نداءات المؤسسات و الهيئات الدولية، و عليه فقد اعتبر هذا القرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي خرقاً واضحاً لاتفاقية جنيف، و دعا إسرائيل إلى تفكيك المستعمرات القائمة و التوقف فوراً عن إنشائها المستعمرات.
- إن إقامة إسرائيل للمستوطنات في الضفة و القطاع قد أدين بشكل واسع من خلال هيئات الأمم المتحدة المختلفة، و على رأسها مجلس الأمن و لجنة حقوق الإنسان، و كان مجملها يطالب إسرائيل بالامتناع عن أي إجراء من شأنه تغيير الوضع القانوني و الطبيعة الجغرافية و التكوين الديمغرافي للأراضي العربية، إضافة إلى إدانة هذه الهيئات لسياسة الاستيطان و اعتبارها عقبة أمام تحقيق سلام شامل و عادل في الشرق الأوسط.

٣. الموقف العربي من الاستيطان الصهيوني في الأراضي العربية المحتلة

منذ العام ١٩٧٣ و الدول العربية تعبر عن رفضها للممارسات الإسرائيلية في الأراضي العربية في إطار المشاريع التي تقدمها منظمة التحرير الفلسطينية في الأراضي العربية، و قد وجدت هذه الإدانة و الاستنكار تعبيراً لها من خلال قرارات القمم العربية إضافة إلى نشاط الجامعة العربية بمختلف هيئاتها و

(١) المصدر السابق، ١ مج ١ ص ١٩٩.

(٢) المصدر السابق مج ٢ ص ٢٧٦. أنظر نص القرار ملحق رقم (٢).

(٣) المصدر السابق، مج ٢ ص ٢٧٩.

(٤) المصدر السابق، مج ٢ ص ٢٨١.

التي أشرفت على العديد من المؤتمرات حول الاستيطان الصهيوني في الأراضي المحتلة^(١)، و إصدار التقارير و النشرات التي تقوم بإعدادها لجان تقصى الحقائق لفضح سياسة الاستيطان الإسرائيلية^(٢). لقد شاركت المجموعة العربية بشكل رئيسي في صياغة و استصدار قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تندد بالاستيطان الصهيوني، إضافة إلى الضغط على أعضاء مجلس الأمن الدائمين وغير دائمي العضوية، إضافة إلى أن الجامعة العربية ساهمت في فضح سياسة الاستيطان الصهيوني في الأرض المحتلة من خلال ثقلها في التكتلات العالمية الأخرى لمنظمة الوحدة الأفريقية.

كان مؤتمر هافانا لدول عدم الانحياز الذي انعقد عام ١٩٧٩ و حضره ممثلون عن ٩٥ دولة، قد أشار في إعلانه النهائي إلى احتمال نشوب حرب جديدة في الشرق الأوسط نتيجة إصرار إسرائيل متابعة سياستها العدوانية و التوسع في بناء المستوطنات، و كررت دول عدم الانحياز في قمتها عام ١٩٨٣ م معارضتها للاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة استجابة لطلب المجموعة العربية^(٣)، هذا إضافة إلى نشاط المجموعة العربية في مؤتمرات منظمة الدول الإسلامية.

توجه العرب منذ سنة ١٩٧٤ نحو التركيز على إقرار حقوق الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد و ذلك في مؤتمر القمة العربي في الرباط سنة ١٩٧٤، باعتبار هاتين القضيتين تحسمان بصورة ضمنية مسألة الاستيطان دون الإشارة إليه بصورة مباشرة على أساس أنها أحد الآثار الناجمة عن الاحتلال والتي تتناقض مع حقوق الشعب الفلسطيني في أرضه^(٤)، وقد ساهمت المجموعة العربية بالتعاون مع منظمة التحرير في استصدار مجموعة الكتلة الشرقية و على رأسها الاتحاد السوفيتي سابقاً لقرارات تدين السياسة الاستيطانية الإسرائيلية و تأكيد هذه الكتلة على ضرورة إزالة المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧^(٥).

٤ - موقف الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الأوروبية من الاستيطان

على الرغم ادعاء الولايات المتحدة نصرتها لحقوق الإنسان و تبني الديمقراطية و مبادئ الحرية، فقد تسابقت الحكومات الأمريكية المتعاقبة و منذ عام ١٩٤٨ على مساندة إسرائيل بالسبل المختلفة، و ذلك في إشارة منها إلى أن إسرائيل هي جزء من مشروع الحرية و الديمقراطية في العالم، وقد تبلورت أهم ميادين المساعدة و المساندة الأمريكية في :

١. المساعدات المالية

٢. الأمم المتحدة

ومن الجدير ذكره أن إسرائيل تحصل سنوياً من الولايات المتحدة على أكثر المساعدات الخارجية لها، و بمبالغ مختلفة و حسب ما تقره الهيئات التشريعية و التنفيذية، و تعتبر هذه المساعدة أساساً مهماً في الاقتصاد الإسرائيلي.

كما تشكل الولايات المتحدة بمكانتها العالمية و قوتها مظلة تحتمي تحتها الممارسات الإسرائيلية المخالفة للأعراف و المواثيق الدولية، حيث وقفت الولايات المتحدة لتحديد سقف العلاقة بين الأمم المتحدة بهيئاتها المختلفة مع إسرائيل، و منعت أي تصعيد من شأنه أن يصل إلى عقاب إسرائيل على ممارساتها، فمنذ حرب حزيران ١٩٦٧ تجلّى الموقف الأمريكي بالتصريح، إذ انتقدت التدابير الإسرائيلية في ضم القدس و إجراءات الاستيطان في الضفة و القطاع، لكنها في الوقت نفسه رفضت المشاركة في المطالبة العالمية لإسرائيل بوقف هذه التدابير.

(١) عقدت الجامعة العربية ندوة في واشنطن بتاريخ ١٤-١٤/٤/١٩٨٥ حول الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة و قد شارك فيها عشرات الأكاديميين العرب و الأجانب في العالم .

(٢) قامت الجامعة العربية بتشكيل لجنة للتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة و أصدرت نشرة في وثيقة رقم : ق/ن/م ش ١٤/٣٦ بتاريخ ١٩٨٦/١/١٧ في تونس .

(٣) بركات، نظام محمود الترابط بين الاستيطان و السيادة في مشاريع التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، مجلة المستقبل العربي عدد ٥٥، كانون ثاني ١٩٩٢، ص ٦٩ .

(٤) ستيثية، عدنان : الاستيطان في الأراضي المحتلة، مجلة صامد الاقتصادية، العدد ٩٠، ١٩٩٠، ص ٣٨.

(٥) بركات، نظام محمود : الترابط بين الاستيطان و السيادة، مرجع سابق، ص ٦٧.

عام ١٩٦٨ امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت لصالح قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٢ والذي يطالب إسرائيل بإلغاء كافة الإجراءات لتغيير وضع القدس^(١)، وحتى عام ١٩٧٩ كانت قرارات الجمعية العامة و مجلس الأمن تخص القدس أكثر من أي منطقة فلسطينية أخرى ذلك نتيجة لتركيز إسرائيل في ممارستها الاستيطانية و تغيير الوضع الطبيعي و الديمغرافي لهذه المدينة المقدسة^(٢).

ميز الجانب الأمريكي بين المستوطنات في الجولان و سيناء من جهة و تلك المستوطنات التي تقام في القدس من جهة أخرى، و المستوطنات المقامة في الضفة و القطاع، من جهة ثالثة فقد اعترفت الولايات المتحدة بالسيادة المصرية على سيناء، و بالسيادة السورية على الجولان، لذلك عارضت الاستيطان الإسرائيلي فيها بل أبدت إزالتها^(٣)، أما بخصوص الضفة و القطاع فبدأ الموقف الأمريكي يتضح في:

عهد إدارة الرئيس كارتر:

لم تبد إدارة الرئيس كارتر معارضتها الصريحة لبناء المستوطنات الإسرائيلية في البداية و لم تقف أمام الإجراءات الإسرائيلية و الممارسات التوسعية فيها، و قد ربطت موضوع الاستيطان و مستقبل الضفة و القطاع بمسألة المفاوضات و ذلك للخروج من أي مأزق يعرضها لإدانة إسرائيل.

كان التطور الأول في موقف إدارة كارتر هو سماحها بتمرير مشروع القرار رقم ٤٤٦ لمجلس الأمن الدولي الصادر بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٢، حيث امتنعت عن التصويت، إذ قال مندوبها في مجلس الأمن جيمس ليونارد : " كما أعلن في مناسبات عدة في الأمم المتحدة و غيرها فإننا نعارض مثل هذه المستعمرات لأنها تحكم مسبقاً على نتيجة المفاوضات و أن إدارتي تعتقد أنها تتعارض مع اتفاقية جنيف الرابعة و القانون الدولي"^(٤).

بعد عدة أشهر سمحت الولايات المتحدة بتمرير مشروع قرار آخر لمجلس الأمن برقم ٤٥٢ بتاريخ ١٩٧٩/٧/٢٠، حيث عبر المندوب الأمريكي عن موقف إدارته في أنها طلبت من إسرائيل أن توقف ممارساتها في بناء المستعمرات و كرر طلب إدارته بذلك^(٥)، و في عام ١٩٨٠ صوتت الولايات المتحدة إلى جانب القرار ٤٦٥ بتاريخ ١٩٨٠/٣/١ إذ اعتبر سفير الولايات المتحدة دونالد مكهنري " أن المستوطنات في المناطق المحتلة غير قانونية بموجب القانون الدولي، و أنها عقبة أمام سلام عادل و دائم في الشرق الأوسط"^(٦).

كان الرئيس كارتر أول رئيس للولايات المتحدة يمنع استخدام عضوية بلاده في مجلس الأمن للتغطية على النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية، بل أنه أشار بنفسه عن أمله بأن تمتنع إسرائيل عن إقامة مستعمرات جديدة لكنه أكد أن ذلك لا يعني أن تقوم إدارته بفرض إرادتها على دولة ذات سيادة مثل إسرائيل، و طلب شخصياً أكثر من مرة من رئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيغن إيقاف النشاط الاستيطاني^(٧).

إن تصريحات الرئيس كارتر و موقف إدارته من طرح قضية الاستيطان في مجلس الأمن يعكس موقف الولايات المتحدة الذي يعتبر المستوطنات غير قانونية و تشكل انتهاكا للقانون الدولي و أنها عقبة أمام السلام.

على الجانب الآخر لم يرق هذا الموقف للضغط على إسرائيل بتحديد المساعدات أو الضغوط الدبلوماسية، بل تعلق بجملة من الاحتجاجات و الإعراب عن الرأي في الأمم المتحدة و الإعلام فقط.

(١) ستيتية، عدنان : الاستيطان في الأراضي المحتلة ، مرجع سابق ، ص ٤٩.

(٢) عن دور الولايات المتحدة و موقفها من الاستيطان في القدس في أروقة الأمم المتحدة أنظر :

حسين، محمد رشيد : الاستيطان الصهيوني في القدس ١٩٦٧-١٩٩٣، مرجع سابق، ص ١٥٠-١٥٨.

(٣) شوبر، ميرل : أثر المستوطنات على جهود السلام في الحاضر و المستقبل، ضمن ندوة أقامتها جامعة الدول العربية

في واشنطن، مرجع سابق، ص ٤٣٢.

(٤) أورنسون، جيفري : مستقبل المستعمرات الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ٧٧.

(٥) المرجع نفسه ص ٧٨.

(٦) Jerusalem post, 2-3-1980.p1.

(٧) المركز القومي للدراسات الاستراتيجية: المستوطنات في المفاوضات، دراسة غير منشودة، غزة- فلسطين ١٩٩٨، ص ٤٧.

عهد إدارة الرئيس رونالد ريغان :

بدأ عهد الرئيس ريغان بتحقيق نجاحات في تطبيق ما تم التوصل إليه بين مصر و إسرائيل في مفاوضات السلام، إذ اعتبرت الولايات المتحدة أن المفاوضات بين الأطراف نجحت في الوصول إلى اتفاقات حول الاستيطان الصهيوني في سيناء أفضل من أي موضوع آخر، و بعد خروج المقاومة من لبنان طرح الرئيس مشروعه السلمي و الذي تطرق فيه لمسألة الاستيطان وقد تضمن المشروع: " إن الولايات المتحدة لن تؤيد استخدام أراض إضافية لغرض بناء المستوطنات خلال الفترة الانتقالية (المقترحة في البند السابق)، و إن تبني إسرائيل الفوري لتجميد الاستيطان كفيل أكثر من أي خيار بإنشاء الثقة الضرورية لمشاركة الآخرين بالمحادثات، و أن المزيد من النشاط الاستيطاني ليس ضرورياً لحياة إسرائيل بل أنه يقلص ثقة العرب بحرية المحادثات النهائية"^(١).

لكن هذا لا يعني أن هناك تشابهاً في موقف إدارة كارتر و ريغان، فالأخيرة لم تسمح باستخدام الأمم المتحدة كمكان لإدانة أو مناشدة إسرائيل لوقف الاستيطان، و قد منعت بالطرق الدبلوماسية العديد من القرارات التي ستدين إسرائيل، و عندما تعجز عن ذلك كانت تستخدم حقها (الفيتو) في إحباط أي مشروع قرار في مجلس الأمن، و هذا ما حصل عام ١٩٨٣ عندما اعترض ممثل الولايات المتحدة على قرار يدعو إلى إزالة المستوطنات الموجودة و وصفه بأنه " مطلب غير واقعي"^(٢)، و هذه السياسة وردت على لسان الرئيس ريغان نفسه فقد طلب من بيغن تجميد الاستيطان بشكل حقيقي لكنه أكد على معارضة إدارته تفكيك هذه المستوطنات^(٣)، و يمكن القول إنه فترته الأولى شهدت توقفاً عن وصف المستوطنات أنها غير قانونية أو مخالفتها لاتفاقية جنيف، بل تميزت بازدياد حملات مصادرة الأراضي و بناء النقاط الاستيطانية، في وقت كانت إدارة الرئيس ريغان تنتهج خطاً جديداً لنقل موضوع الاستيطان للمفاوضات، و أن الأمم المتحدة ليس المكان الملائم لهذه المسألة، و قد عبر الرئيس عن ذلك عندما اعتبر أن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ سارياً على الضفة و القطاع و أن وضع المستوطنات سيقرر مصيرها في المفاوضات و أن الإدارة الأمريكية لن تدعم استمراريتها كقواعد متقدمة ذات سيادة^(٤).

و بالتالي لم تكن معارضة الولايات المتحدة لاستمرار بناء المستوطنات استناداً إلى أنها تشكل خرقاً للأعراف و المواثيق الدولية، بل لأنها تعيق الوصول إلى تسوية سلمية، و هذا يعني أن التسوية في رأي أمريكا هي التي تقرر وجود المستوطنات، ذلك أنها تحدد سياستها تجاه هذا الموضوع من خلال مواقف الأطراف المتفاوضة و التي تساوم بينها حول هذا الموضوع لأنه جزء من القضية و ليس كلها و بالتالي فليس هناك مانع أمام أمريكا من الموافقة على استمرار بقاء المستوطنات و الإقرار بشرعيتها.

عهد إدارة الرئيس جورج بوش :

شهد عام ١٩٨٩ حواراً بين منظمة التحرير الفلسطينية و حكومة الولايات المتحدة الأمريكية قررته الإدارة السابقة في أيامها الأخيرة، و كان الاستيطان من أكثر القضايا المطروحة في الحوار من قبل المنظمة.

بدأت ملامح الرؤية الأمريكية للاستيطان في عهد بوش من خلال انتقاده العلني لسياسات إسرائيل الاستيطانية، فقبيل حرب الخليج حذر بوش رئيس حكومة إسرائيل اسحق شامير من أنه إذا استمرت الخلافات بين إسرائيل و الولايات المتحدة فلن يكون خيار أمام الأخيرة سوى تحديد موقفها علناً حتى في الأمم المتحدة، و أعرب بوش عن معارضته الشديدة لكل النشاط الاستيطاني لأنه يشكل عقبة أمام السلام، و يفسد الجو الذي تجد فيه الولايات المتحدة شركاء عرب للسلام^(٥).

(١) عن بنود مشروع ريغان للسلام أنظر : صحيفة القدس، ١٩٨٢/٩/٢ . ص ١ ، أيضاً :

Jerusalem post.2-9-1982.p.1,4

(٢) ستييتة، عدنان :الاستيطان في الأراضي المحتلة، مرجع سابق، ص ٤٩ .

(٣) Kablan, Aleeson :Arabs are prepared to wait for Israel, Jerusalem post, 5-2-1991. P.2

(٤) Saul, Cohen :Israel's Defensible borders : A Geopolitical university .1983.p24 .

(٥) أورنسون، جيفري : مستقبل المستعمرات الإسرائيلية ، مرجع سابق، ص ٨٠ .

و كان وزير الخارجية الإسرائيلي دافيد ليفي قد بعث برسالة إلى جيمس بيكر في ٢/١٠/١٩٩٠^(٣)، لتطمين الولايات المتحدة بشأن سياسة إسرائيل الاستيطانية وفيها:

- ♦ إن إسرائيل لن توجه اليهود السوفيت إلى ما وراء الخط الأخضر.
- ♦ إن الضمانات البنكية الأمريكية سيستخدم داخل حدود إسرائيل قبل عام ١٩٦٧ .
- ♦ لن تضع إسرائيل أي حوافز أمام اليهود السوفيت للاستيطان وراء الخط الأخضر.
- ♦ ستزود حكومة إسرائيل الولايات المتحدة من حين لآخر بمخططاتها لإسكان المهاجرين الجدد .
- ♦ سيسعى الوزير ليفي لتزويد الولايات المتحدة بتقرير سنوي عن الدعم المالي لحكومة إسرائيل لعمليات الاستيطان.

بعد انتهاء حرب الخليج كان العالم ينتظر وضوح الولايات المتحدة في سياستها تجاه إسرائيل و خاصة في ممارساتها ضد الفلسطينيين و على رأسها سياسة الاستيطان، و قد أبدى بيكر معارضته للاستيطان في وقت كانت جولاته في المنطقة لعقد مؤتمر السلام بين الأطراف أكثر عمومية لأن الهدف كان جمع الأطراف و ليس التطرق لحلول قبيل المؤتمر، و قد وصف بيكر إقامة المستوطنات بأنها لا تتيح مواصلة عملية السلام فهي عقبة في وجهها^(١)، و يبدو أن بيكر كان يتجنب الدخول في تفاصيل المستوطنات بل إن شامير طلب منه عدم ربط الاستيطان بعملية السلام^(٢).

شهد شهر سبتمبر ١٩٩١ تطوراً هاماً في سياسات أمريكا تجاه الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة، و هو قرار الرئيس بوش بتأجيل منح إسرائيل الضمانات البنكية المقدر بـ عشرة مليارات دولار، و أوضحت الإدارة الأمريكية بأن السبب يعود إلى الخطوات غير العادية في برنامج إسرائيل الاستيطاني و الذي تبين أنها ضاعفته خلال عام ١٩٩١ ثلاثة أضعاف^(٣).

من كل ما سبق يتضح خرق إسرائيل الواضح الواضح لتعهدات ليفي لحكومة الولايات المتحدة، و قد توج الجدال في هذه القضية إلى إبلاغ بيكر لشامير أن الولايات المتحدة لن تضمن القروض إلا إذا وافقت إسرائيل على تجميد المستوطنات في الضفة و القطاع^(٤).

لقد ترجم هذا الإصرار من جانب الولايات المتحدة خلال خطاب بيكر أمام لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس و الذي أوضح فيه أن البيت الأبيض ربط أي مساعدة لإسرائيل باعتبارها سياسة الولايات المتحدة في المنطقة وعدم تعارضها مع هذه السياسة^(٥).

كما كان الاستيطان عقبة مهمة في وجه تقدم مفاوضات واشنطن بين الوفد الأردني الفلسطيني المشترك و الوفد الإسرائيلي، بحيث كان واضحاً أن الأخير لم يكن مخولاً بتقديم أي تنازل في هذه المفاوضات التي ترعاها الولايات المتحدة^(٦).

غير أن قدوم حكومة جديدة في إسرائيل تحمل برنامجاً جديداً بخصوص الاستيطان كان كفيلاً بتوصل الولايات المتحدة لاتفاق مع إسرائيل بشأن الضمانات البنكية و الذي كان الاستيطان يشكل العقبة الرئيسية

^(٣) وزارة الخارجية الأمريكية : الخطط الاستيطانية و الدعم الحكومي للمستوطنين في الأراضي المحتلة ، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٧، صيف ١٩٩١، ص ٦٩ .

^(١) المركز القومي للدراسات الاستراتيجية : المستوطنات و المفاوضات ، مرجع سابق، ص ٤٨ .

^(٢) صحيفة القدس ١٧/٧/١٩٩١ .

^(٣) تصريح للناطق بلسان البيت الأبيض أنظر :

Jerusalem post 11-2-1991.p1.

^(٤) أونسون، جيفري : مستقبل المستعمرات الإسرائيلية ، مرجع سابق، ص ٨٣ .

^(٥) جاءت هذه التصريحات في خطاب بيكر كشهادة أثناء مناقشة الكونغرس لبرنامج المساعدات الخارجية التي طلبت الإدارة المصادقة عليه و ذلك في ٦/٢/١٩٩٢، أنظر :

Jerusalem post, 7-2-1992. P1.

^(٦) كان الوفد الإسرائيلي يعد ببحث كل احتجاج فلسطيني على السياسة الاستيطانية و لكن لا يتعهد بأي التزام أو وعد، مقابلة مع السيد أحمد اليازجي عضو الوفد عضو الوفد الفلسطيني المفاوضات، أجريت بتاريخ ١٢/٨/٢٠٠١ م .

في وجه التوصل لهذا الاتفاق، إذ توصل بيكر و رئيس حكومة إسرائيل اسحق رابين إلى اتفاق أولي بخصوص الضمانات البنكية وأهم نقاط هذا الاتفاق^(١):

- ♦ عدم معارضة الولايات المتحدة لبناء إسرائيل في محيط القدس.
 - ♦ اقتصار بناء المستوطنات في الضفة و القطاع كتلبية احتياجات النمو الطبيعي فقط.
 - ♦ تزويد الولايات المتحدة بمعلومات دقيقة عن خطط البناء .
 - ♦ تعهد إسرائيل بعدم إقامة مستوطنات جديدة.
 - ♦ السماح لإسرائيل باستكمال بناء ١١,٠٠٠ وحدة سكنية هي في طور البناء في كل المناطق.
- من هنا نستطيع القول إن إدارة بوش هي أول إدارة أمريكية تستخدم عنصر المساعدات المالية لإسرائيل في رسم سياستها تجاه الاستيطان، لكن ذلك يعني أيضاً أن إدارة بوش سجلت لأول مرة موافقة أمريكا على بناء إسرائيل وحدات سكنية في المستوطنات.

عهد إدارة الرئيس بيل كلينتون:

تفاجأ العديد من دول العالم و منهم إدارة الرئيس كلينتون من المفاوضات التي دارت بشكل سري بين الإسرائيليين و الفلسطينيين و لعدة أشهر و التي أسفرت عن مباركة واشنطن لها و توجت بإعلان المبادئ بين الطرفين، وكانت الولايات المتحدة قبل ذلك قد تفهمت احتياجات إسرائيل للبناء في المستوطنات بما يلبي ضرورات النمو الطبيعي، على الرغم عدم وضوح هذا المنطق و ما يتسم به من ضبابية و عقب توقيع اتفاق أوسلو، غير أن تغير الحكومة الأمريكية و الحكومة الإسرائيلية، كل ذلك شكل تغييراً في النظرة الأمريكية لسياسة الاستيطان و التي عبر عنها مساعد وزير الخارجية الأمريكية روبرت بيللنرو بعدة نقاط أهمها :

" لم يعد توسيع المستعمرات بعد اتفاق أوسلو عقبة على طريق السلام بل عمل تعقيداً في مسيرة السلام، و أن توسيع المستعمرات لا يتعارض مع إعلان المبادئ، و أن البناء الاستيطاني بالتمويل الخاص لا يعتبر تجاوزاً لأي اتفاق مع الولايات المتحدة"^(٢).

و نتيجة لهذا بدا واضحاً رفض الولايات المتحدة طرح قضية الاستيطان أمام أي هيئة دولية خصوصاً مجلس الأمن لأنها تدخل ضمن اتفاق الأطراف المعنية، بتأجيلها لمفاوضات المرحلة النهائية، و أن تجاوزات إسرائيل بهذا الخصوص تبحث أثناء المفاوضات المستمرة بين الأطراف لتطبيق المرحلة الانتقالية .

كانت السياسة الأمريكية المعبرة عن تقييدها لدور الأمم المتحدة في أزمة الاستيطان قد اتضحت عندما جادلت مندوبة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة مادلين أولبريت بأن القدس و الاستيطان قضيتان يجب عدم بحثهما في الأمم المتحدة، و أن اهتمام الأمم المتحدة بهذه القضايا هو تذكاري من عهد سابق، فهي شأن ثنائي لإسرائيل و منظمة التحرير الفلسطينية^(٣)، و بناءً على ذلك عارضت أمريكا إصدار مجلس الأمن لمشروع قرار حول الاستيطان قدمته المجموعة العربية، و بالتالي فإن إدارة الرئيس كلينتون اتخذت مواقف مساندة لإسرائيل، على الرغم من اعتبار نفسها وسيطاً في عملية السلام، إذ حرصت على ضمان كل ما هو ضروري لاحتياجات إسرائيل الأمنية، فالنفقات الإسرائيلية حول الاستيطان تحصل عليها إسرائيل من خلال المساعدات الضخمة المقدمة لها على أشكال مختلفة ، وهي جزء من الضرائب التي يدفعها المواطن الأمريكي و الذي يعتبر بذلك مساهماً رئيسياً في الاستيطان الصهيوني في الضفة و القطاع.

الموقف الأوروبي من الاستيطان

وقفت الدول الأوروبية موقفاً مسانداً للمشاريع العربية التي تندد بالاستيطان، و لم يسجل أي تعطيل لمشاريع مجلس الأمن من قبل فرنسا و بريطانيا، و قد سجل امتناع النرويج و أيرلندا الشمالية و بريطانيا

(١) جاء هذا التفاهم خلال جولة بيكر للشرق الأوسط في تموز ١٩٩٢، و توج بقاء الرئيس بوش مع رابين في

١٩٩٢/٨/١١ أثناء زيارته الأولى للولايات المتحدة أنظر : صحيفة هآرتس ١٩٩٢/٨/١٩، ص ١ .

(٢) جاءت هذه النقاط خلال شهادة مساعد وزير الخارجية الأمريكي روبرت بيللنرو أمام الكونغرس الأمريكي في

١٩٩٤/١٠/٤، أنظر: Jerusalem post 6-10-1994

(٣) أرنسون، جيفري : مستقبل المستعمرات الإسرائيلية ، مرجع سابق، ص ٨٧ .

عن تأييد القرار رقم ٤٤٦ الموحد ضد سياسة إسرائيل الاستيطانية^(١)، لكن بريطانيا حافظت على كونها جزءاً من الموقف الأوروبي العام الذي درج على التعبير عنه في قرارات دول السوق الأوروبية و دول الاتحاد الأوروبي و الذي يعتبر المستوطنات غير شرعية وفقاً لمبادئ القانون الدولي، وأنها تشكل عقبة أمام تحقيق السلام^(٢)، و قد أعرب زعماء المجموعة الأوروبية صراحة عام ١٩٧٣ عن تأييدهم للسلام القائم على قرار مجلس الأمن رقمي ٢٤٢،٣٣٨، و رفض ضم الأراضي بالقوة^(٣)، و في عام ١٩٧٩ تطور الموقف الأوروبي تجاه الاستيطان حيث أكد إعلان المجلس الأوروبي المنعقد في البندقية بإيطاليا أن المستوطنات الإسرائيلية هي عقبة خطيرة تعرض عملية السلام في الشرق الأوسط للخطر، و في دورة بروكسل عام ١٩٨٣ طالب المجلس الأوروبي إسرائيل بالكف عن التوسع في بناء المستوطنات القائمة أو بناء مستوطنات جديدة، باعتبارها تتناقض مع القانون الدولي و تشكل عقبة كبيرة تعترض جهود السلام^(٤).

بعد حرب الخليج و نتيجة لتطور السياسة الأمريكية تجاه قضية المستوطنات، أدان البرلمان الأوروبي الذي عقد في ستراسبورغ إسرائيل بشدة، بل طالب الدول الأوروبية بصياغة علاقاتها مع إسرائيل في ضوء سياساتها الاستيطانية، و كان ذلك في إطار التقدم الحاصل في العلاقات الأوروبية مع منظمة التحرير، حيث طالب البرلمان الأوروبي من المفوضية الأوروبية تعيين ممثل لها في القدس الشرقية^(٥). بعد بداية مفاوضات السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية و إسرائيل عام ١٩٩٣ و بداية تطبيق الاتفاقات المرحلية، شكل الاستيطان مسألة مهمة في التحركات الأوروبية في الشرق الأوسط و ساندت أوروبا السلطة الوطنية و المؤسسات الفلسطينية غير الحكومية في مقاومة الاستيطان، كدعم مشاريع الإسكان القريبة من المستوطنات و دعم مشاريع وزارتي الزراعة و الأشغال في شق الطرق التي تصل إلى الأراضي المهددة بالمصادرة، و المساهمة في خطط حفر الآبار في الأراضي القريبة من المستوطنات^(٦)، و بذلك تكون أوروبا قد أصبحت أكثر صراحة في رفضها استمرار سياسة الاستيطان بل و مساهمتها في الكفاح الفلسطيني السلمي ضده .

(١) المرجع السابق، ص ٧٧ .

(٢) بركات، نظام محمود : الترابط بين الاستيطان و السيادة، مرجع سابق، ص ٦٧ .

(٣) ستيتية، عدنان : الاستيطان في الأراضي المحتلة، مرجع سابق، ص ٤٨ .

(٤) المرجع السابق، ص ٤٨-٤٩ .

(٥) حضر هذه الجلسة رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ياسر عرفات و ألقى خطاباً أمام المؤتمر ظهرت نتائجه في

مقررات الدورة النهائية، أنظر مقررات الدورة في صحيفة القدس ١٧/٥/١٩٩١ .

(٦) عن تطور الموقف الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية بشكل عام أنظر : الأزهرى، محمد خالد : المجموعة الأوروبية و قضية فلسطين، مجلة صامد الاقتصادية، العددان ٦٣-٦٤، ١٩٩٦ .

الفصل الخامس (تأثير الاستيطان على الأوضاع في قطاع غزة)

امتاز الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة، باستغلال ثروات القطاع الطبيعية و غير الطبيعية التي ورثها السكان عن أجدادهم، ولما كان هذا الاستيطان نابعا من أهداف سياسية للحركة الصهيونية، فقد أثر على الحالة السياسية في الشرق الأوسط، وكذلك تأثر بما يدور من أحداث سياسية، وقد جاء الاستيطان ليؤثر على الأوضاع الزراعية بحكم اعتماده على مصادرة الأرض و ثرواتها الباطنية، و بحكم ظروف القطاع الاقتصادية و إجراءات سلطات الاحتلال ضد الصناعة في القطاع، و دعمها لصناعات المستوطنين فرضت هذه الصناعات نفسها دون منافس فلسطيني لها، في الوقت الذي تحملت فيه البيئة الفلسطينية عبئاً كبيراً تمثل في تخريب المستوطنين لعناصرها، و تحمل الإنسان الفلسطيني مخلفات إنسان آخر غريب عنه و معادياً له ملأ القطاع رعباً و إرهاباً، و لم تسلم الحياة الاجتماعية للشعب الفلسطيني من عبث المستوطنين حيث نشروا المخدرات و منعوا أي رفاهية للإنسان الفلسطيني من خلال جبروتهم و مساندة جيشهم لهم، و ساستعرض تأثير حركة الاستيطان الصهيوني في فترة الدراسة على أوضاع قطاع غزة، و برغم اعتبار هذا التأثير جزءاً هاماً من تأثير الاحتلال على القطاع إلا أن الدراسة غير متخصصة بكل تأثيرات الاحتلال على قطاع غزة بل تأثير الاستيطان فقط.

أولاً : التأثير السياسي

يعتبر الهدف السياسي من أهم الأهداف وراء إقامة إسرائيل للمستوطنات في قطاع غزة، حيث لم تقنع الذريعة الدينية والتاريخية الكثير من اليهود للاستيطان في القطاع مقارنة مع الضفة الغربية، و قد وجد الهدف السياسي تعبيراً له من خلال إقامة النقاط الاستيطانية التي لا تعني شيئاً بالنسبة لإسرائيل أمنياً أو اقتصادياً، خاصة في بقعة أرض مساحتها صغيرة و كثافة سكانها عالية كقطاع غزة. إن الهدف السياسي من الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة له فروع عديدة تصب جميعها في خدمة إسرائيل سياسياً، و على الاتجاه الآخر فقد حاولت إسرائيل تجبير الأوضاع السياسية لخدمة تطوير و نمو حركة الاستيطان الصهيوني في القطاع، و عليه أثرت هذه الأوضاع على الاستيطان. حرصت إسرائيل في حروبها المتعاقبة على نقل المعركة إلى أرض الخصم، و قد نبعت فكرة الاحتفاظ بقطاع غزة بعد عام ١٩٦٧ من هذا المنطق، و ذلك لغرض نقل المقاومة الفلسطينية من مهاجمة المستوطنات التي تحد الخط الأخضر إلى داخل قطاع غزة، و بالفعل لم أعثر في مصادر الدراسة على ما يثبت تطور المقاومة أو تصعيدها تجاه هذه المستوطنات مباشرة بعد حرب ١٩٦٧ مقارنة مع الفترة التي سبقت هذه الحرب.

تعتبر المشاريع التي تم التخطيط لها للاستيطان في قطاع غزة جزءاً هاماً من الخطة السياسية العامة لتعامل إسرائيل مع الصراع العربي الإسرائيلي و القضية الفلسطينية بشكل خاص، و قد انطلقت هذه المشاريع من هواجس أمنية متفاعلة في عقول السياسيين الإسرائيليين، و تمحورت حول مهمة حماية الحدود و تحصينها بحقائق ديمغرافية يهودية، و بالتالي تكون ورقة قوية خلال المفاوضات المستقبلية مع العرب، و قد مثل قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ حالة سياسية تتطلب بقاء إسرائيل خلال إطارها، و عليه لم ترفض إسرائيل القرار بشكل مطلق بل ادعت فهمها له بشكل مغاير لما فهمه العالم، و اعتبرت أن من حقها الاستيطان في الأراضي التي احتلتها، فالقرار حسب الفهم الإسرائيلي له لا يدعو إسرائيل للانسحاب من كل الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧، بل من أراضٍ احتلت في ذلك العام، و بالتالي سخرت من العالم كله بهذه الدراما اللغوية و القانونية المفتعلة، و عليه قدم آلون مشروعه مستنداً على مبادئ عدم العودة إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، بل تحصين بعض الحدود^(١).

(١) الجعفري، وليد : الاستيطان الإسرائيلي و عملية السلام، صامد الاقتصادي، عدد ٩٠، كانون اول ١٩٩٢، ص ١٠٤ .

ربط القادة الإسرائيليون بين الأمن و السيادة و السياسة، يمثل الاستيطان أداة الربط بينهما، و قد عبر عن ذلك موسى ديان عندما كان وزيراً للدفاع، حيث "اعتبر المستوطنات في الضفة و القطاع أساسية ليس لأنها تستطيع ضمان الأمن أفضل من الجيش، بل لأن الجيش لا يستطيع المحافظة على هذه المناطق بدونها"^(٢).

إن الإبقاء على الحالة السياسية للقطاع بدون تغيير سوف يدعم تقدم و تطور النشاط الاستيطاني، بهدف خدمة أهم أهداف إسرائيل، فقد اعترف بذلك اسحق رابين أمام أول حكومة برئاسته وقال " إن إسرائيل مصممة على الإبقاء على الوضع الراهن حتى يتفاوض العرب مع إسرائيل لتوقيع اتفاقية تضمن إقامة سلام عادل نهائي، و لتحقيق مصالح سياسية اقتصادية من وراء المستوطنات، و خصوصاً في أي مباحثات و مفاوضات للوصول إلى حل سياسي للصراع العربي الإسرائيلي"^(٣).

جاءت الأوضاع السياسية بعد عام ١٩٦٧ لتشكل عاملاً مؤثراً على الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة حيث لم تجد إسرائيل أي رادع لإقامة المستوطنات في القطاع، و بعد تغيير الأوضاع السياسية بهزيمة إسرائيل في تشرين أول ١٩٧٣، انشغلت إسرائيل بمواضيع لا تقل أهمية عن الاستيطان كإعادة بناء الجيش و التصنيع الحربي و تقوية البنية التحتية للمجتمع، و لكن رغم تصاعد التأييد الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني، و الإدانة الجماعية لممارسات إسرائيل و على رأسها

الاستيطان، لم تول إسرائيل ذلك اهتماماً، فقد ظلت تتعامل مع القرارات الدولية بشكل مغاير لمتطلب السلام، فقد جاء قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ ليؤكد على ما ورد في القرار رقم ٢٤٢، و خاصة في مقايضة الأرض بالسلام، و في هذه الفترة بدأت إسرائيل تتعامل مع المستوطنات باتجاهات أمنية سياسية، مع أن الاثنين يعوقان عملية السلام و يشكلان انتهاكاً للمواثيق و الأعراف الدولية.

لم تستطع المستوطنات الأمنية إثبات صحة حمايتها للحدود، فقد بقيت هذه المستوطنات تمثل برميل ديناميت قابل للاشتعال في أي لحظة، فهي جسم غريب داخل منطقة عربية، و هذا الجسم هو من غلاة اليهود القوميين المتعصبين، و برغم قلة عدد سكان هذه المستوطنات في تلك الفترة، فقد مثلت نقاط احتكاك و تصادم مع المحيط العربي المجاور، و هذا من شأنه أن يهدم أي اتفاق سلام في تلك المرحلة^(٤)، فستطالب إسرائيل بحماية هذه المستوطنات، و حتى لو انسحبت و تركتها تحت الإشراف الفلسطيني فمن الممكن أن تخترق إسرائيل الحدود بحجة حماية المستوطنات عند أي حدث، و هذا ما سيشكل آخر مسمار في نعش عملية السلام.

لقد ثبت بطلان الذريعة الأمنية لبناء المستوطنات و أنها اتخذت للتأثير على أي عملية سلام، و أنها لا تحمي نفسها، بل تتطلب حماية كبيرة، و يؤكد بن غوريون هذه الحقيقة قائلاً " أن أمننا يعتمد أولاً قبل كل شيء على السلاح الاحتياطي و ليس على المستوطنات الحدودية"^(٥)، و الحقيقة أن مستوطنات القطاع لن تمنع صواريخ الدول العربية التي يزيد مداها عن المائة كيلو متر، من السقوط على المجدل أو اسدود، هذه الصواريخ التي يمتلكها العرب قبل العام ١٩٦٧.

شكلت المستوطنات الإسرائيلية التي أقيمت في سيناء ورقة رابحة بيد المفاوض الإسرائيلي للمساومة على أمور أخرى، كترتيبات الأمن و طبيعة العلاقات الدبلوماسية المستقبلية بين الدولتين، و منذ زيارة السادات للقدس و توقيع اتفاقات كامب ديفيد، أقامت إسرائيل العديد من المستوطنات الجديدة في سيناء و مشارف رفح، و تم تطوير جميع المستوطنات القائمة^(٦)، فقد اعتبر بيغن " أن الاستيطان هو جزء من عملية السلام، و يعتبر أن من حق إسرائيل المطالبة بفرض السيادة على المناطق التي تعتبر من أرض إسرائيل (يرفض الإسرائيليون تحديدها)، و أنه لا توجد إلا طريقة واحدة للوصول إلى تفاهم، و هي إبقاء

(١) المركز القومي للدراسات الاستراتيجية : المستوطنات و المفاوضات، مرجع سابق، ص ٤ .

(٢) حسين، عنان : التوسع في الاستراتيجية الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ١١٧ .

(٣) الجعفري، وليد : الاستيطان الإسرائيلي و عملية السلام، مرجع سابق، ص ١١٨ .

(٤) المرجع السابق، ص ١١٩ .

(٥) عن المستوطنات التي أقامتها إسرائيل خلال مفاوضات السلام بين مصر و إسرائيل ، أنظر :

عابدي، خالد : الاستعمار الاستيطاني ، مرجع سابق، ص ١٢٥-١٦٥ .

مسألة السيادة على الأرض مفتوحة و الاقتصار على الاهتمام بمسائل الأفراد و الشعوب" (٤)، و إصرار إسرائيل على استمرار عملية الاستيطان حتى في ظل مفاوضات السلام.

أولت مصر موضوع المطالبة بإخلاء مستوطنات سيناء و مشارف رفح درجة أكبر من تلك التي أولتها اللجنة المشتركة لبحث الحكم الذاتي لسكان الضفة و القطاع، فقد كان الإسرائيليون يعتمدون على خطة مناحيم بيغن التي طرحها قبيل المفاوضات لملء الساحة السياسية التي كانت تملؤها لاءات العرب في قممهم و على رأسها قمة بغداد ١٩٧٦، و تعتبر بنود خطته سرد للمبادئ التي تثبت السياسة التوسعية، و ضم الأراضي العربية لإسرائيل، ثم يؤكد من ناحية أخرى أنه بعد الفترة الانتقالية التي يستغرقها الحكم الذاتي فإن إسرائيل ستطالب بحق السيادة على قطاع غزة، فقد نص أحد البنود على " أن تتبع المستعمرات الإسرائيلية و السكان اليهود للقانون الإسرائيلي و الإدارة الإسرائيلية، و يستمر الحق في مواصلة إنشاء المستوطنات في المناطق الخاضعة للحكم الذاتي، و ستقوم قوات الأمن الإسرائيلية بضمان مسؤولية الأمن الداخلي لكل أراضي الحكم الذاتي" (١)، أما بخصوص الضفة الغربية فقد زاد مشروع بيغن تصنيف الأراضي و كيف ستعامل إسرائيل معها (٢)، و قد عبرت أيضاً عن أفكار توسعية و استمرار الاستيطان.

هدفت إسرائيل من وراء إقامة المستوطنات إلى التأثير على الحلول السياسية و التحكم فيها و وضع العراقيل أمام الحلول التي ترفضها إسرائيل و على رأسها قيام الدولة الفلسطينية، و قد اعتبر إياها بن أليسار أن الأسباب الكامنة وراء إنشاء المستوطنات في الضفة و القطاع " أنها معدة لمنع قيام دولة فلسطينية، فكل عمل يمنع قيام دولة فلسطينية يدفع السلام إلى الأمام، و أن مستوطنات الضفة و غزة هي حقيقة نابعة من سياستنا" (٣)، رغم أن هذه الدولة الفلسطينية في حالة السلم لا تشكل خطراً على إسرائيل، و في هذا الشأن يرى الكاتب الإسرائيلي أسفاتي " أن الدولة الفلسطينية إذا أقيمت لا يمكن لها أن تشكل خطراً على وجود إسرائيل من دون أن تشكل في الوقت نفسه خطراً على وجودها الطبيعي"، فشريط الأرض الذي عرضه ٣٠-٤٠ كيلو في الضفة أو أقل من عشرة كيلو مترات في القطاع لن يكون حداً دفاعياً مهماً في حال حدوث هجوم استراتيجي. (٤)

لقد مثلت اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية أهم حالة سياسية في الشرق الأوسط حتى عام ١٩٨٢، و قد أثرت على حركة الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة بما يلي :

- ❖ أنشئت أغلب المستوطنات في قطاع غزة في الفترة بين ١٩٧٨-١٩٨٢، و هي الفترة التي بدأت فيها عملية التفاوض بين مصر و إسرائيل، و انتهت بانسحاب الأخيرة من سيناء في أبريل ١٩٨٢ .
- ❖ تم التركيز في هذه الفترة على تطور مستوطنات جنوب القطاع، و خاصة تلك الواقعة في رفح، و ذلك بهدف حماية حدود القطاع مع مصر.
- ❖ زادت عملية السلام بين مصر و إسرائيل من قوة مستوطني قطاع غزة في الشارع الإسرائيلي و الحكومة، و هذا ما وجد تعبيراً له من خلال تشكيلهم المجلس الإقليمي للمستوطنات في مايو ١٩٧٩، بعد سن القادة العسكريين للمنطقتين الجنوبية و الوسطى لأوامر عسكرية بذلك، و ذلك لدفن أي فكرة تدعو لانسحاب من القطاع كلياً.
- ❖ بفعل اتفاقية السلام بين مصر و إسرائيل، انتقل جزء كبير من مستوطني سيناء للاستيطان في قطاع غزة، بل أن مستوطنات بأكملها تم انتقالها من سيناء و مشارف رفح إلى القطاع، كمستوطنتي

(٤) آنو، يوسي : المستوطنات و الحدود و المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، تقديم خليل الشقاعي، (ب.ط) ، مركز البحوث و الدراسات الفلسطينية، نابلس - فلسطين ١٩٩٥، ص ٥٧ .

(١) عرض مناحيم بيغن هذه الخطة على لجنة وزارية مكونة من أحد عشر وزيراً ، و وافقت في ١٧/٥/١٩٧٩، و ثم إقرارها من الحكومة الموسعة بعد أربعة أيام أنظر : جاروي، روجيه : ملف إسرائيل، مرجع سابق، ص ١١٧ .

(٢) للمزيد من المعلومات عن نقاط المشروع و تصنيفه للأراضي في الضفة الغربية أنظر :

Jerusalem post, 18-5-1979 .

(٣) شؤون فلسطينية، عدد ٩٦، تشرين ثاني ١٩٧٩، ص ١٧٣ .

(٤) بيبين ، ألكس : تاريخ الاستيطان بدولة إسرائيل، مرجع سابق، ص ٢٩٣، (بالعبرية).

عتمونة و إيلي سيناى، وهما من المستوطنات التي يعتبر مستوطنوها من غلاة المستوطنين المتطرفين، و هم الذين تزعموا هذا التطرف بين مستوطني القطاع^(١)، بل أنه لم يكن من قبيل الصدفة وضع إحدى المستوطنتين على الحدود مع مصر و الأخرى، على حدود الخط الأخضر في شمال القطاع.

❖ عززت الاتفاقية من مكانة المستوطنين بين المجتمع الإسرائيلي، و أصبحوا يعاملون معاملة العطف و التأييد لإعطائهم أولوية خاصة، و ذلك بسبب ترحيلهم بالقوة عن مستوطناتهم في سيناء، و كانت النتيجة الطبيعية لذلك ظهور حالة التطرف في صفوف المستوطنين، و التي وصلت ذروتها في الأعوام ١٩٨٤، ١٩٨٣، و وجدت تعبيراً لها من خلال ممارستهم ضد الفلسطينيين بأيدي مجموعات سرية أنشأها المستوطنون في الضفة الغربية.

❖ كان من نتائج عملية السلام مع مصر تصميم إسرائيل على بناء المزيد من المستوطنات في القطاع، و ذلك بغرض زرع اليأس و الإحباط في قلوب الفلسطينيين كي يتراجعوا عن المطالب السياسية كتقرير المصير أو حوار دولي بخصوصهم، و من جهة أخرى إحجام الفلسطينيين عن المعارضة للاحتلال و قبولهم بسياسة الأمر الواقع و التي يقف الاستيطان على رأسها، و بالتالي اتساع المجال لتحقيق مزيد من الانتصارات التكتيكية السياسية لإسرائيل في معركة الصراع على الأرض^(٢).

لم يكن الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة بمعزل عن التطورات السياسية التي عصفت بالشرق الأوسط عقب حرب الخليج الثانية، فقد كانت إسرائيل تدرك أنه لا محالة من الاستجابة للمطالب الروحية لاشتراك إسرائيل في مؤتمر دولي لمفاوضات سلام، و بدأت السياسة الاستيطانية الإسرائيلية بعد حرب الخليج تأخذ شكلاً جديداً حيث زادت من الحوافز المالية و تشجيع الاستثمار الصناعي و الزراعي في مستوطنات القطاع، و زاد تدفق الأموال لدعم و تطوير البنية التحتية و الخدمات لاستدراج الإسرائيليين بشتى انتماءاتهم للسكن في هذه المستوطنات، بل و عملت الحكومة و المنظمات الصهيونية على تأييد الرأي العام الإسرائيلي للبقاء الإسرائيلي في الأراضي المحتلة^(٣).

أثرت الأوضاع السياسية الجديدة سلباً على قطاع غزة، ففي فترة رئاسة شامير للحكومة زادت الإمكانيات الواردة لتدعيم مستوطنات شمال القطاع، و اعتبره شامير جزءاً من الصراع السياسي بين إسرائيل من جهة و العالم العربي و الولايات المتحدة من جهة أخرى، لأن الأمر الطبيعي يعني استمرار إسرائيل في تنفيذ فعاليات الاستيطان في أرضها^(٤)، و لم تمنع كافة إجراءات الرقابة و الضمانات و التعهدات التي حصلت عليها أمريكا من خلال سفارتها، و من خلال المذكرات التي كانت ترسلها الحكومة الإسرائيلية للحكومة الأمريكية، و على رأسها مذكرة التطمينات التي أرسلها ديفيد ليفي، و كل ذلك لم يجد نفعاً أمام إصرار إسرائيل على الاستمرار في الاستيطان، بهدف إبطال أي عملية تسوية سلمية قريبة، حيث أدخلت إسرائيل عدة كرفانات لمستوطنات القطاع، و ذلك بتمويل الحكومة التي تعهدت قبل أسابيع بعدم استخدام الأموال الأمريكية أو ضماناتها في النشاطات الاستيطانية في الضفة و القطاع^(٥).

استمر الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة بالنمو و التطور بوتيرة متسارعة أثناء مفاوضات واشنطن المنبثقة عن مؤتمر مدريد، و كان الاستيطان يمثل أكبر العقبات أمام المفاوضات، و كان شامير يريد أن

(١) يتضح تطرف المستوطنين من خلال (الاجتماعات و المؤتمرات التي تعقد في المستوطنات)، و التي يتضح فيها ضعف أو عدم تأييدهم لعملية السلام أنظر : السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي، دائرة النشاط الإسرائيلي، دراسة حول مستوطنة إيلي سيناى، مصدر سابق، ص ١٤ .

(٢) فلسطين الثورة ، عدد ٨٥١، تموز ١٩٩١، ص ٢٥ .

(٣) مركز القدس للإعلام و الاتصال، استجد أو اقترض أو اسرق ، مصدر سابق، ص ٣٤٧ .

(٤) جاء رد رئيس وزراء إسرائيل اسحق شامير على قرار الحكومة الأمريكية ربط الاستيطان بموضوع الضمانات البنكية الأمريكية الممنوحة لإسرائيل من خلال مقابلة مع مراسل صحيفة معاريف نشرت بتاريخ ١٩٩١/٩/٨، و ورد ترجمتها في صحيفة القدس ١٩٩١/٩/٩، ص ٤ .

(٥) ورد ذلك في تقرير وزارة الخارجية الأمريكية، أنظر الدراسة ص ٢١٤ .

يطيل هذه المفاوضات لعشر سنوات بدون اتفاق، لحين إسكان مليون مستوطن في الضفة الغربية و قطاع غزة^(٤).

أثرت الأوضاع السياسية العالمية على تطور حركة الاستيطان الصهيوني في القطاع، ففي نهاية الثمانينات بدأ تدفق موجات المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفيتي للخارج، و توجه جزء كبير منهم إلى إسرائيل، و ذلك بموافقة أصحاب القرار السوفيتي المنتهجين لسياسة البيروسترويك (إعادة البناء)، و قد توجه عدد كبير من هؤلاء المهاجرين للاستيطان في الضفة و القطاع، و ذلك أمام إجراءات حكومة إسرائيل مستغلة أوضاعهم المادية السيئة إضافة إلى تأثيرهم على الانتخابات في إسرائيل^(١). بدأت المفاوضات الإسرائيلية سرّاً بوساطة نرويجية و ذلك عقب عقم المفاوضات العلنية الجارية في واشنطن، و قد مثل الاستيطان عقبة كبيرة في المفاوضات و ردود متباينة بين الوفود، تطلبت استصدار تعليمات من المستوى السياسي، فقد جاءت فكرة حل قضية المستوطنات مقابل الفكرة التي طرحها الإسرائيليون عن التعايش بين الطرفين، و قد أشار الإسرائيليون أن إسرائيل ألغت خطة الاستيطان التي كانت مقررة في الأعوام الماضية، و تبنت خطة جديدة بهذا الصدد، و هي تعتمد على البناء فقط لأغراض أمنية^(٢)، و قد ردت منظمة التحرير على موقف إسرائيل الراض لبحث قضية الاستيطان عبر وثيقة أهم بنودها: ^(٣)

- أن المستوطنات تقع داخل أراض فلسطينية، و سيطرة إسرائيل عليها سيعيق عمل السلطة الفلسطينية.
- أن المستوطنات تمثل عقبة رئيسية أمام أي سلام بين إسرائيل و جيرانها .
- ضرورة إلغاء الأفكار الإسرائيلية الداعية إلى ربط المستوطنات بالأمن الإسرائيلي.
- أن الفلسطينيين لا يمكنهم الموافقة على تأجيل بحث موضوع المستوطنات إلى المرحلة النهائية .
و في الجولة التالية طرح محمود عباس (أبو مازن) تعهد إسرائيل بإزالة المستوطنات و العمل على احترام كل القرارات الدولية بشأن الأراضي الفلسطينية، على أساس أن هناك إمكانية لإقامة المستوطنات الأمنية في نقاط الترتيبات الأمنية التي يمكن أن يتم الاتفاق عليها، و هذا ما رفضه الإسرائيليون جملةً و تفصيلاً^(٤)، و أخيراً قبل الوفد الفلسطيني تأجيل النظر في المستوطنات إلى المرحلة النهائية من المفاوضات، و بدا واضحاً عدم تضمن اتفاق أوسلو إزالة أو تحديد أو تجميد الاستيطان في أي منطقة و من ضمنها قطاع غزة حيث جاء في نص اتفاق إعلان المبادئ^(١) : "من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية بما فيها القدس و اللاجئين و المستوطنات و الترتيبات الأمنية و الحدود و التعاون مع جيران آخرين، و المسائل الأخرى ذات الاهتمام المشترك" جاء استمرار النشاط الاستيطاني في الضفة و القطاع عقب اتفاق أوسلو تكريساً لتأثير الاستيطان بالأوضاع السياسية القائمة، فرغم تأجيل البحث في قضية الاستيطان إلى المرحلة النهائية، فقد فهمت هذه القضية بشكل مختلف بين الوفدين الفلسطيني و الإسرائيلي، و قد يكون هناك تقصير في الجانب الفلسطيني لعدم حصوله على ضمانات كافية حول الاستيطان، فبعد ثلاثة أشهر من توقيع إعلان المبادئ عرض شمعون بيريس قضية الاستيطان و أحوال قطاع غزة

^(٤) صرح بذلك اسحق شامير عقب هزيمة حزبه في انتخابات الكنيست في حزيران ١٩٩٢ أمام حزب العمل، و اعتبر شامير أن العالم كله وقف متحدياً لتكتل الليكود، أنظر صحيفة القدس ١٩٩٢/٦/٢٥.

^(١) عن تأثير المهاجرين من الاتحاد السوفيتي على الحياة في إسرائيل خاصة تأييدهم في الانتخابات أنظر :

- خليفة، أحمد : قائمة المهاجرين السوفيت/ داع، الأحزاب التي تريد أصواتنا من دون ممثلين عنا، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٠، ربيع ١٩٩٢، ص ٢٤٠

- شادي عبد العزيز : تحليل الانتخابات الإسرائيلية ١٩٩٢، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد ١٦٥، نوفمبر ١٩٩٣، ص ١٩٥

^(٢) بكري، مصطفى : غزة - أريحا، ط٢، مركز الفكر العربي للدراسات، القاهرة-مصر ١٩٩٣، ص ١٠٧ .

^(٣) المرجع السابق ص ١٠٨ .

^(٤) محمود عباس (أبو مازن): طريق أسلو، موقع الاتفاق بروي الاسرار الحقيقية للمفاوضات، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، بيروت-لبنان ١٩٩٤، ص ٢٨، و محمود عباس هو أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير و موجه المفاوضات الفلسطينيين .

^(١) منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون المفاوضات، وثيقة إعلان مبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية

الانتقالية (واشنطن ١٩٩٣/٩/١٣)، المادة الخامسة الخاصة بالفترة الانتقالية و مفاوضات الوضع الدائم، البند الثالث، ص ٧، أنظر : الملحق رقم (٢) .

المستقبلية بسيناريو خاص، يفرق بين الضفة و غزة، حيث يتمتع القطاع بخصائص الدولة بينما ستتطور الضفة الغربية إلى نظام حكم ذاتي مكون من الفلسطينيين والمستوطنين، و ستكون سلطة الحكم الذاتي مسؤولة عن كافة الأمور الداخلية، بينما سيبقى الأمن و الشؤون الخارجية بيد إسرائيل، و سيقام برلمان محلي موافقاً للتناسب السكاني^(١)، و لم يتطرق إلى تفاصيل عن الدولة الفلسطينية في القطاع، و هنا يجب السؤال عن إمكانية عيش خمسة آلاف مستوطن و وسط مليون فلسطيني؟ و إذا أخذنا الموضوع من زاوية ديمقراطية فكيف سيؤثر ٠,٠٥ ٪ من عدد السكان في فعاليات الدولة و هم مرفوضون من الطرف الآخر تاريخياً و ثقافياً؟

ويلاحظ أن هناك كرها بين الطرفين، و بالتالي فإنني أدحض صحة أفكار بيرس إذا تضمنت أي وجود للمستوطنات في ظل دولة فلسطينية تبدأ بقطاع غزة أولاً .

فحسب الفهم الفلسطيني فإن الخلل الذي حدث بعد أوسلو في موضوع الاستيطان لم يكن نتيجة خلل في فلسفة اتفاق أوسلو و مبادئه و مضامينه، و هذا ما عبر عنه أحمد قريع (أبو علاء) باعتبار الخلل في إعادة انتهاج إسرائيل لسياسة القوة و فرض الأمر الواقع و المتمثلة في إيجاد مستوطنات جديدة و تسمين المستوطنات القائمة، و شق الطرق الجديدة تحت و هم الأسباب الأمنية، و لكن من جهة أخرى نجحت الاتفاقيات مع الإسرائيليين و إلى حدٍ معقول في وقف و تجميد الأنشطة و المشاريع الاستيطانية خلال فترة حكم حزب العمل، و وضعت المشروع الاستيطاني برمته قيد البحث لوقفه و إنهائه كما انتهت مستوطنات سيناء، و قد كان تأجيل بحثه إقراراً ضمناً من الطرف الآخر و اعترافاً بإشكالية الموضوع و تمثله كعقبة في طريق السلام^(١).

يتضح مما سبق أن أوسلو قد أثرت على الاستيطان في القطاع كالتالي :

- كانت إسرائيل تسيطر وفق قانونها على الأراضي ذات الملكية غير خاصة كافة، و منذ عام ١٩٦٧ لم تتح الحرية للمستوطنين لاستخدام الأراضي التي سمح لهم بالسيطرة عليها بعد اتفاق أوسلو .
- بالنسبة للبروتوكول الخاص بإعادة انتشار الجيش الإسرائيلي و الترتيبات الأمنية الذي وقع في طابا ١٩٩٥ أو ما سمي بأوسلو ٢، فقد كان له تأثير سلبي للغاية، بل ساهمت نصوصه في تطور حركة الاستيطان، حيث بقيت كل المناطق التي داخل سياج المستوطنات تحت السيطرة الإسرائيلية، و تم إضافة المنطقة المسماة مناطق صفراء كحزام لحماية المستوطنات (و فيها لا يكون للسلطة أي صلاحيات أمنية) رغم أن ملكيتها للفلسطينيين و غالبيتها العظمى من نوع الملكية الخاصة، و بقيت المنطقة مستهدفة للمصادرة، بل تم عمل إجراءات إضافية لإحكام السيطرة على مداخلها و مخرجها، و تصاعدت عمليات مضايقة المواطنين فيها.

- أصبح هناك ثلاثة مداخل لمنطقة المواصي ، بعد أن كانت سبعة قبل هذا الاتفاق، و أن استخدام السلطة لمنطقة المواصي هي فقط لقطاعات الرياضة و الترفيه و منشآت الأغذية (مشاريع زراعية) و بناء مخازن و مكاتب لخدمة الصيادين^(٢).

- أضافت الاتفاقية اعتبار قرية الدهنية قاعدة عسكرية إسرائيلية^(٣)، و ذلك لحين إصدار عفو جماعي عن مواطني القرية و اتخاذ التدابير لحمايتهم، و بعد ذلك من الممكن أن تكون القرية منطقة صفراء، و ليست تحت السيطرة الفلسطينية الكاملة^(٤).

^(٢) ورد طرح بيرس لهذا السيناريو أثناء إلقائه كلمة في مؤتمر اليونسكو في غرينادا بتاريخ ١٧/١٢/١٩٩٣ أي بعد ثلاثة أشهر من توقيع إعلان المبادئ، أنظر نص المشروع كاملاً :

Aronson, Geoffry : Settlements and the Israel – Palestinian.

Negotiations (Washington, Institute for Palestine studies :1996)

^(١) قريع، أحمد (أبو علاء) : السلام المعلق (قراءات في الواقع السياسي و الاقتصادي الفلسطيني)، ط٣، المؤسسات العربية، بيروت – لبنان ١٩٩٩، ص ١٠٨.

^(٢) أنظر ملحق رقم (٣) و هو نص اتفاقية طابا (أوسلو ٢) بخصوص المواصي، منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون المفاوضات، البروتوكول الخاص حول إعادة الانتشار و الترتيبات الأمنية و واشنطن ١٩٩٥/٩/٢٨ ص ٥٧.

^(٣) تقع قرية الدهنية في الزاوية الشرقية في أقصى جنوب قطاع غزة في جنوب مطار غزة على الحدود مع مصر، و قد أقامت إسرائيل لإيواء عشرات العملاء الهاربين و تدريبيهم في نهاية السبعينات، و لا يزال يسكنها هؤلاء العملاء و منهم من يحمل جنسية إسرائيلية، و يعتمد هؤلاء على عملهم داخل إسرائيل.

-إن اتفاقيات السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية و إسرائيل قد سمحت لإسرائيل بتوسيع الطرق التي صادرت بموجبها آلاف الدونمات، و على رأس هذه الطرق الشارع الساحلي الموازي للمواصي و شريط مستوطنات غوش قطيف، و لقد أدرك بعض زعماء إسرائيل أن خرق إسرائيل للاتفاقيات الموقعة مع الفلسطينيين و تماديتها في بناء المستوطنات لن يكون من مصلحتها على الإطلاق، بل إن هذا سيؤثر سلباً على إمكانية تنازل إسرائيل مستقبلاً عن أي أرض، و بالتالي لن يكون هناك سلام، فقد دعا أفرام سنيه أحد وزراء حزب العمل و الخبير في شؤون الضفة و القطاع إلى " تحسين الاقتصاد الفلسطيني، و وقف الاستيطان، و أن غياب أحد هذه العناصر كفيل بتخريب عملية السلام" (١)، و هناك وزراء آخرون في الحكومة و لظروف حزبية لا يستطيعون التصريح على الملأ أنهم يعارضون الاستيطان، فهم يشعرون بابتزاز المستوطنين لهم و أن الوزراء أنفسهم لا يستطيعون الحصول على تلك الامتيازات التي يحصل عليها المستوطنون، و على رأسهم رئيس الوزراء اسحق رابين الذي تعهد للرئيس الفلسطيني بإزالة كافة مستوطنات قطاع غزة و غالبية مستوطنات الضفة الغربية بما فيها مستوطنات الخليل و خاصة الاستيطان داخل المدينة، و كذلك مستوطنات غوش عتسيون، طالباً من الرئيس الفلسطيني عدم إثارة هذا الموضوع إعلامياً (٢).

و هناك حقيقة بشأن تأثير الاستيطان على الأوضاع السياسية، حيث يعترف أحمد قريع "أن استمرار الهجمة الاستيطانية الإسرائيلية في ظل عملية السلام تهدف إلى إظهار وقائع جديدة تكرر الأمر الواقع، و تحدث تحولات ديمغرافية في الأراضي الفلسطينية لصالح المشروع الصهيوني، و أن ذلك يشكل عامل ضغط و ابتزاز على المفاوض الفلسطيني و العربي، باتجاه صيغة حل إسرائيلية أمريكية تحد من الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني" (٣)، و قد أدى استمرار الاستيطان في قطاع غزة بعد اتفاق أوسلو إلى إعاقة المفاوضات بهذا الشأن، و لم يكن فهم حكومة الليكود لاتفاقيات السلام مع منظمة التحرير بأقل من حزب العمل، فقد اعتبر بنيامين نتنياهو " أن أوسلو لا تمنع استمرار البناء في المستوطنات في الضفة و القطاع، في أمس و اليوم و في الغد سنواصل توسيع المستوطنات في كل مكان، فنحن لا نستطيع أن نفعل أقل مما فعله العماليون" (٤).

و يمكن إجمال التأثير السياسي لحركة الاستيطان الصهيوني على قطاع غزة بـ :

- ❖ تأثر الاستيطان بالأوضاع السياسية في إسرائيل كالمصالح الحزبية و فعاليات الانتخابات و نتائجها.
- ❖ تأثر الاستيطان بالسياسة الأمريكية و مشاريعها تجاه الضفة و القطاع و بالتالي دفع القطاع جزءاً من هذه الفاتورة.
- ❖ دفع القطاع ثمناً باهظاً نتيجة توقيع اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية، و تنفيذ بنودها حيث ازداد عدد المستوطنات و استمر توسيع المستوطنات الموجودة.
- ❖ اختلف الفهم الفلسطيني والإسرائيلي لنصوص الاتفاقيات الموقعة بينهم حول الاستيطان، فكانت فترة نعم فيها المستوطنون بالأمن، وكان عاملاً هاماً في زيادة عددهم، لكن النشاط الاستيطاني في قطاع غزة لم يرق إلى مستوى النشاط الاستيطاني الذي ساد في الضفة الغربية عقب اتفاق أوسلو .

(٤) منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون المفاوضات، البروتوكول الخاص حول إعادة الانتشار و الترتيبات الأمنية ، مصر سابق ص ٥٨

(١) سنيه، أفرام : الطريقة الوحيدة لتجنب الكارثة، مقالة في صحيفة:

Jerusalem post, 3-12-1996.p4

(٢) كان هذا التعهد في قمة إيرز بين عرفات و رابين في أيلول ١٩٩٥، مقابلة مع محمد حسن دحلان، مدير الأمن الوقائي في قطاع غزة الذي حضر الجلسة، أجريت المقابلة بتاريخ ٢٧/٢٠٠٠.

(٣) قريع، أحمد : السلام المعلق ، مرجع سابق، ص ١٠١ .

(٤) صحيفة الأيام ١/٢/١٩٩٧ .

- ❖ نجحت إسرائيل في وضع الاستيطان في القطاع كعائق أمام الاتفاقيات السلمية، وكان أبرز ملامح ذلك عدم نجاح مصر في تغيير هذا الواقع، و من بعده عدم قدرة منظمة التحرير الفلسطينية في تغيير هذا الواقع في توقيعها للاتفاقيات المختلفة .
- ❖ مثلت حركة الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة العقبة الكبرى أمام ممارسة الشعب الفلسطيني في القطاع لحقوقه الوطنية، فمنذ عام ١٩٧٢ و حتى ١٩٩٦ شكل الاستيطان أساساً محبطاً لأي اتفاق سلام بخصوص قطاع غزة.

ثانياً : التأثير الأمني

كان الغرض الأمني أحد الأغراض الذي أقيمت من أجله عدة مستوطنات في قطاع غزة، و من الطبيعي أن يكون قطاع غزة (أرضاً و شعباً) هدفاً للمخططات و المشاريع الأمنية التي ستؤديها هذه المستوطنات، و قد ارتبط التأثير الأمني لحركة الاستيطان الصهيوني على القطاع بعدة عوامل أهمها :

- طبيعة المقاومة الفلسطينية للاستيطان (كماً و نوعاً).
 - طبيعة العلاقة بين المستوطنين و الجيش .
 - السياسة العامة للحكومة القائمة في إسرائيل تجاه الفلسطينيين .
 - مدى تطور حركة الاستيطان في القطاع بشكل عام و التكتلات الاستيطانية المختلفة فيه.
- تطور التأثير الأمني للاستيطان على قطاع غزة بفعل هذه العوامل عبر سنوات الاحتلال، و بقي القطاع ضحية و ذريعة (الأمن)، ذلك المصطلح الذي اتخذته الحكومات الإسرائيلية حجة لم يقبلها العالم في انتهاكها لحقوق الشعب الفلسطيني و اضطهاده، و كان الاستيطان أهم هذه الممارسات.
- عندما تقام نقطة عسكرية فهي لأغراض أمنية، و كذلك الحال عند تحويلها لنقطة ناحال و توسيعها و مصادرة الأرض، ثم إعطائها للمستوطنين حيث تنتهي الحجة الأمنية، و إذا لزم الأمر فبالإمكان اعتبار وجود المستوطنة على الأرض المصادرة هي لأغراض أمنية كما حصل في "ألون موريه" قرب نابلس.
- منذ بداية حركة الاستيطان كان اختيار المناطق الاستيطانية يتم وفق الأغراض الأمنية، و كان لا بد من تقوية المستوطنين و مساندتهم حتى يحققوا ما أنيط بهم من مهمات أمنية، و ليس غريباً اعتبار اليعازر ليفنيه (الناطق باسم وزارة الدفاع الإسرائيلية) الاستيطان "أنه أنسب رد على كل عملية إرهابية بإقامة مستوطنة جديدة في المناطق"^(١)، بل أنه أوصى الحكومة بإمكانية تشكيل المستوطنين اليهود لقوة بوليسية محلية و حمل السلاح خلال تنقلاتهم^(٢).

تطورت علاقة الجيش بالمستوطنين منذ بدء حركة الاستيطان، و أخذت عدة أشكال تمحورت جميعها حول مفهوم واحد وهو إما الوقوف معهم و الاشتراك في ممارستهم و إما عدم التعرض لهم، و الملاحظ أن أغلب المستوطنين يخدمون في الجيش المرابط في قطاع غزة، و يحصلون على تجهيزات دفاعية غير تلك التي يحصل عليها زملاؤهم القادمون من داخل الخط الأخضر، كقطع القناصة، و تجيء تأدية الخدمة داخل القطاع بموجب تشريعات الدفاع الإقليمي التي سنت في العام ١٩٧٣^(٣)، و بعد تسلم اليمين الإسرائيلي لمقاليد السلطة في إسرائيل عام ١٩٧٧م زاد تطرف المستوطنين بفعل طبيعة علاقتهم مع الجيش و الحكومة، و بدأت ملامح هذه العلاقة تبدو من خلال قرارات الحكومة المساندة للمستوطنين في جميع الأصعدة و على رأسها إعطائهم المزيد من الصلاحيات في اضطهادهم للمواطنين الفلسطينيين، فبموجب الأمر العسكري رقم ٨٩٨ الصادر في مارس ١٩٨١ سمح للمستوطنين باعتقال الفلسطينيين و سؤالهم عن بطاقتهم الشخصية في حالة الشك فيهم^(٤).

مضى المستوطنون في عنفهم و ترويع أمن الفلسطينيين بلا وازع و لا رادع، حيث ثبت أنه حتى بعد اشتراك حزب العمل في الحكومة عام ١٩٨٤ لم تكن علاقة المستوطنين مع الحكومة قد تغيرت، فقد بدا

(١) جارودي ، روجيه : ملف إسرائيل ، مرجع سابق ص١٢٨ .

(٢) المرجع السابق، ص١٢٩ .

(٣) Palestinian Center for Human Rights : A comprehensive, op.cit.p41.

(٤) Ibid.p43.

واضحاً تلكؤ الحكومة في معاقبة المستوطنين و تعاطفها معهم و لم يخف شامير تعاطفه مع التنظيم السري، في الوقت الذي كان رابين يستجيب لطلبات المستوطنين بإعادة الاعتقالات الإدارية و انتهاج سياسة الإبعاد و الطرد للمناضلين الفلسطينيين، و من هنا يجيء تأثير المستوطنين على السكان العرب من خلال استطاعتهم التأثير على سياسة الحكومة في القطاع.

لم يكن غريباً عدم اعتقال الجيش لمستوطن أطلق النار على شاب عربي يركب دراجة نارية قرب المحكمة العسكرية في غزة على مرأى الصحفيين، و بكل سخرية يتذرع بأنه لم يصب الشاب و لا يقصد إصابته لأنه يطلق النار في الهواء لأسباب خاصة^(٢)، ولم يكن المستوطن قد فعل هذا لولا معرفته الجيدة بتغاضي الحكومة عن ممارسات المستوطنين، فهي لا تتخذ إجراءات صارمة بحق مرتكبي أعمال العنف ضد الفلسطينيين، و عندما تتعرض لضغوط إعلامية محليه و دولية فإنها تقدم المستوطنين للمحاكمة و غالباً ما تصدر بحقهم أحكام غير رادعة.

إن تسامح الحكومة مع ممارسات المستوطنين ضد العرب تتضح من خلال تقرير لجنة كارب (الغير ملزم)، الذي أكد أن ثلاثة و خمسين ملفاً من أصل سبعين تتعلق بانتهاك المستوطنين للقانون ضد العرب تم حفظها، و سبب ذلك عدم تعاون المستوطنين مع الشرطة و تواطؤ الأخيرة معهم^(٣)، و لم أعثر في مصادر الدراسة ما يفيد بإدانة أي مستوطن لارتكاب حوادث ضد الفلسطينيين في قطاع غزة، باستثناء الحكم على المستوطن (شيمون يقرح) من غوش قطيف قاتل الشهيدة انتصار العطار لمدة سبعة أشهر مع وقف التنفيذ بتهمة التسبب في القتل (غير المتعمد)، هذا المستوطن الذي نزل من سيارته و أطلق النار لأكثر من عشرين دقيقة على طالبات مدرسة المنفلوطي الثانوية للبنات القريبة من مستوطنة كفار داروم^(٤).

إن أخذ القانون بالأيدي يعني قيام مواطنين غير متمتعين بسلطة بالقيام بما تقوم به مؤسسات فرض و حماية القانون الرسمية، لكنه لا يوجد قانون إنساني يسمح لمؤسسه فرض (قانون قتل الناس) دون محاكمة مهما كان الاتهام الموجه إليهم، إلا إذا كان هذا القانون من نوعية القانون الذي لم يسبق له مثيل، كالذي حاول حزب هتسيا فرضه عام ١٩٨٨، والذي كان بمقدوره وضع المستوطنين بشكل رسمي في إطار شرعي مميز^(٥)، و التساهل الذي أبداه قادة الليكود و هم في المؤسسة الرسمية تجاه جرائم المستوطنين صنع علامات استفهام كبيرة على صحة هذا الموقف، هذا إن لم يكن مقصوداً أن يقوم المستوطنون بهذه العريضة و التأثير المضر على حياة الفلسطينيين لخدمة أهداف الحكومة، فقد عول اسحق رابين على أهمية الدور الفعال الذي يمكن أن يلعبه المستوطن في التصدي للانتفاضة، "و كان يطمئنهم دائماً أن الحكومة ستظل كما كانت دائماً إلى جانبيهم و هي لن تخذلهم"^(٦).

دخلت ممارسات المستوطنين اتجاه سكان الضفة و القطاع مرحلة هامة و مميزة مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في كانون اول ١٩٨٧، فلم يكن سهلاً على الجيش حماية كل الحيوب الاستيطانية الصغيرة و لذلك اعترف رابين " بأن المستوطنين يشكلون عبئاً على المؤسسة العسكرية، بل أنه يتوجب على الجيش شق طريق خاص و لو وصل لعدة كيلو مترات لإيصال المستوطنين لحضور دروس موسيقى في إحدى النقاط الاستيطانية الأخرى"^(٧)، و لأجل التسهيل على المستوطنين بترويع المواطنين العرب قام رابين بتعديل تعليمات إطلاق النار المسموح للمستوطنين، و التي أجازت لهم إطلاق الرصاص على أي فرد يقوم بمحاولة قذف زجاجة فارغة، أو رمى أي أداة مشبوهة، و في كانون ثاني ١٩٨٩ أجاز رابين إطلاق النار على راجمي الحجارة على الجيش و المستوطنين خلال و بعد الحوادث، و كذلك إطلاق الرصاص على كل شخص يكمن خلف المتاريس أو الإطارات المشتعلة ليتربص بالسيارات الإسرائيلية^(٨).

(٢) صحيفة هآرتس ١١/١٢/١٩٨٤.

(٣) Palestinian Center for Human Rights : A comprehensive, op.cit.p46.

(٤) حصل الحادث صباح العاشر من تشرين الثاني في عام ١٩٨٧، و لم يصدر الحكم إلا في ١٩٨٩/٩/٢٥، أي بعد عامين تقريباً من الحادث أنظر : صحيفة القدس ١٩٨٩/٩/٢٦ .

(٥) سليمان، أحمد : المستوطنون و الانتفاضة ، مرجع سابق، ص ٣٩٦ .

(٦) المرجع السابق ، ص ٣٩٢ .

(٧) المسيري، عبد الوهاب: الانتفاضة وسقوط الإجماع الصهيوني حول الاستيطان، مجلة صامد، عدد ٧٥، آذار ١٩٨٩، ص ١٦١ .

(٨) سليمان، أحمد : المستوطنون و الانتفاضة ، مرجع سابق، ص ٢٦٣ .

ساهم المستوطنون إلى حدٍ بعيدٍ في زرع الرعب في قلوب الشعب الفلسطيني، متسلحين بحماية الحكومة بشتى الإمكانيات و السبل، و بالتالي لم يكن غريباً أن يكونوا السبب في إشعال شرارة الانتفاضة الفلسطينية ١٩٨٧، فمساء ١٢/٨/١٩٨٧ صدمت الشاحنة المتوجهة لمستوطنات غزة حافلة تقل عمال فلسطينيين استشهد على الأثر أربعة منهم^(٥)، وقد شكل ذلك شرارة إنطلاق الانتفاضة الفلسطينية آنذاك، و قد شارك المستوطنون في كافة فعاليات قمع الانتفاضة من قتل و إصابة للإنسان الفلسطيني في الضفة و القطاع، و كذلك اعتقال المواطنين و الاعتداء عليهم، و مصادرة الأراضي و تخريب الممتلكات و الجدول التالي يوضح أسماء الشهداء من قطاع غزة الذين سقطوا في الانتفاضة الفلسطينية الأولى على أيدي المستوطنين^(١):

اسم الشهيد	المنطقة	تاريخ الاستشهاد	سبب الاستشهاد
شعبان نيهان	جباليا	١٩٨٧/١٢/٨ م	دهس بواسطة شاحنة عسكرية
علي محمد إسماعيل	جباليا	١٩٨٧/١٢/٨ م	دهس بواسطة شاحنة عسكرية
عصام حمودة	جباليا	١٩٨٧/١٢/٨ م	دهس بواسطة شاحنة عسكرية
طالب أبو زيد	المغازي	١٩٨٧/١٢/٨ م	دهس بواسطة شاحنة عسكرية
طلال الحويحي	بيت حانون	١٩٨٧/١٢/١٥ م	أطلق مستوطن عليه النار فأصابه في الرقبة
أنعام إبراهيم عيد	دير البلح	١٩٨٨/٣/٢٧ م	صدمة شاحنة مستوطن
عبد الوهاب أبو شمالة	دير البلح	١٩٨٨/٣/٢٧ م	صدمة شاحنة مستوطن
نواف أبو شمالة	دير البلح	١٩٨٨/٣/٢٧ م	صدمة شاحنة مستوطن
عبد الناصر أبو شمالة	دير البلح	١٩٨٨/٣/٢٧ م	صدمة شاحنة مستوطن
كمال سميح نصار	الشجاعية	١٩٨٩/٧/٧ م	نتيجة انقلاب سيارته نتيجة تعرضها لرشق المستوطن لها بالحجارة
صخر محمد شحادة	غزة	١٩٨٩/٧/١١ م	أطلق مستوطن عليه النار فأصابه برأسه
محمد سليم شراب	خانيونس	١٩٨٩/٩/١٠ م	مستوطن أطلق عليه الرصاص فأصابه برأسه
نعيم سعيد نوفل	الزيتون	١٩٨٩/١٢/١٠ م	مستوطن أطلق عليه الرصاص فأصابه برأسه

نشر المستوطنون الرعب في قلوب المواطنين في القطاع باستخدامهم أبشع صور الإجرام و التي يعاقب عليها القانون الإنساني بكل أشكاله، فقد قاموا بدفن المواطن عبد العلي مسعود ١٨ عاماً، حيث حفرها حفرة قرب مستوطنة "نيتسر حزاني" و وضعوه في الحفرة و حاولوا دفنه حياً^(١). اشترك المستوطنون حتى في التصدي للمظاهرات الفلسطينية فقد شاركوا مع الجنود بقمع مظاهرة نجحت بتحطيم واجهات ثلاث سيارات لهم في خانيونس^(٢) و بعد عدة أيام قام المستوطنون بخطف عدة

(٥) اعتبرت إسرائيل الحادث مجرد حادث طرق، لكن ركاب الحافلة أكدوا أن الشاحنة الإسرائيلية الضخمة لاحقت الحافلة في عدة جهات أنظر : صحيفة القدس ١٢/٩/١٩٨٧ م .

(١) الجدول من إعداد الباحث :

- صحيفة القدس ١٢/٩/١٩٨٧ ، مصدر سابق .
 - مركز أطلس للتوثيق و الإعلام، تقرير شهداء الانتفاضة على أيدي المستوطنين عام ١٩٨٨ .
 - المصدر السابق، تقرير شهداء الانتفاضة على أيدي المستوطنين عام ١٩٨٩ .
 (١) كان الحادث ظهر يوم ١٣/٢/١٩٨٨، أنظر: حديث المواطن مسعود لصحيفة جيزور الم بوست بتاريخ ١٥/٢/١٩٨٨ .

سيارات مدنية فلسطينية و خطف ستة شبان من مدينة خانينوس و احتجازهم في مستوطنة "نفي دكالم" أمام مرأى من الجيش^(٣).

اختلفت صور التأثير الأمني و نشر الرعب من قبل المستوطنين على الفلسطينيين، فقد هاجم المستوطنون عدة مرات الحقول و المزارع الفلسطينية و دمروها و أحرقوها، و لم تفتح سلطات الاحتلال أي تحقيق في ذلك^(٤).

و قد استخدم المستوطنون في قطاع غزة لغة المنشورات في تهديد الفلسطينيين، فقد وزعوا بياناً باللغتين العربية و العبرية هددوا فيه العرب بالرد و بشدة على أي تعرض أو مس بممتلكات اليهود في المنطقة، و أن كل دفيئة يدمرها العرب سيردون بتدمير خمسة عشر منزلاً للعرب عوضاً عنها^(٥). أصبحت قضية اختطاف المستوطنين لمواطنين من قطاع غزة عادة متكررة، و يتم إلزام الجيش بقبول المعتقلين بعد تعرضهم للضرب كما حصل عندما اختطف المستوطنون عدداً من سكان مخيم البريج، حيث تم اقتيادهم لمستوطنة كفار داروم و الاعتداء عليهم، و بعد عدة ساعات تم تسليمهم للجيش^(٦).

لم يحرك الجيش ساكناً عندما قامت مجموعة من المستوطنين باختطاف الطفل شاهر عقل البالغ من العمر (٨ سنوات) من مدينة غزة و أخذه إلى جهة مجهولة، بل أن الجيش لم يرق له تلقي شكوى بهذا الحادث^(٧)، و لم يجد المستوطنون حاجزاً أو رادعاً من مهاجمة أكثر الأماكن الفلسطينية كثافة في السكان، فقد قاموا عدة مرات باقتحام مخيم البريج تحت وابل من الرصاص لإرهاب المواطنين بإطلاق الرصاص على البيوت، و كان الجيش يتفرج و لم يتدخل إلا عندما تم محاصرة المستوطنين و تحطيم الباصين الصغيرين اللذين كانوا يستقلونهما، و لم يفلح الجيش بإنقاذ المستوطنين إلا بعد تدخل مختار المخيم، حيث و عداهم الحاكم العسكري بمنع المستوطنين من الوصول إلى مشارف المخيم^(٨).

إن أعمال الإرهاب التي مارسها المستوطنون على المواطنين في قطاع غزة كانت تأخذ طابعاً منظماً، فعندما كان يحصل حادث ما في جنوب القطاع كان مستوطنو التكتل الشمالي يقومون بالاشتراك في أعمال الانتقام و ذلك لمرور العمال العرب من معبر إيرز الذي يتوسط بين العديد من المستوطنات التي تحد الخط الأخضر، و يقوم المستوطنون بمهاجمة عشرات السيارات العربية العائدة بالعمال إلى بيوتهم^(٩)، و في يوم واحد قام المستوطنون بمساعدة إسرائيليين متطرفين من القرى اليهودية المجاورة لقطاع غزة بتكسير زجاج ما يزيد عن الخمسين سيارة و ذلك عقب الإعلان عن مقتل الجندي الإسرائيلي إيلان سعدون على أيدي اعضاء من حركة حماس في قطاع غزة، و هو من مدينة المجدل و كان قد اختطف قبل ذلك بستة أشهر^(١٠).

مارس المستوطنون شتى أنواع الإرهاب للتأثير على أمن المواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة، فقد توجه عشرات المستوطنين من سكان غوش قطيف إلى مكان يدعي اليهود أنه كنيس يهودي قديم في حي الزيتون وسط مدينة غزة، للقيام بطقوس احتفالية بمناسبة نزول التوراة بعد موافقة الجيش و تعهده

(٢) استمرت المظاهرة قرب خانينوس لأكثر من خمسة ساعات في ١٦/٢/١٩٨٨ للمزيد من المعلومات أنظر : سليمان،

محمد: المستوطنون و الانتفاضة، مرجع سابق، ص ١٤٧ .

(٣) أسماء المواطنين الذين تم اختطافهم : فوزي شعث، أكرم شعث، ماجد شعث، سالم شعث، أنعام الفراء، نهرو الفراء، و لمدة ٤٨ ساعة لم يستطع الصليب الأحمر تزويد ذويهم بأي معلومات عنهم أنظر : مركز أطلس للتوثيق و الإعلام، نشرة الساحل الإخبارية ١٩٨٨/٣/٢١ .

(٤) صحيفة حداثوت ١٩٨٨/٣/٢٨ .

(٥) المرجع السابق .

(٦) مركز أطلس للتوثيق و الإعلام، نشرة الساحل الإخبارية ١٩٨٨/٩/٧ .

(٧) مركز أطلس للتوثيق و الإعلام، نشرة الساحل الإخبارية ١٩٨٨/٩/٨ .

(٨) صحيفة الفجر ١٩٨٨/٩/١ .

(٩) نشط المستوطنون عام ١٩٨٩ في اتباع هذا الأسلوب ، وقد هاجموا السيارات العربية في هذا العام أكثر من ثمان و أربعين مرة، مركز أطلس للتوثيق و الإعلام، حالات قام الباحث بحصرها من نشرات الساحل الإخبارية لعام ١٩٨٩ .

(١٠) أعلنت حركة حماس مسؤوليتها عن اختطاف جندي آخر هو آفي سسيورتز و قتله، و لم تعثر إسرائيل على جثته حتى وقت متأخر من قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، و عن ممارسات المستوطنين رداً على مقتل الجندي إيلان سعدون أنظر صحيفة القدس ١٩٨٩/١١/٨ .

بحمايتهم، وقال زعماء المستوطنين للمواطنين بأنهم سيسكنون في هذا المكان، ودار جدال مع السكان العرب انتهى إلى مواجهات وسط المدينة مع قوات الجيش^(٤).

مارس المستوطنون صلاحيات الجيش حتى في إقامة الحواجز والتدقيق في البطاقات الشخصية للمواطنين، وقد قام المستوطنون عدة مرات بعمل حاجز على مدخل طريق محفوظة المؤدي إلى تجمع المستوطنات، و منعوا العمال العرب من التوجه إلى أماكن عملهم داخل إسرائيل و مصادرة العديد من البطاقات الشخصية^(٥).

ظن البعض أن تغيير الحكومة عام ١٩٩٢ وانتقالها إلى حزب العمل الذي غير وجهة نظره تجاه الاستيطان في برنامج الانتخابي و في برنامج الحكومة، قد يغير من ممارسات المستوطنين تجاه المواطنين العرب، إلا أن نتائج التحقيق في حادث هجوم الإرهابي باروخ غولدشتاين على المصلين في الحرم الإبراهيمي أوضحت بلا شك أن رابين قد عزز من إجراءات حماية المستوطنين التي تؤدي بدورها إلى زيادة ممارستهم الإرهابية، فقد اتضح من التحقيق أن الجيش قد أعطى أوامر واضحة بعدم إطلاق النار على أي مستوطن حتى في حالات إطلاق المستوطنين النار على العرب^(١).

مرت حوادث وضع الشبان الفلسطينيين الورود على السيارات العسكرية الإسرائيلية، و تلاها الإعلان عن اتفاق مبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية و إسرائيل، و ظن البعض أن موضوع المستوطنات في قطاع غزة ينتظر مصيره بالانتهاء و رحيل المستوطنين عما قريب، ولم يكن أحد يدرك أن المستوطنين يخططون للمزيد من أعمال الإرهاب و زيادة فعاليات الاستيطان المتمثلة بالمزيد من مصادرة الأراضي و بناء الوحدات السكنية و طلب مستوطنين جدد و كأن الأمر لا يفهم، حيث اعتبر المستوطنون أن أوصلو انتزعت منهم فقط المناطق التي لم يفلحوا في الاستيطان فيها، و في نفس الوقت ليس هناك ما يمنعهم من التوسع في أي وقت، و أن أوصلو تمثل مرحلة أخرى من عملية المواجهة الصهيونية العربية المتواصلة منذ ١٠٠ عام^(٢).

لقد رفعت اتفاقيات أوصلو من درجة استعداد المستوطنين للانتقام و ممارسة الإرهاب ضد المواطنين الفلسطينيين ففي تشرين ثاني ١٩٩٣ و على أثر مقتل مستوطن من مستوطنة كفار داروم و جرح حاخام المستوطنة في كمين في شمال الضفة الغربية و على أثرها قام المستوطنون بأعمال شغب و عردة استمرت لمدة ثلاثة أيام أطلقوا خلالها النار فأصابوا أربعة مواطنين، و حرقوا حقول زراعية، و أغلقوا الطريق الرئيسي بين رفح و غزة^(٣)، و استمرت سياستهم في اقتحام الأماكن السكنية بحماية الجيش حيث أطلقوا النار على أطفال مخيم البريج فأصابوا طفلاً في السابعة من عمره^(٤)، و قد استمر الجيش بتوفير مظلة لحماية ممارسات المستوطنين ففي عام ١٩٩٥ قام المستوطنون باعتقال المواطن سمير أحمد الوحيد و زوجته و طفلة أثناء توجههم للمستشفى، و عندما حضر الجيش شارك في الاعتداء على العائلة و لم ترد لجنة الارتباط العسكري DCO على الشكوى التي قدمها الجانب الفلسطيني بهذا الحادث^(١)، و قد استمر المستوطنون المتمركزون برفقة الجنود أعلى الجسر الواصل بين شطري مستوطنة كفار داروم بإطلاق النار على السيارات العربية، و للسخرية قام المستوطنون بإطلاق النار

(٤) صحيفة هآرتس ١٠/٢٢/١٩٨٩.

(٥) مركز أطلس للتوثيق و الإعلام، نشرات الساحل الإخبارية خلال النصف الأول من عام ١٩٩٠.

(١) مصالحة، نور : الأصولية اليهودية، السياسة الفلسطينية، تشرين ثاني ١٩٩٩، ص ٨٩.

(٢) صحيفة الأيام ١٩٩٦/٦/٤ و ذلك من مقال لموشى مرحابيا كتبه في صحيفة نكوداه التي تصدر عن المجلس الإقليمي

للمستوطنات يبشاع بتاريخ ١٩٩٦/٦/٢.

(٣) Palestinian Center for Human Rights :A comprehensive, op.cit.p52

(٤) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير الشهري عن شهر كانون اول ١٩٩٣، ص ٤.

(١) المصدر السابق، التقرير الشهري عن شهر نوفمبر ١٩٩٥، ص ٦.

على ستة عربات فلسطينية كانت تمر أسفل الجسر أمام قائدي الارتباط العسكري الفلسطيني والإسرائيلي^(١).

وصل الإرهاب الاستيطاني حتى إلى قتل الكلاب الضالة ولم يفرقوا بينها وبين المختلين عقلياً حيث أطلقوا النار على المواطن عطية أبو سمرة (المريض نفسياً) والمعروف لدى جنود حاجز مستوطنة جان طال، وأردوه قتيلاً أمام أعين الجنود وأمام حشد المواطنين الفلسطينيين^(٢)، وتكرر الحادث عندما قام المستوطنون بإطلاق النار على المواطن إبراهيم عبد الله أبو نصير (مريض نفسياً) وقتله وهو بعيد عن برج المراقبة التابع لمستوطنة، كفار داروم مسافة لا تقل عن خمسين متراً^(٣).

إن أي عمل للمقاومة يحصل قريباً من المستوطنات يجابه من قبل الجيش بقوة متزايدة لإرهاب المواطنين، ففي أحداث الاحتجاج على حفر النفق في القدس بتاريخ ١٩/٩/٢٩ وأثناء مظاهرة فلسطينية قرب مستوطنة كفار داروم كان الجنود يطلقون النار بشكل عشوائي، وقد اعترف أحد الضباط الإسرائيليين أن الجيش أطلق النار بدون تمييز^(٤).

حالة المواصي:

مثلت منطقة المواصي الممتدة من جنوب دير البلح وحتى مشارف رفح الشمالية، نموذجاً حياً يستدل به كشاهد على إرهاب المستوطنين، وإنه ليس من تخصص هذه الدراسة توثيق كافة صور الاضطهاد والرعب الذي يتعرض له المواطنون العرب من قبل المستوطنين الذين يسكنون في الشريط الاستيطاني الموازي للمواصي، وبالإمكان استعراض جزء قليلاً من ممارسات المستوطنين للتدليل على مدى تأثيرهم على أمن المواطن الفلسطيني، عندما أقام الفلسطينيون اعتصاماً سلمياً للاحتجاج على مصادرة قطعة أرض تعود ملكيتها لبلدية دير البلح، وكان الاعتصام محاصراً بالجنود الإسرائيليين و فجأة اقتحم المكان أحد المستوطنين وهو يسوق جراره الزراعي وأخذ يلاحق المواطنين المعتصمين ليفض الاعتصام بنفسه، واستشاط غضباً لأنه لم يتمكن من إصابة أحد، في الوقت الذي كان الجنود الإسرائيليون يسخرون ويضحكون من المشهد، فقام المستوطن بإطلاق النار من رشاشه فأصاب أحد المواطنين وأخذ يوبخ الجنود الإسرائيليين^(١)، وتكرر المشهد مساء الرابع والعشرين من الشهر ذاته في المنطقة المحاذية للمستوطنات بين خانيونس ورفح، حيث خرج المستوطنون، بحراسة الجيش الإسرائيلي وأخذوا يلاحقون المعتصمين إلى مسافة كبيرة في المنطقة (A)، وأصابوا أربعة شبان ثم أحرقوا الخيمة التي أقيمت في المكان المههد بالمصادرة^(٢).

إن إرهاب المستوطنين للمواطنين في منطقة المواصي يتمثل في مشاركتهم للجيش في السماح أو عدم السماح للمواطنين بدخول هذه المنطقة، إضافة إلى ممارستهم داخل المنطقة حيث سجل عشرات الحوادث التي يتعرض فيها المواطنون للاعتداء من قبل المستوطنين.

وشكلت المستوطنات قاعدة انطلاق للنشاط الاستخباري الإسرائيلي الرسمي في مواجهة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وقد أشرفت أجهزة الأمن الإسرائيلي المختلفة على هذا النشاط، ويوجد في مستوطنة نفي دكالييم المقر الرئيسي لجهاز الشاباك الإسرائيلي الذي يشرف على نشاطات وفعاليات

(١) هذه العربات كانت تنقل شحنات تحمل الطحين و السكر من جمهورية مصر العربية إلى قطاع غزة، وقد حصل العقيد موسى أبو دية من الارتباط العسكري على تصريح من الضابط الإسرائيلي بمرور هذه السيارات لكن المستوطنين الموجودين أعلى الجسر لم يعترفوا بسياسة و تعليمات الجيش، أنظر: الأمن العام الفلسطيني، قيادة قوات الارتباط، التقرير السنوي لعام ١٩٩٦ (غير منشور)، ص ٤ .

(٢) حصل الحادث مساء الخامس من يونيو ١٩٩٦ أنظر صحيفة القدس ١٩٩٦/٦/٦ .

(٣) حصل حادث الإغتيال لهذا المواطن يوم ١٩٩٦/١٢/٣٠ في ساعات الصباح، حيث نزل المواطن المغدور من سيارة عمومية في المنطقة التي حصلت فيها الهجمات الانتحارية على المستوطنة قبل عدة أشهر، و جاء إطلاق النار عليه بهدف إقناع العرب بالتنازل عن هذه المنطقة، أنظر صحيفة القدس ١٩٩٦/١٢/٣١ .

(٤) صحيفة هآرتس ١٩٩٦/٩/٣٠ .

(١) عوكل، طلال : مطلوب خطة شاملة أكثر فعالية في مجابهة الاستيطان، صحيفة الأيام ١٩٩٧/٦/٢٨ .

(٢) نظم الاعتصام من قبل اللجنة الوطنية والإسلامية للدفاع عن الأراضي و مقاومة الاستيطان، شارك فيه العديد من المؤسسات الحكومية وعلى رأسهم وزير التموين عبد العزيز شاهين ، وقد شارك الباحث في هذا الاعتصام.

الجهاز في قطاع غزة^(٣)، كما تشكل المستوطنات قاعدة عامة لتدريب العملاء على النشاطات الاستخبارية لاستخدامهم في مكافحة نشاط فصائل المقاومة الفلسطينية في القطاع وقد اعترف العديد من العملاء بتدريبهم في المستوطنات، كما أن المستوطنات تضم ساحات تدريب على إطلاق النار وخاصة مستوطنة نتساريم (ذات المساحة الشاسعة)^(٤)، و تنطلق الوحدات المستعربة لتنفيذ عملياتها المسلحة من بعض المستوطنات خاصة أثناء الانتفاضة الفلسطينية، بل أن لها بوابات خاصة بها، إضافة إلى انطلاق سيارات ضباط الشاباك لتنفيذ اغتياالات من المستوطنات كما حصل في حادث اغتيال الشهيد هاني عابد (من نشطاء الجهاد الإسلامي)، حيث خرجت السيارة التي استخدمت لعملية الاغتيال من مستوطنة قطيف المقابلة لخانيونس^(٥).

تعتبر المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة بمثابة ترسانة أسلحة، يستطيع الجيش الإسرائيلي استخدامها في أي وقت لمهاجمة القطاع، بل أن بعض المستوطنات لا زالت تشبه معسكراً كبيراً للجيش لأن عدد أفراد الجيش يفوق المستوطنين، وتضم المستوطنات الإسرائيلية بشكل دائم الأسلحة التالية^(١):

- ٤٧ دبابة على الأقل .
 - تضم أكثر من سبعة مهابط للطيران العسكري (المروحيات) .
 - تضم أكثر من سبعين ناقلة جند .
 - أكثر من مائة قطعة مدفعية .
 - محطات إطلاق صواريخ مضادة للطيران .
 - قواعد مساندة لسلح البحرية في أربع مستوطنات.
 - أكثر من ثلاثة آلاف ومائتي رجل يمثلون أكثر من سبعة كتائب.
- إن النظم الأمنية المتبعة في حماية المستوطنات لدخول و خروج الدبابات أو أبراج المراقبة التي تحيط بالمستوطنات تشكل بحد ذاتها خطراً على المواطنين العرب ولا سيما القاطنون بجوار هذه المستوطنات .

ثالثاً : التأثير الاقتصادي

انطلقت سياسة إسرائيل الاقتصادية تجاه قطاع غزة من نظرة الأحزاب الإسرائيلية له، من حيث هدف الوجود العسكري و المدني في القطاع، وبالتالي أهميته في البرامج الحزبية والحكومية، ولما كانت السياسة العامة تقضي البقاء في قطاع غزة، فقد دأبت سلطات الاحتلال على إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام بعجلة الاقتصاد الإسرائيلي، وزيادة ارتباطه وتبعيته له، ومنع أي عملية تنمية وتطوير للبنية الاقتصادية للقطاع، وكانت هذه السياسة بكل وضوح تتلخص في "لم تبادر الحكومة الإسرائيلية إلى أي تنمية، ولن تعطي أي تصاريح في الزراعة أو الصناعة أو أي إجراءات من شأنها منافسة دولة إسرائيل"^(١).

كانت هذه القاعدة العامة للسياسة الإسرائيلية الرسمية وهي منع تطوير وتقديم الاقتصاد الفلسطيني بكل قطاعاته الإنتاجية، وعلى رأسها القطاعان الزراعي والصناعي، ولقد استخدمت سلطات الاحتلال كثيراً من الوسائل والإجراءات المتنوعة لتحقيق ذلك الهدف من خلال الأوامر العسكرية فأصدرت أكثر من ٩٠٠ أمر عسكري لتنظيم الحياة الاقتصادية في القطاع، هدفت كلها إلى سلب أي مبادرة أو تنمية حقيقية لقطاعات الإنتاج المختلفة في قطاع غزة، والحصول على الحد الأقصى من العوائد من خلال سيطرتها على اقتصاد القطاع الضعيف والتابع للاقتصاد الإسرائيلي^(٢)، ويؤكد على هذه الحقيقة مقالته بنفستني "لقد

(٣) السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي الفلسطيني، دراسة عن مستوطنة نفي دكاليم، مصدر سابق، ص ١٣ .

(٤) مقابلة مع محمد حسن دحلان، مصدر سابق .

(٥) المصدر السابق .

(١) هذه الأرقام من إعداد الباحث و المصدر تقارير الأمن الوقائي الخاصة بالحالة العسكرية لمستوطنات قطاع غزة.

(٢) Jerusalem post. 15-2-1985.

(٣) عكاشة، محمود و أبو ظريفة، سامي : محددات و آفاق التصنيع في قطاع غزة، ط١، الملنقى الفكري العربي، القدس - فلسطين ١٩٩٢، ص ١٤٣ .

أبقينا على الوضع القائم في الضفة والقطاع، وسخرنا نشاطهم الاقتصادي لحاجتنا، لقد صادرت إسرائيل من الفلسطينيين القدرة على تطوير اقتصادهم" (٣).

لم يستطع الجيش القيام بنشاط مدني يتعلق بالزراعة والصناعة واستغلال ما يمكن نهبه من القطاع، رغم وجود تشكيلات ومجموعات الناحال التابعة للجيش والتي تستطيع القيام بهذا النشاط، وفعالاً كان لها أهميتها القصوى في بدايات حركة الاستيطان، و كان من الضروري إيجاد إطار مدني، ومن هنا كانت جملة أهداف اقتصادية للاستيطان الصهيوني في قطاع غزة، و تأثر القطاع بمدى تحقيق حركة الاستيطان لهذه الأهداف، و التي هي جزء من سياسة إسرائيل العامة تجاه اقتصاد القطاع، و التي كلما تبادت في الاستفادة من ثروات قطاع غزة كلما أدى الأمر إلى خلق تشوهات واختلالات هيكلية في اقتصاد القطاع، تمثلت في انعدام الترابط بين قطاعاته الإنتاجية مما انعكس على تدني نسبة مساهمة في الناتج المحلي وعدم القدرة على استيعاب العمالة الفلسطينية، وكذلك التسبب في إحداث عجز في الميزان التجاري (١).

زاد دور المستوطنات الإسرائيلية مع بدء الانتفاضة كانون أول ١٩٨٧ في التأثير المتصاعد على الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع، حيث استغل المستوطنون الإغلاقات وحصار المدن وعدم وصول العمال لمزارعهم ومصانعهم، مما أدى إلى تزايد الطلب على سلع المستوطنات، وتزايد حاجة العمال للعمل في المستوطنات، ولم تشفع اتفاقات أوسلو و ما تلاها من التقليل من تأثير الاستيطان على الاقتصاد الفلسطيني في القطاع، بل زاد من هذا التأثير اعتبار حماية المستوطنات هو المبرر لوجود الجيش الإسرائيلي في القطاع، إضافة إلى حالة الهدوء الأمني التي شجعت المستوطنين على زيادة المشاريع وبالتالي تزايد إنتاجهم، و الذي يمكن اعتبار الجزء الأعظم من رأس مال هذا الإنتاج هو ثروات القطاع (أرض- مياه-مصادر طبيعية أخرى) (٢).

إن سيطرة المستوطنين البالغ عددهم ٥٥٠٠ مستوطن تقريباً على أكثر من ٦٠٠٠٠ دونم بنسبة ١٦,٨ % من مساحة القطاع تقريباً، وعلى الجانب الآخر يعيش أكثر من مليون نسمة على ٨٣ % من هذه المساحة يعكس مدى استفادة المستوطنين من ثروات القطاع الطبيعية، ناهيك عن الفارق بين نوعية الأرض التي يسيطر عليها المستوطنون و تلك التي يعيش عليها المواطنون العرب.

كان عنصر الزمن يزيد من تأثير المستوطنات الإسرائيلية اقتصادياً على القطاع، وهذا التأثير يتناسب طردياً مع زيادة قدرة المستوطنات و قوتها الاقتصادية، و التي ارتفعت بعد أوسلو، بفعل سياسات الحكومة الإسرائيلية و على رأسها حكومة نتانيا هو، التي رفعت مؤشر اقتصاد مستوطنات قطاع غزة بوتيرة عالية بفعل قرارها في ١٣/١٢/١٩٩٦، بإضفاء صفة أفضلية قومية من الدرجة الأولى على المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة، وبموجب ذلك تم تخفيض الضرائب المالية على الأفراد والشركات، ومساعدة كل مشروع استثماري بخمس رأسماله كهبة حكومية إضافة إلى حوافز متصلة بجوانب حياتية أخرى (تعليم وإسكان و ضمان اجتماعي) (٣).

تتمتع المستوطنات في القطاع بنظم اقتصادية مميزة، ففي الوقت الذي تتمتع بأفضلية في برامج الحكومة، فإنها تتبع داخلياً لنظم اقتصادية تتيح لها الاستفادة من جهات غير حكومية محلية و خارجية، و تتبع مستوطنات القطاع نظم الموشاف (١)، و الموشاف عوفديم (٢)، و الكيبوتس هاموحد (٣).

(٣) المرجع السابق، نقلاً عن مقاله بنفستي نشرت في مجلة الرائد الاقتصادي العدد ٣ .

(١) السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الصناعة، دائرة الإعلام، نشرة خاصة عن الاقتصاد الفلسطيني بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، تشرين ثاني ١٩٩٩، ص ٣ .

(٢) لم يرد ذكر النشاط الاقتصادي للمستوطنات في اتفاقية باريس الاقتصادية التي وقعت منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل وبالتالي استمرت حرية المستوطنات الاقتصادية سارية، ولم يتم تقييدها بأي ضمانات أمنية أو سياسية، أنظر : الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية المحلية، بروتوكول العلاقات الاقتصادية الموقع في باريس ٢٩/٤/١٩٩٤ .

(٣) مكتب العمل العربي ، أثار سياسة الاستيطان الإسرائيلي على أوضاع العمال وأصحاب الأعمال العربي في فلسطين والأراضي العربية المحتلة، مجلة العمل العربية ، العدد ٧١، آذار ١٩٩٨، ص ٧٢ .

(١) الموشاف :بمعنى مستوطنة زراعية مبنية على أساس الملكية الخاصة للأرض والمزرعة ، وهما أول صورة للاستيطان اليهودي الجديد، وقد شكلت هذه المستوطنات على أساس المشروع الاستيطان اليهودي في بداياته، وكان من هذا النوع

استطاعت المستوطنات الصهيونية في القطاع، وبفعل عدة عوامل التأثير على الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة، ولم يكن هذا التأثير يعني في أي فترة كل التأثير الإسرائيلي على القطاع من الناحية الاقتصادية، بل هو جزء من هذا التأثير، وقد أثرت حركة الاستيطان على القطاع اقتصادياً من عدة نواحي تمثل الجزء الأعظم من قطاعات الاقتصاد الفلسطيني وهي الزراعة، والصناعة، العمالة.

١. الزراعة

تعتمد الزراعة في قطاع غزة بشكل أساسي على عنصري الأرض والمياه، و هما في نفس الوقت يعتبران أهم عناصر الاستيطان الصهيوني، حيث يتم توفيرهما قبل جلب عنصر الإنسان، وكان استيلاء وتوسيع المستوطنات على الأرض والمياه في قطاع غزة هما المنطلق الأساسي لتطور حركة الاستيطان، ولم يكن ذلك سهلاً لولا الأوامر والإجراءات العسكرية التي اتخذتها السلطات لتخريب الزراعة في القطاع ومن ثم تسهيل الطريق لمصادرة هذه الأرض لصالح المستوطنات، فقد أصدر الحاكم العسكري للقطاع العديد من الأوامر التي كان من أهمها " الأمر الذي يلزم كل من يقوم بغرس أشناتل أن يقدم تفاصيل عنها كمساحة الأغراس بالدونمات وأنواعها، وعددها وتاريخ غرسها ومصدرها، والأمر الثاني عدم جواز غرس أو تشتيل أية شجرة مثمرة إلا بعد الحصول على ترخيص خطي و لا يجوز تغيير نوع الشجر المغروس أو تركيبه، وصدر الأمر لكل شخص بضرورة الإبلاغ عن الأغراس الموجودة بحوزته خلال ثلاثة أشهر من توقيعه على استلام هذا الأمر"^(١)، ويبدو أن القضاء على زراعة الحمضيات كان الهدف من وراء هذه الأوامر العسكرية، فشجرة الحمضيات تعتبر من أهم العوائق القانونية التي تقف أمام مصادرة الأراضي، وهذا لا يعني أن إسرائيل لم تصدر الأراضي المزروعة لصالح الاستيطان، بل أن الاستيطان ساهم في تقليص مساحات الأراضي المزروعة فبينما كانت المساحة المزروعة من أراضي القطاع عام ١٩٦٦ تعادل ٥٥ % من المساحة الإجمالية^(٢)، انخفضت هذه النسبة عام ١٩٨٢ إلى ما يعادل ٥١ % تقريباً من هذه المساحة^(٣).

بعد انسحاب القوات الإسرائيلية عام ١٩٩٤ من بعض مناطق في قطاع غزة وتقليص بعض مساحات المستوطنات وذلك للأغراض الأمنية، تقلصت المساحة المزروعة في القطاع إلى ١٧٤٢١٠ دونما، أي ما يعادل ٤٨,٥ % من مساحته^(٤)، وإذا استثنينا المساحة العمرانية للمستوطنات التي لا تزيد عن ٦٢٤٨ دونما إضافة إلى مواقع الجيش فهذا يعني أنها سلبت من القطاع ما يزيد عن خمسين ألف دونما، أي بما لا يقل عن ١٤,٢ % من المساحة الإجمالية للقطاع، وهنا يكمن الفرق في الاستغلال للأراضي الزراعية في القطاع فبينما يستفيد كل مستوطن من ما يقرب من عشرة دونمات، فإن ما يقرب من ١٧٤ متراً مربعاً تقريباً هي نصيب استفادة المواطن الفلسطيني من الأراضي الزراعية في القطاع.

مستوطنات بيتحتكفا و ريشون ليتسيون و زخرون يعقوب، أنظر: تلمي، إفرام و مناحيم: معجم المصطلحات، مرجع سابق، ص ٢٦٩ .

(١) موشاف عوفديم (شيتوفي) : مستوطنة عمالية من نوع الاستيطان الزراعي الذي يجمع بين الكيبوتس، و مستوطنة العمال، وهذا الاستيطان مبني على مبدأ المساواة واقتصاد مشترك، و استهلاك عائلي، و تعتبر المزرعة ملكاً للجميع بما في ذلك أعمال المزرعة و الخدمات، ونوع ثمار المزرعة، ويتم تقسيم الناتج على أساس حجم كل عائلة، و يوجد لجنة مشتركة لجميع هذه المستوطنات خصوصاً تلك التابعة لحركة هبو عيل همزراحي (العامل الشرقي) والتي تتبع لها غالبية مستوطنات قطاع غزة، أنظر المرجع السابق، ص ٢٦٨ .

(٢) هاكيبوتس هاموحد : أي الكيبوتس الموحد و هو اسم عام لحركة الكيبوتسات القطرية التي تأسست لأول مرة سنة ١٩٢٧، و هو مبني على وحدة العمل المستقل و المستأجر، و الوحدة الزراعية، و على إقامة المصانع و المشاريع الاستيطانية، كذلك تزاوّل هذه الحركة نشاطات تعليمية وثقافية، أنظر : المرجع السابق، ص ١٥٣ .

(٣) المدلل، وليد حسن : الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، مرجع سابق، ص ٣٤٩ .

(٤) أبو ستيئية، عدنان : الاستيطان في الأراضي، مرجع سابق، ص ٥٠ .

(٥) الحوراني، عبد الله أحمد : قطاع غزة ١٩ عام من الاحتلال، مرجع سابق، ص ١٤٠

(٦) السلطة الوطنية الفلسطينية، دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، الإحصاءات الزراعية ١٩٩٤، رام الله- فلسطين ١٩٩٧، ص ٣٧ .

تعتبر المستوطنات في القطاع بمثابة موشوفات زراعية، و تشكل منتجاتها من الورود و الخضراوات جزءاً من حجم التجارة الخارجية لإسرائيل، و يتم تسويقها من خلال شركة المنتجات الزراعية الإسرائيلية (Agrexco) و يكتب عليها (صنع في إسرائيل) عند تصديرها حيث لا يتم الإشارة إلى أنها صنعت داخل المستوطنات في القطاع، و يدعي المستوطنون أن نصف حجم تصدير إسرائيل من الطماطم الطازجة هو من إنتاج مستوطنات في قطاع غزة^(٥) وقد استفادت الزراعة في مستوطنات قطاع غزة باعتبار هذه المستوطنات مناطق تطوير (أ)، حيث يتم تخفيض ضريبة الدخل للمستوطنين بنسب تتراوح بين ١٠% إلى ٥٠%، إضافة إلى مساعدة الحكومة للزراعة في الدفئيات بنسبة ٤٠% من قيمة المشروع^(٦).

ويمكن للناظر لمحيط المستوطنات التأكد من أن المساحة الغير عمرانية في المستوطنات في قطاع غزة عبارة عن دفيئات متلاصقة، وكان مساكن المستوطنين تختبئ وسطها .
يبلغ عدد المستوطنين الذين يعملون في المجال الزراعي في مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة ١١٥٠ مستوطناً تقريباً، ويعتبر ٧٢% منهم من سكان مستوطنات قطاع غزة وغور الأردن^(١) و يتطلع المستوطنون إلى التوسع مستقبلاً باتجاه أراضي منطقة الموصي والتي تعتبر من أخصب المناطق إضافة إلى توفر المياه الجوفية بوفرة و سهولة تجمع مياه الأمطار فيها نظراً لانخفاضها عن بقية المناطق الساحلية الأخرى، برغم إجحاف اتفاقية القاهرة الفلسطينية-الإسرائيلية أيار ١٩٩٤، واحتفاظ إسرائيل بالسيطرة عليها وتحديد نشاطات وصلاحيات السلطة الوطنية فيها، إلا أنه لم تقم بممارسة هذه الصلاحيات، فلم يسمح باعتبار منافذ المستوطنات إلى الموصي بمثابة طرق للزراعة الفلسطينية بل حواجز لمضايقتهم ولتخريب منتجاتهم، ولم تقم السلطة بتشغيل الموصي لأي غرض سياحي، واستمرت الممارسات القمعية من قبل المستوطنين و الجيش للمزارعين، وتم تقييد حركة المزارعين على طول الطريق الفاصل بين الموصي والمستوطنات، ولم تقم السلطة بنشر قوات الارتباط (DCO) على شاطئ المستوطنات لحماية المزارعين^(٢) ، وفي الوقت الذي تعتبر الموصي هي الرئة الزراعية لخانيونس فإن منتوجها سيقبل مع مرور الوقت حيث أن المستوطنين يمنعون أي مزارع فلسطيني من زرع أي غرسة أو شتلة فيها، وبالتالي أي قطع لشتلة أو شجرة لن يتم زراعتها فحركات وسيارات المستوطنين تجول ليلاً و نهاراً للتأكد من هذا الموضوع^(٣) .

قام المستوطنون بالتعاون مع الجيش بإغلاق العديد من الطرق المؤدية للموصي على طول جنوب دير البلح وحتى شمال رفح، والتي كان يسلكها المزارعون الفلسطينيون وذلك بحجة (الأغراض الأمنية)، وبعد العام ١٩٩٦ لم يستطع أي مواطن ولا أي مزارع حتى لو كان له ترقيم* من المرور عبر هذه الطرق وهي^(٤) :

١. طريق السطر الغربي .
٢. الطريق الرئيسي المؤدي إلى مستوطنات غوش قطيف .
٣. طريق مفترق القرارة
٤. طريق الزعربة .

(٥) Palestinian Center for Human Rights : A comprehensive, op.cit.p81.

(١) السلطة الوطنية الفلسطينية، مركز التخطيط الفلسطيني: الاستيطان الإسرائيلي بعد اتفاق أوسلو، سلسلة دراسات و تقارير رقم (١٩٩)، آذار ٢٠٠٠، ص ١٢ .

(٢) غولديبرغ، أستر : مستوطنات الضفة الغربية و قطاع غزة (صورة عن الوضع الراهن ١٩٩٢)، المركز للسلام بالتعاون مع (الجيش)، كانون ثاني ١٩٩٣، ص ٣٩ .

(٣) مذكرة قام بتوزيعها رئيس بلدية خانيونس أسامة الفرا على ندوة (الاستيطان في قطاع غزة وقضية الموصي)، تم تنظيمها بالتعاون بين اتحاد المعلمين الفلسطينيين ووزارة التخطيط والتعاون الدولي وحركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح بخانيونس ١٧ أيار ١٩٩٧، خانيونس - فلسطين تموز ١٩٩٧، ص ٢ .

(٤) مقابلة مع ياسين محمد الأسطل، مدير الغرفة التجارية بمحافظة خانيونس، في ٢٠٠١/٩/٣، خانيونس-فلسطين .

* ترقيم : مصطلح يطلقه طوابير المزارعين الفلسطينيين الذين شاهدتهم على حاجز التفاح وحاجز القرارة ويعني أنه لا يسمح بدخول الموصي إلا للمزارعين الموجودة أسماؤهم على حاسوب الأمن الإسرائيلي، و الذي تضعهم أجهزة الأمن وإدارات المستوطنين، زيارة ميدانية قام بها الباحث لنقاط المرور إلى الموصي .
(٤) المصدر السابق .

تعتبر الزراعة في الدفيئات هي الأساس في زراعة المستوطنات، ومن النادر أن ترى أرضاً مكشوفة يتم زرعها إلا بغرض الزراعة أمام الوحدات السكنية للمستوطنين، أو لأغراض تزيين الشوارع، وبالتالي تعتمد زراعة الدفيئات على الزراعة المروية وليس البعلية، بعكس الزراعة الفلسطينية في قطاع غزة التي أصبح غالبيتها يعتمد على الزراعة البعلية، وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية البعلية في القطاع ٥٠٢١٧ دونم أي ٢٨,٥% من المجموع الإجمالي للأراضي المزروعة، ويتم ري مساحة ١٢٣٩٩٣ دونم أي بنسبة ٧١,٥% تقريباً^(١)، بينما الأراضي الزراعية في المستوطنات تعتمد بشكل كلي تقريباً على الري. يصل معدل استهلاك المستوطن في قطاع غزة للمياه بواقع ٣٥٠ لتر تقريباً، ومعدل الفرد الفلسطيني من ٩٠-١٠٠ لتر حسب منطقة السكن في القطاع، وهذا يعني أن معدل استهلاك المستوطن للمياه يفوق استهلاك المواطن الفلسطيني بـ أربعة أضعاف تقريباً.

بلغ استهلاك المستوطنات للمياه قبيل قدوم السلطة الوطنية حوالي ٤٠ مليون متر مكعب في حين ان استهلاك الفلسطينيين هو ٥,٣١ مليون متر مكعب في السنة تقريباً، ونسبة استهلاكهم للمياه لغرض الزراعة وصل إلى ٩٠%^(٢).

أثرت النشاطات الاستيطانية على مساحات الأراضي التي يرعى فيها الفلاح الفلسطيني ماشيته، وقد أثرت سياسة مصادرة الأراضي على هذه المراعي، بل أننا نستطيع القول أن الرعي في الأماكن المجاورة للمستوطنات أصبح مجازفة بأرواح هذه الماشية، ففي عشرات المرات قام الجنود المتمركزون على أبراج المراقبة التي تحرس المستوطنات في غوش قطيف بإطلاق النار وقتل الماشية التي ترعى وتضل الطريق^(٣)، وفي مناطق أخرى قام المستوطنون بسرقتها أو قتلها بينما تأخذ سلطات الاحتلال دور المصادرة لهذه الماشية بحجج وذرائع مختلفة، ولذلك يمتنع الكثير من المزارعين الفلسطينيين في المناطق المجاورة للمستوطنات عن تربية المواشي^(٤).

تنتشر غالبية المستوطنات على شكل أحزمة فاصلة بين البحر ومناطق القطاع الأخرى، فمستوطنات إيلي سيناوي و دوغيت تشرفان على أكثر من ستة كيلو مترات من ساحل القطاع الشمالي، بينما تشرف مستوطنات غوش قطيف باستيلائها على المواصي على ما يزيد عن سبعة عشر كيلو متراً من ساحل القطاع، وتشرف مستوطنات رفيع يام و عتسمونة على ما لا يقل عن ثلاثة كيلو مترات، وبالتالي فإن مواطني القطاع يشرفون على ما يقرب من عشرة كيلو مترات فقط، وقد أثر ذلك على الثروة السمكية التي يعتاش منها أكثر من ٩٠٠ صياد، وقد انخفض عددهم لهذا الحد بسبب مضايقات الاحتلال واستيلاء المستوطنين على السواحل وفي الفترات السابقة وصل عددهم إلى أكثر من ٣٥٠٠ صياد^(١)، ومن المعروف أن الثروة السمكية في القطاع مصدرها صيد البحر فقط وليس هناك مزارع أسماك، كما يمنع الصيادون الفلسطينيون من الصيد أمام السواحل المطلّة على المستوطنات برغم أن اتفاقيات السلام أجازت لهم استعمال كل السواحل وبمسافة ١٢ ميل^(٢)، فيما يتم عملياً السماح لهم بالوصول إلى ثمانية أميال فقط، ويسمح للصيادين الفلسطينيين (الحاصلين على تصاريح دخول البحر من إسرائيل BAZ) بالصيد أمام سواحل المستوطنات أو داخل إسرائيل إذا حصلوا على تصريح من أحد المستوطنين على أنهم يعملون لصالحه، ويتم ذلك عبر دفع الصياد الفلسطيني لمبلغ معين أو نسبة معينة من ناتج رحلة الصيد مقابل إعطائه تصريح بدخول المياه المقابلة للسواحل الإسرائيلية، ويمارس هذه الطريقة غالبية مستوطني مستوطنة دوغيت التي يعتمد غالبية سكانها على مهنة الصيد ولكن في المزارع الخاصة التي تفوق السبعين دونماً^(٣).

(١) السلطة الوطنية الفلسطينية، دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، الإحصاءات الزراعية ١٩٩٤، المرجع السابق ص ٣٧.

(٢) السلطة الوطنية الفلسطينية، مركز التخطيط الفلسطيني: المياه في قطاع غزة (واقع - أخطار - أزمات)، سلسلة دراسات، تشرين ثاني ١٩٩٧، غزة - فلسطين، ص ١١.

(٣) مقابلة مع ياسين محمد الأسطل، مصدر سابق.

(٤) منظمة التحرير الفلسطينية: واقع الاستيطان، مرجع سابق، ص ١٨.

(١) جمعية الصيادين الفلسطينيين، النشرة السنوية ١٩٩٧، غزة - فلسطين، ص ٣.

(٢) الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية المرحلية، بروتوكول إعادة الانتشار و الترتيبات الأمنية، المادة الرابعة عشر حول/ قواعد النشاط البحري، مصدر سابق، ص ٨٣.

(٣) السلطة الوطنية الفلسطينية، جهاز الأمن الوقائي، دراسة خاصة حول مستوطنة دوغيت، مصدر سابق، ص ١٣.

يتعرض الصيادون الفلسطينيون للكثير من المضايقات بحجة حماية المستوطنات، كتقطيع الشباك و طردهم من المناطق الغنية بالأسمك كمنطقة الفنادق في غوش قطيف التي تكثرت فيها الشعب المرجانية الغنية بالثروة السمكية^(٤) ، إضافة إلى إطلاق النار على الصيادين و حرق مراكبهم، وعدم خروج هذه المراكب أو نزولها البحر من السواحل المقابلة للمستوطنات، وحتى في منطقة المواصي هناك ما يسمى "بالمرفأ" يمنع أي دخول أو خروج من البحر إلا عبر هذه النقطة الصغيرة والتي لا تتعدى مئات الأمتار^(٥)، بحجة الأسباب الأمنية حاولت السلطات إخلاء جميع السكان المقيمين (بالقرية السويدية) الواقعة بجوار مستوطنات رفح في أقصى جنوب غرب القطاع^(٦) .

تشكل المستوطنات سبباً رئيسياً في التأثير على الثروة السمكية التي تدر على القطاع في الظروف الطبيعية ما لا يقل عن (٥١٦٤٧٠٠) دولار على قطاع غزة^(٧) .

سعى المستوطنون بشكل دائم لتخريب الزراعة الفلسطينية، حيث يقوم المستوطنون بإعطاء العمال العرب بشكل مجاني مخلفات شركة صناعية لأدوية زراعية في مستوطنة قطيف، أو تلك التي ينتهي تاريخ استعمالها في مخزن المبيدات الموجود في مستوطنة جان طال ويقوم العمال العرب ببيعه للمزارعين^(٨) ، وعندما يتم استعمالها من غير إرشاد علمي فإن ذلك يؤثر على المنتج الزراعي، كما يقوم المستوطنون بإرسال البذور الفاسدة للمزارعين الفلسطينيين مستغلين ظروفهم المادية الصعبة^(٩) .

شكلت نشاطات المقاومة الفلسطينية للاستيطان ذريعة للاعتداء على الزراعة الفلسطينية والتأثير عليها، فكثيرة هي الحالات التي قام فيها المستوطنون بإتلاف الدفيئات الفلسطينية رداً على تعرضهم لرشق الحجارة أو الزجاجات الحارقة، ورداً على ذلك تجريفهم لمئات الدونمات الفلسطينية^(١٠) ، وقد شكل المستوطنون في غوش قطيف "لجنة العمل لمستوطني غوش قطيف" التي قام أفرادها عدة مرات بتدمير الأراضي الزراعية وإحراق المركبات الزراعية التابعة للفلسطينيين^(١١) .

اقتلعت السلطات العسكرية عام ١٩٨٨ وحده ٢٣٤٠٠ شجرة أغلبها حول المستوطنات أو الشوارع الالتفافية في الضفة والقطاع^(١٢) ، وتقوم بين الحين والآخر منظمات ومراكز حقوق الإنسان بالاحتجاج على طرد المزارعين من أراضيهم والتي تكون مزروعة في أغلب الأحيان وذلك في محاولة للقضاء على إرادة التحدي للمزارع الفلسطيني^(١٣) .

٢. التأثير على الصناعة الفلسطينية

يعتبر الاستيطان إحدى الوسائل الهامة التي انتهجتها إسرائيل في ضربها للاقتصاد الفلسطيني، وربطه بالاقتصاد الإسرائيلي، فالاستيطان يشكل حلقة وصل بين قطاع غزة وإسرائيل، ويرى الخبير الاقتصادي تيم نيلوك " أنه لا بد من النظر إلى الاستيطان الإسرائيلي ضمن علاقة الموائمة بين المصالح الاقتصادية والسياسية الإسرائيلية في مجالي تنامي استمرارية تحقيق الربح الاقتصادي، وتحقيق الأهداف الإسرائيلية الصهيونية"^(١٤) .

(٤) مقابلة مع ياسين محمد الأسطل، مصدر سابق .

(٥) مكتب العمل العربي : آثار سياسة الاستيطان الإسرائيلي على أوضاع العمال وأصحاب الأعمال العرب في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى، مجلة العمل العربية، عدد ٧١ ، آذار ١٩٩٧، ص ١١٩ .

(٦) أن ، م ليش : أهداف ووسائل وأنماط المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، مرجع سابق، ص ٦٥ .

(٧) السلطة الوطنية الفلسطينية، دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، الإحصاءات الزراعية، مرجع سابق، ص ٦٥ .

(٨) السلطة الوطنية الفلسطينية، جهاز الأمن الوقائي، دراسة حول مستوطنة قطيف، مصدر سابق، ص ١٧ .

(٩) مقابلة مع ياسين محمد الأسطل ، مصدر سابق .

(١٠) صحيفة هآرتس ١٥/٨/١٩٨٨ .

(١١) صحيفة يديعوت أحرنوت ٢٠/٣/١٩٨٩ .

(١٢) صحيفة هآرتس ٢٩/٣/١٩٨٩ ،

(١٣) البيان الصحفي لمركز غزة للحقوق والقانون : السلطات الإسرائيلية تأمر المزارعين الفلسطينيين بمنطقة موراج - رفح بإخلاء أراضيهم الزراعية، ٣٠/٧/١٩٩٦ .

(١٤) الدقاق، إبراهيم : السياسة الاقتصادية، مرجع سابق، ص ١٦ .

تعتبر الصناعة من أهم مقومات الاقتصاد الإسرائيلي، ولكي تستفيد الصناعة الإسرائيلية من قطاع غزة قامت سلطات الاحتلال بجملة ممارسات أهمها عدم منح تراخيص إنشاء للورش الصغيرة، و عدم السماح للفلسطينيين بإقامة مناطق صناعية، إضافة إلى عوامل أخرى أدى ذلك إلى تراجع قدرات الإنتاج المحلي للقطاع بالتالي تأثر الأداء الاقتصادي الكلي في الأراضي الفلسطينية.

كانت إيرز هي أول مستوطنة في القطاع، وفي نفس الوقت أول منطقة صناعية في القطاع، وقد وفرت إسرائيل لها كافة عناصر البنية التحتية اللازمة للصناعة كالأرض والمياه والكهرباء، وكذلك الأمر في المنطقة الصناعية لمستوطنة نفي دكاليم غرب مخيم خان يونس.

لكي تحقق هذه المناطق الصناعية الأرباح المرجوة، قامت إسرائيل بحملة إجراءات للقضاء على الاقتصاد الفلسطيني في القطاع لحساب نجاح الغزو الاقتصادي الإسرائيلي وعلى رأسه المستوطنات وهذه الإجراءات هي^(١):

- قامت إسرائيل بتوسيع القاعدة الإنتاجية للمستوطنات، عبر الاستيلاء على المزيد من الموارد الطبيعية للقطاع، و الحد من استعمال العرب للموارد الطبيعية المملوكة لهم كالأرض والمياه، وتشجيع التحاق القوى العاملة العربية كعنصر إنتاج في الأنشطة الاقتصادية للمستوطنات.

- عدم السماح باستيراد المواد الخام من خارج إسرائيل، وذلك لتشجيع شرائها من المستوطنات التي عادة ما تشتريها من داخل إسرائيل .

- الحد من الواردات من غير إسرائيل وذلك بفرض الرسوم الجمركية العالية على السلع المستوردة بينما تقل هذه الرسوم في حال استيراد البضائع من المستوطنات.

- قامت إسرائيل بتشجيع الاستثمار الإسرائيلي في قطاع غزة، وحتى يتم قبول هذه المشاريع شجعت على كل مشاريع مشتركة مع العرب كمشروع صب النحاس في غزة.

- إغلاق البنوك الوطنية والعربية في القطاع، وافتتاح أفرع للبنوك الإسرائيلية بدلاً عنها، والتي سرعان ما نقلت أفرعها إلى هذه إلى المستوطنات وعلى رأسها مستوطنة إيرز ونفي دكاليم، وعندما تم افتتاح بنك فلسطين تم إلزامه بالعمل بالشروط التي يحددها بنك إسرائيل المركزي، والتعامل مع المستثمرين العرب على أساس تجاري وليس على أساس تنموي^(٢).

قامت المصانع الإسرائيلية في المستوطنات بدور أساسي في تخريب وإغلاق مصانع فلسطينية عبر توفير نفس السلعة وبجودة ومقاييس أفضل بسعر أقل، وتوفيرها للشارع الفلسطيني عن طريق التهريب، وتقوم المصانع في المستوطنات بتهريب الخمور والسيارات والأقمشة والسجائر وذلك عبر تجار عرب من القطاع^(٣).

تقوم المصانع الإسرائيلية في المستوطنات بتهريب المواد الغذائية الفاسدة التي لا تستطيع توزيعها في إسرائيل، فتجد في القطاع سوقاً رائجاً لها، وقد تم ضبط حتى المبيدات الحشرية من مخلفات المصانع الإسرائيلية في المستوطنات والتي يحظر استخدامها في إسرائيل، إضافة إلى الأدوية الفاسدة، وقد قامت السلطة الفلسطينية بحملة لضبط الأغذية الفاسدة المهربة من المستوطنات وضبطت ١٥,٥ طن من هذه الأغذية^(٤).

أقام المستوطنون عشرات بل مئات من المنشآت الصناعية في مستوطنات القطاع، لكن نشأة وتطور المصانع كانت بفعل إجراءات الاحتلال ضد البضاعة الفلسطينية لإيجاد سوق لصناعات المستوطنات من جهة وتوفير الدعم الحكومي لهذه المنشآت من جهة أخرى، والذي يتم عبر (قسم الاستيطان ومركز الاستثمارات) في وزارة الصناعة والتجارة الإسرائيلية^(٥)، وقد قام مركز الاستثمارات بالإشراف على إنشاء عشرات المشاريع الصناعية في مستوطنات الضفة الغربية والقطاع في عدة سنوات كالتالي^(٦):

١٩٨٧ - ٤١ مشروعاً

(١) السيد، رشاد : المركز القانوني، مرجع سابق، ص ٧٨ .

(٢) عكاشة، محمود و أبو ظريفة ، سامي : محددات وآفاق التصنيع في قطاع غزة، مرجع سابق، ص ١٢٦ .

(٣) مقابلة مع محمد دحلان، مصدر سابق .

(٤) السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التموين، تقرير خاص عن المواد الغذائية الفاسدة، تشرين أول ١٩٩٧، غزة-فلسطين، ص ٨ .

(٥) المركز للسلام، مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة، مرجع سابق، ص ٣٨ .

(٦) المرجع السابق، ص ٣٩ .

١٩٨٨ - ٣٥ مشروعاً
١٩٨٩ - ٢٨ مشروعاً
١٩٩٠ - ٣٢ مشروعاً
١٩٩١ - ٥١ مشروعاً

كما يشرف المكتب العلمي الرئيسي في وزارة التجارة والصناعة الإسرائيلية على تشغيل "مركز المبادرات للنقب الغربي WNIC" في غزة، وهو يعتبر بمثابة حضانة تكنولوجية مقامة في مستوطنة نفي دكاليم، وتهدف إلى دعم البحث و تطوير منتجات تكنولوجية جديدة ذات قدرات تصديرية، وتطوير استراتيجيات تسويق ملائمة ويحصل المركز على ٨٠% من تكلفة كل مشروع كدعم من وزارة التجارة والصناعة الإسرائيلية، وهناك مركزان آخران في مستوطنات الضفة الغربية وتشرف عليهما الوزارة الإسرائيلية^(١)، وفي عام ١٩٩٠ وبفعل تشجيع الحكومة نقلت العديد من المصانع عملياتها من داخل الخط الأخضر إلى مستوطنات الضفة والقطاع، فيما نقلت بعض المصانع معداتها إلى المستوطنات بطرق وهمية^(٢).

إن توفير الحكومة للكثير من التكاليف على الصناعة الإسرائيلية في المستوطنات يقلل من تكلفة المنتج، و بدوره يستطيع ضرب المنتج الفلسطيني، فقد حرصت الحكومة على توفير الكهرباء للمستوطنات بشكل مجاني، ويتم إرجاع موارد المياه في الأراضي المحتلة من أجل استعمالها في المستوطنات^(٣)، وتلتزم الحكومة بتوفير الأراضي لإقامة المشاريع الصناعية في المستوطنات، وتقدم أشكال مختلفة من الحوافز لدعم الصناعة داخل المستوطنات، وعلى سبيل المثال في الفترة ما قبل ١٩٩٢ كان بإمكان المستثمرين في المشاريع الصناعية في المستوطنات أن يحصلوا على دعم بقيمة ٣٨% من قيمة المشروع، أو قرض يبلغ ٦٦,٦٦% من قيمة المشروع، مع إعفاء ضريبي لمدة عشر سنوات^(٤)، كما يمكن للمستوطنين دفع الرسوم الحكومية بمختلف أنواعها بنسبة لا تتجاوز العشر من الرسوم التي يدفعها المواطن الإسرائيلي في منطقة أخرى^(٥).

إن هذه الإجراءات الحكومية الإسرائيلية في ضرب الصناعة الفلسطينية من جهة، وتشجيع ودعم صناعة المستوطنين من جهة أخرى، قد ساهمت في انتعاش المصانع في المستوطنات وافتتاح العشرات منها في كل عام.

والجدول التالي يوضح عدد المصانع في كل مستوطنة^(١):

اسم المستوطنة	عدد المصانع	اسم المستوطنة	عدد المصانع
نفي دكاليم	١٠	نيتسر حزاني	٤
قطيف	٩	جان طال	١
إيلي سيناوي	١	جان أور	٢
دوغيت	٤	كفار يام	٢
نتساريم	٤	جديد	٣
كفار داروم	١	رفيح يام	٢
بدولج	١	موراج	١
بات ساديه	١	إيرز	١٠٧
عتسمونة	٥	المجموع :	١٥٧

* النقب الغربي : يقصد به مستوطنات غزة، وقد استخدم المركز الحكومي هذا المصطلح من أجل عدم إثارة أي تخوفات سياسية لدى المستثمرين من القدوم للاستثمار في قطاع غزة.

(١) Palestinian Center for Human Rights : A comprehensive, op.cit.p82.

(٢) صحيفة معاريف ١٢/٢/١٩٩١، نقلاً عن رئيس قسم الاستثمار في وزارة التجارة والتجارة، ص ٣.

(٣) مجلة العمل العربية، العدد ٥٠، شباط ١٩٩٢، ص ١٠٥.

(٤) Palestinian Center for Human Rights :A comprehensive, op.cit.p82.

(٥) مجلة العمل العربي، العدد ٥٠، مرجع سابق، ص ١٠٤.

(١) الجدول من إعداد الباحث والمعلومات مقتبسة من تقارير الأمن الوقائي الفلسطيني (دراسات مختلفة عن المستوطنات)، أيضاً زيارة الباحث ومعاينته للمنشآت الصناعية في مستوطنة إيرز بتاريخ ٣-٤/٩/٢٠٠٠.

٣. المستوطنات والعمالة في قطاع غزة .

شهد الاقتصاد الإسرائيلي عقب حرب حزيران ١٩٦٧، فترة ازدهار اقتصادي أدت إلى زيادة الطلب على العمالة، وخاصة في قطاع الإنشاءات حيث زادت المباني (المستوطنات) لاستيعاب المهاجرين، وتطلب ذلك عمالاً يعملون في ظروف استثنائية ولأكثر من ثماني ساعات^(١) وهذا الشرط متوفر في العمالة الفلسطينية، إضافة إلى أن العمال اليهود يرفضون العمل (الشاق) الذي يقوم به العمال الفلسطينيون.

بذلت الحكومات الإسرائيلية جهوداً لبناء مؤسسات عامة تستوعب الأيدي العاملة للمستوطنين، و يعتبر ٦٠% من الذين يبلغون السن القانوني يعملون في القطاع العام للدولة، مقابل ٣٣% من مثيلهم من سكان إسرائيل الآخرين، وكان بناء المؤسسات الدينية في المستوطنات على رأس سلم أولويات الحكومة لاستيعاب عمالة المستوطنات^(٢)، ولم يكن حل مشكلة العمالة في المستوطنات تابع من حل مشكلة بطالة، بل الهدف منه تقليص الارتباط اليومي لسكان المستوطنات بمراكز العمل داخل الخط الأخضر والعمل على الازدياد التدريجي لقوة اجتذاب المستوطنات للمستوطنين، إضافة إلى إضفاء مصداقية على الأسطورة الطلائعية التي أقيمت للمستوطنات تحت شعارها وتم باسمها تدفق مصادر عامة كبيرة للمستوطنات^(٣)، ويشير البحث الذي أجراه البروفيسور بورتوغالي من جامعة تل أبيب إلى أن ٧٠% من مجموع العاملين في أوساط المستوطنين يتوجهون يومياً لأماكن عملهم داخل الخط الأخضر^(٤)، ويبدو أن هذه النسبة تنخفض كثيراً في صفوف المستوطنين في القطاع، حيث يتولى المستوطنون مسؤولية الإشراف على المصانع والدفينات الزراعية الكثيرة، ويشكل العمال العرب أغلبية بين صفوف العمالة داخل المستوطنات، وكذلك يعمل في المستوطنات عمال أجنبية خاصة من تايلاند^(٥)، وذلك لسد حاجة المستوطنات التي لا تشغل عمالاً عرباً لأسباب مختلفة وعلى رأسها الأيدلوجية منها، كما يعمل في المستوطنات في قطاع غزة قوة عاملة من المهاجرين الجدد الذين يعرفون باسم "مجمعة بني مناشي" وعادة ما يعمل هؤلاء في الدفينات الزراعية، ويتم توظيفهم بشكل فوري من خلال مزارعين يهود^(٦).

أدت السياسة العامة لإقامة المستوطنات، إلى مصادرة مساحات شاسعة من الأراضي، ونهب موارد المياه، فإن جزءاً كبيراً من العمال الفلسطينيين الذين بإمكانهم إيجاد عمل في الزراعة التقليدية الفلسطينية بدؤوا تدريجياً بالبحث عن عمل في أماكن أخرى واضطروا للتحويل باتجاه إسرائيل أو المستوطنات، ومع تطور وزيادة المستوطنات في القطاع كانت هناك زيادة في حجم العمالة الفلسطينية في القطاع التي تترك أرضها وتتوجه للعمل في إسرائيل والمستوطنات، والجدول التالي يوضح توزيع الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات لبعض السنوات %^(٧) :

السنة	خدمات	نقل وتخزين	تجارة ومطاعم	إنشاءات	صناعة	زراعة
١٩٧٥	-	-	-	٥٤,٠	١٨,٠	١٤,٠
١٩٨٧	-	-	-	٤٥,٦	١٨,١	١٤,٥
١٩٩٣	-	-	-	٧٢,٦	٥,٧	١٠,٣
١٩٩٥	١٠,٢	٢,٤	١٢,٧	٥٠,٦	١٤,٠	١٠,٠
١٩٩٦	٤,٦	١,١	١٣,٤	٥٦,٦	١٣,٥	١٠,٨

(٢) قطامش، ربحي : طرد العمال العرب مأزق اقتصادي سياسي، ط١، مركز الزهراء للأبحاث والدراسات، القدس- فلسطين ١٩٩١، ص ٣١.

(٣) صحيفة هآرتس ١٥/١٢/١٩٩٥ .

(٤) المركز للسلام: مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة، مرجع سابق، ص ٣٨ .

(٥) المرجع السابق، ص ٣٩ .

(٦) السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي، دراسات مختلفة عن مستوطنات القطاع.

(٧) Palestinian Center for Human Rights :A comprehensive ,op.cit.p38.

(٨) السلطة الوطنية الفلسطينية، الهيئة العامة للاستعلامات، البنك الوطني للمعلومات : التقرير الاقتصادي الفلسطيني ١٩٩٤-١٩٩٩، ط١، الهيئة العامة للاستعلامات، غزة - فلسطين ٢٠٠١، ص ٩٥ .

أثر الاستيطان في قطاع غزة على العمالة الفلسطينية بأن دفع عدداً كبيراً من العمال إلى الهجرة إلى الخارج، والتي كانت منظمة أحياناً حيث يهاجر حوالي عشرة آلاف عامل سنوياً، كما أدى الاستيطان إلى إحداث انعكاس في التوزيع القطاعي لتلك العمالة، فأصبحت نسب الزراعة والصناعة والبناء والخدمات العامة في عام ١٩٨٦ كالتالي:

١٣٪، ١٢٪، ٢٠٪، ٧٠٪ على التوالي^(١).

مارس المستوطنون صوراً عديدة من الاضطهاد للعمال الفلسطينيين من حيث معدل ساعات العمل ومعدل الأيام الشهرية وكذلك الأجرة اليومية مستغلين ظروف العمال الفلسطينيين وحاجتهم الماسة للعمل، والجدول التالي يوضح بعض نتائج العمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات^(٢):

النشاط الاقتصادي	معدل ساعات العمل الاسبوعية	معدل أيام العمل الشهرية	معدل الأجرة اليومية بالشيك الجديد
الزراعة	٤٥,٦	١٨,٦	٤٢,٤
الصناعة	٤١,٩	١٨,٩	٦٧,١
البناء	٣٩,٠	١٥,٤	٩٠,٣
التجارة والمطاعم	٤٥,٢	١٩,٩	٧٣,٥
النقل والتخزين	٤٤,٨	٢١,٠	٧٦,٩
الخدمات والفروع الأخرى	٤٠,٤	٢٠,٤	٧٤,٩
المتوسط	٤١,٦	١٧,٩	٧٥,٠

بشكل عام أدت المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة إلى إضعاف قدرة الاقتصاد الفلسطيني على خلق فرص عمل جديدة، أو المحافظة على فرص العمل المتوفرة وسبب ذلك ناجم عن استيلائها على أخصب الأراضي الزراعية واستيلائها على منابع المياه والآبار الارتوازية، إضافة إلى إنشاء المصانع داخل المستوطنات التي تنتج السلع المنافسة للسلع الفلسطينية، وقد أسهم في تفاقم تلك المشكلة عدم اهتمام السلطات الإسرائيلية لتنمية القطاع، بل محاولاتها المستمرة لاستغلال ثروته لصالح المستوطنات.

رابعاً: التأثير البيئي

قام المشروع الاستيطاني الصهيوني على فكرة اقتلاع المواطن الفلسطيني، وإحلال المهاجر الجديد القادم من بيئة غريبة عن هذه البقعة مكانه، ويتطلب الإحلال مكافحة صاحب الأرض الأصلي والعيش على ممتلكاته التاريخية، بل استنزاف كل ما يملك من الثروات الطبيعية وغير الطبيعية، وعليه فقد عملت إسرائيل على توفير عناصر الاستيطان الهامة وعلى رأسها الأرض والمياه والتي بدونها لن يكون هناك استيطان، ولم يهتما كثيراً بنتائج السيطرة على الأرض ومصادرتها، أو سحب المياه الجوفية ومياه الأنهار، وقد قامت إسرائيل بحملة من الممارسات التي أثرت على البيئة الفلسطينية، وهدفت للتعرض لكل عناصر البيئة الطبيعية الفلسطينية من أرض ومياه وهواء، مما أدى إلى تلوثها جميعاً بنسب مختلفة غير متوافقة الزمان والمكان، وليس من تخصص هذه الدراسة إيضاح التأثير الإسرائيلي على البيئة الفلسطينية، إنما تأثير عملية الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة على هذه البيئة.

تعتبر عناصر البيئة في قطاع غزة محدودة للغاية بفعل عدة عوامل أهمها مساحته الصغيرة، والكثافة السكانية العالية، لكن المواطن الفلسطيني استطاع التكيف مع هذا الكم المحدود، ولم تؤثر فعالياته ونشاطاته الحيوية سلباً على البيئة، واستمرت البيئة محمية بحنان وحب الفلسطينيين لها، إلى أن قدم المستعمر

(١) خليفة، محمد: الطلب على العمالة الفلسطينية في إسرائيل والأراضي المحتلة، (ب.ط)، برنامج دراسات التنمية-جامعة بيرزيت، رام الله - فلسطين، (ب.ن)، ص ٥٧.

(٢) السلطة الوطنية الفلسطينية، دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، مسح القوى العاملة: النتائج الأساسية، دورة (نيسان-أيار ١٩٩٦)، رام الله - فلسطين ص ٩١.

الغريب عام ١٩٦٧، وبدأ الاستخدام السيئ للموارد الطبيعية مما أثر على البيئة، وكان الاستيطان هو أداة هذا الاستخدام، ويمكن فهم تأثير هذا الاستيطان على البيئة في القطاع من خلال تأثيره على عدة عناصر هي :

١. الاستيطان والمياه

منذ الأيام الأولى لاحتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة أصدر الحكام العسكريون لهذه المناطق العديد من الأوامر العسكرية التي تخص المياه، فقد تضمنت هذه الأوامر اعتبار كافة المياه الموجودة في الأراضي التي تم احتلالها مجدداً هي ملك لدولة إسرائيل، و منح كامل الصلاحية بالسيطرة على كافة المسائل المتعلقة بالمياه لضابط المياه المعين من قبل الحاكم العسكري العام، وقامت بمنع انتشار أي منشأة مائية جديدة في القطاع بدون ترخيص بل أن من حق الضابط رفض أي ترخيص بدون إبداء أسباب، ووضع جميع الآبار والينابيع ومشاريع المياه تحت السلطة المباشرة للحاكم العسكري الإسرائيلي، وتم تطوير هذه القوانين بمثلاتها في إسرائيل حتى أمر الحاكم العسكري للقطاع اعتبار جميع مصادر المياه في قطاع غزة ملكاً للدولة وفقاً لنصوص القانون الإسرائيلي الصادر في عام ١٩٥٩، وتطبيقاً لهذه الأوامر قامت إسرائيل بمجموعة من الإجراءات والممارسات مثل وضع سقف لكمية المياه التي يسمح لأصحاب الآبار في الضفة والقطاع بضخها، ومنع حفر آبار جديدة لأغراض الزراعة ووضع المزيد من القيود عليها، واستخراج تصاريح لاستخدام الآبار الموجودة أو حتى استخدام الينابيع، وقامت بمصادرة الآبار من المزارعين الفلسطينيين لصالح المستوطنات، وقامت بتحديد أعماق حفر الآبار (تختلف من منطقة لأخرى)^(١)، أما من جانبها فقد قامت بحفر الآبار على طول الخط الأخضر مع القطاع وأقامت السدود الصغيرة لحجز المياه السطحية للأودية ومنعها من الوصول إلى القطاع^(٢).

تمثل مشكلة تلوث المياه خطراً في قطاع غزة أكثر مما تشكله في الضفة الغربية، إذ تصل نسبة الكلورايد في شرق قطاع غزة إلى ١٥٠٠ ملغم/لتر، أما الأماكن التي تستخرج فيها مياه تتمتع بنسبة كلورايد أقل من ٢٥٠ ملغم/لتر فهي مناطق محدودة لا تزيد مساحتها عن ٤٥ كم^٢، ويتضح أن ١٠% من آبار قطاع غزة المستخدمة من المواطنين تصل فيها نسبة الكبريت إلى ما يزيد عن ٩٠٠ جزء في المليون، وأن ١٦% تصل نسبة الفلورايد فيها إلى ٠,٨-٣,٨ جزء في المليون، و ١٢% فيها بكتيريا غير موائمة، وهذه المركبات جميعاً تؤدي إلى الأمراض الجلدية ومشاكل في العظام وتآكل الأسنان والخلايا السرطانية وسهولة التسمم عند الأطفال والتخلف العقلي^(٣)، ولكن ما هي علاقة الاستيطان في القطاع بهذه الأمراض الناتجة عن تلوث المياه؟

إن المتتبع لنوعية المياه الموجودة في قطاع غزة يمكنه تصنيفها إلى ثلاث أقسام:

- مياه ذات جودة عالية .
- مياه متوسطة .
- مياه رديئة.

إن اختيار أماكن الاستيطان لم يكن صدفة بل كان حسب دراسات الجدوى التي أقامتها إسرائيل على أراضي القطاع، ويقوم التكتل الاستيطاني الجنوبي (غوش قطيف ومستوطنات رفح) بواقع أربع عشر مستوطنة ونقطة استيطانية فوق المساحة التي تضم خزان المياه ذات الجودة العالية، وأن الجزء الآخر من هذا الخزان أقيم فوقه التكتل الاستيطاني الشمالي^(٤)، وإن ضخ إسرائيل العالي لهذا الخزان ومصادرة كل الأراضي التي تقع فوقه حرم الفلسطينيين من هذه المياه، إضافة إلى التأثير على نوعية المياه في المناطق المجاورة (ذات السكان العرب).

(١) السلطة الوطنية الفلسطينية، الهيئة العامة للاستعلامات، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني : الأخطار التي تواجه المياه في فلسطين، غزة - فلسطين ٢٠٠١، ص ٣ .

(٢) منذ العام ١٩٧٣ بدأ منسوب وادي غزة ينخفض تدريجياً بفعل إجراءات إسرائيل، وحتى عام ١٩٩٥ كان منسوب الوادي قد إنعدم كلياً ما عدا مياه الأمطار التي تسقط عليه في الجزء الواقع داخل القطاع منه، زيارة ميدانية للباحث ٢٠٠١/١٠/٢ .

(٣) سلطة المياه الفلسطينية، مشكلة المياه والمتغيرات الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٥ .

(٤) أنظر الخارطة رقم (٨) والتي توضح توزيع جودة المياه في قطاع غزة والمصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة الزراعة .

أما عن دور المستوطنات في القطاع في سلب كمية المياه الجوفية، فيتضح أن ضخ هذه المستوطنات للمياه كان السبب الرئيسي في تناقص كميات المياه المخزونة، ففي دراسة لسلطة المياه الفلسطينية تظهر أن هذه الكمية تناقصت من ١٢١٠ مليون متر مكعب عام ١٩٧٥ إلى ٨٠٠ مليون متر مكعب عام ١٩٩٥، وأن ما يتم سحبه من مياه القطاع يقدر بحوالي ١٣٠ مليون متر مكعب سنوياً في حين أن ما يرد من المياه إلى الخزان يقدر بـ ٨٠ مليون متر مكعب فقط^(١).

تبلغ نسبة استهلاك المستوطن الواحد في قطاع غزة من المياه حوالي ١٠٠٠ متر مكعب، مقابل ١٧٢ متر مكعب لكل مواطن فلسطيني^(٢)، والجدول التالي يوضح توزيع آبار لمياه في مستوطنات والمواقع الإسرائيلية في قطاع غزة^(٣):

مسلسل	اسم المستوطنة أو المنطقة	عدد الآبار
١	غرب خانيونس	٥
٢	جنوب دير البلح	٤
٣	نتساريم	٢
٤	كفار داروم	٢
٥	غوش قطيف	٧
٦	موقع حداش	١٠
٧	التكتل الشمالي	١٢
٨	موراج	١
	المجموع	٤٣

و تضخ إسرائيل المياه إلى عدة جهات:

i. الآبار الموجودة في المستوطنات لأغراض الاستعمال المنزلي وللسياحة وللزراعة ولبرك تربية الأسماك، وتتميز آبار المستوطنات بكونها أكثر عمقاً من الآبار الفلسطينية، وتستخدم فيها آلات سحب متطورة تقلل من كمية المياه المتواجدة في الآبار الفلسطينية، وتقوم الحكومة بدعم استهلاك المستوطنين للمياه حيث تدفع جزء من تكلفة الاستهلاك^(١).

ii. خط أنبوب المياه الكبير من آبار مستوطنتي نيتسر حزاني ونفي دكاليم، ويخرج من منطقة القرارة ويقطع شارع صلاح الدين باتجاه الشارع المؤدي إلى كيسوفيم ومنه إلى داخل الأراضي الإسرائيلية^(٢)، ويتبع هذا الأنبوب لشركة ميكوروت ويتفرع منه أنبوب مياه يباع لبلدية خانيونس وأنبوب آخر للمجالس المحلية في الشرقية (بني سهيلا - عيسان الكبيرة - عيسان الصغيرة)، وتبلغ هذه الكمية المباعة حوالي ٥ مليون متر مكعب سنوياً ويقدر سعرها من ١٥ - ٢٠ مليون شيكل سنوياً يدفعها المواطن الفلسطيني من المياه المستخرجة من أرضه^(٣).

(١) سلطة المياه الفلسطينية: مشكلة المياه والمتغيرات الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٧.

(٢) مضر، إبراهيم: الاستيطان اليهودي (الحقوق الفلسطينية والسلام)، (ب.ط)، مركز تحليل السياسات الفلسطينية، واشنطن-الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٩٢، ص ١٣.

(٣) الجدول من اعداد الباحث و المصدر:

- وزارة الزراعة

- سلطة المياه الفلسطينية

- الأمن الوقائي الفلسطيني، دائرة النشاط الإسرائيلي، (دراسات مختلفة حول المستوطنات)، مرجع سابق.

(١) Sara Roy, M: The Gaza strip.op.cit.p172.

(٢) قام الباحث بمعاينة امتداد هذه الأنابيب، حيث يمر من مناطق سكنية عربية، ويبلغ سمكه أكثر من ٦ إنش في بعض المناطق.

(٣) قامت وزارة البيئة الفلسطينية عام ١٩٩٩ بتعداد الكمية التي تشتريها المجالس المحلية العربية من المياه من شركة ميكوروت أنظر:

iii. سلسلة الآبار المحفورة على حدود القطاع والتي يتم ضخها لداخل إسرائيل، ولا تقع هذه الآبار ضمن المياه ذات الجودة العالية، ولكن يتم تنقيتها لغرض مزروعات معينة كالقطن مثلاً. يتضح مما سبق سلب المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة للمياه ذات النوع الأفضل، وبكميات كثيرة، أثرت على نوعية وكم المياه التي يستخرجها الفلسطينيون مما أثر سلباً على البيئة الفلسطينية، وقد نهب الاستيطان المياه ولم يبق للمواطن الفلسطيني سوى الفتات، ونشير هنا إلى أن اتفاقيات السلام الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل لم تستطع ضبط استخراج المياه في المستوطنات أو تحديدها، فقد زادت الآبار في المستوطنات وعلى الحدود، وزاد ضخ المياه العذبة وبيعها للفلسطينيين وتصدير الجزء الآخر لداخل الخط الأخضر.

قام خبراء من الحكومة الهولندية والسلطة الفلسطينية بعد اتفاق طابا (أوسلو ٢) ببحث موضوع تلوث المياه في قطاع غزة والذي يعتبر الاستيطان السبب الرئيسي له، و توصل الخبراء إلى أن الملوحة الناتجة عن الضخ الزائد إضافة إلى زيادة المصانع في مناطق معينة، والزراعة غير المخططة، وإساءة استخدام الأراضي والاستهلاك الشخصي خاصة في المستوطنات هو السبب في تلوث مياه القطاع، وإن عدم تصحيح ما سبق وبشكل عاجل سيؤدي إلى نقص المياه في وقت قصير من الزمن و من ثم انتهاء مصادر المياه في القطاع^(١).

٢. أثر المستوطنات على الأرض والنبات

تتكون معظم شواطئ غزة من الكثبان الرملية المتحركة، وتتكون عليها نباتات مقاومة لملوحة البحر، ولها جذور عميقة تصل في بعض أنواعها إلى عمق ٤-٥ أمتار منها الشيح الأحادية والأكاسيا والنجليات المعمرة^(٢)، وقامت هذه النباتات بالحد من حركة الرمال، أو على الأقل حمت الحقول الموازية للشاطئ من الملوحة والرياح من انحراف الرمال تجاهها^(٣).

قام الإسرائيليون بإزالة هذه الحواجز النباتية الطبيعية بذرائع وحجج مختلفة كحماية البيئة وللاستغلال السياحي ولأغراض البناء وخاصة في جنوب القطاع، مما جعل إزاحة هذا الكساء النباتي ينتج عنه تحرك الرمال مع الرياح مما أثر سلباً على المزروعات ونقاوة البيئة في المنطقة^(٤)، وبطبيعة الحال نتج عن ذلك أيضاً تأثير خصوبة التربة وخواصها نتيجة نقص المواد العضوية، وقد أدى ذلك إلى هجرة الحلزون من النباتات الطبيعية البحرية إلى الشرق نحو المزارع العربية، حيث أصابت الحمضيات والخضراوات في المناطق المقابلة لمستوطنات غوش قطيف^(٥).

حسب دراسة قامت بها وزارة الزراعة الفلسطينية، فإن مساحة المناطق المعروفة كغابات في قطاع غزة قد تغيرت مساحتها منذ العام ١٩٧٢، حيث أن ٨٠% من المناطق المدمرة من الغابات الرسمية يعزى إلى الاحتلال الإسرائيلي، وتوزيعها كالتالي^(٦):
٧٨% من هذه الغابات المدمرة كان لغرض إنشاء المستوطنات.

السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة شؤون البيئة: الانتهاكات الإسرائيلية للبيئة الفلسطينية، دراسة غير منشورة، غزة- فلسطين ص ٢٠.

^(١)Gaza Environment profile, project between Palestinian Authorities and the Directorate General International co-operation, Rotterdam 1995.p.12

^(٢) يمكن رؤية بعض هذه النباتات التي لا زالت على بعض شواطئ القطاع، خاصة في المناطق التي لا توجد فيها مستوطنات كمنطقة ساحل الشيخ عجلين، وشاطئ أبو مدين.

^(٣) لا زالت الزراعة ناجحة في كل المناطق التي فيها هذه النباتات حيث تزرع الخضراوات بعيدة عن الشاطئ بعشرات الأمتار فقط غير متأثرة بالبحر بسبب تشكيل هذه النباتات كسياج يحميها.

^(٤) البيئة والاستيطان، ورشة عمل أقيمت في ١٩٩٨/٢/٢٨ برعاية مكتب المؤسسات الوطنية بالتعاون مع مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، ط١، نابلس - فلسطين ١٩٩٨، ص ٥٤.

^(٥) المرجع السابق، ص ٥٥.

^(٦) السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الزراعة الإدارة العامة للغابات، دراسة حول الغابات في قطاع غزة، دراسة غير منشورة، ص ٣.

٢% لغرض إنشاء قواعد عسكرية في أغلبها لحماية المستوطنات.

١% لإقامة الطرق الالتفافية .

١٣% قطعت بواسطة السكان الفلسطينيين

٦% تم تحويلها إلى ملكية خاصة.

قامت سلطات الاحتلال في أوائل السبعينيات مع بدء حركة الاستيطان بتقطيع أسيجة بيارات الحمضيات، التي كانت تتكون من أنواع السنط (الأكسيا الشوكية) و العوسج وال نارنج، وقطع ٥٠-١٠٠ متر من كل بياراة بمحاذاة الشارع العام في جنوب القطاع^(١).

كانت الذريعة الأمنية هي الحجة التي تتخذها إسرائيل في اقتلاع الشجرة الفلسطينية، فعقب كل عملية فدائية قرب المستوطنات كانت إسرائيل تقتلع أجزاء واسعة من الشجر، بهدف معاقبة المواطنين بأقصى أنواع العقاب حتى لو كان بالتأثير على البيئة^(٢).

ومهما كان الاختلاف في المساحة التي سيطرت عليها إسرائيل لغرض الاستيطان، قبل اتفاق أوسلو أو بعده، فقد أثرت هذه المساحة التي لا تقل في كل الأحوال عن ٦٠,٠٠٠ دونم من مساحة القطاع على السكان من عدة نواحي، حيث أدى ذلك إلى مزيد من التدهور البيئي، وخاصة أنها تشكل تعدياً كبيراً على المناطق الخضراء، الذي يمكن أن يؤدي إلى تصحر يتبعه جفاف يؤثر على كميات الأمطار التي تسقط لأن كثيراً من التغيرات في مناخ الضغط الجوي مرتبط بكميات البخار التي تنتج عن هذه الأشجار، وتتغير حركة الرياح، وبفعل التمدد الاستيطاني أصبح قطاع غزة عبارة عن أرض ومبانٍ حجرية وأسمنتية، وتحولت المناطق المشجرة إلى مناطق سكنية بسبب قلة مساحة الأراضي وازدياد عدد السكان^(٣).

ساهم اختيار إسرائيل لأماكن معينة في بنائها للمستوطنات إلى خلق مشاكل تنظيمية هيكلية للتجمعات الفلسطينية، وبفعل هذه التمديدات الاستيطانية انعدمت وتعطلت المخططات الهيكلية لمعظم التجمعات السكنية الفلسطينية في القطاع، والتي كانت إسرائيل تماطل في المصادقة عليها، في الوقت الذي تمنح المزيد من رخص البناء لمئات الوحدات السكنية الفلسطينية^(٤)، وقد أدى هذا الإجراء إلى زيادة السكن الفلسطيني في مناطق الكثافة المرتفعة ومخيمات اللاجئين، في الوقت الذي لا توجد فرصة مطلقاً لترحيل السكان لشرق القطاع حتى في ظل توفر مساحات للسكن^(٥)، فلم يستطيع سكان خان يونس التوسع باتجاه الغرب، وهي المنطقة المرغوب فيها باعتبار المخيم يقع فيها، ويحده مباشرة حدود مستوطنة نفي دكايم.

أدى التمدد الاستيطاني لمجمع غوش قطيف إلى اكتظاظ للمباني في ثلاثة مدن رئيسية في القطاع هي دير البلح وخان يونس ورفح، ويسود هذا الاكتظاظ نمط الاندماج والتكتل وهو غير منظم وبشكل بدائي كما يؤكد المتخصصون، ولا يصلح للسكن إذا ما قوي المجتمع، حيث تنعدم مناطق الفراغ والمناطق الخضراء داخل هذه التجمعات، مما يؤدي إلى تعطل جزئي لحركة الهواء داخلها^(٦)، وسيغير خنق المدن الفلسطينية واقتلاع إسرائيل للمزيد من الأشجار من مناخ القطاع، فسيكون هناك انخفاض كبير في درجة الحرارة في فصل الشتاء بسبب حجز التيارات البحرية الدافئة التي تأتي من البحر، وسترتفع درجة الحرارة صيفاً^(٧).

أدى انتشار المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة إلى نمو التجمعات السكنية على حساب الأراضي الزراعية والمناطق المشجرة، وكذلك على حساب الأراضي السهلية، وقد زحف النمو العمراني على

(١) البيئة والاستيطان، ورشة عمل أقيمت في ١٩٩٨/٢/٢٨، مرجع سابق، ص ٥٥ .

(٢) قامت إسرائيل باقتلاع وتجريف الأشجار على جانبي شارع صلاح الدين إبان الانتفاضة السابقة، وذلك بعد أي عملية إلقاء زجاجات حارقة، وقد قامت بتخريب أرض يملكها المواطن عيد حنيف من منطقة الشيخ عجلين بعد التذرع بأن النار أطلقت منها وذلك عام ١٩٨٩، مقابلة مع المواطن عيد حنيف، مصدر سابق.

(٣) صحيفة القدس ١٩٩٧/١١/٢٠ مقابلة مع د. يوسف أبو صفية رئيس لجنة المصادر الطبيعية والطاقة (وزير البيئة الفلسطينية فيما بعد).

(٤) البيئة والاستيطان، ورشة عمل أقيمت في ١٩٩٨/٢/٢٨، مرجع سابق، ص ٩٤.

(٥) Gaza Environment profile, project, op.cit.p48

(٦) البيئة والاستيطان، ورشة عمل أقيمت في ١٩٩٨/٢/٢٨، مرجع سابق، ص ٩٤ .

(٧) صحيفة القدس، ١٩٩٧/١١/٢، مرجع سابق.

حساب هذه الأراضي حيث لم يكن هناك بديل، وقد أدى إلى الإخلال بالتوازن البيئي عدا عن الخسارة الاقتصادية المترتبة على ذلك نتيجة فقدان جزء هام من الأرض^(١).

لقد كان الاستيطان سبباً في بروز ظاهرة البناء العشوائي حيث امتدت المناطق العمرانية على شكل أشرطة طولية، وكذلك توجد تجمعات سكنية مبعثرة في مناطق مختلفة ولا تخضع لأي نوع من أنواع التخطيط، أدى ذلك إلى عدم توفير خدمات البيئة نتيجة لهذه التجمعات^(٢).

مثلت الشوارع الالتفافية جزءاً هاماً من المساحة المسلوحة لصالح المستوطنات، ورغم أنها لم تشكل مساحة كبيرة في قطاع غزة مقارنة مع المساحات الشاسعة التي التهمتتها هذه الشوارع من أراضي الضفة الغربية، إلا أن آثارها البيئية على قطاع غزة قد تكون قاسية أكثر بسبب صغر مساحة القطاع، إضافة إلى الإجراءات التي تتخذها إسرائيل لحماية هذه الطرق، فقد حظر على الفلسطينيين إنشاء أي أبنية على جوانب هذه الطرق لمسافة خمسة وسبعين متراً من كل جانب، أي أن مساحة عرض المنطقة المقصودة تزيد عن ١٥٥ متراً^(٣)، وهذا يشكل رقماً كبيراً بالنسبة لمساحة القطاع، في الوقت الذي تخترق هذه الشوارع الأراضي الزراعية.

تطلبت حماية المستوطنات في قطاع غزة قيام الجيش بحملة من الإجراءات تمثلت بعمل الحواجز الثابتة وأبراج المراقبة والمواقع العسكرية مختلفة المساحة، ويلاحظ في مستوطنات القطاع أن إسرائيل تقيم مواقع عسكرية على حدود المستوطنات وليس داخلها، وتحاول إضفاء صورة الحياة المدنية داخل المستوطنات رغم أن محيطها تعتبر بمثابة حزام ومخزن للعتاد العسكري، وقد أقامت إسرائيل حوالي ٢٩ منطقة عسكرية مغلقة في قطاع غزة بغرض حماية المستوطنات^(٤)، ويشار إلى أن المساحة العمرانية للمستوطنات في القطاع تبلغ حتى العام ١٩٩٦، ١ ٦٢٤٨،١ دونم تمثل نسبة ١,٧١ ٪ من مساحة القطاع^(٥)، لكن مساحة الأرض التي تسيطر عليها المستوطنات بعد اتفاقية أوسلو تبلغ ٦٠,٠٠٠ دونم تقريباً، وإن عدد الشوارع الالتفافية وهذه الإجراءات التعسفية لا تلائم مطلقاً هذه المساحة العمرانية الصغيرة والتي يسكنها نحو خمسة آلاف مستوطن تقريباً، هذا إذا افترضنا أن كل المساحة العمرانية لمستوطنات غزة يتم استخدامها.

لم تقتصر سرقة إسرائيل للأرض الفلسطينية على مصادرتها، بل سرقة ما تحوي هذه الأرض من ثروات (هواء وعلى السطح وفي باطنها)، فخلال فترة الاحتلال استنزفت كميات كبيرة من الرمال الفلسطينية لبيعها للفلسطينيين أنفسهم، وكذلك تصديرها إلى داخل إسرائيل، وقد تعرضت المنطقة الساحلية التي هي خارج المستوطنات لمثل هذا النهب والسرقة، كما يلاحظ أن هذه العملية تتم في أراض قريبة من السكان العرب ولا تكون ضمن الأراضي المهددة بالمصادرة، فيمكن للناظر أن يرى الأماكن التي صادرت إسرائيل منها الرمال في منتصف السبعينيات ولا تزال هذه المنطقة غير مصادرة كالمناطق التي تقع جنوب مستوطنة نتساريم، حيث لا تصلح للزراعة، ولا لقيام أبنية سكنية، وهي مكان لتجمع مياه الأمطار فقط، وتقدر الكميات التي يتم سرقتها بمحافظة غزة بحوالي ٧٠,٠٠٠ كوب سنوياً كرمال نظيفة، إضافة إلى ١٢,٠٠٠ كوب سنوياً من الطين الأحمر^(٦)، أما محاجر سرقة الرمال فهي:

أ. محجر بيت دولج^(٧)

ويقع بالقرب من مستوطنة قطيف، ويمتد على مساحة أكثر من مائة دونم تقريباً، ويعمل به أربعة جرارات على مدار اليوم، ويتم تحميل ما لا يقل عن ١٧٠ سيارة شحن يومياً، وتصدر إلى إسرائيل عبر معبر كيسوفيم.

(١) البيئة والاستيطان، ورشة عمل أقيمت في ١٩٩٨/٢/٢٨، مرجع سابق، ص ٩٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٩٥.

(٣) السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة البيئة، الانتهاكات الإسرائيلية للبيئة الفلسطينية، مرجع سابق، ص ٩.

(٤) المرجع السابق، ص ١٠.

(٥) المركز الجغرافي الفلسطيني: مسح المستعمرات الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ٣٢.

(٦) السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة البيئة، الانتهاكات الإسرائيلية للبيئة الفلسطينية، مرجع سابق، ص ٤٠.

(٧) المرجع السابق، ص ٤٠.

ب. محجر نتساريم^(١)

تم البدء بسرقة الرمال من هذه المنطقة منذ منتصف السبعينات، ولا زالت العملية مستمرة حتى وقتنا هذا، حيث يتم تجريف التلال الرملية الواقعة بين المنطقة الأمنية للمستوطنة ومدينة الزهراء الفلسطينية، حيث أن هذه المنطقة هي منطقة صفراء، ويتم نقل الرمال إلى داخل المستوطنة حيث يستخدم جزء منها في رصف وتعبيد الشوارع بين المباني السكنية، وجزء يتم تصديره إلى إسرائيل عبر معبر كيسوفيم، والجزء الآخر يتم بيعه للفلسطينيين.

ج. محجر العبادلة^(٢)

ويقع في منطقة القرارة مقابل مستوطنتي نيتسر حزاني وقطيف، ويقع فوق أراضٍ تنتفع منها عدة أسر من عائلة العبادلة، وأقام الإسرائيليون في هذه المنطقة مصانع للباطون، بحيث تتوفر فيها ثروة الرمال بسهولة.

د. محجر عتسمونة

بدأت إجراءات أخذ الرمل من هذه المنطقة عام ١٩٩٤ بعد توقيع اتفاق أوسلو، وذلك لسد حاجة مستوطنات رفح الأربعة بدون شراء الرمل من مكان آخر، ويلاحظ أن المحجر يقع داخل أسلاك المستوطنة بالقرب من موقع الجيش^(٣).

٣. مخلفات المستوطنات

١. المياه العادمة

أدى تناثر المستوطنات في قطاع غزة في أماكن مختلفة، وغير متصلة جغرافياً مع بعضها البعض، إلى عدم اهتمام إسرائيل بوصولها جميعاً بشبكة لتصريف مياه الصرف الصحي، بل اعتبار أراضي الفلسطينيين مكاناً آخر تستغله هذه المستوطنات في إلقاء مخلفاتها، وقد حافظ المستوطنون على البيئة في الأماكن التي تخصهم بينما ساهموا بشكل فعال في تدمير هذه البيئة خارج المستوطنات. يمكن اعتبار أن ٩٠% من بيوت المواطنين في المستوطنات الصهيونية في قطاع غزة متصلة بشبكات تجميع مياه الصرف الصحي، بينما ١٠% فقط من بيوتهم متصلة بالمحطات المعالجة للصرف الصحي^(٤).

منذ بدء حركة الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة فقد تم إلقاء المياه العادمة بأنواعها المختلفة في أراضي الفلسطينيين، وعندما قامت الإدارة المدنية الإسرائيلية بعمل مشروع لمعالجة مياه الصرف الصحي لمدينة خان يونس ولانتفاع المواطنين بها عام ١٩٨٥، كانت ردة فعل المواطنين خروجهم بالكباشات وهدم المشروع كلياً، ولم تردعهم قوات الجيش الموجودة في المكان ولا كاميرات الصحافة العالمية^(١).

قام المجلس الإقليمي للمستوطنات عام ١٩٨٥ بتنفيذ مشروع مياه الصرف الصحي لمستوطنات غوش قطيف في المواصي، وتعود ملكية هذه الأرض لعائلة زعرب^(٢)، وتتمثل التأثيرات البيئية لهذه البركة على تلويث أكثر من نصف آبار المياه في المواصي، وبالتالي لا تصلح مياه هذه الآبار للشرب حيث لا يزيد عمق آبار المواصي عن ٢٥ متر، وهذه المساحة إضافة إلى نوع التربة الرملية تسمح بتسرب مياه الصرف

(١) المرجع السابق، ص ٤١ .

(٢) زيارة الباحث لمكان المحجر بتاريخ ٢٠٠١/١٠/٤ .

(٣) السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي الفلسطيني، دراسة عن مستوطنة عتسمونة، مرجع سابق، ص ٣٢ .

(٤) السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة البيئة، الانتهاكات الإسرائيلية للبيئة الفلسطينية، مرجع سابق، ص ٢٣ .

(١) بلدية خان يونس، دائرة الصحة .

(٢) تعود ملكية هذه القطعة لأبناء المرحوم عبد الكريم زعرب، مقابلة مع عبد المنعم عبد الكريم زعرب سكان خان يونس وهو من أصحاب هذه الأرض، أجريت بتاريخ ٢٠٠١/١٠/٤ .

الصحي بسهولة، كما أن هذه البركة انفجرت مرتين لتغرق في مياهها مساحات شاسعة من الخضراوات والمحاصيل الزراعية.

قام الأهالي عام ١٩٩٣ بإبلاغ القناصل الأجانب في إسرائيل الذين حضروا وقدموا احتجاجات للحكومة الإسرائيلية العمالية التي لم ترد بفعل شيء ضد همجية المستوطنين^(٣)، أما المنطقة الجنوبية من مستوطنات غوش قطيف والتي تضم مستوطنات نيتسر حزاني وقطيف ونفي دكاليم فلا يوجد فيها أماكن لتصريف المياه العادمة إلا تجاه أراضي المواطنين الفلسطينيين عبر محركات تضخ هذه المياه باتجاه الغرب، قرب شرق الفندق الذي يملكه المستوطنون على الشاطئ، والذي لا يمكن أن يتضرر بفعل توجه الرياح هناك، بل أن المياه العادمة الناتجة عن الفندق تصب في نفس هذا المكان، ويمكن رؤية أنابيب هذا التصريف وهي تصب في الأراضي الزراعية التي يملكها المواطنون وخاصة أراضي عائلة الأسطل.

قامت الغرفة التجارية عام ١٩٩٢ بمعاينة هذا المكان والاحتجاج لدى الحاكم العسكري على هذا التصرف^(٤)، إلا أنه لم يستطع فعل شيء، وتعتبر آبار هذه المنطقة غير صالحة للشرب، ولا حتى محاصيلها الزراعية.

قامت إسرائيل منذ بنائها مستوطنات رفح جنوب غوش قطيف، بعمل بركة مساحتها ثلاثة آلاف متر مربع وبعمق ثلاثة أمتار في منطقة محاطة بأراضي زراعية عربية وتبعد عن أقرب بئر مياه ارتوازي في المنطقة مسافة ٢٠ متر فقط، وهذه المنطقة بعيدة عن المستوطنات في مكان لا يمكن أن تسمح الرياح بنقل الأضرار تجاهها^(١)، ومنذ سكن مستوطنون في مستوطنة نتساريم فقد قامت إسرائيل بمد أنبوب يمتد مسافة ١٥٠٠ متر ماراً بمنطقة على الشاطئ تدعي ملكيتها في تقاطع شارع هارون الرشيد مع الشارع المؤدي للمستوطنة قرب الشاطئ ليصب مخلفات المستوطنة في البحر^(٢).

تتسرب مياه الصرف الصحي الناتجة عن مخلفات مستوطنة كفار داروم إلى الأراضي السكنية في مخيمات المغازي والنصيرات إضافة إلى الأراضي الزراعية شرق دير البلح في (حكر الجامع)، وتصب هذه المخلفات عبر أنبوب كبير في وادي السلقا الممتد شرق قطاع غزة^(٣)

يتضح مما سبق أن إسرائيل لم تقم منذ بداية حركة الاستيطان في القطاع بجهود كافية لأجل عدم التأثير على القطاع في مجال البيئة، بل أن المستوطنين مارسوا مختلف الأساليب العلمية وغير العلمية للتأثير على البيئة الفلسطينية وعلى أعلى ما يملك الإنسان (المياه) ولم يجد المواطن الذي يعيش في المواصي ماء شرب نقي، كما أن المواطن الفلسطيني في قطاع غزة تضرر من هذه المياه في صحته وتلوث محاصيله، كما تسبب هذه المياه مصدر للروائح الكريهة، وتعتبر بمثابة مصدر أوبئة وتجميع للحشرات بمختلف أنواعها، والجدول التالي يوضح عدد التجمعات السكنية الفلسطينية في قطاع غزة البالغة ٨٣ تجمع التي تضررت من هذه المياه العادمة^(٤):

عدد التجمعات المتضررة	التأثيرات الصحية البيئية	مسلسل
٢٠	تلوث المياه الجوفية	١
١٢	تلوث المزروعات	٢
١٣	مصدر روائح كريهة	٣
١١	مصدر أوبئة	٤
٢٧	مصدر تجمع حشرات	٥

(٣) قام الباحث بزيارة المكان وعين البركة والأرض المتضررة بتاريخ ٢٠٠١/١٠/٣.

(٤) الغرفة التجارية الفلسطينية لقطاع غزة، تقرير اللجنة المكلفة بزيارة المواصي، كانون أول ١٩٩٢، تقرير غير منشور ص ٣.

(١) السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة البيئة، الانتهاكات الإسرائيلية للبيئة الفلسطينية، مرجع سابق، ص ٢٦.

(٢) قيام الباحث بزيارة المكان بتاريخ ٢٠٠١/١٠/٤.

(٣) السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة البيئة، الانتهاكات الإسرائيلية للبيئة الفلسطينية، مرجع سابق، ص ٢٦.

(٤) الجدول من إعداد الباحث والمصدر:

السلطة الوطنية الفلسطينية، الهيئة العامة للاستعلامات، مركز المعلومات الوطني، الأوضاع البيئية في المحافظات الفلسطينية (المياه العادمة).

٢. النفايات السامة

برغم صغر مساحة قطاع غزة لم يتورع المستوطنون عن تلويث القطاع بالنفايات السامة، سواءً الخارجة من المستوطنات أو الآتية من داخل إسرائيل، وطبيعي أن هذه النفايات لا يعرفها العامة، بل هي بحاجة إلى خبراء أو مختبرات لتشخيصها فلم يجد المستوطنون صعوبة في إلقاء كميات منها في قطاع غزة، وحتى بعد اتفاق أوسلو فلم يتحسن الأمر شيئاً، حيث لم تجد احتجاجات ومذكرات الفلسطينيين المقدمة للإسرائيليين نفعاً حول هذا الموضوع، ولأن اتفاق أوسلو لا يعطي الحق للطرف الفلسطيني بمتابعة مخلفات إسرائيل أو حتى المستوطنات^(١)، ولا أحد يدري في العالم أين تدفن إسرائيل نفايات مفاعل ديمونا النووي في النقب، فهي ترفض حتى وقتنا الحاضر الانضمام إلى وكالة الطاقة الذرية الدولية حتى لا يتم فرض أي رقابة على نشاطاتها المتعلقة بالمفاعل النووي.

عام ١٩٨٩ حدث تسرب لمركبات فسفورية عضوية قادمة من المستوطنات في منطقة خالية شمال مدينة غزة، وبعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية تم ضبط ٢٨ برميل سعة كل برميل ٢٠٠ لتر تحتوي على نفايات خطيرة مهربة إلى منطقة ساحل محافظات غزة مقابل شريط مستوطنات غوش قطيف^(٢)، ولم يكن قطاع غزة إلا جزءاً صغيراً من منطقة أوسع هي الضفة الغربية هدفاً لإلقاء النفايات السامة حيث قامت السلطة الوطنية بضبط كميات كبيرة من هذه النفايات على سبيل المثال في قرى أم التوت قرب جنين، وفي قرى عزون وجيوس، إضافة لوجود مكب نفايات سامة قرب طولكرم^(٣)، كما أن إعطاء العمال في المستوطنات أدوية زراعية فاسدة لا يعرف أحد مكوناتها، يبيعهها العمال للمزارعين كتلك التي تساعد على سرعة النمو ولا يعرف المزارع نتائجها إلا في رؤيته لنمو المحصول^(٤)، وبمنهجية علمية ذات أبعاد سياسية قام المستوطنون بتهديب المبيدات السامة الممنوعة دولياً (الفيلودور) إلى التجار العرب دون رقابة، مما عكس ذلك على نوعية وجودة المحصول وصحة المواطن.

٣. النفايات الصلبة

تلقي المستوطنات الإسرائيلية نفاياتها الصلبة الناتجة عن المخلفات الزراعية خارج الأسلاك الشائكة للمستوطنات، أي على الأراضي الزراعية العربية، أو باتجاه الأماكن السكنية الفلسطينية، فمثلاً في كفار داروم يتم إلقاء مخلفات الدفيئات الزراعية باتجاه منطقة حكر الجامع في دير البلح أو في وادي السلقا. أما نفايات المستوطنات الجنوبية للقطاع فيتم إلقائها في مكب النفايات الذي أقامه الجيش الإسرائيلي للمستوطنات في بلدة القرارة جنوب دير البلح، وعلى مساحة عشرين دونماً، ويتصاعد من المكان دخان ذو رائحة كريهة لمدة ٢٤ ساعة، وتزداد رائحته شتاءً، وتصل الرائحة إلى الأماكن السكنية القريبة في دير البلح والقرارة^(١)، وتلقي المصانع الإسرائيلية نفاياتها في المناطق العربية القريبة. حاولت السلطة الوطنية التنسيق مع إسرائيل عبر لجنة الارتباط لإبعاد هذه المكبات لدحر الخطر عن السكان ولكن دون فائدة^(٢)، ويلاحظ أن المنطقة الصناعية لمستوطنة نفي دكاليم الملاصقة لمخيم خانينوس يرتفع منها الدخان السام طوال الوقت باتجاه المخيم^(٣)، مما يؤدي إلى تلويث الهواء وإصابة المواطنين

(١) صحيفة القدس ١١/٢/١٩٩٧، مرجع سابق.

(٢) السلطنة الوطنية الفلسطينية، وزارة البيئة، الانتهاكات الإسرائيلية للبيئة الفلسطينية، مرجع سابق، ص ٣٠.

(٣) تم ضبط ٢٥٠ برميل مواد سامة مجهولة التركيب في قرية أم التوت في آذار ١٩٩٩ وترفض إسرائيل إرجاعها حتى وقتنا الحاضر، وللمزيد من المعلومات انظر:

صحيفة القدس، الأعداد ١٩٩٨/٥/٢٩، ١٩٩٨/٦/١٩.

(٤) مقابلة مع بعض المزارعين في المواصي (رفضوا ذكر أسمائهم).

(١) قام الباحث بزيارة المكان وقد تحدث لي بعض المواطنين بأن حياتهم أصبحت جحيم مع زيادة حجم النفايات وعدم إيجاد حل لهذه المشكلة، ويبدو أن مساحة المكب ستصل إلى بيوتهم، زيارة الباحث ١٠/٣/٢٠٠١.

(٢) صحيفة القدس ١١/٢/١٩٩٧، مرجع سابق.

(٣) السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي، دائرة النشاط الإسرائيلي: دراسة حول مستوطنة نفي دكاليم، مرجع سابق

بالأمراض المزمنة على مر الوقت، ونتج عن إلقاء المستوطنات الإسرائيلية لنفاياتها الصلبة باتجاه الأماكن الفلسطينية المخاطر التالية:

١. تلوث مساحات واسعة من الأراضي الزراعية نتيجة للتخلص من النفايات الصلبة والخطرة التي تلقى على أطراف المستوطنات.
٢. تلويث المياه الجوفية نتيجة لدفن هذه النفايات ونتيجة لتسرب سوائرها إلى الخزان الجوفي (وتزيد الأمطار من كمية سوائرها).
٣. يسبب حرق النفايات أضراراً للتربة والأرض الزراعية القريبة.
٤. يؤدي الدخان المتصاعد إلى تلويث الهواء مما يمس بالسكان والصحة العامة.
٥. يتم الإشارة إلى أن وزارة البيئة الفلسطينية تحذر من عدم وجود رقابة فلسطينية على محيط المستوطنات، مما أدى إلى استخدام المستوطنين للطرق التي يرونها مناسبة لمعالجة النفايات بالدفن أو الحرق أو التهريب إلى مناطق فلسطينية^(٤).

خامساً : التأثير الاجتماعي

نظر اليهود إلى أنفسهم على أنهم أمة واحدة تعرضت للاضطهاد عبر تاريخها، مما جعلهم لا يندمجون في نسيج أية أمة يعيشون فيها نتيجة نظرهم الاستعلائية، واعتبار أنفسهم شعب الله المختار، وبالتالي لم تستطع إسرائيل خلال قرن من الصراع مع العرب ربط علاقات سلمية معهم، لأن النفسية الصهيونية تمتلئ حقدًا وحسدًا وعداء توارثته أجيالهم، ولقد حاولت الصهيونية دمج المهاجرين اليهود إلى فلسطين في المجتمع الإسرائيلي عبر المستوطنات، ليتلقوا المذهب العنصري الصهيوني المعادي للعرب، وقد شكلت المستوطنات بالنسبة للمهاجرين اليهود "الغيتو الجديد" الذي يوفر لهم الحماية والرعاية، كما تحاول ترسيخ ولاءهم للصهيونية ولمؤسساتها الرسمية المتمثلة بدولة إسرائيل .

ساهم الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة في ترسيخ التفرقة العنصرية، التي تمارسها إسرائيل، ويمكن للمتجول في شوارع القطاع أن يرى بأم عينه شوارع خاصة بالمستوطنين دون العرب، وأخرى مشتركة ولكن الأولوية فيها للمستوطنين، بحيث يجب على العرب الانتظار على جانب الطريق حتى ينتهي مرور المستوطنين، وشوارع أخرى ترابية لا يدخلها إلا العرب^(١)، ومما يعزز ذلك أن هذه التفرقة العنصرية لم يحكمها حرب أو سلم، أو أوقات هدوء وتوتر، بل كانت منذ بداية حركة الاستيطان الصهيوني في القطاع، ومن الممكن أن ترى مرافق عامة يمنع على العرب دخولها مطلقاً، وأخرى يسمح لهم ذلك ولكن بتصريح، وترى منشآت صناعية لا يمكن للمستوطنين العمل فيها كالمحاديث وورش القار في مستوطنة إيرز، وحتى الأماكن الطبيعية التي ورثها الفلسطينيون عن أجدادهم تم منعهم من دخولها ك بعض شواطئ القطاع التي يستعملها المستوطنون لأغراض السياحة والترفيه^(٢)، وقد ساهمت المستوطنات في المس بالنسيج الاجتماعي لسكان القطاع من خلال التدخل في حياتهم السياسية ونهب أرضهم وسرقة مياهم، ومحاربة حياتهم التجارية، وتشكيل خطر على مصادر إعالتهم، وذلك عبر اتصالهم اليومي معهم^(٣)، هذا الاتصال الذي فرضته جغرافية المكان وظروف الزمان.

(٤) المصدر السابق ص ٩.

(١) تمنع إسرائيل الشارع الساحلي الغربي الممتد على طول شريط المستوطنات غوش قطيف من مرور أي عربي فيه، بل يمنع زرع أي شجرة أو وضع حجارة أو سياج على مسافة سبعين متراً من الجانب الغربي للشارع الذي يملكه العرب، وفي شارع صلاح الدين الرئيسي في القطاع ومنذ عام ١٩٨٤ عقب عملية الباص رقم ٣٠٠ يمنع على العرب تجاوز أي مركبة إسرائيلية (مدنية أو عسكرية)، وهناك الشوارع التي يسلكها العرب وهي ترابية سيئة تخرق تربة أودية غزة والسفلة.

(٢) يخضع العرب منذ كانون أول ١٩٨٧ لإجراءات قاسية في دخولهم لمستوطنة إيرز التي يدعي الإسرائيليون أن منشآتها الاقتصادية هي للاستفادة المشتركة بين العرب واليهود، كما يمنع العرب من الوصول إلى شواطئ إيلي سيناوي ودوغيت المسماة بشواطئ (شكما) .

(٣) النشرة السنوية لمؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٨٦، العرب تحت الاحتلال الإسرائيلي، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت - لبنان ١٩٨٧، ص ٦٢٣ .

اصدرت إسرائيل العديد من الأوامر والقوانين العسكرية والتي دعمت أسس البناء الاجتماعي للمستوطنات لغرض فرض واقع اسمه يهود في قطاع غزة، هذا الواقع الذي يجب أن يكون الأداة الأولى لإسرائيل لتفكيك المجتمع الفلسطيني، ففي أيار/ ١٩٧٩ تم تشكيل مجلس المستوطنات (بيشاع)، وفي حزيران ١٩٨١ تم تعريف صلاحيات مجالس المستوطنات وفتحها للمحاكم البلدية -الدينية^(١)، وهذا يعني خضوع الفلسطينيين لهذه القوانين إذا تواجدوا داخل المستوطنات وخاصة في خلافهم مع بلديات المستوطنات فيما يخص الأراضي الزراعية وغيره من صور الحياة الاجتماعية، وفي كانون ثاني/ ١٩٨٤ سنت الكنيسة قانوناً يمنع بسط الجيش لأي نفوذ داخل المستوطنات وتطبيق القانون الإسرائيلي داخلها، وأن صلاحية الحكم العسكري وأوامره هي على الفلسطينيين فقط^(٢).

إن تركيبة مجتمع المستوطنين في قطاع غزة الديمغرافي، ساهم إلى حد كبير في تصاعد نفسية التطرف بهم، حيث أن ٦٠% منهم تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة، وفي حين لا تتجاوز نسبة الذين تبلغ أعمارهم ٤٥ سنة وما فوق أكثر من ٤٥%^(٣)، ويعود ارتفاع نسبة الشباب بين مستوطني القطاع، نتيجة تحول عدد كبير من نقاط الناحل إلى مستوطنات، واستمرار عناصر الناحل في الإقامة في المستوطنات الجديدة، وارتفاع عدد الأولاد في الأسر المتدنية في صفوف المستوطنين.

إن بنية هذا المجتمع المرتكزة في جزء كبير منها وفي قطاع الشباب خاصة، ترتكز إلى نتائج تربيتهم العسكرية في نقاط ناخال واعتبار أنفسهم مؤسسين لهذه المستوطنات، وهذا ما أثر على تكرار حوادث عنف المستوطنين أمام عجز السلطات القضائية التي أقامت إسرائيل في هذه المستوطنات عن ردع هذا العنف^(٤).

أثرت المستوطنات على الحياة الاجتماعية للمناطق العربية القريبة من المستوطنات أكثر من أي مناطق أخرى، ويأتي ذلك من سياسة إسرائيل منع إقامة المؤسسات الحياتية اليومية في هذه المناطق، فحتى عام ١٩٩٦ لم توجد خدمات عامة في منطقة المغرقة القريبة من نتساريم، حيث لا يوجد بها عيادات صحية أو مدرسة ولا كهرباء، فسكانها يرسلون أبناءهم إلى مدارس مخيمات البريج والنصيرات^(٥)، وحتى بعد قدوم السلطة الوطنية شكلت المستوطنات عائقاً أساسياً أمام التنمية الريفية المتكاملة، حيث يستحيل في ظل الظروف القائمة وسياسات إسرائيل تجاه المناطق القريبة من المستوطنات، تنفيذ الخطط الفلسطينية لتقوية روابط أهل الريف بأرضهم من خلال إنشاء مرافق خدمات وتعليم وصحة وخدمات اجتماعية أخرى^(٦).

تشكل المواصي مثلاً حياً بقي وتطور عبر تاريخ الاستيطان الصهيوني في القطاع للتأثير على الحياة الاجتماعية للمواطنين العرب، فعمليات الدخول إلى المواصي تتم برشوة جنود الحواجز، وزراعة الأشجار والأشغال تتم برشوة (لضباط الإدارة المدنية)، ويطلق المستوطنون عشرات الكلاب الضالة ليلاً ونهاراً لتجوب المواصي لإرهاب المواطنين العرب، وقام المستوطنون بحرق المسجد الموجود في المواصي، ولم تسمح إسرائيل بإقامة أي مقبرة أو عيادة صحية في هذه المنطقة، ويمكن رؤية المناظر الرهيبة على الحواجز التي يتم فيها نقل أي جثة توفي صاحبها في المواصي ليتم دفنها في المناطق العربية الأخرى، ويسمح لرجل واحد بحمل الجثة على كتفيه^(٧).

(١) جاءت هذه الإجراءات عقب الأوامر العسكرية:

- الأمر رقم ٧٨٣ لعام ١٩٧٩.

- الأمر رقم ٩٩٢ لعام ١٩٨١.

أنظر: أبو شقرة، جان: عنف المستوطنين الإسرائيليين، مرجع سابق، ص ٦.

(٢) المرجع السابق، ص ٧.

(٣) نصار، إبراهيم: المستعمرات الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ١٨.

(٤) أبو شقرة، جان: عنف المستوطنين الإسرائيليين، مرجع سابق، ص ٦.

(٥) السلطة الوطنية الفلسطينية، الهيئة العامة للاستعلامات: دراسة حول الاستيطان، مرجع سابق، ص ١٢.

(٦) ستيتية، عدنان: الاستيطان في الأراضي، مرجع سابق، ص ٥٢.

(٧) مقابلة مع مجموعة مواطنين وجميعهم من سكان المواصي، بتاريخ ١٤/١٠/٢٠٠١:

- طلعت حسن محمد ز عرب، ٣٢ عام.

- أحمد مصطفى حماد المجايده، ٥٥ عام.

- سليمان نعمات مصطفى الأسطل، ٧٠ عام.

لم تسمح إسرائيل بزراعة المخدرات في أي مناطق إسرائيلية، لكن الأمر يختلف في مستوطنات قطاع غزة، فإنهم يزرعون البانجو في مناطق زراعية داخل المستوطنات ولغرض بيعها للمواطنين العرب، فمن المستبعد أن تكون السلطات الإسرائيلية لا تعرف بهذه الزراعة والتي يقوم المستوطنون ببيعها في كافيتريا (عاموس)^(٤)، والتي يصلها المواطنون العرب حيث تشتهر هذه الكافيتريا بأنها مكان لبيع الخمر لليهود وللقاء العمال العرب مع أرباب العمل من المستوطنين.

لم يستطع المستوطنون إقامة أي علاقة اجتماعية مع المواطنين العرب البعيدين عنهم مئات الأمتار، بل أنهم قاموا بتوظيف العديد من المواطنين ذوي الحالات المادية السيئة في النشاط الاستخباري الذي يهتم مجلس المستوطنين مباشرة، وذلك تحت شعار (حارس أحرش) ومهمته حماية حدود المستوطنة من خارج السياج، أو (منقذ) لمراقبة شواطئ المستوطنات، أو (عامل صيد) للعمل كدليل للصيادين و المتنزهين اليهود في البحر، أو موظف تشجير لإبلاغ المستوطنين بأي أشجار أو أشتال يزرعها العرب خاصة في المواصي^(١).

إن النظرة غير الإنسانية والمتطرفة التي ينظر بها المستوطنون تجاه المواطنين العرب في قطاع غزة، جعلتهم يمارسون أبشع صور استغلال الأحداث اللاجئين الذين يعانون من ظروف مادية واجتماعية سيئة بفعل ظروف الاحتلال، فقد جند المستوطنون العديد من الأحداث ليجمعوا معلومات عن بعض الأشخاص خاصة الذين يعيشون بجوار سياج المستوطنات، مما جعل هؤلاء الأحداث يرتكبون جنحاً وجنبايات ضد أبناء جلدتهم فيما بعد من سرقة وتخريب وقتل^(٢)، وقد شكل المستوطنون مكاناً هاماً لمساعدة أي إسرائيلي من داخل الخط الأخضر ليحل خلفه مع أي عربي بمنطق القوة، وكذلك لمساعدة أجنبي من خارج فلسطين في ذلك، وقد ساعد المستوطنون في تجنيد شبان عرب لاختطاف أحد أطفال الفلسطينيين من مخيم خان يونس وتسليمه لأمه النمساوية التي دفعت عشرات آلاف الدولارات للمستوطنين لإنجاز هذه المهمة^(٣).

(٤) السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي، دراسات حول مستوطنات قطيف وغان أور، وجان طال، مرجع سابق .

(١) مقابلة مع ياسين محمد الأسطل، مصدر سابق .

(٢) السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الشؤون الاجتماعية، مؤسسة الربيع لرعاية الأحداث، ملف الحالة رقم (١١١١)، (بتصرف الباحث) .

(٣) السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي، دائرة النشاط العربي والأجنبي : ملف الطفلة (أ . أ) .

(الفصل السادس) الاستيطان في ظل انتفاضة الأقصى

أولاً : انتفاضة الأقصى

لم تقنع مظاهر السيادة (المطار والميناء والممر الآمن) التي حصل عليها الفلسطينيون في وادي بلانتيشن بأن جزءاً من حقوقهم قد عادت ، فالأمور المهمة كقضايا الحدود والدولة والاستيطان والعودة والقدس لم يتم حل شيء منها ، فاتجهت الأنظار نحو منتجع كامب ديفيد ، ذلك المكان الذي يفخر الأمريكيون بهدوئه وملاءمته لتحقيق المهام السياسية الصعبة ، ورغم أسبوعين من المفاوضات المضنية بين عرفات وسبعة من مستشاريه وباراك وعشرات من المستشارين الأكاديميين والمهنيين في المجالات المختلفة ، مشاركة الإدارة الأمريكية بطواقم من مختلف وزرائها وهيئاتها عليها تنجح في حل أصعب قضية لدى الإدارة بل لدى العالم كله ، ولم يحقق ذلك أي نجاح في التوصل إلى حل ، وعادت الوفود لبلادها ولم يبق لها حجة أمام شعوبها فقد نفقت أيديها من تحقيق أي استحقاق سياسي للفلسطينيين ، ويقول الذين شاركوا في كامب ديفيد إن قضية الاستيطان كانت ضمن التي تم التوصل إلى حل لها فقد استعدت إسرائيل ضمن حل سياسي عام لإخلاء كل مستوطنات قطاع غزة وتجميع المستوطنين في الضفة في عدة تجمعات^(١) ، لكن ممارسات إسرائيل وسلوك قادتها السياسيين والعسكريين لم تكن تنم عن أي بوادر أمل ، فأخر لقاء سياسي كان بين عرفات وباراك في بيت الأخير في ٢٥/٩/٢٠٠٠م لم يسفر سوى عن مواصلة الحوار بين الطواقم المعنية في واشنطن^(٢) ، ولم يستطع باراك منع شارون عن القيام بزيارة الحرم ، ورغم إرساله مدير الشاباك وقائد اللواء الأوسط للشرطة في إسرائيل لشارون علمهم يقنعونه ومن زاوية مهنية أن زيارته المزمنة ستضر إسرائيل^(٣) ورغم ذلك قام شارون بهذه الزيارة ولم يتردد قائد القوة المحاصرة للحرم العميد ديفيد كراوزة من اقتحام الحرم بعد دقائق من إصابة قائده اللواء مثير يتسحاقي قائد اللواء الأوسط في الشرطة^(٤) موقعا عشرات الشهداء والجرحى ليبدأ جرح آخر في جسد الشعب الفلسطيني ، ولتواصل رحلة الدم بين الشعبين وليشكل الاستيطان صفحة هامة في هذه الانتفاضة كون الاستيطان من أهم أهداف الانتفاضة ، وفي وقت عانى الفلسطينيون أشنع صور القتل والدمار على أيدي هؤلاء الغرباء .

ثانياً : تطور حركة الاستيطان في ظل انتفاضة الأقصى :

وصل باراك إلى سدة الحكم في إسرائيل وورث أوضاعاً سياسية وأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة غير تلك التي ورثها نتنياهو عن فترة رابين خاصة تلك التي تتعلق بالاستيطان ، فكثير هم الذين يتوهمون بأن هناك فارق بين الأحزاب والصهيونية عامة والليكود والعمل خاصة في رعاية أمن المستوطنات ، فالأمن كلمة لا يتجرأ أحد في إسرائيل المس بها ، فمن المعروف أن عدة عائلات تنتشر في أحياء مختلفة من الخليل تلزمها ربما أكثر من كتيبتين لحمايتها ، وأن دبابتين للجيش تحمي مرور سيارة واحدة لأحد مستوطني مستوطنة نتساريم عندما يريد قطع مسافة نقل عن كيلو مترين ليصل إلى كارني وربما يكون في نزهة أو زيارة أحد الأصدقاء . في الوقت الذي كانت حكومة نتنياهو تصدر عطاءات لثلاثة آلاف وحدة سكنية سنوياً ، كان من الثابت أن حكومة باراك أصدرت في عامها الأول أي في ظل بداية انتفاضة الأقصى عطاءات لأربعة آلاف وحدة سكنية ، وقد زاد عدد المستوطنين مقدار ١٤٠٠٠ مستوطنة في عام واحد^(١) ، بل لم تكن قضية لجم أو تحديد انتشار وتطور الاستيطان من أولويات باراك فالكثير من المشروعات الاقتصادية والاجتماعية وحتى الأمنية في منتصف طريقها ، ولا يقوى باراك على

(١) دحلان ، محمد حسن ، مقابلة ، مصدر سابق .

(٢) صحيفة القدس ٢٦/٩/٢٠٠٠ ، ص ١ .

(٣) صحيفة يديعوت احرونوت ٣/١٠/٢٠٠٠ ، ص ٢ .

(٤) بن كسبيت ، إسرائيل ليست دولة لها جيش بل جيش به دولة ، صحيفة يديعوت احرونوت ٦/٩/٢٠٠٠ ، ص ٩ .

(١) الاستيطان اليهودي تحت وقع انتفاضة الأقصى ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، شتاء /ربيع ٢٠٠١ ، ص ٧٢ .

المس بها خصوصا إذا فسرت على أنها مكافأة للمقاومة الفلسطينية في ظل انتفاضة الأقصى ذلك التفسير الذي لا تتوقف ألسنة قادة المستوطنين على إطلاقه على رؤساء وزراء إسرائيل ابتداء من بيغن ومرورا بشامير وبيرس ورايين ونتياهو وباراك وحتى شارون فيما بعد .
فقد رصدت حكومة باراك في ظل انتفاضة الأقصى مبلغ ٢٥٠ مليون دولار كإعفاءات من ضريبة الدخل للمستوطنين ، في الوقت الذي ارتفعت نسبة العاملين في الوظائف الحكومية بين صفوف المستوطنين إلى ١٥% من طاقة العمل بينهم مقابل نسبة ٥% في بقية أماكن إسرائيل^(٢)، ولقد أصبح دخل المستوطنين الشهري بمعدل ١٧ ألف شيكل شهريا مقارنة مع المواطن الإسرائيلي في بلدة بني براك الذي يبلغ ٧٠٠٠ شيكل شهريا، والمواطن في بلدة كفر مندا ٣٨٠٠ شيكل^(٣)، أما ما هو جديد على صعيد الموازنات التي ترصد لحماية المستوطنين فهو صرف نحو مليار شيكل لتطوير الطرق الالتفافية للمستوطنات ، وأن ١٣ مليون شيكل صرفت لتصفيح أوتوبيسات المستوطنين ، ويسير أكثرها تصفيحا ثلاثة أتوبيسات في شوارع مستوطنات غزة تكلفة تصفيح الواحد منها ٣٢٠ ألف شيكل^(٤) ، وهذه الموازنات الأمنية لم يتم صرف نسبتها في الحكومات السابقة وبالطبع فإن كلمة الأمن المقدسة هي المبرر لكل عمل، ولا يجروا أحد على المس بأي مفهوم يعطي دعم لهذه الكلمة .

أما في عهد شارون فقد ارتفعت أرصدة المستوطنات في الحكومة وزادت سطوتهم وأصبح بإمكان أي مستوطن أين يقيم نقطة استيطانية ويكفي ذلك أن يقيم صداقة مع ضابط سرية في الجيش ، أو يملك توزيع صندوق من (العوجوت) على جنود الدورية المناوبة في المنطقة ، وسيلزم لإزالتها قرار من مجلس الوزراء أو من وزير الدفاع على الأقل وسيقال أن إسرائيل أزال مستوطنات ، هذا الأمر يعطي صورة كم هي الأبواب أصبحت مفتحة للمستوطنين في عهد شارون ، فلا أحد يستطيع أن يحصي عدد الوحدات السكنية التي تقام فليس هناك رقابة أو إحصاء دقيق ولا أحد يستطيع إحصاء الذين انتقلوا للسكن أو الإقامة في المستوطنات فهذا أمر يعني مجالس المستوطنات ولا يعني الحكومة أو مؤسساتها فالحديث يدور هنا عن مجتمع اسمه المستوطنون .

لقد وصلت حدود دعم المستوطنات في حكومة شارون ارتفاع نسبة الموازنات لها ، بحيث وصلت إلى قمة الهرم في المجالس المحلية في إسرائيل ، حيث فاقت نسبة موازنة المستوطنين في الضفة وغزة أربع مرات موازنة المواطن الإسرائيلي في عكا واللد ، فمعدل موازنة المستوطن في كريات أربع وفي مستوطنات (حوف غزة) في عهد شارون وصل إلى ١٧ ألف شيكل ، بينما بلغ ذلك في أوفوكيم ٣٥٠٠ شيكل ، وفي مدينة الطيبة العربية ١٥٠٠ شيكل^(٥) ، وحتى استقالة العماليين من حكومة شارون بسبب قضية الاستيطان لم تكن تعني مطلقا أنهم ضد فكرة استمرار الاستيطان بل أن قناعتهم تتزايد بضرورة تعزيز حماية بعض المستوطنات التي هي ضرورية لأمن إسرائيل كمستوطنات الأغوار ، و تلك القريبة من الخط الأخضر ، وهذا ما يهدد أمن الفلسطينيين أكثر وأكثر ، وبمجيء شخصيات متطرفة أكثر لمقاعد الحكومة فان عشوائية الاستيطان ستصبح أكثر انتشارا ، وذلك بتولي شاول موفاز أول رئيس أركان ينتمي للأحزاب المتطرفة منذ أكثر من عشرين عاماً ، فهو وشارون يخوضون بالاستيطان حرباً حتى الموت في سبيل يهودية كاملة في أرض إسرائيل الكاملة فهذه هي خلاصة الخطة العظمى المقدسة لشارون وحكومته^(٦) .

(٢) شامر غينو ويوفال كرني ، الاستيطان وانتفاضة الأقصى ، صحيفة يديعوت احرونوت ، ٢٠٠٠/١٢/٨ ، ص ٣٦ .

(٣) الاستيطان اليهودي تحت وقع انتفاضة الأقصى ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، مرجع سابق ص ٥٢ .

(٤) شامر غينو ويوفال كرني ، الاستيطان ، مرجع سابق ص ٣٤ .

(٥) يوسي أيهو شواع ، المستوطنات تحصل على أكبر الموازنات ، صحيفة يديعوت احرونوت ٢٠٠٢/١٠/١٢ ، ص ٣ .

(٦) صحيفة الحياة الجديدة ، نقلا عن يديعوت احرونوت ٢٠٠١/١٠/٢٦ ، ص ١٠ ، وهي مقالة لمئير شغلبيش .

ثالثا : المستوطنون وانتفاضة الأقصى :

تفيد الإحصاءات أن السنوات التي تلت اتفاق أوسلو كانت تشير إلى أعلى درجات مؤشر زيادة عدد المستوطنين في الضفة الغربية والقطاع وأكثرها بناءً للوحدات السكنية ، ولعل سبب حالة الأمن التي شعر بها المستوطنون لم تمر عليهم من قبل ، والعكس صحيح فقد كانت المستوطنات القريبة من عمليات المقاومة تعاني من ضمور في مؤشر تزايد عدد مستوطنيها ، ولم يكن يتوقع المستوطنون الذين يمرون على شبكة الشوارع الضخمة التي أقيمت عقب أوسلو أن يروا عشرات الشبان الملتئمين يرشقون الحجارة وما أن مرت أسابيع حتى أصبح الأمر يتعلق بإطلاق النار على هذه العربات ، ولم يكن الجيش جاهز لمنع هذه الحوادث مطلقا فلا يعقل أن يقوم الجيش بحراسة دائمة لآلاف الكيلومترات من الشوارع التي نهبت من أرض الفلسطينيين الغاصبين ، بل أن النار أصبحت تطلق على المستوطنات، فقد صرح الناطق بلسان الجيش أن مستوطنة كفار داروم تعرضت لإطلاق النار ستة عشر مرة في ليلة واحدة.^(١)

نجح الجيش في تطور أساليب حماية المستوطنات وعلى رأس هذه الأساليب كان زيادة حجم القوات المرابطة، فيها فتم إدخال الدبابات والطائرات المروحية بمختلف أنواعها الحربية وأصبحت المطارات الحربية التي تنطلق منها طائرات الفانتوم جاهزة ، ومحطات إطلاق الصواريخ تم تجهيزها ، لكنها لم تقنع المستوطنين في قطاع غزة بأن ذلك سيوفر لهم الأمان خاصة عندما نجح أحد الفلسطينيين التسلل إلى داخل أكثر المستوطنات حماية وهي كفار داروم ونجح في قتل وإصابة العديد من ضباط الجيش.^(٢)

في الوقت الذي كان الجيش الإسرائيلي يطور أساليب حماية المستوطنات كان الفلسطينيون يطورون ويكتشفون وسائل قتالية أخرى ، وربما كان استخدام صواريخ الهاون محطة هامة في حياة المستوطنين في ظل انتفاضة الأقصى فقد أصبح بإمكان الفلسطينيين قصف أي مستوطنة داخل القطاع بقذائف الهاون ، وقد تم تطويرها في القطاع لتصل لمسافات تزيد عن العشرة كيلومترات مما يعني أن المستوطنات القريبة من الخط الأخضر قد أصبحت على مرمى هذه الصواريخ وهذا ما حصل فعلا، فعدة مرات تم قصف مدينة أسدوروت الإسرائيلية الواقعة شرق مدينة غزة، ونزل الناس فيها للملاجئ لأول مرة منذ حرب الخليج عام ١٩٩١م.

إن مقاومة الاستيطان في ظل انتفاضة الأقصى قد أخذ عدة أشكال كان أخطرها على الإطلاق هو نجاح العديد من الفلسطينيين بالتسلل لداخل المستوطنات ، وكان حادث تسلل أحد الفلسطينيين لمستوطنة عتسمونة والوصول إلى أهداف وسط المستوطنة يعتبر تطور في أسلوب المقاومة.^(٣) أمام ارتفاع حدة المقاومة الفلسطينية للاستيطان تغير رأي المستوطنين التي يعتبر أكثر من ٧٧% منهم قد جاءوا للاستيطان لأسباب تتعلق بمستوى المعيشة في المستوطنات بشكل عام وفي مستوطنات غزة بشكل خاص،^(٤) فمع العام الثالث لانتفاضة الأقصى ارتفعت نسبة المستوطنين المستعدين لإخلاء المستوطنات إلى ٧٠% بشرط التعويض المالي لهم، وأن ٥٥% من المستوطنين يرون ضرورة التوصل لاتفاقية سلام مع الفلسطينيين ولو بتنازلات مؤلمة ، بينما عارض ٦% منهم إخلاءها وأنهم سيستخدمون السلاح إذا حاولت الحكومة إخلائهم بالقوة.^(٥)

(١) راديو إسرائيل ، برنامج صباح الخير ، لقاء مع الناطق بلسان قيادة المنطقة الجنوبية في الجيش الإسرائيلي ، الساعة السابعة واربعون دقيقة بتاريخ ٢٠٠١/١١/١٧.

(٢) ٢٠٠١/١/٦ قام أحد ضباط جهاز الأمن الوقائي ويدعى بهاء سعيد بالتسلل لداخل مستوطنة كفار داروم ورد الجيش في اليوم التالي بقصف أهداف فلسطينية بالطائرات .

(٣) في ٢٠٠١/١٢/٢٨ استطاع أحد مقاتلي حركة حماس ويدعى محمد فرحات اقتحام مستوطنة عتسمونة جنوب قطاع غزة والوصول إلى الكنيس فيها ، حيث كان يضم عشرات الجنود وهم يقسمون اليمين قبل توجيههم لمجاهة الفلسطينيين في القطاع وقد اعترف الجيش بمقتل خمس إسرائيليين وإصابة العشرات في هذا الحادث ، أنظر : Jerusalem post ,29/12/2001, p.10 .

(٤) كما تبين أن ٢٠% من المستوطنين جاءوا لدوافع دينية و٣% لدوافع أمنية، ٧% لدوافع أخرى مختلفة ، جاءت هذه النسب نتيجة استطلاع قامت به شركة هوب وقام به اساتذة من جامعة تل ابيب في ٢٠٠٢/١٠/١٢ وجاء بتمويل من حركة السلام الآن الإسرائيلية ونشرته صحيفة يديعوت احرونوت ٢٠٠٢/١٠/١٤ ص ١ .

(٥) يوفال كارني ، سكان المستوطنات ، يديعوت احرونوت ٢٠٠٢/١٠/٢٧ ص ٢ .

لقد أثرت انتفاضة الأقصى على الانتشار السكاني للمستوطنين فقد انخفض عدد المستوطنين الذين يسمون أنفسهم بالعلمانيين والتقليديين، وانتقلوا للسكن من مستوطنات كبيرة وبعيدة عن المدن العربية، بينما زاد عدد المستوطنين في المستوطنات الدينية، فقد زاد عدد المستوطنين في مستوطنة نتساريم بنسبة ٢٠% (٤).

رابعاً: تأثير الاستيطان على الفلسطينيين في ظل انتفاضة الأقصى

مرت ثلاثة حكومات إسرائيلية قامت كل واحدة منها بممارسة أبشع صور القمع وكنتم الحريات والاعتداء على الأرض والإنسان، ولم تتورع القوات الإسرائيلية وتحت حجج حماية المستوطنات في ممارسة القتل وتجريف الأرض وهدم البيوت والاعتداء على الممتلكات رغم أن إسرائيل قد وقعت على اتفاقية جنيف الرابعة التي تضمنت عدة مواد تحرم وتمنع هذه الممارسات وأهم هذه المواد: (١)

مادة (٣٣) لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقترفها هو شخصياً .
مادة (٥٣) الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب وتنص على أنه يحظر على دولة الاحتلال الحربي أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات أو بالدولة أو السلطات العامة أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتماً هذا التدمير .

مادة (١٤٧) من نفس الاتفاقية تحظر على قوات الاحتلال الحربي القيام بأعمال تدمير واغتصاب الممتلكات على نحو لا تبرره ضرورات حربية .
وقد مارس المستوطنون بحماية دوريات الجيش القتل بأبشع صورته، مثل قتل الفلسطينيين حتى عند اقترابهم من الأراضي الزراعية التي يتم تجريفها بجوار المستوطنات وبعض الذين استشهدوا: (٢)

- الشهيد محمد أبو سمرة ٢٣ عاماً من دير البلح، أطلقت عليه النار عندما تصدى لجرافة كانت تقوم بأعمال تجريف في أرض بالقرب من مستوطنة كفار داروم بتاريخ ١١/٢١/٢٠٠٠ .

- الشهيد صبري عوض خضر ١٥ عاماً من جباليا، قتله المستوطنون أثناء عمله في أرضه بجوار مستوطنة دوغيت بتاريخ ١/٢/٢٠٠١ .

- الشهيد عبد الحميد أحمد الخرطي ٣٤ عاماً من المغرقة، قتله المستوطنين من نقطة المراقبة في مستوطنة نتساريم عند خروجه من بيته بجوار المستوطنة بتاريخ ١/٧/٢٠٠١ .

- الشهيد صابر فريخ أبو ظاهر ٣٨ عاماً من مخيم البريج، قتله الجيش عندما اقترب من شارع كارني نتساريم أثناء مرور قافلة لمركبات المستوطنين صباح يوم ١/٣١/٢٠٠١ .

- الشهيد أحمد عبد الرازق أبو هولي ١٦ عاماً من دير البلح، قتله الجيش أثناء محاولته قطع شارع صلاح الدين قرب مفرق كيسوفيم متوجهاً إلى بيته أثناء مرور قافلة مستوطنين بتاريخ ١/٢/٢٠٠١ .

- الشهيد زياد سعدي عياد ٢٧ عاماً من حي الزيتون في غزة، استشهد وهو موجود في أرضه قرب مفرق الشهداء عندما أطلقت دبابة إسرائيلية باتجاهه قذيفة مسمارية بتاريخ ١٠/٣/٢٠٠١ .

- الشهيد عاطف أحمد وهدان ٤٥ عاماً من حي الزيتون بغزة، استشهد أثناء عمله في أرض تقع بالقرب من مستوطنة كفار داروم بتاريخ ١/٤/٢٠٠١ .

- الشهيد علي سالم أبو بليمة ٣٠ عاماً من دير البلح، حيث قتله المستوطنين من داخل أسلاك مستوطنة كفار داروم وهو في أرض زراعية قريبة من المستوطنة ١/٩/٢٧/٢٠٠١ رغم أنه مريض نفسياً .

(٤) استطلاع للرأي نشرته حركة السلام الآن في صحيفة يديعوت احرونوت ١٤/١٠/٢٠٠٢ مرجع سابق .

(١) اللجنة الدولية للصليب الأحمر، اتفاقية جنيف، مرجع سابق، الصفحات ١٩٨، ٢٤٧، ٢٠٦ .

(٢) أنظر صحيفة القدس الأعداد التالية :

٢٠٠١/٩/٢٠٠١، ٢٨/٤/٢٠٠١، ٢٧/٣/٢٠٠١، ١١/٢/٢٠٠١، ١٠/٢/٢٠٠١، ١/١/٢٠٠١، ٨/١/٢٠٠٠، ٣/١/٢٠٠٠

ومن بداية العام الثالث لانتفاضة الأقصى ارتفع عدد الشهداء الفلسطينيين الذين قتلهم المستوطنون في قطاع غزة ٣٣ شهيدا^(١).

أما على صعيد هدم المنازل ففي الشهر الأول لانتفاضة الأقصى قام الجيش الإسرائيلي بهدم ٩٤ منزل في قطاع غزة لقربها من المستوطنات، ولا خلاف قانوني حتى في عرف وقانون إسرائيل على صحة وجود هذه المنازل، والحجة هي أنها تشكل حاجزا أمام مناظير ورادارات الجيش التي تراقب الفلسطينيين الذين قد يقومون برشق حجارة على سيارات المستوطنين . وفي العام الثالث لانتفاضة الأقصى وصل عدد هذه البيوت المهتمة إلى ٦١٣ ، بيتا إضافة إلى هدم ١٣٣ منشأة صناعية وتدمير ٢٤ منشأة تعليمية تقع جميعا قرب المستوطنات في القطاع^(٢) والسؤال هل مساحة القطاع وموقع المستوطنات يتحمل كل هذا الدمار الهائل الذي يقوم به المستوطنون .

وعلى صعيد تجريف الأراضي ففي الشهر الأول للانتفاضة تعرضت للتجريف كافة الأراضي التي تحيط بمستوطنات نتساريم ودوغيت وموراغ وايرز ونيسانيت وكفار داروم ومفرق الشهداء ومفرق محفوظة، وذلك لتترك مساحات شاسعة لا يستطيع الشبان أخذ سواتر فيها لإلقاء الحجارة على عربات المستوطنين وقد بلغت مساحة هذه الأراضي ٧٠٢٤ دونم^(٣). ومع دخول الانتفاضة عامها الثاني بلغ مجموع الأراضي التي تم تجريفها قرب المستوطنات والمواقع السابقة ما مساحته ١٣.٥٧٦ دونما غالبيتها العظمى أراضي زراعية والجدول التالي يوضح توزيع هذه الأراضي على محافظات غزة:^(٤)

المحافظة	المساحة بالدونم	النسبة المئوية
رفح	٢٥٦٥	١٨.٩%
خانيونس	٢٨٨٩	٢١.٣%
الوسطى	١٧٤٠	١٢.٨%
غزة	١٩٨٧	١٤.٥%
شمال غزة	٤٤٠٤	٣٢.٤%
الإجمالي	١٣٥٧٦	١٠٠%

أما الخسائر التي نتجت عن ممارسات المستوطنين وقوات الجيش فهي على النحو التالي:^(١)

الأراضي المجرفة ١٣٥٧٦
أراضي حرجة ٢١٣٤
بركة مياه عدد ٧٥ بركة
هدم ٧٦ بئر مياه
تدمير ١١٤ مضخة مياه
تدمير ٨ مولدات كهرباء
تدمير ٢٧ آلة رش مبيدات حشرية
إتلاف ٤٦٣ دفيئة زراعية
تدمير شبكات ري لمساحة ٤٥٠٠ دونم
هدم ١٣٠ مخزن مواد زراعية

(١) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ، تقرير أسبوعي حول الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، صادر بتاريخ ٢٦/٩/٢٠٠٢ ص٤.

(٢) المصدر السابق الصفحات ٦،٩.

(٣) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان تقرير أسبوعي حول الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة صادر بتاريخ ١٧/١١/٢٠٠٠ ص٢.

(٤) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ، تقرير حول أعمال التجريف والهدم للأراضي الزراعية خلال الفترة بين ٢٩/٩/٢٠٠٠ - ٢٨/٩/٢٠٠١، التقرير السادس تشين أول ٢٠٠١ ص٣.

(١) المصدر السابق، ص١٤

هدم ٤٢ مزرعة دواجن وقتلهم
هدم ١١ مزرعة ماشية وقتل عدد منها
هدم ٨ مزارع أرانب زراعية
تدمير ٦ جرارات زراعية
تدمير ٦٠٠ خلية نحل

ومع دخول الانتفاضة عامها الثالث كانت مساحة الأراضي التي قام الجيش والمستوطنون بتجريفها حول المستوطنات قد بلغ ١٧٥٣٠ دونما^(١) ولا زالت الأعمال مستمرة طالما أن هناك مقاومة لهذا الاستيطان .

إن المتتبع للأرقام والإحصائيات السابقة تبين أن نشاط إسرائيل في الهدم والتجريف حول المستوطنات في قطاع غزة قد تم على عدة محاور وهي :

١- حول الطرق التي يسلكها المستوطنين وأهمها :
أ- حول طريق كيسوفيم الذي يصل ش صلاح الدين ومستوطنة كيسوفيم داخل الخط الأخضر مقابل منطقة القرارة .

ب- حول طريق المواصي ذلك الشارع الذي يربط بين شارع صلاح الدين ومجمع غوش قطيف .
ج- حول طريق مفرق الشهداء مع معبر المنطار (كارني نتسايم) .

٢- في محيط المستوطنات والطرق المؤدية ، لها وقد تم مصادرة مساحات من الأراضي الزراعية التي تم تجريفها بحجة الأمن للأسلاك الشائكة حول المستوطنة، ومن ثم مصادرتها كتلك الأراضي التي تعود ملكيتها لعائلة بشير حول مستوطنة كفار داروم .

٣- المناطق الحدودية والمفترقات التي تحمي المستوطنات كما حصل في مستوطنة رفيح يام ومفرق الشهداء ومفرق المطاحن .

إن مساحة قطاع غزة الصغير بحجم سكانه الكبير لا يستوعب إقامة المزيد من الطرق التي تلتهم مساحات شاسعة من الأراضي، خصوصا إذا كان الحديث عن طرق إسرائيلية للمستوطنين التي تعني العرض الكبير، والذي يجب أن يكون حوله منطقة فارغة من أي كائن حي لمسافة تصل إلى مائتي متر على الأقل من كل جانب من جوانب الطريق وعليه فقد قامت إسرائيل لتلبية احتياجات المستوطنين بإقامة الطرق التالية :

-طريق يربط شارع صلاح الدين مع مستوطنة موراج على حساب أراضي زراعية لعائلة ضهير .

-طريق يربط بين شارع صلاح الدين ومجمع غوش قطيف على حساب أراضي زراعية تعود لعائلة أبو هولي .

ولقد أدت هذه الممارسات وأعمال القتل والتجريف والتدمير التي قام بها المستوطنين والجيش إلى نتائج وآثار أهمها :-

-أدت إلى ترك مساحات شاسعة وفارغة دون بيوت أو أشجار حول المستوطنات بهدف تفرغها من السكان ومن ثم مصادرتها وضمها للمستوطنات .

-أدت سياسة هدم المنازل القريبة من المستوطنات إلى تشريد ما يزيد عن ٥٧٠٠ مواطن فلسطيني أصبحوا بلا مأوى .

-إنقاص المساحة الزراعية أكثر من ٢٠% في قطاع غزة .
-تكبيد السكان خسائر فادحة نتيجة ضياع الأثاث وحتى الأموال ومصوغات ذهب .

-إن هذه السياسة قد قوضت فرص التنمية الاقتصادية الإجمالية حيث أنها تزيد من معدلات البطالة ومستوى الفقر .

إذا كان الفلسطينيون لم يستسلموا لمثل هذا التخريب والدمار الذي يحدثه أعتى جيش في العالم ضد مدنيين، بل واجهه بالمقاومة بكل ما أوتي من قوة، ولنا أن نتساءل عما يقولونه في المجتمع

(١) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ، التقرير السابع حول أعمال التجريف والهدم التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي ، نوفمبر ٢٠٠٠ .

الإسرائيلي؟ وهل وصلوا إلى قناعة أن جنودهم وجرافاتهم يقومون بدور سيسجله التاريخ في صفحات اليهود السوداء؟ فقد كتب يوسي سريد زعيم حزب ميرتس الصهيوني "أن الخطيئة الأولى هي العمل الاستيطاني وأنه ليس جيدا أن نموت من أجل إسرائيل"^(١).
وقد اعتبر أوري أفنيري وفي عدة مقالات أن "ممارسات الجيش في الضفة والقطاع هي حرب سلامة المستوطنين وليست أمن إسرائيل"^(٢) ، ويتساءل عضو الكنيست نعومي حزان "إلى متى سيموت جنود أو يصابون من أجل الدفاع عن حفنة من المستوطنين في نتساريم أو قلب الخليل"^(٣) ، وأخيراً يعترف وزير الخارجية في حكومة شارون "شمعون بيرس" أن المستوطنات تنقل على إسرائيل وتحول دون بلورة خارطة السلام"^(٤).
وأخيراً لنا أن نتساءل هل سيظل المستوطنون مستثمريين بالتوسع في قطاع غزة بحماية الجيش ، مستخدمين أساليب القتل والدمار والتخريب حتى يصلوا للعيش داخل مدن خانيونس وغزة وكيف سيكون شكل هذه الحياة؟

(١) صحيفة يديعوت احرونوت ١٠/١١/٢٠٠١ ص ١.

(٢) صحيفة يديعوت احرونوت ١٨/٢/٢٠٠٢ ص ١١.

(٣) الاستيطان اليهودي تحت وقع انتفاضة الأقصى ، مجلة الدراسات الفلسطينية شتاء /ربيع ٢٠٠١ ص ٢٨.

(٤) صحيفة الحياة الجديدة ٤/١١/٢٠٠١ ص ١١.

Abstract

Zionist settlement in Gaza strip

It was during the British mandate when Gaza rexillum (Gaza and Beer SBA) had the biggest area of all other rexillum in Palestine, which gave it the chance to be southern gate of Palestine

The Zionist movement has been greatly interested in building settlements on this shire as a part of their settlement plan in Palestine. That was after driving the Arab people out of their lands, they settled on an area of 360 kilometers square, which later was known as Gaza strip.

Israel continued to build settlements in Gaza strip especially on the area that adjacent the borders of Gaza .

The Palestinians have struggled against those settlement by sneaking individually and in groups into the homes and forms where the Jews settled down. The Palestinians made many military attacks against these settlements and continued until Israel occupied the rest of Palestine in 1967.

The Israeli settlement started in Gaza strip later than was in other Arab territories, and that was after a long argument about this issue.

Israel has made many political facts on the ground so as to be a bargaining card in their hand to get more success Israel has practiced many procedures to keep the land of Gaza strip for building settlements on it. they concentrated their efforts on three areas the settlement of the north, Ghosh Kateef settlements and the south settlements, besides Natzareem and Kfar Daroom.

The number of the settlers was proportionally 0.5 % (5000 people) to the population of Gaza strip while they mastered about 6.6 % of the land.

The settlement movement in Gaza strip was a part of the settling plans which have been made by the departments committees and organization who were interested in settling which was by the different Israeli ministries and non government societies. All that was to push the settlement forward in all Arab territories. The most important priority was given first to settling in Jerusalem, then in the West Bank and after that in Gaza strip.

The labor party governments built four settlements in 1977 and after the government of lickud party had come, they built more than ten settling areas until 1984. This part was completed and that was by the two unified national governments until 1992 when they built another five settling areas. Those areas were developed and then became permanent settlements .The settlement movement has continued in Gaza strip after Rabbi government had come in 1992 by more land expropriation and increasing the number of settlers who were encouraged by the general political position after Oslo Agreement which was characterized by security and peace for them.

The Palestinian struggle considered the settlement as a general target to be ended. So they continued with their struggle against occupation. So It has passed in many stages of growing and stopping. in different ways and techniques. However, the settlement movement has been increased especially the number of settlers who lived in these settlements.

The Zionist settlements in Gaza strip have been the target of the world condemnation that urged Israel to stop that. This condemnation appeared in the decisions of the different societies of the united nation.

The most important of those decisions were those of the Security Council and the other political international organizations.

These settlement will have a great bad effect on the future of Gaza strip either politically or economically especially because they master on the land and water resources The daily activities of the Israeli settlers will have also a bad effect on the environment of the Gaza strip. We notice that they do their best to spoil the social life of the Palestinians and that was because of the hatred of those strangers to the real owners of this land.

فهرس المحتويات

ب	الإهداء
ج	تقديم
١	مقدمة
	(الفصل الأول)	
	الاستيطان الصهيوني في غزة قبل ١٩٦٧	
٥	أولاً : جغرافية قطاع غزة (السكان والأرض)
١٢	ثانياً : أهمية الاستيطان في الفكر الصهيوني
١٩	ثالثاً : الاستيطان الصهيوني في لواء غزة قبل ١٩٤٨
٣٢	رابعاً : قطاع غزة والاستيطان الصهيوني ١٩٤٨ - ١٩٦٧
٣٧	خامساً : الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة وإجراءات السيطرة عليه
	(الفصل الثاني)	
	نشأة الاستيطان الصهيوني في القطاع بعد ١٩٦٧	
٤١	أولاً : أهمية الاستيطان في القطاع (دوافعه وأهدافه)
٥٠	ثانياً : سياسة إسرائيل للاستيلاء على أراضي القطاع ومصادرتها
٦٣	ثالثاً : بدايات الاستيطان الصهيوني في القطاع
٧٣	رابعاً : الصعاب التي واجهت حركة الاستيطان الصهيوني في القطاع
	(الفصل الثالث)	
	التكتلات والمواقع الاستيطانية في قطاع غزة حتى ١٩٩٦	
٨٠	أولاً : المستوطنات المقامة على محافظة شمال غزة
٩٣	ثانياً : المستوطنات المقامة على محافظة غزة
٩٨	ثالثاً : المستوطنات المقامة على محافظة الوسطى
١٠٣	رابعاً : المستوطنات المقامة على محافظة خان يونس
١٢٨	خامساً : المستوطنات المقامة على محافظة رفح
١٤٠	سادساً : النقاط الاستيطانية
	
	(الفصل الرابع)	
	الموقف من الاستيطان في قطاع غزة	
١٤٥	أولاً: دور الحكومات الإسرائيلية في تطور حركة الاستيطان الصهيوني في القطاع
١٧٨	ثانياً : المقاومة الفلسطينية للاستيطان الصهيوني في القطاع
١٩٦	ثالثاً : الموقف الدولي من الاستيطان الصهيوني في القطاع
	(الفصل الخامس)	
	تأثير الاستيطان على الأوضاع في قطاع غزة	
٢١٢	أولاً : التأثير السياسي
٢٢٣	ثانياً : التأثير الأمني
٢٣٣	ثالثاً : التأثير الاقتصادي
	
٢٤٧	رابعاً : التأثير البيئي
٢٦٠	خامساً : التأثير الاجتماعي
	(الفصل السادس)	
	الاستيطان في ظل انتفاضة الأقصى	
٢٦٤	أولاً : انتفاضة الأقصى
٢٦٥	ثانياً : تطور حركة الاستيطان في ظل انتفاضة الأقصى
٢٦٧	ثالثاً : المستوطنون و انتفاضة الأقصى

٢٦٨ رابعاً : تأثير الاستيطان على الفلسطينيين في ظل انتفاضة الأقصى
٢٧٤ قائمة المصادر و المراجع
٢٩٥ الخرائط و الملاحق
٣٠٨Abstract
٣٠٩ فهرس المحتويات

اسد / رتبہ واعتماد اہلیت
اسد / مندرجہ ذیل
اسد / رتبہ اور مندرجہ ذیل

مندرجہ ذیل رتبہ واعتماد اہلیت کے حاملین کو
مندرجہ ذیل مندرجہ ذیل مندرجہ ذیل
مندرجہ ذیل مندرجہ ذیل مندرجہ ذیل
مندرجہ ذیل مندرجہ ذیل مندرجہ ذیل

مندرجہ ذیل مندرجہ ذیل مندرجہ ذیل
مندرجہ ذیل مندرجہ ذیل مندرجہ ذیل
مندرجہ ذیل مندرجہ ذیل مندرجہ ذیل
مندرجہ ذیل مندرجہ ذیل مندرجہ ذیل
مندرجہ ذیل مندرجہ ذیل مندرجہ ذیل

ملحق رقم (٣)

الترتيبات الأمنية المتفق عليها بين منظمة التحرير الفلسطينية و إسرائيل حول منطقة المواصي.

- أ- ستعمل دوريتان مشتركتان في منطقة المواصي وأرصفة صيادي الأسماك في رفح و خانيونس وعلى طول الطريق الساحلي بقيادة مركبة إسرائيلية .
- ب- السماح للفلسطينيين بالوصول إلى منطقة المواصي كما هو مرسوم على الخارطة المرفقة رقم ٢ سيكون وفق الطرق التالية: (١- رفح - نل السلطان-المواصي ، ٢- خانيونس-قرية الباهر ، ٣- دير البلح -على طول الشاطئ إلى المواصي).
- ج- شاطئ المواصي:
 - ١- بالرغم من السلطة الإسرائيلية على منطقة مستوطنات غوش قطيف ، فإن المجلس يمكنه تشغيل قطاعات من شاطئ المواصي تمتد إلى الشرق حتى الطريق الساحلي بحيث يصل طولها مع أرصفة رفح و خانيونس إلى ٥ كيلومترات. وقد أبلغت إسرائيل السلطة الفلسطينية بمواقع هذه القطاعات.
 - ٢- هذه القطاعات يمكن أن تستخدم للأغراض التالية: (الرياضة والترفيه بما في ذلك مرافق لاستئجار القوارب، تشغيل منشآت الأغذية، توسيع الأرصفة، توسيع المرافق للصيادين مثل مكاتب ومخازن ومرافق).
 - ٣- سيكون بإمكان المجلس خلال ممارسته سلطته المدنية في هذه القطاعات منح رخص للأعمال التجارية وجميع الرسوم والضرائب وتحديد وفرض معايير للصحة العامة وتطوير وإدارة القطاع السياحي.
 - ٤- يمكن أن يكون للمجلس مكتب في كل رصيف من أرصفة الصيادين يحظى بالحماية.
 - ٥- لن يكون ثمة بناء مواقع جديدة من جانب الإسرائيليين على طول الشاطئ.
 - ٦- خلال فترة ثلاثة أشهر من توقيع هذه الاتفاقية يمكن أن تنظر إسرائيل على ضوء الوضع الأمني في استخدام المجلس لقطاعات إضافية على الشاطئ.

المصدر : السلطة الوطنية الفلسطينية ، دائرة شؤون المفاوضات .

المادة الخامسة

الفترة الانتقالية و مفاوضات الوضع الدائم

- ١ - تبدأ فترة الخمس سنوات الانتقالية شند الانسحاب من قطاع غزة و منطقة أريحا.
- ٢ - سوف تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة إسرائيل و ممثلي الشعب الفلسطيني في اقرب وقت ممكن ، و لكن بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية.
- ٣ - من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية، بما فيها، القدس ، اللاجئين ، المستوطنات ، الترتيبات الأمنية ، الحدود ، العلاقات و التعاون مع جيران آخرين ، ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك.
- ٤ - الاتفاقات التي تم التوصل لها للمرحلة الانتقالية لا تجحف أو تخل بمفاوضات الوضع الدائم.

المصدر : السلطة الوطنية الفلسطينية ، دائرة شؤون المفاوضات.

ملحق رقم (١)

٤ - يعلن تأليف لجنة من ثلاثة اعضاء في مجلس الامن ، يعينهم رئيس المجلس بعد التشاور مع الاعضاء ، من اجل دراسة الوضع المتعلق بالمستوطنات في الاراضي العربية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ؛
٥ - يطلب الى اللجنة ان ترفع تقريرها الى مجلس الامن في الاول من تموز (يوليو) ١٩٧٩ ؛
٦ - يطلب الى الامين العام تزويد اللجنة بالتسهيلات الضرورية لتمكينها من القيام بمهامها ؛
٧ - يقر ابقاء الوضع في الاراضي المحتلة تحت التمحيص الدقيق والمتواصل ، وأن يعود الى الانتقاد في تموز (يوليو) ١٩٧٩ لمراجعة الوضع في ضوء تقصيات اللجنة .

تبنى المجلس هذا القرار ، في جلسته رقم ٢١٣٤ ، ب ١٢ صوتا مع القرار في مقابل لا احد ضده وامتناع ٣ كالاتي :

مع القرار : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، البرتغال ، بنغلادش ، بوليفيا ، تشيكوسلوفاكيا ، جاميكا ، زامبيا ، الصين ، غابون ، فرنسا ، الكويت ، نيجيريا .

ضد القرار : لا احد .

امتناع : المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الترويج ، الولايات المتحدة الاميركية .

٢
قرار رقم ٤٤٦ (١٩٧٩) بتاريخ ٢٢ آذار (مارس) ١٩٧٩ .
الممارسات الاسرائيلية باقامة المستوطنات على الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عقبه خطرة في وجه السلام في الشرق الاوسط وليس لها اي مستند قانوني

ان مجلس الامن :
وقد استمع الى كلمة مندوب الاردن الدائم والى كلمات اخرى ألقيت امام المجلس ،
واذ يشدد على الحاجة العاجلة الى التوصل الى سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الاوسط ،

واذ يؤكد مرة اخرى ان اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب والمؤرخة في ١٢ آب (اغسطس) ١٩٤٩ . تنطبق على الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل منذ ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ،

١ - يقرر ان سياسة اسرائيل وممارساتها باقامة المستوطنات على الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ ، ليس لها اي مستند قانوني ، وتشكل عقبه خطرة في وجه التوصل الى سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الاوسط ؛

٢ - يشجب بشدة فشل اسرائيل في الالتزام بقرارات مجلس الامن ٢٣٧ (١٩٦٧) المؤرخ في ١٤ حزيران / يونيو ١٩٦٧ ، و٢٥٢ (١٩٦٨) المؤرخ في ٢١ ايار / مايو ١٩٦٨ ، و٢٩٨ (١٩٧١) المؤرخ في ٢٥ ايلول / سبتمبر ١٩٧١ ، وبالبيان الاجماعي لرئيس مجلس الامن المؤرخ في ١١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ ، وقرارات الجمعية العامة ٢٢٥٣ (د - ط - ٥) و٢٢٥٤ (د - ط - ٥) المؤرخين في ٤ و١٤ تموز / يوليو ١٩٦٧ ، و٥/٣٢ المؤرخ في ٢٨ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٧ ، و١١٣/٣٣ المؤرخ في ١٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ ،^(٢)

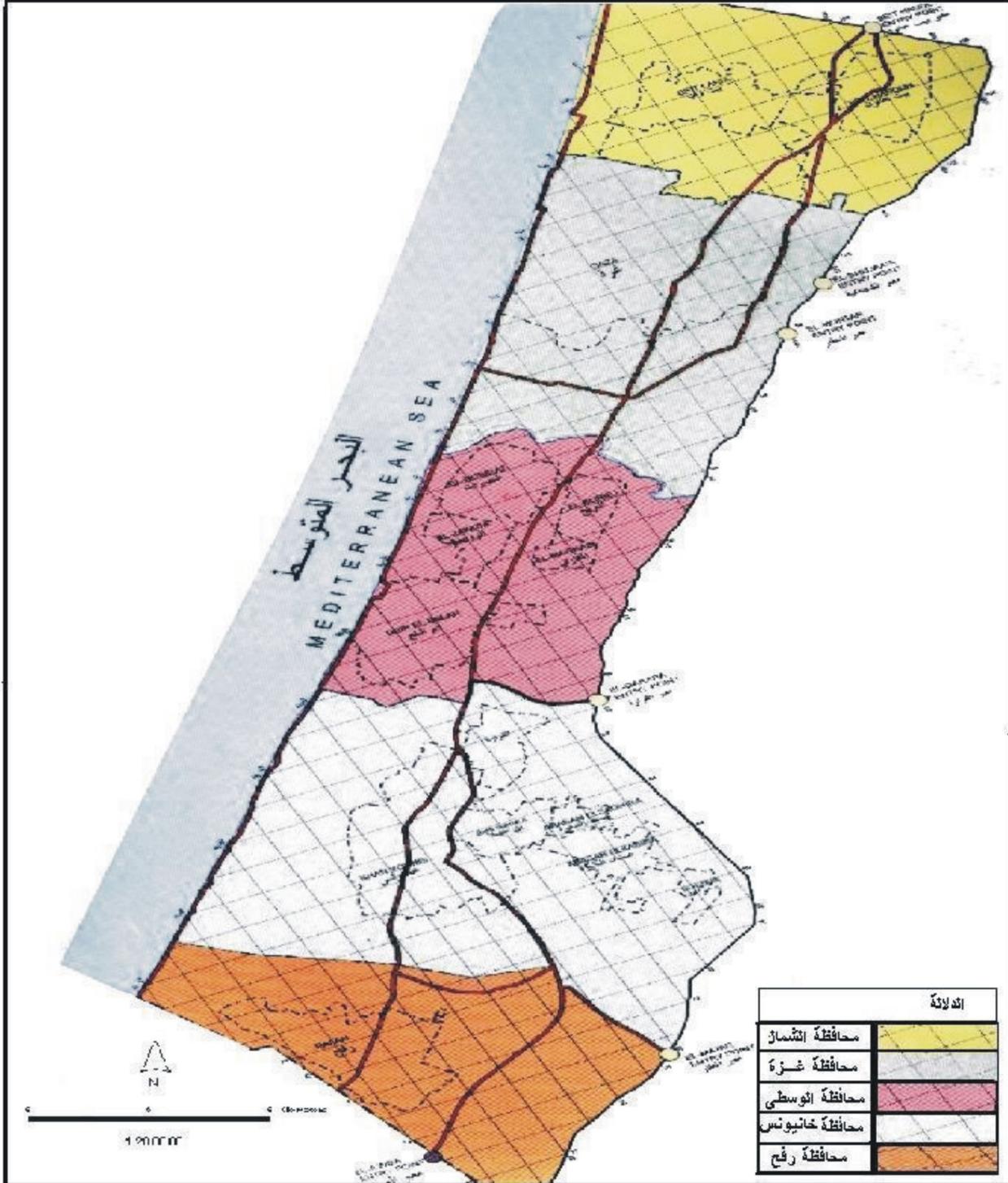
٣ - يطلب مرة اخرى من اسرائيل ، بصفتها القوة المحتلة ، ان تلتزم بدقة باتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة سنة ١٩٤٩ ، وأن تتراجع عن تدابيرها السابقة ، وأن تمتنع عن اتخاذ اي عمل قد يؤدي الى تغيير الوضع القانوني والطابع الجغرافي او اي عمل قد يؤدي الى التأثير الملموس في التركيب السكاني للاراضي العربية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، وأن تمتنع بشكل خاص عن نقل مجموعات من سكانها المدنيين الى الاراضي العربية المحتلة ؛

* مترجم عن اصله في اللغة الانكليزية .

(٢) تطلب القرارات المذكورة في هذه الفقرة من اسرائيل ان تمتنع عن اتخاذ اي عمل قد يؤدي الى تغيير الطابع الجغرافي والتركيب السكاني للاراضي العربية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ ، بما فيها القدس . ويطلب القرار ٢٣٧ (١٩٦٧) المؤرخ في ١٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ من اسرائيل تأمين سلامة سكان المناطق التي وقعت فيها اشتباكات مسلحة وبصر على عودة السكان المبعدين . [المحرر]

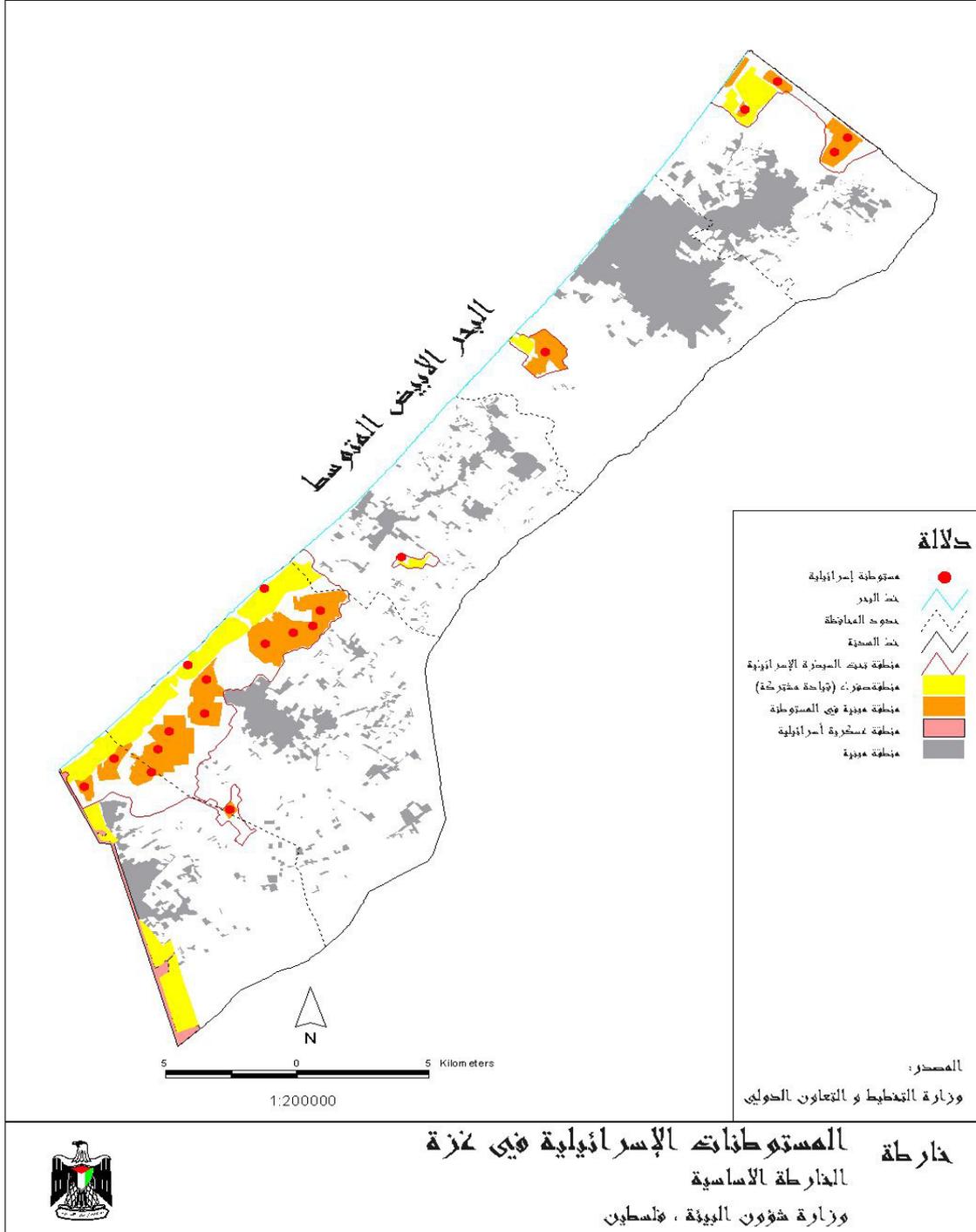
المصدر : عبد المجيد، عصمت: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين و الصراع العربي الإسرائيلي،
مج ٢ ص ٢٧٦ .

خريطة رقم (1) : موقع محافظات قطاع غزة الخمسة



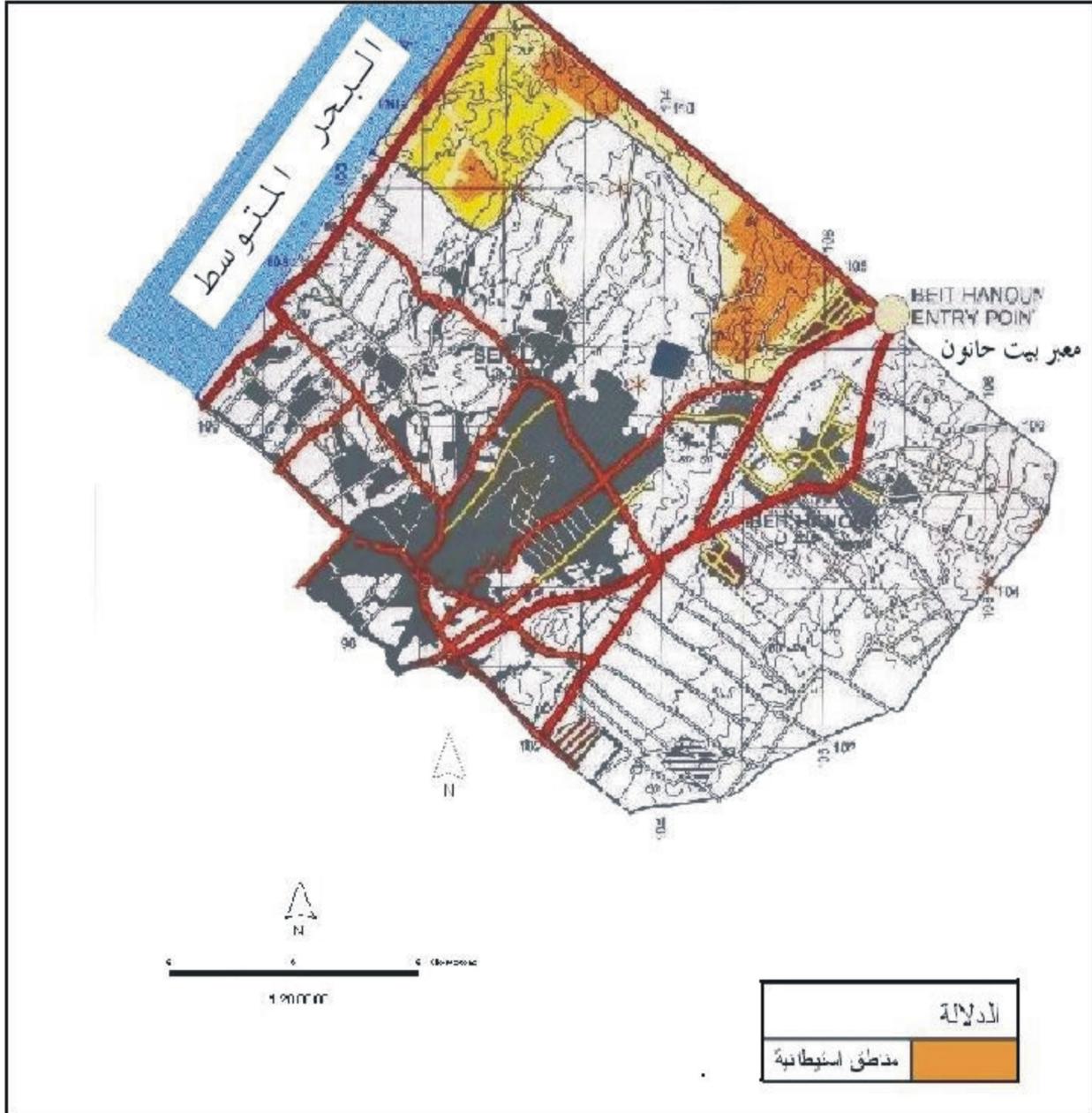
المصدر : السلطة الوطنية الفلسطينية ، وزارة التخطيط و التعاون الدولي

خريطة رقم (٢) : المواقع الاستيطانية و الطرق الالتفافية في قطاع غزة



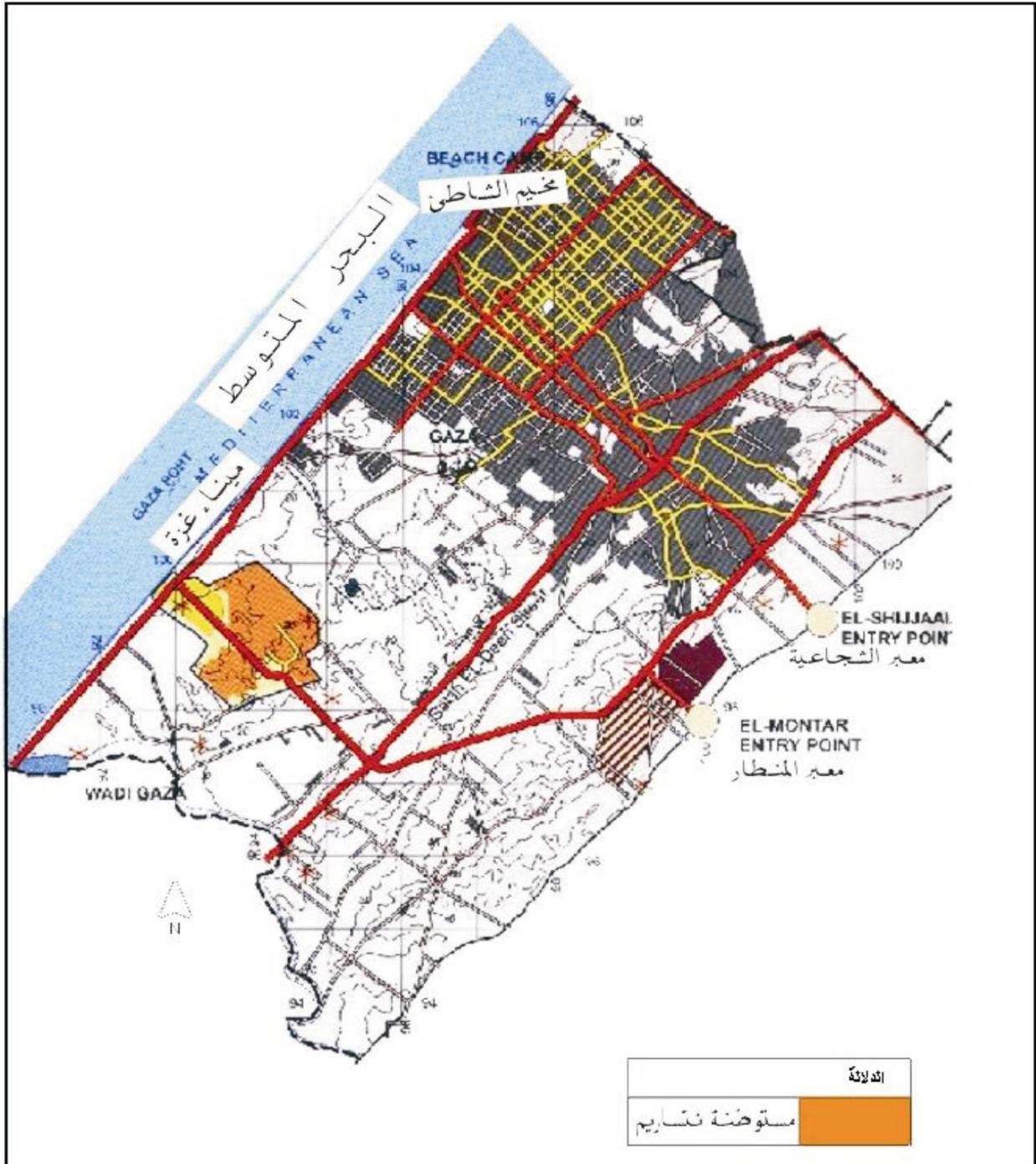
المصدر : السلطة الوطنية الفلسطينية ، وزارة شؤون البيئة

خريطة رقم (٣) : النكتل الاستيطاني المقام على محافظة الشمال



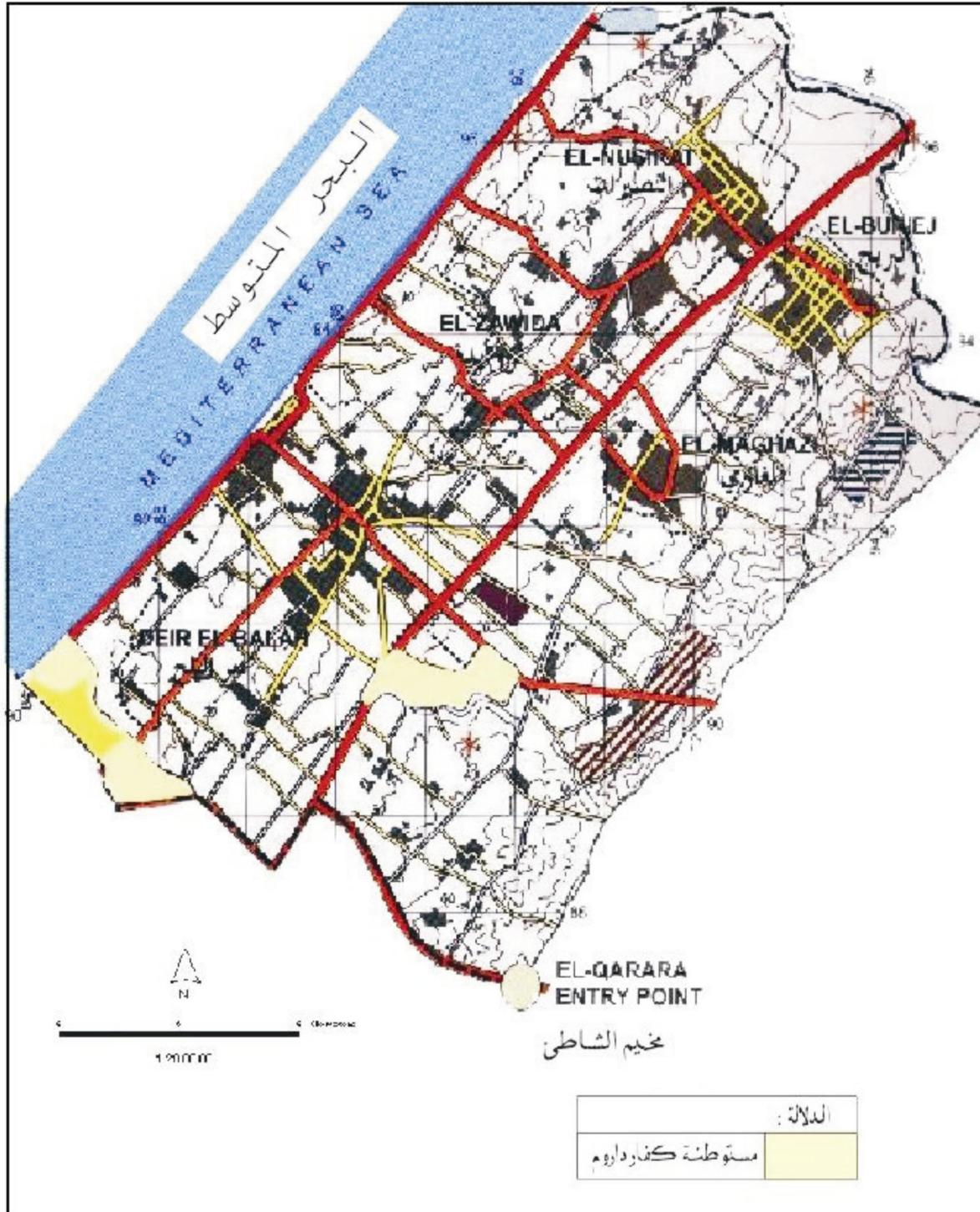
المصدر : السلطة الوطنية الفلسطينية ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي

خريطة رقم (٤) :موقع مستوطنة نتساريم للمقامة على محافظة غزة



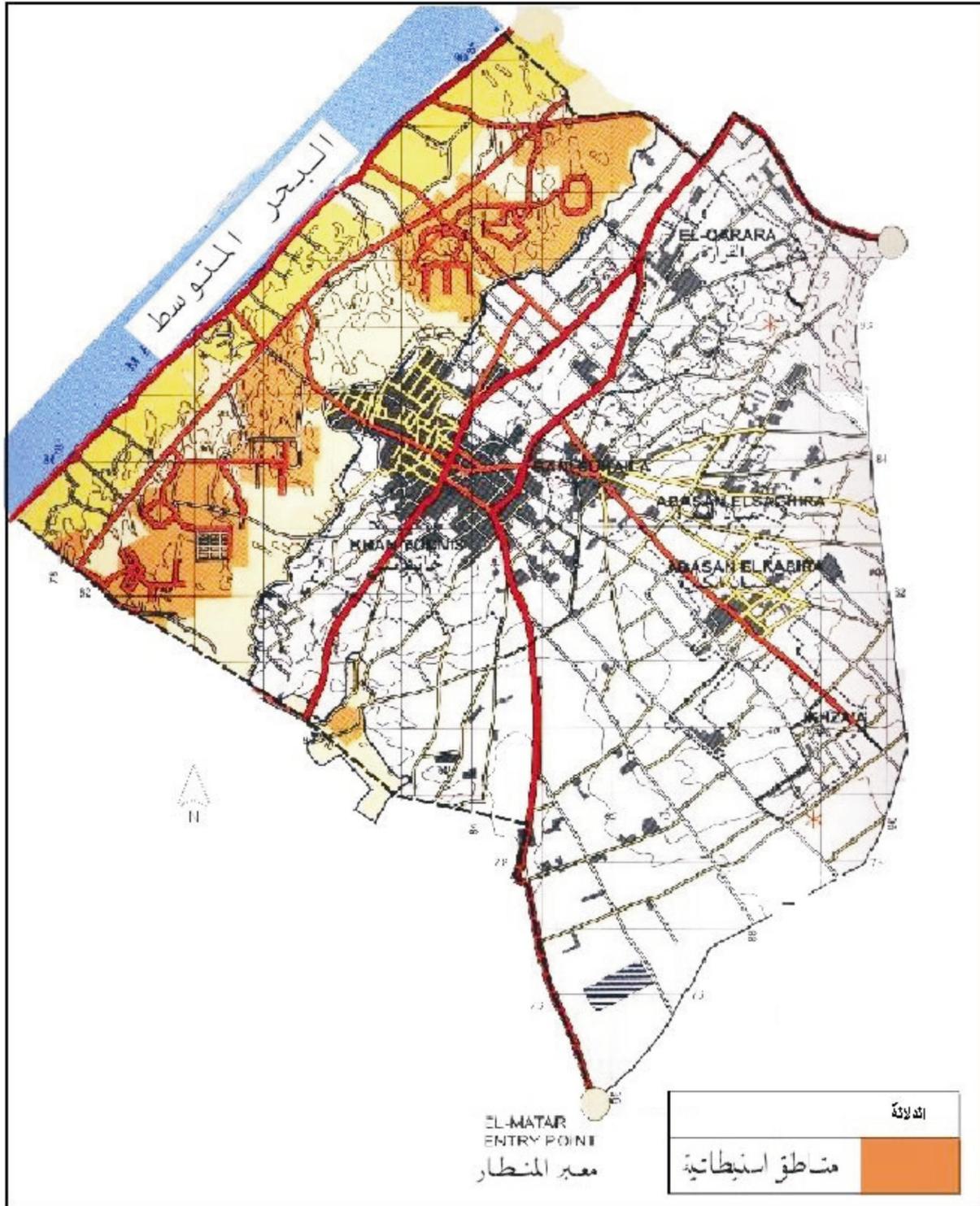
المصدر : السلطة الوطنية الفلسطينية ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي

خريطة رقم (٥) : موقع مستوطنة كفار داروم المقامة على محافظة الوسطى



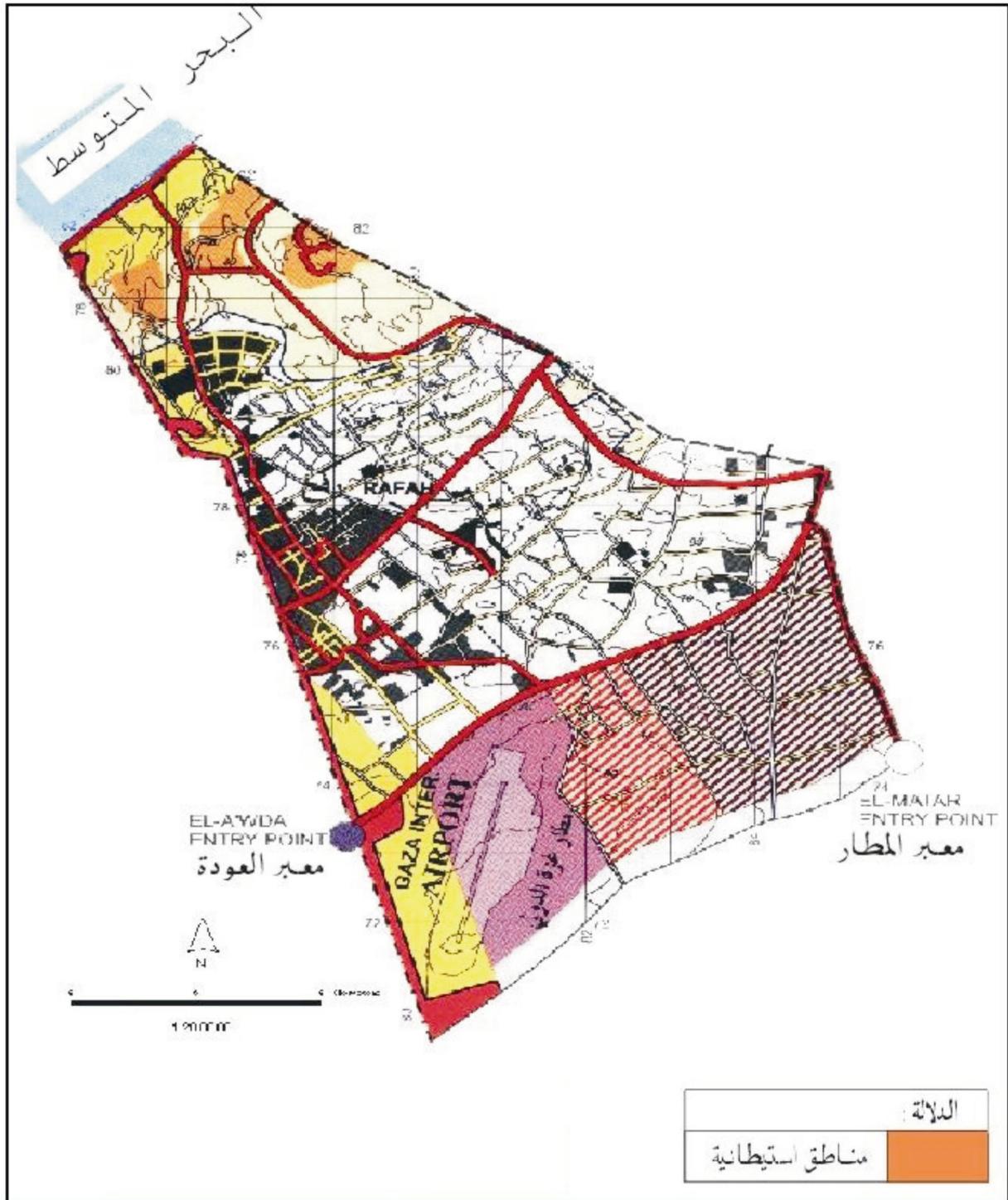
المصدر : السلطة الوطنية الفلسطينية ، وزارة التخطيط و التعاون الدولي

خريطة رقم (٦) :التكتل الاستيطاني المقام على محافظة خانينوس



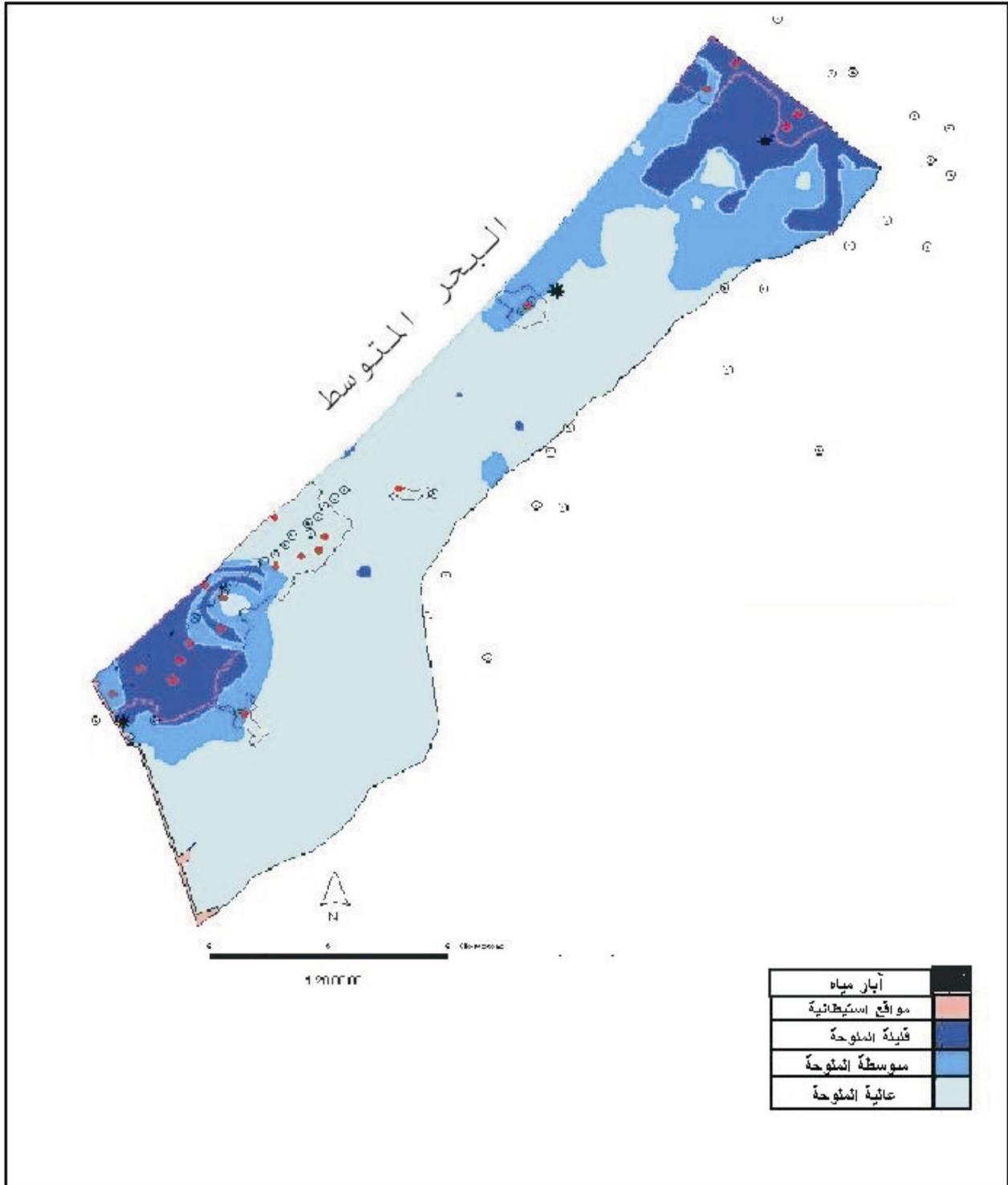
المصدر : السلطة الوطنية الفلسطينية ، وزارة التخطيط و التعاون الدولي

خريطة رقم (٧) :التكتل الاستيطاني المقام على محافظة رفح



المصدر : السلطة الوطنية الفلسطينية ، وزارة التخطيط و التعاون الدولي

خريطة رقم (٨) توزيع المياه في قطاع غزة



المصدر : السلطة الوطنية الفلسطينية ، وزارة شؤون البيئة

قائمة المصادر والمراجع

أولاً / الوثائق

أ - الوثائق غير المنشورة :

❖ قيادة قوات جيش الدفاع الإسرائيلي، الإدارة المدفنة، دائرة شؤون العطلنة، الأوامر العسكرية التالية

١٩٦٧/٤٢ ، ١٩٦٧/٦٦ ، ١٩٦٧/٧٨ ، ١٩٦٧/١٠٥ ، ١٩٦٨/٢٣٦ ، ١٩٦٨/٢٤٨ ، ١٩٦٩/٣٠٩ ، ١٩٧٠/٣٢٨ ، ١٩٧٢/٣٣٥ ، ١٩٧٢/٤٢١ ، ١٩٧٢/٤٥٢ ، ١٩٧٤/٤٩٦ ، ١٩٧٩/٦٠٤ ، ١٩٨٣/٧٩٢

❖ وثائق السلطة الوطنية الفلسطينية

١ - الأمن الوقائي:

- دائرة النشاط الإسرائيلي، ملفات المستوطنات التالية :

حول مستوطنة نساقت	٩٥/٢١٣٠
حول مستوطنة إيلي سناي	٩٦/٢١٣٥
حول مستوطنة دوغت	٩٦/٢١٣٦
حول مستوطنة نتساريم	٩٦/٢١٣٧
حول مستوطنة كفار داروم	٩٧/١٢٤١
حول مستوطنة نتسر حزاني	٩٧/٤٣٢٠
حول مستوطنة قطف	٩٧/٤٣٢٣
حول مستوطنة جان تال	٩٧/٢٧٤٣
حول مستوطنة عتسمونة	٩٧/٣٠٧٢
حول مستوطنة غان أور	٩٧/١٤٥٣
حول مستوطنة بات ساديه	٩٧/١٧٠٦
حول مستوطنة رفح يام	٩٧/٧٠٣٥
حول مستوطنة موراج	٩٨/١٣٩٠
حول مستوطنة غديد	٩٨/٥٢٣٧
حول مستوطنة سلاف	٩٩/٨٠٢٧

- الأمن الوقائي، دائرة النشاط العربي والأجنبي، التقرير رقم (أ . أ) الخاص بالمرأة السويدية وابنتها

الفلسطينية.

٢ - هيئة الرقابة العامة، ملكة أراضي المستوطنات في محافظات غزة، ملف رقم ٨٠٢٥٠١١ بتاريخ

١٩٩٨/٥/٢٧ .

٣ - وزارة العدل الفلسطينية، دائرة الأراضي، شعبة الطابو، دير البلح، قسمة ٦٥، ص ٧٣

٤ - مكتب الوفد الفلسطيني للمفاوض :

- ملف محضر الجولة السابعة من مفاوضات واشنطن (نتائج الجولة)، رقم ١٩٩٢/١٣ .

- ملف محضر الجولة الثامنة من مفاوضات واشنطن (نتائج الجولة)، رقم ١٩٩٢/٢٦ .

٥ - وزارة الدفاع المصرية، إدارة الحاكم الإداري العام لقطاع غزة :

- دائرة الإحصاء، إحصائيات ١٩٥٥، ملف السكان.

- دائرة البحوث والإحصائيات الرسمية، إحصاء القطاع ١٩٦٧، نتائج السكان.

٦ - هيئة الأمم المتحدة:

- وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، وشقة مقدمة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، أ -

١٦٠٤ لسنة ١٩٦٠ .

- لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٩٧٩/٤٤٦، وشقة رقم ١٤٢٦٨ بتاريخ

١٩٨٠/١١/٢٥

٧ - بلدية خانونس، ملف الكباين، كتب شكاوي البلدية رقم ١١٢ .

ب - وثائق منشورة:

أولاً: باللغة العربية:

١ - السلطة الوطنية الفلسطينية

- وزارة الإعلام، بيان حول تجاوزات إسرائيل منذ توقيع اتفاق أوسلو، تشرين أول ١٩٩٤.
- دائرة شؤون المفاوضات، إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية، واشنطن ١٣/أيلول/١٩٩٣.
- دائرة شؤون المفاوضات، الاتفاقية الإسرائيلية-الفلسطينية المرحلة حول الضفة الغربية وقطاع غزة وواشنطن ٢٨/أيلول/١٩٩٥.
- وزارة الإسكان، إدارة التخطيط والسياسات الحضرية، ملف خطة التنمية العمرانية بمحافظة غزة.

٢ - منظمة التحرير الفلسطينية

- أ. اتفاقية قطاع غزة ومنطقة أريحا، القاهرة ٤/٥/١٩٩٤، ترجمة رسمية معتمدة، دار الطيف للطبوعات، (ب.ط)، القاهرة-مصر ١٩٩٥.
- ب. نداءات القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة:

نداء رقم (٣)	بتاريخ ١٩٨٨/١/١٨
نداء رقم (٤)	بتاريخ ١٩٨٨/١/٢١
نداء رقم (٧)	بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٣
نداء رقم (١٣)	بتاريخ ١٩٨٨/٤/١٢
نداء رقم (٧٣)	بتاريخ ١٩٩١/٤/٢٢

- ٣ - وثيقة حول الاستيطان الإسرائيلي في الضفة والقطاع، مقدمة إلى الدورة (٥٦) للجنة الدائمة للإعلام العربي ووزراء الإعلام العرب المنعقدة في القاهرة (تموز ١٩٩٥).

- ٤ - وثيقة حول إجراءات الاستيطان، مقدمة إلى الدورة (٦٤) للجنة الدائمة للإعلام العربي ووزراء الإعلام العربي المنعقد في القاهرة (حزيران ١٩٩٩).

٥ - مؤسسة الدراسات الفلسطينية

- النشرة السنوية ١٩٨٠، خطة شارون للاستيطان في قطاع غزة، عدد ١٢، ص ١٦.
- اتفاقيات الهدنة العربية الإسرائيلية، نصوص الأمم المتحدة وملحقاتها، بيروت-لبنان ١٩٦٨.
- عبد المجيد، عصمت: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، ٤ مج، بيروت-لبنان ١٩٩٥.

- ٦ - جمعية الدراسات العربية، إحصائية عن مناطق عربية مختلفة (حقائق وأرقام)، مركز الدراسات الإحصائية ١٩٨٥.

٧ - وزارة الخارجية الأمريكية

- بيان حول تشجيع الحكومة الإسرائيلية للاستيطان (الحوافز المادية)، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٧، ص ١٩٩١، ص ٦٣.

- بيان حول الخطط الاستيطانية والدعم الحكومي للمستوطنين في الأراضي المحتلة، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٧، ص ١٩٩١، ص ٧٦.

- استجد أو اقترض أو اسرق (الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة)، تقرير مقدم من مركز القدس للإعلام والاتصال (Jmcc) إلى السد جسيم بكر في أيلول ١٩٩١، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٨، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت-لبنان، خريف ١٩٩١.

- ٨ - اللجنة الدولية للصليب الأحمر، اتفاقيات جنيف المؤرخة في ١٢/٨/١٩٤٩، ط١، جنيف-سويسرا ١٩٩٨.

ثانياً : باللغة الإنجليزية

1- Government of Palestinian:

- Statistical Abstract of Palestinian, 1941, Table, No.5.
- Statistical Abstract of Palestinian, 1944, Table, No.3.

- 2- United Nation, Final report of the UN survey Mission ,up, 31-12-1948
 3 - Peace Now :
 - Settlement watch- report :No.8.August 1995, Jerusalem-Palestine 12-9-1996.
 - Settlement Israel's in Gaza strip, report, January 1997.
 4- Foundation for Middle East peace, settlement Database settlements in the Gaza strip .

ثالثاً:بالغة العبرية

- ❖ المجلس الإقليمي للمستوطنات (يشاع)، النشرات التعريفية التالية :
 - النشرة التعريفية لمستوطنة نسانت كانون ثاني ١٩٩٧
 - النشرة التعريفية لمستوطنة إيلي سنائي كانون ثاني ١٩٩٧
 - النشرة التعريفية لمستوطنة نتساريم كانون ثاني ١٩٩٦
 - النشرة التعريفية لمستوطنة كفار داروم نسان ٢٠٠١
 - النشرة التعريفية لمستوطنة فنتسر حزاني شباط ١٩٩٦
 - النشرة التعريفية لمستوطنة قطف كانون ثاني ١٩٩٦
 - النشرة التعريفية لمستوطنة نفي دكاليم نسان ١٩٩٦
 - النشرة التعريفية لمستوطنة غديد كانون ثاني ١٩٩٦
 - النشرة التعريفية لمستوطنة عتسمونة كانون ثاني ١٩٩٧
 - النشرة التعريفية لمستوطنة رفح يام كانون أول ١٩٩٧
 - النشرة التعريفية لمستوطنة كفار يام كانون ثاني ٢٠٠٠
 - النشرة التعريفية لمستوطنة قطف شباط ١٩٩٧

ثانياً/ المراجع الأولية :

أ. المراجع العربية:

- ١-الكتاب المقدس، العهد القديم
- ٢- المستوطنات الإسرائيلية في غزة والضفة الغربية (بما في ذلك القدس)، طبيعتها والهدف منها، الأمم المتحدة، نيويورك-الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٨٢ .
- ٣-السلطة الوطنية الفلسطينية :
 - وزارة النقل والمواصلات، المركز الجغرافي الفلسطيني، مسح المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة (أرقام وتحليل)، التقرير الأول، رام الله-فلسطين ١٩٩٥ .
 - وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الأطلس الفني-محافظات غزة، ط١، غزة-فلسطين ١٩٩٧ .
 - وزارة الصناعة، دائرة الإعلام، نشرة خاصة عن الاقتصاد الفلسطيني بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، تشرين ثاني ١٩٩٩ .
- ٤- مركز أطلس للتوثيق والإعلام، نشرات الساحل التالية:
 ١٩-١٩٨٨/٢١ ، ١٩٩١/٩/١٥ - ١٩٩١/١١/٢١
- ٥- العارف، عارف :الدور الفلسطينية التي هدمها الإسرائيلون ١٩٦٧-١٩٧٢ (غزة نافذة على الجهم) منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ط١، ٣مج، الدار العربية للموسوعات، بيروت - لبنان، (ب.ب.).
- ٦- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت-لبنان ١٩٧١.
- ٧- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت-لبنان ١٩٧١.

- ٨- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت-لبنان ١٩٧١.
- ٩- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧١، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت-لبنان ١٩٧٥.
- ١٠- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت-لبنان ١٩٧٦.
- ١٢- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٦، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت-لبنان ١٩٧٧.
- ١٣- نويهض، عجاج : بروتوكولات حكماء صهيون (نصوصها، رموزها، أصولها التلمودية)، ط٣، دار الاستقلال، بيروت - لبنان ، ١٩٩٠ .
- ١٤- الهواري، محمد نمر : سر النكية، (ب.ط)، (ب.م)، ١٩٥٥ .
- ١٥- مركز غزة للحقوق والقانون: الأوامر العسكرية الصادرة في قطاع غزة، ٤مج، ط١ ، مركز غزة للحقوق والقانون، غزة-فلسطين، (ب.ت) .
- ١٦- منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث: رجال السياسة الإسرائيلون ، سلسلة حقائق و أرقام، تحرير أنس صايغ وإعداد غازي دافال، (ب.ط)، بيروت- لبنان، ١٩٧٠ .

ب. المراجع الأجنبية

- 1- Allon, Israel :The case for Defensible Borders foreign Affairs.
- 2- Burns, E.L.M: Between Arab and Israel, London, George.G, Harrap and Co, ltd,1962 .
- 3- Hess, Modes: Getzd Kressel, Ency Clopedia Judaica, Jerusalem, Keter publishing House, 1972.
- 4- Sokolow: History of zionist 1600-1918, selected and arranged by Israel, solomons, 2 vol's, London, longmans, Green 1919.
- 5- [www.Kibbutz.org.il/dati/mohlokot/arcion/kfar%20 Dahom.htm](http://www.Kibbutz.org.il/dati/mohlokot/arcion/kfar%20Dahom.htm)

ثالثاً / المراجع

أ. المراجع العربية:

- ١- الأزعر، خالد محمد: المقاومة في قطاع غزة ١٩٦٧-١٩٨٥، ط١، دار المستقبل العربي، بيروت-لبنان، ١٩٨٧ .
- ٢- البحيري، مروان: الحركة الصهيونية منذ نشأتها حتى نشوب الحرب العالمية الأولى، جزءان، ط١، اتحاد الجامعات العربية، (ب.م)، (ب.ت) .
- ٣- البديري، هند أمين: أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، (ب.ط)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة-مصر ١٩٧٨ .
- ٤- بركات، نظام محمود :
- مراكز القوى في إسرائيل ١٩٦٣-١٩٨٣ ودورها في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية، ط١، دار الجليل، عمان-الأردن، ١٩٨٣ .
- الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، ١٩٨٨ .
- ٥- بكري، مصطفى: غزة وأريحا (الأوراق السرية)، ط٢، مركز الفكر العربي للدراسات، القاهرة-مصر، ١٩٩٣ .
- ٦- تيم، فوزي: تطور الحياة البرلمانية في إسرائيل (انتخابات مجالس الكنست ١٩٤٩-١٩٩٦)، ط١ ، دار زهران ، عمان-الأردن، ١٩٩٧ .
- ٧- جريس، صبري: تاريخ الصهيونية (١٨٦٢-١٩٤٨)، جزءان، ط١، مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت-لبنان، ١٩٨١ .

- ٨- حسن، غازي: الصهوفنة زرع واقتلاع، (ب.ط)، اتحاد الكتاب العرب، دمشق-سوريا، ١٩٩٠ .
- ٩- حسين، عدنان: التوسع في الاستراتيججة الإسرائيلية، ط١، دار النقاش، بيروت-لبنان، ١٩٨٩ .
- ١٠- حلبي، أسامة: مصادرة الأرض في الضفة الغربية المحتلة (دراسة قانونية تحليلة، (ب.ط)، جمعة الدراسات العربية، القدس-فلسطين، ١٩٨٦ .
- ١١- حماد، مجدي: النظام السياسي الاسقطاني (دراسة مقارنة دراسة مقارنة إسرائيل وجنوب أفريقيا)، ط١، دار الوحدة، بيروت-لبنان، ١٩٨١ .
- ١٢- الحمادي، جاسم: غزة أريحا أولاً (من أوصلو إلى واشنطن)، ط٢، دار كتاب الشرق، القاهرة - مصر، ١٩٩٣ .
- ١٣- الحوراني، عبد الله أحمد: قطاع غزة: ١٩ عام من الاحتلال، ط١، دار الكرمل، عمان-الأردن، ١٩٧٨ .
- ١٤- خلة، كامل محمود: فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢-١٩٣٩، ط٢، المنشأة العامة للنشر والإعلان، طرابلس-ليبيا، ١٩٨٢ .
- ١٥- خلوصي، محمود علي: التنمية الاقتصادية في (قطاع غزة وفلسطين ١٩٤٨-١٩٦٢)، (ب.ط)، المكتبة التجارية المتحدة، القاهرة-مصر، ١٩٦٧ .
- ١٦- خليفة، محمد: الطلب على العمالة الفلسطينية في إسرائيل والأراضي المحتلة، (ب.ط)، برنامج دراسات التنمية-جامعة بيرزيت، رام الله-فلسطين، (ب.ن) .
- ١٧- الرئيس، ناصر: المستوطنات الإسرائيلية في ضوء القانون الدولي والإنساني، ط١، مؤسسة الحق، رام الله-فلسطين، ١٩٩٩ .
- ٧٨- الزبيدي، ماجد: المجلس الوطني الفلسطيني (تطور عضوية المجلس الوطني الفلسطيني ١٩٦٤-١٩٩٦)، ط١، دائرة الدراسات والتوثيق، غزة- فلسطين، ٢٠٠١ .
- ١٩- سليمان، محمد: المستوطنون والانتفاضة، ط١، مؤسسة بيسان للصحافة والنشر، نفوسا-قبرص، ١٩٩٠ .
- ٢٠- شبيب، سميج: حكومة عموم فلسطين "مقدمات ونتائج"، (ب.ط)، منشورات البادر، القدس-فلسطين، (ب.ط) .
- ٢١- الأشقر، رياض: قيادة الجيش الإسرائيلي ١٩٦٠-١٩٨٧، ط٢، (ب.ن)، غزة-فلسطين، (ب.ت) .
- ٢٢- صالح، رائد أحمد: مدينة غزة (دراسة في جغرافيا المدن)، ط١، غزة-فلسطين ١٩٩٧ .
- ٢٣- أبو صبيح عمران: نيل المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، ط١، دار الجليل، عمان-الأردن، ١٩٩٣ .
- ٢٤- عايد، خالد: الاستعمار الاسقطاني للمناطق العربية خلال عهد اللكود ١٩٧٧-١٩٨٤، ط١، الخدمات النشيرية المستقلة، نفوسا- قبرص، ١٩٨٦ .
- ٢٥- عباسي، نظام عزت:
- فلسطين والبرنامج الصهيوني، (ب.ط)، قدسة للنشر و التوزيع، إربد- الأردن، ١٩٩٢ .
 - فلسطين والبرنامج العربي (الحركة الوطنية الفلسطينية حتى عام ١٩٨٧)، (ب.ط)، دار الريان للطباعة، نابلس - فلسطين، ١٩٩٩ .
- ٢٦- عبد الجواد صالح : الاسقطان اليهودي أبعاده وعواقبه، (ب.ط)، مركز القدس للدارسات الإنمائية، عمان- الأردن، ١٩٩٢ .
- ٢٧- عبد الجواد، صالح ووليد، مصطفى : فلسطين (التدمير الجماعي للقرى الفلسطينية والاستعمار الاسقطاني الصهيوني خلال مائة عام)، ط١، مركز القدس للدراسات الإنمائية، القدس - فلسطين، ١٩٨٧ .
- ٢٨- عبد الهادي، مهدي : المستوطنات الإسرائيلية في القدس والضفة الغربية المحتلة ١٩٦٧-١٩٧٧، (ب.ط)، جمعة الملتقى الفكري العربي، القدس - فلسطين، ١٩٧٨ .
- ٢٩- أبو عرفة، عبد الرحمن : الاسقطان التطبيق العلمي للصهوفنة (دراسات عن الاسقطان اليهودي في فلسطين خلال القرن الأخير)، ط١، دار الجليل، عمان -الأردن، ١٩٨٦ .

- ٣٠- عطية، إحسان نزار : مصادرة الأراضي في المناطق العربية المحتلة ١٩٦٧- ١٩٨٠، ط١،
 جمعة الدراسات العربية، القدس - فلسطين، ١٩٨٠ .
- ٣١- عكاشة، محمود وأبو ظريفة، سامي: محددات وآفاق التصنيع في قطاع غزة، ط١، الملتقى
 الفكري العربي، القدس - فلسطين، ١٩٩٢ .
- ٣٢- العلمي، أحمد : حرب ٦٧، ط١، مؤسسة الأسوار للثقافة، عكا - فلسطين، ١٩٩٠ .
- ٣٣- العيلة، رياض: تطور القضية الفلسطينية (التاريخ الاجتماعي والسياسي)، ط١، جامعة الأزهر،
 غزة - فلسطين، ١٩٩٦ .
- ٣٤- قاسمية، خيرية وآخرين: المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧،
 (ب.ط)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة - مصر، ١٩٧٨ .
- ٣٥- قريع، أحمد (أبو علاء): السلام المعلق (قراءة في الواقع السياسي والاقتصادي الفلسطيني، ط٢،
 المؤسسة العربية، بيروت - لبنان، ١٩٩٩ .
- ٣٦- قطامش، ربحي: طرد العمال العرب مازق اقتصادي سياسي، ط١، مركز الزهراء للأبحاث
 والدراسات، القدس - فلسطين، ١٩٩١ .
- ٣٧- قهوجي، حبيب: استراتيجيات الاسقطان اليهودي في فلسطين، ط١، مؤسسة الأرض للدراسات
 الفلسطينية، دمشق - سوريا، ١٩٧٨ .
- ٣٨- الكيالي، عبد الوهاب: تاريخ فلسطين الحديث، ط٢، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت - لبنان،
 ١٩٨٥ .
- ٣٩- المبيض، سليم عرفات: غزة وقطاعها، ط١، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة - مصر، ١٩٩٧ .
- ٤٠- مركز القدس للدراسات، من داخل المستوطنات، (ب.ط)، منشورات الوكالة الفلسطينية، القدس -
 فلسطين، ١٩٩٧ .
- ٤١- مضر، إبراهيم : الاسقطان اليهودي (الحقوق الفلسطينية والسلام)، (ب.ط)، مركز تحليل
 السياسات الفلسطينية، واشنطن - الولايات المتحدة الأمريكية، (ب.ت) .
- ٤٢- أبو النمل، حسين: قطاع غزة ١٩٤٨-١٩٦٧ (تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية
 وعسكرية)، (ب.ط)، مركز الأبحاث-منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت - لبنان، ١٩٧٩ .
- ٤٣- النقيب، فضل: الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،
 بيروت- لبنان، ١٩٩٧ .
- ب. المراجع العربية:**
- ١- أفيري، آريه.ل: دعوى نزع الملكية (الاسقطان اليهودي والعرب ١٨٧٨-١٩٤٨)، ترجمة بشير
 البرغوثي، ط١، دار الجليل، عمان - الأردن، ١٩٨٦ .
- ٢- أنو، يوسي : المستوطنات والحدود والمفاوضات الفلسطينية (الإسرائيلية، تقديم خليل الشقاقي،
 (ب.ط)، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس - فلسطين، ١٩٩٥ .
- ٣- أورونسون، جيفري::
- سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية (إسرائيل والفلسطينيون من حرب ١٩٦٧ إلى الانتفاضة)،
 ترجمة حسني زينة، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت - لبنان، ١٩٩٠ .
- مستقبل المستعمرات الإسرائيلية في الضفة والقطاع، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت -
 لبنان، ١٩٩٦ .
- المستوطنات والمفاوضات الإسرائيلية، (ب.ط)، معهد دراسات فلسطينية (سلسلة دراسات حول
 قضايا الوضع النهائي)، واشنطن - الولايات المتحدة الأمريكية، (ب.ت) .
- ٤- إيفرات، اليشع: الاسقطان الإسرائيلي جغرافيا و سياسيا، ترجمة دار الجليل، ط١، دار الجليل، عمان-
 الاردن، ١٩٩١ .
- ٥- جاروري، روجيه: ملف إسرائيل (دراسة للصهيونية السياسية)، ترجمة مصطفى فودة، ط٣، وكالة
 أبو عرفة للصحافة والنشر، القدس - فلسطين، ١٩٨٦ .

- ٦- الخالدي، وليد: كي لا ننسى (قرى فلسطين التي دمرتها إسرائيل سنة ١٩٤٨ وأسماء شهدائها)، ترجمة حسني زينة، (ب.ط)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت - لبنان، (ب.ت).
- ٧- رولو، أريك: فلسطين بلا هوية (لقاء مع صلاح خلف- أبو إياد)، ترجمة نظير مروة، ط٢، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، ١٩٩١.
- ٨- شاحف، إسرائيل: الصهيونية الحقيقية بكاملها، (ب.ط)، القدس - فلسطين، ١٩٨٥.
- ٩- أبو شقرة، جان: عنف المستوطنون الإسرائيليون في الأراضي المحتلة، ترجمة سسد أبو شقرة، (ب.ط)، جمعية الدراسات العربية، القدس - فلسطين ١٩٨٥.
- ١٠- شندلر، كولن: إسرائيل، اللكود والحلم الصهيوني، ترجمة محمد نجار، ط١، الأهلية للنشر، عمان - الأردن، ١٩٩٧.
- ١١- طيت، بات: دراسات إسرائيل من داخل المستوطنات، (ب.ط)، مركز القدس للأبحاث، منشورات الوكالة الفلسطينية، القدس - فلسطين، ١٩٨٧.
- ١٢- غولد بيرغ، أستر: مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة (صورة عن الوضع الراهن ١٩٩٢)، (ب.ط)، المركز للسلام بالتعاون مع الجبشر، (ب.م)، ١٩٩٢.
- ١٣- فلنر، ماير وآخرين: دراسات في الصهيونية، (ب.ط)، منشورات صلاح الدين، (ب.م)، (ب.ت).
- ١٤- والتر، فكتوريا وشيشا، بواخيم: لقد اغتصبونا أرضنا، (ساسات الاسقطان الصهيوني في فلسطين مائة عام)، ترجمة م.نصار ومراجعة ك. عبد الفتاح، ط١، (ب.م)، ١٩٩٣.
- ج. المراجع باللغة الإنجليزية:

- 1- Benvensty, M. and Knayat shlomo: The West Bank and Gaza atlas.
- 2- Geo Journal, August 1990: 21-No.4. An Essay, written by Dr, Ahmed Said Dahan, entitled : Housing Demolition and Refugee Resettlement schemes in Gaza strip.
- 3- M.A.Meyer, History of the city of Gaza, Newyork, 1960.
- 4- Sara.R. Gaza Strip, Asurvey Cambridge Harvard, univ.press.1984.
- 5- Sara, Roy.M : "The Gaza strip" the political aconomy of de-development, the institute for Palestine studies, Beirut- Lebanon.1995.

د. المراجع باللغة العبرية

١. بسن ، ألكس: تاريخ الاسقطان بدولة إسرائيل ، ط١ ، مركز شعب عامل ، القدس - إسرائيل ١٩٨٢.
٢. تسور ، زئف : الكيبوتس الموحد في مستوطنات الدولة ، ط٤ ، ج١ ، دار يد بتنكن ، القدس - إسرائيل ١٩٨٦.
٣. سلمون ، يوسي: الصهيونية، (ب.ط) ، جامعة تل أبيب ، تل أبيب - إسرائيل ١٩٧٨.
٤. شلوني ، تصبي: الصندوق القومي اليهودي و الاسقطان الصهيوني، ط١ ، دار يد اسحق ، القدس - إسرائيل ١٩٩٠.
٥. كوهن ، يروحم : ألون ، (ب.ط) ، الكيبوتس الموحد ، القدس - إسرائيل ١٩٩٠.

رابعاً/ الرسائل العلمية

- ١- بدوي، خميس ربحي: نحو وضع نموذج للتخطيط العمراني لقطاع غزة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الفلن، الخرطوم - السودان، ١٩٩٩.
- ٢- شقلية، أحمد رمضان: الجغرافيا الإقليمية لقطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، القاهرة - مصر، ١٩٩٤.

٣- أبو طويلة، جهاد محمد:

- دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، بحث دبلوم غير منشور، معهد البحوث والدراسات-جامعة الدول العربية، القاهرة - مصر، ١٩٨٤.

- استخدام الأرض في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات، جامعة الدول العربية، القاهرة - مصر، ١٩٨٨ .
- ٤- **العثامنة، زكريا محمد:** الحركة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة تحت الإدارة المصرية (١٩٤٨-١٩٦٧)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس-فلسطين، ١٩٩٩ .
- ٥- **العفيفي، جبر حسن:** المساهم في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العالم الأمريكية، ١٩٩٦ .
- ٦- **عنايب، محمد رشيد:** الاستيطان الصهيوني في القدس ١٩٦٧-١٩٩٣، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس-فلسطين. ٢٠٠١
- ٧- **غلمي، محمد عودة/ محمد:** تاريخ الاستيطان اليهودي في منطقة نابلس ١٩٦٧-١٩٩٨، رسالة غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس-فلسطين. ٢٠٠١
- ٨- **مدللة، وليد حسين:** الاستعمار الاسقطناني الصهيوني للضفة الغربية وقطاع غزة (١٩٦٧-١٩٨٤)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات التاريخية بجامعة الدول العربية، القاهرة-مصر، ١٩٨٢ .

خامساً/ المعاجم والموسوعات:

- ١- **تلمي، إفرام ومناحيم:** معجم المصطلحات الصهيونية، ترجمة أحمد بركات العجرمي، ط١، دار الجليل، عمان - الأردن، ١٩٨٨ .
- ٢- **الدباغ، مصطفى مراد:** بلادنا فلسطين، ٨ ج، ط٢، دار الشفق، كفر قرع-فلسطين، ١٩٨٨ .
- ٣- **شراب، محمد محمد:** معجم بلدان فلسطين، ط١، المأمون للتراث، دمشق - سوريا، ١٩٩٧ .
- ٤- **الكيلاني، هيثم:** حروب فلسطين العربية والإسرائيلية، الموسوعة الفلسطينية، ٦ مج، ط١، هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق-سوريا، ١٩٨٤ .
- ٥- **المرعشلي، أحمد وآخرين:** الموسوعة الفلسطينية، ٤ مج، ط١، هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق-سوريا، ١٩٨٤ .
- ٦- **المسيري، عبد الوهاب:**
- موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، ط١، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة-مصر، ١٩٧٠ .
- موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ٨ ج، ط١، دار الشرق، بيروت-لبنان، ١٩٩٩ .
- ٧- **منظمة التحرير الفلسطينية (دائرة الثقافة):** موسوعة المدن الفلسطينية، دار الأهالي، دمشق - سوريا، ١٩٩٠ .

سادساً: الندوات والمؤتمرات

- ١- دور الاستيطان وأهدافه، ندوة أقيمت في القدس في نيسان ١٩٧٩، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت - لبنان ١٩٨٠ .
- ٢- الاستيطان الإسرائيلي، ندوة أقيمت في واشنطن ٢٢-٢٤/٤/١٩٨٥، برعاية الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- ٣- الاستيطان، ندوة أقيمت في خانيونس ١٧/أيار/١٩٩٧، برعاية اتحاد المعلمين الفلسطينيين ووزارة التخطيط والتعاون الدولي وحركة التحرير الوطني الفلسطيني - فتح (إقليم خانيونس)، خانيونس - فلسطين، ١٩٩٧ .
- ٤- البيئة والاستيطان، ورشة عمل أقيمت في نابلس ٢٨/٢/١٩٩٨، برعاية مكتب المؤسسات الوطنية بالتعاون مع مجموعة الهدرولوجس الفلسطينية، ط١، نابلس - فلسطين، ١٩٩٨ .

سابعاً / المقابلات الشخصية

- ١- الأسطل، ياسين محمد، مدير الغرفة لتجارية الفلسطينية (محافظة خانيونس)، خانيونس، ٢٠٠١/٩/٣ .
- ٢- الأسطل، سليمان نعمات، صاحب أرض في منطقة المواصي، خانيونس، ٢٠٠١/٩/٤ .
- ٣- الأسطل، عواد، صاحب أرض تم مصادرتها، خانيونس، ٢٠٠١/٧/١٣ .

- ٤- الأشقر، إيهاب محمد علي، رئس القيادة الوطنية الموحدة في قطاع غزة ١٩٨٨، غزة، ٢٠٠١/٩/٧ .
- ٥- البويو، محمد محمود، محامي متخصص بقضايا الأرض، غزة، ٢٠٠١/٩/٧ .
- ٦- الباري، راسم محمود، رئس اتحاد النقابات العمالية بقطاع غزة، غزة، ٢٠٠٠/٨/٢٠ .
- ٧- ججوح، عبد الغفار محمد، سكان قرية الجوره ومولدها ١٩٢٩، غزة، ٢٠٠١/٥/١٩ .
- ٨- حسونه، فارس محمد، مسؤول اللجان الساسسة في قطاع غزة ١٩٩٢، غزة ٢٠٠١/٩/٣ .
- ٩- حصف، عبد كمال، صاحب أرض مقام عليها موقع لقوات الجيش في غزة، غزة، ٢٠٠١/٦/١٥ .
- ١٠- أبوخوصة، توفيق الطيب، رئس اللجان اللوائئة لحركة الشعبية في قطاع غزة، ١٩٨٣-١٩٨٤، غزة ٢٠٠١/٩/٣ .
- ١١- دحلان، محمد حسن، مدير الأمن الوقائي قطاع غزة، غزة، ٢٠٠١/٩/٢٧ .
- ١٢- درويش، علي محمد، سكان قرية حمامة ومولدها ١٩١٨، غزة، ٢٠٠١/٧/١٢ .
- ١٣- زعرب، طلعت حسن، سكان المواصي، خافونس، ٢٠٠١/١٠/٤ .
- ١٤- زعرب، عبد المنعم عبد الكريم، سكان المواصي، خافونس، ٢٠٠١/١٠/٤ .
- ١٥- زقوت، كامل محمد، سكان مدينة اسدود ومولدها ١٩٢٦، غزة، ٢٠٠١/٨/٢٩ .
- ١٦- الشرافي، جمل أحمد، سكان قرية هريما ومولدها ١٩٢٨، غزة، ٢٠٠١/٥/٢٥ .
- ١٧- الصوراني، راجي خضر، رئس المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، غزة، ٢٠٠١/٦/١٧ .
- ١٨- علان، محمد حسن، سكان قرية هريما ومولدها ١٩٢٥، غزة، ٢٠٠١/٥/٢٤ .
- ١٩- الغول، خالد دياب، سكان قرية هريما ومولدها ١٩٣٢، غزة، ٢٠٠١/٥/٢٤ .
- ٢٠- القشاوي، نادر حسن، رئس حركة الشعبية الطلابية في الجامعة الإسلامية ١٩٨٣، غزة، ٢٠٠١/٩/٣ .
- ٢١- كريزم، محمود محمد، سكان قرية هريما ومولدها ١٩٣٤، غزة ٢٠٠١/٥/٢٤ .
- ٢٢- المجايدة، أحمد مصطفى، سكان المواصي، خافونس ٢٠٠١/١٠/٤ .
- ٢٣- أبو ناجي، قاسم عبد السلام، قائد قوات حركة فتح في غزة ١٩٧٠، غزة ٢٠٠١/٦/١٠ .
- ٢٤- أبو نحل، كامل عبد الرحمن، سكان بربرة ومولدها ١٩٢٠ ومن قادة الجهاد المقدس، الدوحة - قطر، ٢٠٠١/٧/١٢ .
- ٢٥- السازجي، أحمد توفيق، عضو الوفد الفلسطيني للمفاوض إلى مؤتمر مدريد ١٩٩١، غزة ٢٠٠١/٨/١٢ .

ثامناً / المذكرات

- ١- ديان، موسى: أنا وكامب ديفد، ترجمة غازي السعدي، ط١، دار الجليل، عمان - الأردن، ١٩٨٧ .
- ٢- رابن، اسحق: ترجمة دار الجليل، جزءان، ط١، عمان - الأردن، ١٩٩٣ .
- ٣- عباس، محمود، طريق أوصلو (موقع الاتفاق يروي الأسرار الحقيقية للمفاوضات)، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت - لبنان ١٩٩٤ .
- ٤- شارون، أرشل، ترجمة أنطوان عبيد، ط١، مكتبة بيسان، بيروت - لبنان، (ب.ت).

تاسعاً/ البحوث والمقالات المنشورة

- ١- الأزهرى، محمد خالد: المجموعة الأوروبية وقضية فلسطين، مجلة صامد الاقتصادي، العددان ٦٣-٦٤، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ١٩٩٦ .
- ٢- بركات، نظام محمود: الترابط بين الاستيطان والسيادة في مشاريع التسوية الساسسة للقضية الفلسطينية، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٥٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، كانون ثاني ١٩٩٢ .
- ٣- بن كسبيت، اسرائل لسست دولة لها جيش بل جيش له دولة، صحيفة يديعوت احرونوت، ٢٠٠٢/٩/٦ .
- ٤- بيرس، شمعون: الاستيطان وعملة السلام، صحيفة يديعوت احرونوت، ١٩٩٤/٦/٢٤، القدس - فلسطين .

- ٥- تسدقوني، داني: مصادرة الأرض في غزة، صحيفة معاريف، ١٠/٧/١٩٧٣، القدس - فلسطين .
- ٦- الجعفري، وليد: الاستيطان الإسرائيلي وعملة السلام، مجلة صامد الاقتصادي، العدد ٩٠، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، كانون أول ١٩٩٢ .
- ٧- أبو حسن، نافذ: الاستيطان واستعباب الهجرة اليهودية إلى فلسطين، مجلة صامد الاقتصادي، العدد ٩٠، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، كانون أول ١٩٩٢ .
- ٨- خليفة، محمد: قائمة المهاجرين السوفيت/ داع ، الأحزاب تريد أصواتنا دون ممثلين عنا، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٠، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت - لبنان، ربيع ١٩٩٢ .
- ٩- الدقاق، إبراهيم: السياسة الاستيطانية وانعكاسها على قضية الإسكان الفلسطيني في الأرض المحتلة، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٠٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، كانون ثاني ١٩٨٨ .
- ١٠- سقينة، عدنان وأبو علي، أسامة: الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة (الواقع والمستقبل)، مجلة صامد الاقتصادي، العدد ٩٠، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، كانون أول ١٩٩٢ .
- ١١- سرجاي، لسندي: المشروع الاستيطاني في الضفة والقطاع للسنوات الأربع القادمة، صحيفة هآرتس، ١٨/١١/١٩٨٨، القدس - فلسطين .
- ١٢- سماره، عادل: الاستيطان اليهودي في فلسطين بسن الإزاحة للإنزياح الذاتي، مجلة قضايا للحوار، العدد ١٣، المركز القومي للدراسات والتوثيق، غزة - فلسطين، كانون ثاني شباط ٢٠٠٠ .
- ١٣- السد، رشاد: المركز القانوني للمستوطنات الإسرائيلية (دراسة في ضوء القانون الدولي)، مجلة صامد الاقتصادي، العدد ٤٨، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، نيسان ١٩٨٤ .
- ١٤- شامر غنو و يوفال كرني، الاستيطان و انتفاضة الأقصى، يديعوت احرونوت، ٨/١٢/٢٠٠١ .
- ١٥- شادي، عبد العزيز: تحليل الانتخابات الإسرائيلية ١٩٩٢، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٦٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، ١٩٩٣ .
- ١٦- شاهن، حنة: القوى العاملة والانتخابات الإسرائيلية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١١٦، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت - لبنان، تموز ١٩٨١ .
- ١٧- شحود، سامي: أبعاد الاستيطان الصهيوني في الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ وتطوراته في ضوء الهجرة الجديدة، مجلة الأرض، العدد ١-٢، شباط ١٩٩٢ .
- ١٨- شلبي، خميس: حركة الاستيطان الصهيوني في الضفة والقطاع في ظل عملة التسوية السلمية، مجلة السياسة الفلسطينية، العدد ١٧، مركز الدراسات والبحوث الفلسطينية، نابلس - فلسطين، شتاء ١٩٩٨ .
- ١٩- صبور، جبر: تطورات المعركة الانتخابية إسرائيل، مجلة الأرض، العدد ١٦، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق - سوريا، أيار ١٩٨٤ .
- ٢٠- أبو صبيح، عمران: واقع الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة، مجلة صامد الاقتصادي، العدد ٩٠، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، كانون ثاني ١٩٩٢ .
- ٢١- بن عامي، أرئيل: اللعب بالنار، صحيفة دافار، ١٧/٦/١٩٨٦، القدس-فلسطين .
- ٢٢- عدوان، كمال: فتح السلاسل والمسيرة، مجلة شؤون فلسطين، العدد ١٧، مركز الأبحاث- منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت-لبنان، كانون ثاني ١٩٧٣ .
- ٢٣- عزمي، انتصار: الاستيطان في قطاع غزة، مجلة صامد الاقتصادي، العدد ٨٤، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، حزيران ١٩٩١ .
- ٢٤- عقل، سوزان: المساهم في قطاع غزة، مركز التخطيط-مكتب الرئيس، غزة-فلسطين، ١٩٩٧ .
- ٢٥- غلبي، يسرائيل: المستوطنات العسكرية والمدنية، صحيفة دافار، ٢٣/٧/١٩٨٤، القدس - فلسطين .
- ٢٦- كناعنة، شريف والمدني، رشاد: الاستيطان ومصادرة الأراضي في قطاع غزة ١٩٦٧-١٩٨٤، مركز الوثائق والأبحاث-جامعة بيرزيت، رام الله-فلسطين، ١٩٨٥ .

- ٢٧- المسري، عبد الوهاب: الانتفاضة وسقوط الإجماع الصهيوني حول الاستيطان، مجلة صامد الاقتصادي، العدد ٧٥، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، آذار ١٩٨٩.
- ٢٨- مصالحة، نور: الأصولية اليهودية، مجلة السياسة الفلسطينية، مركز الدراسات والبحوث الفلسطينية، نابلس - فلسطين، تشرين أول ١٩٩٤ .
- ٢٩- مكتب العمل العربي، آثار سياسة الاستيطان الإسرائيلي على أوضاع العمل وأصحاب الأعمال العرب في فلسطين والأراضي العربية المحتلة، مجلة العمل العربية، العدد ٧١، جامعة الدول العربية، القاهرة - مصر، آذار ١٩٩٩ .
- ٣٠- نصار، إبراهيم: المستعمرات الإسرائيلية في قطاع غزة، مستقبل المقاومة العربية، شبكة المعلومات العالمية(الانترنت).
- ٣١- هلال، على الدين: في مفهوم الكيانات الاستيطانية، مجلة المستقبل العربي، العدد ١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، أيار ١٩٩٨ .
- ٣٢- يانوف، عزرا :

- خوف غزة، صحيفة معاريف، ١٠/١٢/١٩٧٢، القدس - فلسطين .
 - مصادرة الأرض في غزة، صحيفة معاريف، ١٠/٧/١٩٧٣، القدس فلسطين .
 - ٣٣- بسغن، مناهم: تصريح لدار الإذاعة الإسرائيلية من أورشليم القدس، برنامج الظهر، الساعة ١٢، ٥/٢/١٩٧٨ .
- أ. باللغة الإنجليزية

- 1- Asreprinted in Allon Groth: Israel settlements post, present and future, Middle East international, 10-Jone-1994.
- 2- Aronson, Geoffrey : settlement and the Israel- Palestinian negotiations (Washington, institute Palestine studies :1996)
- 3- Snaih, Fraim: The best way to avoid this problem, Jerusalem post, 3-12-1996.
- 4- Kablan, Alison: Arabs and prepared to wait for Israel, Jerusalem post, 5-2-1991.

عاشراً / التقارير والنشرات

أ. باللغة العربية

- ١- السلطة الوطنية الفلسطينية
- الأمن العام، مديرية الارتباط العسكرية، التقرير السنوي، غزة - فلسطين، ١٩٩٦ .
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التمدد الاستيطاني في قطاع غزة، غزة-فلسطين، آذار ١٩٩٧ .
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير حول مصادرة الأراضي، غزة- فلسطين، حزيران ١٩٩٩ .
- وزارة التموين، تقرير خاص عن المواد الغذائية الفاسدة، غزة -فلسطين، تشرين أول ١٩٩٧ .
- وزارة الهيئة، الانتهاكات الإسرائيلية للهيئة الفلسطينية، غزة -فلسطين، تشرين ثاني ٢٠٠٠ .
- وزارة الزراعة، الإدارة العامة للغابات، تقرير خاص عن الغابات في قطاع غزة، كانون أول ١٩٩٩ .
- دائرة الإحصاء المركزية، الإحصاءات الزراعية ١٩٩٤، رام الله- فلسطين، ١٩٩٧ .
- دائرة الإحصاء المركزية، مسح القوى العاملة، النتائج الأساسية، دورة فسان -أيار ١٩٩٦، رام الله - فلسطين ١٩٩٦ .
- الهيئة العامة للاستعلامات، البنك الوطني للمعلومات، التقرير الاقتصادي الفلسطيني ١٩٩٤-١٩٩٩، غزة - فلسطين، ٢٠٠٠ .
- الهيئة العامة للاستعلامات، (دائرة الأبحاث والدراسات)، الاستيطان الإسرائيلي في قطاع غزة، فسان ، غزة - فلسطين، فسان ١٩٩٧ .
- الهيئة العامة للاستعلامات، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، الأخطار التي تواجه الساه في فلسطين، غزة - فلسطين، ٢٠٠٠ .

- الهيئة العامة للاستعلامات، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، الأوضاع البيئية في المحافظات الفلسطينية (المساه العادمية)، شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت).
- ٢- النشرة السنوية لمؤسسة الدراسات الفلسطينية لسنة ١٩٩٦، العرب تحت الاحتلال الإسرائيلي، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت - لبنان، ١٩٨٧ .
- ٣- جمعة الدراسات العربية:
- مركز أبحاث الأراضي، جمع سداني، القدس - فلسطين، ١٩٨٧.
- مركز أبحاث الأراضي، مصادرة الأراضي بعد اتفاقيات أوسلو، القدس - فلسطين، ١٩٩٩ .
- ٤- مركز التخطيط الفلسطيني: الاستيطان الإسرائيلي بعد اتفاق أوسلو، سلسلة تقارير رقم (١٩٩)، غزة - فلسطين، آذار ٢٠٠٠ .
- ٥- سلطة المساه الفلسطينية، مشكلة المساه المتغيرات الاقتصادية، غزة - فلسطين، شباط ٢٠٠٠ .
- ٦- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير الشهري، غزة - فلسطين، كانون أول ١٩٩٣ .
- ٧- مركز غزة للحقوق والقانون :
- تقرير حول المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة، غزة - فلسطين، ١٩٩٥/٨/١٠
- التقرير السنوي الثاني، غزة - فلسطين، كانون ثاني ١٩٩٦ .
- التقرير السنوي الثالث، غزة - فلسطين، كانون ثاني ١٩٩٧ .
- السلطات الإسرائيلية تأمر المزارعين الفلسطينيين بمنطقة موراج (رفح) بإخلاء أراضيهم الزراعية، غزة - فلسطين ١٩٩٧/٧/٣٠ .
- ٨- منظمة العمل الدولية، تقرير المدير العام للمنظمة إلى مؤتمر العمل الدولي، دورة ٨٠، فسان ١٩٨٣، مكتب العمل الدولي، جنيف - سويسرا، ١٩٨٤ .
- ٩- مركز البحوث والدراسات الفلسطينية :
- استطلاع للرأي العام في إسرائيل بالتعاون مع مؤسسة موديعم ازراحي ومركز بيسان بجامعة بار إيلان، نابلس-فلسطين، كانون أول ١٩٩٥ .
- استطلاع للرأي العام في إسرائيل بالتعاون مع مؤسسة موديعم ازراحي ومركز بيسان بجامعة بار إيلان، نابلس - فلسطين، كانون أول ١٩٩٧ .
- ١٠- مركز أطلس للتوثيق والإعلام:
- شهداء الانتفاضة الذين سقطوا على أيدي المستوطنين عام ١٩٨٨، غزة - فلسطين، ١٩٨٩ .
- شهداء الانتفاضة الذين سقطوا على أيدي المستوطنين عام ١٩٨٩، غزة-فلسطين، ١٩٩٠ .
- ١١- المركز القومي للدراسات الاستراتيجية، المستوطنات والمفاوضات، غزة-فلسطين، ١٩٩٨ .
- ١٢- المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، الاستيطان في عهد باراك، نابلس - فلسطين، ٢٠٠٠ .
- ١٣- الغرفة التجارية الزراعية الصناعة الفلسطينية لقطاع غزة، تقرير اللجنة المكلفة بزيارة المواصي، غزة - فلسطين، كانون أول ١٩٩٢ .
- ١٤- جمعة الصاديين الفلسطينيين، التقرير السنوي ١٩٩٧، غزة-فلسطين، ١٩٩٨ .

ب. باللغة الإنجليزية

- 1- Gaza Environmental profile, project between Palestinian Authorities and the directorate general international cooperation, Retterdam 1995 .
- 2- Meron Benevenesty, Database, report 1987.
- 3- Meron Benevenesty, west bank database, project 1996.
- 4- Palestinian Center for Human Rights : A comprehensive, survey of Israel settlements in Gaza strip, series study (10), Gaza- Palestine, 1997 .
- 5- Saul, Cohen, Israel's defensible Borders :A Geopolitical map, Jeffee center for strategic studies, Telaviv university, 1

حادي عشر/ الصحف والمجلات

أ - الصحف

أ - الصحف العربية

١- الأيام، صحيفة يومية فلسطينية تصدر باللغة العربية في القدس، الأعداد: ١٩٩٥/٣/٣١،

١٧/٥/١٥، ١٩٩٦/١٠/١٩٩٦، ١٩٩٧/٢/١، ١٩٩٨/١٠/٨، ١٩٩٨/١٠/٨

٢- الشعب، صحيفة يومية فلسطينية تصدر باللغة العربية في القدس، العدد: ١٩٨١/٢/٥ .

٣- الفجر، صحيفة يومية فلسطينية تصدر باللغة العربية في القدس، الأعداد: ١٩٧٦/٣/٣١،

٢٠/١٠/٩، ١٩٨١/١/١٩٧٩، ١٩٨١/٣/٢٦، ١٩٨١/٤/١٣، ١٩٨١/٦/١٩٨١، ١٧/٦/٧، ١٩٨١/٦/١٩٨١،

١٩٨١/١٢/٧، ١٩٨٤/١١/١٦، ١٩٨٥/٦/٢٨، ١٩٨٧/١٢/٩، ١٩٨٩/٨/١ .

٣- القدس، صحيفة يومية فلسطينية تصدر باللغة العربية في القدس، الأعداد: ١٩٧١/٢/١٩

، ١٩٨٢/٩/٢، ١٩٧٩/١٠/٩، ١٩٧٨/١٢/٩، ١٩٧٦/٣/٣١، ١٩٧١/٣/١٩٧١، ٢/٢/٢١،

١٩٨٤/٧/١٦، ١٩٨٥/٤/٢٦، ١٩٨٧/١٢/٩، ١٩٨٩/٩/٢٦، ١٩٨٩/١٢/٩، ١٩٩١/٥/١٧،

١٩٩١/٩/١٩، ١٩٩٢/٦/٢٥، ١٩٩٤/١١/٢، ١٩٩٨/٥/٢٩، ١٩٩٨/٦/١٩ .

٤- المساق، صحيفة اسبوعية فلسطينية تصدر باللغة العربية في القدس، العدد: ١٦، ١٩٨٤/١١/٢١

٥- النهار صحيفة يومية فلسطينية تصدر باللغة العربية في القدس، العدد: ١١/١٢/١٩٩٤ .

ب. باللغة الإنجليزية

1- Jerusalem post, 13-7-1969 .

Jerusalem post, 18-5-1979 .

Jerusalem post, 2-9-1982 .

Jerusalem post, 11-9-1984 .

Jerusalem post, 3-10-1984 .

Jerusalem post, 15-2-1988 .

Jerusalem post, 11-9-1991 .

Jerusalem post, 7-12-1992 .

Jerusalem post, 6-10-1994 .

Jerusalem post, 15-2-1995 .

ج. باللغة العبرية

١- دافار، صحيفة يومية عبرية تصدر في إسرائيل، الأعداد: ١٩٦٧/٩/١١، ١٩٧١/١١/١٩،

١٩٧٥/٢/٢٨، ١٩٨١/٦/١٨، ١٩٨٢/٢/١٧، ١٩٨٢/٤/١٣، ١٩٨٢/٥/٢٤، ١٩٨٤/٤/٨،

١٩٨٤/٦/١٢، ١٩٨٤/٧/٢٣، ١٩٨٤/٨/٢٣، ١٩٨٦/٣/٣١، ١٩٩١/١١/٦ .

٢- هآرتس، صحيفة يومية عبرية تصدر في إسرائيل، الأعداد: ١٩٧٢/٣/٢٦، ١٩٧٧/٩/٢٣،

١٩٧٨/١١/١٧، ١٩٧٩/٨/١٤، ١٩٨٠/٦/٥، ١٩٨١/١/١١، ١٩٨١/٦/٢٩، ١٩٨١/١١/٢،

١٩٨٢/٥/٢٤، ١٩٨٢/٧/٧، ١٩٨٢/٧/٢٣، ١٩٨٢/٧/٢٣، ١٩٨٢/١٠/٨، ١٩٨٤/٣/٩،

١٩٨٤/٤/٢، ١٩٨٤/٤/١١، ١٩٨٤/١٢/١١، ١٩٨٥/١/٢٣، ١٩٨٥/٢/٣، ١٩٨٥/٣/١،

١٩٨٥/٣/٣١، ١٩٨٥/٨/٢٢، ١٩٨٥/١٢/١١، ١٩٨٦/١٠/٩، ١٩٨٦/٥/١١، ١٩٨٨/٨/١٥،

١٩٨٨/١١/٣، ١٩٨٩/١/٢٧، ١٩٨٩/٣/٩، ١٩٨٩/٣/٢٩، ١٩٨٩/١٠/٢٢، ١٩٩٠/١٠/٦،

١٩٩١/١/٢٨، ١٩٩١/٤/٩، ١٩٩١/٥/١٤، ١٩٩١/٧/١، ١٩٩٢/٨/١٩، ١٩٩٤/١٠/٦،

١٩٩٥/١٢/٥، ١٩٩٦/٩/٣٠ .

٣- حداثوت، صحيفة يومية عبرية تصدر في إسرائيل، الأعداد: ١٩٨٨/٣/٢٨، ١٩٨٩/١٠/٢٢،

٤- ידיעות أحرنوت صحيفة يومية عبرية تصدر في إسرائيل، الأعداد: ١٩٧٥/٥/٢٤،

١٩٨٣/٤/٢٦، ١٩٨٣/٧/١٧، ١٩٨٣/٤/٢٦، ١٩٨٣/٧/١٧، ١٩٨٩/٣/٢٠، ١٩٩٥/١/٢٢، ١٩٩٦/٨/٩ .

٥- معاريف صحيفة يومية عبرية تصدر في إسرائيل، الأعداد: ١٩٨٤/٧/٢٣، ١٩٩١/٢/٢٢

٦- عل همشمار صحفة يوهسة عبرية تصدر في إسرائيل، الأعداد : ١٩٧١/٤/٢٠ .

١ - المجلات

- ١- الأرض ، العدد ١٤-١٥ ، ١٩٧٧/٤/٢١
- الأرض ، العدد ١٧ ، ١٩٧٧/٥/١٧
- الأرض ، العدد ٢١ ، ١٩٧٧/٧/٧
- الأرض ، العدد ٢٣ ، ١٩٧٧/٨/٢١
- الأرض ، العدد ١٩ ، ١٩٨١/٦/٢١
- الأرض ، العدد ٧ ، ١٩٨٤/٩/٢٤
- الأرض ، العدد ١ ، ١٩٨٨/١١/١١
- ٢- المبادر السياسي، العدد ٢٦٨ ، ١٩٨٧/٩/١٢
- ٣- المبارق، العدد ٤ ، ١٩٩٢/٦/١ .
- المبارق، العدد ٥ ، ١٩٩٢/٦/٨ .
- ٤- الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٢ ، خريف ١٩٩٢ .
- ٥- شؤون فلسطينية، عدد ٢٤ ، حزيران ١٩٧٣ .
- شؤون فلسطينية، عدد ٤٦ ، تشرين أول ١٩٧٧ .
- شؤون فلسطينية، عدد ٨٦ ، كانون ثاني ١٩٧٩ .
- شؤون فلسطينية، عدد ٩١ ، حزيران ١٩٧٩ .
- شؤون فلسطينية، عدد ٩٦ ، تشرين ثاني ١٩٧٩ .
- ٨- مجلة العمل العربية، عدد ٥٠ ، شباط ١٩٩٢ .
- ٩- مجلة العودة، العدد ١٧ ، تموز ١٩٨٣ .
- ١١- فلسطين الثورة، عدد ٨٥١ ، تموز ١٩٩١ .